المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة



العدد الاول   يناير ١٩٧٠   المجلد السابع

المجلة الاجتماعية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الاوقاف — بريد الجزيرة

رئيس التحرير : **دكتور أحمد محمد خليفة**

مساعدا رئيس التحرير : **دكتور عماد الدين سلطان**
هدى مجاهد

سكرتيرو التحرير : **عبدالحليم محمود — تغريد شرارة — محمد هويدى**

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية :

١ — أن يذكر عنوان المقال موجزا ، ويتبع باسم كاتبه ومؤهلاته العلمية وخبراته ومؤلفاته فى ميدان المقال أو مايتصل به .

٢ — أن يورد فى صدر المقال عرض موجز لرؤوس الموضوعات الكبيرة التى عولجت فيه .

٣ — أن يكون الشكل العام للمقال:
— مقدمة للتعريف بالمشكلة ، وعرض موجز للدراسات السابقة .
— خطة البحث أو الدراسة .
— عرض البيانات التى توافرت من البحث .

٤ — أن يكون اثبات المصادر على النحو التالى :
للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب . بلد النشر : الناشر ، الطبعة ، سنة النشر ، الصفحات .
للمقالات من مجلات : اسم المؤلف . عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) السنة ، المجلد ، الصفحة .
للمقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال (اسم الموسوعة) تاريخ النشر .
وتثبت المصادر فى نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائى لاسماء المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر فى المتن فى صورة : (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد فى نهاية المقال ، الصفحات) .

٥ — أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من أصل وصورتين على ورق فولسكاب .
مع مراعاة ترك هامشين جانبين عريضين ومسافة مزدوجة بين السطور .

ثمن العدد
عشرون قرشا

تصدر ثلاث مرات فى العام
يناير — مايو — سبتمبر

الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)
خمسون قرشا

فهـــرس المجلة الاجتماعية القومية

محتويات العـــدد

الصفحة

دراسة تحليلية لعلاقة نمط العضوية ببعض الابعاد الجماعية
فى الجمعيات التعاونية

دكتور محمد محيى الدين نصرت
رئيس قسم الاقتصاد الزراعى
كلية الزراعة ـ جامعة القاهرة

دكتور خيرى حسن أبو السعود
مدرس بقسم الاقتصاد الزراعى
كلية الزراعة ـ جامعة القاهرة

محمد حلمى نوار
معيد بقسم الاقتصاد الزراعى
كلية الزراعة ـ جامعة القاهرة

مقـــدمة

يلاحظ الدارس لتاريخ الحركة التعاونية فى مصر قبل عام ١٩٥٢ عدة ملاحظات هامة تنعكس فى صورة صفات مميزة للحركة التعاونية فى تلك الفترة ، وهى :

١ ـ سيادة النمط الاختيارى أو الطوعى فى انضمام الافراد لعضوية الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها .

٢ ـ بطء سرعة النمو فى حجم الحركة التعاونية فى مختلف المجالات وخاصة الزراعية منها .

٣ ـ اختلاف طبيعة الجمعيات التعاونية القائمة عن تلك التى كانت سائدة فى أوروبا فى نفس الوقت نظرا لظروف المجتمع المصرى واحتياجاته .

ويلاحظ أن الوضع الحالى للجمعيات التعاونية لا يختلف كثيرا عن الوضع السابق من حيث نقص المقومات الكافية للاستمرار ، وهذا بالرغم من تغير أنماط العضوية السائدة الان عنه فى الفترة السابقة . فقد ساد النمط الاختيارى لعضوية الجمعيات التعاونية قبل عام ١٩٥٢ كما سبق الذكر ، بينما ادخلت أنماط أخرى لعضوية الجمعيات التعاونية منذ ذلك الحين . وبرغم الفكرة الشائعة عن قدرة الجماعات القائمة على العضوية الاختيارية على الاستمرار بدرجة أكبر من تلك القائمة على العضوية غير الاختيارية ، فان الوضع بالنسبة لمقومات الاستمرار لم يختلف فى الجمعيات التعاونية بعد ١٩٥٢ عنه قبلها .

لهذا فان الجمعيات التعاونية فى وضعها الحالى تعتبر بيئة صالحة للدراسة، للتعرف على الظروف والعوامل الملائمة لتوفر مقومات الاستمرار والتى تنعكس على كفاءتها وفاعليتها وتأثيرها فى حياة اعضائها ، خاصة بعد تزايد عددها ومسئوليتها بدرجة كبيرة تستدعى الاهتمام باجراء عديد من الدراسات عليها .

هذا وتعد الجمعيات التعاونية — فى مصر بالذات — منظمات مرغوبة ومطلوب استمرارها باعتبارها أداة هامة من أدوات التنمية الاجتماعية والاقتصادية (١) ، وذلك رغم الاختلاف الذى طرأ على الوظيفة التى كانت تقوم بها فى الماضى بصورة غيرت كثيرا من طبيعة الاهداف المطلوب تحقيقها من هذه المنظمات ، وأيضا بصورة انعكست على الشكل الذى أرادته الدولة لها . ولقد أصبحت مشكلة استمرار هذه المنظمات مسألة جديرة بالاهتمام والبحث ، ولهذه المشكلة جوانب ادارية واقتصادية وأخرى اجتماعية ، وسيترك هذا البحث الجانبين الاولين للدراسات المتخصصة فيهما ، بينما التركيز هنا على دراسة الجوانب الاجتماعية المتعلقة بمقومات استمرار الجمعيات التعاونية ، مع الاهتمام بالكشف عن طبيعة العلاقات بينها وبين واحدة من الظواهر الهامة التى يمكن الاعتماد عليها فى التفرقة بين نوع وآخر من هذه الجمعيات .

والظاهرة التى سيتعرض هذا البحث لدراستها فى الجمعيات التعاونية هى نمط العضوية الذى يتم بناء عليه انضمام الافراد لهذه الجمعيات . واصطلاح نمط العضوية — فى هذا البحث — يقصد به الاسلوب أو الكيفية التى ينضم بها الافراد للجمعيات التعاونية من حيث محتواه من الاختيارية أو الحرية المتاحة لدى الفرد فى اتخاذه لقرار الانضمام لعضويتها . ويمكن تقسيم أساليب الانضمام لعضوية الجمعيات التعاونية فى ج.ع.م. حاليا الى ثلاثة أنماط واضحة ، ولكل منها أمثلة متعددة . هذه الانماط هى :

أولا : نمط العضوية الاختيارى : وفى هذا النمط يتميز انضمام الفرد للجمعية التعاونية بتوفر الحرية الكاملة للاختيار أمامه فى اتخاذ قرار الانضمام هذا من عدمه . بمعنى أن اتخاذ الفرد لقرار انضمامه وتنفيذه له يكون نتيجة للدافع الفردى وقوى الجذب الموجودة فى أهداف الجمعية أو فى الجمعية ذاتها ، وذلك دون أدنى قدر من الضغط أو الالزام من أى مصدر آخر غير ذاته .

ويمثل هذا النمط — فى مصر — الجمعيات التعاونية الانتاجية فى قطاع الصناعات الصغيرة ، وهى تتبع « المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى والصناعات الصغيرة » من كافة نواحى الاشراف ، سواء منها الفنى أو الادارى أو المالى .

ثانيا : نمط العضوية الاجبارى غير الكامل : ويتميز الانضمام لجمعيات هذا النمط بأن الحرية وفرصة الاختيار المتاحة لدى الفرد فى اتخاذه قرار الانضمام مشروطة أو مقيدة . ويعنى ذلك أن الدافع من جانب وقوى الجذب الموجودة فى أهداف الجمعية أو الجمعية ذاتها (٢) من جانب آخر ليست من القوة بالدرجة التى تدفع الفرد الى اتخاذ قرار الانضمام وتنفيذه ، وقديكون ذلك بسبب عدم ادراك الفرد لحقيقة المزايا التى تعود عليه من انضمامه سواء كان ذلك نتيجة لقصور وسائل الاتصال أو عدم وضوح أو دقة تحديد الاهداف لهذه الجمعيات خاصة فى بدء نشاطها . لهذا قد يستعان — خاصة فى بادىء الامر — بقدر من الضغط الخارجى لدفع الفرد للوصول الى نقطة اتخاذ القرار وتنفيذه . وهنا قد يكون الضغط مستترا وراء اشتراطانضمام الفرد لعضوية الجمعية التعاونية للاستفادة من وضع معين .

وتعد الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى — فى مصر — نموذجا لهذا النوع من الجمعيات ، فالفرد قبل انتفاعه — سواء بالايجار أو التمليك — بأراضى الاصلاح الزراعى يعرف أن استفادته بهذه الارض وانتفاعه بها مشروط بالانضمام لعضوية الجمعية التعاونية التى تضم المنتفعين بأراضى الاصلاح الزراعى فى منطقة معينة .

ثالثا : نمط العضوية الاجبارى : ويتصف أسلوب الانضمام لجمعيات هذا النمط بعدم وجود فرص الاختيار أو الحرية لدى الفرد فى اتخاذ قرار ما بشأن انضمامه لعضوية الجمعية التعاونية . بمعنى أن الفرد ملزم بالانضمام للجمعية بغض النظر عن قراره الخاص ، وذلك كنتيجة لوجود قوى خارجية تضطره وتلزمه بالانضمام اذا كان منتميا لفئة أو قطاع انتاجى معين .

وتعد الجمعيات التعاونية الزراعية للائتمان — فى مصر — والتابعة لاشراف وزارة الزراعة فنيا واداريا و « للمؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة » اداريا ، « ولمؤسسة الائتمان الزراعى التعاونى » ماليا، خير مثل لجمعيات هذا النمط ، فأى مزارع لن يستطيع الحصول على مستلزمات انتاجه الزراعى من تقاوى وبذور واسمدة وعلف للحيوان ... الخ الا من الجمعية وعن طريق انضمامه لها .

المشكلة :

توجد فى الجمهورية العربية المتحدة قطاعات اقتصادية مختلفة تتباين ظروف اعضائها اقتصاديا واجتماعيا ، أيضا تختلف الاهداف التى يبغى هؤلاء الاعضاء تحقيقها من وراء النشاط الاقتصادى الذى يقومون به،وتبعا لذلك فانه عند انضمامهم لعضوية جمعيات تعاونية تضمهم ويتم فى اطارها نشاطهم الاقتصادى ، يستلزم الامر تحديد نمط للعضوية فى هذه الجمعيات

يتناسب مع ظروفهم من ناحية ومع الرغبة فى توفير مقومات الاستمرار لهذه المنظمات من ناحية أخرى .

وتوجد ثلاثة أنماط للعضوية واضحة ومميزة فى الجمعيات التعاونية فى مصر والتى يقع معظمها فى المجتمعات المحلية الريفية . أولها نمطالعضوية الاختيارى ، وتمثله الجمعيات التعاونية الانتاجية التابعة لاشراف«المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى والصناعات الصغيرة » . وثانيهما نمط العضوية الاجبارى غير الكامل، وتمثله الجمعيات التعاونية بمناطق الاصلاح الزراعى . وثالثها نمط العضوية الاجبارى وتمثله الجمعيات التعاونية الزراعية للائتمان المنتشرة فى ريف مصر .

وبينما تختلف الجمعيات التعاونية فى نمط العضوية ، لوحظ أيضا وجود اختلاف بينها فى مدى توفر مقومات استمرارها . ومن أهم هذه المقومات ظاهرة تماسك الاعضاء بجمعياتهم التعاونية ، ومدى فاعلية بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية كقوى جذب لهؤلاء الاعضاء تدفعهم للبقاء فيها ، ثم مدى استعداد الاعضاء لاداء أدوارهم المتوقعة منهم فى جمعياتهم ، ومدى فاعلية بعض العوامل الاجتماعية كقوى تدفع الاعضاء لأداء أدوارهم تلك بما يؤدى لاستمرار الحفاظ على كيان الجمعية وصيانتها ، وأخيرا مدى كفاءة الجمعية فى اشباع رغبات واحتياجات الاعضاء منها عن طريق ما تقدمه من خدمات اقتصادية واجتماعية — تختلف تبعا لنوع ونشاط الجمعية — يطلبها هؤلاء الاعضاء وينتظرونها من جمعيتهم .

بذلك تتحدد مشكلة البحث فى دراسة العلاقات القائمة بين نمط العضوية من جانب والظواهر والعوامل المتعلقة بمقومات الاستمرار فى الجمعيات التعاونية من جانب آخر . ويمكن تلخيص المشكلة فى نقاط محددة كما يلى :

١ — ما تأثير الاختلاف فى نمط العضوية على تماسك الاعضاء بجمعياتهم التعاونية ؟

٢ — ما تأثير الاختلاف فى نمط العضوية على فاعلية بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن أن تعمل كقوى تجذب الاعضاء لجمعياتهم التعاونية ؟

٣ — ما تأثير الاختلاف فى نمط العضوية على استعداد الاعضاء لحضور اجتماعات الجمعية العمومية بجمعياتهم التعاونية ؟ وذلك على اعتبار أن حضورهم هذه الاجتماعات واحد من الادوار المتوقعة منهم داخل جمعياتهم.

٤ — ما تأثير الاختلاف فى نمط العضوية على فاعلية بعض العوامل الاجتماعية التى تعمل على دفع الاعضاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية بجمعياتهم التعاونية كواحد من الادوار المتوقعة منهم فيها ؟

٥ — ما تأثير الاختلاف فى نمط العضوية على رضاء الاعضاء عن خدمات جمعياتهم التعاونية المقدمة لهم ؟

الفروض وخطة البحث :

الفروض : وضعت مجموعة من الفروض تعرض العلاقات المختلفة المراد اختبارها بين نمط العضوية والظواهر والعوامل الاجتماعية الاخرى وهى :

الفرض الاول : هناك اختلاف فى درجة تماسك الاعضاء بالجمعية التعاونية تبعا لاختلاف نمط العضوية .

الفرض الثانى : هناك اختلاف فى فاعلية كل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية كقوى جذب للاعضاء فى الجمعية التعاونية تبعا لاختلاف نمط العضوية .

الفرض الثالث : هناك اختلاف فى استعداد الاعضاء للقيام بالدور المتوقع منهم فى الجمعية التعاونية تبعا لاختلاف نمط العضوية .

الفرض الرابع : هناك اختلاف فى فاعلية العوامل الاجتماعية فى دفع الاعضاء لاداء أدوارهم المتوقعة منهم بجمعياتهم التعاونية تبعا لاختلاف نمط العضوية .

الفرض الخامس : هناك اختلاف فى درجة رضاء الاعضاء عن خدمات جمعياتهم التعاونية لهم تبعا لاختلاف نمط العضوية .

خطة البحث : وقد صممت خطة البحث على أساس تطبيق عدد من مقاييس المتغيرات الجماعية على عينة مختارة من أعضاء الجمعيات التعاونية . وفى البداية فقد كان من المهم استخدام مقياس على درجة عالية من الثبات (٣) — فى ظروف البيئة المصرية — لقياس ظاهرة التماسك ، اذ لم تتوفر دراسة سابقة تقيس هذه الظاهرة — بجوانبها المتعددة وما ينتج عن ذلك من مشاكل فى القياس — فى مصر . لذلك استخدم فى هذا البحث ثلاثة مقاييس للتماسك ، أولهم مقياس سوسيومترى (٤) والاخران على نمط مقاييس الاتجاهات (٥) ، وقد حسبت معاملات الارتباط البسيطة بين درجة التماسك بين اعضاء الجمعية تبعا للمقياس السوسيومترى ودرجات تماسك الاعضاء فى الجمعية تبعا للمقياسين الاخرين ، فاتضح أنه لاتوجد علاقة ذات دلالة بين درجات المقياس السوسيومترى من جانب ودرجات المقياسين الآخرين فى الجانب الثانى ، بينما كانت هناك علاقة دالة وقوية بين درجات مقياسى الاتجاه لتماسك الاعضاء بجمعياتهم التعاونية . وتبعا لهذه النتيجة استبعد المقياس السوسيومترى كمقياس للتماسك ، بينما

ادمج المقياسان الاخران فى مقياس مركب جديد للتماسك ، وقيس معامل ثباته فكان ٨٤ر. ، وهذا يعنى صلاحية المقياس الجديد لقياس تماسك الاعضاء بجمعياتهم التعاونية فى ظروف البيئة المصرية وبمحافظة الجيزة بالذات .

وتضمنت خطة البحث مقياسا للاتجاه استخدم فى تحديد درجة رضاء الأعضاء عن خدمات جمعياتهم التعاونية ، كما اشتملت عرضا لبعض المقاييس البسيطة التى استخدمت لقياس استعداد الأعضاء لحضور اجتماعات الجمعية العمومية ، ثم مقاييس أخرى لقياس فاعلية بعض العوامل الاجتماعية أو الاقتصادية أو الادارية والتى يعمل بعضها كقوى لجذب الأعضاء للجمعية ، والبعض الآخر كقوى دفع لهم لأداء الأدوار المتوقعة منهم بجمعياتهم ، وأخيرا مقياس لقياس الحالة التعليمية للأعضاء .

اختيار العينة : اختيرت عينة من الأعضاء تمثل أعضاء الجمعيات التعاونية بأنماط العضوية الثلاث بمحافظة الجيزة ، وقد تم ذلك بطريقة العينة الطبقية العشوائية المنتظمة (٦) . فتم أولا اختيار خمس جمعيات من بين جمعيات كل نمط عشوائيا ، ثم اختير عشرون عضوا من كل جمعية بالطريقة العشوائية ايضا . وكان اختيار جمعيات النمط الاختيارى من بين ١٦ جمعية ، بينما كان اختيار جمعيات النمط الاجبارى غير الكامل من بين ١٣ جمعية ، وتم اختيار جمعيات النمط الاجبارى من بين ٣٨ جمعية أم ، وكل هذه الجمعيات تتبع محافظة الجيزة . بذلك كان جملة أفراد العينة ٣٠٠ عضوا ، تم اختيارهم بواقع مائة عضو من جمعيات كل نمط من انماط العضوية الثلاث .

جمع البيانات : استخدم فى جمع البيانات استمارة استبيان بالمقابلة صيغت باللغة العامية ، واشتملت على ثلاثة أقسام رئيسية ، الأول لجمع بيانات عامة عن العضو ، والثانى يشتمل على المقاييس الخاصة بجمع البيانات اللازمة للكشف عن مقومات الاستمرار بالجمعية ، والثالث يحوى مقياسا خاصا بالكشف عن درجة رضاء العضو عن الخدمات المقدمة له من جمعيته كمظهر للكفاءة الذاتية للجمعية وكعنصر هام يدعم استمرارها . وقد كانت نسبة الاستمارات التى الغيت لتضارب بياناتها أو تخلف أصحابها نحو ١٥ فى المائة ، مما جعل حجم العينة ٢٥٦ عضوا فقط .

النتائج ومناقشتها :

أولا : اختبار الفرض النظرى الأول : يتبين من التحليل الاحصائى للبيانات بالجدول رقم « ١ » أن هناك فرقا ذا دلالة بين درجات تماسك الأعضاء بجمعياتهم التعاونية فى انماط العضوية الثلاث وذلك على مستوى ١ . و . وباختبار دلالة الفروق بين متوسطات درجات تماسك الأعضاء بجمعياتهم لكل نمطين على حدة ، اتضح وجود فرق ذو دلالة بين تماسك الأعضاء بجمعيات

النمط الاختيارى من جانب وتماسك الأعضاء بجمعيات النمطين الآخرين وذلك على مستوى ١ . و . ، بينما لم يكن هناك فرق ذا دلالة بين متوسطى درجات تماسك الأعضاء بجمعيات النمطين الاجبارى غير الكامل والاجبارى .

من النتائج السابقة يمكن القول بأن هناك علاقة دالة توجد بين نمط العضوية وتماسك الأعضاء بجمعياتهم التعاونية ، وهذا يؤيد أن زيادة قوى جذب الجمعية للأعضاء يؤثر بطريقة واضحة فى تماسك الأعضاء بجمعيتهم ، اذ كان من الجلى أن الفرق الدال بين تماسك الأعضاء بالجمعيات الاختيارية وتماسكهم بالجمعيات الأخرى يرجع أساسا الى زيادة قوى الجذب ودورها فى النوع الأول من الجمعيات بدرجة أكبر بكثير مما هو فى جمعيات النمطين الآخرين . وبالتالى تؤيد هذه النتائج القول بأن قوى الجذب مصدرا أكثر تأثيرا من القوى الأخرى فى العمل على بقاء الأعضاء بجمعياتهم وتماسكهم ومقاومتهم للتخلى عن عضويتها .

بذلك يتضح صحة الفرض النظرى الأول القائل بأن « هناك اختلاف فى درجة تماسك الأعضاء بالجمعية التعاونية تبعا لاختلاف نمط العضوية » .

جدول (١)

النسبة الفائية لتحليل التباين بين

متوسطات درجات تماسك الأعضاء بجمعياتهم التعاونية تبعا لأنماط العضوية الثلاث

« جدول تحليل التباين »

مصدر الاختلاف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحرافات	التباين	النسبة الفائية F
بين الأنماط	٢	٦٧	٣٣٫٥	١٢٫١٦**
داخل الانماط	٢٥٣	٦٩٧	٢٫٧٥٥	
المجموع الكلى	٢٥٥	٧٦٤		

** الفروق ذات دلالة على مستوى ١.و.

ثانيا : اختبار الفرض النظرى الثانى : يتبين من نتائج التحليل الاحصائى للبيانات المستخلصة من استجابات الأعضاء الراغبين فى البقاء بعضوية جمعيات الأنماط الثلاثة أن هناك اختلافا فى النسبة المئوية للأعضاء الموافقين والغير موافقين على كل من الاستجابات الاجتماعية والاقتصادية التى عرضت عليهم باعتبارها عوامل تؤدى الى جذبهم للجمعية واستبقائهم فيها ، وذلك تبعا

لاختلاف نمط العضوية . وفيما يلى عرض لنتائج التحليل الاحصائى بالنسبة لكل عامل من العوامل على حدة :

أ — بالنسبة للعامل الاقتصادى «يسر وسهولة الحصول على الخدمات التى يحتاجها العضو» ، يتبين من الجدول «٢» أن هناك علاقة دالة عند مستوى أكبر . بين فاعلية هذا العامل — كقوة جذب — وبين نمط العضوية . وقد اتضح أن اتجاه هذه العلاقة يشير الى زيادة فاعلية هذا العامل كلما كان فى جمعية تعتمد العضوية فيها — بدرجة أكبر — على الرغبة فى الاستفادة من خدماتها الاقتصادية ، ولذلك فهو أكبر ما يمكن فى جمعيات النمط الاجبارى عنه فى الاجبارى غير الكامل أو الاختيارى ، وان كان ينبغى الاشارة الى أن فاعلية هذا العامل فى كل أنواع الجمعيات — رغم الاتجاه السابق توضيحه — كبيرة جدا .

ب — بالنسبة للعامل الاجتماعى « سيادة علاقات الود والاتفاق بين أعضاء الجمعية » ، يتبين من الجدول السابق أن هناك علاقة دالة عند مستوى ١ .ر. بين فاعلية هذا العامل — كقوة جذب — وبين نمط العضوية . وقد اتضح أن اتجاه هذه العلاقة يشير الى زيادة فاعلية هذا العامل كلما كان فى جمعية تعتمد العضوية فيها بدرجة أكبر على أساس اجتماعى ، ولهذا يلاحظ أن فاعلية هذا العامل كانت كبيرة جدا فى جمعيات النمط الاختيارى ، بينما قلت فاعليته بدرجة شديدة فى جمعيات النمطين الآخرين ، وأن ظل هناك — رغم ذلك — فارق واضح فى فاعلية هذا العامل فى كل منهما .

جـ — بالنسبة للعامل الاجتماعى « تشابه بعض الخصائص الفردية للأعضاء بتأثير تقارب المستوى الاقتصادى والاجتماعى لهم » ، يتبين من الجدول «٢» أيضا أن هناك علاقة دالة على مستوى ١ .ر. بين فاعلية هذا العامل — كقوة جذب — وبين نمط العضوية . وقد لوحظ نفس الاتجاه السابق ملاحظته فى العامل «ب» من حيث اختلاف الفاعلية بين أنماط العضوية المختلفة .

د — بالنسبة للعامل الاقتصادى « كفاءة الجمعية فى الوفاء باحتياجات الأعضاء الاقتصادية والاجتماعية » ، يتبين من الجدول «٢» وجود علاقة ذات دلالة على مستوى ٥ .ر. بين فاعلية هذا العامل كقوة جذب وبين نمط العضوية . وقد لوحظت أيضا نفس الملاحظة التى وجدت فى العامل «ا» من حيث اختلاف الفاعلية بين أنماط العضوية الثلاث .

يتضح مما سبق أن فاعلية العاملين الاقتصاديين « ا ، د » مصدر جذب للأعضاء للبقاء فى الجمعية تكون دوما أكبر ما يمكن فى جمعيات النمط الاجبارى . ويرجع ذلك الى الأساس الاقتصادى القوى الذى تقوم عليه العضوية فى هذه الجمعيات ، وتقل هذه الفاعلية — لحد ما — فى جمعيات النمط الاجبارى غير الكامل ، بينما تكون فى أقل درجات فاعليتها — نسبيا — جمعيات النمط الاختيارى والذى تقوم فيه العضوية لحد كبير على أساس اجتماعى ، وهو العلاقات الاجتماعية بين الأفراد الى جانب الأساس الأول

وهو حاجتهم الاقتصادية . من ذلك يتبين أهمية العوامل الاقتصادية — رغم الاختلاف النسبى فى فاعليتها — فى الجمعيات التعاونية على اختلاف أنماطها باعتبارها قوى جذب للأعضاء .

كما يتضح أيضا أن فاعلية العاملين الاجتماعيين « ب ، جـ » كمصدر جذب للأعضاء لاستبقائهم فى الجمعية ، تكون دائما أقل فى فاعليتها من العوامل الاقتصادية ، ولكنها — نسبيا — تكون فى أقصى درجات تأثيرها فى جمعيات النمط الاختيارى ، بينما تقل هذه الفاعلية بدرجة ملحوظة فى جمعيات النمط الاجبارى غير الكامل ، ولكنها تكون فى أدنى درجات تأثيرها فى النمط الاجبارى .

بذلك يتضح صحة الفرض النظرى الثانى القائل بأن « هناك اختلاف فى فاعلية كل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية كقوى جذب للأعضاء فى الجمعية التعاونية تبعا لاختلاف نمط العضوية » .

جدول « ٢ »

قيم معاملات مربع كاى بين نمط العضوية وفاعلية بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تعمل كقوى لجذب الأعضاء لجمعياتهم

	العوامل	نمط العضوية
(أ)	يسر وسهولة حصول الاعضاء على الخدمات المحتاجين اليها	٨ر١٢ **
(ب)	سيادة علاقات الود والاتفاق بين أعضاء الجمعية	٩ر١٠٠ **
(جـ)	تشابه بعض الخصائص الفردية للاعضاء بتأثير تقارب المستوى الاقتصادى والاجتماعى لهم	٥ر٥٥ **
(د)	كفاءة الجمعية فى الوفاء باحتياجات الاعضاء الاقتصادية والاجتماعية	٨ر٧ *

** دال عند مستوى ١ر٠.
* دال عند مستوى ٥ر٠.

ثالثا : اختبار الفرض النظرى الثالث : ويتضح من التحليل الاحصائى للبيانات وجود علاقة دالة على مستوى ١ر٠ بين نمط العضوية واستعداد الأعضاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية لجمعيتهم التعاونية .

وقد تبين من النتائج أن نسبة المتوقع أدائهم لدورهم المتوقع منهم بالجمعية أكبر فى جمعيات النمط الاجبارى غير الكامل منه فى النمط الاختيارى ، وان كان

الفارق بينهما ضئيلا ، الا ان حتى هذا الوضع لم يكن متوقعا . هذا بينما كان استعداد اعضاء النمط الاجبارى لأداء هذا الدور أقل ما يمكن وبفارق شاسع عن استعداد الأعضاء فى النمطين الآخرين . والتعارض الذى وجد فى زيادة استعداد أعضاء جمعيات النمط الاجبارى غير الكامل لأداء أدوارهم عن استعداد باقى الأعضاء وبخاصة فى النمط الاختيارى — رغم ضآلة الفرق — يوجه النظر الى جانب هام فى كيفية رفع درجة استعداد الأعضاء لأداء أدوارهم ، فقد لوحظ اثناء جمع البيانات أن أغلب أعضاء جمعيات النمط الاجبارى غير الكامل كانوا يربطون استعدادهم لحضور اجتماع الجمعية العمومية بصدور توجيه بذلك من الأجهزة التنفيذية القائمة على ادارة شئون الجمعية والتى يرأسها المشرفون الزراعيون . وهذا الربط يوضح نوعا من التأثير القوى الذى يعوض القصور الناشىء عن نقص النفوذ الذى غالبا مايرتبط بعنصر الاختيار ومصادر الجذب ، بل وأحيانا ما يتعدى هذا التأثير تأثير مصادر الجذب كما هو واضح فى الحالة أمامنا . ويرجع التأثير القوى للأجهزة التنفيذية على أعضاء جمعيات النمط الاجبارى غير الكامل الى أنها تستمد قوتها Power من قدرتها على تقرير أومنعحقانتفاعالأعضاء مناستغلالاراضي الاصلاح — سواء بالايجار أو التمليك — بالاضافة لما تتمتع به من سلطة رسمية . ولم تظهر مثل هذه القدرة على التأثير للأجهزة التنفيذية فى جمعيات النمط الاجبارى لانتفاء عنصر القوة المستمد من القدرة على الضغط على العضو كما فى الحالة السابقة ، وذلك رغم ما تتمتع به هذه الأجهزة من سلطة رسمية.

بذلك يتضح صحة الفرض النظرى الثالث القائل بأن « هناك اختلاف فى استعداد الأعضاء للقيام بالدور المتوقع منهم فى الجمعية التعاونية تبعا لاختلاف نمط العضوية » .

رابعا : اختبار الفرض النظرى الرابع : هناك عديد من العوامل التى تعمل كدوافع للأعضاء لأداء أدوارهم المتوقعة منهم بجمعياتهم ، وهى عوامل تختلف فى طبيعتها التى قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ادارية وقد اختير منها العوامل الاجتماعية لدراسة العلاقة بين فاعليتها ونمط العضوية كما هو موضح بجول «٣» وهى تلك العوامل التى يتوقع ارتباطها بأداء العضو لدوره فى مجال حضور اجتماعات الجمعية التعاونية وأهمها اجتماعات الجمعية العمومية . وفيما يلى عرض لهذه العوامل التى قد تؤثر على قيام العضو بهذا الدور ، وقد عرضت كلها فى صورة استجابات ممكنة للسؤال الثانى باستمارة الاستبيان ، وهذا السؤال يحاول الكشف عن الأسباب التى تدعو العضو لحضور اجتماع الجمعية العمومية ، وفيما يلى عرض لاختبار العلاقات بين فاعلية هذه العوامل ونمط العضوية :

أ — العلاقات الاجتماعية ذات الصبغة العائلية بين الأعضاء ، باختبار دلالة العلاقة بين نمط العضوية وفاعلية هذا العامل كدافع لقيام الأعضاء بهذا الدور ، وجد أن هناك علاقة دالة بينهما على مستوى ١٠ر ويعنى ذلك أن فاعلية هذا العامل تختلف باختلاف نمط العضوية .

ب — اقتناع الأعضاء بأهمية المناقشة فى حسم الأمور المتعلقة بهم وبجمعياتهم ، وباختيار دلالة العلاقة بين نمط العضوية وفاعلية هذا العامل كدافع للأعضاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية . وجد أن هناك علاقة دالة بينهما على مستوى ۰١ر. ويعنى ذلك أن فاعلية هذا العامل تختلف باختلاف نمط العضوية .

جـ — اتاحة الفرصة لكل الأعضاء للمشاركة فى مناقشات الجمعية العمومية ، وقد اتضح من اختبار دلالة العلاقة بين نمط العضوية وفاعلية هذا العامل فى دفعه الأعضاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية لجمعيتهم التعاونية . أنه توجد علاقة دالة بينهما على مستوى ۰١ر. ويعنى ذلك أن فاعلية هذا العامل كدافع تختلف باختلاف نمط العضوية .

د — الرغبة فى التعرف على ظروف الجمعية وأحوالها ، وقد اختبرت دلالة العلاقة بين نمط العضوية وفاعلية هذا العامل كدافع للعضو لحضور اجتماع الجمعية العمومية ، ووجد أن هناك علاقة دالة بينهما على مستوى ۰١ر. أى أن فاعلية هذا العامل فى دفع الأعضاء لحضور الاجتماع تختلف باختلاف نمط العضوية .

هـ — الرغبة فى تحقيق أهداف الأعضاء من الجمعية عن طريق ابداء أرائهم فى كيفية الوصول اليها فى نطاق الجمعية التعاونية ، وتم اختبار دلالة العلاقة بين نمط العضوية وفاعلية هذا العامل كدافع للعضو لحضور اجتماع الجمعية العمومية ، ووجد أنه توجد بينهما علاقة دالة على مستوى ۰١ر. ويعنى ذلك أن فاعلية هذا العامل فى دفع الأعضاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية لجمعيتهم تختلف باختلاف نمط العضوية .

يتضح من استعراض النتائج السابقة وجود علاقة بين فاعلية هذا العامل كقوة دفع للأعضاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية وبين نمط العضوية . وقد لوحظ وجود اتجاه عام للاختلاف بين فاعلية هذه العوامل — بغض النظر عن الاختلاف الناتج عن تغير نمط العضوية — وهو ما يمكن الاعتماد عليه كأساس لتحديد الأهمية النسبية أو درجة الارتباط لكل من هذه العوامل بعملية دفع الأعضاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية ، فكان أكثر هذه العوامل أهمية هو العامل الرابع يليه فى ذلك العامل الخامس ثم العامل الثانى فالعامل الأول ثم أخيرا العامل الثالث وهو أقلهم فى دفع الأعضاء لأداء هذا الدور فى جمعيات الأنماط الثلاثة على وجه العموم .

بذلك يتضح صحة الفرض النظرى الرابع القائل بأن « هناك اختلاف فى فاعلية العوامل الاجتماعية فى دفع الأعضاء لأداء أدوارهم المتوقعة منهم بجمعياتهم التعاونية تبعا لاختلاف نمط العضوية » .

جدول «٣»

قيم معاملات مربع كاى بين نمط العضوية وفاعلية بعض العوامل الاجتماعية التى تعمل كقوى لدفع الأعضاء لحضور اجتماعات الجمعية العمومية لجمعياتهم التعاونية

	العوامل / نمط العضوية	
(أ)	العلاقات الاجتماعية ذات الصبغة العائلية بين الاعضاء	٥ر٨٠**
(ب)	اقناع الاعضاء بأهمية المناقشة فى حسم الامور المتعلقة بهم وبجمعياتهم	٥ر٩١**
(جـ)	اتاحة الفرصة لكل الاعضاء للمشاركة فى مناقشات الجمعية العمومية	٦ر٨٩**
(د)	الرغبة فى التعرف على ظروف الجمعية وأحوالها	٤ر٤٥**
(هـ)	الرغبة فى تحقيق أهداف الاعضاء من الجمعية عن طريق ابداء رأيهم فى كيفية الوصول اليها فى نطاق الجمعية التعاونية	٢ر٣٦**

** دال عند مستوى ١ر.

خامسا : اختبار الفرض النظرى الخامس : يبين التحول الاحصائى للبيانات الموضح بجدول تحليل الاختلاف رقم «٤» ، أن تحليل التباين لمتوسطات درجات رضاء الأعضاء عن الخدمات المقدمة لهم من جمعياتهم التعاونية فى أنماط العضوية الثلاث قد أظهر عدم وجود فروق ذات دلالة بين المتوسطات الثلاثة. ويبدو من النتيجة السابقة أن درجة رضاء الأعضاء عن الخدمات التى تقدمها لهم جمعياتهم التعاونية لا تتأثر بدرجة حريتهم أو اضطرارهم للانضمام لعضوية الجمعية التعاونية . ولكن يلزم الاشارة هنا الى أن هناك فرق بين رضاء العضو عن جمعيته ككل — بما فى ذلك من جوانب عديدة — وبين رضائه عن خدماتها فقط ، اذ يعد الرضاء عن الخدمات واحدا من تلك الجوانب العديدة التى تشمل — على سبيل المثال لا الحصر — درجة رضاء العضو عن اللوائح الداخلية للجمعية وأهدافها والهيئات الادارية المهيمنة على شئونها وكفاءة الادارة فى تسيير أمورها . . الخ . وعلى ذلك فقد تكون هناك علاقة ما بين درجة رضاء العضو عن جمعيته ككل ونمط العضوية ، ولكن ليس من الضرورى أن يكون لكل جانب من الجوانب السابقة نفس العلاقة مع نمط العضوية ، اذ أن علاقة الكل بمتغير معين لا تعنى أن تكون هى نفسها العلاقة بين كل جزء ونفس المتغير . لذا فمن المرجح أن تكون درجة الرضاء عن الخدمات مرتبطة فقط بقدرة هذه الخدمات على اشباع حاجات العضو ، وذلك بغض النظر عن العوامل الأخرى التى قد تؤثر فى درجة رضائه عن الجمعية ككل بما فى ذلك الخدمات التى تؤديها لأعضائها . ولعل من الواضح أنه بينما لا تتأثر درجة

رضاء الأعضاء عن الخدمات بنمط العضوية أو العوامل والظروف المرتبطة بها فان ذلك لا يعنى عدم تأثيرها فى متغيرات أخرى بالجمعية التعاونية مثـل استعداده للمشاركة فى نشاطها أو فى استمرار عضويته فيها أو الحفاظ على ارتباطه بها ، وهو أمر يحتاج لأبحاث ودراسات أخرى وعديدة .

يتضح مما سبق عدم ثبوت صحة الفرض النظرى الخامس القائل بأن « هناك اختلاف فى درجة رضاء الأعضاء عن خدمات جمعياتهم التعاونية لهم تبعا لاختلاف نمط العضوية » .

جـــدول «٤»

النسبة الفائية F لتحليل التباين بين متوسطات درجات رضاء الأعضاء عن خدمات جمعياتهم التعاونية تبعا لأنماط العضوية الثلاث

« جدول تحليل التباين »

مصدر الاختلاف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحرافات	التبـاين	النسبة الفائية F
بين الانمـاط	٢	٢	١	١٫٦٩
داخل الانماط	٢٥٣	١٥١	٠٫٥٩٧	
المجموع الكلى	٢٥٥	١٥٣		

** الفروق غير دالـه

الخلاصـــة

من نتائج اختبار الفروض الخمسة السابقة يتبين أن هناك علاقة واضحة بين نمط العضوية بالجمعيات التعاونية من جانب ومقومات الاستمرار فيها من الجانب الآخر ، وتماسك الأعضاء بجمعيتهم وقيامهم بأدوارهم فيها بعضا من هذه المقومات . يعنى ذلك أن مقومات الاستمرار للجمعيات التعاونية وبالتالى احتمالاته — خاصة فى حالة رفع الاشراف الادارى من قبل الأجهزة الحكومية عليها — يختلف من جمعية وأخرى تبعا لنمط العضوية ، أى تبعا لأسلوب انضمام الأعضاء لها . وقد اتضح من النتائج أن مقومات الاستمرار واحتمالاته تزداد فى جمعيات النمط الاختيارى ، اذ أن تماسك الأعضاء بجمعياتهم فى هذا النمط كان أعلى منه فى جمعيات النمطين الآخرين ، كما كان استعداد الأعضاء لأداء أدوارهم المتوقعة منهم فى جمعيات هذا النمط أكبر منه فى جمعيـــات

النمطين الآخرين ، ولقد كان هذا الاستعداد داخليا ومن ذوات الأعضاء وليس نتيجة لضغط أى جهة تنفيذية عليهم ، هذا بالاضافة لزيادة فاعلية اغلب العوامل التى درست باعتبارها قوى تعمل على جذب الأعضـــاء لجمعياتهم أو قوى تدفعهم لأداء أدوارهم فيها وذلك عما هو فى جمعيات النمطين الاجبارى غير الكامل والاجبارى ، وهو يتيح فرصة أكبر للتأثير على الأعضاء بأكثر من نوع من العوامل وبدرجة وكفاءة أعلى .

يستنتج مما سبق كله أن احتمال وفرصة ارتباط الأعضـــاء بجمعياتهم التعاونية ، وبالتالى امكانيات حفاظهم على روابطهم بها تكون فى جمعيات النمط الاختيارى أكبر منه فى جمعيات النمطين الآخرين ، ومن ثم تزداد احتمالات استمرار هذه الجمعيات حتى دون وجود اشراف رسمى — حكومى — عليها .

ولكن وجد أن رضاء الأعضاء عن خدمات جمعياتهم التعاونيـــة لا يتأثر باختلاف نمط العضوية ، ويعنى ذلك أن الكفاءة الذاتية للجمعيـــة — تبعـــا لقياس الرضاء — لا يتأثر بغير القدرة الحقيقية للجمعية على تقديم الخدمات التى تحقق أشباع رغبات الأعضاء وسد احتياجاتهم .

المراجع حسب ورودهـــا بالبحث

١ — جابر جاد عبد الرحمن (دكتور) ، « **اقتصاديات التعاون — جـ ١** » ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٩ .

على فؤا أحمد (دكتور) ، « **علم الاجتماع الريفى** » ، مكتبة القـــاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٣٤٧ .

٢ لويس كامل مليكه (دكتور) ، « **سيكولوجية الجمـــاعات والقيـــادة — جـ ١** » ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٦٦ .

٣ — السيد محمد خيرى (دكتور) ، « **الاحصاء فى البحوث النفســـية والتربوية والاجتماعية** » ، مطبعة دار التأليف ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٤٢١

٤ — لويس كامل مليكه (دكتور) ، « **سيكلوجية الجمـــاعات والقيـــادة — جـ ٣** » ، ص ٧٣٤ .

ابراهيم أبو لغد ، لويس كامل مليكـــة (دكتور) ، « **البحث الاجتماعى — مناهجه وأدواته** » ، مركز التربية الأساسية ، سرس الليـــان ، ١٩٥٩ ، ص ١٣٨ .

(5) Miller, Delbert c., «**Handbook of Research Design and Social Measurement**» David Mc Kay Co., N.Y., 1964, pp. 138 — 139.

(6) Sélltiz, Claire et al, «Research Methods in Social Relations», Holt Rinehart and Winston Inc., U.S.A., 1963, pp. 526 - 533.

5 — There is diffrence in the degree of members' satisfaction with the services offered by their cooperatives between the three patterns of membership.

The data were collected by a questionnaire consists two parts. The first part include the scales of cohesiveness, members' readiness to undertake their expected roles and the effectiveness of some social factors which act as incentives or attractive forces. The sccond part include the scale of members' satisfaction of cooperative services. The sample was selected randomly and consisted of 300 members representing all patterns of membership of cooperatives in Giza governorate, one hundred from each pattern were selected. Fifteen per cent of individuals' shedules were execluded due to absent selected individuals or conflicting unreliable answers. Therefor, the actual sample size be came 256 individual.

The analysis of variance and the simple correlation techniques were employed for analysing the available data.

Results of statistical analysis to test the previous hypothese were as follows :

a) It has proved that there are significant relationships for the first four hypotheses at the 95% significance level.

b) There is no significant relationship for the fifth hypothesis. From the results, the following conclusions can be derived :

a) Continuity basis in the cooperatives — in general — proved to have a significant relationship with pattern of membership, i.e. these continuity basis with all its probabilities are likely to vary with variation of pattern of membership. They tend to increase and the continuity becomes more probable in case of voluntary pattern of cooperatives.

b) The subjective aspect of cooperatives' efficiency has no relation with the variation of patterns of membership. It would appears that this aspect of cooperative's efficiency does not vary except by its direct ability to meet members' needs that stimulate their membership.

It has been observed from experience that the possibilities of continuity and efficiency are influenced by certain phenomena and conditions which seem to be affected with the pattern of membership of cooperatives or by other related circumstances.

It is necessary for studying the basis of continuity and efficiency of cooperatives, to investigate these phenomena and conditions that may affect them positively or negatively.

The phenomenon of members' cohesion to their cooperatives and their readiness to undertake their expected roles are considered as the basis for continuity in cooperatives. There are some social factors related to cohesiveness as attractive forces for members, while there are some other factors of economic and sociological nature related to members' readiness because they act as incentives for them to undertake their roles. Members' satisfaction with services is anotor factor demonstrating the subjective aspect of cooperatives' efficiency. The purpose of this research is to study the relationships between all these above variables and pattern of membership.

Five relevant general hypotheses have been derived from review of literature and theoretical background related to this problem. They can be stated as follows :

1 — There is difference in the degree of members' cohesion to their cooperatives between the three patterns of cooperative membership.

2 — There is difference in the degree of effectiveness of economic and sociological factors presumably attractive forces for the cooperative members between the three patters of membership.

3 — There is difference in the degree of readiness of members to undrtake their roles in cooperatives between the three patterms of membership.

4 — There is difference in the degree of effectiveness of sociological factors as incentives for members to undertake their roles in cooperatives between the three patterns of membership.

An Analytical Study of the Relation between Pattern of Membership and some Group Dimensions of Cooperatives

by

Dr. M. MOHIEY EL-DIN NASRAT
Head of Dept. of Agricultural Economics

Dr. K. HASSAN ABOU EL-SOOUD
Faculty of Agriculture, Cairo University
Assistant Professor in Dept. of Agric. Economics

MOHAMED HELMY NAWAR
Instructor in Dept. of Agricultural Economics
Faculty of Agriculture, Cairo University

This study had been carried out on three different types of cooperatives in Giza governorate; most of which have been distributed in rural areas. The variation in these types is attributed to the different patterns of membership. Currently, in Egypt there are three distinguished -patterns of co-operative membership :

a) *Voluntary Pattern:* such as in the case of productive cooperatives in the field of small industries; where individuals are completely free to join.

b) *Incomplete Compulsory Pattern :* such as the agricultural cooperatives in agrarian reform areas. According to the law, all those beneficiaries who will own or rent the land in a certain area should join an agricultural cooperative which will be established in their area especially for them.

c) *Compulsory Pattern :* such as the normal agricultural cooperatives which are existing at the village level in all the Egyptian countryside. According to the agricultural credit law farmers must join the cooperative in their village in order to able to obtain agricultural credits in each or kind.

الفكر الديموقراطى فى التربية *

للدكتور سـيد ابراهيم الجيـار

مدرس أصول التربية بكلية التربية ـ جامعة عين شمس

مقـــدمة :

تهـدف هذه الدراسة الى الكشف عن العـلاقة الوثيقة بين الفكر الديموقراطى والتربية ، وابراز العوامل المشتركة التى تساعد على توفير فرص النمو والانتشار لكل من الديموقراطية والتربية فى اطار اجتمـاعى تربوى معين .

ومحور الارتكاز الذى تدور حوله هذه الدراسة هو الجانب التربوى الاخلاقى فى النظرية الديموقراطية Moral Aspect . فاذا كانت التربية عملية اجتماعية يتحدد مغزاها وفقا للاطار الاجتماعى الذى تعمـل فيه ، فانه من الطبيعى أن تتشكل نوعيتها وفلسفتها وفقا لنوع العلاقات الاجتماعية والانسانية السائدة فى المجتمع . والديموقراطية تأتى فى مقدمة العلاقات الانسانية المرغوب فيها .

وربما كانت عبارة « جون ديوى John Dewey» المشهورة « ان تعلق الديموقراطية بالتربية أصبح حقيقة معروفة »(١) من أهم المثيرات التى شدت اهتمام الكاتب نحو داسة هذا الموضوع . فمن المعروف أن الاتجاه الديمقراطى أصبح يفرض نفسه على الفكر السياسى والاجتماعى بشكل أو بآخر وبخاصة منذ بداية القرن التاسع عشر ، ثم شهد القرن العشرين تطورا ملموسا فى العلاقة بين الفكر الديموقراطى والتربية كان من نتيجته أن الدعوة لنشر التعليم العام أو شعار « التعليم حق للجميع » كلها اتخذت من الديموقراطية سلاحا قويا لها . ومن هنا كان القول بأن الديموقراطية مهدت الطريق أمام المد التعليمى فى كل مكان . وهذا الاتصال الوثيق بين الديموقراطية والتربية أمد علمـاء السياسة والاجتماع بمعـادلة جديدة مضمونها أنه « كلما كان المجتمع الديموقراطى متعلما بدرجة أكبر ، كلمـا كانت حكومته أكثر ديموقراطية » (٢) .

---

* ملخص للرسالة التى تقدم بها الكاتب للحصول على درجـة دكتوراه الفلسـفة فى التربية من جامعة لندن عام ١٩٦٧ تحت عنوان :
The Impact of Modern Democratic Thought on Education.

ومن هنا كان من أهم أهداف هذه الدراسة ما يلى :

١ — توضيح الفكرة الديموقراطية فى علاقتها بالتربية .

٢ — دراسة اثر الفكر الديموقراطى الحديث على التربية من المنظور التاريخى .

٣ — دراسة المدى الديموقراطى الذى تأثرت به نظم التعليم فى بعض الديموقراطيات الغربية مثل انجلترا والولايات المتحدة الامريكية .

المشكلة :

اصبحت الديموقراطية قبلة جميع النظم السياسية والحكومات فى الوقت الحاضر حتى أصبحت كل الانظمة السياسية تقريبا تنتحل لنفسها صفة الديموقراطية كما اتسع المفهوم الديمقراطى ليمتد خارج الاطار السياسى ويفرض نفسه على العديد من المجالات والقطاعات وفى مقدمتها قطاع التربية والتعليم .

ومع ذلك لا يوجد اتفاق عام ، أو شبه اتفاق على تحديد واضح للمفهوم الديموقراطى أو الاستخدام السليم لكلمة « الديموقراطية » . وقد انعكس هذا الغموض بدوره على كافة المجالات التى تأثرت بالمد الديموقراطى وبالتالى أصبح المفهوم الديموقراطى للتربية ، محل جدل وخلاف كبيرين .

وعلى الرغم من ازدحام التراث الفكرى بثروة هائلة من المؤلفات والكتابات والابحاث التى تتناول موضوع الديموقراطية فى اطار سياسى ، وكذلك ازدياد المؤلفات المتخصصة فى التربية بدرجة واضحة . الا أنه من الملاحظ أن موضوع العلاقة بين الديموقراطية والتربية لم يبحث بدرجة كافية . وقد توصل الباحث الى هذه النتيجة بعد دراسة استطلاعية قام فيها بحصر الدراسات السابقة فى هذا الموضوع مستعينا بفهارس وسجلات ثلاث مكتبات رئيسية فى انجلترا وهى : مكتبة المتحف البريطانى بلندن ومكتبة جامعة لندن ومكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة لندن .

ومن الدراسات الهامة التى ساعدت الباحث على تحديد مشكلة البحث استفتاء هام قامت به هيئة اليونسكو فى باريس عام ١٩٤٩ واستطلعت فيه رأى نخبة من كبار المفكرين فى أكثر من خمسين دولة تمثل جميع المذاهب السياسية والنظم الاجتماعية والاقتصادية التى عرفها العالم ، وكان موضوع هذا الاستفتاء « الديموقراطية فى عالم متوتر »(٣) . وقد أسفرت هذه الدراسة عن نتيجتين رئيسيتين هما :

١ — ان الديمقراطية مفهوم غامض لا يوجد اتفاق عام على تعريفه .

٢ — ان النظام الديمقراطى — مع الاختلاف حول تعريفه — يعد انسب الاشكال للتنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى العالم .

ويمكن تحديد مشكلة البحث بصياغتها فى صورة تساؤلات هامة حاولت الدراسة الاجابة عنها. ومن هذه التساؤلات .

١ — ماذا تعنى الديموقراطية بوجه عام وفى علاقاتهابالتربية بوجه خاص ؟

٢ — ما هى طبيعة العملية التربوية فى علاقتها بالديموقراطية ؟

٣ — الى أى حد تستطيع الديموقراطية الاعتمـــاد على التربية فى تدعيمها وتحقيق أهدافها ؟

٤ — ما هو المقصود بالمفهوم الديموقراطى فى التربية ؟

٥ — اذا تصورنا الديموقراطية والتربية كقوتين متحركتين فأيهمـــا اكثر دفعا للآخر .. الديموقراطية أم التربية ؟ أم هما معا ؟

٦ — الى أى حد تأثرت نظم التعليم فى بعض الديموقراطيات الغربية بالفكر الديموقراطى الحديث ؟

فروض البحث :

١ — ان العلاقة بين الديموقراطية والتربية حقيقة مسلم بها وهى علاقة تبادلية (Reciprocal)

٢ — ان احترام ذاتية الفرد وذكائه هو الاساس الذى تقوم عليه النظرية الديموقراطية فى التربية .

٣ — ان تحقيق المثل الديموقراطية فى التربية يتطلب ادخال تعديلات جذرية على فلسفة ونظم التعليم التقليدية Traditional

منهج البحث وخطته :

استخدم المنهج التاريخى المقارن فى هذا البحث . ومن أجل ذلك اعتمد الباحث على طريقة هولمز B. Holmes استاذ التربية المقارنة بجامعة لندن . وهى الطريقة المعروفة باسم « التكوينات النظرية فى المنهج المقارن » Rational Constructs (٤) وهى من أنسب الطرق لابراز العلاقات بين

الابعاد المختلفة فى الدراسات الانسانية وتقوم أساسا على انشاء تكوينات نظرية مستمدة من طبيعة المجتمع والموضوع الذى ندرسه، مع الاستعانة بنظرايت المعرفة Theories of Knowledge ونظريات المجتمع Theories of Society ونظريات الفرد Theories of the individual التى تتعلق بموضوع الدراسة وبذلك يمكن معالجة موضوع مثل الفكر الديمقراطى فى أكثر من بلد ومن خلال الآراء المختلفة لاكثر من كاتب أو مفكر وفقا لمعايير متفق عليها منذ البداية ، وهو ما تتطلبه هذه الدراسة .

ونظرا لأن المفهوم الديموقراطى تعرض للعديد من التفسيرات فى مراحل تاريخية مختلفة وعالجه المفكرون من زوايا متعددة ، لذا استخدم المدخل التاريخى فى القاء الضوء على تطور الفكر الديمقراطى الحديث منذ القرن السابع عشر حتى منتصف القرن العشرين وذلك من خلال تحليل آراء أربعة من كبار المفكرين الغربيين الذين أولوا موضوع الديموقراطية اهتماما كبيرا وهم : جون لوك J. Locke وجون ستيوارت مل J.S. Mill فى انجلترا ، وتوماس جيفرسون Jefferson وجون ديوى J. Dewey فى الولايات المتحدة الامريكية . كما اختيرت نظم التعليم فى كل من انجلترا والولايات المتحدة الامريكية كنماذج لدراسة التطبيقات الديموقراطية فى التربية ، وابراز نواحى القصور والثغرات التى توجد بين النظرية والتطبيق .

وقد اشتملت هذه الدراسة على مقدمة تتناول منهج البحث وخطته وتحديد موضوعه ، تليها ثلاثة أبواب رئيسية مقسمة الى ثمانية فصول بيانها كالآتى :

الباب الاول وموضوعه : الفكر الديمقراطى — مدخل اجتماعى سياسى ويضم هذا الباب ثلاثة فصول هى :

فصل ١ : معنى الديموقراطية وخصائصها .

ويبحث هذا الفصل فى ماهية الديموقراطية قديما وحديثا مع تحليل المفهوم الديموقراطى لفظا ومعنى Conceptual Analysis وفى تطور المفهوم الديموقراطى منذ أصوله الاولى فى اثينا حتى الوقت الحاضر ثم ينتهى بتحديد مفهوم الديمقراطية من وجهة نظر هذا البحث .

فصل ٢ : نشأة وتطور الديموقراطيات الحديثة فى انجلترا والولايات المتحدة الامريكية .

ويتناول هذا الفصل دور المؤسسات الديموقراطية فى كل من البلدين وأثر الفكر الديموقراطى الحديث فى تطور هذه المؤسسات مع دراسة العوامل المؤثرة والصراع القائم بين الديموقراطية والارستقراطية .

فصل ٣ : الفكر الديموقراطى عند لوك وجيفرسون ومل وديوى .

وفى هذا الفصل عرض وتحليل لاهم الآراء التى نادي بها هؤلاء المفكرون، جون لوك باعتباره اللسان المعبر عن لبرالية القرن السابع عشر وفيلسوف الثورة الانجليزية فى عام ١٦٨٨ ، وتوماس جيفرسون باعتباره رجل الدولة وفيلسوف الديموقراطية فى أمريكا فى القرن الثامن عشر ، ودوره البارز فى وضع وثيقة اعلان الاستقلال فى أمريكا . وجون ستيوارت مل لادخاله العامل الاقتصادى كبعد هام فى الفكر الديموقراطى الحديث وابراز مفهوم الحريه وتأكيده فى الاتجاه الديموقراطى مع الاهتمام بالتربية ودورها فى تحقيق الديموقراطية المتنورة . وأخيرا جون ديوى لانه يمثل طفرة كبيرة فى تطور الفكر الديمقراطى الحديث بما يلائم طبيعة العصر ويضع للديموقراطية فلسفة حياة كاملة أساسها التربية .

الباب الثانى وموضوعه : الفكر الديموقراطى وعلاقته بالتربية .

ويضم هذا الباب ثلاثة فصول تتناول كلها موضوع الفكر الديموقراطى فى إطاره التربوى :

فصل ٤ : نمو الاتجاه الديموقراطى فى التربية

ويتناول هذاالفصل النقاط الآتية :

(أ) الجذور التاريخية والتطورات المبكرة للاتجاه الديموقراطى فى التربية .

(ب) ظهور الحركات القومية والاتجاهات العلمية التجريبية واثرها فى نمو الفكر الديموقراطى التربوى .

(جـ) نمو المفهوم الديموقراطى فى التربية على اسس فلسفية علمانية secular

(د) ظهور مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية كأساس للتربية الديموقراطية

فصل ٥ : العلاقة بين الفكر الديموقراطى والتربية .

ويحاول هذاالفصل الاجابة على الاسئلة الرئيسية التى طرحها الباحث فى تحديد المشكلة والتى تدور أساسا حول طبيعة كل من الديموقراطية والتربية

فصل ٦ : المفهوم الديموقراطى فى التربية .

ويبحث هذا الفصل فى أهم القضايا التى تتعلق بالمفهوم الديموقراطى فى التربية مثل :

(أ) مفهوم المساواة فى التربية وامكانيات تحقيقه .

(ب) مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

(جـ) مفهوم الحرية في التربية .

(د) موقف التربية الديموقراطية من قضية « التسلط الفكرى

(هـ) حول البحث عن نظرية ديموقراطية فى التربية .

الباب الثالث وموضوعه : بعض التطبيقات الديموقراطية فى التربية .

ويضم هذا الباب فصلين عن الملامح الديموقراطية فى التربية الانجليزية والامريكية :

فصل ٧ : الاتجاهات الديموقراطية فى التعليم فى انجلترا والولايات المتحدة الامريكية .

فى هذا الفصل تحليل للمفهوم الديموقراطى للتربية فى كل من البلدين ، وامكانيات تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للجميع ، وبحث قضية التعليم كحق مكتسب لجميع الافراد .

فصل ٨ : بعض نواحى القصور فى التطبيقات الديموقراطية فى التربية فى انجلترا والولايات المتحدة .

ويتناول ثلاث قضايا هى : تعليم الكثرة وتعليم القلة ، وعدم تكافؤ الفرص التعليمية ، والتفرقة العنصرية فى التعليم .

معطيـــات البحث :

١ — فى محاولة تحديد معنى الديموقراطية ، أظهرت الدراسة أن هذا المفهوم يحيط به الكثير من الغموض والتضارب لدرجة خشى معها بعض الكتاب أن تصبح الديموقراطية كلمة بلا معنى على الاطلاق(٥) . وربما كان السر فى ذلك هو اختلاف النظرة الى المفهوم الديموقراطى ورغبة كل نظام سياسى فى أن ينتحل لنفسه صفة الديمقراطية دون ما تحديد واضح أو تعريف اجرائى لهذا المفهوم . وما من شك فى أن التاريخ الطويل الذى مر به هذا المصطلح منذ عرفه المجتمع الاثينى حوالى القرن الخامس ق.م ساعد على هذه الفوضى « الاصطلاحية » فى تحديد معنى كلمة الديموقراطية .

وقد اثبتت الدراسة من تحليل المفاهيم المختلفة للديموقراطية أنه يمكن التمييز بين مجموعتين رئيسيتين من المفاهيم .. المجموعة الاولى يمكن أن نطلق عليها « المفهوم الضيق » للديموقراطية (The Narrow Concept) وفيه يتحدد معنى الديموقراطية من خلال الاطار السياسى وهذا هو المفهوم التقليدى للديموقراطية .

والمجموعة الثانية من التعاريف يمكن أن نطلق عليها « المفهوم الواسع »

للديموقراطية (Broad Concept) وفيه يمتد المفهوم الديموقراطي خارج اطاره السياسي ليشمل العديد من المجالات وجوانب الحياة المختلفة ، وبذلك يمثل فلسفة أو طريقة حياة متكاملة (٥)

٢ — انتهى البحث الى أن العلاقة الوثيقة بين الديموقراطية والتربية تظهر بوضوح اذا نظرنا الى الديموقراطية من زاوية المفهوم الواسع باعتبارها طريقة حياة أو مجموعة من العلاقات الانسانية ودستور أخلاقي اجتماعي . وهنا يتحدد مغزى الديموقراطية بمعيار احترام ذاتية الفرد والثقة فى ذكائه وقدراته . والاساس الفلسفى لهذاالمعيار يكمن فى أن الفرد يكون فكرته عن نفســـه فى ضـــوء فـــكرته عن الاخـــرين . وبقـــدر نمو فكرته عن الآخـــرين تنمـــو ذاتـــه كفـــرد آدمى (Selfhood) (٦) ومن هـــذا الأساس الفلسفى يمكن ادراك العـــلاقة الوثيقة بين التربية والمغـــزى الديموقراطى .

٣ — أظهرت الدراسة أن آراء الفلاسفة الاربعة لوك وجيفرسون ومل وديوى ما هى الا انعكاس للظروف الحضارية التى عاشوها ، وتعبير عن النظام الراسمالى ، ومن هنا كان التركيز على الجانب النظرى فى معالجة الفـــكرة الديموقراطية ومحاولة وضع نظريات تسهم فى مواجهة مشكلات النظام الرأسمالى ومتناقضاته مثل الطبقية والارستقراطية والتفرقة العنصرية وتفاوت الثروات الى غير ذلك من مشكلات التطبيق الديموقراطى فى النظام الرأسمالى . ويرى الفيلسوف البريطانى برتراند راسل أن الفرق الجوهرى بين المفهوم الغربى ، والمفهوم الشرقى (الاشتراكى) للديموقراطية يكمن فى الجانب الاقتصادى ، فكلا المفهومين يؤكد دور الشعب ولكنهما يختلفان فى شكل هذا الدور(٧) .

٤ — يمكن اعتبـــار كل من جون لوك وتوماس جيفرسون وجون استيوارت مل ممثلين لاتجاه عريض فى الفكر الديموقراطى أساسه أن الديموقراطية مفهوم سياسى يرتبط بمؤسسات معينة ينظمها مبدأ القانون الطبيعى Natural Lawأو مبدأ الحقوق الطبيعية Natural Rights ويعترف هذاالاتجاه بأهمية الصفوة أو النخبة الارستقرطية فى تحقيق المثل الديموقراطية كما تصورها هؤلاء المفكرون وان كانوا قد فرقوا بين ارستقراطية المواهب والقدرات Meritocracy وبين ارستقراطية الطبقة والنسب والمركز الاجتماعى Artifitial Aristocracy

أما جون ديوى فانه يمثل اتجاها جديدا فى تطور الفكر الديموقراطى فى اطار اجتماعى شامل وطريقة حياة كاملة تقوم على أسس تربوية اخلاقية قبل أى شىء آخر .

٥ — قطع الاتجاه الديموقراطى فى التربية شوطا بعيدا منـــذ بدات الجهود الاولى لنشر التعليم وتيسيره لعامة الناس بعد أن كان وقفا على أبناء

الملوك والطبقات الحاكمة ، حتى اتضحت معالمه فى نظريات وفلسفات التربية فى القرنين ١٩ ، ٢٠ . ولكنه فى الواقع والتطبيق العملى لم يخرج عن دائرة تعميم التعليم للجميع Universal Education . وليس معنى هذا تحقيق المثل الديموقراطية فى التربية ، وانما هو عملية تيسير التعليم للناس حتى وان بقيت الطبقية ممثلة فيه ، فيتوفر تعليم راق للغنى وتعليم رخيص للفقير . أما التربية الديموقراطية فهى تزيل هذه الحواجز وتهتم أول ما تهتم بتوفير التعليم المناسب لكل فرد مهما كان مركزه الاجتماعى أو لونه وجنسه .

٦ — العلاقة الوثيقة بين الديموقراطية والتربية تكمن فى اهمية تكوين العادة واعادة تنظيم الخبرات فى أطار أجتماعى يسمح بنمو الفرد الى أقصى حد ممكن ، ولذا فان التنظيم السياسى والمؤسسات الديموقراطية ليست كل شىء فى تحقيق المثل الديموقراطية وانما المعيار هو المقومات السلوكية للأفراد ونوعيتهم الاخلاقية Moral Quality . وبذلك يمكن أعتبار الديموقراطية فى اطارها الاجتماعى « قاعدة تربوية وسياسة تربوية » .

٧ — من أساسيات المفهوم الديموقراطى للتربية فهم الطبيعة الانسانية ومدى قدرة الفرد العادى على التعليم والتطويع الاجتماعى والسياسى ، وقدرته أكثر من غيره على التعبير عن مصالحه ومشاكله مهما كان مستواه الاجتماعى أو حظه من التعليم متواضعا . ولذا كانت الطريقة الديموقراطية فى العلاقات الانسانية هى أنسب الطرق لتحقيق النمو لكل من الفرد والجماعة ، وهذا هو غاية التربية وغاية الديموقراطية أيضا .

٨ — أظهرت الدراسة فى مجال التطبيقات الديموقراطية للتربية فى كل من انجلترا والولايات المتحدة الامريكية أن انجلترا استنبطت مفهوما ديموقراطيا فى التربية يعكس المفهوم الانجليزى للديموقراطية بوجه عام . ويتضمن هذا المفهوم وجود قدر محدود من المساواة الى جانب وجود الصفوة أو النخبة المتميزة Elite بالضرورة ، ولكنه يبرز ويؤكد أهمية مفهوم الحرية بوجه خاص .

أما فى الولايات المتحدة فقد أكد المفهوم الديموقراطى فى أطاره النظرى أولوية مفهوم المساواة وارتباط النظرية الديموقراطية بفلسفة التربية بوجه خاص . وتبعا لذلك فان التربية فى انجلترا تعتبر التعليم الجيد أو فى المراحل العليا ميزة ينبغى أن يتمتع بها القادرون فقط ، حتى ولو كانت هذه المقدرة هى مجرد المقدرة على شراء التعليم الخاص . أما فى أمريكا فالتعليم حق عام يجب أن يتمتع به كل مواطن على قدم المساواة ومن خلال سلم تعليمى واحد مفتوح أمام الجميع حتى أعلى مراحله .

ولكن التطبيق العملى اظهر الكثير من نواحى القصور فى الاتجاهات الديموقراطية فى التعليم فى انجلترا والولايات المتحدة الامريكية . فلا يزال

هناك الكثير من الثغرات التى تهدم الفكرة الديموقراطية من اساسها على الرغم من محاولة وضع حلول نظرية لمشكلات التعليم على المستوى النظرى والتشريعى فقط . فقضية التعليم الجيد للقلة أو تعليم رخيص للجميع لازالت تحكم الكثير من جوانب السياسة التعليمية فى انجلترا حتى الوقت الحاضر ، ومن امثلةذلك المركز الممتاز الذى تحتله المدارس الخاصة المعروفة باسم Public Schools، وهى تمثل قمة التعليم الارستقراطى فى انجلترا ، وتكاد تكون المصدر الوحيد للاعداد للمناصب القيادية . وتدل الاحصائيات على أن ٨٧ ٪ من أعضاء مجلس الوزراء فى حكومة المحافظين من خريجى هذه المدارس كما أن ٧٦ ٪ من اعضاء مجلس العموم ومن القضاه والسفراءتعلموا فى هذه المدارس ايضا(٨) .

وفى الولايات المتحدة الامريكية لا زالت التفرقة العنصرية دليلا على قصور السياسة التعليمية عن تحقيق ادنى حق من الديموقراطية فى التعليم . فقد ظل التمييز العنصرى حتى عهد قريب تحت سمع وبصر القانون فى ولايات الجنوب السبعة عشر . وعلى الرغم من أن قانون الحقوق المدنية سنة ١٩٦٤ قد وضع حدا لهذاالتمييز وحرمه قانونيا . الا أن كبار المسئولين عن التعليم فى الولايات المتحدة يعترفون بأن أساليب التمييز العنصرى لا زالت تمارس بنفس الدرجة ان لم يكن اكثر ، ولم يعدم أنصار التفرقة العنصرية الحيل التى تمكنهم من التحايل على القانون ومن بينهم بعض حكام للولايات(٩) .

٩ — حاول الباحث رسم اطار نظرى لفلسفة تربية ديموقراطيه : وقد اتخذ هذا الاطار نقطة ابتدائه مما انتهى اليه جون ديوى فى نظريته الديموقراطية باعتبارها أنسب النظريات فى مجال التطبيق التربوى مع التسليم مقدما بتكامل هذه النظرية على المستوى النظرى المنطقى ، وقصورها عن مواجهة مشكلات التطبيق الديموقراطية فى التربية .

ويمكن تلخيص هذا الاطار النظرى فى مجموعة الفروض الآتية التى تكون المحاور الرئيسية لفلسفة ديموقراطية فى التربية :

(أ) القابلية للتعليم صفة مشتركة بين بنى البشر جميعا طالما توفر لهم الوسط المربى .

(ب) الوسط الديموقراطى بمعناه الاجتماعى يمكن اعتباره وسطا مربيا يحقق النمو للفرد والمجتمع .

(ج) اذا كانت التربية عملية نمو للفرد فى اطار اجتماعى معين ، فان الديموقراطية هى أنسب اطار لتحقيق النمو .

(د) الديموقراطية بهذا المعنى مهمة غير منتهية وبقدر تجدد غاياتها تتجدد غايات التربية ووسائلها .

مصـــادر البحث

1 — Dewey. J. : **Democracy and Education,** New York, 1916, p. 87.

2 — Bryce, J. : **Modern Democracies,** London, 1921, Vol. 1, p. 27.

3 — Unesco : **Democracy in a World of Tensions,** edited by K. Mc Keon, Unesco, Paris, 1951.

4 — Holmes, B. «Rational Constructs in Comparative Education» **in : International Review of Education.** Vol. 11, 1965, pp. 466 - 477.

5 — Field, G.C. **Political Theory, London,** 1956, p. 85.

6 — Peters, R.S. **Ethics and Education,** London, 1966, p. 208.

7 — Russell, B. **What is Democracy,** London, 1946.

8 — Glennester & Pryke, **The Public Schools,** London 1964, p. 3.

9 — Seeley, D. «Desegregation Guidelines» **in : American Education,** Feb. 1967, U.S.A. Office of Education, p. 21.

10 — As far as England and the United States are concerned, the realization of democratic ideals in education needs a radical change in educational policy and practice. At the theoretical level, however, both countries are aware of setting forth the democratic ideal as a basis for their educational systems. However, the serious limitations to real democratic practice in education call for a complete revision of educational policy in both countries.

mocratic education. The main difference between the two concepts lies in the fact that, in universal education everyone is given some schooling with difference of the type of education provided, mostly according to social distinctions. In a 'democratic' system of education, however, everyone is looked upon as equally entitled to the kind of education from which he can profit most without any discrimination.

6 — The close relationship between deomcracy and education lies in the moral aspect of democracy. The realization of the democratic ideal is not essentially a question of political organization, but of the moral quality of the people. Thus in Dewey's view, «democracy is itself an educational principles, an educational measure and policy».

7 — Fundamental to the democratic conception of education is the understanding of man's nature and his adaptation to the social and political environment. In this connection, it is assumed that the democratic way of living is the most appropriate way for full development and mutual relationship.

8 — In considering the relative issues of democratic practice in education in England and the United States, the difference of the interpretation of the democratic conception of education must always be taken into account. The study has shown that England has developed a democratic conception of education which reflects the wider concept of English democracy as a whole. According to this concept, a form of democracy that embraces a certain amount of equality and a sens for the necessity of an elite has been developed. In the United States, democratic philosophy and democratic policy has in the long run conspired to establish a public system of education as an indispensable ingrediant of democracy.

9 — The argument in favour of equalizing educational opportunities varies considerably. In England, it is generally assumed that «it is reasonable that unequals should be treated unequally», and therefore different types of schools are necessary. In America, the maxim is that «equals should be treated equally».

Part Three : Some Considerations for Democratic Applications in Education in England and the United States.

Chapter 7 — Democratic Tendencies in Education in England and the United States.

Chapter 8 — Limitations of Democratic Applications in Education in England and the United States.

Main Findings and Conclusions :

1 — In the attempt to clarify the idea of democracy, the study has shown that the word 'democracy' can be viewed from different angles and defined in a number of ways. A conceptual analysis of this word, however, has shown that two main concepts may be distinguished in the common usage of the word democracy. A 'narrow' concept visualizing democracy primarily in political terms, and a 'broad' concept in which the democratic idea has been expanded beyond the realm of politics and transformed into 'a way of life'.

2 — From the viewpoint of the present study, it is in this broader concept that lies the reciprocal relationship between democracy a nd education.

3 — The historical factor has largely influenced the rise and evolution of modern democratic thought in England and the United States. It seems therefore that the main contrast between the two countries may be found in the historical aspect of the question.

4 — If division can be made to classify the four selected thinkers (Locke, Jefferson, Mill and Dewey) into groups, it seems legitimate to include the former three in one group and the latter in another. This may be based on the ground that those three conceived democracy mainly as an institutional practice, or a form of government, while Dewey visualized democracy as a philosophy of life.

5 — In historical perspective, the struggle for universal education was carried out in the name of democracy. As a result, universal education has often been confused with de-

2 — The respect for personality points to the focal essence of democratic theory and practice.

3 — The notion 'Equal opportunity to all' is the central element in the democratic conception of education.

4 — The full realization of the democratic ideal in education calls for a revision of traditional educational theory and practice.

Methodology and Plan of Study :

The source of methodology followed in this study is chiefly based on Holmes' **Rational Constructs approach.**[4] It is conducted with three objectives in view; Historical, philosophical, and Comparative. Due to the fact that the use of the term democracy without any historical or political context is inclined to be ambiguous, there must be a context in which one can get a satisfactory picture of what democracy means. For this purpose, the democratic ideas as conceived by four selected thinkers were closely examined.

The study is composed of three main parts divided into 8 chapters as follows :

Part One : Democratic Thought- a Socio-Political Approach

Chapter 1 — The Nature and Meaning of Democracy.

Chapter 2 — The Rise of Modern Democracy in England and the United States.

Chapter 3 — Democratic Ideas of John Locke, Thomas Jefferson, John Stuart Mill and John Dewey.

Part Two : Democratic Thought in Relation to Education.

Chapter 4 — The growth of the Democratic Tendency in Education.

Chapter 5 — The Relationship Between Democratic Thought and Education.

Chapter 6 — The Democratic Conception of Education.

The Problem :

Democracy today presents itself in almost every sphere or walk of life, not the least education, with all the forces of an idea claimed as the proper ideal description of political, economic and social organizations. Yet considerable controversy has arisen about the proper use of the word 'Democracy' and it has been applied to different systems which have little or nothing in common with each other. Consequently, the criteria of a democratic conception of education are matters on which there may be a wide difference of opinions.

It must be admitted that a sizable amount of literature has already been written on democratic thought as well as on educational thought. But very little has been written on these two kinds of thoughts connected to each other. Thus conflecting theories of democracy and eduction in addition to the ambiguity of some concepts involved such as Freedom, Equality, Indoctrination and Natural Rights may indicate the need for this study.

To determine the relationship between democratic thought and education, the following questions have been selected :

1 — What does democracy mean in its relation to democracy?

2 — *What is the nature of education in relation to democracy?*

3 — *To what extent can democracy appeal to education for its* strength and preservation?

4 — What characteristics should education possess for the realization of democratic ideals?

5 — What is meant by the democratic conception of education?

6 — Which of these two processes (democracy and education) pushes or furthers the cause of the other?

Hypotheses :

The following hypotheses are put forward for the direction of carrying out this study :

1 — The devotion of democracy to education is a familiar fact.

THE IMPACT OF MODERN DEMOCRATIC THOUGHT ON EDUCATION

By

Dr. Sayed Ibrahim El-Gayar

Lecturer, Faculty of Education

Ain Shams University, Cairo.

Introduction

This study is mainly concerned with democratic thought in relation to educational theory and practice. Its starting point is the moral aspect of democratic theory in its broad concept. This, in essence, implies respect for personality and faith in the worth of the individual human being. Since education is a social process, its quality will vary with the kind of human association dominating the society in which it operates. It is therefore expected that a democratic way of association in society will determine the social and philosophical principles of its educational system. One of the tasks of the present study is to clarify this relationship between democratic thought and education.

Perhaps it was Dewey's statement «the devotion of democracy to education is a familiar fact» that first inspired the interest of the writer to choose the theme of democratic thought and education as a topic for this study. The many-sided debate about democracy and the controversy connected with this term may have also added to the writer's interest in carrying out this study.

During the nineteenth century and, more incresingly, in the present century, democracy and education have been frequently connected with each other. Many efforts have been made to expand educational opportunities in the name of democracy. To this end the assumption that «the more educated a democracy is, the better will its government be» was almost identical wherever the struggle to democratize education was carried out.

بعض المظاهر القيمية المرتبطة بالحراك المهنى

بحث تجريبى ★

السيد محمد الحسينى
ماجستير فى علم الاجتماع

لا يحدث الحراك المهنى فى فراغ ، ولكنه يتم فى اطار نسق قيمى يحدد معاييره وأسسه ، ويعين اهدافه وغاياته . وحينما يستخدم دارسو الحراك اصطلاح «قيم الحراك»★★ ، فانما يقصدون الاشارة الى تلك الاحكام التى تنظم عملية الحراك ذاتها . وعلى الرغم من ان دراسة اشكال الحراك ومعدلاته لا تنفصل عن القيم المرتبطة به ، الا ان اغلب اهتمامات الباحثين — باستثناء عدد قليل منهم — ظلت ولا تزال موجهة نحو الكشف عن معدلات الحراك دون الاهتمام بالكشف عن النسق او الاطار القيمى الذى من خلاله تتشكل هذه المعدلات .

ومن الدراسات الهامة التى حاولت أن تكشف عن بعض المظاهر القيمية المرتبطة بالحراك المهنى ، تلك التى قام بها نانسى مورس Morse ، وروبرت فايس Weiss على ٤٠١ مبحوثا ينتمون الى مستويات مهنية مختلفة . وبالرغم من أن هذه الدراسة كانت موجهة اساسا نحو الكشف عن وظيفة العمل ومعناه بين هذه المستويات ، الا أنها اهتمت بصفة خاصة بدراسة مبررات الاستمرار فى العمل ، ثم جمع الباحثان هذه المبررات وقسماها الى مبررات ايجابية وسلبية وفقا لاجابات المبحوثين ، وخلصا بعد ذلك الى ان الجماعات المهنية تختلف اختلافا كبيرا فيما يتعلق بالوظيفة التى يؤديها العمل بالنسبة لكل منها ، أكثر مما تختلف فى الدرجة التى يؤدى فيها العمل وظائف أخرى أكثر من الوظيفة الاقتصادية (١) .

★ البيانات الواردة فى هذا المقال جزء من بحث شامل عن الاثار الاجتماعية للحراك المهنى ، حصل به صاحبه على درجة الماجستير فى علم الاجتماع من قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة القاهرة فى سنة ١٩٦٨ ، باشراف الاستاذ الدكتور مصطفى الخشاب .

★★ يستطيع القارىء أن يجد مناقشة نظرية واسعة لمفهوم الحراك المهنى فى مقال لنا بعنوان « معنى الحراك المهنى ، تقويم امبيريقى » ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الثانى ، المجلد السادس ، مايو ١٩٦٩ ص ٤٧ — ٦٤ .

كذلك أوضح هيبيرت هايمان Hayman فى تحليل له لبعض المسوح الامريكية التى تناولت هذا الموضوع ، أن الحراك المهنى يتحقق بتأثير الدافعية. فحينما وجه للمبحوثين أسئلة تتعلق بالمهن التى يودون شغلها أو يطمحون اليها ، اتضح أن افراد المستويات المهنية الدنيا تؤكد العوامل التى تدفعهم الى الكفاح من أجل الوصول الى المهن التى ليست مرتفعة جدا فى السلم الاقتصادى . وقد انحصرت اجابات المبحوثين فى طائفتين : الاولى وتشمل ٤٩٪ اجابوا فى ضوء ملاءمة نوع العمل لشخصية الفرد واهتماماته ومؤهلاته الشخصية، والثانية تمثل ٣٢٪ تؤكد الاعتبارات الاقتصادية المباشرة مثل الامان الاقتصادى ، والاجور ، والامتيازات المالية . وكان من الواضح أن المستويات المهنية الدنيا تؤكد الامتيازات الاخيرة ، بينما تؤكد المستويات المهنية العليا ملاءمة الشخص لطبيعة العمل الذى يمكن أن يقوم به (٢) .

ولقد انتهى ريشارد سنترز Centers الى نتائج مماثلة ، حينما وجه الى افراد عينته سؤالا عن نوع العمل الذى يريدون اختياره ، حيث إكدت الطبقة الوسطى ضرورة أن تكون المهنة معبرة عن اهتمامات الشخص ، بينما ذهبت الطبقة المهنية الدنيا الى أن الامان الاقتصادى هو المحل الاساسى لاختيار المهنة (٣) . كذلك حصل روبر Roper على نتائج مماثلة لما انتهى اليه هايمان وسنترز ، وذلك فى دراسة له على عينه من طلبة المدارس الثانوية (٤) .

وتتسق النتائج السابقة مع نتائج دراسة بريطانية ، اجراها فلويد مارتن Martin ، كشف فيها عن الاعتقاد فى وسائل الحراك كما تدركها جماعات مهنية مختلفة . فقد اتضح أن ٤١ ٪ من أصحاب المهن الفنية العليا قد أقروا ان العمل المتواصل وحسن الخلق هما الوسيلتان الاساسيتان للحراك ، كما اكد ١٢ ٪ من هذه الجماعات الطموح والرغبة فى النجاح ، وركز ٢٠ ٪ منهم على الشخصية و٢٧ ٪ على الذكاء . وكانت النسب المئوية المقابلة للعمال اليدويين كالاتى : ٢٨٪ و٦٪ و ١٠٪ و ١٧٪ . وبين هذين الحدين تتوسط الجماعات المهنية الاخرى ، على الرغم من وجود بعض الاختلافات فيما بينها (٥) . كذلك انتهى هيملويت Himmelweit فى دراسة مشابهة أجراها على عدد من التلاميذ البريطانيين الذين ينتمون الى مستويات مهنية مختلفة ، الى نتائج قريبة جداً من النتائج التى توصل اليها مارتن (٦) .

موضوع الدراسة واجراءاتها

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على بعض المظاهر القيمية المصاحبة للحراك المهنى لدى مجموعة من عمال النسيج المصريين ، وصفت الاولى بأنها حراكية ، والثانية بأنها غير حراكية ، وفقا لمعايير معينة سنشير اليها بعد قليل . أما اداه الدراسة فتتمثل فى استمارة بحث تضمنت عددا من الاسئلة تتناول بعض المظاهر القيمية المصاحبة للحراك المهنى . وفى ضوء ذلك صاغت الدراسة فرضا أساسيا مؤداه : **أن هناك فروقا ملحوظة بين الحراكين وغير**

الحراكين فيما يتعلق ببعض القيم المتعلقة بوسائل الحراك المهني . وصياغة الفرض على هـذا النحو تتلاءم مع أهداف المقارنة الحضارية التى تمثـل أساسا هاما من أسس هذه الدراسة ، طالما أن أغلب الدراسات والمسوح كانت تهتم فى المحل الاول بدراسة القيم المرتبطة بتحقيق الحراك ، مثل النظرة الى العمل وقيمته ، والاعتقاد فى وسائل الحراك ، وقيمة العمل السـياسى باعتباره وسيلة لغاية مهنية .

والتعريف الاجرائى للحراك المهنى فى هذه الدراسة هو انتقال عامل او مجموعة من العمال من المستوى المهنى غير الماهر الى مستوى آخر سواء الى أعلى السلم المهنى أو أدناه فى الفترة التى تنحصر فيما بين سنتى ١٩٤٠ و١٩٥٥ . أما الفئات المهنية التى قيس على أساسها الحراك فهى : المهن المنية العليا ، والمهن الادارية والكتابية ، والمهن التجارية ، والمهن الصناعية الماهرة ، والمهن الصناعية غير الماهرة ، والمهن الزراعية .

ولقد تم اختيار مجموعتى الدراسة بعد تثبيت مجموعة من الظروف اهمها : تاريخ الالتحاق بالعمل الحالى ، والمستوى المهنى الاولى ، والمستوى التعليمى الاولى ، وقدم التنظيم الذى يضمهما بشكل يسمح بوجود قـدر ملحوظ من الاستقرار فى الالقاب المهنية ، وبذلك أصبح الحراك المهنى هو المتغير المستقل . ثم حصلنا بعد ذلك على مجموعتين من العمال تتماثلان فى أكبر عدد من الظروف ، ولكنهما تختلفان فى تحقيق الحراك المهنى ، بحيث اصبحت المجموعة الاولى (التجريبية) هى التى مارست الحراك ، والمجموعة الثانية (الضابطة) هى التى ظلت ماكثة دون حراك . أما التنظيم الذى يضم هاتين المجموعتين فهو شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، حيث تتوافر فيها كثير من ظروف الموقف التجريبى التى أشرنا اليها . ولقد تم جمـــع البيـــانات فى الفتـرة التى تنحصر فيمـا بين ١٩٦٦/١١/٥ و١٩٦٦/١٢/٣١ .

ولكى تحقق هذه الدراسة أهداف المقارنة الحضارية ، قامت ببحث المظاهر القيمية السابقة بالنسبة لكل من الحراكين وغير الحراكين ، فى محاولة للكشف عن التماثل أو الاختلاف بينهم فيما يتعلق بها ، فحصلت على توزيع كل من أفراد المجموعتين وفقا لكل مظهر ، ثم قامت بمعالجات احصائية تلائم طبيعة البيانات . ومن خلال ذلك استطاعت أن تكشف عن بعـض السمات المميزة لكل من المجموعتين ، وبذلك أمكن التحقق من الفرض .

نتائج الدراسة

للتحقق من الفرض الذى صاغته الدراسة ، جمعت بيانات تتعلق بثلاثة مظاهر قيمية هى : أ ــ النظرة الى العمل وقيمته . ب ــ تصور وسائل الحراك . جــ قيمة العمل السياسى باعتباره وسيلة لغاية مهنية . وسنحاول

فيما يلى ان نعرض للشواهد المختلفة التى تتناول هذه المظاهر القيميـــة الثـــلاث .

أ ــ النظرة الى العمل وقيمته

كشفت نتائج بعض الدراسات السابقة عن أن تحقيق الشخص للحراك المهنى مرتبط الى حد كبير بنظرته الى العمل كقيمة ، وان طبيعة هذه النظرة مرتبطة الى حد كبير بامكانية تحقيق الحراك أو عدم التمكن منه . ولاختبار هذه القضية قامت الدراسة بثلاثة اجراءات اساسية حصلت من خلالها على ثلاثة توزيعات تمثل أفراد مجموعتى الدراسة وفقا للنظرة الى العمل كقيمة . فأما الاجراء **الاول** فيمثل توزيعهما وفقا للرغبة فى العمل فى حالة الحصول على ارث يكفى لكى يحيا الفرد حياة مريحة . فاذا ما حصلنا على هذا التـــوزيع استطعنا أن نحصل على توزيع الاجراء **الثانى** ، الذى يمثل الاجابة على سؤال مفتوح الطرف يتناول مبررات العمل بالنسبة للذين اجابوا بالايجاب على سؤال الاجراء الاول . اما الاجراء **الثالث** فيتمثل فىتوزيع أفراد المجموعتين وفقا لاختياراتهم لانماط من العمل محددة .

ولنتناول شواهد الاجراء **الاول** والتى يتضمنها جدول رقم (١) . فهى تشير بوضوح الى أن الحراكيين يرغبون رغبة أكيدة فى الاستمرار فى العمل فى حالة حصولهم على ارث كاف (٩٧٪) فى مقابل ٥٦ ٪ لغير الحراكيين . ولقد اكد ذلك معامل « فاى » : الذى كشفه عن ارتباط جزئى موجب بين الحراك والرغبة فى الاستمرار فى العمل فى حالة الحصول على ارث كاف قدره (٤٨ر٠) .

جـــدول رقم (١)

توزيع افراد المجموعتين وفقا للاصرار على العمل حتى فى حالة حصـــولهم على ارث كاف

الاصرار على العمل / الحراك	نعم		لا		المجموع	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
حراكيون	٩٧	٩٧٪	٣	٣ ٪	١٠٠	١٠٠٪
غير حراكيين	٥٦	٥٦٪	٤٤	٤٤٪	١٠٠	١٠٠٪

ولعل ذلك يشير الى ملاحظة مبدئية مؤداها ان الحراكيين يرغبـــون فى الاستمرار فى العمـــل لمجرد العمل ، اذا ما قورنوا بغير الحراكيين الذين

يماثلونهم فى هذه الخاصية . ولا نستطيع تفسير هذا الاختلاف الا فى ضوء ارتفاع مطامح الحراكيين والاصرار المستمر على تحقيق الحراك ، واللذان كشفنا عنهما فى مقال سابق (٢) .

ولكن الاصرار على العمل لا يكفى للتعرف على النظرة الى العمل كقيمة . فمن الضرورى ان نتعرف على المبررات التى قدمها كل من الحراكيين وغير الحراكيين الذين أصروا على العمل حتى فى حالة وجود ارث كاف . وهذا ما تحاول شواهد الاجراء الثانى والمتمثلة فى جدول رقم (٢) أن تكشف عنه . فالاصرار على العمل الناتج عن تمسك بطبيعة العمل كان يمثل نسبة ملحوظة من الحراكيين (٣و ٤٣٪) ، اذا ما قورنت بنسبة غير الحراكيين (١٩٫٦٪) . وقد يكون من الممكن تفسير هذا التفاوت ، اذا ما قبلنا القضية التى مؤداها أن تحقيق الحراك وليد رغبة فى استمرار مهنى يحركه انفعال حب العمل . فاذا كان الحراكيون قد حققوا القدر من الحراك الذى كشفنا عنه ، فمن الطبيعى أن يكون ذلك مبررا للمشاعر التى يحملونها نحو عملهم الذى استشعروا فيه الصعود المهنى المؤكد لذواتهم . ويكشف الجدول كذلك عن نسبة ملحوظة من غير الحراكيين تجد فى العمل وسيلة لاستشعار النشاط (٣٩٫٣ ٪) فى مقابل نسبة اقل للحراكيين (١٨٫٦ ٪) . ولاشك ان هذا المبرر يعكس اصرار على العمل من نوع مختلف عن النوع السابق . فليس الارتباط موجها نحو العمل فى حد ذاته ، ولكنه ارتباط به من خلال الاحساس بالنشاط الناجم عن أدائه . وفيما عدا ذلك لا نلحظ فروقا تجريبية جوهرية بين مجموعتى الدراسة فيما يتعلق بمبررات العمل .

واذا ما اختبرنا الدلالات الاحصائية للفروق بين النسب المئوية السابقة، استطعنا أن نكشف عن صدق ما ذهب اليه التفسير السابق . فالفرق بين نسبتى الحراكيين وغير الحراكيين الذين اقروا حب العمل كمبرر من مبررات الاصرار على الاستمرار فيه كان فارقا دالا احصائيا ، مما يؤكد احتمال أن تكون النسبة الاولى اكبر من الثانية . وبدرجة أقل من الدلالة الاحصائية كان الفرق بين نسبتى الذين برروا اصرارهم على العمل لمجرد احساسهم بالنشاط من خلال أدائه ، مما يؤكد ارتفاع نسبة غير الحراكيين على نسبة الحراكيين . أما الفرق بين نسبتى الحراكيين وغير الحراكيين الذين يتمسكون بالعمل لاعتبارات تتعلق بالمكانة التى يخلعها العمل عليهم فلم تكن له دلالة احصائية . وهذا صحيح بدرجات متفاوتة من عدم الدلالة بالنسبة لنسبتى الذين يصرون على التمسك بالعمل لكى يظلوا فى حالة دائمة من الانهماك ، ونسبتى الذين يصرون على العمل لكى يبرروا وجودهم ، واخيرا نسبتى

جـــــدول رقم (٢)

توزيع افراد المجموعتين وفقا لمبررات العمل

مبررات العمل / العراك	احب نوع العمل		احسن بالنشاط فى العمل		العمل يجعل لى قيمة بين الناس		لكى اظل مشغولا		لكى ابرر وجودى		لكى اكون مرتبطا بالناس		المجموع	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
هراكيون	٤٢	٤٣ر٣٪	١٨	١٨ر٦٪	١٥	١٥ر٥٪	٣	٣ر٠٪	١٠	١٠ر٣٪	٩	٩ر٣٪	٩٧	١٠٠٪
غير هراكيين	١١	١٩ر٦٪	٢٢	٣٩ر٣٪	٨	١٤ر٣٪	٤	٧ر١٪	٦	١٠ر٧٪	٥	٩ر٠٪	٥٦	١٠٠٪

جدول رقم (٣)

توزيع افراد المجموعتين وفقا لاختياراتهم لانماط معينة من العمل

نمط العمل / الحراك	مضمون ومستقر ودائم لكن دخله ضئيل		دخله اعلى لكنه مضمون بين بين		دخله عالي جدا ، لكنه غير مضمون وغير مستقر		غير مبين		المجموع	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	
حراكيون	٩٤	٪٩٤	٤	٪٤	٢	٪٢	—	—	١٠٠	٪١٠٠
غير حراكيين	٩٥	٪٩٥	١	٪١	١	٪١	٣	٪٣	١٠٠	٪١٠٠

الذين يتمسكون بالعمل خوفا من العزلة الاجتماعية وتأكيدا لارتبـــاطهم بالاخرين ★ .

بيد اننا لو حاولنا ان نكشف عن بعض متغيرات مبررات العمل بالنسبة لمجموعتى الدراسة ، لاحظنا ان متغير « العمر » يلعب دورا واضحا فى تشكيل هذه المبررات ، فاذا ما تناولنا مجموعة الحراكيين لاحظنـــا أن ٧٨٫٥٪ من الذين اقروا حبهم للعمل كمبرر للاستمرار فيه يتمركزون فى الفئتين العمريتين (٤٠ — ٤٥ و ٤٥ — ٥٠) ، ثم يقل تمركزهم بدرجة واضحة كلما صعدنا سلم الاعمار ويكاد يتلاشى كلما هبطناه . وفيما عدا ذلك تتشتت نسب مبررات العمل الاخرى عبر الفئات العمرية الى الحد الذى يصعب معه الحصول على استنتاج معبر . واذا ما تناولنا مجموعة غير الحراكيين واجهتنا صورة مختلفة الى حد ما . فليس ثمة بوادر تشير الى احتمـــال ارتباط العمر بطبيعة مبررات العمل . فالمبررات تتشتت تشتتا عظيما فى الفئات العمرية المختلفة باستثناء الفئة العمرية الاخيرة . واذا كان لنـــا أن نستنتج من ذلك شيئا ، فهو أن المبررات الايجابية للعمل كانت مرتبطة بالعقد الرابع من أعمار الحراكيين ، بينما لم تكن هناك شواهد تشير الى أن ثمة ارتباطا مماثلا يمكن أن يحدثبالنسبة للمجموعة غير الحراكية . وباختصار فلقد كان الحراك مرتبطا ارتباطا واضحا بالاصرار على العمل ، ومرتبطا أيضا بمبررات ايجابية تسنده وتدعمه .

ونستطيع بعد ذلك أن نعرض لشواهد الاجراء **الثالث** والتى تتمثـــل فى الحصول على توزيع الحراكيين وغير الحراكيين وفقا لاختياراتهم لانمـــاط محددة من العمل . فاذا ما نظرنا الى جدول رقم (٣) والذى يمثل هذا التوزيع ، اتضح لنا عدم وجود فروق واضحة بينهم فيما يتعلق باختياراتهم لانماط معينة من العمل . فقد كانت الفروق ضئيلة جدا بين الحراكيين وغير الحراكيين فيما يتعلق بأنماط الاعمال التى اقروا اختيارها ، مما يشير الى تماثل واضح بينهم . « فالعمل المضمون المستقر الدائم ذو الدخل الضئيل »

★ جاءت نتائج الاختبارات الاحصائية لهذه الفروق بين النسب المئوية السابقة كما يلى ، وذلك وفقا للترتيب الذى اتبعناه فى العرض الوارد فى المتن .

ى = ٢٫٩٥	احتمال تخطيها ٣٢ر/
ى = ٢٫٨٤	احتمال تخطيها ٤٥ر٪ .
ى = ٢٠ر	احتمال تخطيها ١٥ و ٨٤٪ .
ى = ٠ ر١	احتمال تخطيها ٧٣ و ٣١٪ .
ى = ٠٨ر	احتمال تخطيها ٦٢ و ٩٣٪ .
ى = ٠٦ر	احتمال تخطيها ٢٢ و ٩٥٪ .

كان يمثل الاختيار الاعظم لكل منهم ، مما يشير الى رغبة اكيدة فى الاستقرار والاستمرار المهنيين . وتؤكد ذلك الدلالات الاحصائية للفروق بين النسب المئوية التى ينطوى عليها الجدول . فبدراسة الفرق بين نسبتى الحراكيين وغير الحراكيين الذين اختاروا عملا من النوع « المضمون المستقر الدائم ذو الدخل الضئيل » ، اتضح انه فارق ليست له دلالة احصائية ، وهذا ماحدث بالنسبة للفرق بين نسبتى الذين اختاروا عملا « دخله اعلى لكنه مضمون بين بين » ، وكذلك بالنسبة للفرق بين نسبتى الذين فضلوا عملا « ذو دخل عال جدا لكنه غير مضمون وغير مستقر ★ . وباختصار فلقد اكدت الدلالة الاحصائية للفروق بين النسب المئوية الممثلة لاختياراتهم انماط العمل السابقة ، اكدت ان الحراكيين لم يكونوا يختلفون عن غير الحركيين فى اختياراتهم لها .

وعلى الرغم من التماثل الملحوظ بين الحراكيين وغير الحراكيين فيما يتعلق باختياراتهم لانماط العمل ، الا أنهم يختلفون اختلافا ملحوظا اذا ما ربطنا بين اختيارات كل مجموعة وفئاتها العمرية . فالحراكيون الذين اختاروا العمل « المضمون المستقر الدائم » ، كانوا يتمركزون بوضوح فى الفئتين العمريتين (٤٠ — ٤٥ و ٤٥ — ٥٠) ، اذ كانت نسبتهم بالنسبة لمجموع الذين اختاروا هذا النمط من العمل ٦٥٪ . أما الحراكيون الذين اختاروا النمطين الأخريين من العمل ، فكانوا يتمركزون ايضا فى الفئتين العمريتين السابقتين . وفيما يتعلق بغير الحراكيين الذين اختاروا العمل « المضمون المستقر الدائم ذو الدخل الضئيل » ، فكانوا يتمركزون بدرجة اقل فى الفئتين العمريتين السابقتين ، ويتشتتون عبر الفئات العمرية مع ميل للارتفاع كلما صعدنا السلم المهنى . أما غير الحراكيين الذين اختاروا النمطين الاخريين من العمل فكانوا يميلون الى الاتجاه الى أعلى سلم الاعمار . وباختصار فاذا كانت العلاقة بين العمر والنمط « الاول » من العمل كانت متماثلة تقريبا بين الحراكيين وغير الحراكيين ، الا أن هذه العلاقة تختلف فيما يتعلق بالنمطين الآخريين من العمل ، بحيث يميل الحراكيون الى التمركز فى الفئتين العمريتين اللتين اشرنا اليهما ، بينما يميل غير الحراكيين الى التشتت عبر الفئات العمرية مع ميل للارتفاع فى أعلى السلم المهنى .

ولنلخص اخيرا موقف الحراك من النظرة الى العمل وقيمته من خلال شواهد الاجراءات الثلاث . فالحراكيون يصرون على الاستمرار فى عملهم برغم المغريات المادية التى يمكن ان تبعدهم عن طابعه ، ويبررون ذلك

★ وفيما يلى الاختبارات الاحصائية التى كشفت عن عدم الدلالة بالسبة للفروق الثلاث :

ى = ٣٢ر احتمال تخطيها ٩٠ر٧٤٪ .
ى = ١ر٣٥ احتمال تخطيها ٧٠ر١٧٪ .
ى = ٥٨ر احتمال تخطيها ١٩ر٥٦٪ .

بمبررات ايجابية لعل اهمها : حب العمل والارتباط العاطفى به . وفى مقابل ذلك نجد غير الحراكيين اقل اصرارا على الاستمرار فى عملهم ، ولكن الذين يصرون على الاستمرار فيه يقدمون مبررات من نوع مختلف لعل اهمها : الاحساس بالنشاط والحيوية من خلال اداء العمل . وبالاضافة الى ذلك هناك فروق ملحوظة بين افراد المجموعتين عندما حاولت الدراسة الربط بين طبيعة مبررات العمل والعمر . والحراكيون لا يختلفون اختلافا ملحوظا عن غير الحراكيين فيما يتعلق باختياراتهم لانماط معينة من العمل ، ولكن الاختلاف يتضح اذا ما ربطنا بين العمر وانماط العمل المختارة .

(ب) تصور وسائل الحراك :

تعتبر التصورات والمعتقدات المختلفة التى يحملها الافراد نحو وسائل الحراك محورا اساسيا من محاور دراسته . فلا يكفى أن يكون البناء المهنى مفتوحا ، أو ان تكون الفرص المهنية متاحة وعديدة لكى يتحقق الحراك ويتكرر ، بل لابد وان يقابل ذلك تصورات ومعتقدات معينة تحمل الافراد على ان يسلكوا طرقا معينة لكى يحققوا حراكهم .

ونستطيع الان أن نتناول التصورات والمعتقدات التى يحملها كل من الحراكيين وغير الحراكيين ازاء كفاءة الوسائل المختلفة للحراك . ولقد استعانت الدراسة بثلاثة اجراءات مستقلة يتناول كل منها الكشف عن جانب من جوانب هذه التصورات والمعتقدات . أما الاجراء **الاول** فيمثل توزيع افراد كل من المجموعتين وفقا للوسائل التى من خلالها يستطيع الفرد أن يصل الى الوظيفة التى يطمح اليها فى الشركة . وأما الاجراء **الثانى** فيمثل توزيعهما وفقا لدرجة التعليم التى يتطلبها الحصول على وظيفة مرموقة . وأما الاجراء **الثالث** والاخير فيمثل توزيعهما وفقا لامكانية الحصول على وظيفة مدير عام دون الحصول على شهادة جامعية . وهذا الاجراء الاخير يكشف عن نقطة جوهرية هى الاعتقاد فى الفرص المهنية . ولنتناول بالتحليل الشواهد التى كشفت عنها كل من هذه الاجراءات .

فاذا ما بدانا بشواهد الاجراء **الاول** ، لاحظنا اختلافاً ملحوظا بين الحراكيين وغير الحراكيين فيما يتعلق بنظرتهم الى الوسائل التى من خلالها يتحقق الحراك . والنسب المئوية التالية تمثل توزيع الحراكيين وفقا لنظرتهم الى وسائل الحراك : ٢٨٪ اقروا العمل المتواصل وحده ، ٢٦٪ العمل المتواصل الى جانب القراءة والاطلاع ، ٢١ ٪ العمل المتواصل الى جانب الحصول على شهادات ، ١ ٪ التقرب من الرؤساء ، ١ ٪ الاتصال بالآخرين ، ٢ ٪ القراءة والاطلاع ، ٣ ٪ الحصول على شهادات وحدها ، ٣٪ العمل المتواصل الى جانب التقرب من الرؤساء ، ١٪ العمل المتواصل الى جانب الاتصال بالآخرين ، ١ ٪ القراءة والاطلاع والحصول على شهادات ، ١ ٪ القراءة والاطلاع ووسائل اخرى ، ١ ٪ التقرب من الرؤساء

والاتصال بالآخرين والقراءة والاطلاع ، ٢ ٪ العمل المتواصل والاتصال بالاخرين والقراءة والاطلاع، ١٪ العمل المتواصل والاتصال بالاخرين والحصول على شهادات ، ٣٪ العمل المتواصل والقراءة والاطلاع والحصول على شهادات ، ١٪ العمل المتواصل والاتصال بالآخرين ووسائل أخرى . ١ ٪ العمل المتواصل والقراءة والاطلاع ووسائل اخرى . أما النسب المئوية الممثلة لتوزيع غير الحراكيين وفقا لنظرتهم الى وسائل الحراك فكانت كما يلى : ٨١٪ أقروا العمل المتواصل وحده ، ١٪ التقرب من الرؤساء ، ١ ٪ الحصول على شهادات ، ٤ ٪ العمل المتواصل والقراءة والاطلاع ، ١٠ ٪ العمل المتواصل والحصول على شهادات .

واذا ما تناولنا هذه البيانات بطريقة أكثر شمولا ، اتضح لنا أن ٨٩ ٪ من الحراكيين أقروا العمل المتواصل وحده كوسيلة للحراك فى مقابل ٩٦٪ ، وأن ٥٪ من الحراكيين ذكروا التقرب من الرؤساء فى مقابل ١٪ لغير الحراكيين ، وأن ٧٪ من الحراكيين أكدوا الاتصال بالآخرين ، بينما لم يشاركهم أى من غير الحراكيين فى ذلك . وأن ٣٧ ٪ من الحراكيين اقروا القراءة والاطلاع فى مقابل ٤ ٪ لغير الحراكيين ، وأن ٢٩ ٪ من الحراكيين ذكروا الحصول على شهادات فى مقابل ١١٪ لغير الحراكيين ، وأن ٦٪ من الحراكيين اشاروا الى وسائل اخرى فى مقابل ٢ ٪ لغير الحراكيين .

وتشير الشواهد السابقة الى اتجاهين جديرين بالذكر . أما الاتجاه الأول فهو ذلك الذى يشير الى الاختلاف البين بين كل من الحراكيين وغير الحراكيين فى تنوع وسائل الحراك التى اقروها . فوسائل الحراك عند الحراكيين متنوعة وعديدة ، اذا ما قورنوا بغير الحراكيين الذين انحصرت وسائل الحراك التى يرونها فى عدد محدود . أما الاتجاه الثانى فهو ذلك الذى يشير الى أن الحراكيين يؤكدون بشكل واضح التعليم الرسمى كوسيلة للحراك المهنى . ويتسق هذا الاتجاه اتساقا واضحا مع طبيعة الحراك المهنى الذى حققوه . فقد حقق كثير منهم حراكهم المهنى من خلال تحركهم فى السلم التعليمى(٨) .

ولنتناول شواهد الاجراء الثانى لنرى الى اى مدى يرتبط الحراك بالنظرة الى التعليم كوسيلة من وسائل الحراك . فقد حصلت الدراسة على توزيع كل من الحراكيين وغير الحراكيين وفقا لدرجة التعليم التى يرونها ضرورية للحصول على وظيفة مرموقة ، ثم كشف هذا التوزيع والمتمثل فى جدول رقم (٤) عن اختلافات ملحوظة بين افراد مجموعتى الدراسة . فثلاثة أرباع الحراكيين تقريبا (٧٦ ٪) ينظرون الى التعليم الجامعى كمطلب

جدول رقم (٤)

توزيع افراد مجموعتى الدراسة وفقا لدرجة التعليم

الضرورية للحصول على وظيفة مرموقة

درجة التعليم / الحراك	جامعى		المتوسط		اقل من متوسط		التعليم ليس شرطا للحصول على وظيفة مرموقة		غير مبين		المجموع	
	٪	تكرار	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
حراكيون	٧٦	٧٦٪	٨	٨٪	—	—	١٥	١٥٪	١	١٪	١٠٠	١٠٠٪
غير حراكيين	٦٠	٦٠٪	٢٨	٢٨٪	—	—	٢	٢٪	—	—	١٠٠	١٠٠٪

اساسى للحصول على وظيفة مرموقة فى مقابل ٦٠ ٪ لغير الحراكيين . وهناك نسبة ضئيلة من الحراكيين (٨٪) تعتبر الشهادة المتوسطة شرطا للحصول على هذه الوظيفة فى مقابل نسبة اكبر من غير الحراكيين (٣٨٪) . ويستمر هذا التفاوت فى النسب المئوية فى حالة عدم اشتراط التعليم كوسيلة للحصول على هذه الوظيفة . فنسبة الحراكيين ١٥ ٪ فى مقابل ٢ ٪ لغير الحراكيين . ولو حاولنا ترجمة الشواهد الاحصائية السابقة الى دلالات اجتماعية ، اتضح لنا موقفان أساسيان . أما الموقف الأول فيشير الى ان الغالبية العظمى من الحراكيين ترى أن التعليم الجامعى مطلب أساسى من مطالب الالتحاق بوظيفة مرموقة ، وأن نسبة أقل من ذلك لا تشترط الحصول على تعليم معين كوسيلة للحراك . ولا شك أن هذا الموقف بما ينطوى عليه من تعارض يعكس نتيجتين هامتين : اما النتيجة الأولى فهى أن نظرة الغالبية العظمى من الحراكيين الى التعليم الجامعى تتسق مع مبلغ الحراك التعليمى الذى حققته . ويؤكد ذلك البيانات التى اتضحت عندما تم الربط بين درجة التعليم الحالية ، ودرجة التعليم التى يراها كل من الحراكيين وغير الحراكيين ضرورية للحصول على وظيفة مرموقة . فالدرجة الثانية كانت ترتفع باتساق ظاهر كلما ارتفعنا فى السلم التعليمى . واما النتيجة الثانية فهى أن نظرة النسبة الاقل لا تتفق مع مقدار الحراك التعليمى ، ولكنها ان عكست شيئا ، فانما تعكس اعتقادا قويا فى تحقيق الحراك المهنى اكثر مما تعكس قيمة التعليم . واذا قبلنا هذه النتيجة الاخيرة على هذا النحو ، استطعنا أن نجد تفسيرا جزئيا لها ، وان لم يكن مرتبطا أساسا بقيمة التعليم كوسيلة للحراك . وأما الموقف الثانى فيشير الى أن نسبة ملحوظة من غير الحراكيين (٦٠٪) اثرت التعليم الجامعى ، وهى بهذا تتفق مع نسبة الحراكيين على الرغم من الارتفاع الاخير . ولكن الجديد فى هذا الموقف أن تأكيد التعليم المتوسط كوسيلة للحصول على وظيفة مرموقة كان ظاهرة شائعة لدى غير الحراكيين .

ويكن تفسير التفاوت السابق فى ضوء ظاهرة الطموح المهنى الذى كشفنا عنه فى مقال سابق أشرنا اليه من قبل . فلما كانت الدراسة قد كشفت عن ارتفاع مستويات الطموح المهنى عند الحراكيين اذا ما قورنوا بغير الحراكيين ، فلنا اذن أن نتوقع أن هذا الارتفاع فى مستويات الطموح قد يكون سببا فى اختلاف النظرة الى « الوظيفة المرموقة » . فمن الممكن ان يكون معظم الحراكيون قد قصدوا بها مهنة فنية عليا . ومن الممكن أن يكون غير الحراكيين قد عنوا بها مهنة ادارية وكتابية .

واذا ما اختبرنا الدلالات الاحصائية للفروق بين النسب المئوية السابقة ، لاحظنا أن التفسير السابق لم يبعد عن الحقيقة كثيرا . فالفرق بين نسبتى الحراكيين وغير الحراكيين الذين اقروا التعليم الجامعى ، كان فارقا دالا احصائيا ، مما يؤكد احتمال أن تكون النسبة الاولى اكبر من الثانية . وبالمثل كان الفرق بين نسبتى الحراكيين وغير الحراكيين الذين اقروا التعليم المتوسط كوسيلة للحراك حيث كان دالا احصائيا الى حد

كبير ، مما يؤكد احتمال أن تكون النسبة الثانية أكبر من الاولى . كذلك كانت الدلالة الاحصائية واضحة بالنسبة للفرق بين نسبتي الحراكيين وغير الحراكيين الذين رأوا أن التعليم ليس شرطا للحصول على وظيفة مرموقة ، مما يؤكد احتمال أن تكون النسبة الاولى أكبر من الثانية ★ . ومعنى ذلك أن الفروق بين النسب المئوية الممثلة للحالات الثلاثة كانت دالة احصائيا .

واذا كان التفسير السابق صحيحا ، فلابد وأن ينعكس ــ ولو جزئيا ــ على شواهد الاجراء **الثالث** ، والتي تتمثل في توزيع كل من الحراكيين وغير الحراكيين وفقا للاعتقاد في امكانية الوصول الى وظيفة مدير عام دون الحصول على شهادة جامعية . وهذا ما يكشف عنه بوضوح جدول رقم (٥) . فالتفاوت بين أفراد كل من المجموعتين بين الى الحد الذى يجعلنا نوقن بتميز الحراكيين بنظرة خاصة . فهناك نسبة ملحوظة من الحراكيين أقرت امكانية ذلك (٥٧٪) في مقابل نسبة ضئيلة جدا لغير الحراكيين (٣٪) . وقد تكون هذه النتائج مثارا لدهشة طالما أن الغالبية العظمى من الحراكيين قد أشاروا في الاجراء السابق الى التعليم الجامعي كوسيلة من وسائل الحصول على وظيفة مرموقة . ولكن الموقف هنا يختلف الى حد ما عن الموقف السابق. فالأخير يشير أساسا الى الحصول على درجة التعليم الضرورية . أما الموقف الحالى فيشير الى امكانية الوصول، واذن فثمة فارق بين الموقفين . ومع ذلك فاذا قبلنا تسوية بين الموقفين ، فاننا سنلحظ بعض الالتقاء . فاذا كان ١٥٪ من الحراكيين قد أقروا عدم اشتراط التعليم كوسيلة للحصول على وظيفة

جدول رقم (٥)

توزيع أفراد المجموعتين وفقا لامكانية الوصول الى وظيفة مدير عام دون الحصول على شهادة جامعية

امكانية الوصول / الحراك	نعم		لا		المجموع	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
حراكيون	٥٧	٥٧٪	٤٣	٤٣٪	١٠٠	١٠٠٪
غير حراكيين	٣	٣٪	٩٧	٩٧٪	١٠٠	١٠٠٪

★ وقد جاءت الدلالات الاحصائية للفروق بين النسب المئوية وفقا لترتيبها هذا على النحو التالى :

ى = ٢٫٤٤ احتمال تخطيها ١٫٤٧٪ .
ى = ٥٫١٠ احتمال تخطيها ١٫٤٪ .
ى = ٣٫٢٥ احتمال تخطيها ١٫٤٪ .

مرموقة ، فان ٥٧ ٪ من الحراكيين أيضا قد اقروا امكانية الوصول الى وظيفة مدير عام دون الحصول على شهادة جامعية . ولقد اتضح بحساب معامل « فاى » أن الحراك يرتبط ارتباطا جزئيا موجبا بامكانية الوصول الى وظيفة مدير عام دون الحصول على شهادة جامعية ، حيث بلغ معامل الارتباط (٥٩ر) .

ونستطيع أخيرا أن نحدد طبيعة تصور وسائل الحراك عند مجموعتى الدراسة . فوسائل الحراك عند الحراكيين متنوعة وعديدة ، مع تأكيد واضح للتعليم الرسمى . والحراكيون كذلك يؤكدون الحصول على الشهادة الجامعية كمطلب للحصول على وظيفة مرموقة ، ولكنهم يذهبون بعد ذلك الى أن الوصول الى وظيفة مدير عام دون الحصول على شهادة جامعية أمرا ممكنا من الناحية النظرية .

جـ — قيمة العمل السياسى باعتباره وسيلة لغاية مهنية :

اذا كنا قد كشفنا حتى الان عن منظورين هامين هما : النظرة الى العمل وقيمته ، والقيم التى تنطوى عليها وسائل الحراك فى عمومها ، فاننا نستطيع الان أن ندرس قيمة وسيلة هامة من وسائل الحراك هى العمل السياسى باعتباره وسيلة لغاية مهنية . ولتحقيق ذلك قامت الدراسة باجرائين أساسيين : أما الاجراء **الاول** فيمثل توزيع أفراد المجموعتين وفقا للسعى نحو وظيفة متفرغة داخل الاتحاد الاشتراكى أو النقابة . وأما الاجراء **الثانى** فيمثل توزيعهما أيضا وفقا لنظرتهم الى الفائدة التى يمكن أن يحصلوا عليها من وراء النشاط السياسى والاجتماعى .

فأما شواهد الاجراء **الاول** ، فتشير الى أن ثمة فروقا ملحوظة بين الحراكيين وغير الحراكيين وفقا للسعى نحو الحصول على وظيفة متفرغة

جدول رقم (٦)
توزيع افراد المجموعتين وفقا للسعى نحو وظيفة متفرغة داخل الاتحاد الاشتراكى او النقابة

السعى للوظيفة / الحراك	نعم		لا		المجموع	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
حراكيون	٢٦	٢٦٪	٧٤	٧٤٪	١٠٠	١٠٠٪
غير حراكيين	١	١ ٪	٩٩	٩٩٪	١٠٠	١٠٠٪

داخل الاتحاد الاشتراكي أو النقابة . وهذا ما يكشف عنه جدول رقم (٦) . نحوالى ربع الحراكيين (٢٦٪) سعوا أو يسعون للحصول على وظيفة متفرغة فى عمل سياسى أو نقابى فى مقابل نسبة ضئيلة لغير الحراكيين (١٪) . ولقد اظهر هذه النسب المئوية معامل « فاى » الذى كشف عن وجود ارتباط جزئى موجب قدره (٣٦ر) بين الحراك والسعى نحو وظيفة متفرغة داخل الاتحاد الاشتراكي أو النقابة . وبغض النظر عن تحقيق هذا السعى ، فان الحقيقة التى لا مرية فيها ، هى أن الحراكيين خبروا الاحساس بالسعى للحصول على وظيفة متفرغة فى عمل سياسى أو نقابى .

وقد يتضح الوجه الاخر من الموقف السابق اذا ما تناولنا شواهد الاجراء **الثانى** ، والتى تتمثل فى توزيع أفراد المجموعتين وفقا للفائدة التى يمكن أن يحصلوا عليها من وراء النشاط السياسى والنقابى . فلو تأملنا البيانات التى يتضمنها جدول رقم (٧) ، لاحظنا أن هناك فروقا جوهرية بين الحراكيين وغير الحراكيين فيما يتعلق بالنظرة الى الفائدة التى يمكن أن يجنيها الشخص من وراء نشاطه السياسى والنقابى . فالتركيز على عدم وجود فائدة شخصية وتأكيد أهميته الاجتماعية واضح عند الحراكيين (٤٠٪) اذا ما قورنوا بغير الحراكيين (٢٦٪) . وفى مقابل ذلك يؤكد غير الحراكيين المكانة الاجتماعية التى يمكن أن يحصل عليها الشخص (٤٤٪) ، فى مقابل نسبة أقل لغير الحراكيين . كذلك هناك فروق ملحوظة بينهما فيما يتعلق بالمعلومات السياسية التى يحصل عليها الشخص من وراء نشاطه . ومعنى ذلك كله أنه بينما يؤكد الحراكيون وجود الفائدة الجماعية والتزود بالثقافة السياسية ، يؤكد غير الحراكيين المكانة الاجتماعية التى تكمن وراء النشاط السياسى والنقابى .

واذا ما اختبرنا الدلالات الاحصائية للفروق بين النسب المئوية التى ينطوى عليها الجدول السابق ، لاحظنا أن الفروق التجريبية السابقة كانت هامة الى حد كبير . فالفرق بين نسبتى الحراكيين وغير الحراكيين الذين يرون أن النشاط السياسى والاجتماعى يساعد فى الوصول الى وظيفة يطمح اليها الشخص فى عمله لم يكن دالا احصائيا . بينما كان الفرق بين نسبتى الحراكيين وغير الحراكيين الذين اقروا الفائدة الجماعية دالا احصائيا مما يشير الى احتمال أن تكون النسبة الاولى أكبر من الثانية . أما الفرق بين نسبتى الحراكيين وغير الحراكيين الذين ذكروا فائدة الثقافة السياسية فلم يكن دالا احصائيا . واخيرا كان الفرق بين نسبتى الذين أقروا المكانة الاجتماعية دالا احصائيا الى حد كبير ، مما يؤكد احتمال أن تكون النسبة

جدول رقم (٧)

توزيع افراد المجموعتين وفقا للنظرة الى الفائدة التى يحصل عليها الشخص من وراء النشاط السياسى والاجتماعى

نوع الفائدة / الحراك	يساعده فى الوصول الى وظيفة يطمح اليها فى عمله		ليس هناك فائدة شخصية ولكنها فائدة جماعية		يزوده بالثقافة السياسية		يكون بارزا ومعروفا بين الناس		المجموع	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
حراكيون	٣	٣٪	٤٠	٤٠٪	٣٣	٣٣٪	٢٤	٢٤٪	١٠٠	١٠٠٪
غير حراكين	٩	٩٪	٢٦	٢٦٪	٢١	٢١٪	٤٤	٤٤٪	١٠٠	١٠٠٪

الثانية اكبر من الاولى ★ . ومعنى ذلك أن الدلالات الاحصائية للفروق بين النسب المئوية كانت أوضح ما تكون بالنسبة للفائدة الجماعية والمكانة الاجتماعية . فالاولى لصالح الحراكيين ، والثانية لصالح غير الحراكيين . واذا كان لنا ان نلخص اخيراً موقف الحراك من قيمة العمل السياسي باعتباره وسيلة لغاية مهنية ، قلنا ان الحراكيين خبروا السعي نحو الحصول على وظيفة داخل الاتحاد الاشتراكي أو النقابة اذا ما قورنوا بغير الحراكيين ، وانهم يركزون على الفائدة الجماعية للنشاط السياسي ، بينما يركز غير الحراكيين على المكانة الاجتماعية المرتبطة به .

***

ونستطيع الان أن نلخص الشواهد المتعلقة بالمظاهر القيمية الثلاث التي تدور حولها الدراسة . فحينما حاولت الدراسة أولا أن تدرس النظرة الى العمل وقيمته ، كشفت عن أن الحراكيين يصرون على الاستمرار في عملهم برغم المغريات المادية التي يمكن أن تبعدهم عن طابعه ، ويبررون ذلك بمبررات ايجابية لعل اهمها حب العمل والارتباط العاطفي به . وفي مقابل ذلك نجد غير الحراكيين اقل اصرارا على الاستمرار في عملهم . ولكن الذين يصرون منهم على الاستمرار فيه يقدمون مبررات من نوع مختلف لعل اهمها الاحساس بالنشاط والحيوية من خلال أدائه . وبالاضافة الى ذلك هناك فروق ملحوظة بين افراد المجموعتين عندما حاولت الدراسة الربط بين طبيعة مبررات العمل والعمر . وعندما حاولت الدراسة الكشف عن تصور وسائل الحراك ، اتضح أن هذه الوسائل عند الحراكيين متنوعة وعديدة ، مع تأكيد واضح للتعليم الرسمي ، وأنهم كذلك يؤكدون الحصول على شهادة جامعية كمطلب للحصول على وظيفة مرموقة ، ولكنهم يذهبون بعد ذلك الى أن الوصول الى وظيفة ادارية كبرى دون الحصول على شهادة جامعية أمرا ممكنا من الناحية النظرية . واخيرا كشفت الدراسة عن أن الحراكيين خبروا السعي نحو الحصول على وظيفة سياسية أو نقابية متفرغة اذا ما قورنوا بغير الحراكيين ، وانهم يركزون على الفائدة الجماعية للنشاط السياسي ، بينما يركز غير الحراكيين على المكانة الاجتماعية المرتبطة بممارسة هذا النشاط . ومن خلال هذه الشواهد جميعها يمكن القول أن هناك فروقا ملحوظة بين الحراكيين وغير الحراكيين فيما يتعلق ببعض القيم المتعلقة بوسائل الحراك المهني ، وهذا ما يؤكد صحة الفرض الذي ذهبنا اليه .

★ جاءت الاختبارات الاحصائية الاربع السابقة وفقاً لترقيمها المشار اليه على النحو التالي :

ى = ١ر٨٢	احتمال تخطيها ٨٨ر٦٪ •
ى = ٢ر١٢	احتمال تخطيها ٤٠ر٣٪ ••
ى = ١ر٩٢	احتمال تخطيها ٤٩ر٥٪ •••
ى = ٣ر••	احتمال تخطيها ٢٧ر٠٪ ••••

مناقشــة النتــائج

تستطيع الشواهد السابقة أن تأخذ مكانها بين الدراسات السابقة ، وبذلك تتيح فرصة ملائمة للمقارنة الحضارية . فاذا ما تناولنا النتــائج المتعلقة بالرغبة فى الاستمرار فى العمل حتى فى حالة وجود ارث كاف يتيح للفرد فرصة حياة مريحة ، نجدها تتفق عموما مع ما كشف عنه هيبيرت هايمان فى دراسته . فالغالبية العظمى من الحراكيين فى دراستنا اقروا رغبتهم فى الاستمرار فى العمل لمجرد الرغبة فيه . ومعنى ذلك ان هناك تأكيدا موازيا من جانب الدراستين على أن العمل فى حد ذاته يمكن ان يمثل قوة نهائية . كذلك تتفق نتائجنا المتعلقة بمبررات العمل فى خطوطها العريضة مع ما كشف عنه مسح نيوهوب New Hope ومع ما انتهى اليه ريشـــارد سنترز ، ولكنها تكاد تلتقى تماما مع ما كشف عنه نانسى مورس Morse وروبرت فايس Weiss . فاذا ما استبعدنا تصنيفهما للمبررات الى ايجابيــة وسلبية ، أمكن القول أن مبررات العمل التى قدمها الحراكيون فى دراستنا تلتقى مع المبررات التى قدمها ذوو المستويات المهنية الوسطى والعليـا فى دراستهما . وكان هذا التلاقى اكثر وضوحا فى متغيرات « حب نوع العمل » و « الاحساس بالنشاط فى العمل » .

اما الاختيارات التى قدمها الحراكيون فى دراستنا لانماط معينة من العمل فتختلف أشد الاختلاف عن تلك التى قدمها أفراد العينة القومية التى استبارها ريشارد سنترز . ففى دراسته أجاب ٦٠٪ من الذين يعمل اباؤهم فى المهن الصناعية الماهرة بتفضيل « الدخل المنخفض والعمل المامون » ، بينما قدم الاجابة ذاتها ٢٦٪ فقط من الذين يشـــغل آباؤهم مهنا فنية عليا ووظائف تنفيذية . أما دراستنا فقد كشفت عن نتائج تختلف عن ذلك اختلافا شديدا . فليست لدينا فروق يعتد بها بين اختيارات الحراكيين وغير الحراكيين « للدخل المنخفض والعمل المأمون » (٩٤٪ و ٩٥٪) . ونستطيع أن نفسر هذا الاختلاف فى ضوء حقيقتين : الاولى اختلاف جمهور المبحوثين فى دراستنا عن جمهور المبحوثين فى دراسة سنترز . أما الحقيقة الثانية فهى متعلقــة بالفارق بين البناء المهنى الامريكى والبناء المهنى المصرى ، وما يرتبط بذلك من اختلاف فى طبيعة العامل فى كل من المجتمعين . فاذا قبلنا القضية التى مؤداها أن البناء المهنى المصرى اقل حركة من البناء المهنى الامريكى ، واذا ما قبلنا أيضا القضية التى يمكن ان تذهب الى أن العامل المصرى أكثر محافظة فى اختياراته المهنية ، اذا ما قبلنا هاتين القضيتين ، استطعنا أن نجد تفسيرا مبدئيا للتفاوت فى اختيارات أنماط العمل .

أما نتائجنا المتعلقة بتصور وسائل الحراك ، فهى وإن كانت تتسق اتساقا داخليا واضحا مع الشواهد التى كشفت عنها الدراسة فيما يتعلق بوسائل الحراك الفعلية ، الا أنها تتسق اتساقا أقل وضوحا مع البيانات التى كشف عنها البحثان الانجليزيان اللذان أجراهما هيملويت Himmelweit وفلويد مارتن Martin . ومصدر هذا الاتساق هو تأكيد مبحوثينا ومبحوثيهما لاهمية التعليم كوسيلة من وسائل الحراك . أما قلة وضوح الاتساق فمصدرها التنوع البين فى وسائل الحراك فى دراستنا ، واختلاف تصميم دراستنا عن تصميم هاتين الدراستين ، مما يحد من امكانية المقارنة .

واذا ما تناولنا اخيرا نتائجنا المتعلقة بقيمة النشاط السياسى والاجتماعى كوسيلة من وسائل الحراك ، لاحظنا انه على الرغم من عدم وجود نظير لها فى الدراسات الاوربية والامريكية — فيما نعلم — الا انه يمكن القول عموما أنها تختلف اختلافا ملحوظا عن نتائج الدراسات التى تناولت النشاط النقابى كوسيلة من وسائل الحراك كدراسة سايلس Sayles وستروس Strauss وعموما فانه على الرغم من خضوع نتائجنا فى هذا المجال للتجريب ، الا أنها لا تزال بحاجة الى مزيد من التحقق واعادة النظر حتى تستطيع أن تضعنا فى موقف يسمح باجراء مقارنة حضارية .

المراجـــع

1 — Morse, N; Weiss, R., «Function and Meaning of Work», **A.S.R.**, Vol. 20, No. 2, pp. 191 - 199.

2 — Hayman, H., «The Value Systems of Different Classes : A Social Psychological Contribution to the Analysis of Stratification», in Bendix, R., and Lipset, S., **Class, Status and Power, A Reader in Social Stratification**, The Free Press, Glencoe, I11.. : Illinois, 1953, pp. 426 - 442.

3 — Centers, R., **The Psychology of Social Classes**, Princeton: Princeton University Press, pp. 151 - 158.

4 — Hayman, H., op. cit., pp. 442 - 444.

5 — Martin, F., «Some Subjective Aspects of Social Stratification» in Glass, D ; **Social Mobility in Britain**; Routledge Kegan Paul Ltd; 1954, London, pp. 51 - 75.

6 — Himmelweit; «Social Status and Secondary Education Since the 1944 Act : Some Data for London; in Glass; D; ibid, pp. 141 - 149.

٧ ــ السيد محمد الحسينى ، المطامح المهنية المرتبطة بالحراك المهنى ، دراسة تجريبية ، **المجلة الاجتماعية القومية** ، العدد الاول ، المجلد السادس يناير ١٩٦٨ ، ص ١٨١ ــ ١٩٦ .

٨ ــ السيد محمد الحسينى ، **الآثار الاجتماعية للحراك المهنى** ، رسالة ماجستير غير منشورة ١٩٦٨ ، ص ص ٤٣١ ، ٤٣٢ .

9 — Sayles, L. and Strauss G; **The Local Union**, New York, Harper, 1953.

Discussion :

Our findings show a considerable agreement with other research findings. The agreement is quite clear within the reasons of work on one hand, but their is great difference between our findings and Center's findings concerning preferences of some types of work on the other. This difference may be explained in terms of differences between the two types of samples and the differences betwen th Egyptian and American occupational structure as well.

The belief in opportunity in our sample is consistent to some extent with that of Martin's sample. This is due to the agreement of the two samples on the importance of the formal education as a means for mobility.

Problem and Procedures

This study aims at verifying whether there is a relation between some value aspects and occupational mobility among two groups of Egyptian industrial textile workers. The first is described as mobile; the second as non-mobile. A schedule is designed for measuring the value aspects related to occupational mobility. The hypothesis of the study is that there are significant differences between mobiles and non - mobiles in some value aspects related to means of occupational mobility.

Findings :

Verification of the hypothesis required a comparison between the two groups in connection with three main variables. First, the function of work; secondly, belief in opportunity; thirdly, political activity as a means for an occupational end.

The evidence of the first variable showed that mobiles are more persistent in their work, despite of pecunary temptations which may make them leave their jobs. They gave positive reasons for their persistence in their work. Non - mobiles were less persistent, but those who are persistent gave reasons of a different type. In addition, significant differences appeared when the study tried to correlate between the types of reasons and age.

Evidence of the second variable showed too that belief in opportunity was quite clear among mobiles. The means of mobility are several, with an emphasis upon formal education.

Evidence of the third variable showed that mobiles experienced the striving for obtaining full-time union job. They stress upon the collective value of political activity, where as non-mobiles emphasized upon the status this activity includes.

We could conclude that the evidences of the three varibles show that there are significant differences between mobiles and non-mobiles in some value aspects related to means of occupational mobility. It is clear that these evidences support the hypothesis cited above.

SOME VALUE — ASPECTS RELATED TO OCCUPATIONAL MOBILITY : AN EMPIRICAL STUDY

by

ELSAYED M. ELHUSSENI

M. A. in Sociology

Introduction :

Occupational mobility does not occur in a vacuum. It is achieved within a value system which designate its norms and ends. When sociologists use the term «mobility values», they mean basically the judgements which determine the process of mobility.

One of the studies which was conducted on this subject was directed by Morse and Weiss. The sample was composed of 401 respondents belonging to different occupational strata. Respondents have given reasons for continuing in their jobs. One of the basic conclusions researchers arrived at, was that occupational groups differ in their perspective of the work function for each. In another study, Hayman has shown that members of lower occupational strata were stressing upon the factors which encourage striving for holding occupation which is not very high in the economic ladder. Centers arrived at similar conclusions when he asked his sample a question about the work they would like to choose. While middle class members stressed the importance of adequacy of occupation to personal interests, lower class members stressed the economic security of the occupation.

In Britain, Floud Martin conducted a study on the belief in means of mobility as it was perceived by different occupational groups. The findings showed that these groups differed in their perception to means of mobility such as hard work, aspiration, desire, intelligence, personality traits.

التحليل العاملى لبنود الاستجابات المتطرفة

عنـــد الأســـوياء*

محمد فرغلى فراج　　　　الدكتور مصطفى سويف

الفروق الفردية فيما يتعلق بسمات الشخصية المختلفة حقيقة علمية مقررة . فبالنسبة لأية سمة من سمات الشخصية يمكننا ان نضع كل فرد عند نقطة معينة على امتداد أو تدريج متصل (١) يمثل هذه السمة ، ويمتد بين قطبين ، احدهما يمثل أكبر قدر ممكن من هذه السمة ، والآخر يمثل اقل قدر منها . والتطرف هواحد هذه السمات التى يمكن أن يوصف بهـا سلوك الأفراد ، وتظهر عليها الفروق بينهم . فمن الناس من يغلب عليه التطرف فى ارائه او احكامه أو مشاعره أو كلها معا ، ومنهم من يغلب عليه الاعتدال فى هذه النواحى جميعا أو فى بعضها دون بعض .

وقد اهتمت البحوث العلمية بدراسة ظاهرة التطرف فى جوانب عديدة من الشخصية مثل التطرف فى الاتجاهات الوجدانية ، والخلقية ، أو التطرف فى المشاعر التى يعبر عنها الأفراد نحو بنود الاختبار مكونة من الأشكال المجـــردة والرسوم ... الى غير ذلك من أنواع المضمون الذى يتضح به الشكل المتطرف للاستجابة (M.I. Soueif, 1958) .

وبدأ الاهتمـــام بالدراسة العلمية للاســـتجابات المتطرفة فى أوائل الخمسينات فى مصر والخارج فى نفس الوقت تقريبـــا (ولكن من زاويتين مختلفتين) . واظهرت الدراسات العـــديدة التى اجريت على الاستجابة المتطرفة أن المقاييس التى تستخدم فى قياسها ذات ثبات مرتفع وصلاحية(٢) معقولة تبدو فى القدرة على التمييز بين العينات المحكية(٣)المختلفة،كجماعات الجانحين ، والمرضى العقليين ، والمراهقين ، وغير ذلك من الجماعات . على ان معنى الاستجابة المتطرفة ودلالتها السيكولوجية ، قد تطور ونمـــا شيئا فشيئا ، لتتحدد ملامحه مع مرور الزمن وتراكم الرصيد العلمى بحثا اثر بحث شأنه فى ذلك شأن اى مفهوم علمى خصيب .

---

(١) Continuum

(٣) العينات المحكية : Criterion Groups Validity

(٢) صلاحية — صدق : Validity

* هذا المقال يستند الى بعض النتائج لدراسة « للاستجابات المتطرفة عند فئات من المرضى النفسيين : دراسة بواسطة التحليل العاملى » ، اجراها محمد فرغلى فراج كرسالة للماجستير باشراف الدكتور مصطفى سويف .

وقد بدأت دراسة الاستجابة المتطرفة فى مصر من نقطة تختلف بعض الشىء عن النقطة التى بدأت منها الدراسة فى الخارج . بدأت فى مصر بالدراسة التى أجراها سويف على ظاهرة الصداقة عند المراهقين والراشدين، واستهدف منها الكشف عن بعض العوامل التى تتحكم فى اختيارهم لاصدقائهم . ولاجل هذه الدراسة قام باعداد استخبار(١) يتضمن عددا كبيرا من الصفات التى يتصف بها الاشخاص منتهجا فى ذلك نهجا تجريبيا . وطلب من المفحوصين تحديد مدى أهمية وجود كل صفة من هذه الصفات لدى أصدقائهم . وبالنسبة لكل صفة من هذه الصفات يحدد المفحوص اذا ما كانت تلك الصفة ضرورية جدا لقيام الصداقة ، أو مرغوبا فيها فقط ، أم انها غير هامة فى قيام الصداقة أم هى من الصفات التى يحسن الا توجد لدى الصديق وان كانت من الصفات المحتملة ، او انها من الصفات التى يجب الا توجد لدى الصديق واذا وجدت فلا يمكن قيام الصداقة اطلاقا . (م. سويف ، ١٩٦٠) .

واستخدم سويف هذا الاستخبار فى قياس الاستجابات المتطرفة ، واعتبر مجموع المرات التى يقطع المفحوص فيها بضرورة توافر الصفات ، وكذلك عدد المرات التى يقطع فيها بعدم احتماله لصفة من الصفات دالا على مستوى النضج الاجتماعى للشخص . بحيث أن الارتفاع النسبى فى المجموع يدل على انخفاض درجة النضج . « وأساس هذا الاعتبار هو أن حظ الشخص من النضج يتناسب تناسبا طرديا — فى حدود معينة — مع مطاوعته ، واعترافه بفوارق الغير ، والتماس التعاون من خلال هذه الفوارق ، بفضلها احيانا وعلى الرغم منها أحيانا أخرى » . « فالشخص الذى لا يستطيع الا أن يقبل كلية أو يرفض كلية فى معظم مواد الاستخبار لاشك انه أقل نضجا فى السلوك الاجتماعى من شخص يغلب عليه أن يقبل بعض الصفات فى أصدقائه على مضض فى سبيل ما لهم من مزايا أخرى ، كما يغلب عليه فى اشتراطاته لتوافر صفات معينة الا يميل الى القطع بأنها اذا لم توجد فسيبتر الصداقة أو لا يقيمها . وهذا الاستعداد للتنازل وقبول بعض الصفات على مضض فى سبيل صفات أخرى ، يدل — الى جانب دلالته على مطاوعة الشخصية — على ازدياد تبصرها بالواقع الاجتماعى ومقتضياته » .

وقام بتطبيق الاستخبار على مجموعة كبيرة من المفحوصين تضم مراهقين وراشدين اناثا وذكورا . ووجد أن متوسط درجة التصلب الاجتماعى (الاستجابة المتطرفة) لدى المراهقين أعلى منه لدى الراشدين ، والفرق بينهما جوهرى فيما وراء مستوى ٠٫٠١ » وهذه الحقيقة .. تتفق مع

---

(1) Questionnaire

الحقيقة السيكولوجية العامة التى مؤداها أن سلوك الشخص يقل حظه من المرونة كلما كان الموقف والشخص مشحونين بالتوتر » .

وفى سنة ١٩٥٨ نشر سويف بحثا ربط فيه بين زيادة عدد الاستجابات المتطرفة وبين ارتفاع مستوى التوتر العام فى الشخصية نتيجة لعضويتها فى جماعة ذات مركز هامشى فى المجتمع العام . واخذت الاستجابة المتطرفة فى هذا البحث كمقياس للنفور من الغموض . وقد افترض أن « الجماعة الاجتماعية التى لديها مستوى توتر اعلى (يرجع اساسا الى الشعور بعدم الأمن) لابد أن تميل الى ان تعطى قدرا اكبر من الاستجابات المتطرفة اذا ما قورنت بجماعة اجتماعية أخرى يفترض أن لديها مستوى توتر أدنى » .

وقد وجد فى هذا البحث أن « المراهقين الذكور اعلى جوهريا فى درجاتهم على الاختبار من الراشدين .. والاناث المسيحيات الراشدات والمراهقات اعلى جوهريا فى درجاتهن من الاناث المسلمات الراشدات والمراهقات على الترتيب ... وفى حالة الراشدين كانت الاناث المسلمات والمسيحيات أعلى فى درجاتهن من المسلمين والمسيحيين الذكور .. بينما كانت المراهقات المتأخرات سنا أعلى من الراشدات المتأخرات سنا . كما أن الاستجابة المتطرفة كانت أعلى جوهريا لدى المجموعة الادنى فى المستوى الاقتصادى — الاجتماعى منها لدى المجموعة الأعلى » (M.I. Soueif, 1958)

وتعنى هذه النتائج أن الاستجابة المتطرفة تميز بين الجماعات الاجتماعية المتفاوتة فى درجة ما تعانيه من التوتر النفسى .

وفى بحث تال قام سويف بتطبيق الاختبار على عينتين : عينة من الاحداث الجانحين ، وعينة ضابطة (م. سويف ، ١٩٥٨) وتوصل فى هذا البحث الى النتائج الآتية :

(أ) لا يوجد فرق جوهرى بين متوسط الاستجابات المتطرفة بنوعيها لدى الجانحين ومتوسط هذه الاستجابات لدى أفراد المجموعة الضابطة .

(ب) متوسط الاستجابات المتطرفة الايجابية أعلى جوهريا من متوسط الاستجابة المتطرفة السلبية لدى الجانحين .

(جـ) لا يوجد فرق جوهرى بين متوسط الاستجابة المتطرفة الايجابية ومتوسط الاستجابة المتطرفة السلبية لدى المجموعة الضابطة .

(د) لا يوجد فرق جوهرى بين متوسط الاستجابات المتطرفة الايجابية لدى الجانحين ومتوسط هذه الاستجابات لدى أفراد المجموعة الضابطة .

(هـ) متوسط الاستجابات المتطرفة السلبية لدى الجانحين اقـل من متوسط هذه الاستجابات لدى المجموعة الضابطة والفرق بينهما جوهرى .

وقد أعاد سويف اجراء هذه التجربة مع زيادة الضبط التجريبى للمتغير الاجتماعى — الاقتصادى . وتوصل فى هـذا البحث الى النتائج الرئيسيه نفسها للبحث السابق ، مع اختلاف واحد هو أنه وجد فرقا جوهريا بين الاستجابه المتطرفة السلبيه ، والاستجابة المتطرفة الايجابيه لدى المجموعة الضابطة . وقد أرجع هـذه النتيجة الى أن المجموعة الضابطة فى التجربة الثانيه كانت اكثر انحطاطا فى المستوى الاجتماعى — الاقتصادى من المجموعة الضابطة فى التجـربة الثانية ، واعطى لذلك تفسـيرا يتمشى مع النتـائج الرئيسية للبحث .

وقد فسر انخفاض متوسط الاستجابة المتطرفة السلبية لدى المجموعة التجريبية (الجانحة) عن متوسط مثيلتها لدى المجموعة الضابطة بأنه يرجع الى ضعف الانا ، وقلة مقاومته ، اى أن الاستجابة المتطرفة السلبية مقياس لقوة الأنا . (م. سويف ، ١٩٥٩) .

وبالنسبة لبحوث الاستجابات المتطرفة التى أجريت فى الخارج ، فقد بدأت فى نفس الوقت تقريبا من زاوية مختلفة بعض الشىء عن تلك التى بدأت منها فى مصر . بدأت عند برج I.A. Berg من زاوية اسـلوب الاستجابة(١) (فى مقابل مضمون الاستجابه) . وحاول برج أن يبحث عن تلك المنبهات التى يمكن عن طريقها ظهور أساليب الاسـتجابة المميزة بين الجماعات المختلفة . وقد صمم برج بالاشتراك مع هنت W.A. Hunt اختبـارا يقيس أساليب الاستجابة وهو اختبار رد الفعل للصور . كما صمم ايضا لنفس الهدف اختبار رد الفعل للكلمات . وقد وجد برج أن معاملات الثبات لأساليب الاستجابة تتراوح بين ٧٨ر. و ٩٣ر. ، بحيث تستحق الدراسة كمقاييس للشخصية أو بالاحرى لسمات مزاجية محددة (I.A. Berg, 1953) .

ويعرض لنا برج (I.A. Berg, 1955) فى بحث تال ما أظهرته الدراسات العديدة ، من دلالات لوجهة الاستجابة المنحرفة (٢) . فلقد وجـد مثلا أن الاستجابة الاكثر تمييزا للذهانيين على اختبار رد الفعل الادراكى هى زيادة اختيارات « أحب » بالمقارنة باختيارات « اكره » . وعلى العكس من ذلك اتجه العصابيون فى بحث والن R.W. Wallen اتجاها متميزا فى قول « لا » أو « يكره اطعمة كثيرة » على اختبار الاتجاه نحو الاطعمة .

---

(١) Response style

(٢) Deviant Response Set

وقارن كل من لويس وتيلور (N.A. Lewis & J.A. Taylor, 1955) بين الاستجابات المتطرفة لدى كل من المتخفضين والمرتفعين فى القلق باستخدام مقياس تيلور للقلق الصريح كمحك خارجى ووجدا أن المفحوصين قد اختاروا استجابات ذات محتوى متطرف (احب كثيرا ، واكره كثيرا) أكثر جوهريا من المفحوصين المنخفضين فى القلق .

واجرى برنجلمان فى المانيا وانجلترا عددا كبيرا من البحوث على الاستجابة المتطرفة استخدم فيها اختبار الصداقة الشخصية لسويف ، كما استخدم اختبارا آخر من تصميمه هو اختبار اعادة بناء الشكل Figure Reconstruction وفى هذا الاختبار تقدم للمفحوص اشكال هندسية يطلب منه رسمها من الذاكرة بعد عرضها عليه فترات محددة بوساطة العارض السريع ، كما يطلب منه التعبير عن مدى تأكده من صحة رسمه للاشكال من الذاكرة . وفى جزء آخر من الاختبار تقدم للمفحوص مجموعة الاشكال التى سبق عرضها عليه لرسمها وسط مجموعة كبيرة من الاشكال التى لم يسبق مشاهدتها . وفى كلتا الحالتين يطلب من المفحوص ان يعبر عن مدى تأكده من صحة رسمه وصحة تعرفه . وتتراوح درجة التأكد بين التأكد التام ، والتأكد بعض الشىء ، وعدم التأكد بعض الشىء ، وعدم التأكد اطلاقا . واستخدم برنجلمان درجتى التأكد التام ، وعدم التأكد اطلاقا كمقاييس للاستجابة المتطرفة الايجابية والسلبية على الترتيب .

وقارن برنجلمان فى هذه البحوث بين جماعات الفصاميين (١) والعصابيين(٢) والاسوياء(٣) وذلك على درجاتهم فى الاستجابة المتطرفة . ووجد أن الاستجابات المتطرفة الايجابية أكثر لدى الفصاميين عنها لدى العصابيين ، بينما وجد أن الاستجابات المتطرفة السلبية لدى العصابيين اكثر منها لدى الفصاميين . (J.C. Brengelmann, 1958)

وتأكدت هذه النتائج فى بحث تال اجراه برنجلمان على عينات من الذهانيين والعصابيين ويعلق برنجلمان على زيادة الاستجابات المتطرفة الايجابية لدى الفصاميين بأن « دفاعات(٤) تعظيم النفس لدى الفصامى الاضطهادى (٥) مبنية على تقيم غير واقعى للنفس » . أما اتجاه العصابى السلبى نحو نفسه « فمبنى على ادراك واقعى للاضطرابات داخل نفسه » . (J.C. Brengelmann, 1959) ودرس برنجلمان العلاقة بين تطرف الاستجابة

---

(١) schizophrenics
(٢) neurotics
(٣) normals
(٤) defenses
(٥) paramoid schizophrenic

والتصلب ، فوجد أن الشخصية المتصلبة تتميز بتطرف الاستجابة (J.C. Brenglemenn, 1960, A) ، وأن هناك ارتباطا جوهريا بين التصلب ، وتوجه الاستجابة المتطرفة (J.C. Brengelmann, 1960, B)

واجرى عدد من البحوث على الاستجابة المتطرفة فى هولندا ، وفى أحد هذه البحوث وجد بارندرخت ، ودى بروين (J.T. Barendregt & T.A. De Bruin, 1960, 184 - 202) أن درجة الاستجابة المتطرفة الايجابية على اختبار الصداقة الشخصية لسويف قد ارتبطت بدرجة التصلب ارتباطا جوهريا . وتتفق هذه النتيجة مع التفسير الذى اعطاه سويف للاستجابة المتطرفة (م.سويف، ١٩٦٠) كما تتفق أيضا مع النتائج التى توصل اليها برنجلمان .

ومن البحوث الطريفة التى اجريت على الاستجابة المتطرفة ، ذلك البحث الذى اجراه هسترلى (S.O. Hesterley, 1963) وربط فيه بين تطرف الاستجابة ، وعدم النضج الوجدانى(٢) . فقد تبين أن الراشدين الاسوياء من سن ٢٠ سنة حتى سن ٥٩ سنة يختارون بوجه عام ، استجابات متسامحة أو متهادنة ، أما الاطفال وكبار السن فيختارون استجابات متطرفة أكثر مما يفعل الراشدون . ويربط هسترلى بين هـذه النتيجة وبين ما وجده بارنز Barnes من زيادة الاستجابات المتطرفة لدى الفصاميين ، حيث أن الفصاميين يتميزون بأنهم طفليين وغير ناضجين . ونستطيع فى هذا الصدد أن نذكر أنه قد تبين فى بحث أجرى فى مصر أن المراهقين أعلى فى الاستجابات المتطرفة من الراشدين (م. سويف ، ١٩٦٠) .

ومن البحوث التى لها أهمية خاصة فى مجال القياس النفسى تلك البحوث التى تحاول معرفة مقدار الارتباط بين المقاييس المتعددة التى تقيس نفس السمات أو نفس أبعاد الشخصية . وترجع هذه الاهمية الى نقطتين رئيسيتين : أولاهما التحقق من صدق الادعاء بأن هذه المقاييس تقيس نفس السمة (وهو نوع من دراسة الصدق الداخلى لهذه المقاييس) . وثانيهما : التعرف على أبعاد السمة الواحدة . ومن هذا النوع من البحوث البحث الذى أجراه فورهاند (B.A. Forhand, 1962) لدراسة العلاقة بين الاختبارات المختلفة التى تقيس الاستجابة المتطرفة . وقد وجد فورها ند أن ميول الاستجابة المتطرفة على عدد من المقاييس قد ارتبطت مع بعضها البعض .

على أن هناك خطوات أبعد فى مجال الدراسات الارتباطية يمكن عن طريقها التوصل الى الابعاد(١) الاساسية للسمات وذلك باستخدام أسلوب

---

(٢) emotional immaturity
(١) dimensions

التحليل العاملى . اذ لابد فى مجال العلم من الربط بين المفاهيم المختلفة التى تدخل فى تكوين بنائه . وبدون هذا الربط بين المفاهيم العلمية يظل البناء العلمى مفككا أو محاطا بالغموض . على أن هذا الربط لا يصح أو لا يكفى فيه أن يظل ربطا نظريا فحسب ، بل يجب أن يستند الى دعامة تجريبية ، فبالتجربة وحدها نتحقق من صحة اى بناء نظرى ، وبالتجربة وحدها (بما فيها من امكانيات الضبط الموضوعى والقياس الكمى) يمكن استكشاف تلك العلاقات الدقيقة القائمة بين العمليات التى تشير اليها المفاهيم العلمية . وبهذا يصبح العلم بناءا قويا متسقا ، وفى الوقت نفسه مرتبطا بالواقع الذى جعله العلم موضوعا له .

وقد اظهرت الدراسات المختلفة التى أجريت على اختبارات الشخصية المتعددة أن الاختبارات التى تقيس المظاهر المختلفة للسلوك يمكن أن تنتظم فى أبعاد أساسية . ولقد أدى التحليل العاملى لمعاملات الارتباط بين المقاييس المختلفة للشخصية الى استخلاص عدد من العوامل أو الابعاد الاساسية التى نقيسها اختبارات الشخصية . وانتهت البحوث التجريبية التى قام بها عدد من علماء النفس على راسهم ايزنك H.J. Eysenck الى استخلاص ثلاثة عوامل رئيسية للشخصية هى : العامل الممتد من العصابية الى قوة الانا ، ويطلق عليه عامل العصابية(١) ، والعامل الممتد من الذهابية الى السواء ، ويطلق عليه عامل الذهانية (٢) ، والعامل الممتد من الانطواء الى الانبساط ، وهو عامل الانطواء والانبساط(٣) .

وفى احد البحوث التى اجراها سويف (١٩٦٢) حاول أن يعرف المضمون العاملى لاختبار الاستجابات المتطرفة . وكان أحد الاهداف التى أجرى البحث من اجلها ، استخلاص مبدأ منظم معقول لنتائج تلك التطبيقات المختلفة لاختبار الاستجابات المتطرفة ، يستوعبها ويوحى بتطبيقات أخرى فى اتجاه معين (اذا كان هذا لازما) وبالتالى لزيادة كفاءته التشخيصية .

وتكونت مجموعة الاختبارات التى استخدمت فى هذا البحث من عدد من المقاييس المنتخبة من بطارية منيسوتا المعروفة باسم MMPI ، وبطارية جيلفورد للعوامل STDCR . وهى مقاييس الشخصية الآتية : (ب د — Pd) و (ه ى — Hy) و (ب ت — Pt) و (ك — K) و (س ى — Si) و (د — D) و (ث — C) و (ر — R) . كما تضمنت اختبار الصداقة الشخصية . وطبقت هذه المجموعة من المقاييس على عينتين من طلبة

---

(١) neuroticism
(٢) psychoticism
(٣) introversion — extraversio
(٤) orthogonal rotation

وطالبات الجامعة . ثم حسبت معاملات الارتباط بين درجات مقـاييس الشخصية ودرجات ± ٢ ، و ± ١ ، وصفر . وأجرى عليها التحليل العاملى ، وادى التحليل العاملى الى استخلاص أربعة عوامل فى حالة كل من الذكور والاناث . وبعد تدوير المحاور تدويرا متعامدا(٢) أمكن تفسير العامل الاول على أنه عامل « العصابية » الذى وصفه ايزنك فى كثر من بحوثه ، والعامل الثانى على أنه (عامل أسلوب الاستجابة) ، ويمتـد بين التطرف والتسامح ، والعامل الثالث هو عامل الانطواء ، أما العامل الرابع فلم يمكن اعطاؤه معنى .

وبذلك فقد ادى هذا البحث الى استخلاص عامل خاص بأسلوب الاستجابة بحيث يمكن وضع الافراد على نقط محددة من هذا البعد الذى يمتد بين « القطع والتهادن » او « التطرف والتسامح » . وهذا العامل يمكن اضافته الى العاملين السابقين فيتوافر لدينا اطار مكون من أبعاد ثلاثة تصلح كأبعاد لوصف السلوك وتصنيفه فى العينات المصرية . وتدل كثير من الدلائل على أن هذا العامل الثالث يمكن أن يصمد عبر الحدود الحضارية .

وقد وجد أن المقياس ± ٢ مقياس جيد لعامل « التطرف والتسامح » ناحية قطب التطرف ، فى حين أن المقياس ± ١ مقياس جيد للعامل نفسه ناحية قطب التسامح . وهذا صحيح بالنسـبة للذكور والاناث ، ولو أنه اكثر وضوحا فى حالة الاناث .. كما وجد أن المقياس صفر مشبع سلبيا على عامل « القطع أو التطرف » تشبعا أقل من التشبع السلبى الذى يبديه المقياس ±١ . وربما كان فى ذلك ما يعنى أن الاستجابة بعدم الاكتراث (وهو المعنى الذى نستطيع أن نعزوه الى الصـفر هنا) أقل تهادنا من الاستجابة بقبول الحلول الوسط .

ولكن ما هى الابعاد التى يقيسها اختبـار الاستجابات المتطرفة ؟ او بعبارة أخرى : هل يمكن اعتبار عامل « التطرف » الذى أمكن استخلاصه فى الدراسة سـالفة الذكر عاملا بسيطا متجانسا أم هو فى حقيقتـه عامل مركب من عدد من العوامل الاشد بساطة ؟ .. وللاجابة على هذا السؤال قمنا باجراء البحث الحالى .

اجـراءات البحث

ادوات البحث :

استخبار الصداقة الشخصية : استخدمنا هذا الاختبار الذى أثبت قدرته على التمييز بين العينات المختلفة كأداة رئيسية فى هذا البحث . وقد عمدنا الى تحليل درجات ٢ التى تمثل مجموع الاسـتجابات المتطرفة بشقيها السلبى والايجابى ، ودرجات ١ وصفر التى تمثل درجة التسامح وعدم الاكتراث كما يقيسها الاختبار .

مقياس التقلبات الوجدانية (ث) (١) من بطارية جيلفورد STDCR
وقد اظهرت البحوث السابقة ايضاًان لهذا المقياس درجة عاليه من الثبات ، فمعامل ثباته كما حسبه سويف على عينة مصرية هو ٩٤٥ر (بطريقة التنصيف وبعد تصحيح الطول) . كما أظهر التحليل العاملى ان هذا المقياس من أعلى المقاييس تشبعا بعامل العصابية (م. سويف ، ١٩٦٢) . وبذلك فهو يعتبر مقياسا جيدا لعامل العصابية .

عينة البحث :

طبق الاختباران السالفا الذكر معا على مجموعة من ٣٢٢ طالبا من كليتى الآداب بجامعتى القاهرة وعين شمس وجميعهم من الذكور . وعلى أساس درجات مقياس العصابية ، انتخبت مجموعة من الطلبة الاسوياء ، وهم الذين حصلوا على اقل الدرجات على مقياس ث ، وبلغ عدد أفراد هذه المجموعة ١٠٠ طالب يمثلون ثلث المجموعة تقريبا .

تصميم البحث :

وضعت خطة البحث على أساس تحليل الارتباط بين بنود (٢) اختبار الصداقة الشخصية . ونظرا لان حساب معاملات الارتباط بين جميع بنود الاختبار تتطلب جهدا كبيرا ، حيث يبلغ عددها ٢٤١٥ معامل ارتباط ، لذلك رأينا اجراء هذه التحليلات على معاملات الارتباط بين البنود الفردية للاختبار فقط (أى نصف الاختبار) وفى هذه الحالة يكون عدد الارتباطات ٥٩٥ معاملا وقد تم حسابها بمعادلة فاى

وبعد ذلك أجرينا التحليل العاملى على مصفوفة معاملات الارتباط باستخدام الطريقة المركزية الكاملة (٣) لثيرستون . واستخلصنا بالتحليل العاملى عاملين ، وجدنا بعدهما أن مصفوفة البقايا (٤) صفرية بحيث أن البقايا التى لها دلالة عند مستوى ٠٥ر تقل نسبتها عن ٥ ٪ من كل البقايا ، كما قمنا بتدوير المحاور متعامدة ، وتثبيتها فى اقرب وضع للحل الذى اطلق عليه ثرستون « البناء البسيط المتعامد(٤) ».ولعله يحسن بنا فى هذا الصدد أن نلقى بعض الضوء على أهمية التحليل العاملى فى دراسة الشخصية .

---

(١) cyclothymia

(٢) items

(٣) complete centroid method residuals

(٤) residuals

(٥) orthogonal simple structure

اهمية التحليل العاملى فى دراسة الشخصية :

احتل التحليل العاملى فى علم النفس الحديث مكانة بارزة كأسلوب له اهميته وموضوعيته فى التحليل الاحصائى للبيانات التى يجمعها الباحث اثناء دراسته للشخصية .

ويؤدى التحليل العاملى وظائف هامة فى مجال دراسة السلوك . فهو من ناحية منهج علمى يمكن من تحقيق الاقتصاد (١) المنشود فى الوصف العلمى فبدلا من أن نتحدث عن مئات المفاهيم غير المترابطة ، يأتى التحليل العاملى ويمدنا بأبعاد أساسية تربط هذه المفاهيم معا ، وتعبر عنها بايجاز ، والربط هنا ربط يؤدى الى مزيد من التنظيم والفهم ، ومن القدرة على التنبوء من مفهوم لآخــر .

كما أنه يؤدى بجانب تحقيق الاقتصاد والفهم الى ضبط التفكير العلمى ، فما أيسر أن يخترع الباحثون المفاهيم ، وأن يقيموا بينها بالجدل المحض الروابط الكثيرة ، ولكن هذه الروابط تظل غير شرعية ولا مشروعة الى أن تحسم الدراسة التجريبية الموضوعية امكان وجودها من عدمه ... والتحليل العاملى بهذا يضبط خيال الباحث ويعطيه طريقا للتحقق من صحة فروضه وافكاره ، حيث لا مكان فى العلم الا للمفاهيم الاجرائية ، التى يستطيع أى باحث أن يضعها موضع الاختبار والتحقق .

والعوامل التى يتوصل اليها الباحث هى مفاهيم من صنع الانسان ، مثلها فى ذلك مثل كثير من المفاهيم العلمية فى شتى فروع العلم ، ليس لهـــا وجود مادى فى الواقع ، وانما هى مصطلحات تشير الى جزئيات من السلوك، وليس لها فى ذاتها كيان أو وجود مستقل فى الطبيعة أو داخل الانسان ... فكما أن الطاقة ، والجاذبية ، والمجتمع ، والحرارة ، مصطلحات أو تجريدات تنطوى تحتها على وقائع جزئية ، تربط بينها روابط معينة ، فكذلك العوامل التى يصل اليها التحليل العاملى تجريدات تنطوى تحتها جزئيات أو وقائع فى السلوك يمكن البرهنة التجريبية على أن بينها روابط تجمعها معا . وهى تؤدى وظائف معينة فى بناء العلم ، فهى تربط بين شتات المفاهيم المتباعدة (وهى مفاهيم أضيق نطاقا) ، وتقيم العلاقات بين عديد من المتغيرات. وبهذا فان العوامل التى تستخلص من التحليل العاملى مثلها فى ذلك مثل سائر المفاهيم العلمية « تجريدات تفيد فى توحيد وتبسيط طائفة معينة من الظواهر » كما يقول ايزنك . (H. J. Eysenck, 1953)

---

(1) parsimony

واذا كانت احدى الوظائف الاساسية للعلم هى الربط بين الجزئيات المتعددة ، فى صيغ عقلية قليلة ، والوصول الى عدد محدود من القوانين العلمية التى تفسر عددا هائلا من الوقائع ، فان التحليل العاملى يحقق فى علم النفس هذه الوظيفة ، فالتحليل العاملى اداة دقيقة تمكن من الوصول الى الابعاد الاساسية التى تربط العديد من جزئيات السلوك ، وتضعها معا فى اطار موجز يسهم فى التقدم العلمى ، وفى مواصلة استكشاف الظواهر النفسية وذلك بجانب تحقيقه للضبط ، والدقة ، والموضوعية »

لهذا آثرنا استخدام أسلوب التحليل العاملى فى هذا البحث ، للوصول الى الابعاد الاساسية المشتركة بين ما تثيره بنود « اختبار الصداقة الشخصية » من استجابات .

النتائج :

قمنا بحساب معاملات الارتباط بين كل البنود الفردية للاختبار مستخدمين فى ذلك معادلة فاى Phi ، مع تصنيف الاستجابات الى متطرفة تشمل كلا من الاستجابة المتطرفة الايجابية والسلبية ± ٢ ، ومعتدلة أو متسامحة وتشمل كلا من الاستجابات غير المتطرفة الايجابية والسلبية ١ ، والاستجابات الصفرية .

وقد تم استخلاص عاملين من مصفوفة معاملا تالارتباط ، وبعد ذلك وجدنا أن البقايا صفرية على النحو الذى أوضحناه من قبل . كما تم تدوير المحاور متعامدة (بطريقة الرسم) ، وكانت زاوية التدوير ٥٢° ضد اتجاه عقارب الساعة(١) ، وذلك بهدف اعطاء العوامل معنى . ويبين الجدول رقم (١) التشبعات بالعاملين قبل تدوير المحاور وبعدها .

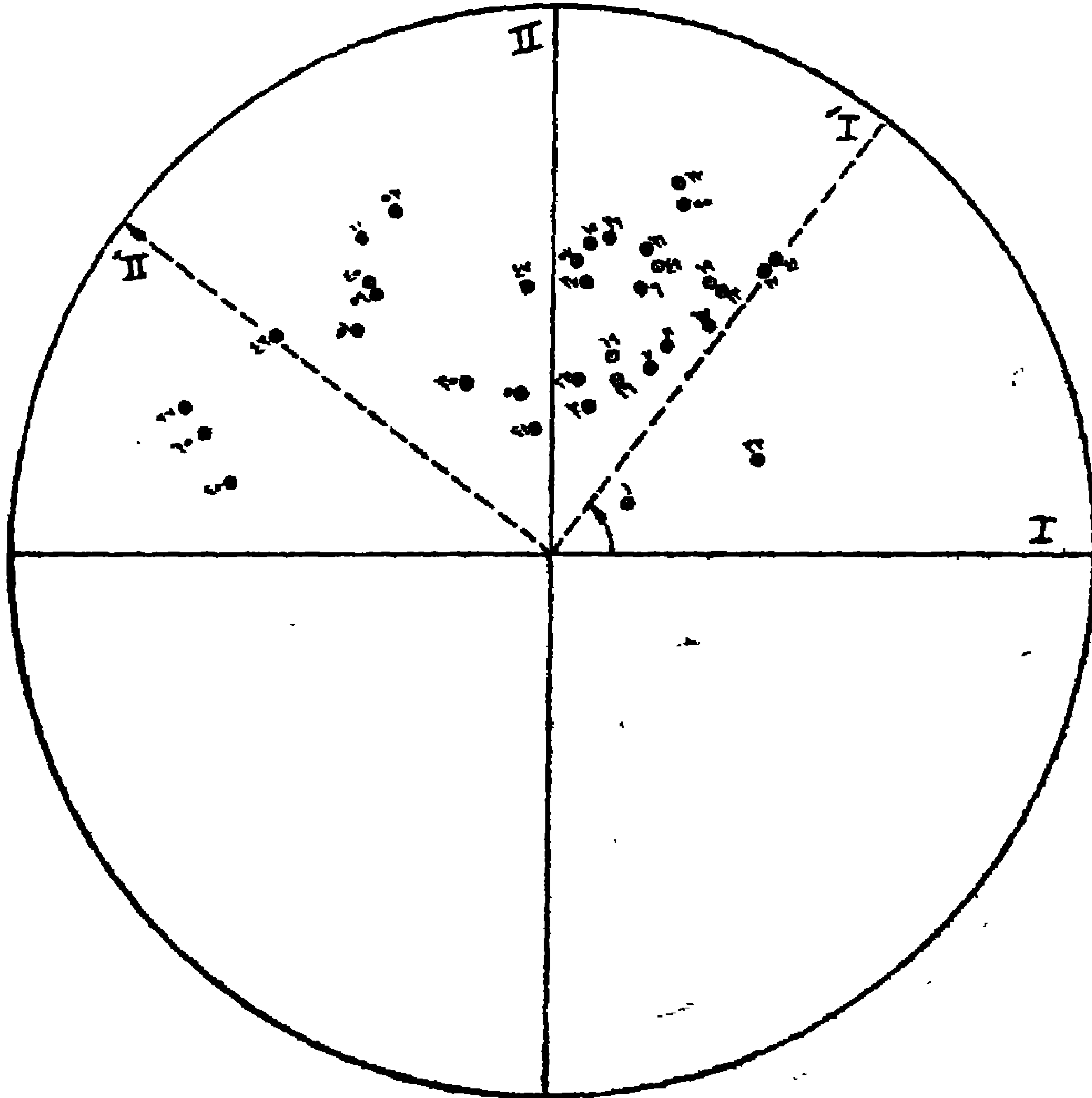
---

(1) counter — clockwise.

جدول رقم (١) التشبعات بالعاملين قبل وبعد تدوير المحاور
(زاوية التدوير ٥٢° ضد اتجاه عقارب الساعة)

قبل التدوير				بعد التدوير			
العامل البند	الأول	الثانى	الشيوع	العامل البند	الأول	الثانى	الشيوع
١	٠٨٨ر	١٤٣ر	٠٢٨ر	١	—٠٠٦ر	١٦ر	٠٢٩ر
٣	٢٦٩ر	٠٧٦ر	٠٧٨ر	٣	١٠ر	٢٦ر	٠٧٨
٥	٢٩٢ر	—٠٦٠ر	٠٨٩ر	٥	٢٣ر	١٩ر	٠٨٩ر
٧	٣٢٧ر	١٨٥ر	١٤٨ر	٧	٠٦ر	٢٨ر	١٤٨ر
٩	٤٩٥ر	١٦١ر	٢٧١ر	٩	١٨ر	٤٩ر	٢٧٣ر
١١	٣٨٢ر	٢١٤ر	١٩٢ر	١١	٠٧ر	٤٣ر	١٩٠ر
١٣	٤٨٥ر	٣٠٩ر	٣٢٠ر	١٣	٠٥ر	٥٧ر	٣٢٧ر
١٥	٥٦٨ر	٠٧٢ر	٣٢٨ر	١٥	٢٨ر	٥٠ر	٣٢٨ر
١٧	٥١٩ر	٣٩٤ر	٤٢٤ر	١٧	٠٠ر	٦٥ر	٤٢٣ر
١٩	٥٠١ر	٢٩٠ر	٣٣٥ر	١٩	٠٧ر	٥٧٥ر	٣٣٥ر
٢١	٢٣٣ر	—٠٢٨ر	٠٥٥ر	٢١	١٧ر	١٦ر	٠٥٥ر
٢٣	٣٢٥ر	٠٤٦ر	١٠٨ر	٢٣	١٥٥ر	٢٩ر	١٠٨ر
٢٥	١٢٦ر	—٥٩٢ر	٣٦٦ر	٢٥	٥٥ر	—٢٥ر	٣٦٦ر
٢٧	٢٧٠ر	—٦٧٨ر	٥٣٣ر	٢٧	٧٠ر	—٢١ر	٥٣٤ر
٢٩	٣٢٠ر	١٢٠ر	١١٦ر	٢٩	١٠ر	٣٢٥ر	١١٦ر
٣١	٥٦١ر	١٧٥ر	٣٤٧ر	٣١	٢١ر	٥٥ر	٣٤٧ر
٣٣	١٧٣ر	٣٨٠ر	١٧٤ر	٣٣	—٢٠ر	٣٦٥ر	١٧٣ر
٣٥	٣١٤ر	—١٥٦ر	١٢٣ر	٣٥	٣٢ر	١٤ر	١٢٢ر
٣٧	٥٠٢ر	٠٥٧ر	٢٥٥ر	٣٧	٣٦٥ر	٤٣ر	٢٥٥ر
٣٩	٥٨٣ر	١٠٤ر	٢٥١ر	٣٩	٢٨٥ر	٥٢ر	٣٥١ر
٤١	٥٣٧ر	٤١١ر	٤٥٧ر	٤١	٠٠٠ر	٦٧٥ر	٤٥٦ر
٤٣	٤٠٥ر	—٥١٢ر	٤٢٦ر	٤٣	٦٥٥ر	٠٠٠ر	٤٢٩ر
٤٥	٤٩٦ر	—٣٤٠ر	٣٦٢ر	٤٥	٥٧ر	١٩ر	٣٦١ر
٤٧	٤٩٣ر	—٠٥٠ر	٢٤٦ر	٤٧	٣٤ر	٣٦ر	٢٤٦ر
٤٩	٥٢٩ر	١٩١ر	٣١٦ر	٤٩	١٧٥ر	٥٣٥ر	٣١٧ر
٥١	٤٠٧ر	—٣٦٥ر	٢٩٩ر	٥١	٥٣٥ر	١١ر	٢٩٨ر
٥٣	٦٢٧ر	—٢٨٩ر	٤٧٧ر	٥٣	٦١٥ر	٣٢ر	٤٨٠ر
٥٥	٦٣٧ر	٢٤٥ر	٤٦٦ر	٥٥	١٩ر	٦٥٥ر	٤٦٥ر
٥٧	٥٤٥ر	٠٤٣ر	٢٩٩ر	٥٧	٢٩٥ر	٤٦ر	٢٩٩ر
٥٩	٤٨٥ر	—٣١٨ر	٣٣٦ر	٥٩	٥٥ر	١٨ر	٣٣٥ر
٦١	٥٨٤ر	—٣٤٦ر	٤٦١ر	٦١	٦٣٥ر	٢٤٥ر	٤٦٣ر
٦٣	٦٧٨ر	٢٣١ر	٥١٣ر	٦٣	٢٢٥ر	٦٨ر	٥١٣ر
٦٥	٢٢٠ر	—٦٣٩ر	٤٥٦ر	٦٥	٦٤ر	—٢١٥ر	٤٥٦ر
٦٧	٤٢٠ر	٢٩٣ر	١٧٤ر	٦٧	٠٣ر	٥١ر	٢٦١ر
٦٩	٣٦٢ر	٢٠٨ر	٢٦٢ ر	٦٩	٠٥ر	٤١٥ر	١٧٥ر

ويوضح الشكل رقم (١) وضع العوامل بعد تدوير المحاور



شكل رقم (١) : التشبعات بالعاملين قبل وبعد تدوير المحاور
(زاوية التدوير ٥٥. ضد اتجاه عقارب الساعة)

كذلك فقد تم حساب النسب المئوية لتشبعات البنود بالعوامل الى التباين الكلى(١) للاختبار . ويتضح من جدول رقم (٢) أنه قد حدث نتيجة لتدوير المحاور تقارب بين العاملين فى حجم النسب المئوية للتشبعات الى التباين الكلى .

جدول رقم (٢) : النسب المئوية للتشبعات بالعاملين الى التباين الكلى

العامل	قبل التدوير	بعد التدوير
الاول	٢٠ر٤٤٪	١٢ر٠٧٪
الثانى	٩ر١٢ ٪	١٦ر٩٩٪

ويمثل هذاالتقارب بين العاملين احدى المزايا الشكلية التى حققتها تدوير المحاور .

مناقشة النتائج

عندما يستخلص الباحث العوامل الاساسية من مصفوفة معاملات الارتباط ، فانه كثيرا ما يواجه بعديد من التشبعات السالبة على العوامل المستخلصة . ويجد الباحث صعوبة فى قبول اعداد كبيرة من هذه التشبعات، لاسباب تتعلق غالبا بالمعنى السيكولوجي الذى سيضفيه على هذه العوامل. ولذلك يقوم الباحثون بعملية تدوير المحاور للتخلص من التشبعات السالبة ، لكى يتمكنوا فى نهايه الامر من ان يعطوا للعوامل معنى .

وبالنظر فى الجدول رقم (١) فى القسم الخاص بالتشبعات المركزية (قبل تدوير المحاور) يتضح أن العامل الثانى يتضمن تشبعات سالبة كثيرة . لذلك قمنا بتدوير المحاور متعامدة ، وبتثبيتها فى اقرب وضع للحل الذى أطلق عليه ثرستون البناء البسيط للتعامد .

ولقد اظهر الحل الناتج عن تدوير المحاور الى هذا الوضع أنه جيد من الناحية الشكلية ، فلقد ادى الى التخلص من التشبعات السالبة الجوهرية ، بحيث لم يتبق بعد التدوير من التشبعات السالبة سوى عدد قليل من تشبعات غير جوهرية .. مع تحديد التشبع الجوهرى على أنه التشبع الذى يزيد على ٣٠ر. وذلك اتفاقا مع جيلفورد (J.P. Guilford, 1954, 500)

كما يلاحظ انه قد حدث تقارب — بعد تدوير المحاور — بين النسبة المئوية لما يستوعبه العامل الاول من التباين الكلى ، وما يستوعبه العامل الثانى منه ، على النحو الذى اشرنا اليه فيما سبق .

الا انه رغم هذه المزايا الشكلية التى حققها تدوير المحاور ، فان الحل الذى ادى اليه لم يكن ذا فائدة كبيرة بالنسبة لتفسير العوامل المستخلصة . اذ لم يغير كثيرا من فكرتنا التى استخلصناها قبل التدوير ، والتى اظهرت انها تقدم لنا تفسيرا متسقا بدرجة لا بأس بها من الناحية النظرية (أى من ناحية المعنى السيكولوجى للعوامل) .

وبالنظر فى التشبعات المركزية للبنود على العامل الاول قبل التدوير (جدول رقم ٢) نلاحظ ما يلى :

١ — أن جميع تشبعات البنود على العامل المركزى الاول تشبعات إيجابية ، ولهذا فيمكننا أن نعتبره عاملا عاما شائعا فى كل الاختبار .

٢ — أن التشبعات بالعامل الاول ترتفع فى حالة البنود التى تمس

---

(1) total variance

التوتر النفسى العـــام ، وهى تلك البنود التى تعتبر « مدمجــة للانا »(١) لما يحيط بها ويكتنفها من شحنات وجدانية ، كما تنخفض فى حالة البنــود التى لا تمس مناطق حساسة مثيرة للتوتر .

كما يلاحظ أن التشبعات بالعامل الاول لا تتأثر بسلبية أو ايجابية البند أو كونه صفة محببة أو صفة مكروهة ، بل نلاحظ أن تلك التشبعات تزيد كلما كانت الصفة أكثر اثارة للتوتر .

وبناء على هذا يمكن القول بأن العامل الاول هو عامل التوتر النفسى ، يزداد تشبع البنود عليه كلما زادت قدرتها على اثارة التوتر النفسى بغض النظر عن مضمونها سلبيا كان أو ايجابيا .

وبالنظر فى تشبعات البنود على العامل المركزى الثانى نلاحظ أن التشبعات على هذا العامل تسير فى أحد اتجاهين : ايجابى أو ســلبى . وتزيد التشبعات فى الاتجاه الايجابى مع زيادة تحبيذ الصفة أو تقبلها اجتماعيا كما تزيد التشبعات فى الاتجاه السلبى مع زيادة كراهية الصفة أو استهجانها اجتماعيا . وتلك الزيادة أو النقص فى مقدار التشبع بالعامل الثانى لا تكاد ترتبط بكون الصفة مثيرة أو غير مثيرة للتوتر . ويمكننا فى هــذا الصدد أن نربط بين هذا العامل وبين عامل الجاذبية الاجتماعية(١)الذى لقى اهتماما كبيرا فى السنوات القريبة . (A. L. Edwards, 1957)

وبناء على هذه النظرة لكلا العاملين يمكننا أن نعتبر أن العامل الاول هو بمثابة عامل شكل الاستجابة ، حيث يمثل رد الفعل أو التوتر الذى يعانيه الشخص بالنسبة لما يشير اليه هذا البند أو ذاك .

كما أننا نستطيع أن نعتبر العامل الثانى بمثابة عامل المضمون ،حيث تتأثر الاستجابة على البنــود المشبعة بهذا العامل بالمضمون الاجتمــاعى للصفات ، وتكون الاستجابة لهذا المضمون اقرب الى كونها اتباعا أومجاراة(٢) للجماعة . وتتضح هذه المجاراة فى مدى تأثر الشخص بالجاذبية الاجتماعية للصــفات .

ومن هذا العرض يتضح لنا أن الاستجابة المتطرفة ترجع جزئيا الى التوتر النفسى الذى يعانيه الشخص ازاء موقف من المواقف أو استجابة لمعنى من المعانى ، ويجعله هذا التوتر متطرفا فى مشاعره ، واستجاباته ، واحكامه . كمـــا انها ترجع من ناحية اخرى الى تأثر الشخص بالنظــرة الاجتماعية للمعانى التى تنطوى عليها البنود ، ومحاولته أن يبــدو بمظهر المجارى لقيم المجتمع ، والتمشى معها أمام نفسه أو أمام المجتمع .

---

(١) ego involving

(٢) conformity

(٣) social desirabilitye

ويلتقى تفسيرنا للعامل الاول بأنه عامل التوتر النفسي مع التفسير الذى أمكن استخلاصه فى بحوث سابقة (م. سويف ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٢) . كذلك يؤيد هذاالتفسير ما سبق أن ذهب اليه سويف عندما اعتبر التوتر النفسى اساسا ديناميا للتصلب(M.I. Soueif, 1958) التوتريدفع الى السلوك المتصلب، كما يستجيب الشخص فى مواجهة المواقف المثيره للتوتر استجابة تتميز بالاقبال المتطرف أو الابتعاد المتطرف ، اى باستجابة لا تقبل الحلول الوسط. وبهذا يكون التطرف تعبيرا عن التوتر النفسى ، وهو فى ذلك شبيه بالحركات التعبيرية(١) التى تتصف بالاتساع أو الانتشار . كما أن هذا الاساس الدينامى (وهو التوتر النفسى) الذى يربط بين الاستجابة المتطرفة والتصلب ، يفسر تلك النتائج المتكررة التى اشارت الى ارتباطات مرتفعة بين الاستجابة المتطرفة ، ودرجات التصلب .

أما تفسيرنا للعامل الثانى فيلتقى مع تلك البحوث التى قامت بدراسة قيم الجاذبية الاجتماعية للمفاهيم والعبارات المختلفة ، والتى انتهت الى أن قيم الجاذبية الاجتماعية ترتبط لدى الجماعات المختلفة بالاستجابة على الاختبارات النفسية ارتباطا مرتفعا .

على اننا وقد وصلنا الى هذا الحد نلتقى بسؤال هام : اى هذين العاملين يقف وراء قدرة اختبار الاستجابات المتطرفة على التمييز بين العينات المختلفة ؟ ... فلقد ميز الاختبار بين مجموعات المراهقين والراشدين ، والاناث والذكور ، والاسوياء وكل من الجانحين ، والذهانيين ، والعصابيين ؛ فأى العاملين له الوزن الارجح فى القدرة على التمييز ؟ أهو عامل التوتر النفسى العام ؟ أم هو عامل الجاذبية الاجتماعية ؟؟

وتقتضى الاجابة على هذا السؤال اجراء دراسة تجريبية جديدة تتم فيها المقارنة بين قدرة كل من مجموعة البنود المشبعة تشبعا مرتفعا بالعامل الاول فقط ، ومجموعة البنود المشبعة تشبعا مرتفعا بالعامل الثانى فقط على التمييز بين العينات المحكية .

وبهذه المقارنة يمكننا أن نحدد مصدر القدرة على التمييز التى تتصف بها الاستجابات المتطرفة .. مما سيساعد ولا شك على زيادة فاعلية الاختبار العلمية والعملية ، ويساهم أيضا فى الوصول الى مزيد من الاستكشاف للابعاد الاساسية للشخصية .

---

(١) expressive movements

مراجع البحث

1 — Barndregt, I.T. & De Bruin, A.T. Prediction of degree of Reaction to L.S.D-25, **Research in Prychodiagnostics**, J.T. Barendregt ed. Paris, Pouton & Co - The Hague, 1961, PP, 184 — 202.

2 — Berg, I.A. The Reliability of Extreme Position Response Sets In Two Tests. **J. Psychol.**, 1953, 36, 3 — 9.

3 — Berg, I.A. Response Bias And Personality : The Deviation Hypothesis, **J. Psychol.**, 1955, 40, 16 — 72.

4 — Brengelmann, J.C. D - Amphetamine And Amytal : II Effects on certainty And Adequacy of Certainty in Recall and Recognition, **J. Ment. Sci.**, 1958, 104, 160 — 166.

5 — Brengelmann, J.C. Abnormal and Personality Correlates of Certainty, **J. Ment. Sci.**, 1959, 105, 142 — 162.

6 — Brengelmann, J.C. Extreme Response Set, Drive Level, and Abnormality in Questionaire Rigidity, **J. Ment. Sci.**, 1960, 106, 171 — 186. (A).

7 — Brengelmann, J.C. A Note on Questionaire Rigidity And Extreme Response Set, **J. Ment. Sci.**, 1960, 106, 187 — 192. (B).

8 — Eysenck, H.J. The Logical Basis of Factor Analysis, **The American Psychologist**, 1953, 8, 105 — 114.

9 — Ferguson, G.A. **Statistical Analysis in Psychology and Education**, New York; Mc Graw-Hill, 1959.

10 — Hesterley, S.O. Deviant Response Patterns as a Function of Chronological. Age, **J. Consult. Psychol.**, 1963, 27, 210 — 214.

11 — Lewis, N.A. & Taylor, J.A. Anxiety and Extreme Response Preferences. **Educational and Psychological Measurement**, 1955, 15, 111 — 116.

12 — Soueif, M.I. Extreme Response Sets as a Measure of Intolerance of Ambiguity, **Brit J. Psychol.**, 1958, 49, 329 — 334.

المراجع العربيـــة

— سويف (م) الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الأحداث الجانحين (١) ، **المجلة الجنائية القومية** ، ١٩٥٨ ، ١ ، ٢٤ — ٣٨ .

— سويف (م) الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الأحداث الجانحين (٢) ، **المجلة الجنائية القومية** ، ١٩٥٩ ، ٢ ، ٨٩ — ٩٥ .

— سويف (م) **الأسس النفسية للتكامل الاجتماعى ، دراسة ارتقائيـــة تحليلية** . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٠ .

— سويف (م) اطار اساسى للشخصية ، دراسة حضارية مقـــارنة بواسطة التحليل العاملى ، **المجلة الجنائية القومية** ، ١٩٦٢ ، ٥ ، ١ — ٤٨ .

Summary

EXTREME RESPONSE SETS IN NORMALS : A FACTORIAL STUDY

by

M. F. Farrag, M. A. & M. I. Soueif,

Ph.d., Dip. Psych.

Soueif's Personal Friend Check List (PFCL) was administered to a group of 100 normal adults. All were Moslem males (M.I. Soueif, 1958). Inter-item correlations (for extremeness of response) were estimated for the 35 odd items comprising one half of the list. Thurstonian factor analysis was carried out and two orthogonal factors were extracted in a each case. The first factor accounted for 20.44 % of the variance and was identified as «style-of-response». The second factor accounted for 9.12% of the variance. Items denoting socially desirable attribute were found to be positively loaded on this factor whereas items with socially objectionable content were negatively loaded on it. This was identified as a «factor of content» i.e. a factor which accounted for this portion of the response which was relevant to the content of the item stimulus.

النظرية الاجتماعية ★
بعض المشكلات الرئيسية

محمد على محمد

باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعيـــة والجنائية

تمهـــيد :

يعتمد العلم فى تقدمه على وجود نظريات يتحقق لها درجة معينة من الوحدة والاتساق ، لان ذلك يمنح تنبؤات النظرية وتفســيراتها قدرا من الثبات . غير أنه لا يعنى أن النظرية صيغة استاتيكية ، بل يتعين أن تكون النظريات دائما موضع اختبار ، وهذه الاختبارات هى فى جوهرها « محاولات ترمى الى استئصـال النظريات الكاذبة ، أو اكتشاف مواضع الضعف فيها ورفضها ان كان الاختبار يكذبها » .

وقد تعرضنا فى مقال سابق للنظرية فى علم الاجتماع ، وكان هدفنا هو الكشف عن مصادر النظــريات وأصــولها تمهيدا لمناقشة بناء النظـرية ذاته (١) ★★ ومعنى ذلك أن هذا المقال يكمل المقال الذى سبقه من حيث أنه يلقى ضوءا على بعض المشكلات المتصلة بصياغة النظريات السوسيولوجية

على أننا فى معالجتنا لتلك المشكلات سوف نركز على القضايا العامة ، بغض النظر عن التفاصيل الجزئية المتعلقة بنظريات معينة بالذات . ولذلك سوف نبدأ بمناقشة الموقف النظرى فى علم الاجتماع بوجه عام ، ثم نناقش بعد ذلك بعض المشكلات المتخصصة كالتعميم والعينات ، والقضايا والاتساق الاستنباطية ، واخيرا مشكلة تصنيف النظريات السوسيولوجية. وليس هناك شك فى أن هذه الدراسات تمنح الباحث مزيدا من القدرة على نقد النظريات فى ضوء كفاءتها فى تحقيق أهداف العلم التى تتمثل فى فهم الوقائع، وتفسيرها، والتنبؤ بالاحداث فى ظروف لم نلمسها من قبل (٢) .

(★) يشكر كاتب المقال الاستاذ الدكتور محمد عاطف غيث أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الاسكندرية على تفضله بمراجعة المقال قبل نشره ، وملاحظاته التى افاد منها الكاتب عند اعداد المقال فى صورته النهائية للنشر .

(★★) الارقام الواردة تشير الى المراجع والتعليقات المثبتة فى آخر المقال .

طبيعة الموقف النظرى فى علم الاجتماع :

يرجع عدد من الباحثين غموض الموقف النظرى فى علم الاجتمـــاع ، وتميزه بعدم التحـــديد الى عاملين رئيسيين الاول : هو عدم اهتمام علماء الاجتمـــاع بمفهوم النظرية فى ذاته ، والشروط المنهجية والمنطقية الـــلازم توافرها فى النظرية الصالحة لتقدم البحث ونمو المعرفة ، والعامل الثانى . هو عدم الاتفاق حول الاهداف الاساسية للعلم الاجتماعى(٣) .

أما فيما يتعلق بمعنى النظرية فهناك خلط كبير وعدم وضوح فى ادراك المعنى المحدد لهذا المفهوم (٤) ، ومن بين اظهـــر المفاهيم الخاطئة ، ذلك التصور الذى يميل الى وصف الكتابات السوسيولوجية الهامة ، اى تلك التى كتب لها البقاء والاستمرار « بانها نظريات سوسيولوجية » ، مثال ذلك الدراسات الاحصائية عن الانتحار ، والدراسات التاريخية عن علاقة الدين بالاقتصاد . فى حين ان هذه الدراسات يمكن أن نطلق عليها فيما يرى هانز زيتربرج H. Zetterberg مصـــطلح « الكتابات السوسيولوجيـــة التقليدية Sociological classics » . وثمة تصور ثانى للنظرية فى علم الاجتماع يعادلها بمجرد محاولات تفسير وايضاح الكتابات السوسيولوجية ، وغالبا ما يتم ذلك من منظور تاريخى ، وعلماء النظرية الذين ينتمون الى هذا الاتجاه يحاولون تتبع النمو التراكمى للمعرفة السوسيولوجية ، ولهذا فالنظرية بهذا المعنى قد تأخذ مفهوم « النقد السوسيولوجى » (٥) .

ووفقا لهذا الموقف السابق تصور عدد من السوسيولوجين انهم قد استطاعوا ان يكتشفوا مجموعة من القوانين الاجتماعية ، التى تشكل بناءا لنظرية قادرة على توجيه النظر والتطبيق معا ، وهم فى ذلك انما يقدمون لنا ما يسمى « بقوانين التطور الاجتماعى » . وذلك على العكس من اتجاه علماء الاجتماع المعاصرين ، الذين تكون إهدافهم اكثر تواضعا حيث ينصب اهتمامهم حول تحديد « طبيعة المدخل السوسيولوجى » ، فى محاولة لصياغة مفاهيم اكثر تحديدا ، وتصانيف اكثر ملائمة (٦) .

وليس من شك فى أن تلك النظرة تعد فى حد ذاتها دليلا على أن النظرية فى علم الاجتماع لم تحقق تقـــدما واضحا ، والذى يدعم ذلك أن براثويت Braithwaite يميز بين العـــلوم فيذهب « الى أن العـــلم اذا كان قـــد بلغ مرحلة عالية من التقـــدم ، كما هو شأن العلوم الطبيعية ، نجـــد أن القوانين التى توصل اليها تشـــكل نمطا متدرجا ، بحيث تعتبر القوانين الخاصة هى نتائج منطقية لعدد محدود من القوانين العامة المتسقة فيما بينها اتساقا تاما ، اما اذا كان العلم فى مراحل متأخرة من تقدمه ، فسوف يصبح القوانين مجرد تعميمات متضمنة فى تصنيف الاشياء الى فئات مختلفة ، او فى تتبع تطور الظواهر » (٧) .

بالاضافة الى ذلك فقد لاحظ بوبر K. Popper أن ما ندعوه بفرض التطور هو « تفسير لمجموعة من المشاهدات البيولوجية والحفائرية مثل بعض وجوه الشبه بين الانواع والاجناس المختلفة ، وذلك استنادا الى القول بأصل واحد تشترك فيه اشكال الحياة المتأخرة . وليس هذا الفرض قانونا كليا .. وانما يغلب عليه طابع القضية التاريخية الجزئية .. ويرجع ذلك الى أن البحث عن قانون للنظام الثابت فى التطور لن يكون بحال من الاحوال فى متناول المنهج العلمى ، سواء فى علم الحياة ، أو فى علم الاجتماع ... فتطور المجتمع الانسانى هو عملية تاريخية فريدة ، ... والعبارة التى تصفها هذه العملية ليست قانونا بل قضية تاريخية مخصوصة ... ان القوانين الكلية تتعلق احكامها بنظام ثابت ، اى انها تصدق على كل العمليات المندرجة فى نوع معين .. ولكننا لا نستطيع أن نأمل فى العثور على قانون طبيعى يتقبله العلم ، اذا كان قد قضى علينا بالاقتصار الى الابد على مشاهدة عملية واحدة فريدة »(٨) .

الا أن وجهة نظر كارل بوبر هذه لا يجب أن تذهب بنا الى حد القول بأن النظرية التطورية عديمة القيمة تماما ، فقد أدت فى البيولوجيا مثلا الى التوصل الى « علم التكوينات » ، والى صياغة القوانين العامة فى الوراثة ، وكذلك برغم ما أدى اليه مفهوم التطور فى علم الاجتماع من تداخل شديد بين مفاهيم : النمو ، والتقدم ، والتغير ، الى جانب انه أثار مناقشات فلسفية اكثر منها علمية ، الا أنه أيضا قد ساعد فى تنمية بعض محاولات التصنيف الاجتماعى ، بالاضافة الى تحليل مشكلة التغير الاجتماعى ، وهى نتائج قد يتجاهلها الذين ينتقدون المذهب التاريخى . وقد يساعدنا الاتجاه التطورى فى صياغة قوانين من النوع الذى اشار اليه كارل بوبر Popper وهى التى تأخذ الصيغة التالية — « كلما وجدت الظروف التى تتميز بالخاصية (أ) ، وجد اتجاها من النوع (ب) .

وهناك تصور آخر للنظرية يشيع فى التراث السوسيولوجى ، لا يمكن أن نميزه عن عمليات التصنيف ، وصياغة المفاهيم conceptualization ومن الواضح أن التصنيف وان كان ضروريا للوصول الى النظرية ، الا أنه فى ذاته « ليس نسقا استنباطيا يمكن أن تستنبط منه القضايا والاستنتاجات » (٩) . كما أن مجموعة من المفاهيم مثل المكانة والدور ، والتفاعل الاجتماعى ، والمسافة الاجتماعية ، والانومى Anomie .. الخ ، لا تكفى لتشييد نظرية ، برغم أنها عنصر اساسى فى النسق النظرى . ويرجع ذلك الى أن المفهوم فى حد ذاته هو رمز لأشياء تتحقق فى العالم الخارجى ، أو هو « مسمى » يطلق على مجموعة من الظواهر ، فهو اذن لا يشكل قضية مكتملة تدخل فى بناء نظرى .

ونستطيع ان نميز فى ميدان التصنيف الاجتماعى عدة محاولات للتصنيف ، وأول المحاولات مايعرف بتصنيف المجتمعات ، ولا نجد اطارا

عاما متفقا عليه ، وانما نجد معايير مختلفة لتمييز نموذج واحد للمجتمع عن الآخر ، فقد وضع ماركس معيارا اقتصاديا ، بينما استخدم سبنسر الحجم size والتعقيد complexity ، فى حين استخدام كونت وهوبهاوس « مستويات النمو الفكرى » كمعايير لتصنيف المجتمعات . والتصانيف الحديثة لا تختلف كثيرا عن التصانيف السابقة ، وان كانت تتميز عنها فى اتجاهها نحو وضع معايير متعددة ، ومن بين العلماء الذين يقع جانب كبير من أعمالهم فى هذه الفئة نجد رايت فوجل W. Fogel ، وريموند آرون R. Aron وجورج جيرفيتش G. Gurwitch .

والمحاولة الثانية تتمثل فى تصنيف الجماعات الاجتماعية ، وفى هذا الصدد نجد اتجاهات متباينة ، حيث يميل البعض الى تمييز الجماعات وفقا لنوع العلاقات السائدة ، كان يقال مثلا الجماعات الاولية والجماعات الثانوية (١١) ، أو الرسمية وغير الرسمية ، والتميز بين الجماعات وفقا للحجم .. الخ . وكثير من هذه التصانيف ينطوى على فائدة كبيرة فى التحليل السوسيولوجى ، على الرغم من أنها لا تشكل نظرية سوسيولوجية مفسرة. ومن امثلة ذلك ، الدراسات التى اجراها جورج زيمل G. Simmel عن الارتباطات بين حجم الجماعة وبنائها ، والعلاقات السائدة بين أعضائها(١٢) والى جانب ذلك قدم لنا جيرفيتش تصنيفا آخر للجماعات ، فى ضوء مجموعة من المعايير ، ولقد حاول جيرفيتش أن يصوغ هذا التصنيف على درجة معينة من التجريد وأن يستفيد منه بطريقة مباشرة فى تحليل ودراسة « الطبقة الاجتماعية » (١٣) .

ثم نجد ثالثا محاولات لتصنيف العلاقات الاجتماعية ، وقد اتخذت هذه المحاولات صورا متباينة ، فلدينا الاتجاه الذى يسعى الى تصنيف نماذج « الرابطة الاجتماعية Social bond » ، ويبدأ هذا الاتجاه من هوبهاوس فى تمييزه بين نماذج الوحدة الاجتماعية الثلاثة القائمة على القرابة ، والسلطة ، والمواطنة ، ويمتد حتى الثنائيات الاجتماعية التى يمثلها : مفهومى دوركيم عن التضامن العضوى والتضامن الآلى ، وتونيز F. Tonnies فى تمييزه بين الجماعة المحلية Gemeinschaft والمجتمع Gessellschaft وكذلك سير هنرى مين H. Maine الذى قابل بين المجتمعات القائمة على علاقات العقد وتلك القائمة على المركز أو المكانة . ولدينا أخيرا تصنيف فون فيز Von wiese الذى ميز بين العلاقات الاجتماعية طبقا لازدياد أو نقص المسافة الاجتماعية ، فأصبحت هناك علاقات تتجه نحو الارتباط والاتصال association وعلاقات تتميز بالانفصال والتنافر Disassociation.

وثمة اتجاه آخر يحاول تصنيف العلاقات الاجتماعية على أساس الفعل الاجتماعى وقد كان لهذا الاتجاه دور هام فى علم

الاجتماع المعاصر . ويعتبر ماكس فيبر Max Weber الرائد الحقيقى له ، حيث صنف العلاقات الاجتماعية وفقا لنماذج الفعل الاجتماعى الى تقليدية Traditional ، وعاطفية affective ، واخيرا عقليـة أو رشيدة rational ، وذلك على اساس من الوسائل والغايات . وقد توسع بارسونز T. Parsons فى تصنيف فيبر ، واعتبر الفعل الاجتماعى مفهوما رئيسيا فى التحليل السوسيولوجى للنسق الاجتماعى(١٤) .

تلك نظرة سريعة ، وان كانت تلقى ضوءا على القضية الهامة التى اثارها براثوريت حين كان بصدد التمييز بين مراحل التقدم فى العام ، فقد أوضح العرض السابق أن جانبا كبيرا من « العمل السوسيولوجى » يقع فى دائره معينة ، بحيث يتعذر علينا ان نطلق عليه « نظرية » بالمعنى العلمى المحدد لهذا المصطلح ، ومع ذلك فقد شاع اطلاق هـذا المصطلح ـــ بغير تحفظ ـــ على كثير من الاعمال السابقة ، ان لم يكن عليها جميعا . والفكرة التى لا يلتفت اليها الذين يطلقون على تلك الدراسات أنها نظريات ، تتلخص فى ان « مشكلة التفسير » تظل قائمة ، اذا اقتصرت مهمة عالم الاجتماع على تصنيف الظواهر ، او صياغة المفاهيم ، ذلك أن هذه العمليات تعجز عن تعليل الاحـداث ، والكشف عن أسـباب الارتبـاط بين الظواهر ، وكل ما يمكن أن تسهم به هو « تنظيم البيانات »(١٥) .

ننتقل الآن الى مناقشة العامل الثانى الذى نعتبره مسئولا عن كثير من المشـكلات النظرية ، ويتلخص هـذا العامل فى الاختلاف القـائم بين السوسيولوجين حول اهداف العلم الاجتماعى وعلمية دراسة المجتمع.فقد انقسم علماء الاجتماع فى هذا الصدد الى فريقين ، فريق يرى ان علم الاجتماع عليه أن يحتذى نمط العلوم الطبيعية ، وبالتالى فان عليه أن ينمى من قدرته على اكتشاف القوانين والتنبؤ بالظواهر ، ووضع هذه القوانين فى انساق استنباطية (نظريات) تماثل تلك التى نجدها فى العلوم الطبيعية ، وبهذه الطريقة يصبح علم الاجتماع قادرا علىمواجهة مستويات العلم . وفى مقابل ذلك يرى فريق آخر أن علم الاجتماع هو دراسة انسانية تاريخية لا تهدف الى التعميم واكتشاف القوانين ، وصياغة النظريات التفسيرية . وسوف نحاول فيما يلى مناقشة هذه المشكلة بشىء من التفصيل (١٦) .

ان علم الاجتماع يضرب بجذوره فى الفلسفة الاجتماعية ، وفى التاريخ ، وهى ميادين لا تعتبر « علوما » طبقا للمعايير المعاصرة لمصطلح « العلم » . ولكن الفترة التى تم فيها تأسيس علم الاجتماع كميـدان محدد للدراسة ، كانت فكرة العلم تحتـل خلالها مكانة بارزة ، فقد انشغل كونت Comte بالوضعية ورفع علم الاجتماع فوق مصاف العلوم جميعا ، ونتيجة لذلك رأى أن من الضرورى دراسة الوقائع الاجتماعية على نحو يماثل دراسة وقائع العلوم الطبيعية.كما وصف ماركسK. Marx تحليله الاجتماعى لمجتمع القرن

العشرين بأنه « علمى » ، وذلك فى مقابل النظريات الاشتراكية الاخـرى التى وصفها بأنها « يوتوبيه » . وحينما ناقش دوركيم آراء كونت وسبنسر ذهب الى أن اتجاهاتهما لم تكن علمية بطريقة كافية . ولذلك طالب بدراسه الظواهر الاجتماعية كأشياء ، وفى الوقت ذاته ذهب باريتو V. Pareto الى ضرورة تطبيق المناهج المنطقية التجريبية فى علم الاجتماع (١٧) .

والى هذه الفكرة السابقة انضم عدد كبير من علماء الاجتماع المعاصرين الذين اكدوا فى دراساتهم التجريبية ، وفى نتائج بحوثهم أن علم الاجتماع يهدف الى التعميم ، وصوغ قضاياه فى انساق نظرية ، كمـا هو الامر فيما يتعلق بالعلوم الطبيعية ، الا أنه مازال فى مرحلة أولية من التطور (١٨) .

الا أن الفكرة السابقة قد قوبلت بمعارضة شديدة من الفلاسـفة ، وعلماء النظرية الاجتماعية اللذين يحاولون اقامة تمييز قاطع بـين العلوم الطبيعية من جهة ، والعلوم التاريخية والثقافية من جهة أخرى ، فاذا كانت الاولى تهدف الى « التفسير السببى Causal » فان الثانية تهدف الى تفسير أو فهم « المعنى «meaning » . فى ضوء ذلك يصبح علم الاجتماع دراسة انسـانية ، تعنى بالتقويم ، والنقد ، والفهم التعاطفى الذاتى ، والمعانى المقصودة . . الخ . ولقد كان لفلهم دلتى Dilthy دورا هاما فى تشكيل هذا التصور للعلوم الاجتماعية مماكان له اثرا ملحوظا فى كتابات ماكس فيبر وبعض العلمـاء البريطانيين الذين يطالبون بأن تكون العلوم الاجتمـاعية « انساق تاريخية أو اخلاقية » (١٩) .

ويميل عدد من علماء الاجتماع المعاصرين الى تأييد هذا الموقف ، فنجد رايت ملز C. Wright Mills والذى تخصص فى تقويم النظـريات السوسيولوجية ، يقرر ان علم الاجتماع يجب أن يكون « حـرفة أو مهنة Craft » اكثر من كونه علما . و هويرى أيضا أن الضبط والتنبؤ انما يهتم بهما « طراز بيروقراطى جديد من علماء الاجتماع » (٢٠) .

وكذلك يذهب روبرت بيرستدت R. Bierstedt الى ان « علم الاجتماع يحتل مكانا بارزا ليس فقط بين العلوم ، ولكن بين **الفنون** التى حررت العقل الانسانى » (٢١) .

والفكرة الأساسية التى اقام عليها هؤلاء العلماء دعواهم هى أن تطبيق المناهج العلمية واساليب الضبط الدقيق على الاحداث الاجتماعية يؤدى الى تشويه « المعنى أو القصد » الذى تنطوى عليه تلك الاحداث ، ولذلك فان علم الاجتماع فى جوهره هو بحث فى القوى التاريخية ، والافعال التى تشكل مسار الخبرة الانسانيـة ، ولقد عبر بيتريم سوروكن عن هـذه الفكرة بقوله : « . . . اننى لا افهم كيف نستطيع ان نعرف اجرائيا ، وأن ندرس ظواهر مثل الـدولة والامة ، والديانة الصينية أو المسيحية ، والنزعة الـكلاسيكية

أو الرومانسية فى الفنون الجميلة ، والقصص ، والكوميديا ، والتراجيديا ، والحب او الكراهية ، او التاريخ الماضى للانسان ، ان تلك الاحداث التاريخية ، بما تتميز به من تفرد (مثال ذلك مصرع يوليوس قيصر) قد حدثت فعلا ، ولا يمكن أن يعاد وجودها فى أى وضع اجرائى حاضر او مستقبل ! » .

ولا يقف أصحاب الاتجاه العلمى فى دراسة الوقائع الاجتماعية موقفا سلبيا من الفكرة السابقة ، بل يرون ان تفرد الاحداث التاريخية يحجب وراءه حقيقة هامة : وهى ان بعض الأحداث : مثل مصرع يوليوس قيصر) برغم مما تتميز به من تفرد الا انها أيضا تعتبر مظاهر أو تجليات تاريخية ملموسة ، تكشف عن مجموعة من الظواهر تتيح فرصة واسعة لاستنتاج تعميمات وقوانين محددة . « فاذا كنا قد عرفنا على مر التاريخ أن عددا كبيرا من الحكام الكتاتوريين قد انتهت حياتهم نهاية مؤلمة ، فان ذلك الاستقراء التاريخى قد يمكننا فى النهاية من صياغة تعميم يربط بين « الحكم الدكتاتورى » وبين « الموت بطريقة مؤلمة » » (٢٢) .

يضاف الى ذلك عددا كبيرا من الارتباطات التى أمكن التوصل اليهـا بالفعل فى نطاق دراسة العلاقات الاجتماعية فى صورها وأشكالها المتعددة والتى تتميز بدرجة عالية من الاطراد والتكرار ، مما جعل الصعوبة التى تواجه الباحث لا تتمثل فى وجود ظواهر قليلة تتسم بالتكرار ، « ولكنها فى كثرة تلك الظواهر والاحداث » (٢٣) .

تلك صورة للجدل الذى كان ولا يزال قائما بين علماء الاجتماع على مستوى « فلسفة العلم » ، وحول طبيعة الموقف النظرى ، واذا كان بعض الباحثين يذهبون الى أن هذا الجدل قد خفت صورته أو حدته استنادا الى الاتجـاه الواضح الآن فى البحث السوسيولوجى والذى يتمثل فى البحوث الامبيريقية وتطبيق المناهج العلمية ، والكمية ، وصياغة الفروض وتصميم التجارب التى يمكن أن تسهم فى التحقق من هذه الفروض ، تقول أنه برغم ذلك فان الجدل الذى عرضنا صورة له ما زال يشكل بطانة فكرية تبطن الاتجاهات النظرية المختلفة ، وما زالت هناك اتجاهات قوية تدعو الى ضرورية دراسة « نطاق الاتفاق Area of agreement (٢٤) فى النظرية السوسيولوجية . ولذلك نتصور أنه كان مسئولا عن تأخر النظرية السوسيولوجية على نحو مباشر ، ولسوف نحاول بعد ذلك أن نقدم صورة اخرى لبعض المشكلات التى تواجه النظرية السوسيولوجية فى الفقرات التالية .

التعميمات السوسيولوجية :

التعميم أحد العناصر الاساسية فى صياغة النظرية السوسيولوجية ، وسوف نقدم هنا مجموعة من الملاحظات حول طبيعة التعميمات السوسيولوجية فمن الملاحظ اننا لا نجد سوى محاولات قليلة جدا فيما يتعلق بتقييم وتنظيم

أنواع التعميمات الاجتماعية ، فضـــلا عن أن علماء الاجتماع يخلطون بين ما يسمى « بالظروف اللازمة أو الضرورية للتعميم » ، والتى يطلق عليهـــا ارنولد روس A. Rose « امكانية التعميم أو القدرة على التعميم Generalizability » وبين التعميم Generalization فى ذاته (٢٥) .

ومن بـــين تلك المحاولات نجـــد المحاولة الاساسية لموريس جينزبرج M. Ginsberg. فى مقاله المعنون « مشاكل ومناهج علم الاجتماع » ، لكى يميز لنا ست نماذج للتعميم يحددها كما يلى : (٢٦) .

١ ـــ الارتباطات الامبيريقية بين الظواهر الاجتماعية الملموسة مثـــل الدراسات التى تربط بين الحضرية ومعدلات الطلاق .

٢ ـــ التعميمات التى تحدد الشروط أو الظروف التى صاحبت ظهور نظم او ظواهر معينة ، مثل الدراسات المختلفة عن أصول الرأسمالية .

٣ ـــ التعميمات التى تقرر أن التغيرات التى تحدث فى نظم معينة ترتبط بانتظام بتغيرات فى نظم أخرى ، مثال ذلك الارتباط بين التغير فى بناء الطبقة والتغيرات الاجتماعية الاخرى فى نظرية ماركس .

٤ ـــ التعميمات التى تقرر وقوع تواترات أو تكرارات منتظمة ، أو احداث من نوع معين ، مثال ذلك محاولات تحديد مراحل النمو الاقتصادى والتى قام بها بوشر Bücher وشمولر Schmoller .

٥ ـــ التعميمات التى تحدد الاتجاهات الاساسية فى تطور الانسانية بوجه عام مثل قانون كومت عن المراحل الثلاث ، أو النظرية الماركسية عن النمو من المجتمع البدائى الى الشيوعى ، أو نظرية هوبهاوس فى التطور الاجتماعى .

٦ ـــ القوانين الخاصة بالسلوك الانسانى (مثل بعض قوانين النظرية الاقتصادية) .

ويلاحظ ان هذه النماذج للتعميم تختلف من حيث المدى والمستوى ، كما تختلف أيضـــا من حيث درجة الصـــدق ، أما النوع الاول وهو التعميمات الامبيريقية ، فهو يشير الى نتائج دراسات اعتمدت على الملاحظة والاستقراء ويذخر بها التراث السوسيولوجى ، ولكنها تأتى فى الغالب ـــ مبعثرة وغير مرتبطة فى نسق يكون نظرية علمية .

والتعميمات من النوعين الثانى والثالث يمكن اعتبارها صياغة لبعض القوانين العامة التى تنتمى الى « اتجاهات » من النوع الذى أشار اليه كارل بوبر K. Popper ، أما التعميمات من النموذجين الرابع والخامس فهى

قضايا وتأويلات وصفية تاريخية ، أما التعميمات السادسة فيبدو أنها لا تظهر الا فى النظرية الاقتصادية .

بيد اننا اذا كنا نعتبر التعميمات الامبيريقية هى أساس صياغة النظرية السوسيولوجية ، فان أرنولد روس A. Rose يشير الى حقيقة هامة ، وهى أن « اعادة اجراء الدراسات Replication of Studies » ، غالبا مالا يؤدى الى التوصل الى نفس النتائج ، مما يعمل على دحض الدراسات الاساسية ، بل ويضعف من القدرة على التعميم السوسيولوجى . ويذهب روس الى أن ذلك مرتبط بمشكلة منهجية وهى تتمثل فى « حاجة الباحث الدائمة الى الحصول على عينات ممثلة للفئات التى يقوم بدراستها » . فهو يعيب على تلك الاتجاهات التى تطلق تعميمات دون تحفظ تكاد تغطى البشرية ككل ، وهو يتساءل فى هذا الصدد « هل يمكن الحصول على عينة ممثلة لاشخاص وجماعات وانماط سلوكية من كل الثقافات وفى كل مراحل النمو ؟ » ، ويمتد انتقاد أرنولد روس الى ما يسمى الآن « بالمسوح الحضارية المقارنة Cross-Cultural surveys » ، فعلى الرغم من أنها تعتمد على عينات تنتمى الى ثقافات متباينة ، الا أن هذه المسوح تهمل الاختلافات التاريخية ، وما بين الثقافات الفرعية داخل الثقافات الكبرى من تمايز واختلاف (٢٧) .

واذا كان أرنولد روس قد صور لنا مشكلة التعميم السوسيولوجى تصويرا دقيقا ومثيرا فى نفس الوقت، الا انه قد أوضح بجلاء ان صياغة النسق الاستنباطى تتوقف على توافر الشروط الملائمة أو اللازمة للتعميم ، الى جانب الجهود المستمرة « لاعادة الدراسات » . ويتخذ هذا الاجراء الثانى صورتين، **الاولى :** هى استخدام اجراءات للبحث ووسائل للقياس واحدة ومتماثلة فى اكثر من دراسة لظاهرة واحدة ، **والثانية :** هى محاولة اختبار نتيجة دراسة سابقة دون التقيد بنفس الاجراءات . والوظيفة العلمية لمثل هذا الاجراء بصورتيه هى التحقق من صحة التعميم ، وتعيين الحدود التى يمكن أن يصدق التعميم فى نطاقها ، مما يحقق للنظرية طابعها الدينامیكى .

القضايا والانساق الاستنباطية :

أوضح هانز زيتربرج فى تحلیله الممتاز « للنظرية السوسيولوجية » المقصود بالنظرية التى تتخذ الصيغة الاستنباطية أو الاكسيوماتية Axiomatic . وهذه النظريات لابد أن يتبع فى صياغتها مجموعة من الاجراءات تشكل فى مجموعها عناصرها الاساسية ، وتتلخص هذه العناصر فيما يلى :

١ — المصطلحات الاولية أو المفاهيم الاساسية وهى تعريفات تحدد ما نقصده من كل رمز أو مفهوم .

٢ ـ المفاهيم المشتقة Drived concepts وهى مفاهيم مستمدة مباشرة ومستنتجة منطقيا من المفاهيم الاساسية ، وهى تشكل مع المفاهيم الاساسية ما يسمى بالتعريفات الاسمية nominal .

٣ ـ علينا بعد ذلك صياغة الفروض النظرية أو القضايا وهى لا تتضمن أية مفاهيم اخرى غير التعريفات الاسمية كما يتعين صياغتها فى ضوء الشروط اللازمة للفرض العلمى .

٤ ـ نختار من بين تلك الفروض المسلمات Postulates التى يتعين أن يتوافر فيها شرطا الاتساق أو عدم التناقض ، والاستقلال. على أن نشتق من هذه المسلمات بقوة المنطق وحدة بقية القضايا النظرية ، وهى القضايا التى تقوم باختبارها تجريبيا ، فاذا ما دعمت التجربة تلك القضايا فضلا عن عدم وجود خطأ فى عملية الاشتقاق ، فاننا يمكن أن نقول ان النظرية بأكملها صادقة امبيريقيا ومنطقيا (٢٨) .

والنتيجة التى ترتبت على اهمال الصياغة الاستنباطية للنظريات الاجتماعية تمثلت فى مشكلة التفسير ، فقد اشار همبل G. Hempel الى ذلك حيث ذهب « الى أن دراسة التفسيرات والقوانين فى العلوم الاجتماعيةتنتهى بنا الى نتيجة مؤداها انه لا يوجد الا ثمة صور مبدئية للتفسير «explanation sketches» » (٢٩) بالاضافة الى ذلك لاحظ جورج هومانز G. Homans أن « صياغة النظريات الاجتماعية بلغة غير محددة قد أسهم فى ظهورها فى صورة غير منطقية ، وغير متسقة ، والنتيجة انه حتى اذا كان فى ذهنالباحث نسق استنباطى الا أن قراءه يجدون مشقة كبيرة فى اكتشافه » (٣٠) .

واذا كان النسق الاستنباطى هو فى جوهره ترتيب منطقى لمجموعة من القضايا Propositions ، فاننا نلحظ أيضا أن هذه الفكرة لم تحظ بكثير من العناية والبحث . فتولكوت بارسونز T. Parsons وهو المتخصص فى التنظير Theorizing يقرر « أن نسق النظرية ، بالمعنى الحاضر ، هو بناء من المفاهيم العامة المرتبطة منطقيا وذات الدلالة الامبيريقية » (٣١) ، فى حين يذهب روبرت ميرتون R. Merton الى أن « مصطلح نظرية سوسيولوجية يشير الى مفاهيم او تصورات مترابطة منطقيا ، وتتميز بأنها محدودة فى نطاقها وليست عامة أو شاملة بمعنى أنها تنتمى الى نموذج النظريات المتوسطة «Theories of the Middle Range» (٣٢) .

على أن بارسونز وميرتون وان اختلفا فى درجة عمومية المفاهيم ، الا انهما يتفقان فى النظر الى النظرية باعتبارها **« مفاهيم مترابطة منطقيا »** وهذا يعنى أن النظرية عندهما تمثل « اطارا للمفاهيم أو اطارا تصوريا «Conceptual scheme.»والواقع ان هذا هو جوهر المشكلة ، لأن المفاهيم

والتعريفات هما جزء من النظرية ، حيث لا يكتمل تشييد النظرية الا بعد صياغة القضايا التى تقرر العلاقات بين المتغيرات . ولا يعنى ذلك أن اطار المفاهيم عديم الفائدة بل هو يؤدى وظيفة اساسية ، فالمفاهيم هى الوحدات التى تتكون منها النظرية ، ولذلك فالاطار التصورى يعتبر جزءا من « العمل النظرى » .

والحقيقة أن بارسونز قدم لنا المفاهيم التى تحتاجها النظرية السوسيولوجية ، ولكن كل ما ينقصه هو « القضايا الممكنة Contingent» ، وهى التى تعبر عن العلاقات الامبريقية بين المتغيرات ، ويتوقف صدقها او كذبها على التجربة وحدها ، وهذا هو الذى جعل زيتربرج يذهب الى أن « بارسونز من علماء البعد الواحد » (٣٢) .

وثمة مشكلة هامة تتعلق بالقضايا السوسيولوجية وهى ان اغلب تلك القضايا فيما يرى براثويت وجيبسون Gibson هى « عبارات ميل أو اتجاهات Tendency Statments» ، وهذه القضايا لا تقرر ما يحدث بالفعل . ومثال ذلك اننا اذا افترضنا اننا ندرس «الدوائر الكهربائية» — وهو مثال نستعيره لتوضيح طبيعة هذه القضايا — ونعتقد لسبب معين ان التيار (أ) يميل الى الاختلاف مباشرة مع القوة الكهربائية الدافعة (ب) ، كما نعتقد كذلك أن (ب) تتغير بتغير المقاومة (جـ) ، فقد نميل الى استنتاج أن (أ) تختلف مباشرة مع (جـ) ، الا ان هذا الاستنتاج غالبا ما لا يقرر الحقيقة حيث أن الوقائع يمكن ان نلخصها فى المعادلة الآتية : $(ا = \frac{ب}{ج})$ ومعنى ذلك أن (ا) تتغير بتغير (ب) حينما يكون (جـ) ثابتا ، وأن (ب) تتغير بتغير (جـ) حينما يكون الظرف (ا) ثابتا (٤٣) .

وهذا الموقف هو الشائع فى كثير من القضايا السوسيولوجية ، ومثال ذلك أنه حينما نقول ان الطبقة تختلف باختلاف المهنة ، ونقول كذلك ان المهنة تختلف باختلاف نوع التعليم ، فاننا قد نميل الى استنتاج مؤداه ان الطبقة تختلف باختلاف نوع التعليم ، فى حين ان واقع الامر قد يكون على النحو التالى : « ان الطبقة تختلف وفقا للمهنة حينما يكون عامل التعليم ثابتا ، وان المهنة تختلف وفقا لنوع التعليم حينما يكون عامل الطبقة ثابتا » .

ويمكن ان نشير الى مجموعة أخرى من الصعوبات فيما يتعلق بالقضايا السوسيولوجية اذا القينا نظرة نقدية على التفسير الوظيفى للظواهر والنظم الاجتماعية . فقد انشغل الباحثون بدراسة النتائج المترتبة على وجود نظام معين فى مجتمع معين ، وهم يطلقون على هذه النتائج مصطلح « وظائف النظام » ، كما أخذوا يصنفون هذه الوظائف ، الى وظائف مقصودة intended وغير مقصودة ، وأخرى ظاهرة manifest وكامنة Latent ، ولكننا نجد صعوبة كبيرة فى تسمية هذه الاعمال « نظرية » ،

ذلك أنها لا تتعدى ما يسمى بالتحليل الوظيفي وهو منهج يتبعه الباحث ويحاول بمقتضاه أن يتتبع الآثار المترتبة على النظام فى البناء الاجتماعى ككل ، وهو لذلك كما ذهب كينجزلى دافيز «K. Davis» لا يتميز عن التحليل السوسيولوجى بوجه عام ، وبخاصة أن علماء الاجتماع يعتبرون انفسهم جميعا وظيفيين » (٣٥) . ولذلك يساعد التحليل الوظيفى فى الحصول على القضايا ، ولكن هذه القضايا ذاتها تظل مشكلة قائمة .

كما يلاحظ أن كثيرا من القضايا التى يقدمها الوظيفيون هى فى جوهرها تعريفات ، فيذهب رادكليف براون ـ مثلا ـ الى « أن وظيفة اى نشاط متكرر مثل عقاب الجريمة ، أو مراسيم الوفاة ، هى الدور الذى يؤديه فى الحياة الاجتماعية ككل ، وكذلك مساهمته فى تحقيق الاستمرار البنائى ، وعلى ذلك فمهوم الوظيفة كما يعرف هنا يتضمن فكرة بناء يتكون من مجموع العلاقات المتبادلة بين الوحدات المكونة ، واستمرار البناء تحققه الانشطة التى تؤديها وحداته » (٣٦) .

وهذا التعريف يثير كثيرا من التساؤلات مثل ما المقصود « بالاستمرار البنائى » ، وما هى المعايير التى يتحدد على أساسها استمرار مجتمع معين ، فالامبراطورية الرومانية كنظام حكومى هى بالتأكيد لم تبق ، ولكن المجتمع الايطالى قد حقق استمراره البنائى حتى الوقت الحاضر ! .

وبالاضافة الى هذا كله فان تفسير نظام معين فى ضوء وظيفته يعتبر تفسيرا غائيا Teleological ، وتعنى الغائيه فى هذا الصدد أننا نفسر النظام من خلال تقدير نتائجه وآثاره ، بدلا من تفسيره بواسطة مقدماته والاسباب الكافية الفعلية التى أوجدته (٣٧) .

مشكلة تصنيف النظريات السوسيولوجية :

نعرض هنا لمشكلة التصنيف باعتبارها تعكس تنوع الاتجاهات النظرية ، وكثرتها ، وتباين التفسيرات ، وحاجة الموقف النظرى الى تنظيم وتنسيق ، وتكشف ايضا تلك التصنيفات اختلاف الباحثين حول الاتجاهات الاساسية فى النظرية السوسيولوجية كما لا يتفقون أيضا حول ممثلى تلك الاتجاهات ، وحتى اذا تحددت معايير التصنيف مثل الاتساق الداخلى ، أو تحديد الفروق الجوهرية ، أو شمول اطار التصنيف ، حتى اذا تم ذلك فان التباين يظل واضحا (٣٨) .

ولقد بذلت عدة محاولات فردية لتصنيف النظريات السوسيولوجية بدأها هنكنز Hankins عام ١٩٢٥ ، (٣٩) ، حيث قدم تصنيفا خماسيا للنظريات الاجتماعية يمثله : الحتميين الجغرافيين ، والحتميين البيولوجيين

والحتميين الثقافيين ، والحتميين السيكولوجيين ، والفلاسفة الاجتماعيين والمثاليين والمصلحين .

أما بيتريم سوركين P. Sorokin فقد قدم لنا عام ١٩٢٨ تصنيفا آخر للنظريات السوسيولوجية المعاصرة على أساس نماذج العلم فميز بين المدرسة الميكانيكية ، ومدرسة فريدريك لوبلاى ، والمدرسة البيولوجيه ، والمدرسة الاجتماعية البيولوجية ، ثم المدرسة السوسيولوجية ، والمدرسة السيكولوجية ، والمدرسة النفسية الاجتماعية (٤٠) .

ويناقش نيقولا تماشيف N. Timasheff ست نماذج للنظرية هى : الوضعية الجديدة ، والايكولوجيا البشرية ، والمدرسة الوظيفية ، وعلم الاجتماع التحليلى ، والمدارس الفلسفية ، واخيرا علم الاجتماع التاريخى (٤١) .

ويميز دون مارتندل D. Martindale بين خمسة فئات اساسية هى : العضوية الوضعية ، ونظرية الصراع ، والنظرية الصورية ، والسلوكية الاجتماعية ، والوظيفية السوسيولوجية (٤٢) .

وثمة محاولات أخرى تعرضت لهذه المشكلة ، فنجد على سبيل المثال كنجزلى دافيز وتولكوت بارسونز يميلان الى النظر للنظرية السوسيولوجية بطريقة فردية ، بينما يميز روسكو Roscoe وجيزلا هنكل Hinkle بين نموذجين فقط هما : الوضعية الجديدة ونظرية الفعل الاجتماعى ، أما كارل زيمرمان K. Zimmerman فيقدم ثلاث فئات اساسية هى : البنائية الاستاتيكية ، والوضعية التجريبية الجديدة ، وعلم الاجتماع الدينامى الجديد ، واخيرا نجد أوتيس دنكن O. Duncan وليوشنور Leoshnore يميزان بين المداخل الثقافية ، والسلوكية والايكولوجية (٤٣) .

يبقى أخيرا هلموت فاجنر وهو من بين أحدث من تعرض لهذه المشكلة (١٩٦٣) وهو يقترح تصنيف النظريات السوسيولوجية الى : النظريات السوسيولوجية الوضعية وهى التى تنهض على افتراض مؤداه ان علم الاجتماع يجب ان يعالج موضوعاته باعتباره علما طبيعيا ، وتنشعب هذه المدرسة الى خمس شعب هى : الوضعية الجديدة ، والايكولوجيا البشرية الجديدة ، والوظيفية البنائية ، ثم السلوكية الاجتماعية ، والنظرية النفسية البيولوجية فى الثقافة .

والفئة الثانية فى هذا التصنيف هى علم الاجتماع التفسيرى ، وهى تضم الكتابات التى تؤكد ضرورة التمسك بالقواعد المنهجية العامة للعلم ، بدلا من الاقتصار على المماثلات المستعارة من العلوم الاخرى ، ويمكن أن نميز أربعة اتجاهات مختلفة فى هذه الفئة هى : نظرية الفهم الثقافى ، والنظرية

التفسيرية للفعل والتفاعل ، ونظرية التفاعل الرمزى ، ثم الفينو مينولوجيا الاجتمـــاعية .

واخيرا تأتى الفئة الثالثة فى هذا التصنيف وهى النظريات الاجتماعية التقويمية Evaluative ، وهى نظريات تسعى الى ربط علم الاجتماع بالتأمل الفلسفى واحكام القيمة .

هذا عرض سريع موجز لمشـــكلة تصنيف النظريات السوسيولوجية قصدنا منه أن نلقى الضوء على تلك المشكلة التى تعكس كثرة النظريات ، وتشعب ميادين البحث ، والملاحظ على تلك التصنيفات انها لا تختلف فقط فى اطلاق تسمية معينة على كل نظرية ، بل تختلف أيضا من حيث اختيار من يمثلون هذه النظريات ، وفى احيان اخرى نجد انه يمكن ادراج باحث واحد تحت أكثر من اتجاه أو تصنيف .

خاتمـــــة :

لعل هذا المقال قد القى الضوء على طبيعة الموقف النظرى ، وما يسوده من مشكلات هامة يتعين مواجهتها حتى يتمكن علم الاجتماع من تحقيق تقدم سريع . ومن ناحية أخرى فان ما هدفنا اليه من هذا المقال هو أن نوضح أن « صياغة النظرية » ، انما يمثل عملا ابداعيا لا يتحقق الا لدى القلة من الباحثين الذين يستطيعون الانتقال من مستوى الوقائع الجزئية المحسوسة الى مستوى أكثر تجريدا ، فالنظرية هى أعلى درجات المعرفة لانها تربط بين مجموعة كبيرة من التعميمات التجريبية فى نسق متكامل لابد أن تتوافر فيه عدة شروط ، **فأولا** : يتعين أن يتم التعبير عن القضايا فى حدود ومفاهيم واضحة تماما ، **وثانيا** : يجب أن يتحقق نوع من الاتساق والترابط بين هذه القضايا **وثالثا** : لابد أن تكون تلك القضايا من النوع الذى يمكن الاستنتاج منه مباشرة **ورابعا** : واخيرا يجب أن تكون القضايا خصبة ومثمرة .

والواقع انه برغم تلك الصعوبات التى تواجه النظرية الاجتماعية ، الا أننا نلاحظ أن الاتجـــاه الآن يدعو الى ضرورة التوقف أمام تلك البيانات والنتائج العديدة التى اسفرت عنهـــا البحوث التجريبية والامبيريقية حتى يتيسر مراجعة هذه النتائج والتثبت من الموقف النظرى ، وفى هـــذا الصدد ينبهنا جون ركس J. Rex فى كتابه المعنون « المشكلات الاساسية فى النظرية السوسيولوجية » الى انه « ... يتعين على علمـــاء الاجتماع أن يتجهوا بقوة نحو صـــياغة النماذج النظرية ، حيث هى قادرة على توجيه الباحث نحو مشكلات البحث ... كما أن علينا الا نعتقد أن كل البيانات التى تعرض فى صورة كمية تعتبر ذات قيمة علمية ... ان ما يجب أن نقوم به أولا هو أن نبدأ بصياغة نموذج نظرى تمهيدى ، نتجه فى ضوءه نحو البحث التجريبى (٤٩) » .

المراجع والتعليقات

١ ــ انظر ، محمد على محمــد ، النظرية الاجتماعية : مصادرهــا واصولها ــ **المجلة الاجتماعية القومية** ، المجلد الخامس ، العدد الثالث ، ١٩٦٨ ص ٣٠٦ ، ٣٣٩ .

٢ ــ يؤكد كارل بوبر K. Popper اهمية هــذا النوع من البحوث الفلسفية حيث يذهب فى كتابه « عقم المذهب التــاريخى » الى أن محاولتنا فى اكتشاف الشـواهد المؤيدة للنظرية يكاد لا يكون لهــا شأن الا اذا حاولنا اكتشاف ما يكذبها وفشــلنا فى هذه المحاولة ، ذلك اننا اذا لم نتخـذ ازاء النظريات موقفا نقديا ، فسوف نعثر دائما على ما نريد ، اى اننا سنبحث عما يؤيدها وسنجده ، وسنصرف النظر عن كل ما يمكن ان يهدد النظريات التى نفضلها فلا تقع عليه ابصارنا . . . وهكذا يسهل الحصول على ما يبدو لنا أنه بينه هائلة على صدق نظرياتنا ، ولو نظرنا الى هذه النظريات نظرة نقدية لتبين لنا كذبها » .

راجع تفصيل هــذا الموقف فى : كارل بوبر ، **عقم المذهب التاريخى ، دراسة فى مناهج العلوم الاجتماعية** ، عن الترجمة العربية للدكتور عبد الحميد صبرة ، منشأة المعارف ، ١٩٥٩ ، الاسكندرية ، ص ص ١٦٢ ــ ١٦٣ .
وانظر كذلك المعالجة القيمة لموضوع النظرية فى الدراسات التالية :

Braithwaite, R; **Scientific Explanation : An Study of the Function of Theory Probability Law in Science**; (N.Y., Harper & Brothers, 1960) pp. 22 - 32.

وانظر كذلك ،
Kaplan. A. **The Conduct of Inquiry** (California, Ghabler Publishing Co., 1964) pp. 296 - 297.

وانظر بالعربية ، الدكتور محمد عاطف غيث ، **علم الاجتماع** ، الجزء الاول ، دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ :

٣ ــ Brown. R; **Explanation in Social Science**; (Chicago, Alpine Publishing Co., 1963) p. 165.

٤ ــ انظر ، تحديد ماركس ملفن M. Melvin للاســتخدامات المختلفة لمصطلح النظرية فى العــلوم الانســانية حيث يشير الى اربعــة

استخدامات أساسية هى : (ا) استخدام المصطلح بوجه عام للاشارة الى الجوانب الصورية أو الرمزية فى العلم فى مقابل الجوانب الامبيريقية ، اى تلك المتعلقة بالملاحظة والخبرة الواقعية .

(ب) استخدام المصطلح للاشارة الى اى مبدأ عام تكون مهمته التفسير، وعادة ما يتكون هذا النوع من النظريات من قضية تقرر علاقة وظيفية بين المتغيرات ، فاذا كانت المفاهيم التى ترمز للمتغيرات اكثر اتصالا بالواقع ، فان مصطلح قانون هو الذى ينطبق على هذا المبدأ أما اذا كانت المفاهيم اكثر تجريداً أو أقل اتصالا بالواقع فغالبا ما يستخدم مصطلح النظرية » .

(جـ) قد تستخدم النظرية للاشارة الى مجموعة من القوانين المتسقة منطقيا وقد أصبح ذلك هو الاستعمال المفضل ، لانه يلائم العلوم التىقطعت شوطا كبيراً فى تطورها مثل العلوم الطبيعية ، كما يرتبط هذا المعنى بمفهوم « النسق «System

(د) قد تستخدم النظرية — غالبا — بمعنى محدود للاشارة الىالعبارات التلخيصية والتى تأخذ صورة مجموعة من التعميمات التجريبية التى تم التوصل اليهــا عن طريق التجــربة .

See, Melvin, M. (ed.), **Theories In** Contemporary psychology, (N.Y. The Macmillan Company, 1963) pp. 8 - 9.

٥ — **Zetterberg. H. On Theory and Verification in Sociolo gy,** (N.Y., the Bedminster Press, 1965). p.7.

٦ — Bottomore, T.B. **Sociology : A guide To Problems and Literature,** (London, George Allen & Unwin, 1962). p. 25.

٧ — Braithwaite. R. op. cit., p. 10 — (See note 2)

٨ — كارل بوبر : المصدر السابق ذكره ، ص ١٣٧ (انظر تعليق رقم ٢) .

٩ — Brown, op. cit; p. 87 — (See note, 3).

١٠ — Ibid; 169.

١١ — انظر تفصيل هــذه التصانيف فى المقال الذى خصص لعرض النظرية السوسيولوجية عند تشارلس كولى ، حيث عرض بالتفصيل لوجهة نظره فى مفهوم التنظيم الاجتماعى والطبيعة الانسانية ، واسهامة على وجه الخصوص فى تطوير فكرة « الجماعة الاولية » .

محمد علي محمـــد ، والسيد محمـــد الحسيني ، تشارلس كولى ، **المجلة الاجتماعية القومية** ، المجلد الرابع ، العدد الاول ، ١٩٦٧ ، ص ص ١١٧ — ١٤٨ .

١٢ — See; Wolf, Kurt, **The Sociology of George Simmel;** Free Press Paperback; 1964, passim.

١٣ — انظر تفصيل هذه الافكار في الكتاب القيم الذى أصدره جيرفيتش :
Gurvitch, Georges; **La Vocation Actuelle de la Sociologie,** Press, Univers. de France, Paris, 1963.

١٤ — See; Weber Max: **Theory of Social and Economic Organization;** (Parsons. trans.), (N.Y. The Free Press, 1947). p. 112.

وانظر أيضا

Parsons T, **The Structure of Social Action;** (Glencoe, The Free Press, 1949). p. 118.

Parsons et. al, **Working Papers in the Theory of Action,** (Glencoe, 111, The Free Press, 1953).

١٥ — Brown; op. cit; p. 171, (See note 3.)

١٦ — انظر المناقشة التى أثارها ايفانز بريتشارد حول هذه الفكرة بالذات حين ذهب الى أن الانترويولوجيا الاجتماعية أو علم الاجتماع المقارن أقرب الى فروع الدراسات التاريخية مثل التاريخ الاجتماعي وتاريخ النظم ، وهو يرى أن الدليل على ذلك يتمثل في عـــدم مقدرة علماء الاجتمـــاع أن « يقدموا اى شيء ولو من بعيد يشبه قوانين العلوم الطبيعية » .

ايفانز بريتشارد ، **الانثروبولوجيا الاجتماعية** ، ترجمة الدكتور أحمد أبو زيد ، منشأة المعارف الاسكندرية ، ١٩٦٠ ، ص ٩٦ . وما بعدها .

١٧ — Rex; Jhon, **Key Problems of Sociological Theory,** (London; Routledge & Kegan Paul, 1961), p. 1.

١٨ — See, Lundberg.G, **Foundations of Sociology,** (N.Y. Macmillan, 1939).

Dodd, S; **Dimensions of Society,** (N.Y. Macmillan, 1942).

وانظر كذلك دراسات مستفيضة لهذه الاتجاهات فى :

Gross. L. (ed.), **Symposium on Sociological Theory,** (N.Y., Row Beterson and company, 1959) p. 355,

وبخاصة مقال اناتول رابوبورت A. Rapport

والمعنون ، «استخدامات وحدود النماذج الرياضية فى العلم الاجتماعى»

١٩ — Weber, **The Methodology of Social Science;** (Gelncoe: The Free, 1949) p. 105. Abel. T, «The Operation called Verstehen», **American Journal of Sociology;** November, 1948, p. 221, ff.

٢٠ — Mills, W.C; **The Sociological Imagination;** (N.Y. Oxford University Press, 1959). pp. 113 - 117.

٢١ — Inkeles; **What is Sociology;** (New Jersey), Prentice Hall, Inc, 1964). p. 93.

٢٢ — Ibid; p. 94.

٢٣ — Ibid; pp. 95 - 96.

٢٤ — Timascheff, N. «Sociological Theory Today», **Amer. Cath. Soc. Rev;** 1950.

٢٥ — Rose. A, **Theory and Method in Social Sciences;** (Minnesota, The University Press, 1954) p. 256.

٢٦ — Bottomore, op. cit; pp. 30 - 35 (See,note 6)

٢٧ — Rose, op. cit, p. 257.

وانظر كذلك دراسة ميردوك التى سجلت بعض النتائج التى انتهت اليها مسوح حضارية مقارنة ، والتى اتخذت صورة تعميمات تتعلق ببعض النظم التى توجد فى كل الثقافات دون استثناء ، ولم يكتف بمجرد التعميم فى ضوء الارتباطات بين بعض المتغيرات الثقافية فى ظروف محددة ومضبوطة .

See, **Murdock. G.P., Social Structure**; (N.Y., Macmillan,, 1949) Passim.

٢٨ — Zetterberg, H; «On Axiomatic Theories in Sociology»; In. Lazarsfeld & Rosenberg (eds.), **The Language of Social Research**; (N.Y., The Free Press, Glencoe, Inc, 1962) pp. 533 - 534.

وراجع كذلك تفصيل فكرة النسق الاستنباطي ومفهوم النظرية وأمثلة توضيحية لها ، في : محمد على محمد ، **دراسة نقدية للنظرية السوسيولوجية المعاصرة** ، رسالة مودعة بمكتبة كلية الاداب جامعة الاسكندرية ، ١٩٦٧ ، الفصل الخاص بالنظرية في علم الاجتماع .

٢٩ — Homans. G.; «Contemporary Theory in Sociology», (ed.); **Theories of History**; (Glencoe 111, The Free Press, 1959) p. 351.

٣٠ — Homans. G.; «Contemporary Theory in Sociology.., In, Faris. R, (ed.), **Handbook of Modern Sociology**, (Chicago, Randmacnally & Co., (1964) p. 956.

٣١ — Parsons. T, **Essays in Sociological Theory: Pure and Applied**; (Glencoe, The Free Press, 1949,. p. 17.

٣٢ — Merton,R; **Social Theory and Social Structure**; (Glencoe, The Free Press, 1951). p. 5.

٣٣ — Zetterberg. H; Review of Becker and Boskoff, **American Sociological Review**; 1958, 23, pp. 95 - 96.

٣٤ — Homans; op. cit; p. 960, (See note 30)

٣٥ — See, Davis,K; «The Myth of Functional Analysis as A special Method in Sociology and Anthropology», **American Sociological Review**, 1959, 24, pp. 757 - 773.

٣٦ — Radcliffe - Brown, A. R. **Structure and Function in Primitive Society**, (Glencoe 111, Free Press,. 1952). p. 180.

See, Homans; op. cit; p. 965. — ٣٧

Wagner. H, «Types of Sociological Theory Toward A — ٣٨
System of Classification» **American Sociological Review**, vol, 28, No. 5, 1963, pp. 735 - 742.

Cation, «The Development of Sociology», In Faris, — ٣٩
(ed.), op. cit.; p. 973 (See, note, 30)

Sorokin. P, **Contemporary Sociological Theories,** — ٤٠
(N.Y., Harper & Row, 1928). Passim.

Timasheff; **Sociological Theory : Its Nature and** — ٤١
Growth; (N.Y. Random House, 1964), Passim

See; Martindale. D; **The Nature and Types of Sociolo-** — ٤٢
gical Theory; (Boston, Mifflin Company, 1960). Passim.

Wagner. H; op. cit. p. 736 (See note, 38) — ٤٣

Rex,J; op. cit; pp. vii - viii, (See, note; 17). — ٤٤

1 — We will list a series of **primitive termes** or basic concepts. These concepts represent only an assumption of an agreement that we may use certain words in certain ways.

2 — We will define the **drived concepts** of our theory by means of these concepts.

3 — We will formulate the hyrotheses of the theory. These hypotheses are generalizations asserting that whenever specific conditions are present, a definite effect will fellow.

4 — We will select from among the hypotheses formulated a certain number to be the postulates of our theory.

5 — The propositions contained in a deductive system must be cónsistant with one another. That the lower propositions could be deduced easily from higher ones. (See, Hans Zetterberg. On Theory and Verification in Sociology, (Copyright, 1954, by the Tressler Press) pp. 16 - 28.

At any rate, I have tried wherever possible to deal with the problems the sociologists finds puzzling in their trial to unify the scattered results they have thus far attained. It is the task of this article to draw attention to them, and to indicate the kinds of misconceptions which have been generated by leaving them unconsidered.

SOCIAL THEORY(*)

SOME FUNDAMENTAL PROBLEMS.

by

MOHAMED ALY MOHAMED

(Research Worker N.C.S.C.R., Cairo)

This paper would be considered as a complimentary treatment to the same subject previously discussed under the title «Social Theory : its sources and origines». It is held that these theoretical discussions contribute mainly to the development of theory construction in sociology. Anothor proposition, which is commonly accepted, is that scientific sociology must be oriented towards achieving more theoretical pereision according to scientific canons.

In termes of these considerations a brief analysis is given to some selected problems. The analysis is limited only to those problems considered as general. It is concluded that lack of agreement concerning the definition of theory, from one-hand, and the differences existing among sociologists about the goals of sociology as a natural science or a sort of historical study, from the other hand, these are two basic factors which are directly related to presentday confusion in the field of theory.

An examination of sociological generalizations is presented. Very few trials have been made to evaluate and to organize these generalizations. It is essential to develop a complete theory to make such an evalutions.

Not everyone can be an expert in theory construction. There are certain important points which must be clear, if we were to fromulate a deductive system, we would proceed in roughly the following way :

* Abstract.

عرض تحليلى لمفهوم القيمة فى علم الاجتماع

عبد الباسط محمد
ماجستير فى علم الاجتمـــاع
باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

تعد المفهومات لغة اساسية فى النظريات والبحوث العلمية ، ولذلك يسعى كل علم الى تحديد مفهوماته وتوضيحها بشكل يتسق والاطار العام الذى يميزه عن غيره من العلوم ، لانه كلما كانت المفهومات واضحة ، انعكس ذلك على دقة هذه النظريات وتلك البحوث . ولعل أهمية هذه المفهومات هى التى دعت الباحث الامريكى هربرت بلومر H. Blumer الى القول بأن من ابرز الاخطاء التى تؤثر فى عدم اتساق بعض الابنية المنطقية لهذه النظرية ، بعض المفهومات التى تستخدم فى نطاقها ، والتى من بينها مفهوم القيمة (١) . واذا كان بيترم سروكين P. Sorokin حاول أن يصور انطلاقة علم الاجتماع مستقبلا من خلال شـــكل ابداعى يسمح بآفاق جديدة لهذا العلم (٢) فان ذلك الابداع لا يتسنى لعلماء الاجتماع بلوغه دون وقفة ناقدة فاحصة لتراثه ومفهوماته ومحاولة بلورة شخصيته المتميزة بين العلوم الاخـــر .

واذا كان المقال الراهن يحاول أن يلقى بعض الضـــوء على مفهوم القيمة ، فان ذلك ياتى **أولا** من اهمية الظاهرة التى يحاول المفهوم أن يعبر عنها أو يشير اليها ، **وثانيا** لان هذا المفهوم قد طرات عليه بعض التغيرات الناتجة عن محاولات تعديل وقفات النظر الى القيم ، ولعل هذه الوقفات تفصح عن نفسها من خلال تشعب الاهتمام بها وتعدده فى العقود الاخيرة، ومن خلال النظرة العلمية اليها بعد أن كان سائد انها مادة تستعصى على البحث العلمى ، ظنا بأنها من الركائز الفلسفية ذوات السمات التقديرية التى يصعب تناولها عن طريق المنهج العلمى وادوات جمع بياناته . ومن الجدير بالذكر أن تراث علم الاجتماع يشير الى أن محاولات تبيين مفهوم القيمة ارتبطت بمحاولة صوغ اطار هذا العلم وتحديده ، ففى الوقت الذى كان لايزال فيه العلم فى مزود الفلسفة ، اتى مفهوم القيمة فى صياغات مجردة مطلقة ، جعلت

---

(1) Blumer,H. «What is worng with social theory» in A.S.A. vol. 19.1.1959, pp. 3 - 10

(2) Sorokin,P. «Sociology of Yesterday, today and Tomorrow» in A.S.R. vol. 30, No. 6, 1965, pp. 833 - 843.

« أوجيست كونت » يعتبر دراسة القيم من سمات التفكير الميتافيزيقى (١) . وظلت هذه الفكرة سائدة لدى كثير من الباحثين حتى عقود قريبة ، وحتى بعد أن ألقى « ايميل دوركايم » محاضرته الشهيرة عن أحكام الواقع وأحكام القيمة سنة ١٩١١ والتى حاول من خلالها أن يوضح امكانية وضرورة تناول القيم تناولا علميا (٢) . وعندما آن لهذا العلم ان تتحدد معالمه ، انبثقت عن اطاره العام أخر فرعية احتوت القيم داخلها ، وصبغتها بصبغتها . فمنها الذى اعتبر القيم ظاهرة اجتماعية بين أخريات فى المجتمع ، ومنهــا الذى اعتبرها محورا هاما من محاور النظرية السوسيولوجية ، كمــا فعــل « تالكوث بارسونز » فى نظريته عن النسق الاجتماعى (٣) . وعلى غرار عالم الاجتمــاع الهندى « رادهكمل ميكرجى » R. Mukerjee الذى أشــار بوضوح الى أن اى نظرية سوسيولوجية لا تحتوى القيم بين مكونات بنائها هى بالضرورة نظرية ناقصة ومبتورة(٤) .

ونظرا لتعدد محاولات توضيح المفهوم فان المقال الراهن يحاول أن يقدم تصنيفا لهذه المحاولات بهدف اتاحة الفرصة لالقاء نظرة اليها قد تفيد فى اظهار جوانب هذه المحاولات ، مما قد يساعد معها على الاستفادة منها بعد تحليلها أو اعادة النظر اليها . ويمكن التمييز فى هذه المحاولات بين خمس ، يعكس كل منها اتجاها او اطارا تصوريا فرعيا ينبع من اطار علم الاجتماع . **فالاول** يجمع التعريفات التى اعتبرت القيم أشياء ترتبط بالمثل المجردة المطلقة. ويجمع **الثانى** التعريفات التى أعتبرت القيم اشياء ترتبط بالاتجاهات والاغراض والرغبات . ويجمع **الثالث** التعريفات التى حاولت توضيح القيمة عن طريق الحاجات الانسانية ، ويجمع **الرابع** تلك التى حاولت توضيح المفهوم عن طريق الفعل الاجتماعى S. action أما **الخامس** والاخير فيحوى التعريفات التى حاولت توضيح القيمة عن طريق الثقافة . ويلاحظ على هذه المحاولة فى التصنيف أنها تستند الى أساسيين : يتمثل **الاول** فى تجمع تعريفات كل اتجاه حول مصدر أساس للقيم ، وهذا لا يعنى تماما أنه المصدر الوحيد فى الاتجاه ولكنه يعلو تدرج مصادر الاتجاه الواحد . ففى الاتجاه الاول يشير باحثوه الى أن مصدر القيم شيء مجرد أعلى من تجمعات الافراد والجماعات ويمثل بناء علويا فوق البناء الاجتماعى الواقعى وما تشير اليه من شواهد واقعية داخل الانساق الاجتماعية وبينها . وفى الاتجاه الثانى يرى الباحثون الذين فى نطاقه ان مصدر القيم : التجربة الانسانية وهو مصدر أقل تجريدا من المثل والاهداف العليا التى فى الاتجاه الاول . وفى الاتجاه الثالث يبدو أن

(1) Owin, J; «The Role of valuation in Sociology» in Singh, B; [Ed] The **Frontieres of Social Science**, London, Macmillan, 1955, pp. 163 - 164.

(٢) ايميل دوركايم ، **علم اجتماع وفلسفة** ، ترجمة د. حسن انيس ، الانجلو ص ١٤٤ .

(3) Parsons,T; «The Social System» London, Tovistroh, Publication, Publication, Ltd. 1459.

(4) Mukerjee, R; «A General Theory of Society» in Singh, B. op. cit. pp. 17-25.

مصدر القيم لدى باحثوه متمثلا فى الانسان أصيلا فى طبيعته ، ويستند الى حاجاته المختلفة . وفى الاتجاه الرابع يتضح مصدر القيم من خلال الجماعات الاجتماعية وما تضعه أمام الفرد من مواقف اجتماعية وأهداف علية أن ينتقى من خلالها قيمه . أما الاتجاه الخامس فمصدر القيم فيه ثقافة المجتمع فى جملتها . أما الاساس **الثانى** فيجمع بين اعتبار القيم الاجتماعية وسائل أو غايات وأهداف فى ذاتها ، أو بعبارة أخرى يستند الى وظيفة القيم ، ففى الاتجاه الاول تبدو القيم مثلا معيارية على المجتمع أن يحققها ، وهى بذلك غايات فى ذاتها ، وفى الثانى تعتبر القيمة صورة مـ نالصور التى تساعد على وصول المجتمع الى حالات أحسن وأرقى ، وفى الثالث تتضح وظيفة القيم من خلال قدرتها على اشباع الحاجات الانسانية بمختلف صورها . وفى الاتجاه الرابع تتمثل وظيفة القيم فى قدرتها على تناسق الافعال الاجتماعية بين الجماعات الاجتماعية وفى داخلها . وفى الاتجاه الخـــامس تبدو القيم تجريدا للثقافة ومؤشرا يشير الى طبيعتها ووظيفتها . وبالرغم مما تدبِ تلقيه أسس التصنيف السابقة ، فان دواعى الدقة العلمية تشير الى أنه من الصعوبة القول بأن كل اتجاه نقيا تماما ، لان الاتجاهات السابقةقد تتداخل، ولكن الامر الذى يبدو واضحا أن التصنيف يعتمد على أبرز مصادر القيمة وضوحا من وجهة نظر أنصار كل اتجاه من الاتجاهات ، واذا كانت محاولة التصنيف تبدو فى عموميتها مرتعشة فهى محاولة تستند الى قول «هندرسون» Henderson عالم الكيمياء الحيوية الشهير ، الذى أوضح من خلاله أن أى تصنيف فى دراسة الظواهر أفيد من عدم وجود تصنيف على الاطلاق ، حتى لو كان هذا التصنيف كما أشار «هوايت هيد» White Head يوضح نصف الطريق الى الحقيقة (١) . وكمحاولة لتوضيح كل اتجاه من الاتجـــاهات السابقة سوف نحاول أن نشير الى بعض الامثلة الموجزة لبعض مؤلفيه ثم مثالا تفصيلا لواحد من المفكرين فى نطاقه .

١ — الاتجاه الاول :

يجمع هذا الاتجاه فىَ توضيح المفهوم بين مجموعة المفكرين والباحثين الذين حاولوا توضيح القيم من خلال المثل العليا المجردة فى المجتمع الانسانى، ويبرز فى هـــذا الصـــــدد ايميل دوركايم » و « يول فيرفى » P. Furfey و « جونار ميردل » G. Myrdal ولابيير La Piere ، والباحثـــة الامريكية « مارى أوجستا » M. Augusta فمثلا « فيرفىَ » اعتبر القيم ماهية للمرغوب فيه desirable الذى يتمثل فى الخير (٢) ، واعتبرتها

(1) Kluckhohn, C; et al., «Values and value orientation in the Theory of Action» in Parsons, T; & Shils, E.; (Eds) Towards General Theory of Social Action, Harward University Press 1959., p. 912.

(2) Adler,F; «The Concept of value in Sociology» in A.G. S. Vol. 62 No. 3 pp. 272 - 279.

« مارى اوجستيا » شيئا مجردا يشــير الى مفهوم المجتمع الحسن(١) . ويلاحظ على التعريفين السابقين انها حاولا توضيح المفهرم من خلال احكام معيارية تقديرية مجردة كالخير والحسن لدى « فيرف » و « اوجستيا » او ما ينبغى أن يكون aught to be لدى « ميردل »(٢) او المرغوب فيه لدى « لابير » حيث يجمع هذا المرغوب بين الخير والحسن والأصوب (٣) .

وأما فيما يتعلق « بايميل دوركايم » فيعتبر من أبرز ممثلى هذا الاتجاه ، لانه على الرغم من تحديده لمصدر القيم بالعقل الجمعى والتصورات الجمعى ، فانه ربط القيم بالمثل العليا،والافكار المجردة التى تمثل أهدافاعلياللمجتمع(٤) وباستثناء محاضرته عن أحكام الواقع وأحكام القيمة ، باعتبارهامن‌الموضوعات التى تحمل عنوان القيمة فى فكره ، فان بعضا من دراساته سواء « تقسيم العمل » أو « الانتحار » توضح وجهة نظره السوسيولوجية فى القيم ، لانه ركز جزءا كبيرا من اهتمامه فى ابراز الجوانب المعيارية Normature aspects للحياة الاجتماعية . ففى مفهومه عن العقل الجمعى conscience collective تظهر فكرته عن المعتقدات المشتركة والقيم المركزية central values ولكن هذا المفهوم استخدم فى « تقسيم العمل » فى وصفه للمجتمع المتجانس نو التضامن الالى . اما فى المجتمع الذى يسود فيه التضمان العضوى حيث توجد اشكال أكثر تعقيدا من تقسيم العمل ، فان مصدر القواعد الالزامية obligatory rules يكمن فى الطرق العادية Habitual Ways لعمل الاشياء . وبناء على ذلك فان « دوركايم » خطى خطوة بعد النفعية فى ابرازه لضرورة واهمية نسق المعايير Sestem of Norms فى تنظيم تقسيم العمل المعقد ، ولكن الشىء الملحوظ انه قال القليل عن طبيعة هذه القواعد المعيارية فى تجربة الفاعل actor . وفى مناقشته لمـا اعتبره مصدرا ثانويا لتقسيم العمل ، يتضح أن المصدر الاساس يكمن فى نمو السـكان المصطحب بعمق وغزارة التفاعل والاتصال الاجتماعيين بينهم ، وهذا النمو يؤثر فى عدم تحدد العقل الجمعى indetermination ففى المجتمع المتضامن ميكانيكيا تضبط الافعال عن طريق القيم والمعتقدات المشتركة ، ولكن عندما ينمو هذا المجتمع ويتطور فان القيم تخرج عن نطاق الافعال الخاصة لتدخل فى شكل الاسس العامة general principales التى تصل الى درجة المثل Ideals الاكثر تجريدا وعمومية فى المجتمع ، بشكل جعـله

---

(1) Augusta,M; Values and Interests in Social change, New Jerry 1965 pp. 8 - 9.

(2) Myrdal. G; **Value in Social Theory,** N.J. Harper and Brothers, 1958. pp. 1 - 3.

(3) Timasheft, N; «The Basic Concepts in Sociology» A.J.S. vol 58, No. 2; 1952, pp. 176 - 186.

(٤) ايميل دوركايم ، المرجع السابق ، ص ١٥٨ — ١٦٣ .

يعتبر المجتمع حارسا للقيم الانسانية العليا★(١). وايجازا للقول فانه بالرغم من اهتمام « دوركايم » بالجوانب المعيارية فى الحياة الاجتماعية ، فانه درس القيم من خلال هذه الجوانب وعرفها عن طريقها . وفى ضوء منهجه فى دراسة الظواهر الاجتماعية وخاصة نظرته اليها على انها اشياء ، نجد أن دور كايم وصل فى دراسته عن القيم الى عكس ذلك ، بشكل جعل البعض يعيب عليه انه حاول فى دراستها أن يبدأ عالما فأبى الا يخلع رداء الفيلسوف لانه انتهى بها الى صيغة مجردة ربطتها بالمثل ، وعلى الرغم من وجود هذه المثل فى المجتمع فمن الصعب تناولها علميا ، حتى فى ضوء منهجه ، لانه من الصعب أيضا اعتبار المثل المجردة اشياء ، وان كانت من طبيعة خاصة ، وحتى لو تسنى لنا الكشف عن هذه المثل ، فمن الصعب الكشف عن القيم لانها كما أشار هو لا تفسر الا عن طريق المثل المجردة .

٢ — الاتجاه الثانى :

يجمع هذا الاتجاه بين المفكرين والباحثين الذين حاولوا توضيح المفهوم عن طريق الاغراض purposes والمصالح Interests والاتجاهات attitudes والاهداف goals ، ولعل من أبرز ممثلى هذا الاتجاه « بارك وبيرجس » Park & Burgees ، و « هوارد بيكر » H. Becker و « رالف لينتون » R. Linton ، و « توماس » W. Thomas وزنانيكى F. Znanicki ، و « رادهكمال ميكرجى » R. Mukerjee فمثلا « بارك وبيرجس » اعتبر القيمة اى شىء قابل للتقدير وله غرض معين (٢) . فى حين أن « رالف لينتون » ربط بين القيمة والمصلحة Interest فمن وجهة نظره لكى تكون هناك قيمة ، يجب أن تكون هناك مصلحة مشتركة، واستلزمت هذه المناظرة منه أن يعرف المصلحة ، التى اعتبرها اى شىء له معنى لدى اثنين او أكثر من أعضاء المجتمع (٣) . ونظر « ميكرجى » الى القيم على أنها مجموعة الاهداف المتفق عليها اجتماعيا ، والمتمثلة فى المجتمع من خلال عمليات التشريط conditioning والتعلم والتنشئة الاجتماعية (٤) .

---

(1) Becker, H; & Boskoff, A., **Modern Sociological Teory in continuty and change.** N.Y. The Dryden Press 1959 pp. 106 - 110.

(2) Adler, F; op cit, p. 273.

(3) Linton, R; **The Study of Man : Introduction,** N.Y., Appleton centary

(4) Mukerjee, R.; op cit, p. 23.

واذا قدر لنا أن نتفحص توضيح « وليام توماس » و «فلوريان زنانيكي» لمفهوم القيمة ، فسوف يتضح أمامنا أن محاولتهما كانت أول مناقشة منظمة للمفهوم فى التراث الخاص بعلم الاجتماع الامريكى ، ففى المذكرة المنهجية Methodological Note من المجلد الاول لدراستهما عن « الفلاح البولندى فى أوروبا وامريكا » الذى نشراه سنة ١٩١٨ حددا القيمة عن طريق علاقتها ومقابلتها بالمفهوم النفسى للاتجاه ، ومن ثم اعتبرا القيمة اى غرض أو قصد object له مضمون معروف ومعنى لدى أعضاء الجماعة الاجتماعية ، أما الاتجاهات فهى بمثابة الوجهات الذاتية Subjective orientation لأعضاء الجماعة نحو القيم(١) ومن الجدير بالذكر أن تعريفات القيم والاتجاهات كانت نقطة بدء وانطلاق لتطوير نظريتهما الاجتماعية ، ففى الخمسين عاما السابقة على دراستهما ، كان محور البحوث المختلفة التى أطلق عليها بعد ذلك اسم علم الاجتماع مركزمقصارى اهتمامها حول « ... كثير أو قليل من القواعد Rules الواضحة الرسمية للسلوك ، والتى بواسطتها تصون وتنظم الجماعة نماذج الافعال بين أعضائها » . ان هذه القواعد كانت تعتبر قيما ، وانها القيم التى اهتم بها علماء الاجتماع ابتداء . ولكن بالنسبة « لتوماس وزنانيكى » فان هذه العناصر المعيارية — كما يتضح لدى دوركايم آنفا — ليست من وجهة نظرهما قيما ، وليس ذلك بسبب أنها معيارية ، ولكن لانها بيانات data عن التجربة الانسانية. وبالرغم من اشارتهما هذه فقد بنيا نظريتهما عن التنظيم الاجتماعى على أساس القواعد أكثر من بنائها عامة على أساس القيم (٢) الشىء المهم أنه بناء على تعريفهما السابق للقيم عن طريق الاتجاهات ، أصبح عنصر الخاصية المعيارية characteristic normativeness للقواعد ، المحك المحدد أكثر منه عنصرا للموضوعية Element of objectivity كما أن القواعد الاجتماعية من وجهة نظرهما لا تحدد الاتجاهات بل ايضا تعبر عنها وتشير اليها . لان هذه القواعد يمكن معالجتها كمؤشرات توضح الاتجاهات التى تفصح عن نفسها من خلال التصرف act الملائم . واذا كانت الاتجاهات من المؤشرات التى توضح وجهة الاعضاء نحو القيم ، فان السؤال الذى يبرز فى هذا الصدد يدور حول طبيعة ومضمون الاتجاه . فما هو الاتجاه المشترك الذى يتضح من خلال التصرف ، والمشار اليه عن طريق المعيار Norm وتوضح محاولات الاجابة على هذا السؤال أنه من الصعوبة بالنسبة للقاعدة أن تأتى الى الوجود كاظهار Manifestation للاتجاهات المعممة ، لان قدرتها على ذلك رهينة بأسبقية وجودها على هذه الاتجاهات . وموجز القول انه بالرغم من محاولتهما توضيح القيم عن طريق الاتجاهات ، فانهما

---

(1) Tomas, W; & Znanicckl, F; **primary group organization**, vol. 1, Barton, The Garham Press, 1918, pp. 21 - 22.

(2) Becker, N; Boskoff, A; opcit, pp. 94 - 97.

لم يستخدمه هذا المفهوم استخداما يساعد فى بلورته واختياره اختيارا دقيقا وان كان ذلك لا يعنى أنه يمثل نقلة للمفهوم نحو مزيد من الوضوح

٣ ــ الاتجاه الثالث :

يضم هذا الاتجاه داخل اطاره التعريفات التى حاول بعض الباحثين أن يوضحوا عن طريقها القيمة ، من خلال بعض الحاجات الفطرية والحيوية، ولذلك اعتبروا القيم عملية التقدير التى يقوم بها الانسان لاشباع حاجاته ورغباته . ومن بين المفكرين الذين يمكن وضعهم تحت هذا الاتجاه « كمبول يونج » K. Young الذى استخدم مفهوم القيمة ليشير به الى عملية التفضيل Preference بين البواعث الانسانية drives كما يمكن اعتبار « وليام جرهام سمنر » من مفكرى هذا الاتجاه لأنه حدد القيم عن طريق البواعث الاساسية التى تدفع الانسان الى السلوك الجمعى،وهذه البواعث من وجهة نظره تتالف من اربعة قوائم تعبر كل منها عن مجموعة من الحاجات الضرورية والغريزية التى تتطلب الاشباع ، فالقائمة الاولى ترتبط بالحاجات الضرورية الطبيعية كالمأكل والملبس والمسكن ، والثانية ترتبط باشباع الغرائز الجنسية ، والثالثة ترتبط بالحاجة الى التخلص من حالات الخوف والفزع ، والرابعة ترتبط بالحاجة الى اشباع الزهو Vanity واذا كان « سمنر » قد اعتبر هذه البواعث قاعدة تستند اليها القوى المنشأة للحياة الاجتماعية Socializing forces ، فقد استنتج وفقا لها أربع قيم يهدف اليها النشاط الاجتماعى ، هى القيم الطبيعية والاقتصادية والاخلاقية والعقلية(١) ولعل أبرز ما يتضح من خلال وجهة نظر « سمنر » هذه أنه بالرغم من محاولته توضيح أصل القيم ، فانه اكتفى بتصنيفها دون توضيح طبيعتها وان كان ذلك لا ينفى أنه ضمنها وجهة نظره عن الطرائق الشعبية Folkways التى يعتبرها موجها هاما للسلوك الاجتماعى .

٤ ــ الاتجاه الرابع :

يجمع هذا الاتجاه الباحثين الذين حاولوا توضيح القيم من خلال ما يأتيه اعضاء الجماعات الاجتماعية من أفعال يقرها المجتمع ولا تخرج عن الاطار العام لبنائه الاجتماعى ، ومن ثم فالمصدر المباشر للقيم فيه الجماعة الاجتماعية، بنائها الاجتماعى والثقافى ، أما المصدر غير المباشر ، أو الاكثر اتساعا وعمومية فهو البناء الاجتماعى والثقافى للمجتمع ككل ، ويكاد يكون أنصار هذا الاتجاه أكثر اتساقا ووضوحا فى تعريفاتهم ، ويتضح ذلك من المتشابهات الواضحة بين عناصر ومصطلحات تعريف كل منهم . ولقد ترتب على ذلك

---

(١) د. مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الثالث ، المدارس الاجتماعية المعاصرة ، الدار القومية ، ١٩٦٦ ، ص ١٨٧ ــ ١٨٩ .

ان اصبحت محاولاتهم من المحاولات التى قربت القيم من الواقع الاجتماعى ، بشكل يساعد على دراستها ، ولعل ذلك من دواعى استخدام تعريفاتهم فى كثير من البحوث والدراسات سواء فى علم الاجتماع او فى الانثروبولوجيا الاجتماعية . ويشير اطار هذا الاتجاه الى أن ابرز ممثليه « جورج ليندبرج G. Lundburg ، و « تالكوت بارسونز » و « روبرت ميرتون » R. Mertom وهم من علماء الاجتماع ، اما ابرز ممثلى الانثروبولوجيا الاجتماعية : « كليد كلوكهون » C. Kluckhohn

ففيما يتعلق « بتالكوت بارسونز » فانه يعتبر القيم ظاهرة اجتماعية ثقافية ، مصدرها البناء الثقافى الذى صنف مكوناته الى ثلاثة مجموعات من النماذج . تمثل الاولى نماذج انساق الرمز الثقافى التى تحتوى على مكونات ثلاثة هي انساق الافكار Ideas ، وانساق الرموز Symbols ، وانساق القيم value systWems . وتمثل الثانية نماذج مستويات توجيه القيمة التى تحتوى علىمكونات ثلاثة هى مكون معرفى Cognitive وآخر تعبيرى expressive وثالث اخلاقى moral . اما الثالثة فتمثل نماذج اتجاه الفعل التى تحتوى بدورها مكونات ثلاث ، هى المكون الادراكى الذى يشير الى معالجة الفاعل للمشكلات التعبيرية والاخلاقية بعد الرجوع الى المستويات المعرفية ، والمكون التعبيرى الذى يعرف الفاعل من خلاله ما المطلوب منه فى الموقف الاجتماعى ، وأيا من الافعال مقبولا . واما المكون الثالث فهو المكون الاخلاقى الذى يعالج الفاعل فيه المشكلات المعرفية والتعبيرية مستندا فى ذلك الى المستويات والمعايير الاخلاقية (١) ومن الملاحظ فى النسق النظرى السابق انه يشير بوضوح شديد الى تغلغل القيم وانتشارها بين أرجاء البناء الثقافى ومن خلال نسيجه ، ومن ثم تكون تسبية القيم المنبثقة من تبانيها فى داخل الانساق الفرعية . ونظرا لأن مفهوم الفعل الاجتماعى S. Action يعتبر مفهوما محوريا فى النظرية السوسيولوجية لدى « بارسونز » فقد حاول أن يصوغ تعريفا للقيم بالاستناد اليه ، مع وضعها فى داخل النسق المعيارى Normative System ، ومن ثم اعتبرها مستوى أو معيارا للانتقاء Selection من بين بدائل الاتجاه فى الموقف الاجتماعى (٢) ولقد أدى به هذا التعريف الى تصنيف القيم وتوجيهاتها عن طريق مفهوم دافع الفاعل actor motive فى الموقف ، لأن هذا الدافع كما يرى « بارسونز » يساعد فى تحقيق التوازن بين الاشباع والحرمان لدى الفاعل (٣) .

واذا نظرنا الى « روبرت ميرتون » فنجد أنه يقترب من « بارسونز » الى حد واضح ، لانه اعتبر القيم ظاهرة أجتماعية ثقافية تساعد فى ربط

---

(1) Parsons, T; & Shils, F; eds Toward a General Theory of Sócial action, op. cit. pp. 12 - 14.

(2) ، (3) B. Parsons. T; The Social System» op cit. p. 12.

اجزاء البناء الاجتماعى معا ، وفى تحقيق الوظائف الاجتماعية له بما تقوم به من ضبط للسلوك وتحقيق للامتثال conformity للمجتمع وقواعد نظامه العام . وهذا يعنى أن مصدر القيم اجتماعى ثقافى ، فالبناء الثقافى يحدد الاهداف المقبولة ، والبناء الاجتماعى يحدد الوسائل الاجتماعيـــة لتحقيق هذه الاهداف ، فاذا ما اتسقت هـــذه الوسائل مع تلك الأهـــداف فان ذلك يكون من دواعى التكامل والتوازن ، والا اتيحت الفرص لاتيـــان السلوك الانحرافى (١) .

واما فيما يتعلق « بكليد كلوكهون » فيعتبر القيمة تصورا conception او ادراكا ، واضحا او ضمنيا ـــ يميز الفرد أو الجماعة ـــ للمرغوب فيه desirable الذى يؤثر فى انتقاء Selection الطرق الممكنة والوسائل وغايات الفعل » ويتضح من هذا التعريف أن مصطلحات التصور او المرغوب فيه ، والانتقاء ، مصطلحات أساسية لانها تشير حسب ترتيبها الى أبعاد الفاعلية ، والبعد المعرفى ، والاختيار الـــدقيق ، وهى عناصر ضرورية فى تعريفه للقيمة . فالتصور او الادراك المتضمن فى القيمة يمثل تركيب منطقى يقترن بالثقافة وبالبناء الاجتماعى . ومصطلحى الواضح والضمنى يمثلان استقراء للتجربة الاجتماعية ، فهناك تصور وادراك يفصحا عن نفسيهما من خلال ما يأتيه الفاعل من فعال ، وهناك تصورات ضمنية عقلية مجردة لا تظهر لأن الشخص يحملها فى عقله . واما مصطلح المرغوب فيـــه فيمثل حجر الزواية فى تعريفه وهذا يؤكد فاعليـــة القيم التى يؤسس ارتباطها بالتصور والبعد العقلى مركبين أساسيين فى القيمة . وأما مصطلح الانتقاء فقد استخدمه « كلوكهون » لانه اكثر حيدة من مصطلح الاختيار choice لان الاخير مشتق من الخـــير ، وهو بدوره نسبى من الصعب تحـــديده وتوضيحه (٢) تلك هى عناصر تصور هذا العالم لتعريف القيمة التى يربطها بالفعل الاجتماعى ، ويعتبرها ظاهرة اجتماعية ثقافية تساعد فى تحقيق التوازن الاجتماعى .

٥ ـــ الاتجاه الخامس :

يوضح انصار هذا الاتجاه مفهوم القيمة عن طريق الثقافة بأنماطها واشكالها وعمليـــاتها المختلفة ، وتعريفات هـــذا الاتجاه اكثر شيوعا فى الانتروبولوجية الثقافية وعلى الرغم من انها اتت بطريقة وصفية على غرار

---

(1) Merton, R; **Social Theory and Social Structure**, N. Y.; The Free Press. Glencoe, Illinois Rivised edition, 1957. pp. 672 - 682.

(2) Kluchhohn, G.; et all., op. cit.; Passim, pp. 388 401.

أنماط الثقافة لدى « روث بندكت » والنسق اللاشـــعورى للمعنى لدى « سابير » L. Sapir (١) والثقافة الموضوعية objective culture لدى « السوروث فارس » E. Faris الذى يعتبر من أبرز من ساهمو فى مفهوم القيمة واعتبارها عنصرا للشخصية الانسانية ويتضح ذلك بجلاء من خـــلال مقاليه عن « الاتجاهات الاجتمـــاعية Social attitudes « ومفهوم الاتجاهات الاجتماعية The concept of social attitudes واللـــذين تم جمعهـــا فى مجلد بعنـــوان طبيعـــة الطبيعـــة الانســـانية The nature of humman nature سنة ١٩٣٧ . وفى هذين المقـــالين تصور « فارس » المعايير كعناصر موقتية situation elements لكل فعلة الجماعة الاجتماعية الذين يتصورون هذه المعايير كالاتجاهات احتماعيـــة ، وقد ترتت على ذلك اعتبار الاتجاهات الاجتماعية ــ فى جزء منها ــ الانعكاس الذاتى subjective reflection للتواعد الاجتماعية التى كان « توماس » و « زنانيكى » قد ركزا عليها كبؤرة لاهتمام عام الاجتماع . وتتضح الخطوة التى خطاها « فارس » بعد هذان العالمان فى أنه أشار الى نوع آخر من الاتجاهات ــ الاتجاهات الفردية ــ هو الاتجاهات الجماعية group attitudes التى اعتبرها ظاهرة جمعية ، وقد ادى ذلك بدوره الى تغيير التضاد القـــديم بين اعتبار القيم موضوعات ومقاصد للتوجيه وبين عناصر التوجيه ، الى تضاد آخر بين الاتجاهات الجمعية باعتبارها ثقافة موضوعية وبين الاتجاهات الذاتية للافراد (٢) .

تحليل ونقد :

يلاحظ على التعريفات المتنوعة التى وردت فى الاتجاهات الســـابقة أولا انها تعكس وجهات النظر والاطر التصـــورية التى حاولت أن توضح المفهوم من خلال مجالات المعرفة الانسانية المختلفة ، فمنها ما يوضح تأثرا بالفلسفة كمـــا فى الاتجاه الاول ، ومنها ما يوضح تأثرا بالاقتصاد والنظرية النفعية ، وبعلم النفس كما فى الاتجاه الثانى ومنها ما يوضح تأثرا بعـــلوم الطبيعة والحياة والنفس كما فى الاتجاه الثالث ومنها ما يوضح تمسكا بوجهة نظر سوسيولوجية تكاملية معيارية تسمح بالابعاد السيكلوجية للقيمة كما فى الاتجاه الرابع ، ومنها مايوضح تأثرا باتجاه الدراسة فى الانترويولوجيا الثقافية كما فى الاتجاه الخامس . وتنوع هذه الاطر بوضح ما أثير حول هذا المفهوم من نقاش وجدل فى علم الاجتماع ،يشير بدوره الى صعوبة الظاهرة وتعقدها وتعدد مجالات البحث فيها ، فى الوقت الذى ادى فيه الى تضارب

---

(1) Mering, B; A grammer of humman values, university of Pittshurgh Press, 1961 p. 7.

(2) Becker, H; & Baskoff, A, op cit. pp. 97 - 98.

الآراء وتضاد المحاولات . فاذا أردنا مثلا ان نقف على الاتجاه الاول فنجد أنه سواء كان اتجاه فقى أو مرتبط الى حد ما بالاتجاهين الثانى والثالث ، فانه يضع صعوبة أمام امكانية دراسة القيم دراسة علمية ، لان تعريفاته أتت مجردة ، دون أن تضع فى حسبانها اهم شروط التعـــريف العــلمى ، المتمثل فى الوضوح والدقة . ولعله يجدر بنا الاشارة هنا الى أن التجريد فى تعريف القيمة كما فى هذا الاتجاه ، هو الذى دعا « ليندبربرج » الى القول بأن الفشل فى الحصول على نتائج موضوعية فى دراسة القيم يرجع الى أن البحثالتقاليدى فيها تضمن الكثير من التجريد فى مصطلحات مطلقة ، ولذلك نصح بأنه لكى يتسنى انجاز دراسة علمية فى بحوث القيم علينا أن تنزل الى أسفل سلم التجريد (١) . اما اذا حاولنا النظر الى الاتجاه الثانى فنجد انه يضع التبرير الاقتصادى فى حسبانه عند تعريف القيمة ، وربما هدف أصحاب الاتجاه من جراء ذلك الى جعل القيمة سهلة المنال امبريقيا ، ولكن حدث عكس ذلك لان تعريفات هذا الاتجاه أضافت صعوبات أمام امكانية اختبارها ، ويتضح ذلك من صعوبة ملاحظة المقدرة على الاشباع قبلالتعبير عن الحاجات واشباعها اشباعا فعليا ، هذا بالاضافة الى أن بعضا من الحاجات يكون يغير بوضوح . كما يتضح من خلال المصطلحات التى ناظر بها الباحثون القيمة والتى كانت تقضى مسبقا قدرا ملائما من الوضوح والاتفاق بين الباحثين . أما الاتجاه الثالث فقد حدد مصدر القيمة بالبناء النفسى الحيوى للكائن البشرى دون وضع الابعاد الاجتماعية فى الاعتبار وفى هــذا اغفــالا للطبيعة الاجتماعية والثقافية للقيــم . أما الاتجــاه الخامس فيبدو اكثر عمومية من حيث عدم دقة وتحديد مصطلحاته لانه وازى مفهوم القيمة بالثقافة ، مع أن الاولى ليست الا جزءا من الثانية وتكتسب خصائصها وصفاتها منها . وأما فيما يتعلق بالاتجاه الرابع الذى يبدو أنه اكثرها دقة ووضوحا فيقتضى أولا اتفاقا وتوضيحا لمعنى الفعل الاجتماعى وتوضيحها للظاهرة من خلال سياقها الاجتماعى وعلاقاتها المختلفة بالظواهر الاخــرى .

ويلاحظ على الاتجاهات السابقة بتعريفاتها **ثانيا** أنها تشير بوضوح الى وجود اضطراب فى محاولات توضح المفهوم ، وهذا الاضطرات يتضح من خلال الامثلة التفصيلية التى وردت فىالاتجاهات ففى الاول يلاحظ أن دور كايم حاول أن يبدأ بدراسة القيم وتوضيحها عالما وانتهى فيلسوفا مثاليا وضع القيم فى قلب المثــل العليا المجــردة . وفى الاتجاه الثــانى ناقش « توماس » و « زنانيكى » المفهــوم مناقشــة منظمــة لكنهما لم يســتخدماه فى نظريتهما الاجتماعية الاستخدام الكافى الذى يبــلور المفهوم وينقحــه ويوضح طبيعة الظاهرة وخصائصها ، لأنهمــا عادا فاستخدما القواعد الاخلاقية والمعايير

(1) Catton, W; «Exploring technique for Measuring Humman values» in A.S.R. vol. 19, No., 1954, pp. 49 - 55.

بأبعادها وعناصرها ، وأصبحت القيم مجرد نقطة بدء بالنسبة لهما . وفى النموذج الثالث ربط « سمنر » القيم بالبواعث الغريزية وحصر القيم بذلك فى زوايا ضيقة. وفى الرابع اوضح « بارسونز » و « ميرتون » و «كلوكهون» المفهوم ولكن لم يشيروا الا الى حالة من حالات القيم وهى تكاملها المستند الى التكامل والتوازن المعيارى ، وبهذا لم يوضحوا التغير فى القيم وتقاليدها وتضادها وصراعها . وفى الاتجاه الخامس أضاف « فارس » الى ان القيم صفة أخذها علماء النفس الاجتماعيون ودرسوها على انها من المكونات الاساسية فى الشخصية ، ولم يهتم علماء الاجتماع الاهتمام الكافى بنقلته واضافته هذه . والسؤال الذى يضع نفسه أمامنا فى هذا الصدد ، يتساءل عن الاسباب التى أفضت الى اضطراب محاولات توضيح المفهوم . وكمحاولة للبحث فى هذه الاسباب نجد انها قد تتركز فيما يلى :

١ — التأثر بالفلسفة وخاصة الاتجاه المثالى منها ، وقد كان ذلك أمرا طبيعيا لان الفلسفة كانت بمثابة الشرنقة التى خرجت منها العلوم الاجتماعية . التى من بينها علم الاجتماع ، ولانها كانت أسبق فى علاج موضوع القيم عن هذه العلوم حيث درستها فى مبحث خاص اطلق عليه الفلاسفة مبحث الاكسيولوجيا . ولقد ترتب على ذلك ظن بعض الباحثين أن القيم من الركائز الفلسفيه ذوات السمات التقديرية .

٢ — محاولة بعض علماء الاجتماع وباحثيه محاكاة المناهج والمصطلحات المستخدمة فى علوم الطبيعة والحياة والكيمياء لاضفاء قدر من الدقة العلمية على بحوثهم ودراساتهم . الامر الذى ترتب عليه اغفاء دراسة القيم وعدم اعطائها الاهتمام الكافى ، لصعوبة تناولها عن طريق هذه المناهج . وحتى الذين حاولوا دراستها فى ضوئها . اختصروا القيم واختذلوها فى مواقف السلوك المادية المباشرة . وفى الحاجات الانسانية الملموسة التى تلتصق بالبناء النفسى الحيوى للكائن البشرى .

٣ — تأثر الباحثون الذين وقفوا على القيم الاجتماعية بالدراسة ، بالايديولوجيات والمناخ الفكرى المحيط بهم مما جعل البعض يصوغ تعريفاته لخدمة هذه الايديولوجيات ولذلك اعتبر البعض القيم وسائلا للوصول الى المجتمع الاحسن ، وتحقيق الاصلاح الاجتماعى ، او ركزوا على احد جوانبها ، كتكامل القيم الذى لاقى اهتماما واضحا من جانب علماء الاجتماع فى أمريكا اذا ما نوظر باهتمامهم بصراع القيم .

٤ — الاختلاف فى وظائف القيم ، فمن الباحثين من اعتبرها غايات فى ذاتها ، الامر الذى ادى الى ضيق واتساع ابعادها فى آن واحد .

٥ — طموح بعض الباحثين ومحاولتهم ارساء دعائم فرع من فروع علم الاجتماع خاص بها ، وهذا الطموح فى ذاته ليس مرتوضا ، ولكن يجب الا يتم الا بعد ارساء الاسس الاولية لدراستها والتى من ابرزها صوغ مفهومها .

٦ — تشكك بعض الباحثين فى كلمة القيمة ذاتها نتيجة لاستخداماتها المتباينة والمتضادة ، بشكل جعلهم يبحثون عن كلمة أخرى بديلة للكلمة الانجليزية value ، مثلما يفضل بعض علماء النفس الذين يستخدمون مفهوم الاتجاهات المشتركة shard attitudes بدلا منها. وعلى نحو ماقترحه «جولد شميدت Walter Goldschmidt» الذى رأى استخدام الكلمة اليونانية arete لانها كما يرى تحمل معنى الصفات والخصائص التى تكون فى الشخص ، أو الوضع ، أو الشىء ، أو الفكرة وغيرها من الامور التى تمثل مظهرا هاما للنظام الاجتماعى(١) .

والخلاصة أنه بالرغم من كل الاضطراب الذى يعانى منه المفهوم ، وبالرغم من تعدد المجادلات وتضادها واختلافها فان التعريفات السابقة تكاد تجمع على بعض الحقائق التى تفيد فى محاولة صوغ مفهوم أكثر دقة للقيم الاجتماعية واهم هذه الحقائق ما يلى :

١ — اعتبار القيم ظاهرة اجتماعية ثقافية لها ما للظواهر الاجتماعية من خصائص ، ويتضح ذلك من خلال تعريفات « دوركايم » و « پار سونز » و « ميرتون » و « شوميهون » و « فارس » وغيرهم .

٢ — وجود عنصر معيارى فى القيم يمثل محكا يقيس ويضاهى الافراد والجماعات سلوكهم الاجتماعى وفقا له ، وهذا العنصر يحدد عن طريق المجتمع وثقافته .

٣ — وجود عنصر تصورى عقلى يحمى القيم من العشوائية والارتجال .

٤ — وجود عنصر مرغوب فيه أو مرغوب عنه من قبل المجتمع وجماعاته وأعضائه ، وهذا العنصر هو الذى يعطى القيمة فاعليتها فى المواقف الاجتماعية ، ويضمن عدم خروجها على القواعد العامة التى يستند اليها أى بناء اجتماعى .

---

(1) Goldschmidt, W.; «Values and the Field of comparative soviology» A.S.R. vol. 18. No. 6, 1953, pp. 287 - 293.

٥ — تضمن القيمة لعملية الانتفاء فى داخل المواقف الاجتماعية ، من بين الوسائل والاهداف التى تحددها الانســـاق الفرعية المنظمة فى داخل النسق الاجتماعى العام . وهذا يعنى أن عملية الانتفاء لا تترك هكذا ولكنها تنظم تنظيما عاما من قبـــل النسق العام ، وتنظيمات أخر فرعية من قبـــل الانساق الفرعية .

— Values have normative elements, which are considered as standard or critica for social behaviour.

3 — Values have conceptual elements which protect it from randamization.

4 — Values having desirable elements which give value its activity.

5 — Values possess the process of selection between means and goals.

stage of conceptualization and having some confusion. But what the indications about this confussion ? and why it happened ? Regarding indications we can say that the first approach put some difficults in front of the study of value, because sociologist in this frame tries to clear the concept through abstract defination. As a result of that position G. Lundburg' says that the failure of studying value scientifically, is partly caused by this abstraction. According to the second approach, we can see that it is difficult to observe the ability of satisfaction before the appearance of needs and factual satisfaction. The third approach limits values from the Bio-psychological side without clearing the socio-cultural elements. Although the fourth approach is clears than the other, it needs some agreement on the meaning of social action. The approach is more general because it regards value as if culture in general regards.

The debiftable position of the value concept in sociology clears frome some sides. Durkheim wanted to start scientifically but he had arrived philosophically. Tomas & Znaniecki begin their discussion systematically but they do not use it in their theory, because they return to moral rules in general. Summner's conception about value are very narrow. Parsons, Merton and Khuckhohm do not clear the dynamic elements of values.

Regarding factors of confussion we can say that some of it is owing to :

1 — They are affected by the ideal frame in philosophy.

2 — The imitation of methods in physical science and affiliated it study human phenomena.

3 — They are affected by the ideological - cultural context where scientists lived.

4 — The differences between some researches as to the functions of social value.

From all the concepts we can say that there are some elements and components which characterize value such as:

1 — Values are a socio-cultural phenomena as Durkheim, Parsons, Merton and others cleard that.

THE CONCEPT OF VALUE IN SOCIOLOGY

An Analysis Review

Abdel Basit Mohamed. M.A. in Sociology

This article is concerned with reviewing and analysing. The concept of value as one of the Principles Concepts in Sociology. To achieve this aim we classify its study to fine approaches, according to the conceptual scheme of each one of it, and also according to the orientation through which sociologists look at value as a means or gool, or the two together.

1 — The first approach tries to explain the concept as social ideals in society as Durkheim, P. Furfy and G. Myrdel had done.

2 — The second approach regards values as purposes, interests, gools and attitudes such as the definitions of Park & Burges, H. Becker, R. Linton and W. Thomas & F. Znaniecki.

3 — The third approach explains value through Social, Psychological and Biological needs. This is clear by the works of K. Young and W.G. Sumner.

4 — Sociologists in the fourth approach explained the concept through social actions in social situations. As T. Parsons, R., Merton, and C. Kluckhohn had done.

5 — The last approach regards value as cultural patterns and themes as classified by L. Sapir and G. Faris.

Analysis :

From the above mentioned approaches we can observe that every one of them reflects one or more frame of references. e.g. the first affected by philosophy especially the ideal frame. The second by economic and social psychology, the third by physical, biologieal and psychological sciences. The fourth by the integration theory in sociology, the fifth by the Cultural Anthropology frame of refrence. All these approaches clarify that value is a more complicated phenomenon. From the possible literature about value in sociology we can say that its concept are in the

الاساس التجريبى لعلم النفس الاكلينيكى *

ج . س . برنجلمان

عرض وتلخيص

سيد عبد العال

باحث مساعد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

يهتم د. برنجلمان (١) فى هذا المقال بتوضيح الاساس التجريبى لعلم النفس الاكلينيكى ، فيبدأ بتعريف عام لعلم النفس الاكلينيكي قوامه انه علم يعنى بدراسة السلوك الانسانى ، من حيث اهتمامه بدراسة التوافق النفسي للفرد فى حالتى الصحة والمرض على السواء . ثم يوضح بعد ذلك أهم المجالات التى يختص بدراستها ويحصرها فى المجالات الست التالية :

١ ـــ مجال التوصيف ، منحيث اهتمامه بوصف وتقدير السلوك وتقيمه.

٢ ـــ مجال الاستشارة ، فيما يختص بالمشكلات ذات الطابع الاكلينيكى ، سواء كانت لافراد أو لهيئات .

٣ ـــ مجال العلاج ، من حيث تعديل السلوك المضطرب وأعادته الى حالة السواء .

٤ ـــ مجال البحث ، من حيث الاهتمام بدراسة وتقيم مختلف الوان العلاج السيكاترى .

٥ ـــ مجال التدريب ، كتدريب العاملين فى مجال مستشفيات العلاج النفسى .

٦ ـــ المجال الادارى ، كتوجيه الهيئات والمؤسسات الى وجود ظواهر معينة ، كظاهرة التخلف الدراسى فى المجال التربوى .

ثم يشير بعد ذلك الى أن استخدام علم النفس الاكلينيكى قد بدأ يزداد يوما بعد يوم فى مجالات تطبيقه كثيرة أهمها الطب النفسى ثم المجال التربوى

---

* The Experimental Foundation of Clinical psychology

(١) ألقى دكتور برنجلمان هذا المقال على طلبة علم النفس والفلسفة بكلية الاداب بجامعة القاهرة فى ١٥ أبريل ١٩٦٩ بدعوة من المعهد الثقافى الالمانى (معهد جوتة) .

فالاجتماعي ثم الصناعي والقضائي واخيرا المجال العسكرى . كذلك اصبح الاخصائي النفسي الاكلينيكي يهتم بدراسة تطور السلوك السوى والمرضى على السواء ، كاهتمامه بدراسة الفروق بين الافراد من حيث السلوك والتصرف وسمات الشخصية والتوافق النفسى واضطرابات السلوك .

والواقع فان هذا التحديد القاطع ، الذى أورده برنجلمان ، لمجالات علم النفس الاكلينيكى يؤدى من غير شك الى التقليل من شأن الحكم الخاطىء ، الصادر عن كثير من المتحيزين ضد هذا العلم ، والذى مؤداه ان علم النفس الاكلينيكى انما هو مجرد علم يهتم بالقياس السيكولوجى فحسب ، بمعنى أن الاخصائى النفسى الاكلينيكي يستخدم أدواته فى القياس والتشخيص لكى يستخرج دلالات يقدمها ، فقط ، للمتخصصين فى العلاج النفسى لتيسر لهم مهمة العلاج . وقد يكون حقيقى ان هذا جزء هام من عمل الاخصائى النفسى الا أنه يستطيع ، فوق ذلك أن يستخدم أساليبه ومناهج بحثه فى تفسير النتائج التى توصل اليها والاسهام فعلا فى عملية العلاج .

ويستعرض بعد ذلك برنجلمان ، مجال علم النفس الاكلينيكى وما يرتبط به من مجالات أخرى ، ثم التأثيرات التى تدخلت فى تكوينه على مر الايام ، واول هذه العوامل المؤثرة هى المفاهيم والمناهج المستخدمة .

ويشير تاريخ العلم الى أن هناك مصادر أربع رئيسية كان لها بالفعل تأثير قوى ومباشر على تفكيرنا فى علم النفس الاكلينيكى . وهذه المصادر بالترتيب هى : الطب النفسى ، والتحليل النفسى وما يرتبط به من طرائق علاجية مشابهة ، وعلم الانماط Typology ، واخيرا علم النفس التجريبى . ويمكن أن نوجز هنا التأثير الذى باشره كل مصدر من هذه المصادر على علم النفس الاكلينيكى : —

١ — تأثير الطب النفسى :

لا شك ان الطب النفسى لعب دورا كبيرا فى تطور علم النفس الاكلينيكى ، كما ان الطب عامة كان له تأثيره القوى أيضا .. ويمكن أن نتتبع ، لتأثير الطب النفسى على علم النفس الاكلينيكى ثلاث خطوط رئيسية هامة هى :

أولا : ان اكثر المفاهيم استعمالا فى علم النفس الاكلينيكى مشتقة أصلا من الطب النفسى ، فقبل ان يظهر علم النفس الاكلينيكى كعلم متمايز ، استطاع عدد من الاطباء النفسيين وصف وتصنيف الظواهر النفسية والعقلية . ومن أمثلة ذلك ، التصنيف الذى وضعه « كريبلن — ١٨٩٦ » منذ أكثر من ٧٠ سنة ، وهو من التصنيفات المعترف بها — دوليا — فى وصف وتصنيف الامراض النفسية غير أن هذا التصنيف وان كان يحملنا على الاعتراف بفضل صاحبه ، الا أنه يحمل فى طياته مبررات نقده . ذلك لان

نظاما فى وصف وتصنيف الامراض النفسية والعقلية لا يتطور على مدى يزيد عن السبعين عاما ييسر امكانية التشكيك فيه .

ثانيا : ان البحوث التى اجريت ، للتعرف على العوامل المسببة للشذوذ النفسى ، والمتأثرة فى الوقت نفسه بالطب النفسى قد ادت الى نتائج شيقة للغاية منها مثلا أن هناك تأثيرات قوية لكل من الاصل والجنس وبناء الجسم والوراثة والنواحى الكيمائية والتشريحية للجسم ، ولو أن البحوث الحديثة فى نظرية التعلم ترفض بشكل قاطع الرأى القائل بالتأثيرات الطبية على الاعصبة واضطرابات السلوك بشكل عام .

ثالثا : ان عددا من الاطباء النفسيين من أمثال « أدولف ماير Adolf Mayer » قد تأثروا فى تفكيرهم السيكولوجى بالعوامل الثقافية — الاجتماعية المسببة للامراض العقلية . والواقع أن مثل هذا التأثير قد أصبح معروفا الآن بين كافة الاخصائيين النفسيين .

٢ — تأثير التحليل النفسى :

لقد اشتهر التحليل النفسى وما يرتبط به من طرائق أخرى فى العلاج النفسى ، بأنه علاج يقوم على مفهوم الاستبصار Insight . ذلك لان الاسلوب المتبع عادا فى هذا النوع من العلاج يعتمد على تقديم التفسيرات المستمرة للمريض خلال عملية التحليل . وحتى الثلاثينات فقد كان للتحليل النفسى تأثيره القوى على علم النفس الاكلينيكى ، وهو أمر يرجع الى هجرة عدد من المحللين النفسيين النمساويين والالمان الى الولايات المتحدة الامريكية ، غير أن التأثير الحقيقى قد بدأ فعلا بعد الحرب العالمية الثانية عند أخذ علم النفس الاكلينيكى — فى أمريكا — الطابع الذى يعتمد على مفهوم الاستبصار ، سواء كان ذلك فى التشخيص او فى العلاج . الا أن هذا الاتجاه الآن أصبح يواجهه الاخصائيون التجريبيون بسيل من الاعتراضات التى سارت فى اتجاهين يقومان أساسا على التشكيك ، الاول فيما يختص بمكانة التحليل النفسى كعلم ، والثانى يختص بمدى كفائته كطريقة لعلاج طائفة من الامراض النفسية .

ويؤكد برنجلمان الى أننا وان كنا قد أسرفنا فى الاعتقاد فى « فرويد » بطريقة جعلتنا نفتح الباب على مصراعيه أمامه وأمام كل ما جاء به ، والتسليم بقوى الدوافع اللاشعورية وتأثيرها على ديناميات الشخصية ، الا أننا لا ينبغى ايضا أن نكتم الاعتراف بأن كل ما جاء به ، تقريبا ما يزال فى حاجة الى البرهنة عليه واثباته علميا . وعلى هذا فان التحليل النفسى ، وكل أنواع العلاج النفسى القائم على مفهوم الاستبصار تشترك معه فى أنها طرائق علاجية تعتمد على نظريات لم تختبر بعد على أساس من الواقع التجريبى .

ومن الشواهد الحقيقية ازدياد عدد الاخصائيين النفسيين بل والمحللين النفسيين الذين بدءوا فى التشكيك فى امكانية معالجة النظريات التحليلية علميا — أى بالتجريب . وفى مقال لعالم النفس «ايزنك — Eysenck ١٩٥٢ » عن كفائة العلاج التحليلى ، بدء سلسلة من التشكيك فيه بقوله أن المرضى المعالجين بالتحليل النفسى يشفون فقط بنسبة ٤٠ فى المائة من مجموع الحالات . ثم يناقش هذه النسبة فى ضوء معيار الشفاء التلقائى ، وهو عدد الحالات التى تشفى دون أن تنال أى علاج والتى يقدرها بنسبة ٢ الى ٣ من عدد الحالات ، فيجد أن نسبة ٤٠ فى المائة لشفاء المعالجين بالتحليل نسبة ضئيلة للغاية .

وفى ضوء هذه المناقشة يؤكد برنجلمان على ان علم النفس الاكلينيكى سيظل يعانى من القصور لانه لا يزال يستخدم مفاهيم غير علمية وأساليب مستمدة اساسا من التحليل النفسى أو أى أساليب سيكو — فلسفية أخرى .

٣ — تأثير علم الانماط Typology :

تطورت فى أوروبا ، فى الفترة ما بين الحربين ، محاولات كثيرة لوضع الشخصية فى انماط أو طرز ، على يد عدد من الباحثين من أمثال « ينج ، وكريتشمر ، وجينز وآش ، وبهلر » الذين قدموا مفاهيم جديدة عن الانماط استخدمت فى مجال الطب النفسى وعلم النفس بشكل واسع الانتشار . ولكن اذا كان علم النفس الاكلينيكى قد تأثر بالفعل بكل من علم المصطلحات Terminology ، وعلم مناهج البحث Methodology ، كما حدث فى تجارب كريتشمر المعملية ، الا أن تأثير علم الانماط على علم النفس الاكلينيكى قد ظل طفيفا للاسباب التالية :

أولا : انه لم تتكون فى أوروبا ، منذ زمن بعيد وحتى الان ، نقابة مهنية لعلم النفس الاكلينيكى تضم المتخصصين لمتابعة حركة علم الانماط ورصدها .
ثانيا : ان علم الانماط كان منقسما الى عدد من المدارس المستقلة عن بعضها ولم يحاول أحد ضم هذا الشتات المبعثر فى هيكل واحد .

ثالثا : ان التحليل النفسى كان قد انتشر بسرعة وأصبحت له اليد الطولى. ولما كان التحليل النفسى مهتم أساسا باللاشعور . فقد أدى ذلك بعلم الانماط الذى يهتم اساسا بالسلوك الظاهرى لأن يحتل المكانة الثانية بعد التحليل النفسى .

رابعا : انه لم تستخدم أى طرق احصائية لقياس صدق نظريات علم الانماط . فالاساليب الاحصائية المختلفة كمعامل الارتباط ، والتحليل العاملى، وتحليل التباين ، لم تكن بعد معروفة لعلماء الانماط .

٤ — تأثير علم النفس التجريبى :

ان الملاحظ غير المتحيز ، يستطيع أن يحكم بسهولة على أن التجارب السيكولوجية المختلفة قد خضعت لمنهجية شائعة وليست فقط لاسم شائع كعلم النفس . وبعبارة أخرى فان علم النفس التجريبى يصبح من ثمة المصدر الرئيسى لكل فروع علم النفس المشتقة منه بما فيها — بالطبع — علم النفس الاكلينيكى ، طالما أنه يعتمد فى جزء منه على التجريب . والجدير بالملاحظة أن علم النفس التجريبى قد ازدهر فى عصر « فرويد » حيث اختبرت الفروق الفردية فى « معمل فنت — Wundt » على يد « ماكين كاتل » واستخدمت النتائج فى مجال الطب النفسى على يد « كريبلن » ، ومع ذلك فلم ينمو علم النفس الاكلينيكى نموا طبيعيا خارج هذه البدايات التجريبية البسيطة ، كما أنه لم يستفد كثيرا من علم النفس التجريبى الذى بدأ نموه السريع فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . ويرجع ذلك الى أن عدد المهتمين بتناول المشكلات الاكلينيكية من زاوية علم النفس التجريبى — فى أمريكا — كان قليلا آنذاك ، كما أن حركة استخدام نظريات ومناهج علم النفس العـــام وكذلك نتائج البحوث التجريبية فى الشخصية فى خدمة علم النفس الاكلينيكى كانت قد توقفت تقريبا باستثناء جماعات قليلة كجماعة علم النفس بمعهـــد الطب النفسى بمستشفى « المودزلى » بلندن .

اعتراضات على الاساليب العلمية

يتناول برنجلمان بعد ذلك مسألة هامة وهى مكانة علم النفس الاكلينيكى بين العلوم الاخرى ، ويعقـــد مقارنة لطيفة بينـــه وبين علم أمراض المخ Brain Psychology مؤداها أن علم أمراض المخ قد استغرق من الزمن قرن ونصف حتى استطاع أن يحتـــل مكانته بين العلوم التى تعتمد على التجريب ثم احتاج بعد ذلك الى قرابة القرن حتى تصبح هذه المكانة غير قابلة للتشكيك . الا أن علم النفس المرضى على الرغم من خضوعه لنفس الظروف تقريبا فانه ما يزال يحارب كثير من سوء الفهم الذى علق به ويزعزع مكانته . ومن المفاهيم الخاطئة التى يحاربها ما يلى:

١ — أساليب الفهم مقابل أساليب التفسير :

ان الفصل التعسفى بين أساليب الفهم وأساليب التفسير فى علم النفس ، الذى نادى به « ديلثى — Dilthy » فى نهاية القرن الماضى أدى بعـــالم مثل « يونج » لان يتسرع فيصدر حكمه على أن كل شخص فريد فى نوعه ، وأنه لا يمكن قط عقد مقارنة بينه وبين أى شخص آخر . والواقع انه لم يوجد آنذاك من يناقش هذا الرأى أو يدحضه على الرغم من أن هذا التأكيد القاطع أمر مرفوض من الناحية العلمية . هذا بالاضافة الى أنه يدل على أن «يونج»

لم يفهم طبيعة مرضاه فهما جيدا . والاكثر من ذلك أن يونج نفسه كان مشغولا فى هذه الاثناء بدراسة البعد النمطى « الانطواء — الانبساط » الذى أخرجه بعد ذلك الى حيز الوجود ، والذى يدل بالقطع على أمكانية تشابه الاشخاص فى عوامل سيكولوجيه عامة . كذلك كان الامر بالنسبة لعلم النفس الاكلينيكى القائم على التجريب ، فهو يهتم بدراســـة الاستجابات الثابتة لدى الفرد بقياسها من اجل تقيمها أو على حد تعبير « ديلى » لكى يفهمه ويتعرف على العوامل العامة الكامنة وراءها .

٢ — التقدير القائم على البديهة مقابل التقدير الكمى :

والمقصود بالتقدير الكمى هنـــا ، بتعبير برنجلمان ، هو التقدير الكمى الميكانيكى Mechanical quantification وهو العدو الحقيقى للتقـــدير البديهى ، والواقع انه لا يمكن قياس الكيان ، أو الوجود ، السيكولوجى المعقد الا عن طريق التقدير البديهى وحده . وحقيقى أن الحكم البديهى قد يكتنفه كثير من المغالطات الا أنه يمكن تقويمه دائما من خلال التقدير الكمى أو بمعنى آخر عن طريق القياس . ويخلص برنجلمان من هذه المناقشة الى أن التقدير البديهى والتقدير الكمى ليساهما الشىء ونقيضه وانماهما نسقان يكمل أحدهما الآخر . هـــذا الى جانب أن الاخصائيين التجريبيين يؤكدون اعترافهم بأن التفكير البديهى أمر لا يمكن التنازل عنه أو اقصاؤه أبدا .

٣ — الاساليب الكلية مقابل الاساليب التحليلية :

ويقصد برنجلمان هنا بالاساليب الكليـــة الاساس السيكولوجى لنظرية الجشطلت أى أن الكل أكثر من مجرد مجموع الأجزاء المكونة له ، وبالتالى فان ذلك ينكر كل قيمة للاسلوب التحليلى . ولكن اذا كان الامر كذلك لوجب بالضرورة أن تصبح معرفة الاجزاء المكونة للكل عديمة القيمة حيث أنهـــا لا يمكن أن تضيف الى معرفتنا عن الكل اى جديد . غير أن الواقع ينفى ذلك دائما . ففى بحوث الشخصية دائما ما يفوق الحكم القائم على التحليـــل الدقيق للاجزاء المكونة للشخصية الحكم الكلى .

٤ — التحليل النفسى مقابل التجريب :

على الرغم من أن كثير من المحللين النفسيين لا يميلون فى تفكيرهم نحو العلاج التجريبى ، حيث أن الغالبية العظمى منهم يؤمنون بأن العمليـــات اللاشعورية لا يمكن اخضاعها للتجريب . وقد يكون ذلك حقيقى ، فقط فى حالة ما اذا كانت مبادىء التحليل النفسى مسلمات قاطعة لا يمكن الاقتراب منها . غير أن التجارب الحديثة قد أثبتت أن بعض العمليات التحت شعورية يمكن دراستها تجريبيا .

٥ — الاتجاه السلوكى السطحى :

يؤكد برنجلمان هنا على أن الاتجاه المتحيز ضد السلوكية ، باعتبارها نظرية ميكانيكية فحسب ، قد انتهى أما الآن فقد أصبحت السلوكية تتضمن دراسة وفهم التكوينات الداخلية للذات وبالتالى فى استطاعتها فهم كل ما يمكن أن يلاحظه المحلل النفسى فى مرضاه ، من خلال مقابلاته معهم .

التطورات الحديثة لعلم النفس الاكلينيكى

يتناول بعد ذلك برنجلمان محاولات تطوير علم النفس الاكلينيكى فى اوربا وأمريكا ويحاول ربطها فى أطار واحد هو احتلال علم النفس الاكلينيكى لمكانته بين العلوم المهنية . ويشير الى أن السمة الاساسية لتطوير علم النفس الاكلينيكى ، فى أمريكا ، تظهر فى محاولة تحويله الى مهنة ، خاصة بعد أن اشتد عليه الاقبال . وكنتيجة لذلك فقد اهتم آلاف من الاخصائيين النفسيين بالتدريب على استخدام الاساليب الاسقاطية نظرا لتأثرهم بالنظريات التحليلية ، وقد تحول هذا التدريب الى ممارسة العلاج النفسى الامر الذى أدى بمفهوم الاخصائى النفسى الاكلينيكى لان يصبح معادلا من الناحية المهنية لمفهوم الطبيب النفسى تقريبا . وفى نفس الوقت فقد ظهر عدد آخر من المزاحمين فى مجال علم النفس المرضى القائم على التجريب . حيث زاد الاهتمام — فى السنوات الاخيرة — بين عددا كبيرا من الاخصائيين النفسيين لدراسة وعلاج السلوك المرضى على أساس مبادىء مشتقة أصلا من نظرية التعلم .

وقد تختلف الصورة قليلا فى بريطانيا حيث احتل علم النفس الاكلينيكى مكانته السيكولوجية على أساس من التجريب . وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية . فنجد ان عددا من الاخصائيين النفسيين التجريبيين قد تدربوا فعلا على استخدام كل من الاساليب التشخيصية والعلاجية على السواء . وقد انتشرت هذه المحاولات بشكل واسع حتى شملت ثمانى جامعات فى انجلترا أصبحت تقوم كلها باجراء البحوث واعداد البرامج التدريبية فى علم النفس الاكلينيكى على أساس من التجريب .

ولا تختلف الصورة فى قارة أوربا عن انجلترا كثيرا ، فقد تكونت فى السنوات الاخيرة فى أوربا عديد من المراكز الخاصة بعلم النفس الاكلينيكى القائم على التجريب .

وفى الواقع فان هذا التشابه فى المحاولات — مع اختلاف الاساليب — فى كل من أمريكا وانجلترا وأوربا يشيرا الى شىء واحد هو وجود اتفاق أو شبه اتفاق على ضرورة تطوير علم النفس الاكلينيكى كعلم منظم له أسسه ومناهجه المهنية .

مشاكل التحــول

غير ان هذا التحول لابد بالضرورة وان تواجهه عقبات ، خاصة انه لم يكن احد يتوقع أن يتحول علم النفس الاكلينيكى خلال فترة وجيزة من الزمن الى علم له مقوماته العلمية . والواقع فان هناك مجموعتين من المشاكل التى تبرز خلال فترة التحول .

١ — مشكلات التخلى عن التفكير السابق :

فالاخصائيين النفسيين الذين اقتنعوا لسنوات طويلة بمبادىء التحليل النفسى وتدربوا على استخدام التفكير البديهى • أو الحدس ، من الصعب عليهم تغير نظرتهم بسهولة . وقد يرجع ذلك الى أن الاخصائى النفس الاكلينيكى لم يكن على علم بالحقائق العلمية القائمة على البرهان أو الدليل التجريبى الى جانب انه لم يهتم بنتائج البحوث التجريبية . والواقع أن هذه المشاكل لا يمكن حلها عن طريق المقالات فقط فى هذا الموضوع وانما ينبغى اعادة تدريب الاخصـــائيين النفسيين تدريبا عمليـــا فى معامل علم النفس الاكلينيكى ، اذ صح هذا التعبير • وذلك عن طريق البرامج الجديدة أو من خلال الحصول على « دبلوم » فى علم النفس الاكلينيكى كما هو متبع الآن فى انجلترا .

٢ — المشاكل المنهجية :

فمن ناحية ، نجــد أن الاخصائيين النفسيين الاكلينيكيين يحصلون من العلماء على معلومات مؤداها أن « الاستبصار » أو الحدس الكلى ادعاء كاذب لا أساس له من الصحة ، وان الاستبصـار انما هو استبصار كامن لدى المعالج وليس لدى المريض ، وان ميكانيزمات الدفاع لا تشير الى وجود أى شىء مرضى الخ ... ومن الناحية الاخرى نجد أن العلماء لم يقدموا لهم النظريات المتكاملة عن اللاسواء والمناهج الملائمة لتناوله علميا . فلا توجد حتى الآن النظريات الصـــادقة بدرجة كافية عن العلية فى المرض النفسى او أساليب العلاج المناسبة . وعلى هذا فان الحقائق الامبيريقية لا تشمل ســـوى قليل من المشاكل السيكاترية المبعثرة كمـــا أنه لا يوجد حتى الآن الاختبارات الصادقة المقننة بدرجة كافية .

وكنتيجة لذلك فان اسلوب مواجهة هذا الموقف يجب أن يعتمد على تزويد الاخصـــائيين النفسيين التابعين للدولة أو المؤسسات الخاصـــة بالوقت والامكانيات الكافية لاجراء مزيد من البحوث والدراسات التى تؤدى الى تطويرهم .

علم النفس الاكلينيكى — المرضى — التجريبى

يتناول بعد ذلك برنجلمان دور علم النفس الاكلينيكى فى المجال المرضى باستخدام التجريب ، فيقول ان أول شرط لتطويره هو انشاء مراكز خاصة لعلم النفس المرضى تعتمد أساسا على علم النفس التجريبى . وبعبارة أخرى ان علم النفس المرضى لابد أن يشتق نظرياته وادواته فى البحث من مجال علم النفس التجريبى ثم يستخدمها فى خدمة الاغراض الاكلينيكية . ثم يناقش بعد ذلك خطورة اهتمام الاخصائيين النفسيين الاكلينيكيين بالتدريب لخدمة أغراض وظيفتهم دون أن يزودوا بالاساس العلمى القائم على التجريب والذى يمكنهم — من وجهة نظره ، من القيام بعملهم ، على خيروجه . ثم يختتم هذه المناقشة بوضع قضية هامة مؤداها انه اذا كانت الافكار المختلفة فى علم النفس الاكلينيكى مشتقة من مصادر مختلفة الا أن الاساس المنهجى دائما ما يشتق من علم النفس التجريبى . وبهذا المعنى يريد أن يضع علم النفس التجريبى الاساس من حيث النظرية والمنهج لكافة الفروع المشتقة منه بما فيها بالطبع علم النفس المرضى القائم على التجريب .

وظائف علم النفس الاكلينيكى واهتماماته

يتناول برنجلمان بعد ذلك دور علم النفس الاكلينيكى واهتماماته فيشير الى انه يهتم أساسا بتناول الشخصية أو بمعنى آخر كل المظاهر التى تنتظم فى سلوك يصدر عن الشخص ، وبهذا فانه يهتم بالتوافق الشخصى وكل الوان الانحرافات . وأول وظيفة من وظائف علم النفس الاكلينيكى هى قياس وتقدير الشخصية مع الاخذ فى الاعتبار الجانبين التشخيصى والتنبؤى لانحرافات السلوك . والوظيفة الثانية أنه يختار ويستخدم أساليب مناسبة للوقاية والعلاج . وأخيرا فانه يعد ويطور باستمرار أدوات بحثه .

تدريب الاخصائى النفسى الاكلينيكى :

يخلص برنجلمان بعد هذه المناقشة الى نقطة هامة هى ضرورة توفير الوسائل والامكانيات الممكنة لتدريب الاخصائيين النفسيين الاكلينيكيين على اجراء البحوث والدراسات المختلفة فى مجال علم النفس المرضى ، وعلم النفس الاكلينيكى كذلك ، مع الاخذ فى الاعتبار عقامة التدريب الضعيف الذى يحصلون عليه خلال فترة الدراسة الجامعية ، وينادى بضرورة حصول المتخصصين فى علم النفس الاكلينيكى على دراسات عليا لمدة عامين على الاقل . ويشترط كحد أدنى لممارسة المهنة الحصول على دبلوم الدراسات العليا فى علم النفس الاكلينيكى . كما يفضل أن يشتمل البرنامج الدراسى فى هذا الدبلوم على بحوث ودراسات تجريبية واحصائية حيث تكون لها فائدة عملية أكبر مما تحتويه البرامج التى تقتصر فيها الدراسة على علم النفس الاكلينيكى وحده .

البحث عن هوية الاخصائى النفسى الاكلينيكى

ويصل برنجلمان فى نهاية مقاله الى مسالة لا يقل أهمية عما سبقها وهى تحديد شخصية الاخصائى النفسى الاكلينيكى بين غيره من المهنيين فى المجال المرضى . ويشير الى أن أغلب الاخصائيين النفسيين الاكلينيكيين قد تبنوا ، عبر التطورات التاريخية لعلم النفس الاكلينيكى ، استخدام كثير من المصطلحات الشائعة فى مجال الطب النفسى ، والتحليل النفسى كذلك ، كما أنهم أحسنوا التدريب على استخدام الوسائل الخاصة بمجال الطب النفسى والتحليل النفسى فى الجانب العلاجى وممارستها .

وهكذا فقد أصبح الاخصائى النفسى الاكلينيكى فى نظره ، وخاصة فى الولايات المتحدة ، يقوم باعداد الاختبارات اللازمة له فى ضوء هذه المصطلحات ويجرى عليها الدراسات الخاصة لحساب صدقها باستخدام محك التشخيص السيكاترى . وكذلك فهو يقوم بدوره فى العلاج النفسى تحت اشراف الطبيب النفسى أو المحلل النفسى . وهكذا تصبح شخصية الاخصائى النفسى الاكلينيكى غير واضحة التمايز بين غيره من المهنيين فى هذا المجال وخاصة الطبيب النفسى . أو بعبارة أخرى يصبح الاخصائى النفسى الاكلينيكى طبيب نفسى من الدرجة الثانية ، اذا صح هذا التشبيه وهكذا يناقش برنجلمان فى هذا المقال — على ضآلته — أهم القضايا التى تخص علم النفس الاكلينيكى ومستقبله .

التدرج الطبقي الاجتماعي : اشكال ووظائف التمايز ★

تاليف : مالفين تيومين

استاذ الاجتماع والانثربولوجيا بجامعة برنستون

عرض وتحليل : غريب سيد احمد

باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

• تعريف بالمؤلف :

مالفين تيومين استاذ علم الاجتماع والانثربولوجيا بقسم الاجتماع جامعة برنستون ، ومن اهم مؤلفاته :

— Social class and change in Puerto Rico.
— Desegration: Resistance & Readiness.
— Social Life: Structure & Function.
— Caste in a peasant community.

وذلك بالاضافة الى مقالاته العديدة التى تدور حول التدرج الطبقى والحراك وتنمية المجتمع المحلى والمشكلات الاجتماعية . ولقد اجرى دراسة تبين مؤثرات الطبقة والتعليم فى اتجاهات شباب انجلترا وفرنسا والمانيا . ويحاول الآن تطوير نموذج لقياس مؤثرات الانساق التعليمية والتربوية .

• تعريف بالكتاب :

يقع الكتاب فى مائة واحدى عشرة صفحة من القطع المتوسط ، بالاضافة لمقدمته وفهارسه التى تشغل احدى عشرة صفحة أخريات . والكتاب ضمن سلسلة « أسس علم الاجتماع الحديث » التى يشرف عليها الكس انجلز Alex Inkeles، وهو مقسم الى اثنى عشر فصلا ، تتناول عرضا تاريخيا للنظرية والتفكير فى التدرج الطبقى (الفصل الاول) وخصائصه (الفصل

---

* Melvin M. Tumin, Social Stratification : the Forms functions of Inequality, New Jersey, prentic - Hall, Inc, Englewood Cliffs, 1967,

الثانى) من ناحية ، ومن ناحية أخرى التمايز باعتبــاره عملية أجتماعية (الفصل الثالث) تتضمن التقويم (الفصــل الرابع) والجزاء (الفصل الخامس) ، ومن ناحية ثالثة يعرض الكتاب لنتائج التدرج الطبقى وعواقبه (الفصل الســادس والسابع والثــامن) . كما ويعرض من زاوية رابعة لمشكلات منهج دراسة التدرج الطبقى (الفصل التاسع) والحراك الاجتماعى (الفصل العاشر والحادى عشر) . ويختتم الكتاب بعرض موجز لمشكلات نظرية التدرج الطبقى .

● عرض تحليلى :

فى ضــوء الخط المنهجى الذى اتبعــه تيومين ، وفى ضــوء اطاره التصورى نستطيع تحليل مؤلفه فيما يلى من نقاط :

١ — التفسيرات النظرية والمنهجية لدراسة التدرج الطبقى .

٢ — العمليات الاجتماعية المرتبطة بالتدرج الطبقى .

٣ — نتائج التدرج الطبقى وعواقبه .

٤ — الحراك الاجتماعى .

أولا : التفسيرات النظرية والمنهجية لدراسة التدرج الطبقى :

حتى يتمكن تيومين من عرض التفسيرات النظرية والمنهجية الحديثة فى دراسة التدرج الطبقى ، ابتدأ كتابه بتاريخ التفكير النظرى والمثالى حول هذا الموضوع منذ أفلاطون حتى كارل ماركس(١) الذى يعتبر — بحق — صاحب مدرسة لها من التفكير النظرى والمنهجى أهمية قصوى وخاصة ما تعلق من هذا التفكير :

١ — بصراع الطبقات الاجتماعية والاقتصادية .

٢ — بالفكرة الموضوعية فى الوجود الطبقى .

---

(١) لقد نظر افلاطون الى بناء المجتمع على أنه مكون من حكام وحراس وعمال ، ونظر ارسطو الى ذلك البناء من حيث طبقة غنية وأخرى متوسطة وثالثة فقيرة . وركز كل من سان سيمون وأوغسطين على تمايز القوى والملكية والمنزلة . ورأى ميكيافيللى الاختلاف قائما بين الصفوة elite والعوام masses ، وبعدئذ ارتأى توماس هوبز مجتمعا مثاليا ليس لطبقات الامتياز محل فيه . ولقد ظهر فلاسفة اجتماعيون آخرون مثل لوك وبارك وبنثام (فى انجلترا) وروســو (فى فرنسا) وهيجل (فى ألمانيا) ، يعتمدون كذلك فى النظر الى التدرج الطبقى على الاختلافات الوراثية أو المكتسبة أو كليهما .

٣ — بالتركيز على العامل الاقتصادى — اى مقدرة علاقات الانتاج فى تحديد الموقف الاجتماعي الكلى وتشكيله .

٤ — بالشعور والوعى الطبقى .

٥ — بالتضامن الطبقى .

وانطلاقا من هذا التصور يذهب تيومين لعرض اعمال ماكس فيبر Max Weber الذى اتفق مع ماركس Marx فى وجهات نظر وخاصة أهمية المظاهر الاقتصادية فى تحديد التدرج الطبقى من ناحية ، ومن الناحية المعاكسة ، فقد اختلف عنه حيث أضاف الى البعد الاقتصادى بعدين آخرين هما القوة Power والمنزلة Prestige . فالملكية — لدى فيبر — تميز الطبقات classes بينما تميز القوى الاحزاب السياسية ، وتميز المنزلة التجمعات ذات المكانة Status groupings أو الدرجات Strata كما اختلف عنه كذلك حول متضمنات الشعور الطبقى والتضامن الطبقى . ويعد مفهومى « المكانة » و « المنزلة » الاسهام الجوهرى الذى وسم المدخل الفيبرى بالنظرة التقديرية أو التقويمية evaluation لنسق التدرج الطبقى .

●● ويرتكز الاطار التصورى لدى تيومين فى اعتبار أن دارسى التــدرج الطبقى المحدثين انما يتجهون اتجاها تفكيريا ماركسيا أو فيبريا — موضوعيا أو تقوميا — او ان يمزجوا بينهما ، حتى ولو انتهى احدهم الى اتجاه جديد . وعليه ، يعرض تيومين لاسهامات كل من روبرت ليند R. Lynd فى دراسته عن الميدلتاون Middletown اذا مزج بين الاتجاهين ، ولويد وارنر W.L. Warner فى دراسته عن اليانكى سيتى Yankee City حيث اعتمد كثيرا على الاتجاه الفيبرى ، ورايت ميلز C.W. Mills فى دراسته عن الصفوة ذات القوى Power elite اذ ركز على القوى الاقتصادية والسياسية اللتين تعتبران ترديدا لما ذهب اليه كل من ماركس وفيبر .

اما اعمال تالكوت بارسونز T. Parsons فتعبر عن التفسيرات الرائدة لآراء فيبر من زاوية ، ومن الزاوية الاخرى فقد نحى بارسونز فى مســار وارنر حينما نظر الى محكات تحديد التقويم الاخلاقى وحتمية التدرج عن طريق الحكم الاخلاقى .

●● وثمة فرعان من النظريات المفسرة للتدرج الطبقى وهما « نظريات الموازنة equilibrium » و « نظريات الصراع conflict » وتتجه مدرسة الموازنة الى النظر الى المجتمع باعتباره كائنا عضويا ذا شكل متوازن ، مهتمة فى ذلك بالعلاقات الوظيفية بين اجزاء المجتمع المتباينة والتى يكون نســق التدرج واحدا منها . ويسير فى هذا الاتجاه بارسونز ووارنر . بينما تعتمد مدرسة الصراع على النظر الى المجتمع باعتبــار أن نظمه — الاقتصادية والتعليمية والسياسية ... — قد لا تكون متكاملة كل مع الاخرى ، ويسير

فى هذا الخط النظرى روبرت ليند ورايت ميلز ولويز كوزر L. Coser ورولف داهر ندورف Rolf Dahrendorf الذين ينظرون الى التدرج او التمايز الطبقى على انه ابساس الصراع الدائم فى المجتمع ، ذلك الصراع ذى الصبغة الفريزية والطبيعية .

ثانيا : العمليات الاجتماعية المرتبطة بالتدرج الطبقى :.

ولعرض عمليـــات التدرج الطبقى ينبغى الدراية بخصائصه التى تتلخص فيما يلى :

١ — ان التدرج الطبقى ظاهرة اجتماعية منمطه Patterned، متميزة

٢ — ان التـــدرج الطبقى ظاهرة قديمة ، بمعنى وجـــودها فى كل المجتمعات المـــاضية .

٣ — ان التدرج الطبقى ظاهرة موجودة فى كل مكان

٤ — ان التدرج الطبقى ظاهرة متنوعة فى اشكالها

٥ — ان التدرج الطبقى ظاهرة متتابعة Consequential من حيث القوى والملكية والتقويم .. وبناء على ما تقدم من خصائص التدرج الطبقى يمكن تحديد اربعة عمليات جوهرية ترتبط به وهى :

١ — التمايز فى المكانة الاجتماعية Status على أساس الدور Role

٢ — التمايز فى ترتيب المرتبة الاجتماعية Rank

٣ — التقويم ، بمعنى تمايز المـــكانة عن طريق مقيـــاس القيـــم والصلاحية Worthiness .

٤ — التمايز فى المكافاة reWarding على أساس المراتب المختلفة .

ثالثا : نتائج التدرج الطبقى وعواقبه :

تتضح نتائج التدرج الطبقى وعواقبه فى مظهرين هامين ، أولهما : فرص الحياة المتاحة ، وثانيهما : أسلوب الحياة المتبع . ويعتبر ماكس فيبر المسئول الاول عن وضـع مفهوم «فرص الحياة» فى التراث السيوسيولوجى(١) وبين الفرد وفرص الحياة اعتماد متبادل من زاوية اعتماد أحدهما على الآخر

(1) Bendix & Lipset; class, status & Power, pp. 62 - 75.

من ناحية ، ومن الناحية الاخرى من حيث ارتباط فرص الحياة كل بالاخرى . وهذا يتضح — كما يذهب تيومين — فى المجتمع الامريكى من حيث الدخل والخصوبة ومعدل الوفيات والانتحار والطلاق والانحراف الجنسى .

وفيما يتعلق بأسلوب الحياة فانه يشير الى الخصائص الواضحة للجماعات ذات المكانة والتى فيها تعتمد العضوية على درجات من الشهرة الاجتماعية يمكن مقارنتها ، بعكس الحال فيما يتعلق بفرص الحياة حيث ترتبط بخصائص الطبقات الاقتصادية المعتمدة العضوية فيها على دور الفرد فى عملية الانتاج . ومن الزاوية السيوسولوجية يمكن النظر لاسلوب الحياة باعتباره مؤشرا لمستوى التقويم من ناحية ، واعتباره مكافاة أو نتيجة للتمايز الطبقي من ناحية ثانية ، واعتباره وسيلة كامنة للحراك الاجتماعى من زاوية ثالثـــة .

رابعا : الحراك الاجتماعى :

لكل نسق تدرجى درجة معينة من الجمود أو الحركة ؛ ودراسة تلك الحركة Movement هى دراسة للحراك الاجتماعى Social Mobility الذى يتخذ ثلاثة صور ، احداها حركة من أدنى الى أعلى ، وثانيها حركة من اعلى الى اسفل وأخيرها حركة بين وضعين على نفس المستوى . وتظهر هذه التحركات بين الاجيال أو داخل الجيل الواحد او داخل النظام Institution الواحد . سواء عن طريق الانتماء ascription أو التحصيل achievement أو النضج maturation أو الصلاحية . validation

لكن كيف يمكن قياس الحراك الاجتماعى ؟ اجابة هذا السؤال تتطلب من تيومين أن يعرض لبعض الدراسات مثل دراسة نتالى روجوف Rogoff عن الاتجاهات الحديثة فى الحراك المهنى اذ اعتمدت على مقياس اطلقت عليه اسم « المسافة الاجتماعية للحراك Social distanc of mobility » . ودراسته مع فيلدمان Feldman حيث استخدما ما أطلقا عليه « مقياس خطوط الحراك المهنى الدورى » GOMS . والتمييز بين المهن اليدوية وغير اليدوية الذى اتبعه فوكس وميلر لكشف التغيرات المهنية بين جيلين ، وآراء ويلبرت مور حول حتمية الحرا كداخل البناء المهنى .

بيد أنه فى تحليل الحراك الاجتماعى ، ينبغى التاكيد مبدئيا على التغيرات التى تحدث عند اعادة توزيع القوى والملكية ، ومدى تأثيرها على فرص الحياة المتاحة وأسلوب الحياة المتبع ، معتمدين فى ذلك على التقويم .

● خاتمــة :

هذا عرض لاحدى أعمال مالفين تيومين من علماء الاجتماع المحدثين الذين كتبوا عن الطبقات والتدرج الطبقي ، وله العديد من الآراء والانتقادات لمن خاض قبله وفي زمانه في مثل هذه الموضوعات مثل الانتقادات التي وجهها لكل من كنجزلي دافيز وولبرت مور . بل وان هناك من لم يستطع الوقوف على الاطار التصوري لتيومين حين يعرض لهذا الكتاب مثل العرض الذي قام به جون سكوت(١) .

---

(1) John Finley Scott; A.J.S., Vol. 74, No. 6, 1969.

عرض تقويمي لكتاب « العمليات المعرفية »*

بقلم : عبد الستار ابراهيم محمد
ماجستير فى علم النفس
معيد بكلية آداب جامعة القاهرة

تتيح لنا المادة القيمة فى هذا المجلد أن نطلع من خلال بحوث خمسين عالما وباحثا فى علم النفس على احدث النتائج العلمية المستخلصة من الدراسة التجريبية للعمليات العقلية والمعرفية .

وبالرغم من أن العمليات المعرفية كموضوع من موضوعات الدراسة فى علم النفس تحتل فى الآونة الحاضرة مكان الصدارة . فاذا الجهد العلمى المطلوب لتغطية مجهولات هذا الميدان يحتاج — دون مغالاة — لاضعاف مضاعفة من الجهد المبذول . وعلى الرغم من أن هناك جوانب كثيرة من العمليات المعرفية تتمثل تحديا للقدرات الراهنة للمنهج العلمى ، فان التقدم القليل الذى احرزه علمنا فى دراسة لبعض هذه العمليات (بالكشف عن طبيعتها ، والعلاقات التى تنظم سيرها ، والتنبؤ بمسارها) يكفى لان يضع بين ايدينا صورة من صور التقدم فى دراسة السلوك فى جانب من اكثر جوانبه تعقيدا .

ولعل أولى الخصائص الأساسية التى سيلمسها القارىء لهذا الكتاب ان الغالبية العظمى من البحوث التى احتواها (٤٨ بحثا) على تعددها وتنوع مجالاتها — تحاول أن تتخذ من النظرية السلوكية نقطة انطلاقها وانتظامها وهى النظرية التى يذكر عنها « هيب » D.O. Hebb فى أولى مقالات هذا المجلد الضخم (P. 3) « انها » أساس جوهرى من أسس الثورة العلمية فى علم النفس بسبب نظرتها الجادة المنهجية فى السلوك .

والطريف فى هذه المحاولات أنها تعيد لعناصر النظرية السلوكية قيمتها كمجموعة من الحقائق الواقعية تقبل لأن تطبق بمرونة على قطاعات عريضة من السلوك . وهى محاولة جديرة بالانتباه حقا مهما بدأ للقارىء تعسفها فى بعض الاحيان .

---

* Harper, R.J.C., Anderson, C. C., Christensen, C. M. & Hunka, S.M., (eds), The Cognitive processess; Readings, Printice - Hall, 1964 (pp. 720).

تدين النظرية السلوكية بأساسياتها الأولى — كما نعرف لبحوث بافلوف I. Pavlov في روسيا ، وثورنديك E.L. Thorndike وواطسون J.P. Watson في امريكا . والمهتمون بتاريخ هذه النظرية يعرفون انها اساسا نشأت كحركة مضادة لوجهات النظر « العقلية » في تفسير السلوك. وقد كان لهذا النشاط المتوازى لهؤلاء العلماء الثلاثة الدور الجوهرى فى بلورة واقامة علم النفس علمى قوامه الاساسى قوانين التجربة العلمية مهما بلغ تنوعها وتعقد عملياتها واختلاف موضوعات دراساتها . وهو قانون المنبه والاستجابة (على اساس أن التجربة خطة للاجابة عن سؤال يوجهه المجرب من بعض محددات السلوك بتعريض الاشخاص لمنبهات محددة تسمح باستثارة استجابات ، تفحص وتلاحظ تحت ظروف تعرضها لهذه المنبهات) .

وبالرغم من أن تناول السلوك وفق هذا النظام (المنبه — الاستجابة) جعل من السلوك عناصر تخضع لمبادىء التعلم ، فاصبح لبعض الجوانب المعرفية اهميتها المتميزة فى بحوث علم النفس (١) . فان القيمة الاساسية لهذه النظرية بالشكل الذى كانت تسود به فى بحوث ما قبل الاربعينات كانت قاصرة على تطبيقها بمهارة فى دراسة مجموعة الوظائف السيكو — فسيولوجية البسيطة كمجموعة الافعال المنعكسة ، او الافعال القائمة على الاقتران الشرطى فى احسن الاحوال . اما الاشكال المركبة من السلوك ، او الاشكال الاكثر ارتقاء كالجوانب المعرفية فقد كانت تمثل تحديا حقيقيا لهذه النظرية . ولعل هذا ما ادى الى تلك الثنائية — التى ينتقدها فايجوتسكى L.S. Vygotsky بعنف شديد — فى تناول ظواهر السلوك الانسانى (سلوك بسيط وسلوك مركب ولكل قوانينه الخاصة) (٢) .

وكتاب العمليات المعرفية — الذى نعرض له فى هذه الصفحات — يمثل محاولة جادة ، ومجتهدة حقا فى تطوير النظرية لدراسة العمليات المعرفية بزواياها المختلفة ، وهى العمليات التى كانت تستبعد تلقائيا من اهتمام اى عالم سلوكى بسبب ما ذكرنا . وهكذا يمكن أن نطلع فى هذا الكتاب على مجموعة مختلفة من البحوث والتجارب على : تطور العمليات العقلية العليا ، وتكون المفاهيم ، وحل المشكلات ، ونشأة الافكار ، والتذوق ، واللغة ، والادراك ، والقدرة على الحكم ، والتذكر .. الخ . وهى محاولات تخضع فى عمومها للتطويرات الحديثة فى النظرية السلوكية المعرفة باسم السلوكية — المحدثة .

---

(١) وذلك كالتعلم ، والذكاء ، والذاكرة ... ويمكن للقارىء أن يقارن ذلك بوجهة نظر التحليل النفسى . حيث نجد انها لم تول انتباها لهذه الموضوعات ، بسبب الاعتماد على منهج لا يصلح لتناول الموضوعات الاساسية فى علم النفس بشكل علمى .

(٢) Vygotsky, L.S. Development of the higher Mental Functions, In A., Leontyv, A. Luriyg & A. Smirnov (eds), Psychological Reasearch in the U.S.S.R., Moscow: Progress Publishers, 1966, pp. 14,31.

وقد لا يجد القارىء نظرية واحدة تشيع بين مختلف الباحثين المساهمين فى هذا الكتاب ، لكنه من غير شك سيجد محاولات تجريبية ، واطارا نظريا ينظم سير هذا التجريب ، ويوضح معطياته . أو بتعبير آخر سيجد نظريات مختلفة ترتبط بموضوع الدراسة من جهة ، وبنتائج التجربة على هذا الموضوع من جهة اخرى . ولعل اهم النظريات التى ستواجه القارىء لهذا الكتاب هى :

١ — نظرية بافلوف فى الفعل الانعكاسى الموجه(١)، ومحاولة الاستفادة بها فى تفسير بعض الظواهر الادراكية والانتباه .

٢ — نظرية اوسجود C.E. Osgood فى نشأة اللغة والادراك كظاهرتين معرفيتين .

٣ — نظرية برونر J.S. Bruner عن كيفية تكون المدركات ، والمعرفة ، وعمليات التفكير ، والتى يستبعد فيها قدرة نظام المنبه والاستجابة بشكله التقليدى على معالجة هذه الظواهر . ويقترح اساسا مشتركا لتفسير عمليات التعلم ، وحل المشكلات هو مايسميه باسم اقامة النموذج(٢)

٤ — نظرية لوريا A.R. Luria. (وهو من علماء النفس السوفيت الذين ساهموا بالكتابة فى هذا المؤلف) عن الدور التنظيمى للغة ، والمراحل التى يمر بها هذا الدور من الطفولة الى الرشد .

٥ — نظرية راين R.J. Rhine. عن اكتساب الاتجاه على أســاس من المفاهيم المستخدمة فى تفسير تكون — المفهوم . وقد أفاد منها بمحـاولة « اوسجود » لتفسير تــكون — المفهوم وفق نظـريته عن الاســتجابات الوسيطة(٣) .

وينقسم الكتاب الى ستة اجزاء :

الجزء الاول عن الدافع ، والجزء الثانى عن المناهج السلوكية المحدثة فى تناول العمليات المعرفية ، والجزء الثالث عن العمليات المعرفية والإعلامية ، والجزء الرابع عن دور الالات الحاسبة والعمليات المعرفية ، والجزء الخامس عن علاقة العمليات المعرفية بالدافع ، والشخصية ، والجزء السادس عن ارتقاء العمليات المعرفية .

اما الجزء الاول فان المشرفين على الكتاب يعتقدون أن ثمة سببين

---

(١) Orienting - Reflex.
(٢) Constructing - Model
(٣) Mediating - Responses

يدفعان الى تخصيص جزء مستقل عن دراسة الدوافع ، فى كتاب خاص بدراسة العمليات المعرفية ، ففهم الدوافع أمر ضرورى للكشف عن دور النظرية السلوكية فى فهم العمليات المعرفية ، ففهم الدوافع أمر ضرورى للكشف عن دور النظرية السلوكية فى فهم العمليات المعرفية (خاصة التفسيرات السلوكية « لهيب واوسجود » لبعض تلك العمليات) . كذلك فان التمييز بين الدافع والنظام المعرفى يقل ويتلاشى كلما أمكن دراسة المشكلتين دراسة مركزة ومتكاملة .

ويؤكد « هيب » هذا التكامل بين الدافع والعمليات المعرفية فى أولى بحوث هذا الجزء ، اذ يبرز — معتمدا على نتائج الكثير من البحوث التجريبية — دور **التعلم** فى كثير من الدوافع ، بما فيها الدوافع الفسيولوجية ، كالبحث عن الطعام ، والسلوك الجنسى ، واستجابات الالم (pp. 1 - 16)

ويتفق « رازران » G. Razran مع هيب فى تأكيد هذا الدور التكاملى . وذلك فى البحث الخامس من هذا الجزء حيث يتحدث عن قيمة الفعل الانعكاسى الموجه فى عملية التعلم (١) . ويؤكد « بلات » S.J. Blatt هذه العلاقة بشكل آخر فى بحثه التجريبى من العلاقة بين كفاءة النشاط العقلى فى حل المشكلات والاستثارة الفسيولوجية (كما تظهر فى سرعة دقات القلب) ، حيث وجد ان الاشخاص ذوى الكفاءة العالية فى حل المشكلات يسجلون نسبة مرتفعة من دقات القلب ، اذا قارناهم بأصحاب الكفاءة المنخفضة . وتزيد هذه النسبة عند الاشخاص الاكفاء فى مراحل معينة من النشاط العقلى عنها فى المراحل الاخرى . فمثلا عندما ينتقل النشاط العقلى من عملية التحليل الى عملية التركيب ، ثم من عملية التركيب الى عملية التوصل الى احل تزداد هذه السرعة أكثر فأكثر . (pp. 91 - 104)

ويناقش برلين D.E. Berlyne بعض العوامل التى تستثير الفعل الانعكاسى الموجه للاشكال المرئية . وفى رأية أن عاملى الجدة والتعقد يساعدان على استثارة هذا الفعل . ويناقش معطياته فى ضوء النظرية السلوكية مع التركيز بشكل خاص على دور الانتباه وحب الاستطلاع .

---

(١) يشير مفهوم الفعل الانعكاسى الموجه الى مجموعة مركبة من ردود الافعال الحسية ، والحشوية ، والعصبية ، والمعرفية ، والحركية التى يقوم بها الكائن عند ما يواجه بمنبه جديد . فيكون بمثابة العامل المنظم لنشاط الكائن . ويستخدم مفهوم الاتجاه attitude فى البحوث الانجلو — أمريكية كمرادف لهذا المفهوم . ويرى ياتلوف أن عامل الجدة novelty فى المنبه هو الذى يستثير هذا الفعل . أى المنبه الذى لم تتحول استجابتنا له بعد الى عادات . أنظر فى ذلك بحث رازران فى الكتاب الحالى pp. 105 - 119 كذلك :
Sokolov, Y.N., Orienting Reflex As Information Regulator, In Leontyv, et al. eds., Ibid. pp. 334 - 361.

ويعتقد « هاربر » وزملاؤه أن مساهمات « برلين » و « رازران » يمكن ان تكون ذات اثر بالغ فى مجال التربية . وذلك بسبب منهجهما الجديد فى دراسة مشكلة قديمة من مشكلات علم النفس ، وهى مشكلة توجيه الانتباه والعوامل المؤثرة فيه . وغنى عن الذكر الاثر البالغ الذى تلعبه هذه المشكلة فى مجال التربية .

وتنتمى الى هذا النوع من البحوث مجموعة من بحوث الجزء الخامس عن العلاقة بين الدوافع والعمليات المعرفية ، حيث نجد محاولات شيقة لتجديد العلاقة بين هاتين المجموعتين من العوامل . ففى بحث « هينل » M. Henle عن الكيفية التى تؤثر بها الحاجات والاتجاهات (كدافعين سيكلوجيين) فى عدة جوانب من الذاكرة (كوظيفة معرفية) تثبت المجربة أن هذا التأثير يمكن ان يظهر فى جوانب كثيرة من الذاكرة منها : الشكل ، والتحديد ، والتنظيم ، وإعادة التنظيم ، والانتقاء ، وتكوين الاطار العام ، واستثارة التوقعات ، وكف القدرة على الفهم ، وتشويه عمليه التعرف ، وتغيير الخصائص المادية للخبرة . (pp. 389 - 399) ويناقش « برنتيس » W.C.H. Prentice هذه المشكلة من زاوية أخرى حيث يقرر فى بحث له عن بعض الجوانب المعرفية للدافع أن الدوافع ما هى فى الحقيقة الا نوعا خاصا من الافعال الادراكية — المعرفية . (pp. 400 - 411).

والقارىء المهتم بنمو الدراسات العلمية التجريبية ، وتطويرها يمكن أن يجد فى بحث « والاش » M.A. Wallach عن محاولته لوضع علم نفس تجريبى جمالى (pp. 412 - 425) فصلا من فصول التناول العلمى لجانب من جوانب النشاط الانسانى لازال الكثيرون يتشككون فى اخضاعه للعلم ، ومفاهيم التجريب .

وتتخذ محاولة والاش نقطة انطلاقها من تعريفه للعمل الفنى على أساس انه محاولة لتنظيم مجموعة المعلومات الواقعة على أعضاء الحس، أو التصورات الذهنية وفق مجموعة من القواعد « أو البديهات » . بحيث تؤدى اقامة هذا التنظيم ، وتتبعه ، وملاحظته (فى عالم النغم ، أو الاداء — كما فى الفنون التشكيلية — أو الادراك ، أو السمع) الى تغيير دافع الفرد فى السبيل الذى ينشده . سواء كان هذا التغيير باستثارة بعض الدوافع ، أو التخفف منها . هذا التعريف فضلا عن قدرته على التمييز بين الفن وغير الفن ، يميز أيضا وبوضوح شديد بين ما هو فن جمالى وفن غير جمالى . فالفن الجميل — وفى تصور المؤلف — هو الفن الذى يشبع دافعا معينا ، والفن غير الجميل هو الذى لا يشبع هذا الدافع . والامر هنا أشبه بعالم الرياضة الذى يختبر الاحساس الجمالى من خلال عملية البرهنة على نظرية ما ، مثلا . وهكذا يكون تذوقنا لمقطوعة

سترافنسكى « طقس الربيع المقدس (١) » ، فهى تبدو فنا جميلا عند شخص معين اذا كانت تنبه لديه حافزا ، أو دافعا ايجابيا (كالتشبيه العاطفى)، وهي فن غير جميل عند شخص آخر اذا حركت فيه نزعة عدوانية لا يريدها أن تظهر .

وفى ضوء هذا الاطار النظرى يقدم المؤلف مجموعة من التجارب قام بها بنفسه عن التذوق الموسيقى (من حيث الايقاع والحركة) وعلاقته ببناء الشخصية كما ينعكس فى سمتين هما : السمة التى تمتد من المجازفة السلوكية (٢) الى الاستكانة ، والسمة التى تمتد من الانبساط الى الانطواء . وقد وجد الباحث علاقة مباشرة بين الميل الى المجازفة والانبساط ، والتقبل للاستثارة الموسيقية (بتفضيل الحركة على الايقاع) . لكن الاشخاص المرتفعين جدا فى سمتى المجازفة أو الانبساط تكون استثارتهم الموسيقية كالمنخفضين جدا . وفى تفسير هذه النتيجة يرى المؤلف أن الاشخاص المنخفضين جدا (أى الانطوائيين والمستكينين) قد تكون استثارتهم تعبيرا تعويضيا عن اتجاهاتهم المستكينة المنطوية فى هذا المستوى الخيالى .

ويصمم والاش أيضا تجارب شبيهة عن التذوق الفنى فى الميادين الاخرى ، ويقترح عددا آخر من التجارب . ولكن على الرغم من طرافة محاولة والاش فيجب أن لا يخفى عن ذهن القارىء ما فى هذه المحاولة من بعض المثالب . فتعريف المؤلف للفن يمكن أن يلقى من الناحية النظرية على الاقل — كثيرا من الشكوك . ففى هذا التعريف اهمال لدور القيم والعوامل الاجتماعية فى التقدير الاجمالى ، ويجعل من اشباع الدوافع الفردية وحدها هى الاساس ، مما يلغى دور العوامل الموضوعية ، أو الاجتماعية . فضلا عن ذلك فالمؤلف عندما يناقش مشكلة الموهبة فى الفن على أنها تقوم على حساسية الفنان فى اكتشاف أو تركيب أو تنسيق عناصر جديدة تتسق مع بديهات ، لم يوضح لنا مثلا كيف تتكون البديهات الاساسية ؟ أهى عناصر فطرية ؟ أم هى عناصر تشكلت من خلال الممارسة والتدريب ؟ ثم ما هى العلاقة بين ما يسميه تبائر الدوافع والبديهات فى التذوق ؟

ويرتبط بهذا البحث مجموعة أخرى من البحوث عن مشكلة اكتشاف الانتظام(٣) فى البيئة ، ودور العوامل المعرفية فى تحديد هذا الانتظام ، والعوامل التى تعوق اكتشافه . ويعتقد والاش

---

(١) Sacred rite of spring

(٢) Behavioral risk.

(٣) Regularity

و « برونــر » J.S. Bruner ، و « والاش » ، و « جــالانتر » E.H. Galanter (pp. 271 - 279) أن ثمةعامل هاميساعدعلىابراز أنماط معينة من العلاقات المنتظمة ، وهو « اقامة نموذج عقلى » متساوى مع التركيب الخارجي بحيث يمكن على اساسه التنبؤ بالسلسلة التالية من الحوادث او المنبهات . ويثبت الباحثون أن هناك عوامل مختلفة تعوق اقامة مثل هذا النموذج بالشكل الدقيق منها : تداخل الاستجابة ، أى وجود فروض سابقة تغطى على تكوين النموذج الصحيح ، ومنها تداخل المنبهات نفسها ، ومنها تدخل بعض العوامل الخاصة بالكائن كحــالات التعب ، وعدم الانتباه ، واتجاه الدافع . ويعمق برونر هذه الفكرة فى بحث له عن « تكون الافكار فى الذهن » pp. 288 - 293 ، فيرى أن الفكرة (سواء كانت فكرة ابداعية أو غير ابداعية) ليست صورة منعزلة فى الذهن عن واقعها الخارجي ، وانما هى طريقة لتنظيم القيام بعمل بعض الاشياء . وبهذا فالفكرة الجيدة هى التى تسمح لنا بالتعامل مع مجموعة من المواقف الخارجية كانت تبدو ــ قبل ظهور الفكرة ــ مجموعة من الحوادث المفككة، المنفصلة ، وغير قابلة للتأليف . ومن أمثلة ذلك اى قانون علمى . فالقانون العلمى مبدأ منظم للظواهر ، يمكننا من خلاله التعامل مع آلاف الظواهر ــ كالمتضمنة فى القانون ــ والتنبؤ ــ من ثم ــ بمسارها وفى الفن ايضــا نجد أن العبقرية التأليفية للفنان جيوتو Giotto مثلا هى انه استطاع بمهارة خارقة ان يربط فى لوحاته بين أكثر من معنى بطريقة تضيف لنا منظورا متسعا جديدا لمفهومنا عن شخصياته التى رسمها بكثرة .

والقــارىء المهتم بالسلوك الاجتماعى ، والتفــاعل مع البيئــة من جانبيهما المعرفى يمكن أن يطلع على عدد كبير من البحوث خاصة فى الجــزء الخامس . وذلك كبحث « راين » عن اكتساب الاتجاه pp. 486 - 495 حيث يستخدم مفاهيم « أوسجود » و « ودوب » عن الاستجابات الوسيطية أو الضمنية ــ كافتراض نظرى لتفسير عملية تكون المفهوم لتفسير عملية اكتساب الاتجاه . وبهذا يناقش الاتجاه على أساس من تكون المفهوم . ومن مظاهر السلوك الاجتماعى التى أمكن دراستها فى هذا المجلد ما يسمى بسلوك المجازفة (١) وأخطاءالحكم اى الميل الى الحكم بأن الاشياء متشابهة بينما هى فى الحقيقة مختلفة ، أو الحكم بأنها مختلفة بينما هى فى الحقيقة متشابهة . وفى رأى « برونر » و « تاجفيــل » H. Tajfel pp. 471 - 495 أن المجازفة المعرفية أو أخطاء الحكم هى فى الحقيقة وظيفة للتغير فى البيئة أو فى موقف التنبية الخارجى فعندما يتزايد مدى المنبهات ، وعندما يتعقد تنظيمها فى فئات محددة فان مجازفة الاستجابة تتناقص خاصة اذا ارتبط

---

(1) Risk behavior.

هـذا التزايد أو التعقد بأسلوب الشخصية من زاوية الميل الى التصنيفات الواسعة بمفهوم « روكيتش » . M. Rokeach (١) وتزيد بسنة المجازفة عند الأشخاص الذين يميلون الى التصنيفات الضيقة .

وعموما فان الاسلوب المستخدم فى علاج موضوعات هذا الكتاب يمكن القارىء من استنتاج الكثير بنفسه . وهذه هى فى الحقيقة وظيفة الافكار العظيمة — على حد تعبير « برونر » — سواء فى العلم أو الفن : الكشف عن الوحدة والترابط الموجودين فى الظواهر بطريقة تسمح لنا أن نتحول من معطيات راهنة الى ما وراء هذه المعطيات .

---

(١) Ro Keach, M. «Marrow Mindednessand Personality» Journal of personality, 20, (1951), 234 - 51.

References

Based mainly on field work carried out for the I.L.O. in Egypt and Syria (then forming the United Arab Republic) in 1958 and in Libya and the Sudan in 1961-62.

1 — Awad, M., «Settlement of Nomadic and Semi-nomadic Tribal Groups in the Middle East»; *International Labour Review,* Vol. LXXIX, No. 1, pp. 25-26;» Nomadism in the Arab Lands of the Middle East», *Proceedings of the Paris Symposium* (1960), U.N.E.S.C.O., 1962, pp. 325-39.

2 — Report on «Sedentarisation of Nomads in the Sudan» submitted to the I.L.O. Panel of Consultants on Indigegenous and Tribal Populations, (October 1962), by Mr. Ali Hassan Abdulla.

3 — Barth, F., «Report to U.N.E.S.C.O. on a Study of Nomads and the Problems of Sedentarisation in Iran». (Typescript.); Cauneille, A., «Le Nomadisme des Zentan (Tripolitane et Fezzan), *T.I.R.S.,* 2e Semestre, 1957, pp. 76-80.

4 — Abou-Zeid, A.M., «The Tribal Populations of the Egyptian Western Desert of Egypt and the Syrian Desert», *Bulletin of the Faculty of Arts,* Alexandria University, Alexandria 1963, Vol. XIII, pp. 71-133.

5 — Based on infrmation obtained by the author in 1958 from Col. Mostafa Hamdoon, who became Minister of Agricultural Reform in the U.A.R. in 1959.

6 — Abou-Zeid, op. cit.

7 — «Sudan Repor,» op. cit.

ding a nomadic life and prefers to take to a more settled life. These measures avoid the difficult problems arising from the in oduction of new land legislations, but they are likely to raise another difficult problem; i.e. that of vocational training which is almost completely absent in all the deserts.

* * *

Whatever might be the case, there is no doubt that in spite of the tremendous efforts made by the different governments of the Middle East and North Africa to encourage the Bedouines to settle down, the great majority of the inhabitants of the desert still regard nomadic animal breeding as the most honourable job a man can practice in the desert, and a livestock as the most important item of wealth. Therefore, the nomads are not ready to sacrifice animal breeding for the sake of agriculture, under the present prevailing conditions at least. For many nomadic groups, agriculture is a new activity, and most nomads have little experience in agricutural practices. Thus, if the nomads show much resistance against sedentarisation, this is not emrely because thye are conservative and unwilling to accept changes, but also because of the losses which they think, rightly or wrongly that they will suffer, especially with regards to land, But whatever might be the policy adopted by the different governments, the crowning achievment of all these projects will be the reduction of the economic, social and cultural contrast between the nomadic and the semi-nomadi inhabitants of the desert and the rest of the population in each country. This contrast is amnifested in the different modes of livelihood and standards of living, the different patterns of social relationships, the different values and omdes of thought, and the different structures prevailing in the deserts on the one hand and the rural and urban communities on the other. If the ultimate aim of sedentarisation is to integrate the nomadic groups in the larger society, then each country can follow the line of action that suits her better and has in the end to deal with its nomadic population according to its particular circumstances and to its own petentialities.

coercive meansures. This may give in the beginning good results, but it may entail psychological resentment or, at least indifference and lack of interest thus leading in the end to the failure of the project. It should be recalled here that Convention 07 of the I.L.O,. to which reference has already been made, makes it clear that «Recourse to force or coercion as a means of promoting the integration of these populations into the national community shall be excluded.» (Article 2, item 4.) Thus, the consent of the people concerned, their cooperation and their enthusiasm in the project are important factors in the success of the process of sedentarisation. Therefore, the peopte need to be persuaded and enlightened about the real nature of the projects and the benefits attendent upon a less nomadic type of life.

The nomadic and the semi-nomadic tribal groups can, however, be encouraged to adopt a more sedentary life by the creation in certain centres in the desert of greater opportunities for gainful occupations and introducing new jobs which differ substantially from the traditional nomadic stock breeding and simple cultivation. The traditional handicrafts can be developed and improved and a number of new smallscale industries and crafts can be introduced as a measure of economic advancement which may encourage the people to take to a more sedentary type of life. It is true that the nomads do not bear much respect to manual labour, labour, but the more sedentary groups do not, in fact, mind getting themselves engaged in the new industries which have been recently established in some parts of the desert, and in particular in the oil industry. Few numbers of «true» nomads join the oil companies as is the case in Lybia and Saudi Arabia, but most of them prefer to work as watchmen, trucck rivers and in mine-clearing operations, which jobs do not conflict with their traditional values with regards to manual work. Wage-Labour offers the poorer man freedom from the uncertainties of grazing and rain agriculture besides giving him prestige Thus, a new awareness of being unemployed, or only partially employed, is now emerging among tribesmen in many countries. As a result of the establishment of these new lucrative industries, the young generation is becoming less and less keen on herding animals or lea-

Animal Resources to encourage settlement in the Sand Plains of Darfur and Kordofan, an area predominently suited for settled livestock raisng and not for crop production. For this project, the Rezeigat tribe who live in the southern part of Darfur and who depend entirely on nomadic cattle raising was selected. The area offers good prospects for a successful projects : experimental work in livestock improvement and in range management has been going on there for some time; rainfall in the area is very reliable as far as grazing is concerned; water resources can easily be developed and the country is well suited for transport even during the rainy season. Here also, the tribe concerned showed willingness to cooperate with the competent authorities and accepted the idea. The proposal is to fence some 900 square milles in plots of 25 square miles each and thus there will be 35 plots in all. The carrying capacity of the land is roughly estimated to be about 30...40 cattle per square mile, and therefore, each plot will accomodate about 1,000 heads of cattles. Later on, the carryng capacity may be increased to double of more through proper management practices, conservation of fodder and supplementary feeding. (7)

A few other similar projects for settled animal husbandry are contemplated by a number of governments in the area as an effective step towards settling their respective nomadic groups. But though considered as better alternatve, in some cases at least, to sedentarisation projects which depend entirely on the allocation of land and encouraging the nomads to change to arable farming, settled animal husbandry schemes are also confrented by a number of obstacles arising mainly from the traditional system of land tenure and the tradition association of the tribal groups with certain specific pasture-lands. There is no doubt that the fensing off of the ranch will not be effective without the prior consent of the peopleconcerned to cooperate with the competent authorities in this respect and to follow the grazing rotation strjctly. It is very difficult to obtain such consent and co-operation when the area selected for ranch management is associated with more than one clan, to say nothing about being associated with hostile clans with conflicting economic interests. It is true that sedentarisation can be imposed according to deliberately planned projects and by taking

by this polcy and in whose traditional territories such projects may be executed. For grazing is tribally practised in the whole area, and no individual person owns a specific grazing-ground or has definite rights of controlling it as he thinks best. Thus fencing a ranch may raise great opposition from the tribe or tribes which have the right to exploit the pasture as it has happened in the Ras-El-Hikma project in the Western Desert of Egypt, which was launched to be an example of encouraging settlement through improving the grazing potentialities of the area and organizing the use of pasture.

A number of projects planned to encourage sedentarisation through the introduction of settled livestock raising are now under execution in some countries in the area. The G.D.D.O. for example is now contemplating the possibilty of launching a project at Sidi Barrani in the Western desert which envisages organizing the use of pasture grounds and improving the grazing potentialities of the area as a possible solution to the problem of nomadism. The excessive cropping of pasture plants and the uncontrolled grazing in the desert are regarded as the main reasons for aridity and noamdism. Thus it is thought that if pasture grasses could be developed and grazing organized, it would be easy to permit the herders to follow a sedentary life in which they could practice animal husbandry in certain specific areas all the year round, without any need for seasonal movements. This may encorage the herders, in due course, to practice intensive agriculture as well. The Sidi Barrani area has been chosen because there is enough land for the realisation of the first stage of the project, which is to grow pasture grasses over an area of about 60,000 feddans. A large number of dams and cisterns exist in the area, which could be used in irrigation after the wet season is over. An ecological survey of the area has been carried out and a botanical map has been prepared to determine the local species of palatable pasture grasses which could stand the drought, the summer heat and other local conditions. What is even more important is that the people themselves have accepted the idea and have agreed to cooperate with the G.D.D.O., something that was missing in the Ras-el-Hikma project and was responsible to a great extent for its failure.

some disruptive effects on both the traditional patterns of social relationships and the total social structure. Being economically independent of the lineage or the larger kin-groups, the young men will be able to free themselves from the authority of their elders, which may lead in the end to the breaking down of the whole traditional structure.

IV

All these difficulties which are likely to arise if a policy of full sedentarisation which depends on the adoption of arable farming is imposed on the nomads, give rise to the important question of whether settled animal husbandry could replace nomadism. In fact, some authorities on the problems of nomadism and sedentaristion are doubtful whether sedentarisation and the concequent shift to arable farming are more advantageous from the economic point of view than pastoral stock-rasing. They also think that a policy of full sedentarisation may prove, in the end, to be harmful to livestock production and may have the effect of depleting the weath of the region and thus, the agricultural and industrial development of the desert areas, important as they may be in bringing about sedentarisation, should not divert from the developemnt of grazing amnagement in the area. But settled animal husbandry requires the fencing off of the land of the ranch and keeping the stock within the fence, which may lead to evergrazing. To avoid this danger, the ranch could be further divided into smaller fenced aras which are grazed on at a time to provide intervening rest periods. In the case of nomadism, this is actually fulfilled by the seasonal migrations of the herds and it does not need any expenses for fencing and providing water supplies, but it is felt that the adoption of settled animal husbandry will lead to better exploitation of the arable lands, the extension of social services to the herdsmen and the consequent integration of the nomadic groups in the larger community. However, this system should be carefully studied, and due consideration should be given not only to the physical conditions of the area but also to the social conditions and to the tribal organisation of the nomadic and the semi-nomadic groups which will be affected.

have the right to dispose of land temporarily, by mortgaging a part of the for example, in order to get the necessary capital to improve cultivation or to obtain other necessities of life, etc. Whatever the answer my be it is generally felt that measures should be taken to control the reckless disposal of land.

All this shows that the potential reactions of the people concerned to the proposed sedentarisation projects should be taken into consideration when planning for such projects. For in spite of what has already been said about the willingness of the nomads to settle down as land owners, there will be certainly some reluctance and resentment on the part of certain sectors of the nomadic population. All depends in the end on the changes which these sedentarisation projects may be expected to brin gabout, and on the benefits that may be suffered as a result of the realisation of these projects. Thus, the semi-nomads who usually spend a considerable part of the years near towns and sedentary rural communities and who have some idea about the significance and privileges of settled ilfe react favourable in general and welcome the sedentraisation projects. Similar reactions may be found among the groups who have been accustomed to wage labour and who have thus tasted the advantages which money can offer. On the other hand, the more nomadic clans, especially the true nomads who herd camels and who are accustomed to go deep in the desert, are forthright in expressing their deep resentment and indignation concerning the idea of leading a settled life. Tribal chiefs also express dismay at the projects and the impending changes. Their doubts and resentment spring from their fear of losing their authority over the tribesmen, if the clans and the nomadic groups are sedentarised and thus brought under the control of the local authorities and local administration. Moreover, there is no doubt that the realisation of these projects will cut deep into the structure of traditional Bedouin community. The drift to agriculture and to the inductrial and trade centers which may be established as part of the sedentarisation projects, and the emergence of individual or private ownership of land as a result of new land legislation will lead to a growing sense of individuality and the econmic independence among the younger generation. These individualistic tendencies may have

time that any attempt to enforce such movement would to open war between the tribes concerned (6) Such resentment would be even moreobvious among the noamdic groups living on the international borders, such as certain sections of Awlad Ali who have grazing interests in both the western Desert Egypt and in Cyrenaica, the Ruwala who have similar interests in Syria, Jordan and Saudi Arabia, and also the Shammar who herd their flocks in both Syria and Iraq. Sedentarisation, to these frontier tribes, means the abdication of these vital interests as well as losing their «freedom», since it will tie them more closely to the land and place them under the direct supervision and authority of the government. It is noteworthy here that convention 107 which was adopted by the International Labour Conference in 1957 (Article 13, 2) states that arrangements should be made to prevent persons who are not members of the populations concerned from securing the ownership of use of the lands belonging to such members, and that a special section of Recommendation 104 concerning the protection and integration of indegenous and other tribal and semi-tribal populations deals with the protection of semi-nomadic tribal groups whose traditional territories lie across international bundaries.

III

One wonders, however, whether the introduction of a new system of land «ownership» among the nomads as an affective measure of sedentaristion would not imply the concept of «freehold» which may lead to the sale of land to foreigners or to absentee landlords. We have already seen that settlers in the Southern Rudd Project in Syria have to till the land allocated to them for three successive years and that they are not allowed to dispose of it during the first fifteen years. During the Meeting of Panel of Consultants on Indigenous and Tribal Populations held by the I.L.O. in Geneva in October 1962 it was suggested that tribes should anjoy «inheritable permanent occupation» of the land instead of being granted full property rights, for this would give them more security. But here also the question would arise as to whether the people should not

Constitution (Article 22). But this was not brought into effect except much later when the Ministry of Agriculture tried, in November 1952 and again in January 1953 to sell a part of the State-lands at very low prices. The land was divided into plots of either 50 or 10 hectares each, according to whether it depends on rain or is irrigated directly from the river. In this way, certain nomadic groups would own large patches of land. Thus some 100,000 hectares of the Gezira lands were distributed among the Shammar, the Jeboor and the Sherabieen clans. This is generally known as the Southern Rudd Project. The plots were sold to the «poor» nomads who wanted to settle down and live in the villages constructed for this particular purpos, i.e. to be dwelling places for the new sedentary owners, The settlers were chosen from among the original inhabitants of the area, with priority given to married persons and to the really «poor» people who had no land at all but who, nevertheless, owned means of expliting the land. Settlers were expected to till the land for three successive years and could not dispose of it during the first 15 years. Taxes paid by the new owners could not exceed one-tenth of the crop at harvest time. (5)

Some sedentarisation projects may involve the transfer of nomadic groups from the unfavourable areas with which they have al ays been associated to more fertile lands where they can lead a more settled life, and where they are granted full property rights on cultivable lands. There is no doubt that their presence will be resented by the original occupants of these areas who will consider them as intruders, and this will most certainly lead to social strife and sometimes to open hestilities betteen the original inhabitants and the newcommers. In Syria, for example, in 1958 thers was some thought about the possibility of transferring certain sections of the Ruwala tribe to th eJezira region where successful settlement projects were under execution. But it seemed that such measures would have elicited much resistance on the part of both the Ruwala, who were not ready to abandon their traditional «home» and the local clans, (i.e. the Shammar, the Jeboor and the Sherabieen to whom wehave already referred) who would not allow their traditional lands to fall into the hands of strangers. In fact, chiefs of both the Ruwala and the Shammar admitted at that

It seems that the people are quite satisfied with these arrangements and there has been so far no real obstacles, perhaps because the area dedicated for horticulture is not regarded as tribal land in the strict sense of the word. The main difficulty which has been met till now rises from the fact that the G.D.D.O. is not willing, for technological reasons, to construct wind-pumps in gardens smaller than 10 feddans each. Thus owners of neighbouring small gardens who may be complete strangers have to accept from the very beginning the idea of sharing one common pump and to agree among themselves on whdere this pump should be construted and how the water should be divided among their respective gardens. This in itself is an indicator of the substantial change in the attitude of the people towards the ownership of water points which have been always possessed on tribal and kinship bases.

It will be difficult, however, to apply this system of land allocation to the barley land which has always been regarded as tribal land which depend entirley on the seasonal rains. The people think it rather unwise for a man to possess a specific patch of land unless the Government takes the responsibility of providing the fields with a permanent source of water as is the case in the Nile Valley. This may be achieved, to a certain extent, in a few years after the completion of the Mariut project which envisages the reclamation of some 80,000 feddans some of which fall in the Western Desert along the sea coast to El-Omaied. This reclaimed land will be irrigated by water brought from the Nile by the Nubariya canal. (4)

Another good example comes from Syria. The country *enjoys a relatively large amount of rain besides the existence of a number of streams and rivers. There are also vast stretches* of cultivable lands which either lie fallow because of the shortage of labour, or are exploited by a small group of «big farmers» who secure high profits for themselves. Therefore all projects of sedentarisation of the nomads deal at the same time with the problems of land ownership, land reform and land distribution. The principle of conceding the ownership of State-ands to the landles farmers was explicitly mentioned in the 1950

and solidarity; but it is at the same time one of the most impeding obstacles that confront the execution of the sedentarisation projects which are usually based on the possibility of land allocations and the recognition of individual full ownership. To the nomads themselves, sedentarisation means to have full property rights over the land. They are most willing to lead a sedentary life as landowners but not as workers on the land. It may be rather impossible, in some countries at least, to make the allocation of land on an individual basis, for there may not be sufficient land to meethe needs of all the individual members of the nomadic population and change them all into sedentary landowners. However, some effort has been recently made in a number of countries and on a rather limited and narrow scale to make such allocations and to grant the individuals the right of ownership and not only the right of usufruct.

(II)

In Egypt, for example, to encourage the Bedouins of the Western Desert to settle down and give due care to «their» lands and at the same time to solve the problems and disputes arising from the principle of usufruct, the «Desert Law», better known as Law 124, was enacted in 1958 but has not come into effect except in 1960. The Law does not recognize the tribal possession of the land which is considered as belonging to the state. But whenever a family proves that it has developped and planted on a holding it will have the right, if approved, to the issue of a title to it by the Government. Al the lands which have been occupied permantly by buildings or orchards since before 1957 can be owned by the occupants at minimal prices which are to be paid over a period of 30 years. A feddan in the fig-land is estimated at 10-20 pounds,. Other facilities are promised to those who may like to own gardens. Thus, the General Desert Development Organization (G.D.D.O.) has expressed its willingness to undertake the dif ficult task of drilling wells and constructing the necessary windpumps in these gardens, the expenses of which (about 350 pounds) a re to be paid over a similar period of 30 years.

This means, in fact, that in spite of the dispersal of the members of the tribal group each kin-group is always attached as a whole to a specific areu of land which is considered as its traditional homeland (**watan** or **dar**) to which they always return from their sesonal migrations.(2) The inhabitants of any one locality at any one particular time may belong to more than one tribal group, but every one knows only very well where he belongs and the boundaries of the lands with which his own tribal and kin groups are associated and have the right to exploit te the exclusion of all other groups. This is particularly true with the semi-nomads; but it also applies to the nomads who herd camels and who hardly stay long enough in any one place. They emigrate for long periods to distant objectives and are almost always fractionized into small bands for reasons of pasturing and watering that all the members of one clan-segment seldom gather toge ther except on exceptional occasions. However, they know their traditional hoem in which they possess definite residual rights. It is interesting to note here that in their wandering life and during their extensive journeys, which may sometimes last for a number of years, these true nomads do not trek anywhere and everywhere. Each group follows certain routes with a fairly fixed annual cycle, thus visiting certain places at certain times and staying in each place a certain peried of time before evacuating it for another group which has the exclusive right to use it for a definite period, and so on. (3)

The important thing here is that the right of exploiting the land (whether cultivable lands or grazing grounds) is always vested in a group of kinsmen and not in an individual person as such, As a result of this, land cannot in fact be alienated without the consent of the kin-group and sometimes indeed without the consent of the clan-segment or even the clan as a whole. Moreover, desert lands are generally regarded as the exclusive property of the state with only the right of usufruct granted to the tribal groups. This also means that there is no individual ownership of land. This. «collective» right of land usage is one of the most important factors of tribal cohesion

will most likely raise vehement resistance and strong objection. Thus the whole problem needs to be handled with the utmost care so as to prevent as much as possible bad repercussions.

(1)

The traditional system of land tenure is based on the simple principle of the correlation between territorial disribution and clan segmentation. Tribes are divided into clans and clan-segments, each of which co nstitutes an economic corporate unit with its own agricultural land and grazing grounds within the tribal territory and its own water points as well. Thus each segment comsiders that it alone has the exclusive right to expploit its agricultural lands and to arrange independently for the journeys of its flocks to certain grazing grounds with which it has been associsted for generations. This does not mean that the tribal lands are exploited jointly by all the tribesmen or all the clansmen who have the right to exploit them, or that any individual member of the clan can proclaim a specific patch within the tribal territory as the subject of his exclusive exploitation. For on the one hand, the land is cultivated or grased on family basis rather than on clan basis and, on the other, a man usually cultivates different patches within the total area in different seasons as the need may arise, but de cannot cultivate a patch which is associated with the name of another group unless he obtains beforehand their permission. Tribesmen are always on the alert to defend the boundaries of their traditional lands a nd frequent quarrels which may easily develop into bloody struggle and lengthy wars may arise at the slightest tresspass on tribal or clan rights on specific territories. The system, however, is not so rigid as it may sound here; for there is indeed a certain degree of co-operation and mutual aid among the different segments of one clan, and even among different clans and tribal groups especially in years of severe drought and famine when the clans which live in the more favourable areas allow the less lucky group to reside within their territory and cultivate and herd their flocks in their lands. Nevertheless, the general principle of the correlation between kinship groups and land distribution remains true all the time.

rather slow process which needs much time, and that in a rapidly changing world more effective and more decisive measures should be taken to bring these groups under control and to amalgamate them within the larger national society. Most governments tend, therefore, to enforce sedentarisation and to impose certain economic and legal measures on the nomadic groups so as to solve the problems of nomadic life. In adopting this policy the competent authorities show full awareness of the physical and technological difficulties and obstacles that may confront their plans and projects, but very little attention is paid to the economic and social upheavals which these projects may raise. (1)

Sedentarisation may be wrongly regarded as a purely technical operation which envisages settling certain groups of people in certain areas of land where they can take to agricultural and other rural activities. But however important this side of the problem may be, sedentarisation is essentially a complicated social process which leads in the end to the emergence of a new society with new institutions, new values and new patterns of behaviour. This does not deny that land tenure is the corner stone in any sedentarisation project. In fact, all the contemplated projects in the area are closely related with plans for land reform and land redistribution and with the introduction of a new system of land tenure in the desert areas. The fourth United Nations Social Welfare Seminar for Arab States in the Middle East (Baghdad 6 -21- March 1954) took this important point into consideration and recommended that «Settlement should take place on the basis of granting each individual capable of working in agriculture a piece of land the area to be fixed by the state, calculated to ensure the raising of his living standard and to enable him to support himself and his legal dependents on condition that he starts cultivating the land. When distributing the land, care should be taken that a family be settled on a single piece of land composed of a total of the plots granted to its members, the family being composed of relatives to the first grandfather.» However, the implementation of this recommendation is not an easy task. The traditional system of land tenure in the desert areas is so welded with the other social institutions that any attempt to change it abruptly

SEDENTARISATION AND LAND PROBLEMS

By

A.M. ABOU — ZEID

Professor of Sociology and Anthropology

University of Kuwait

Most countries of the Middle East and North Africa have been endeavouring for some years now to deal with the social and economic problems of their nomadic and semi-nomadic tribal groups and to integrate them in the respective national communities. For the very special living conditions of these tribal populations, and in particular the physical character of the ecological background which influnences to a great extent their econmic activities and their social organisation have compelled them to live in comparative isolation from the rest of the national community and, moreover, to be in some cases a real source of unrest and menace. Much effort has been ma de, in some countries at least, to raise the living standards of these groups and to extend to them various social services; but it has always been felt that they will not be able to share fully in the progress of the national community of which form part unless they change their traditional nomadic way of life and take to a more sedentary life which will help the governments carry out their economic and social development plans, thus facilitating the integration of these groups in rural areas. It is true that sedentarisation has always been taking place spontaneously due to a number of factors such as the insecurity and hardships of nomadic life which depends entirely on the erratic rains, the increasing social and cultural changes taking place now in the deserts as a result of the spread of education and the improvement of means of transport and communication, etc. It is also true that in some cases sedentarisation may not be feasible or advisable for economic and other reasons. Nevertheless, It is generally felt that spontaneous sedentarisation is a

LITERATURE

Brengelmann, J.C. **Psycho**logischc Methodik **und Psychiatrie. In:** Gruhle. H.W., Jung, R., Mayer-Gross, W. , und Muller, (Hrsg.) **Psychiatrie der Gegenwart**, Bd. 1/2. Berlin : Springer 1963.

— Bedingete Reaktionen, Lerntheorien und Psychiatrie. in : Gruhle, H.W., Jung, R., Mayer-Gross, W. und Müller, M. (Hrsg). **Psychiatrieder** Gegenwart, Bd. I/1A, Berlin : Springer, 1967.

— Die Ausbildung zum klinischen Psychologen : Ein konkreter Vorschlag. **Med. Klin., 1967, 62, 1962-1967.**

Eysenck, H.J. The effects of therapy : an evaluation.

J. consult. Psychol., 1952, 16, 319-324.

Goldstein, A. et al. Statement of Purposes for the Section for the Advancement of Clinical Psychology as an Experimental, Behavioral Science. **Clin. Psychol., 1967, 20, 163-164.**

Kraepelin, E. Der psychologische versuch in der Psychiatrie. **Psychol. Arbeiten, 1896, 1, 1.**

Krasner, L. Assessment of token economy programmes in psychiatric hospitals. (Ciba Foundation Symposium 1968 : The Role of Learning in Psychotherapy). London : Churchill, 1968.

Lewis, Sir Aubrey Sigmund Freud : 1956-1939. **Discovery, 1956, 17, 181-183.**

Staudt, V. und Zubin, J. A biometric evaluation of the somatotherapies in schizophrenia. **Psychol. Bull., Bull., 1957, 54, 171-196.**

Wolpe, J. and Lazarus, A.A. Beaviour Thereapy Techniques. London : Pergamon, 1967.

Zubin, J. Evalution of therapeutic outcome in mental disorders **J. Nerv Ment. Dis., 1953, 117, 95-111.**

— Contribution of experimental and abnormal psychology to clinical psychology. **Amsterdam : XVth Int. Cgr. Appl. Posychol., 1968.**

nical psychologist. As a result of historical developments, most clinical psychologist have adopted psychiatric-psychologist, particularly in the United States, constructs tests in the light of this terminology and validates them in general against psychiatric diagnosis. He conducts psychotherapy under the guidance of psychiatrists or psychoanalysts. This would be satisfactory if there were sufficiently validated psychiatric or analytic theories and therapies. However, this is not the case.

The alternative is to relinquish the role of the psychiatric technician and to develop or adopt proper psychological procedures. The clinical psychologist will then be an independent Scientist-Professional with a psychological identity instead of being a second-rate psychiatrist.

We fully agree with Zubin's (1968) recent statement which runs as follows. "There is only one danger facing clinical psychology, the danger of being swamped by the demands for service. In the USA this demand has produced a severe shortage of trained personnel and an even greater shortage of research clinicians or abnormal psychologist. The fortunate countries where this has not happened yet should take heed to avoid the North-American pattern. One too-easy road would be to adopt Nort-American clinical psychology by translating most of the tests and techniques. It is to be hoped that this will not become a vogue, and that each country will enrich our knowledge of human behaviour through its own heritage rather than sacrifice its pasts to the American mold."

number of factors, the structure of which is revealed. The greatest drawback of factor analysis is the fact that data are normally obtained under fixed rather than dynamic conditions.

However, many facts of abnormal psychology are best represented by dynamic relationship. The dependent variable is then investigated as a function of varying the independent variabels. For example, learning is investigated as a function of varying practice, difficulty, exposure time and so forth. The resulting relationship are more complex and produce deeper insight than factor analysis can afford. Means may also be devised to group functional properties so as to yield basic factors. The main difference between the two approaches described is that factor analysis maximises the number of tests given under constant conditions while functional analysis minimizes the number of tests in favour of varying the conditions of stimulation. Joint use of both methods, although rarely employed, provides an attractive means for model building.

8. Training of Clinical Psychologists

Training facilities with strong emphasis on abnormal psychology and with research applications to Clinical Psychology are urgently needed. Considering the meagre training that universities provide during the regular study period, specialization in Clinical Psychology should be conducted in a two-year post-graduate course crowned by a Diploma in Clinical Psychology (**Brengelmann, 1967**). Selected for this course should be bsychologists with a thorough foundation in experimental psychology and statistics rather than those who have concentrated primarily on Clinical Psychology during their studies. The reasons for this seemingly incongruous recommendation are **(a)** that in line with that which has been said present-day clinical psychologists must be able to devise, conduct and analyse their own research properly, and **(b)** that, with rare exceptions, the undergraduate program of Clinical Psychology, with its emphasis on outmoded practices, frequently hampers subsequent specialization in the field of abnormal psychology.

9. The Identity of the Clinical Psychologist.

Finally, we must attend to the professional status of the cli-

tion of reinforcement principles contingent upon desired behaviour. The type of behaviour that is considered desirable is designated. For example it may be desired that a completely withdrawn, chronic schizophrenic participate in group behaviour. A medium of exchange, a token (*eg.* poker chip), is needed and is handed to the patient immediately whenever he shows any sign of behaving in the desired direction. Finally, the patient must know that the tokens which he colected will buy him the "good things in life": cigarettes, sweets or whatever he considers desirable. *Krasner's* (1968) survey has shown that token economy programs have been successful in changing behaviour of adult psychiatric patients, retarded children, delinquents, adolescents, and disturbed children. Such programs permit a linkage between other treatment programs and social and economic planning.

7. 3. *Systematization and Organization.* It may well be that the most important task which abnormal psychology has to accomplish is to organize results obtained in this field and to integrate overlapping systems. In order to do meaningful work it is not sufficient to collect empirical data. These must be treated systematically in order to provide general perspectives which rise above individual experiments and generate new avenues of research. One powerful means of such organization is a well balanced and weighted review of the results obtained in a particular field. As to treatment we have already shown how far-reaching the effects of critical reviews of the effectiveness of therapies have been.

Another rather costly way of obtaining structure is to experiment simultaneously in a number of areas such as learnings, development, heredity, neurophysiology and so forth (*Zubin,* 1968). This method provides the broadest scope for viewing an area.

The major statistical means of providing a parsimonious number of general personality dimensions from which to derive certain hypotheses are factor analysis and functional analysis. The former method has of course been employed frequently and is rather well known. Under conditions of linear relationships it is an efficient method of condensing masses of data into a limited

haviour therapy», has grown rapidly in the Anglo-american countries and it has gained foothold in at least three Continental European states. More recently the term bhaviour «modification» has become more popular because of the implication that psychological disturbances or disorders represent maladaptations (fautly learning) rather than diseases in the medical sense, as has been discussed already. Thus, patients or clients are modified, deconditioned or retrained rather than treated or healed. Various techniques of behaviour therapy have been developed. The best known and most successful is that devised by *Wolpe* (1987). It is based on the principle of "reciprocal inhibition" and is carried out as follows: If a negative (noxious) stimulus produces anxiety the therapist introduces a positive (rewarding, pleasureful) stimulus which may diminish or remove anxiety. If this does happen, the faulty association between negative stimulus and anxiety will be weakened or inhibited. In practice the therapist asks the patient to imagine an unpleasant event which produces a mild state of anxiety. The patient is the relaxed (in a manner somewhat similar to the procedure used by I. H. *Schultz* in his *"autogenic* training"). This is repeated several times until the imagined event no longer provokes anxiety. As a next step, a stronger anxiety stimulus is imagined and coupled with relaxation, and the whole procedure is reparted.

In this manner all relevant anxiety associations may be removed but care must be taken to follow the hierarchy from mild to sever anxiety step by step. This therapeutic procedure, based on the learning principle of reciprocal inhibition,, is termed "systematic desensitization". It has proven to be successuful with phobias but is also applied to most other forms of neurosis.

A different class of treatments is that of operant conditioning techniques. These utilize the principle of "reinforcement". an extrmely powerful means of modifying behaviour. Of the numerous versions of such techniques I shall describe only the token economy program. This is frequently used in psychiatric hospitals, institutions for the mentally retarded and the like. A token economy involves the systematic applica-

lieved by many to be useful for interview purposes. The main drawback has been that these techniques are too heterogenous. They attempt to assess too many diverse things at once and thus yield a muddled picture. Nevertheless, it is possible that phenomena of clinical relevance could be measured adequately be submitting these procedures to orthodox rules of test construction.

Questionnaires form an important group of tests, particularly in the field of personality research. A considerable amount of work remains to be done in terms of adapting these techinques to clinical problems. Adjective check lists have proven their worth in the assessment of situational states of feelling, for examble in psychopharmacology.

Stadardized rating scales play an important role, especially in the assessment of psychiatric symptoms. Beyond psychiatric classification they afford a dimensional analysis of disorder, thereby refining and differentiating clinical impression.

Curiously one of the most neglected assessment areas in Clinical Psychology is the interview. The development of structured and semi-structured interviews for specific psychological purposes should prove a rewarding task.

7.2. *Amelioration of Behaviour Disorder.* Individual and group therapies have been grealty affected by psychological assessment of their efficacy. The failure of follow-up studies to demonstrate any value for any of the psychotherapies or somatotherapies, especially in the five-year follow-up, lead to a new area of critical reevaluation (*Eysenck,* 1952: *Zubin,* 1953; *Staudt* and *Zubin,* 1957). Many similar studies followed and their impact has been tremendous. Many clinicians have begun to impose scientific control and analysis on their procedures and some noted psychoanalysts demand that similar rigorous standards be applied to «dynamic» psychology.

More recently experimental psychologists have utilized learning principles in order to devise new methods of behaviour modification. This movement, which has become known as «be-

derives its theories and tools from experimental psychology and prepares them for clinical purposes. For too long the experimental-abnorbal clinical psychology sequence has been reversed. Service has come before research.

Thousands of clinical psychologists have been trained for practical jobs without their being provided a basis for their actions. This does not mean that the sequence indicated above should be exclusively unidirectional. As *Zubin* (1968) has stated, many of the problems with which abnormal psychology deals came from clinical observations and hunches, *e.g.* consolidation of memory, brain localization, body image, or dream research. Ideas may be derived from any source, but methodology will always be derived from experimental psychology.

7. Function and Interests of Clinical Psychology.

Clinical Psychology deals with personalty, *i.e.* with any systematic behaviour in terms of personal adjustment or deviation. Its first function is the assessment of personality with regard to detection, diagnosis and prognosis of behaviour deviations. *Secondly*, it selects and applies suitable methods for preventions, treatment and rehabilitation. *Finally*, it evaluates, systematizes and develops its field. Some exemples of these tasks will now be discussed.

7.1. Personality Assessment. There is a huge arsenal of personality tests to choose from. In terms of construction, standardization and validation, tests of intelligence and specific abilities occupy the first place.

As to other tests, employing apparatus, a great number of tests of learning, perception, motor performance, psychophysiology, thinking, style or expression and the like have been used to assess individual differences and deviations apart from fere perfomance level. This reservoir should be intensively used for the development of abnormal psychology.

Many projective techniques have been treated experimentally. Although there is fair agreement in saying that they do not measure what they are supposed to measure, they are be-

to change their outlook overnight. The «Statment» quoted above(*Goldstein*, 1967) may have been provoked by rigid attitudes toward separation from the past. These can be criticised on three counts : *(a)* that the Clinical psychologist merely pays lip service to science and conducts his practice on the basis of traditinal dogmas; *(b)* that the Clinical Psychlolgists does not utilize new knowledge based upon experimental evidence; and *(c)* that the Clinical Psychologist does not actively engage in recerch.

These problems cannot be encountered by means of printed words alone. The practicioner must be retrained on a practical basis by means of workshops, refresher courses, or through systematic training procedures leading to a Diploma of (scientific) Clinical Psychology, as it is done in Great Britain.

5.2 Methodological Problems. On the one hand clinical psychologists are now being told by scientists that holistic intuition is a false claim, that insight is insight in the therapist himself instead of the patient, hat defense mechanisms do not exist or are not indicative of anything pathological, and that projective techniques, the sacred and ubiquitous foundation of Clinical Psychology are scarcley worth the paper they are printed on except, perhaps, for interview purposes.

On the other hand scientists have not provided a ready made theory of abnormality and corresponding methodology. There is no sufficiently validated theory of causes and treatment; the empirical facts cover no more than a fraction of psychiatric problems, and there are only a few standardized and validated tests.

The answer to this is the Scientist-Professional. Psychologists in state and private institution should be provided with time for research and development and practitioners should be involved in one project or another.

6. Experimental-Abnormal-Clinical Psychology.

The first condition for the development of scientific Clinical Psychology is the creation of centers of abnormal psychology based on experimental psychology. Abnormal psychology

petent researchers in the area of experimental abnormal psychology. In more recent years American psychologists have embarked on a full-scale attempt at treating and managing abnormal behaviour on the basis of principles derived from learning theory. In consequence, this has led to a «Statement of Purposes for the Section for the Advancement of Clinical Psychology as an Experimental-Behavioral Science" *(Goldstein, 1967)*. In other words. the concept of the Scientist-Professional in Clinical Psychology is now emerging in the United States.

In Great Britain Clinical Psychology was placed on an experimental psychological basis soon after World War II. A number of experimental clinical psychologists were trained in both diagnostic and therapeutic procedures.

They have spread out across the country and there are now eight universities which conduct research and training in Clinical Psychology. This is by far the most concerted attempt at developing Clinical Psychology as a scientific discipline and of establishing it as a psychological profession *sui generis*.

In Continental Europe several centers of experimentally based Clinical Psychology have been established in recent years. Unfortunately, there is as yet little joint effort between the nations to proote a common cause. History of science ells us that whenever a new development leading toward a more scientific procedure is sufficiently accepted the wheel will not turn back. Current attempts at developing Clinical Psychology as a science are certainly not generally recognized as yet, but the basic procedures are firmly ingrained and support is growing day by day.

5. Problems of Transition.

No one who is acquainted with the situation can except Clinical Psychology to turn entirely scientific within a few years. The period of change will elast a lifetime or longer. There are tow major problems which will retard the development.

51 *Problems of Separation from the Past.* Psychologists who for years believed in the principles of psychoanalysis and conducted their practice on the basis of intuition are unlikely

untouchable on dogmatic grounds. Modern experiments have shown that certain subconscious processes may be investigated experimentally, that analysts and psychologists alike will obtain the same results with identical methods and that experimental results will favour *a* psychological rather than *the psy*choanalytical theory of motivation.

3. 5. Behaviorism is Surface-Oriented. This age-old prejudice that behaviourism is mechanistic and merely scratching the surface has not quite disappeared. Behaviorism today includes internal, subjective systems, certainly everything the psychoanalayst observes in this interview. *Tolman* has extensively shown that behavioral psychology may be positivistic as well as mentalistic.

3. 6. The Attitude of Experimental Psychology. Experimental psychology, clinical or otherwise, is not opposed to understanding, intuition, psychoanalysis, existentialism or whatever, for the simple reason that it is neutral with regard to any content or process as long as the method of investigation is as scientific as the means permit. However, scientific psychology must combat any attempt of dogmatic preservation. Prescientific psychology, such as psychoanalysis, tends toward systematic change according to the motto: today's truth is tomorrow's error. ...

4. Recent Developments in Scientific Clinical Psychology.

In the United States Clinical Psychology has influenced strongly as a profession. However, it been deeply influenced by psychoanalytic theories and has been swamped by demands for service. As a consequence, thousands of clinical psychologists have been trained to administer projective devices which have been shown to uneconomical and pracitically worthless. On demand, American clinical psychologists have been trained in great numbers as psychotherapists. This has led to the concept of the "clinical psychologist as the technician of the psychiatrist". In other words, the copying of current psychiatric (psychoanalytic) procedures has emptied the clinical psychologist of his (psychological) identity.

At the same time there have always been a number of com-

C. G. *Jung to* state that each person is so much of an individual that he cannot be compared with anyone else. No one will argue against the possibility that no two humans are exactly alike. This is scientifically quite uninteresting. however, if individuals had nothing in common Professor *Jung* would be unable to understand his patients, thereby defeating his own purpose. Moreover, *Jung* himself has been concerned intensively with the development of the typology of introversion — extraversion, *i.e* with general psychological factor. Experimental Clinical Psychology does exactly the same. It measures all reliable indidividual responses in order to evaluate or, in Dilthey's terms, to "understand" them against the background of general factors.

3. 2. Intuition vensus Quantification. The slogan here is : Mechanical quantification is the enemy of creative intuition. Or: Complex psychological entities cannot be measured adequately. True is that intuitive judgment is beset with innumerable fallacies which can be corrected by measurement: furthermore, that creativity is enhanced by consideration of relevant scientific data. Intuition and quantification are not contradicory but complementory. Of course, experimental psychologists, like any other natural scientists, will readily admit that intuition will never be eliminated entirely.

3. 3. Holistic versus Analytic Appoaches. Here the gestalt-psychological principle that the whole is more than its component parts is used to negate all analysis. Although this principle is firmly acknowledged with regard to certain phenomena it does not apply to all of them. Even if this were so, it by no means follows that knowledge of the component parts fails to contribute to an understanding of the whole. As a matter of fact, in personality research analytic judgment nearly always excels the validity of holistic judgment.

3. 4. Psychoanalysis versus Experimentation. Although many psychoanalysts are not inclined towards experimental treatment to their tenest, the majority of them still believe that unconscious processes are unsuitable for experimentation. This is true only if one believes that psychoanalytic principles are

measured variables was interpreted on the basis of assumed functions instead of computational procedures.

2. 4 Experimental Psychology. The unprejudiced or naive observer would assum that the various psychological disciplines submit to a common methodology and not only to the common name of «psychology». In the wrds, general experimental psychology would be the general heading for all derived divisions including Clinical Psychology. Unfortunly, this has never been the case. Experimental psychology was flourishing at *Freud's* time.

Individual differences were already investigated at *Wundt's* laboratory *(e.g. McKeen Cattell)* and applied to psychiatric patients by *Kraepelin.* Nevertheless, Clinical Psychology did not develop organically out of these experimental beginnings; neither did it benefit greatly from experimental psychology which began its spectacular growth at the end of World War II.

At that time, only a few individuale in the United States approached clinical problems by means of experimental psychology. The systematic and large-scale application of theories and methods of general psychology and experimental personalty research to Clinical Psychology had to wait. Groups such as the Department of Psychology at the Institute of Psychiatry (Maudsley Hospital), London, formed an exception in this respect.

3. Objection to Scientific Approaches

It took brain pathology almost one-and-a-half thousand years to gain status as an experimental discipline. It took another century for this position to become so entrenched that a reversal was unthinkable. Abnormal psychogy has had much the same history and is still batting against misconception which abound all over the world. Some of these are described briefly.

3. 1. Idiopathic versus Nomothetic Approaches. The artifi cial division between "verstehender" (understanding) and "erklärender (explanatory) Psychologie", conceived by *Dilthey* at the end of last century, had caused many celebrities such as

of recovery without treatment which is assumed to include about two-thirds of the cases. Although the absolute values have been challenged there is no proof that insight therapies improve patients beyond the spontaneous rate of recovery.

In this light it is indeed difficult to see why Clinical Psychology should continue to use unscientific and inefficient concept and procedures derived from psychoanalysis or other psychophilosophical systems.

2.3 Typology. Between the two World Wars many characterological and typological systems developed in Continental Europe (e.g. *Jung, Kretschmer, Jaensch, Ach, Pfahler).* This concepts are used widely in psychiatry and psychology, quite apart from thier invading everyday language. However, Clinical Psychology has at most been affected endemically by both terminology and methodology as, for exemple, in *Kretschmer's* laboratories. On the international level, the influence of typology has remained scant.

The outstanding feature of modern typology is rated to by the development of objective. experimental techniques, which continue to pervade today's research in personality. Why then did typology not become the basis of scientific Clini cal Psychology ? Some of the major reasons may be as follows. (a) In Continental Europe there did oot still does not exist a professional guild of Clinical Psychology sufficiently qualified to incorporate or sustain the typological movement.

(b) Typology was divided into separate schools and no full-hearted attempt at mutual integration was made. *(c)* Psychoanalysis rapidly gained the upper hand. As it was primarily interested in the unconscious, it forced typology, with the interest in over behavior, to take second place. *(d)* With the exception of *Spranger's* dimensions of values no adequate statistical methods of validation were applied to typology, The statistical tools of correlation, factor analysis and analysis of variance were not familiar to the typologists. Although measurement was objective, both internal and external validation remained at the impressionistic level, *i.e.* the relationship between

2.2 Psychoanalysis. Psychoanalysis and related systems are usually referred to as "insight therapies" because of their common use of interpretative techniques. Since the thirties in particular they have exerted a profound influence on Clinical Psychology, due largely to the emigration of Austrian and German analysts to the USA. The main impact made itself felt after World War II when Clinical Psychology took an unprecedented upswing. In the USA diagnosis and treatment were taken over wholesale by insight therapists.

In the recent years this development has been checked by experimental psychologists on two major counts : the status of psychoanalysis as a science and its efficacy as a method of treating psychological illnesses have been doubted. We may justly credit *Freud* with having opened the way for the consideration of motivational forces in personality dynamics and, thereby, for psychological causation of mental illness in general. But this should not deter us from saying that nearly all of what *Freud* has put forward is still without proof *(Lewis,* 1956).

....

Regardless of all the revisions within psychoanalysis and of the creation of more than 50 diverse psychotherapies, insight therapies share the disadvantage that their theories have not been checked on the basis of fact, and, if an attempt has been made, have not stood up to such tests. When observation was controlled, when theoretical constructs were operationally defined and hypotheses formulated so as to be capable of proof and disproof, then very little evidence has been found to support psychoanalytic theory. Moreover, the number of psychologists or psychoanalysts who doubt that analytical theories can be treated scientifically is increasing. The widely accepted conclusion is now that by modern scientific standards the theories underlying psychotherapy have not been verified.

As to efficacy of treatment *Eysenck* (1952) started the trend towards scepticism by stating: Psychoanalytically treated patients improve in 40% of the cases; eclectically treated patients in 64%; patients, who were merely supervised or treated by general practitioners improved in 72% of the cases. These data must be compared with the base rate, *i.e.* spontaneous rate

inherent in the psychiatric method of description. A system which has not changed materially over 70 years is suspect of having reached its inherent limits.

Secondly, the investigation of causal factors in the determination of abnormality, stimulated by psychiatry, has yielded many interesting results with regard to the effects of race, sex, body build, genetics, biochemistry, brain damage, etc. These approaches will continue to effect Clinical Psychology materially. However. they will not replace Clinical Psychology because each of these applications has its own systematic limits. Moreover, intensive research in learning theory has led to a rejection of the medical model in the causation of the neuroses and behavioural disturbances. Learning theorists themselves have developed more efficint psychological and sociocutural models.

Thirdly, psychiatrists such as *Adolf Meyer* have profoundly influenced psychological thinking on the socio-cultural causation of mental illness. This influence is being utilized and expanded by psychologists.

Fourthly, experimental Clinical Psychology was proposed by psychiatry long before psychologists did so. *Kraepelin* conceived a system of Clinical Psychology training and application which today, after more than 70 years, sounds provocatively moderm. He also insisted that all psychiatrists master experimental psychological methodology as well as the microscope and the microtome. He demanded that psychic phenomena be quantified. He developed a theory of a conditinuous dimension between the normal and the abnormal personality. He emphasized the measurement of individual differences and their structural analysis to arrive at typological concepts. Finally, he predicted that psychological experimentation would clarify the etiology of psychiatric diseases and suggest means for psychological treatment.

If these demands of *Kraepelin* had been instituted 70 years ago the present picture of psychiatry and clinical psychology would be entirely different and probably all of this paper would be obsolete.

the frequently expressed prejudic that Clinical Psychology is no more than "test technology", i.e. a more technician's service to some other professional person who then uses and interprets the psychologist's findings. The clinical psychologist is a specialist in his own right, who develops, applies and interprets his own methods and findings.

In the following I am going to review the field as relating to Clinical Psychology. We shall discuss the historical influences and origins of Clinical Psychology, the problems connected with the change to an experimental basis for Clinical Psychology and, finally, the functions, training and professional status of Clinical Psychology.

2. Historical Influences of Clinical Psychology

Before dealing with current problems which beset practice and training in Clinical Psychology it should be helpful to enquire into the origin of the concepts and methods used in this field. Literature suggests four main sources which have decisively influenced our thinking in Clinical Psychology: psychiatry, psychoanalysis (including all derived or related psychotherapeutic systems), typology and experimental psychology. The relevance of intelligence and ability theory and testing is not discussed in detail because these fields are generally accepted as part of Clinical Psychology and do not give rise to serious disagreement.

2. 1 Psychiatry. The greatest stimulation in the development of Clinical Psychology was received from psychiatry, or from medicine in general. This influence has followed three main lines.

Firstly, a great number of the concepts used in Clinical Psychological have originally come from psychiatry. Long before Clinical Psychology came into being psychiatrists described and categorized mental phenomena. These categories continue to be widely used. The classification developped by *Kraepelin* (1896) about 70 years ago is still the most universal and popular system in the world. This fact gives great credit to *Kraepelin*. However, by the same token it reveals the weakness

THE EXPERIMENTAL FOUNDATION OF CLINICAL PSYCHOLOGY

J. C. Brengelmann

Max-Planck-Institute of Psychiatry, Munich

I. Tasks of Clincal Psychology

Clinical Psychology is concerned with the psychological adjustment of the total individual· *i.e.* of the subjectively experienced as well as the objectively observed behaviour. The six most important functions of Clinical Psychology are as follows : (1) Description, assessment and evaluation of behaviour ; (2) counseling of individuals and organizations with regard to clinical problems; (3) therapy, modification and rehabilitation of disturbed and disordered behaviour; (4) research (*e.g.* evaluation of the efficacy of psychiatric therapies); (5) training and teaching (*e.g.* in-service training of hospital personnel), and (6) administration (*e.g.* direction of institutions for the mentally retarded).

The application of Clinical Psychology is extremely diversified : psychiatry, educational, social, industrial, forensic and military psychology, etc. The clinical psychologist is concerned with both normal and abnormal aspects of development, individual differences in behaviour, personality traits, adaptation *e.g.* learning functions) and behaviour disturbance of any kind.

---

* This paper was presented on April 15, 1969 before the students of psychology at the Faculty of Arts, University of Cairo. The author's visit to the United Arab Republic was made possible by the German Cultural Institute (Goethe-Institute). The support received is gratefully acknowledged.

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

CONTENTS

مطابع الاهـــرام التجارية

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P.O. Cairo

Single Issue
P.T. 20

Annual Subscription
P.T. 50

ISSUED THREE TIMES YEARLY

JAN — MAY — SEPTEMBER

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

Issued by
**THE NATIONAL CENTER
FOR SOCIAL AND
CRIMINOLOGICAL RESEARCH
U.A.R.**



No. 1 **January 1970** **Vol. 7**

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

- علم الاجتماع فى العراق .
- السحر الرسمى والسحر الشعبى .
- التلاميذ المتفوقون فى المرحلة الثانوية .
- اثر أساليب التنشئة الاجتماعيـة على تكوين العصاب عنـد الأطفال .
- دراسة تجريبية للعوامل النفسـية الحركية المتطلبة فى مهمة دلفنة الصلب .
- اتخاذ القرارات وعلاقتها بسمات الشخصية .
- نماذج السلطة والبيروقراطيـة عند ماكس فيبر .
- عرض الكتب .



العدد الثانى مايو ١٩٧٠ المجلد السابع

المجلة الاجتماعية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينه الاوقاف — بريد الجزيرة
رئيس التحـرير . **دكتور أحمد محمد خليفة**
مساعدا رئيس التحرير : **دكتور عماد الدين سلطان**
هـدى مجـاهد
سكرتيروا التحـرير : **عبدالحليم محمود — تغريد شرارة — محمد هويدى**

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتيـة :

١ — أن يذكر عنوان المقال موجزا، ويتبع باسم كاتبه ومؤهـلاته العلمية وخبراته ومؤلفاته فى ميدان المقال أو مايتصل به .

٢ — أن يورد فى صدر المقال عرض موجز لرؤوس الموضـوعات الكبيرة التى عولجت فيه .

٣ — أن يكون الشكل العام للمقال:
— مقدمة للتعريف بالمشـكلة ، وعرض موجـز للدراسـات السابقة .
— خطة البحث أو الدراسـة .
— عرض البيانات التى توافرت من البحث .

٤ — أن يكون اثبات المصادر على النحو التالى :
للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، بلد النشر : الناشر ، الطبعة ، سنة النشر ، الصفحات .
للمقالات من مجلات : اسم المؤلف . عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) السنة ، المجلد ، الصفحة .
للمقـالات من الموسوعات : اسـم المؤلف ، عنـوان المقـال (اسـم الموسوعة) تاريخ النشر .
وتثبت المصادر فى نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجـائى لاسـماء المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر فى المتن فى صورة : (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصـدر الوارد فى نهاية المقال ، الصفحات) .

٥ — أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير المجـلة منسـوخا على الآلة الكاتبة من اصل وصورتين على ورق فولسـكاب .
مع مراعـاة ترك هامشـين جانبين عريضـين ومسـافة مزدوجة بين السـطور .

ثمن العـدد
عشرون قرشا

تصدر ثلاث مرات فى العام
يناير — مايـو — سبتمبر

الاشتراك عن سنة (ثلاثة اعداد)
خمسون قرشـا

فهرس المجلة الاجتماعية القومية

محتويات العـــدد

الصفحة

السحر الرسمى والسحر الشعبى

نظرة جديدة الى التراث السحرى فى المجتمع المصرى المعاصر

دكتور محمد محمود الجوهرى

مدرس علم الاجتماع بجامعة القاهرة

تشهد مصر منذ نحو خمسة عشر عاما جهودا عديدة مخلصة تسعى الى اثارة الاهتمام بتراثنا الشعبى ، خاصة الجوانب الادبية والفنية فيه . ولما كانت هذه الصيحة المخلصة فى ذلك الوقت تمثل احساسا ذكيا بوجود ثغرة خطيرة فى دراستنا الاجتماعية والفنية — ادبية وغيرادبية — فسرعان ما تولدت بعض الاستجابات ، التى لم تستغرق وقتا طويلا حتى لفتت نظر الاوساط الفنية ، وخلقت فعلا « حركة » — بالمعنى الحق للكلمة — للاهتمام بالتراث الشعبى . غير أنه حدث — لاسباب ليس ههذا هو مقام التعرض لها — ان انحرفت الحركة عن الاتجاه السليم — والصعب — والمنطقى .. اقصد اتجاه الدراسة والتعرف والتفهم أولا . اذ كانت « اثارة » الاهتمام اقوى واكبر من طاقة شبابنا الدارس المثقف ، اى أن القاعدة العلمية لم تكن تتكافأ فى ذلك الوقت مع قوة الاهتمام العام بالتراث الشعبى . ووجدت الفئة القليلة الطليعة — أو معظم أفرادها — نفسها مدفوعة الى بذل الجهود لسد حاجة اجهزة الاعلام ووسائل الفنون بحاجتها من فنون الشعب . واختلطت بشكل خطير اهداف الدراسة العلمية التى يجب أن تتقدم كل هدف بأهداف « التطوير » و « الانتفاع » بالتراث الشعبى . ونجحت أجهزة الاعلام ونشر الثقافة فى أن تشوه حقيقة الاسلوب الامثل لتناول التراث الشعبى . فكان ما نحن اليه الآن من أوضاع مجافية للمنطق السليم. كلمة الفولكلور ، والفنون الشعبية ، على كل لسان .. عامة الناس ومثقفوهم — بل ورجال الاجتماع منهم — لا يملكون تصورا سليما لمضمون حركة فولكلورية صحيحة . فرق وأفراد من الفنانين « تطور » الفن الشعبى : كذا بلا أساس من الدراسة أو الجمع المنظم .. أدباء شبان — وغير شبان — « يكتبون » قصصا من تراث الشعب الادبى .

ووجه الخطورة هنا ان فرصا ذهبية لدراسة هذا التراث الخصب ومفتاحا أساسيا لفهم ثقافة هذا الشعب الفنى الاصيل تذوى مع كل يوم ، كل أولئك على حساب الصورة العلمية السليمة التى يمكن أن تتكون — بل ويجب ان تتكون — فى وقت مقبل لما عليه تراث الشعب . ثم هذا التراث « المطور » والمهذب ... الخ كل ذلك من صفات غير حميدة — يرتد من خلال أجهزة الاعلام ووسائل الاتصال الخطيرة التأثير والواسعة الانتشار ليزيح تراث الناس البسطاء من مكانه ، ويشوه معالم الصورة . ولحساب من كل هذا ، لسنا ندرى بالتحديد ..

غير أن حركة التاريخ لا يمكن أن تظل هكذا جانحة الى الابد . فقد حدث — ومع بداية الاهتمام الجاد بانشاء مركز للفنون الشعبية — ان أوفدت الدولة

بعثات من بين خريجى الجامعات لدراسة الفولكلور دراسة أكاديمية ، أقصد بالذات مناهج الدراسة وأساليب الجمع . وكان للاستاذ أحمد رشدى صالح — الذى كان يحمل يوما لواء حركة علمية للاهتمام بالتراث الشعبى (٢) — فضل فى سفر شاب الى أمريكا للتخصص فى الادب الشعبى بجامعة انديانا، وسفر كاتب هذه السطور لدراسة مناهج الفولكلور بألمانيا ، باعتبارها معقل الاهتمام الحديث بهذا العلم ، وصاحبة أغنى تراث فيه .

وعلى الطريق الصعب لبعث الاهتمام العلمى الجاد — والذى اكرر انه لابد أن يمثل بداية كل حركة مخلصة وصحيحة — تأتى هذه السلسلة من المقالات ، علها تقدم بعض العون فى سبيل الفهم الصحيح والتناول العلمى لتراثنا الشعبى .

وستكون المقالات الاولى عن المعتقدات الشعبية والسحر بخاصة ، اذ يبدأ المؤلف فى تطوير بعض نتائج رسالته للدكتوراه عن :

« استخدام أسماء الله فى السحر فى المؤلفات المنسوبة للبونى » (٣) ، جامعة بون ١٩٦٦ .

لماذا السحر أولا :

لعله يبدو غريبا بعض الشىء أن يبدى متخصص اجتماعى اهتماما أساسيا بدراسة ميدان المعتقدات الشعبية ، وقد يتبادر الى الذهن أنه حقيق بأن يولى اهتمامه الاول للعادات والتقاليد مثلا . غير أن كل من خبر حياة شعبنا — وفلاحيه بالذات — فى حقيقتها ليدرك مدى أهمية هذه المعتقدات — وخاصة الغيبية منها — فى توجيه سلوكه ، وفى تحديد نظرته الى مجتمعه المحلى ، والى عالمه الكبير على السواء . ولعله مما يلفت نظر المتخصصين الاجتماعيين هنا أنه برغم كون هذا القطاع من تراث الشعب اكثرها بدائية على الاطلاق فهو فى نفس الوقت أعصاها على التطوير وأعتاها فى مقاومة التغيير . حقيقة أن هذه المشكلة يمكن أن نستثير متخصصين من علوم انسانية أخرى ، غير أننا نعتقد أن دارس الاجتماع هو أقدر المتخصصين المتصلين بهذا الميدان على دراسة هذا الموضوع فى اطار تكاملى ، يمكن أن يكون ذا عائد مثمر . وهناك مظاهر أخرى عديدة لاهمية هذا الميدان لا يتسع المجال لسردها جميعا، ولكننا نكتفى بالاشارة الى أنه أكثر من غيره قدرة على عكس مراحل التطور التى مرت بها ثقافة الشعب ، وهو من ناحية معينة مصفاة تحتجز فوقها رواسب كثيرة من مراحل بدائية ومتخلفة ، بالقياس الى المستوى الراهن .

ثم كان لنظرة كثيرين منا الى هذا الميدان كـ « تابو » يحفل بكثير من المنزلقات الخطيرة ، اثره الواضح فى نبذهم الاهتمام به ، وتحولهم الى موضوعات اكثر « أمانا » ، وأبعد عن مهاوى الشطط (٤) .

نجد فى مقابل هذا احتفالا أساسيا من جانب المستشرقين وعلماء الفولكلور الاوروبيين بهذا القطاع من التراث المصرى والعربى بعامة وغفلة منا — أو ربما تقصيرا — فى ملاحقة ما يكتب وما تثمر عنه هذه الدراسات من نتائج ، وكذلك

ما تنحرف اليه من شطط فى التفسير . لكل هذا ولغيره كان اهتمامنا الاول موجها الى المعتقدات الشعبية ، والى السحر بالذات ، لما يمر به من مرحلة تحول حاسمة ، تكاد ان تحدث به تغييرا نوعيا هاما ، نحن لا نقدر بعد على استيعابه وتحقيقه .

وكان من الطبيعى أن نصدر هذه السلسلة — وقد اتفقنا على البدء بالمعتقدات — بعرض موقف جديد يجب أن نتخذه فى تناولنا للمعتقدات السحرية أساسا .

فقد كان من ابرز نتائج دراستنا المشار اليها توضيح الفرق بين السحر الرسمى والسحر الشعبى بدرجة كافية . وهو فارق لم يعد من اليسير تبينه اليوم بفضل ما طرأ من تطور على هذا الميدان من المعتقدات . ويستحيل كلية ادراكه من واقع الدراسة المكتبية النظرية وحدها .

تبرهن لنا على ذلك الحقيقة البسيطة التى مؤداها أن أحدا من الدارسين السابقين لم يدركه حتى الان وابرز من تجب الاشارة اليهم فى هذا المجال الانجليزى وليم لين (٥) والفرنسى دوتيه (٦) فقد غفل كلاهما مع الاسف عن ادراك ذلك الفرق ، الذى كان لا يزال واضحا بينا — ايام أن أجريا دراساتهما — بين السحر الرسمى والسحر الشعبى . فلم يتخذ وليم لين موقفا نقديا فى معالجته للتراث الشعبى عموما. أما دوتيه فقد ضلله ان استخدم — فى نفس الوقت وعلى مستوى واحد ! — مؤلفات سحرية رسمية خالصة — مثل « شمس المعارف الكبرى » للبونى — ومؤلفات أخرى رسمية أيضا ولكنها مصطبغة الى حد بعيد بمؤثرات ونتاج رسمى وشعبى واضح — مثل « شموس الانوار وكنوز الاسرار الكبرى » لابن الحاج ، الى جانب عناصر سحرية شعبية خالصة ، مما جمعه بنفسه خلال فترة اقامته الطويلة بالجزائر . وكان أن اتخذ موقفا غير متفحص من كل هذا النتاج الشعبى ، بالذات فيما يتعلق بموضوعنا الخاص هنا ، فكان « كله سحر » .

هذا الموقف الخطير الذى اتخذه رائدان كبيران من رواد دراسة التراث الشعبى العربى — وخاصة السحرى — كان له أكبر الاثر فى عدم انتباه من جاءوا بعدهم ، وكرسوا كل جهودهم لدراسة المعتقدات — والسحر بالذات — الى هذا الفرق . ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر دارسين شهيرين فى هذا الميدان مثل : فينكلر (٧) ، وتسبندن (٨) ، وكريس (٩) ، فقد انطلقوا بصفة عامة من نظرة لين ودوتيه . شجعهم على ذلك أنه فرق حى ، لا يمكن تبينه من مجرد الدراسة المكتبية النظرية ، ولا يلمسه الا من خبر هؤلاء الناس — أصحاب هذا التراث — عن قرب ، وعايشهم وفهم مكنون نفسهم وفكرهم ، وهذه حسنة كبيرة لمن يدرس تراث بلده ونتاج شعبه .

قد يسأل سائل : ولكن ما هى جدوى تحديد هذا الفرق ، ومعرفته ، وما معنى مراعاته عند تناول أى مادة سحرية بالدراسة ؟

كما سيتضح من عرضنا أن هناك — علاوة على الاختلاف فى النظرة الى العالم ، وفى الموضوعات الاساسية التى يدور حولها كل من النوعين المذكورين — فروقا واضحة فى أسلوب التناقل أو التوارث ، فروق يجب الالتفات اليها عند الجمع (١٠) ، وعند الدراسة التحليلية على السواء . يرتبط

بها كذلك فروق فى المصادر التى اثرت فى مادة ، وفى شكل كل نوع منهما وهو ما يجب مراعاته عند أى استعراض تاريخى ، أو تفسير وفهم لمضمونه . ثم أخيرا — وجماعا لكل هذا — اختلاف فى خط التطور العام ، وفى الاجابة على السؤال الكبير : الى أين يتجه تراثنا السحرى ؟

ولكن نلرجع عن هذه الاسئلة الكبرى ، لنتحقق فى البداية من أمر صغير : هل هناك سحر رسمى وآخر شعبى ؟ ما هى خصائص كل منهما ، وهل هناك نماذج محددة يمكن أن نسوقها ؟

وسنحاول فى مقالنا الاجابة على هذه الاسئلة .

السحر الرسمى والسحر الشعبى :

لعل هناك فارقا أوليا — وغير فنى — بين نوعى السحر المشار اليهما : فالرسمى — فى صوره المعروفة التى سنعرض لها — يخاطب فئة محدودة من الناس هم السحرة المحترفون * .. « المشايخ » المعروفين لنا جميعا فى ريف بلدنا وحضرها . أما الشعبى — فى صوره المتميزة عن الاولى — فملك لنا جميعا ، لجدتى ، وأمى ، ولى ولاسرتى الصغيرة ، نحن نعيشه ونمارسه كل يوم .

ولذلك يطالعنا كتاب أساسي فى السحر الرسمى — هو « شمس المعارف الكبرى » للبونى على الصفحة الثالثة من المجلد الاول — بعد أن فرغ من ديباجة الكتاب :

«انه كتاب الاولياء والصالحين الطائعين والمريدين والعاملين الراغبين»(١) . يرتبط بهذا أوثق الارتباط ويترتب عليه أن يطلب الساحر الرسمى فى مفتتح كتابه أو رسالته أن يضن من وصلت اليه هذه المعلومات ، يضن بها عن الاخرين والا يبوح بما تحويه من اسرار . يقول البونى فى الافتتاحية المشار اليها : « .. فحرام على من وقع كتابى هذا فى يده أن يبديه لغير اهله ، أو يبوح به فى غير محله ، فانه ان فعل ذلك حرمه الله تعالى منافعه ومنعت عنه فوائده وبركته . و لا تمسه الا وانت طاهر ، ولا تقربه الا اذا كنت ذاكرا ، لتفوز منه بما تريد ، ولا تصرفه الا فيما يرضى الله تعالى .. فكن به ضنينا ، ولا تدع منه قليلا ولا كثيرا وليكن يقينك صادقا وايمانك بحقائقه واثقـا .. » .

السحر الرسمى اذن يحرص بشدة على أن يبقى على خصوصيته ، وعلى الا يذيع « سر المهنة » مهددا قارئه أو عميله فى اكثر من موضع — على لسان

---

* أود ان اسلم هنا بأن كلمة « رسمى » قد سببت لى كثيرا من المشكلات واثارت لدى أساتذتى وزملائى ممن قرءوا الرسالة أو هذا المقال قبل نشره عديدا من التساؤلات . ولم يكن مطروحا كبديل لها سوى « الاحتراف » . حقيقة أنها أقرب التسميات الاخرى الى ما نريد أن ندل عليه ، من حيث أن الرسمى « يمارس عادة بواسطة محترفين . ولكن هذه ليست القاعدة ، فليس ضروريا أولا : أن تمثل « الكتابة » أو حرفة الاشتغال بالسحر العمل الرئيسى لمن نحن بصدد الكلام عنه ، ثم أنه ليس من المحتم — ثانيا — أن يؤجر على هذا العمل .

فقد يكون « ورثة » ويمارسه خدمة ومحبة وودا .. وقد اتضحت لى هذه الامور من الدراسة الميدانية التى درست فيها فى شتاء ١٩٦٥/٦٤ بعض المشتغلين بالسحر فى بعض اقاليم بلادنا وكنت قبلها اميل الى استخدام مصطلح « احتراف » .

المؤلف نفسه أو على لسان ملاك أو خادم فى سياق معين ــ بأن يبطل مفعول هذا التأثير ان هو باح به لأحد(١٢) .

فما هى على وجه التحديد معالم كل من هذين النوعين ، مع التنبيه مرة أخرى بأن حديثنا ــ فى مادته ــ محدود بحدود السحر الاسلامى المصرى وان كانت نتائجه المنهجية يمكن أن تكون بذات بال لمن يعــرض فيما بعد بالدراسة العلمية لتراث سحرى فى مجتمع عربى آخر ، حيث قد يكون من الضرورى الانتباه الى فروق من هذا النوع ، أو الى تحديدات أخرى أولية للمــادة المتناولة(١٣) .

بعد هذا يختلف ميدان السحر الرسمى والسحر الشعبى عن بعضهما فى النقاط التالية :

١ ــ النظرة الى العالم (فكرتهما عن العالم) .
٢ ــ الموضوعات الاساسية التى يدور حولها كل ميدان منهما .
٣ ــ الشكل الذى يحفظ ويتوارث به كل نوع منهما .
٤ ــ مصادر التأثير على كل نوع ، أو على الاقل ترتيب أهميتها .
٥ ــ مدى شدة الحاجه الدافعة الى اللجوء للسحر فى كل منهما .

ونعرض لهذه النقط بشىء من التفصيل فيما يلى :

يعتقد الساحر الرسمى ان الله هو خالق نظام هذا العالم والمسيطر عليه ، وان هذا النظام لا يخضع لارادة غير ارادته . هو الذى خلق كل شىء . وان كان قد سار فى ذلك وفق بعض الاسس السحرية (العلمية) من هذا مثلا : انه خلق كل شىء بقوة اسمه هو ، وخلق الاشياء الطيبة فى الوقت الطيب المناسب ، وخلق الاشياء الضارة فى الوقت النحس غير المناسب ، وخلق لكل شىء ملاكا أو روحا أو كل اليه الاشراف عليه .

وتمثل هذه العناصر الاركان الاساسية للعملية السحرية . فالاسم يمثل فى جميع الثقافات التقليدية قوة خاصة . وهو مرتبط بشخصية صاحبة بواسطة قوة روحية . وقد لعبت هذه الخاصية السحرية للاسم ــ ولازالت تلعب ــ دورا هاما للغاية فى الحياة الروحية لجميع الشعوب وفى جميع العصور . وهنا أيضا تلعب الاسماء ــ سواء كانت أسماء الهية أو غير ذلك ــ الدور الاساسى . ويعتبر ميدان علم الاسماء تتويجا للميادين الاخرى كعلم الحروف، وعلم الخواتم والاشكال ، والمربعات ، والتنجيم وغير ذلك . فهى تعتبر جميعا ذات اهمية ثانوية بالنسبة لهذا « العلم » (١٤) أما من حيث ارتباط العمل السحرى بوقت معين ، فتتجلى لنــا العلاقات القوية المتبادلة بين علم الاسماء وعلم التنجيم . فالساحر يرى أن الاسم الالهى لا يمكن أن يستخدم هكذا فى كل وقت من الاوقات . وانما لكل اسم منها وقت خاص به يجب استخدامه فيه . ويتوقف تحديد هذا الوقت على عاملين :

(أ) طبيعة الوقت نفسه ان كان سعيدا أو نحسا .
(ب) طبيعة ومزاج الملاك الموكل بالاسم (١٥) .

أما من حيث الملائكة الموكلين فيرى السحر الرسمى أن لكل مخلوق ملاك موكل به . ولكل اسم من أسماء الله خادم موكل به ، كما أن هناك خادما لكل آية قرآنية ، وكل حرف من حروف الابجدية ، بل وكل دعوة (رقية) .

وليست الملائكة الخدام قاصرة فقط على هذه الاشياء « المقدسة » وانما هناك ايضا خادم لكل يوم من أيام الاسبوع ، ولكل ساعة من ساعات اليوم ، ولكل فصل من فصول السنة ، وكل نوع من الرياح ، وكل اتجاه من الاتجاهات الاربع .. الخ (١٦) .

ويرى الساحر الرسمى أن مهمته هى خلق كل شىء وفقا لنفس المبادىء التى اتبعت فى الخلق الالهى بقدر الامكان . والمقصود بكلمة « خلق » هنا صنع شىء جديد او تغيير شىء قائم فعلا . وهو يحاول فى هذا الصدد أيضا استخدام نفس الوسائل التى استخدمها الله فى خلق العالم . ولذلك لا يمكن أن ينجح له اى عمل دون اذن وتفويض من الله . ونلاحظ ان السحرة الرسميين يؤكدون هذا فى كل مناسبة ، وعند تقديم اى وصفة سحرية . ولا يمكن أن تتحقق فاعلية اى من الوسائل التى اشرنا اليها : أسماء الله واختيار الوقت المناسب ، الحروف ... الخ الا من خلال القوة التى يضفيها الله عليها ، ومن خلال مساعدة خدامها من الارواح الذين هم خلق الله تعالى .

ولعله من المفيد لتوضيح ذلك أن نورد نصا من كتاب شمس المعارف للبونى : يقول فى بداية حديثه عن شرح الاسماء الحسنى : « ... اعلم أن اسمه تعالى الله هو اسم الله الاعظم ، وهو من الاذكار المفردة العظيمة . فمن ذكره ٦٦ مرة بعد صلاة ركعتين فى جوف الليل بعد صوم ورياضة طويلة فانه ينزل عليه سيد الروحانيين الملك كهياك عليه السلام وهو من الملائكة التى تجاه العرش وهو حاكم على ٦٦ صفا من الملائكة وتحت كرامته أربع قواد تحت يد كل ٦٦ ملكا **فاذا ذكره الذاكر** عدده فى خلوته **فان الخادم يحضر ويخر ساجدا لله تعالى** . ويقول فى سجوده أسماء عظيمة سريعة الاجابة وهى اللهم انى أسألك بالله .. أسألك بأحديتك وصمديتك ونعوت ربوبيتك أن عبدا من عبيدك قد شاركنا فى التسبيح والتقديس والامر امرك **فان امرتنا بالنزول اليه فبارادتك . فيقول الله تعالى انزلوا اليه واقضوا حاجته** فانه دعا باسمى الاعظم . فينزل ومن معه الى الذاكر ، ويقول له : أيها العبد الصالح ... » (١٧) .

يترتب على هذا منطقيا أن اتباع الطرق والاساليب الواردة والمفصلة فى كتب السحر المختلفة عند تقديم وصفة سحرية معينة لابد ان يقود حتما الى النتيجة المطلوبة . ولكن ماذا لو تأخرت النتيجة أو احتجب التأثير المنشود تماما ؟ تفسير ذلك عند الساحر الرسمى يسير : فالخطأ طبعا راجع الى شخص الساحر المنفذ وليس كامنا فى طبيعة التكنيك المستخدم او راجعا الى قصور فى قوة الاسم الالهى أو غيره من عناصر العملية السحرية . ولذلك يقول البونى : « ... وان لم تحصل الاجابة فمن تقصيرك فان هذا الدعاء لا يخيب من دعا به موقنا مخلصا أكالا للحلال صواما قواما صاحب صلاة ورياضة وصدق نية . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن يدعوا والمطعم حرام والمشرب حرام والملبس حرام أنى يستجاب له . فعليك بالحلال يستجب لك لانه دعاء الاولياء والاصفياء » (١٨) .

أما بالنسبة للساحر الشعبى — ان جاز هذا التعبير — فالفكرة أبسط من هذا بكثير . حقيقة انه يسلم — كمسلم — بأن كل شىء فى هذا العالم يخضع لارادة الله . ولكنه يعتقد مع ذلك أن كل خير او شر يمكن أن يصيب الانسان

يرجع الى علاقة بين الانسان الفرد والجن . ولذلك ليس « علم » السحر الشعبى سوى كيفية تسخير واستغلال الجن للحيلولة دون وقوع شيء ضار أو لعمل ما من شأنه الاضرار بأحد . واذا ما تتبعنا تصور المستخدم للسحر الشعبى أكثر من هذا لاتضح لنا أنه يتجاوز عتبة الوثنية ، ويدخل فى تناقض مع المبادىء الاساسية للدين الاسلامى (١٩) .

من هذا يتضح لنا مدى الاختلاف فى النظرة الى العالم بين نوعى السحر غير اننا سوف نرى فيما بعد كيف أن هذه الهوة آخذة فى التضاؤل بمرور الايام.

أما من حيث الموضوعات الاساسية التى يدور حولها كل ميدان منهما ، فنجد أن السحر الرسمى يدور أساسا حول الدراسة التقليدية والبحث فى الله وعرشه ، وخدمه ، وما يرضيه وما يغضبه .. الخ . وكذلك الملائكة ، والجن والخصائص السحرية للحروف والاعداد وأسماء الله والنباتات والحيوانات .. الخ . ثم تأتى فى مرتبة تالية على هذا التعاليم الخاصة باستخدام هذه العناصر السحرية ، وطرق نقل هذه الاسرار الى الاجيال التالية والمحافظة عليها . ثم تلى ذلك الاغراض التى يمكن استخدام هذه العناصر السحرية فيها .

على أننا نؤكد هنا أن الانتفاع العملى يخضع لدرجة تدين الساحر ، وما بلغه من تقدم فى مراتب التصوف والاخذ بأساليبه الصعبة ، التى تسعى الى تخليص جسده وروحه من كل شرك أو فساد أو ظلم . معنى هذا أنه لا يستطيع هكذا دفعة واحدة تحقيق التأثير السحرى المطلوب ، بل لابد له أن يتوصل الى ذلك على مراحل ، حتى يصل فى النهاية الى أن « يخضع الله له كل المخلوقات » (٢٠) .

أما السحر الشعبى فيدور أساسا حول الممارسة العملية . ولا تحتل العناصر النظرية — التى كانت تشغل مكانة بارزة فى السحر الرسمى — سوى مرتبة ثانوية فقط . ونجد بعض الموضوعات التى كانت تعالج فى السحر الرسمى بمنتهى العناية والاسهاب ، لا تتمتع هنا الا بأهمية ضئيلة والعكس بالعكس. ولذلك كان من أبرز الظواهر المصاحبة لتدهور السحر الرسمى فى العصر الحاضر — بعد أن فقد موارده من السحرة الرسميين المتخصصين وأتى العصر الحديث على كثير من مكانته السابقة ، وفقد بذلك طابعه « الاكاديمى » الذى أشرنا الى طرف منه — كان من ابرز تلك الظواهر التى طوعت الكتب السحرية الرسمية لمتطلبات الشعب ، ومفاهيم السحر عنده — فهو لا يحتاج الا الى وصفات لمواقف معينة . فكان أن أصبحت كتب السحر اليوم لا تعدو مجموعة كبيرة من الوصفات التى يلجأ اليها الساحر المحترف لاجابة طلبات عملائه . وتزود هذه الكتب الجديدة — أو القديمة المعاد طبعها — بفهارس مفصلة تقتصر عادة على سرد الاغراض التى يمكن أن تستخدم فيها هذه الوصفات . ولم يعد على الساحر المحترف — عندما يأتيه العميل — الا أن يقلب صفحات فهرس الكتاب الذى يستعمله ليفتح مباشرة على الوصفة التى ينقلها للعميل (٢١) .

ويرجع هذا الفرق فى الموضوعات الاساسية بين ميدانى السحر الى وجه الاختلاف الثالث الذى أشرنا اليه . اذ لما كان السحر الرسمى أساسا تراثا مكتوبا ، لا يتناقل ولا يحفظ الا مدونا (٢٢) ، نجده أكثر تأثرا بالتراث

الحضارى المكتوب عادة . وتأتى فى مقدمة هذه الكتب : تلك المؤلفات التى نقلت الى اللغة العربية من اللغتين العبرية والسوريانية ، وتحتوى هــذه الكتب ــ بشكل واضح كل الوضوح ــ الى جانب العناصر العبرية والسوريانية عناصر بابلية ، وآشورية ، واغريقية . ومن المؤلفات ذات التأثير الهام فى هذا الصدد أيضا : الكتب العربية فى فجر الاسلام .

أما السحر الشعبى فيقوم أساسا على المعتقد المحفوظ فى صدور الناس ، وعلى الخبرات المكتسبة ، التى يتم تواترها وحفظها شفاهة فى المقام الاول . (مثل : الحسد وما يدور حوله من معتقدات وممارسات ، والتفاؤل والتشاؤم من الاسماء كالتفاؤل بكلمة أخضر والعــزوف عن ذكر أسماء الامــراض الخطيرة كالسرطان أو غيره ، وذلك ايمانا بالقوة السحرية للاسم . فذكر الاسم استحضار لمضمونه واتصال بهذا المضمون .. الخ . وكذلك عفريت الليل وما يسجله المعتقد الشعبى الشفاهى عنــه من قصص وحكايات ، وسنعرض له بشىء من التفصيل فيما يلى) . ولهذا نرى هذا الميــدان أكثر تأثرا بالتراث الشفاهى المتواتر فى المجتمع المصرى . وأبرز عناصر هذا التراث : البقايا المصرية القدمية ، والمسيحية القديمة ، والاسلامية الاولى التى نقلت الى مصر على يد القبائل التى هاجرت اليها بعد الفتــح العربى . وقد استوطنت هذه القبائل فيما بعد بعض أقاليم مصر ، فقربت الى المصريين من خلال ذلك التراث العربى القديم والاسلامى الاول(٢٣) .

علينا بعد ذلك أن نذكر بكلمة سريعة اختلاف مدى حاجة الشخص الممارس (العميل) فى كل نوع من نوعى السحر . ذكرنا أن السحر الشعبى يعتمد على خبرة عامة غير عميقة الاسس . ويمارس السحر الشعبى من قبل كل فرد فى المجتمع فى كل مناسبة من المناسبات . أما السحر الرسمى فيقوم على معارف علمية متخصصة ذات أساس « علمى » . ولا يذهب الشخص للساحر الرسمى الا اذا كان السحر الشعبى قد أخفق فى تحقيق النجاح المطلوب ، أو اذا قدر صاحب الحاجة بادىء ذى بدء أن الهدف المنشود عظيم الاهمية بحيث أن الخبرات الضعيفة المحدودة للسحر الشعبى لن تيسر الوصول اليه. ونذكر كمثال للحالة الاولى السيدة التى تريد انجاب أطفال . فهى تسعى فى أول الامر الى أن تعالج نفسها وزوجها بواسطة الطرق المعروفة . وهى تستعين فى ذلك بخبرات الاقارب والجارات فاذا ما أخفق كل هذا لجأت الى الساحر الرسمى . وبذلك يبدأ السحر الرسمى . ثم نذكر كمثال للحالة الثانية الرجل الذى يريد القضاء على جاره لأى سبب من الاسباب ــ وهو غرض وارد بكثرة فى كتب السحر ــ فهو يرى منذ البداية أن خبراته أضعف من تحقيق هذه الرغبة . ولذلك يتجه الى الساحر الرسمى مباشرة (٢٤) .

مثـــال :

نود أن نسوق المثال التالى لزيادة توضيح الفرق بين السحر الرسمى والسحر الشعبى ، ونريد أن نمس بهذه المناسبة بابا هاما وكبيرا من أبواب السحر الشعبى ، وأعنى « عفريت الليل » . فهو يفسر فى رأى المعتقــد الشعبى :

(أ) على أنه روح ميت . فاذا مات انسان فى حادث نشأ « من دمه » عفريت (٢٥) .

وتتخذ هذه العفاريت عادة اشكالا معينة . كما أنها تظهر فى أماكن معينة . وتستطيع أرواح الموتى أن تتدخل فى الحياة متخذة صورة عفريت ، وذلك لتأدية مهمة معينة . من هذا مثلا أن تظهر روح ولى فى صورة حيوان رهيب لمعاقبة من حقر من شأن الولى أو اهان ضريحه (٢٦) .

(ب) كما قد يفسر على أنه جن ، وهذه اما أن تكون جان طيبة أو جان شريرة .

وتتخذ الجان الطيبة أحيانا هيئة الثعبان أو القطة ... الخ وتكون مهمتها غالبا حماية مكان معين أو الحرص على معاملة الانسان للارواح السفلية معاملة طيبة (٢٧) . أما مهمة الجان الشريرة فهى الحاق الضرر بالانسان والحيوان (٢٨) .

(جـ) وقد تفسر عفاريت الليل على أنها أرواح مختلفة ، لها شروط معينة لم تتحقق من هذا مثلا روح أحد التوائم التى تظل تحوم فى المنطقة على هيئة قطه حتى يعطى لهذا الطفل لبن ناقة ليشربه (٢٩) .

وتتخذ هذه العفاريت عادة اشكالا مختلفة وتسكن غالبا تحت الارض ، وفى النار ، وفى الابار ، وفى الخرائب ، وفى المراحيض والافران ، وفى المقابر . وبصفة عامة فى الاماكن المظلمة ، والصحراء التى تحيط بكثير من قرى الصعيد (٣٠) .

ويتضمن المعتقد الشعبى تفاصيل دقيقة عن أصول التعامل مع هذه العفاريت الامر الذى لا نستطيع أن نعرض له فى هذا المقام . وبينما يحتل هذا الموضوع مكانة بارزة فى السحر الشعبى ، نجده يكاد لا يذكر فى كتب السحر الرسمى البحت . وهو لا يرد فى مؤلفات البونى الا فى موضع واحد فى كتاب شمس المعارف الكبرى ، حيث يقول : حكى الاوزاعى رحمه الله تعالى ، قال : تخيل لى خيال فى الليل ، فجزعت منه فقلت باسم الله الرحمن الرحيم ، فقال لى : لقد استعذت بعظم وانصرف عنى(٣١) .

ملحوظة ختاميــة :

نعرض فى النهاية على عجل لعلاقة التفاعل بين هذين النوعين من السحر . فكل شىء فى هذا المجال خاضع للتغير . فازدادت بمرور الوقت صعوبة تبين الخصائص المميزة لكل نوع منهما . واخذت حدودهما تتلاحم ، بل وتتداخل فى بعضها .

ويجب الا ننسى فى هذا الصدد ان حملة السحر الرسمى هم ابناء هــذا المجتمع ، ولدوا فيه وعاشوا فى اطاره . فهم أنفسهم همزة وصل بين نوعى السحر . اذ يأخذون من السحر الرسمى خبرات ومعارف ينقلونها للشعب اثرت فى السحر الشعبى تأثير قويا . وهم بالعكس أيضا ينقلون عن السحر الشعبى الشىء الكثير الذى يثرون به مؤلفاتهم ووصفاتهم فى السحر الرسمى .

ثم هناك عملية أخرى كان لها أعظم الاثر فى الفترة الاخيرة . والرأى عندنا

انه لم يعد هناك نشوء فى ميدان السحر الرسمى بمعناه الحيقى ، وأن السحر قد فقد كثيرا من مكانته كمهنة (٣٢) . فهناك اذن نوع من « التوقف » فى انتاج سحر رسمى جديد ، ولم يعد أمام مخلفاته الباقية الا أن تقدم الثوب الذى يغلف فيه الممارسون مادتهم السحرية الشعبية التى لازالت تدب فيها الحياة.

فبذلت جهود كثيرة لصبغ افكار وخبرات السحر الشعبى بطريقة التفكير المعروفة فى السحر الرسمى . مما نتج عنه مؤخرا حشد ضخم جـدا من الكتب ـــ والمخطوطات طبعا ـــ التى تحتوى فى جوهرها على تصورات وخبرات سحرية شعبية ولكنها مغلفة بمناهج وخبرات سحرية رسمية ، وهى فى نفس الوقت وسيلة ـــ تجارية نفسيـ ة ـــ لتأكيدها وابراز مدى فاعليتها(٣٣) .

ولا ننس هنا الدور الكبير الذى تلعبه بعض دور النشر المصرية فى هذا الصدد . فهى تحقق تجارة رابحة للغاية ، اذ لا تحتاج الى أكثر من طبع بعض فصول من كتاب أو عدة كتب سحرية . وقد يحدث فى بعض الاحيان أن يعيد احد الشيوخ كتابة هذه الفصول (٣٤) ولو أن هذه ليست هى القاعدة السائدة . كما يعاد اليوم طبع مؤلفات بأكملها ، كشمس المعارف الكبرى للبونى مثلا (٣٥) .

وهكذا يتضح كيف ان تبين هذا الفرق الاساسى الهام له خطورته التى تحتم علينا الالتفات اليه عند الجمع ، وفى الدراسة التحليلية ، وخاصة جانب العرض التاريخى منها . أما من حيث التنبؤ بخط التطور فى المستقبل ، فالواقع الذى سنتعامل معه هنا ـــ ازاء ما حدث من توقف فى انتاج سحر رسمى جديد ـــ سحر شعبى متوشح بغلاف رسمى . لذلك فان تحريم تداول الكتب السحرية ـــ مع افتراض تذليل كل ما يعترض ذلك من صعوبات عملية ـــ لن يقضى الا على هذا الثوب المتخلف من حضارات القرون الماضية . أما محتواه ـــ السحر الشعبى بصورته التى حددناها من قبل ـــ فسيظل يمثل تحديا اساسيا ، لن يفلح معه الا الحوار الذى يسحب الارض من تحت قدميه .

الحواشي والمراجـــع

---

(١) لم يتعرض علم من العلوم الانسانية لمشكلات الاستخدام العملى لمواده ومناهجه وافكاره ومحنة « الانتفاع » بمادته « وتطويرها » فى ضوء أيديولوجيات معينة بمثل ما تعرض له علم الفولكلور . ذلك أن ظروف نشأته الخاصة وارتباطها بالحركة الرومانسية — فى المانيا أساسا — وبنشأة القوميات الاوروبية قد جعلت فكرة التطبيق والانتفاع هذه قريبة من فكر كل صاحب ايديولوجية أو مذهب خاص . وابرز هذه المحن التى مر بها هذا العلم فى تاريخه غير الطويل ظروف تطويره أو استخدامه لتأييد بعض قضايا الفكر القومى النازى فى المانيا الهتلرية .

(٢) من أبرز مؤلفاته التى اسهمت بشكل مباشر فى اثارة اهتمام حقيقى بالموضوع :

— الادب الشعبى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٥ .

— فنون الادب الشعبى (فى جزأين) الطبعة الاولى : الجزء الاول ، القاهرة دار الفكر ، مارس ١٩٥٦ . الجزء الثانى : القاهرة ، دار الفكر ابريل ١٩٥٦ .

— علم الفولكلور تأليف الكسندر كراب ، ترجمة ، القاهرة ، المؤسسة العامة للتأليف والنشر ١٩٦٥ .

علاوة على عدد لا يكاد يقع تحت حصر من المقالات والندوات والمحاضرات والاحاديث ، وكذلك المؤلفات ذات الاهتمام غير المباشر .

(3) Mohamed El-Gawhary, Die Gottesnamen in magischen Gebrauch in den al-Buni zugeschriebenen Werken, Dissertation, Bonun 1968.

رسالة دكتوراه منشورة :

وقد اختيرت مؤلفات البونى كمصدر أساسى لاجراء هذه الدراسة . واسمه بالكامل : محى الدين أبو العباس أحمد بن على بن يوسف البونى القرشى . ويعتبر اكبر واشهر ساحر مسلم على الاطلاق . يتأكد لنا ذلك اذا ما ألقينا نظرة على قائمة مؤلفاته الطويلة ، سواء كانت من تأليفه فعلا أو منسوبة اليه فقط . كنيته « بونى » نسبة الى « بونة » فى الجزائر حاليا . توفى فى القاهرة عام ٦٢٢هـ الموافق ١٢٢٥ م .

(٤) ولا منا نغفل أبدا الجهود المخلصة والمثمرة لنفر من الباحثين المصريين والعرب ، وخاصة كتابات الدكتور سيد عويس ، سواء فى كتبه :

— من ملامح المجتمع المصرى المعاصر ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٦٤ .. الخ .

— او المقالات العلمية التى شهدت هذه المجلة بعضا منها ، وآخرها : « من منابع أصول الحكمة فى تراثنا الثقافى المعاصر » ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد ٢ ، مايو ١٩٦٩ المجلد السادس .

(٥) ونذكر من مؤلفاته العديدة :

E.W. lane, An account of the manners and customs of the Modern Egyptians, London 1836.

————, Arabian Society in the Middle Ages, London, 1883.

(6) Edmond Doutté, Magie et Religion dans l'Afrique du Nord, Alger, 1909.

وهو مؤلف عظيم الاهمية من حيث استطاعته لأول مرة الاقتراب من كثير من دقائق المعتقدات الشعبية الاسلامية وخاصة السحرية منها . وعلى ما فى كتابه من نقائص — بفضل تاريخه القديم والحدود المفرضة على قدراته كأجنبى يدرس جانبا دقيقا من حياة الشعب — فانها لا يمكن أن تجعلنا نقلل من شأن هذا الكتاب الممتاز الذى اخرجه دوتيه . فقد تناول فيه لأول مرة حشدا هائلا من المادة الجديدة . كما نجح فى معالجة عدد كبير من المسائل معالجة ممتازة ، يكفى أن نشير فى هذا الصدد الى الفصل الخامس من كتابه وعنوانه « الاغراض العملية للسحر » .

(7) Hans A. Winkler, Siegel und Charaktere in der mohammedanischen Zauberei, Studien Zur Geschichte und Kultur des islamischen Orients. Heft VII Berlin und Leipzig, 1930.

————, Bauern zwischen Wasser und Wüste, Volkskundliches ans dem oberägyptischen Dorf «Kiman», Stuttgart, 1934.

————, Agyptische Volkskunde, Stuttgart, 1936.

————, Die reitenden Geister der Toten, 1936.

وترجمة هذه العناوين :

١ — الاشكال والخواتم فى السحر الاسلامى . المجلد السابع من سلسلة دراسات تاريخ وثقافة الشرق الاسلامى .

٢ — فلاحون بين الماء والصحراء (دراسة مونوجرافية لقرية الكيمان بمحافظة قنا) .

٣ — الفولكلور المصرى .

٤ — أرواح الموتى التى تلبس الناس .

وقد نشرنا عرضا لمؤلفه الرئيسى : « الفولكلور المصرى » بمجلة الفنون الشعبية ، عدد ١٠ ، سبتمبر ١٩٦٩ .

(٨) أنظر كتابه : « الجن فى الاسلام » .

Zbinden : Die Djinn des Islam, Bern 1953.

وهو يقودنا عبر تاريخ الثقافات الشرقية بأجمعها ، يستعرض المعتقدات الشعبية الدائرة حول الجن ، ثم يحاول استعراض أصولها .

(٩) أنظر كتابه : « المعتقدات الشعبية فى العالم الاسلامى » .

R. Kriss und Kriss — Heinrich, Volksglaube im Bereich des Islam, 2 Bde., Wiesbaden, 1960, 1962.

ويتناول فى الجزء الاول : « الأحجبة والصيغ السحرية والتعاويذ » . وليس هذا الكتاب الضخم ــ الذى يجاوز الالف صفحة ــ سوى تجميعا للمؤلفات والمقالات المنشورة من قبل . ولم يحالفه التوفيق فى بعض المواضع. كذلك لا تستطيع الاحجبة ، وطاسات الخضة وغيرها من المواد الجديدة التى نشرها كريس لأول مرة أن تقودنا الى اتجاهات أساسية جديدة لانها ليست مرتبطة ارتباطا عضويا بالكتاب .

أنظر كذلك دراسته عن « الخضر » .

R. Kriss, St. Georg — al-Hadr, in : Bayerisches Jahrbuch für Volkskunde, München, 1960.

(١٠) فيما يختص بأصول وعناصر الدراسة الميدانية لساحر رسمى ، أنظر : الجزء الثانى من : محمد الجوهرى وآخرون : دليل العمل الميدانى لجامعى التراث الشعبى وعنوانه : الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية ، الناشر : مكتبة القاهرة الحديثة ، تحت الطبع .

وقد صدر الجزء الاول من هذا الدليل ــ لنفس المؤلفين ــ بعنوان : « الدراسة العلمية للعادات والتقاليد الشعبية » ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٩ .

(١١) أنظر : البونى ، شمس المعارف الكبرى ، حـ ١ ، ص ٣ .

(١٢) أنظر على سبيل المثال : شمس المعارف ، حـ ١ ، ص ١٢٩ ، ومنبع أصول الحكمة ــ للبونى أيضا ــ ص ٢٤١ (نفس النص السابق مختصرا). ثم شمس المعارف أيضا ، حـ ١ ، ص ٦٧ ، ومنبع أصول الحكمة، ص ١٨ــ١٩

(١٣) فنلاحظ مثلا أن الفرق بين السحر الرسمى والسحر الشعبى أوضح وأخطر بالنسبة لبعض بلاد المغرب العربى ، ونقصد بالذات كلا من الجزائر ومراكش (المغرب). فقد افادتنا بالنسبة للبلد الاول دراسات دوتيه التى أشرنا الى أهمها ، وكشفت لنا دراسة « ليجى » ــ طبيبة فرنسية اقامت عمرها فى المغرب ــ من الكثير فى هذا الصدد . فرأينا أن السحر الشعبى ــ هناك أيضا ــ متميز بصور وموضوعات وممارسات ومصادر تأثير خاصة.

انظـــر :

Doutté, op. cit., and Legey, Essai de folklore Marocain, Paris, 1926.

(١٤) تناولنا هذه النقطة تفصيلا فى الفقرة الاولى من الفصل التمهيـــدى لرسالة الدكتوراه المذكورة ، صفحة ١٠ وما بعدها .

(١٥) لشرح العلاقة بين التنجيم والاسماء ، انظر :

El - Gawhary, op. cit., p. 12 and p. 176 ; M. Horten, Die religiöse Gedankenwelt des Volkes in heutigen Islam, Lieferung I, Halle, 1917, p. 117 Lieferung II, Halle, 1918.

(هورتن : الفكر الدينى الشعبى فى العالم الاسلامى اليوم ، المجلد الاول ، ١٩١٧ ، والثانى ١٩١٨) .

(١٦) فيما يختص بالملائكة الموكلين بالاسماء ، والخدام السحريين بصفة عامة ، انظر :

El - Gawhary, op. cit., p.p. 198 ff.

(١٧) انظر : احمد البونى ، شمس المعارف الكبرى ، حـ ٣ ، ص ٢٧٠ وما بعدها . وقد تناولنا هذا النص بالتحليل المستفيض لمكوناته ودلالتهـــا المختلفة من واقع التراث السحرى الرسمى مثل : معنى اسم هذا الملاك ، ودلالة الارقام التى وردت فى النص، والتسلسل الامثل لسير العملية السحرية، والشروط التى يفرضها الملاك الموكل بالاسم . وغيرها من الشروط الواجبة التحقيق قبل أن يصبح الملاك تحت تصرف الساحر يأتمر بأمره ويقضى له حاجته . انظر :

Moh. El - Gawhary, op. cit., pp. 201 - 211.

(١٨) البونى ، شمس المعارف ، حـ ١ ، ص ١٠٧

(١٩) وقد بدت هذه النقطة بجلاء من استعراض تسبندن Zbinden للمعتقدات الشعبية الدائرة حول الجن والعفاريت فى مؤلفه المشار اليه ، فى مواضع متفرقة .

(٢٠) انظر : البونى ، شمس المعارف ، حـ ٣ ، ص ٢٩٥ .

(٢١) انظر : El - Gawhary, op. cit., 116 - 117

كما اتضحت هذه النقطة فى الدراسة الميدانية التى اشرنا اليها لمجموعة من سحرة الصعيد ووجه بحرى ، انظر المرجع السابق ، ملحق رقم ٢ ، ص ٣٣٧ .

(٢٢) ويمكن أن نعرض بسرعة لنماذج لاشهر المخطوطات والكتب التى من هذا النوع :

(ا) مخطوطات :

١ ـــ احمد البونى : اللمعة النورانية فى الكشوف الربانية . والنسخة المحفوظة منها بدار الكتب رقمها ٢١٥٧٦ ب . وقد عرضنا بايجاز لمحتوياتها فى El - Gawhary, op. cit., p. 349

٢ ـــ احمد البونى ، شرح تصريفات الوفق ، رقمها بدار الكتب المصرية : قوله ١٥١ تصرف . عنها انظر ، الجوهرى ، المرجع السابق ، صفحتى ٣٤٩ ـــ ٣٥٠ .

٣ ـــ احمد البونى : علم الهدى فى شرح أسماء الله الحسنى ، رقمها بدار الكتب : ٣٦ ش . عنها انظر : الجوهرى ، المرجع السابق ، ص ٣٥١.

٤ ـــ عبد العزيز أحمد الدميرى : تقسيم الاسماء حسب ما تدل عليه من المعانى . عنها انظر : الجوهرى ، المرجع السابق ، ص ٣٥١ .

٥ ـــ ناصر الدين عبد الله محمد بن المبلق (المتوفى سنة ٧٩٧هـ ، ١٣٩٤م) « جواب من استفهم عن اسم الله الاعظم » ، رقمها بدار الكتب ٢٣١٨٠ ب ، انظر : الجوهرى ، المرجع السابق ، صفحتى ٣٥٢ ـــ ٣٥٣ .

(ب) الـــكتب :

١ ـــ احمد البونى : شمس المعارف الكبرى ولطائف العوارف ، أربعـــة اجزاء فى مجلد واحد ، القاهرة ، اكثر من طبعة ، وقد استخدمنا طبعتى ١٩٠٠ ، و ١٩٥٥ (تواريخ تقديرية فقط) .

٢ ـــ الديربى : مجربات الديربى الكبير ، القاهرة ، بدون تاريخ (حوالى ١٩٥٠) .

٣ ـــ احمد بن حمدان الجزائرى : الفيض الربانى فى العلم الروحانى ، القاهرة ، ١٩١٢ ، وطبعات أخرى أحدث كثيرة .

٤ ـــ ابن الحاج التلمسانى المغربى : شموس الانوار وكنـــوز الاسرار الكبرى ، القاهرة ، بدون تاريخ ، وطبعات متكررة .

٥ ـــ أبو معشر الفلكى الكبير « كتاب المحقق المدقق أبو معشر الفلكى الكبير » ، القاهرة بدون تاريخ ، طبعات متكررة .

علاوة على مؤلفات اخرى كثيرة ، انظر : الجوهرى ، المرجع السابق ، قائمة المراجع والمصادر ، ص ٣٤٧ ـــ ٣٦٣ .

(٢٣) مصادر التراث السحرى المصرى من أهم ـــ واطرف ـــ قضايا دراسة المعتقدات الشعبية المصرية ، ولن يتسع المجال هنا للافاضة فى توثيق هذه المؤثرات ، فذلك مكانه مقال مستقل ـــ فى هذه السلسلة ـــ يعتزم كاتب هذه السطور تقديمه حول « مصادر التراث السحرى فى مصر » .

(٢٤) هذه المعلومات مستخلصة من دراستنا الميدانية المشار اليها . ونأمل أن تتسع هذه السلسلة لمقال يكتب عن موضوعها ، ومناهجها ونتائجها بشىء من التفصيل .

(25) See Winkler, Totengeister..., p. 9; ders. Agyptische Volkskunde, pp. 229 ff. ; ders. Bauern zwishen..., pp. 45 f.

(26) Winkler, Totengeister, p. 34.

وشواهد أخرى عند تسبندن .

Zbinden, op. cit., pp. 5 ff.

(27) Zbinden, op. cit., pp. 3 ff.

وخاصة صفحة ٥ .

(٢٨) أنظر أمثلة لذلك عند تسبندن ، المرجع السابق ، ص ٧ .

(٢٩) أنظر ، فينكلر ، أرواح الموتى ... ، ص ٧ .

(٣٠) أنظر تسبندن ، المرجع السابق ، ص ٣ وما بعدها .

(٣١) أحمد البونى ، شمس المعارف ، حـ ٢ ، ص ١٨٧ .

(٣٢) أنظر الدراسة الميدانية المشار اليها ، محمد الجوهرى ، المرجع السابق ، الملحق رقم ٢ .

(٣٣) وهناك اكثر من نموذج لمخطوطات وكتب سحرية ذات مضمون شعبى وشكل رسمى ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

(أ) البونى وابن الحاج : مخطوطه : « مجموعة فوائد من كتاب شمس المعارف الكبرى للبونى وكتاب ابن الحاج وغيره » . رقمها بدار الكتب المصرية، ٣٩ ش . وهى منسوبة لهذه الاسماء فقط ، ولكنها انتاج شعبى متأخر . انظر تحليلا لها فى : الجوهرى ، المرجع السابق ، ص ٣٥٠ .

(ب) ابن الحاج ، مخطوطه : «بلوغ القصد والمنى فى خواص اسماء الله الحسنى » . ترجع الى عام ١٨٥٥٦/١٢٧٣ . دار الكتب المصرية ، رقم ٥٨ ش . أنظر : الجوهرى ، المرجع السابق ، ص ٣٥١ .

(جـ) هرمس الحكيم ، مخطوطة : « كتاب هرمس الحكيم فى علم الحروف والاوفاق » ، دار الكتب ، رقم ٥٠ ش. أنظر تحليلا مفصلا لها فى : الجوهرى، المرجع السابق ، صفحتى ٣٥١ — ٣٥٢ .

(٣٤) والنموذج الامثل على هذا كتاب : « منبع أصول الحكمة » المنسوب للبونى ، القاهرة ١٩٥٦ . وقد اثبتنا أن الكتاب بشكله الحالى ليس من تأليف البونى ، أنظر الجوهرى ، المرجع السابق ص ٣٥٥ .

(٣٥) فلا زالت طبعاته تتوالى حتى عام ١٩٦٩ الذى نشهده الان .

optimism and pessimisms of names, as to be optimistic of the word « green » and to avoid mentioning the names of dangerous diseases as cancer and the like, and this is by believing in the strength of magic on names. To mention the name is a preparation to its essence and to communicate with this essence... etc as well as the demon of the night and what the folkloric narrator believes of stories and tales, we shall elaborate on this as follows). For this reason we find this field more influenced by the narrative tradition in the egyptian society. And the most prominent elements of this tradition : the old egyptian, old christianity and the rise of islam which have been transmitted to Egypt by the tribes which have immigrated to it after the arab conquest. These tribes have settled down later in certain sectors of Egypt, it was thus brought closer to the egyptians through that old arab and the first islamic tradition.

We should, then mention briefly the difference between the need of the performing person (the medium) in each of the two types of magic. The person does not go to the professional magician unless the folk magic has failed in achieving the required success, or if to begin with that the required aim is of great importance so that the limited minor experiences of the folk magic will not attain it.

Briefly, we elaborate finally at the end the relationship of the evolution between those two types of magic. For everything in this sphere is liable to change. It has increased with the passing of time the difficulty between the predominant characteristic of each of the two types. And its limits started to converge but also to become more interlaced.

Then, there was another operation which had the greatest influence in the last period. Our opinion is that we have no longer anything new in the field of folk magic in its true meaning, and that magic has lost much of its place as a profession. Then, there is a kind of « stagnation » in the production of a new professional magic, no longer remaining among its remains but to present a robe in which the performers will protect their folk magic material which is still throbing with life

As regards the folk magic it mainly involves the practice of the operation. And does not involve the theoretical elements — which occupied a prominent place in professional magic — only as a second grade. We find certain subjects which were treated in professional magic with great concern and precision, do not enjoy here except a minor importance and vice versa.

For this reason it was among the most prominent of the supporting aspects causing the decline of the professional magic in the present age — after loosing its incomes from the specialised professional magicians, and the coming of the modern age has lost much of its previous position, and it has thus lost its « academic » nature which we have indicated some of it — among the most prominent of these aspects that the books on professional magic have been adjusted to the demand of the people, and their concepts of magic. It only needs descriptions of specific situations. For the books on magic nowadays do not exceed a big collection of descriptions to which the professional magician resorts to meet the demands of his clientele. These new books — or old ones reprinted — are added with detailed contents usually limited to a statement of intent in which might be used these descriptions. The professional magician has only — when the medium appears — to turn the pages of the book's content which he uses to immediately find the description which is conveyed to the medium.

This difference is due in the main subjects of both fields of magic to the third aspect of difference which we have shown. For, professional magic is as a principle a written tradition, not transmitted or learned but written, we find it most influenced by the urban tradition, usually in written form. As an introduction to these books are : Such publications which have been transmitted to the arabic language from the two hebrew and old syrian languages, and these books contain — in a most obvious manner — as well as hebrew and old syrian elements, other babylonian, assyrian and greek elements. Among the important influencial publications in this respect are also : the arabic books during the rise of islam.

As regards folk magic it is mainly based on the belief learnt in the hearts of the people, and on acquired experiences, which are orally learnt in the first place (as for example : the evil eye and the beliefs and participations which involve it,

The professional magician sees that his duty is to create everything according to the same principles which have been followed in the divine creation as far as possible. The meaning of the word « creation » here is the creation of something new or the changing of something actually existing. He tries in this respect, also, to use the same methods which God has used in the creation of the world. For this reason none of his work can be successful without the permission and proxy of God.

As a logical sequence, I should follow the ways and methods given and explained in different books on magic when presenting a certain magical description it should ultimately lead to the expected result. But, what happens if the result was delayed or the expected effect totally screened ? The explanation to this according to the professional magician is : the mistake of course lies in the person of the executive magician and not in the nature of the technique used or due to a shortcoming in the strength of the devine name or any other elements of the magical operation.

As regards the folk magician — if this expression is used — the idea is much simpler than all this. It is true that he believes in all beliefs that everything in this world is subject to the will of god. But he also believes that every good or evil that can effect man is due to a relationship between the person as an individual and the evil spirit. For this reason, « the science » of folk magic is nothing but, a way of presentation and use of the evil spirits as a means, withouc any harm done or any action which can cause harm to anyone. And if we follow further the concept of the user to folk magic it will become clear to us that he steps over the threshold of blasphemy and he will be involved in contradictions with the basic principles of the islamic religion.

As regards the basic subjects which involve each of the two fields ? We find that the professional magic basically involves the traditional study and the search in god, His throne. His servants, and what He approves and disapproves of .. etc. as well as the saints and the evil spirits and the magic characteristics of letters and numbers, the names of god, plants, animals... etc. Then follows in a second grade to this the private education by using these magic elements, and the means of conveying these secrets to the next generations and preserving them. Then following this are the uses in which these magic elements can be used.

As it will be evident through our elaboration that — in addition to the difference in the outlook to the world, and in the main subjects around which involve each of the two types mentioned — obvious differences in the method of heritage. Differences which should be considered as a whole and during the analytical study as well. Also involved with it are the differences in the sources which have influenced the material, and in the shape of each type, and that is what should be considered during any historical survey, or any explanation and understanding of its essence. Finally, and as a summary to all this — a difference in the line of the general evolution, and as an answer to the big question : To where does our tradition of magic head ?

We hope there is a primary difference — non - technical — between the two types of magic mentioned : for the professional in its well known aspects and which we shall tread — addresses a limited category of people which are the professional magicians... the well known « saints » to all of us in the rural and urban sectors of our country. Whereas the folk magic — in its characteristic first form — belongs to all of us, to my grandmother, to my mother, to myself and to my small family, we live it and participate it every day.

The two fields of the professional and folk magic differ from each other in the following :

1. The outlook to the world (their opinion of the world).
2. The main subjects involving each of the two fields.
3. The shape which is learned and in which each type is inherited.
4. The source of influence on every type, or at least the sequence of their importance.
5. The extend of the driving need to resort to magic in each type.

The professional magician believes that God has created the order of this world and is its dominator, and that this order is only subject to his will. He has created everything. If He has followed in this respect according to certain magic (scientific) principles. For example : He has created everything by the strength of His name, He has created the good in the convenient good time, and He has created the bad in the inconvenient bad time. He has created for everything an angel or a soul or given him the proxy of supervision over it.

PROFESSIONAL AND FOLK MAGIC *

A new Approach To The Tradition of Magic In The Contemporary Egyptian Society.

By

Dr. M. Mahmoud El Ghouhary
Professor of Sociology — Cairo University

Egypt has seen since nearly 15 years several sincere efforts seeking to evoke the importance of our folklore, especially the literary and technical aspects of it. And as this sincere cry at that time represents an intelligent feeling of the presence of a deep gap in our social and technical studies — literary or non-literary — soon certain responses came to being, which have not lasted a longtime before drawing the attention of the artistic circles, and actually « a movement » was created — in the true meaning of the word — to pay attention to our folklore.

During the difficult road to revive the serious scientific importance — and which, I repeat should represent the beginning of every sincere and true movement — come these series of articles, which might present a certain help in the hope of a true understanding and the scientific manipulation of our folklore.

As all those who followed the life of our people — especially our farmers — are aware of the extend of the importance of these beliefs — especially the technical ones — in directing its behaviour, and in limiting its approach to his local society, and to its vast world as well. It is hoped, which draws the attention of social experts here, that in spite of the fact that this sector of folklore is most primitive on the whole for it is at the same time the most difficult to evolve and the most persistent in opposing a change.

Among the most prominent results of our mentioned studies was to indicate the difference between professional and folk magic to a sufficient degree. Which is a difference not easily adopted nowadays due to the evolution which has taken place in this field of beliefs. It is impossible to be wholly aware of it through the theoretical library study alone.

It may be asked : But what is the use of specifying this difference, its understanding, and the meaning of taking due consideration of it when using any magic material for study.

---

* Abstract.

التلاميذ المتفوقون فى المرحلة الثانوية
اختيـــارهم وأسس مناهجهم

الاســـتاذ احمد محمد على التركى
رئيس قسم الخطـــة بالتعليم الثـــانوى

المشكلة وحدود البحث :

بدأ هذا البحث كمشكلة واجهت الباحث أثناء عمله فى ميـــدان تعليم المتفوقين بالمرحلة الثانوية حينما كان يعمل مدرسا بمدرسة المتفـــوقين الثانوية ثم مشتركا فى التوجيه والاشراف على هذه المدرسة ثم عضوا فى لجنة رعاية المتفوقين بمحافظة القاهرة .

ففى جميع هذه المراحل استرعى انتباه الباحث عدد من الملاحظـــات التى أثارت التســـاؤل حول مدى صـــلاحية الوسائل المتبعة فى اختيـــار المتفوقين لمدرسة او فصول المتفوقين .

ونبع الجانب الاخر من المشكلة موضوع البحث عن ملاحظـــات الباحث ايضا اثنـــاء عمله فى ميـــدان تعليم المتفـــوقين ، اذ لاحظ أن المنـــاهج الدراسية للمتفوقين هى نفس المناهج المتبعـــة فى الفصـــول العادية وأن تعليم المتفوقين فى الجمهورية العربية المتحدة قد تحول الى مجـــرد تجميـــع للتلاميـــذ فى مدرسة او فصول وكأن هذا التجميع قد أصبح هدفا فى حـــد ذاته .

وبذلك امكن تحديد المشكلة محور البحث فى السؤالين الاتيين :

— ما افضل الوسائل لاختيار التلاميذ المتفوقين بالمرحلة الثانوية ؟

— ما الاسس التى يجب أن تراعى فى مناهج المتفوقين بالمرحلة الثانوية؟

وسائل البحث :

بعد تحديد المشكلة موضوع البحث قام البـــاحث بجمع المعلـــومات والبيانات المتعلقة بهذا الموضوع عن طريق وسائل متعددة فالى جانب الاطلاع على كثير من البحوث والكتابات المنشورة باللغتين العربية والانجليزية المتعلقة بتعليم المتفوقين والقرارات الوزارية والقوانين واللوائح التى صدرت فى نشرات خاصة بتعليم المتفوقين او تشجيعهم . قام الباحث بما يلى :

أ — زيارات متعددة لمدرسة المتفوقين ولفصول المتفوقين ، وقد أعد الباحث دليل زيارة أعد خصيصا لهذا الغرض .

٢ — المقابلات الشخصية مع النظار وبعض المدرسين وبعض التلاميذ فى مدرسة المتفوقين وفصول المتفوقين .

٣ — استفتاءين وجه أحدهما الى نظار ومدرسي مدرسة وفصول المتفوقين ويتكون الاستفتاء الاول من ١٨ سؤال تتعلق برأى المدرسين والنظار فيما يلى :

— أهداف انشاء فصول أو مدرسة المتفوقين .
— طريقة اختيار التلاميذ لفصول أو مدرسة المتفوقين .
— طريقة تجميع التلاميذ فى فصول أو مدرسة المتفوقين .
— المجهودات التى بذلتها فصول أو مدرسة المتفوقين لرعاية تلاميذها .
— المناهج الاضافية .
— غير ذلك من اقتراحات لاختيار المتفوقين وتعليمهم .

ويتكون الاستفتاء الثانى (الموجه الى تلاميذ مدرسة وفصول المتفوقين)

— أنواع النشاط التى يميل اليها التلاميذ ولا يستطيعون ممارستها فى المدرسة بالدرجة المناسبة .
— نواحى المعرفة التى يشعر التلاميذ بحاجتهم اليها بقدر اكثر مما توفره لهم المدرسة .
— جو العلاقات فى المدرسة او الفصول .
— مدى شعور التلاميذ بالاستفادة من التحاقهم بالمدرسة او الفصول .
— المناهج الاضافية .
— طريقة تجميع التلاميذ .
— وسائل اختبار التلاميذ .
— غير ذلك من اقتراحات لاختيار المتفوقين وتعليمهم .

٤ — تتبع الباحث خريجى مدرسة المتفوقين الثانوية دفعات ١٩٥٨/٥٧، ١٩٥٩/٥٨ ، ١٩٦٠/٥٩ فى دراستهم الجامعية لمعرفة مدى استمرارهم بنجاح فى هذه الدراسة .

٥ — دراسة احصائية لنتائج تلاميذ مدرسة المتفوقين الملتحقين بها فى أعوام ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ فى امتحان الشهادة الاعدادية ونتائجهم فى امتحان الشهادة الثانوية العامة للوصول الى درجة ارتباط مستوى هؤلاء التلاميذ فى امتحان الثانوية العامة بمستواهم فى امتحان الشهادة الاعدادية . وذلك كوسيلة مساعدة للحكم على مدى صلاحية نتائج امتحان الشهادة الاعدادية فى اختيار المتفوقين فى المرحلة الثانوية .

٦ — دراسة احصائية لنتائج عينة عشوائية من ٩٠ تلميذ من بعض المدارس الثانوية بالقاهرة فى امتحان الشهادة الاعدادية العامة أو نتائجهم فى امتحان الثانوية العامة بالدرجات الحاصلين عليها فى امتحان الشهادة

الاعدادية — وذلك كوسيلة مساعدة — للحكم على مدى صلاحية نتائج امتحان الشهادة الاعدادية فى اختيار المتفوقين فى المرحلة الثانوية .

اقسام البحث ونتائجه :

ينقسم البحث الى ثلاثة ابواب رئيسية :

الباب الاول : وهو يمثل الاساس الذى يقوم عليه باقى أجزاء البحث سواء فى ذلك ما يتعلق باختبار المتفوقين أو بأسس مناهجهم ، فقد قام الباحث بدراسة تحليلية للتفوق الدراسى ، مبينا العوامل الاجتماعية التى أثرت فى النظرة الى التفوق .

فقبل الثورة ابرز البحث مايلى :

— ارتبط العمل بالمستوى الاجتماعى المنخفض ، كما ارتبط عدم العمل بالمستوى الاجتماعى الرفيع ، والتفوق فى مجال مايحتاج الى تدريب وخبرة واعداد ويحتاج هذا الاعداد الى عمل شاق ومتواصل الامر الذى يتنافى مع نظرة ابناء الطبقات الاقطاعية والرأسمالية الى العمل الذى اعتبر انتقاصا لمكانتهم الاجتماعية .

اما الطبقات الكادحة فلم يكن يتيسر لها كثير من الفرص لتنمية قدرات المتازين من ابنائها فالتعليم الميسر لهم اكثر من غيره كان التعليم الاولى ولم يكن يؤدى الى مراحل أعلى ، واذا تهيأت الفرص لبعض هؤلاء الابناء للوصول الى درجة عالية من التعليم فانهم يرون فى هذا فرصة لاكتساب الثروة والنفوذ اللذين حرموا منهما وذلك عن طريق الوظائف التى تخلصهم من أعباء العمل الشاق الذى فرض على آبائهم .

— لم يمنع جمود المجتمع فى ذلك الوقت من محاولة بعض الطموحين من ابناء الطبقات الكادحة — الوصول الى الثروة والنفوذ . وكان الطريق السهل الى ذلك هو تملق ذوى النفوذ وخدمتهم ومن هؤلاء نجد رؤساء دوائر الاقطاع ومحترفى السياسة وزعماء الطلبة المنتمين الى الاحزاب المختلفة .

وقد أدى هذا الى النتائج الاتية :

(أ) انحرف توجيه المتفوقين فى المجالات المختلفة وبخاصة فى مجالات التنظيم والقيادة الى خدمة المصالح الطبقية وتأكيد الوضع السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى كان سائدا .

(ب) نظر المجتمع الى الاستعدادات الممتازة على أنها وسيلة لتحقيق مكسب شخصى وحسبت درجة كفاية الفرد بما كان يستطيع أن يحققه لنفسه من ثروة أو يصل اليه من نفوذ ولو على حساب المصلحة العامة .

ثم عرض البحث حاجة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بعد الثورة الى رعاية المتفوقين وقد قسم ذلك الى :

ـ مطالب التقدم العلمى : ان التقدم العلمى من أهم أهداف الجمهورية العربية المتحدة للخروج من مرحلة التخلف وملاحقة التطورات العالمية ولذلك كان عليها « أن تجند الكفايات وتعبىء جميع الطاقات حتى تطوى مسافة التخلف الذى طال مداه بين الامة العربية وبين غيرها من الامم » من هذا يتضح ضرورة الاهتمام باعداد الافراد العلميين والباحثين والفنيين اللازمين لهذه النهضة العلمية المرتجاة فى وقت تشكو فيه البلاد من نقص فى المستويات العليا القادرة على البحث العلمى والتى تعتبر عصب التقدم العلمى والتكنولوجى ـ ومن هنا يتضح مدى الحاجة الى العناية بالمتفوقين فى المجالات العلمية وأعداد البرامج الكفيلة بتنمية قدراتهم وتوجيههم حتى لا نتخلف عن الركب العالمى وتصبح آمالنا فى القدم العلمى شيئا يجيش فى صدورنا ولا تخرج الى حيز الحقيقة .

ـ مطالب التقدم الصناعى : تحتاج حركة التصنيع الكبرى التى قامت فى مصر بعد الثورة الى الكفايات اللازمة لمشروعات التصنيع ، فقد يتسبب العجز فى القوى البشرية المدربة ذات المستوى العالى فىعرقلة تنفيذ مشروعات التصنيع بل وربما فى فشل بعضها .. ومحاولة احلال عناصر دون المستوى المطلوب لا تبوء بالفشل فحسب وانما كثيرا ما تعود بأشد الاضرار على المشروعات . واذا اضفنا الى ما سبق أن النهضة الصناعية فى الجمهورية العربية المتحدة تصحبها نهضة اجتماعية غيرت النظرة القديمة الى العمل والانتاج والاجور وعلاقة العامل بالمجتمع ، فانه يتضح أن مطالب هذا التطور الصناعى لا تقتصر على المهندسين الاكفاء والمديرين القادرين ولكن هؤلاء جميعا يجب ان يجمعوا الى جانب المستوى العالى من المهارة والكفاية الممتازة : القدرة على التنظيم والتوجيه الاجتماعى وفهم أهداف المجتمع ومطالبه وحاجات هذه النهضة الصناعية ووظائفها واثارها الاجتماعية . ويطالب هؤلاء جميعا بأن يجعلوا من الانتاج وسيلة لمواجهة مشكلات المجتمع وايجاد حلول لها .

كل هذا يلقى على المدرسة فى الجمهورية العربية المتحدة عبء اكتشاف أصلح العناصر لمواجهة احتياجات هذه النهضة الصناعية واعدادها بالمهارات والمعلومات والاتجاهات اللازمة لهذه النهضة وتطويرها .

ـ مطالب التحول الى الاشتراكية : تطلب التحول الى الاشتراكية انشاء مؤسسات اجتماعية واقتصادية وسياسية على أسس جديدة ، واتضحت حاجة هذه المؤسسات الى افراد تتوفر فيهم القدرة على رؤية أهداف هذه المؤسسات والدور الذى تقوم به فى تحقيق الاهداف الاجتماعية القريبة منها والبعيدة . ولهذا كان واجب المؤسسات التربوية فى المجتمع العربى أن توجه عنايتها الى اصلح العناصر التى يمكن أن تقوم بأدوار قيادية فى هذه المؤسسات .

ـ مطالب العمل الايجابى فى المجال الخارجى : اصبحت الجمهورية العربية المتحدة مركز اشعاع للحرية وقاعدة للكفاح ضد الاستعمار فى كل مكان ، ولم تعد تقصر جهودها على أحوالها الداخلية بل أصبحت تمد يدها الى كل شعب يعمل من اجل استرداد حريته ويريد أن يخرج من دائرة التخلف ، وامتدت دوائر اهتمامها الى العالم العربى مؤمنة بوحدة الهدف ووحدة المصير وامتدت الى افريقيا وآسيا ثم الى العالم أجمع مؤمنة بأن انتصار قضية

الحرية فى اى مكان فيه تعزيز لحريتها ، ويستدعى هذا وجود أفراد على درجة عالية من الكفاية للقيام بأعباء ما يتطلبه هذا الدور من نشاط متعدد الجوانب. افراد تتطلب منهم دراسة المذاهب الاجتماعية والاقتصادية المتصارعة دراسة عميقة وتحديد موقفنا من كل منها وموقفها منا وأساليب دعايتها والوسائل التى تتبعها لتنتشر فى البلاد المختلفة ، افراد قادرين على فهم اساليب الاستعمار القديم والحديث والعوامل التى أدت الى التمكين له فى بعض البلاد ، قادرين على كشف هذه الاساليب وتقديم يد العون للشعوب المختلفة للنهوض والتغلب على ما قد يعترضها من صعاب ، افراد يستطيعون الدفاع عن وجهة النظر العربية فى المؤتمرات والهيئات الدولية وتحديد موقفنا من المشكلات العالمية . ومما تجدر الاشارة اليه اننا نشترك فى أكثر من مائتى منظمة دولية . كل هذا يستدعى العمل على الكشف عن ذوى الاستعدادات المناسبة للعمل فى هذا المجال واعدادهم للقيام باعباء هذه المهام الخطيرة .

وهكذا يبرز البحث حاجة المجتمع العربى فى ظروفه الراهنة الى توجيه الاهتمام الى أصلح العناصر التى يمكن أن تقوم بأدوار قيادية فى هذه المجالات ، ولا يعنى هذا اعداد مجموعة من الافراد نطلق عليهم اسما معينا أو تلصق بهم صفة تمنحهم حق احتكار المناصب الرئيسية ، لكنه يعنى ضرورة الكشف عن ذوى الكفايات والقدرات الممتازة فى المجالات المختلفة حتى يستطيعوا السير بحركة تطوير المجتمع بالسرعة المطلوبة وفى الاتجاه المرغوب فيه .

ويقدم الباحث فى الفصل الثانى من هذا الباب تعريف التفوق الذى التزمه فى البحث وهو « التفوق درجة عالية من الاستعداد يمتاز فيها الفرد على متوسط اقرانه فى مجال أو أكثر من مجالات المعرفة ، أو المهارة ذات الفائدة الاجتماعية على الا يقل مستوى أداء هذا الفرد فى مجالات الحياة الاخرى عن الحد الادنى الذى تتطلبه الثقافة التى يعيش فيها » .

ويلاحظ ان هذا التعريف :

ــ اعتبر أن التفوق يرتبط بمجال أو أكثر من مجالات المعرفة أو المهارة ولم يعتبره صفة عامة تصبغ سلوك الفرد فى جميع المجالات .

ــ اعتبر أن التفوق موضوعا نسبيا يقوم على مقارنة الفرد بأقرانه .

ــ ربط بين التفوق وبين حاجات المجتمع ، اذ سلم الباحث أن الاساس الذى يقوم عليه تعريف المتفوقين هو النفع والفائدة للفرد المتفوق وللمجتمع الذى ينتمى اليه الفرد المتفوق وللانسانية عامة ولهذا تحتم أن تقتصر مجالات التفوق على المجالات ذات القيمة الاجتماعية والفائدة الايجابية للثقافة التى يعيشها الفرد خاصة وللبشرية عامة سواء فى الوقت الحالى أو فى المستقبل .

ــ ربط هذا التعريف بين اداء الفرد المتفوق بصفة عامة فى مجالات الحياة المختلفة وبين صفة التفوق ، اذ أن الاداء الممتاز فى مجال واحد محدود لا يكفى وحده للتكيف مع ظروف البيئة فقد اثبتت بعض الابحاث السابقة أنه يمكن أن نجد بين بعض ضعاف العقول من يمتازون بمستوى

عال من الاداء فى ناحيــة معينة وهؤلاء لا يتعــدى امتيازهم مجالا محددا جــدا .

ويقدم الباحث فى هذا الفصل أيضا فكرة « مستويات التفوق » فى بعدى « الاتساع » « والعمق » أما « الاتساع » فيقصد به عدد المجالات التى يتفوق فيها الفرد وأعلى هذه المستويات هى التى يجمع فيها الفرد بين التفوق فى عدة مجالات تتكامل جميعها بما يرفع من نوع الحياة فى المجتمع مثــال ذلك الجمع بين التفوق فى المهنة وبين التفوق فى الادارة والتنظيم وبين التفوق فى مجال القيادة الاجتماعية .

أما « العمق » فيقصد به مستوى الفرد بالنسبة لاقرانه فى مجــال تفوقه أو مجالاته ويستعير الباحث من الاحصاء فكرة المعايير الاحصائية النفسية للتوزيعات الاعتدالية التى تهدف الى تقسيم المستويات المختلفة الى عدد محدد من الطبقات بحيث تصبح واضحة فى معناها مثل المعيــار التائى أو المعيــار الجيمى أو السباعى المعيارى وغيرها ... وبالنســبة لبرامج المتفوقين فان تحديد المعيار المستخدم لتحديد مستويات التلاميذ عند اختيارهم وتحديد عــدد المستويات التى تقبل تبعــا للمعيار المستخدم تتم فى ضــوء اعتبارات عملية خالصة تتعلق بالامكانيات المتاحة لهذا البرنامج والاعــداد التى يستطيع استيعابها من التلاميذ .

وفى الفصل الثالث من الباب الاول يناقش الباحث مختلف الاتجاهات فى تفسير ظاهرة التفوق ويأخذ بتفسير يقوم على الاسس الاتية :

ـــ يعيش الانسان فى بيئته « بعناصرها المتكاملة » مكونا معهــا كلا واحدا فهو يتأثر بها وهى تتأثر به وتنتقل التأثيرات البيئية الجسمية (تكوينية أو وظيفية) خلال الاجيال الى السلالات التالية مكونة صفات وراثية . وتمثل الخصائص الموروثة النقطة التى يبدأ منها تحديد مستوى الاداء .

ويكتسب الفــرد مستوى أدائه من التفــاعل المستمر مع عنــاصر بيئته ، فاذا كانت العوامل الوراثية تمثل نقطة البدء ، فان العوامل البيئية هى التى تحــدد المــدى الذى يصل اليه مستوى ذلك الاداء .

ـــ يمكن تغيير الاسهام النسبى للوراثة والبيئة وذلك باحداث تغييرات فى الجانب البيئى .

ـــ لما كان الانسان يكتسب مستوى الاداء الذى يصل اليه من تفاعله مع مؤثرات بيئته ، فان مستويات الاداء فى المجالات المنوعة تختلف من بيئة الى اخرى وبعبارة أخــرى فان التفوق أمر نسبى يختلف باختلاف البيئــات ، وذلك لما يلى :

(أ) تختلف النظرة الى ميادين التفوق من ثقافة الى أخرى ويترتب على ذلك اختلاف ما توفره كل ثقافة لافرادها من معلــومات وتدريبات على مهارات معينة . وما تقدمه من عوامل دافعــة للتفوق فى مجالات الحياة .

وعلى هذا لا يمكن أن نقارن بين مستويات اداء افراد ينتمون الى ثقافات مختلفة دون لن نلاحظ الظروف التى اثرت فى كل مســلوك .

(ب) يؤدى اختلاف المستوى الاجتماعى والاقتصادى داخل الثقافة الواحدة الى اختلاف فى الظروف التى يتعرض لها الافراد وتؤثر فى مستوى ادائهم .

وهكذا يأخذ البحث بتفسير لظاهرة التفوق يقوم على أساس تفاعل العوامل الوراثية والعوامل البيئية مكونة كلا واحداً تتكامل فيه هذه العوامل المتعددة ولا يمكن تحديد النسبة التى تسهم بها كل من هذه العوامل فى تحديد السلوك الانسانى من حيث المجال أو من حيث المستوى .

وفى الفصل الرابع يستطرد الباحث من هذا التفسير الى محاولة لتحديد العوامل التى تؤثر فى التفوق التحصيلى عند تلاميذ المدرسة الثانوية ويناقش العوامل التالية :

(أ) القدرات العقلية : فالتفوق فى أى مادة دراسية يتطلب الى جانب العوامل الاخرى نشاطا عقليا معينا وتدل نتائج البحوث السابقة على أن القدرات العقلية للفرد من العوامل التى تحدد نوع الدراسة التى يمكن أن ينجح فيها وهو ما يعبر عنه « بالمجال » ومدى النجاح الذى يمكن أن يحققه فى هذه الدراسة وهو ما يعبر عنه « بالمستوى » .

(ب) السمات الانفعالية : وتشترك السمات الانفعالية فى تحديد مجالات السلوك ومستوياته بالنسبة للافراد المختلفين . وبالنسبة لمجال الدراسة نجد أن المثابرة ومستوى الطموح الذى يتناسب مع القدرات العقلية والثبات الانفعالى والميول من العوامل التى تؤدى الى النجاح فى مجال من مجالات الدراسة .

(جـ) المهارات الحركية : فالتلميذ الذى يمتاز بمهارات حركية عنده فرص للتفوق أكثر من غيره ـــ فمهارته تيسر له القيام بكثير من أوجه النشاط التى تتطلبها الحياة المدرسية سواء فى القيام بالتجارب العملية أو فى تناول الخرائط ورسمها أو عمل النماذج ... الخ من الوان النشاط المدرسي التى تتطلب مهارات حركية . وهكذا تتاح لهذا التميذ الماهر فرصا اكثر لاكتساب خبرات منوعة . كما أن رضاء الفرد عن مستوى ادائه واحساسه بنتائج مهارته من العوامل الدافعة للتفوق .

(د) العوامل البيئية : يمتد مفهوم البيئة الذى يأخذ به البحث يشمل كل ما يؤثر فى الانسان منذ أن كان جنينا حتى تنتهى حياته ، الا ان البحث ينتقى عددا من العوامل البيئية ذات الاثر الواضح فى تفوق بعض التلاميذ فى بعض مجالات الدراسة اكثر من غيرها وهى :

ـــ تقدير الاسرة أو المجتمع الذى يوجد فيه التلميذ لبعض مجالات الدراسة أكثر من غيرها .

ـــ تهيئة الخبرات المناسبة لتنمية قدرات التلاميذ ـــ ويتعلق بهذا الجانب المستوى الثقافى والمستوى الاجتماعى للاسرة .

ـــ وجود التشجيع المناسب للتلاميذ ذوى القدرات .

ـــ تهيئة العوامل التى تؤدى الى النمو الانفعالى السليم للتلميـــذ ـــ ويتعلق بهذا الجانب العلاقات الاسرية السليمة .

ـــ توفير التوجيه والارشـاد النفسى والتربوى المناسب .

ـــ العلاقات بين التلميذ واخرين يميلون الى المجال الدراسى الذى يتفوق فيه .

الباب الثانى : وفيه يناقش الباحث اختيار التلاميذ المتفوقين فى المرحلة الثانوية .

وباستعراض بعض ما كتب عن الوسـائل المستخدمة فى اختيار هؤلاء التلاميذ تبين أن أكثر الوسـائل شيوعا هى :

١ ـــ اختبارات القدرات العقلية .
٢ ـــ الملاحظـــة .
٣ ـــ الامتحانات المدرســـية .

أولا ـــ بالنسبة لاختبارات القدرات العقلية : وقد وصل البـــاحث بعد تحليل اختبارات القـــدرات العقلية وتطور استخدامها فى اختيـــار التلاميذ المتفوقين الى أن هذه الاختبارات هى أدوات ضرورية لاختيار التلاميذ المتفوقين فى المرحلة الثانوية ـــ فاختبارات الذكاء تمثل وسيلة اختيار عـــامة وتمثل اختبارات القدرات الخاصة احدى وسائل التعرف على المواد او المجالات التى يحتمل أن يتفوق فيها الفرد . الا أنه يجب أن يفهم المعنى الحقيقى لاختبارات الذكاء واختبارات القدرات الخاصة : انها ليست أكثر من مؤشرات الى احتمال درجة معينة من الاداء . ولكى يقوى هذا الاحتمال لابد من استخدام وسائل اخـــرى :

ـــ فالتفوق ليس مجرد نتيجـــة للقدرة العقلية فقط ولكنه نتيجـــة علاقات منوعـــة متداخلة للقـــدرات والعوامل الانفعاليـــة والمهـــارات الحركية والعوامل البيئية المحيطة بالفرد .

ـــ ان تعريفنا للتفوق يقوم على أساس تعدد ميادين التفوق والتقيـــد بالاختبارات العقلية وحدها كوســـيلة لاختيار المتفوقين قد يؤدى الى الفشل فى التعرف على المتفوقين فى بعض المجالات .

ـــ ان وظيفة المدرسة تمتد لتشمل ـــ الى جانب تقديم القدر المناسب من المعرفة ـــ تنميـــة المهارات وغرس العادات والتقاليد والقيم والاتجـــاهات اللازمة لمواطن يعيش فى مجتمع معين له ظروفه الخاصة وهذه النـــواحى لا تتعلق كثيرا بنتائج اختبارات القدرات العقلية .

ثانيا ـــ بالنسبة للملاحظة : وقد وصـــل الباحث من تحليـــل دور « الملاحظة » فى اختيار التلاميذ المتفوقين والجهود التى بذلت لتحسين وسـائلها الى أن « الملاحظة » من أهم الوسـائل المساعدة لاختيار المتفوقين فى المرحلة الثانوية الا أن نتائجها يجب الا تؤخذ على عواهنها لانها قد تتسم بالذاتية

وذات ثبات ضـــئيل . ويقترح البحث تقسيم الدلائل التى تدل على تفـــوق التلاميذ ويجب أن تكون موضع الملاحظة الى ما يلى :

١ — دلائل متعلقة بمجال التفوق الذى يختار التلميذ له وهـــذه تختلف من برنامج للمتفوقين الى آخر ويمكن تحديدها على أساس تحليل هذا المجال ودراسة العوامل التى تؤدى الى التفوق فيه والمظاهر التى يمكن ملاحظتها وتدل على هذا التفوق . ففى مجال التفوق الفنى مثلا تختلف المظـــاهر التى يجب ملاحظتها عن تلك التى تدل على التفوق فى مجال العلوم الطبيعية أو القيادة الاجتماعية .

٢ — دلائل متعلقة بمجالات العمل المدرسى : ويمكن تقسيم هذه الدلائل الى قســـمين :

(أ) قسم يتعلق بأوجه نشاط التلميذ فى الفصل وخارجه مثل :

— مستواه بالنسبة لاقرانه فى الامتحانات .
— مدى اسهامه فى تنظيمات المجتمع المدرسى وجماعات النشاط والفرق الرياضية .
— مدى تحمله للمسئولية فيما يقوم به من أعمال .
— مدى حبه للاطلاع والتجريب .
— مدى اسهامه فى اقرار النظام المدرسى .
— مدى اتصاف عمله بالاصالة لا التقليد .
— مدى سرعته فى انجاز ما يقوم به من أعمال .
— مدى ثقته بنفسه وهل تتناسب هذه الثقة مع درجة تفوقه أم هو مغرور بتفوقه أو هو لا يقدر لنفسه حقها .
— مدى تنظيمه لما يقـــوم به من أعمال على أساس خطـــة معينـــة .

(ب) قسم يتعلق بعلاقاته مع التلاميذ ونوع هذه العـــلاقات مثل :

— هل يختار الانتماء الى جماعات (شلل) تتصف بالعمـــل والنظام .
— مدى قدرته على العمل فى جماعة .
— مدى قدرته على قيادة اقرانه .
— درجة تقبل الزملاء له وثقتهم فيه ومدى علاقة هذا بسلوكه وصفاته الشخصية .
— هل ينقد أعمال زملائه فى ضوء المصلحة العامة وأى طريقة يتبعها فى هذا النقد .
— ... الـــخ ..

٣ — دلائل متعلقة بموقف التلميذ بالنسبة للمجتمع بصفة عامة ، وقد تستمد هذه الدلائل من ملاحظة التلميذ أثناء مناقشاته وابدائه لآرائه وتعليقاته على الاحـــداث الجارية أو فى أثناء اتصاله بأقرانه وبأفراد الجماعات التى ينتمى اليها ، ومن موقفه ازاء المؤسسات المختلفة فى مجتمعه وما يبديه من القول أو الفعل بالنسبة للقضايا العامة .

ويقوم بهذه الملاحظة بصورة اساسية المدرسون على ان يؤخذ فى الاعتبار ملاحظات التلاميذ انفسهم والاباء — وان تتم على صورة تكفل تقليل النواحى الذاتية بقدر الامكان .

ولما كان الهدف من الملاحظة هو الحصول على معلومات كافية تبين اتجاه السلوك للتلاميذ ومستواهم فى المجالات المختلفة فانه يتعين ان تبدأ هذه الملاحظة بصورة مستمرة منتظمة قبل اختيار التلاميذ بمدة كافية حتى تعطينا مؤشرات لها دلالتها عن المجالات التى يمتاز فيها التلاميذ ويحتمل تفوقهم فيها . فالملاحظة التى يعتمد عليها لاختيار التلاميذ المتفوقين من المرحلة الثانوية يجب أن تبدأ من اول المرحلة الاعدادية وتستمر خلالها وتستكمل فى المرحلة الثانوية وبذلك تتوفر فترة كافية لملاحظة التلاميذ للحصول على بيانات وافية عن اداء كل منهم .

ثالثا : نتائج الامتحانات المدرسية : فى ضوء تعريف التفوق الذى قدمه البحث يتضح أن الحكم على التفوق يجب أن يكون من جوانب متعددة تشمل جميع مظاهر شخصية التلاميذ والعوامل المؤثرة فى سلوكهم ، ومعنى هذا ان الامتحان المدرسى بوضعه الراهن لا يصلح وحده لهذا الحكم ، وهناك العديد من العوامل التى تؤثر فى صلاحية الامتحانات المدرسية كأساس لاختيار المتفوقين ومنها :

— ان الامتحانات وبخاصة العامة منها — تجرى فى ظروف تبعث على الخوف والقلق والاضطراب وفى مثل هذا الجو لا يستطيع التلميذ أن يظهر قدرته أو يبين مستواه الحقيقى .

— ان ورقة الامتحان العادى تحتوى على عدد قليل من الاسئلة لاتتناول جميع موضوعات المقرر الدراسى وبذلك يخضع مستوى اجابات التلميذ عنها لعامل الصدفة بدرجة كبيرة .

— ان عنصر الذاتية هو السائد عند تقدير درجات اجابات التلاميذ ، وقد دلت بعض التجارب على أن ورقة الاجابة الواحدة اذا قدر درجاتها اكثر من مدرس فقد تحصل على تقديرات مختلفة .

— تقتصر الامتحانات المدرسية بوضعها الحالى على العناية بتحصيل التلميذ للمعلومات المقررة وتهمل جوانب اخرى لا تقل اهمية عنها مثل المهارات والعادات ومدى اشتراك التلميذ فى انواع النشاط المختلفة .

— قد يكون تفوق التلميذ فى نتائج الامتحانات المدرسية لاسباب لا تظهر قدرته واستعداداته على حقيقتها مثل الدروس الخصوصية .

— لا تكفى نتائج الامتحانات المدرسية للدلالة على مستوى التلاميذ فى امتحانات مقبلة .

وقد اهتم البحث بصفة خاصة بالعامل الاخير لان نتيجة الامتحانات المدرسية هى المستخدمة فى اختيار التلاميذ المتفوقين لمدرسة وفصول المتفوقين باعتبار أن امتحان الشهادة الاعدادية يدل على المتفوقين فى المرحلة الثانوية .

ولما كان آخر بحث قد أجرى عن هذا الموضوع هو بحث معهد التربية العالى سنة ١٩٣٠ ودلت نتائجه على انه على الرغم من تماثل الامتحانين

اللذين استخدما وصغر الفارق الزمنى بينهما فان نتائج التلاميذ اختلفت فى احدها عن الاخر .

وقد أراد الباحث أن يتأكد من صدق هذا المبدأ بالنسبة لنتائج التلاميذ فى امتحان الشهاة الاعدادية ولهذا قام الباحث بما يلى :

— دراسة احصائية على عينة من ٩٠٠ تلميذ ممن أدوا امتحان الثانوية العامة فى العام الدراسى ١٩٦٣/٦٢ والحاصلين على الشهادة الاعدادية عام ١٩٦٠ وكان توزيعهم كالآتى :

٢٠٠ تلميذ من مدرسة الابراهيمية الثانوية للبنين .
٢٠٠ تلميذ من مدرسة التوفيقية الثانوية للبنين .
١٥٠ تلميذ من مدرسة شبرا الثانوية للبنين .
١١٠ تلميذ من مدرسة محمد فريد الثانوية للبنين .
١٠٠ تلميذ من مدرسة روض الفرج الثانوية للبنين .

وقد قام الباحث بما يلى :

١ — ترتيب افراد هذه العينة مرة ثانية بحسب مجموعهم الفعلى فى امتحان الشهادة الاعدادية العامة وتقسيمهم فيما بينهم الى عشرة مستويات متدرجة بحسب هذا المجموع .

٢ — ترتيب أفراد هذه العينة مرة ثانية بحسب مجموعهم الاعتبارى فى امتحان الشهادة الاعدادية ثم تقسيمهم فيما بينهم الى عشرة مستويات متدرجة بحسب هذا المجموع .

٣ — ترتيب افراد هذه العينة مرة ثالثة بحسب مجموعهم فى امتحان الشهادة الثانوية العامة وتقسيمهم فيما بينهم الى عشرة مستويات متدرجة بحسب هذا المجموع .

والغرض الذى تهدف اليه هذه التقسيمات هو أن نتبين الى أى مدى احتفظ التلاميذ فى امتحان الثانوية العامة بنفس مستوياتهم بالنسبة لزملائهم أفراد العينة سواء على أساس مجموعهم الفعلى أو مجموعهم الاعتبارى فى امتحان الشهادة الاعدادية العامة وبالتالى لنتبين الى أى مدى يمكن الاعتماد على نتائج أمتحان الشهادة الاعدادية العامة سواء بالنسبة للمجموع الفعلى أو المجموع الاعتبارى للدلالة على مستوى التلاميذ فى امتحان الثانوية العامة .

٤ — دراسة العلاقة بين مستوى المتفوقين من هؤلاء التلاميذ فى امتحان الشهادة الاعدادية العامة (الحاصلين على ٧٥ ٪ فأكثر) ومستواهم فى امتحان الثانوية العامة لمعرفة ما اذا كان الفرق بين المستويين هو فرق جوهرى أم هو راجع الى عامل الصدفة .

وفيما يلى ملخص لما توصل اليه الباحث من نتائج .

الاعشاريات بالنسبة لامتحان الاعدادية / الاعشاريات بالنسبة لامتحان الثانوية العامة	الاعشاري العاشر	التاسع	الثامن	السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الاول
الاعشاري العاشر	٤٢	٢٤	٩	٦	٢	٣	٣	—	—	—
" التاسع	٢٠	١٣	١٣	١٥	٧	٩	٧	٤	١	١
" الثامن	١١	١٦	١٧	١٢	١٤	٤	٢	٧	٥	٣
" السابع	٧	١٣	١١	٩	٧	٩	١٠	٩	٧	٨
" السادس	٣	٥	١٠	١٢	١٢	١٣	١٧	٦	٧	٦
" الخامس	٢	٧	٩	٨	١٤	١٣	١٠	١٠	١٢	٩
" الرابع	١	٥	٨	٧	١٦	١١	١٠	١٦	٨	٨
" الثالث	—	١	٧	١٢	٧	٦	١١	١٨	١٨	٩
" الثاني	٢	٤	٣	٤	٧	١٣	١٣	١٢	١٩	١٢
" الاول	١	٢	٣	٥	٤	٩	٧	١١	١٣	٣٤

١ — جدول يبين أعداد التلاميذ فى المستويات المختلفة حسب المجموع الفعلى لامتحان الشاهدة الاعدادية العامة والمستويات المختلفة التى انتقلوا اليها فى امتحان الثانوية العامة .

الاعشاريات بالنسبة لامتحان الثانوية العامة / الاعشاريات بالنسبة لامتحان الاعدادية	الاعشارى العاشر	التاسع	الثامن	السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثانى	الاول
الاعشارى العاشر	٤٥	٢٥	١٠	٤	١	٣	٢	—	—	—
« التاسع	١٨	١٢	١٥	١٦	١٠	٨	٩	١	١	—
« الثامن	١١	١٣	١٦	١٣	١٠	٧	٣	٥	٦	٦
« السابع	٦	١٣	١١	١٠	١٢	٨	١٠	٨	٧	٥
« السادس	٤	١٠	٩	١٠	٧	١٥	١٢	١٠	٦	٧
« الخامس	٢	٧	٧	٨	١٥	٩	١٠	١١	١١	١٠
« الرابع	—	٢	١١	٧	١٣	١٠	١٠	١٢	١٤	١١
« الثالث	٣	٢	٦	٨	٨	١١	١٦	١٧	١٣	٦
« الثانى	—	٣	٢	١٢	١١	١٠	١٢	١٣	١٥	١٢
« الاول	١	٣	٣	٢	٣	٩	٦	١٢	١٧	٤

٢ — جدول يبين أعداد التلاميذ فى المستويات المختلفة حسب المجموع الاعتيادى لامتحان الشهادة الاعدادية العامة والمستويات المختلفة التى انتقلوا اليها فى الشهادة الثانوية العامة .

من عرض هذين الجدولين يتضح ما يلى :

ـ بلغت نسبة التلاميذ الذين احتفظوا بنفس مستوياتهم فى الشهادة الاعدادية (مجموع فعلى) وفى امتحان الشهادة الثانوية العامة ٢٠ر٨٨٪ من أفراد العينة موضوع البحث وحين استخدم المجموع الاعتبارى للشهادة الاعدادية انخفضت هذه النسبة الى ١٩ر٤٤٪ .

ـ بلغت نسبة التلاميذ الذين وصلوا فى امتحان الشهادة الثانوية العامة الى مستويات أحسن من تلك التى وضعوا فيها بناء على نتائجهم فى امتحان الشهادة الاعدادية ٣٨ر٨٨ ٪ من أفراد العينة (سواء استخدم فى ترتيبهم المجموع الاعتبارى أو المجموع الفعلى لامتحان الشهادة الاعدادية) (وتظهر اعداد هؤلاء التلاميذ فى الجدولين السابقين فى أسفل الخط المتعرج) .

ـ بلغت نسبة الذين انتقلوا بحسب ترتيبهم فى امتحان الشهادة الثانوية العامة الى مستويات أقل من تلك التى وضعوا فيها بناء على نتائجهم فى امتحان الشهادة الاعدادية (مجموع فعلى) ٤٠ر٣٢ ٪ من أفراد العينة ، وحين استخدم المجموع الاعتبارى ارتفعت هذه النسبة الى ٤١ر٦٦ ٪ (وتظهر اعداد هؤلاء التلاميذ فى الجدولين السابقين أعلى الخط المتعرج) .

وبناء على هذه النتائج يستنتج الباحث أن نتيجة الشهادة الاعدادية ـ سواء استخدم المجموع الفعلى أو المجموع الاعتبارى ـ لا تصلح أساسا كافيا للدلالة على مستوى التلاميذ فى امتحان الثانوية العامة .

الا أن هذه النتيجة العامة قد لا تكفى لنقد الوسائل المتبعة فى اختيار التلاميذ المتفوقين لمدرسة وفصول المتفوقين ، يرى البعض أن درجات التلاميذ الممتازين أكثر ثباتا من درجات غيرهم ، وأن النتائج المشار اليها فى البحث قد تكون نتيجة للمستويات الضعيفة التى تميل للتذبذب والتغير ، بينما تميل المستويات الممتازة للثبات . ولهذا فان الباحث رأى أن يخصص جزءا من الدراسة الاحصائية لمقارنة مستويات التلاميذ الممتازين فى الاعدادية بمستوياتهم فى الثانوية العامة ولهذا قام بمقارنة مستوى الحاصلين على ٧٥ ٪ فأكثر فى امتحان الشهادة الاعدادية العامة من بين أفراد العينة السابق الاشارة اليها (وهو مستوى التفوق الذى تأخذ به فصول المتفوقين بمحافظة القاهرة) بمستوياتهم بالنسبة لنفس العينة فى امتحان الثانوية العامة .

وفيما يلى نتيجة هذه المقارنة :

١ ـ بلغ عدد الحاصلين على مجموع اعتبارى ٧٥ ٪ فأكثر فى امتحان الشهادة الاعدادية ١٦٣ تلميذا من مجموع أفراد العينة .

٢ ـ بدراسة نتائج هؤلاء التلاميذ فى امتحان شهادة الثانوية العامة نجد أنهم تشتتوا وانتشروا بين المستويات العشرة التى قسم اليها كل أفراد العينة بحسب مجموعهم فى ذلك الامتحان فانتشروا بين الاعشارى العاشر وهو مستوى يفرض فيه الامتياز الى الاعشارى الثانى وهو مستوى

شكل بيانى يمثل مستوى التلاميذ الحاصلين على ٧٥ ٪ فأكثر بحسب المجموع الاعتبارى لامتحان الشهادة الاعدادية العامة والمستويات المختلفة التى انتقلوا اليها فى امتحان الثانوية العامة وذلك بالنسبة للعينة موضوع البحث .

	"١"	"٢"	"٣"	
٪١٠٠	الاعشارى العاشر		الاعشارى العاشر	٪٦٦,١
٪٨١	الاعشارى التاسع		الاعشارى التاسع	٪٤١,١
	الاعشارى الثامن		الاعشارى الثامن	٪٢٢,٢
	الاعشارى السابع		الاعشارى السابع	٪١٨,٨
	الاعشارى السادس		الاعشارى السادس	٪٨,٨
	الاعشارى الخامس		الاعشارى الخامس	٪٨,٨
	الاعشارى الرابع		الاعشارى الرابع	٪١٠
	الاعشارى الثالث		الاعشارى الثالث	٪٢,٢
	الاعشارى الثانى		الاعشارى الثانى	٪١,١
	الاعشارى الأول		الاعشارى الأول	

٦١ تلميذا (٤٢,٣٧ ٪ من الحاصلين على ٧٥ ٪ فأكثر مجموع اعتبارى
٣٧ تلميذا (٢٢,٧ ٪)
٢٠ تلميذا (١٢,٢٧ ٪)
١٧ تلميذا (١٠,٤٣ ٪)
٨ تلاميذ (٤,٥ ٪)
٨ تلاميذ (٤,٩ ٪)
٩ تلاميذ (٥,٥٢ ٪)
٢ تلميذان (١,٢٢٧ ٪)
١ تلميذ واحد (٠,٦١٣ ٪)

منخفض . ويدل على هذا التشتت أن الانحراف المعيارى للمجموع الحاصل عليه كل من هؤلاء التلاميذ فى الاعدادية بلغ + ٥٩ر٨ .

٣ — وبحساب الدلالة الاحصائية لفروق المتوسطات : لمتوسط درجات هؤلاء التلاميذ فى امتحان الشهادة الاعدادية ومتوسط درجاتهم فى امتحان الثانوية العامة عن طريق استخراج النسبة الحرجة . وجدنا أن هذه النسبة تبلغ ٨ وبما أن القيمة العددية لهذه النسبة تزيد على الحد الاعلى للثقة بكثير فاننا **نستطيع أن نقرر ان هناك فرقا جوهريا بين درجات هؤلاء التلاميذ فى الاعدادية العامة ودرجاتهم فى الثانوية العامة ، وعلى هذا نستطيع أن نقرر أن الفرق بين درجاتهم فى الثانوية العامة ودرجاتهم فى الاعدادية هو فرق أصيل لا يرجع الى عامل الصدفة .**

(ب) دراسة احصائية لنتائج تلاميذ مدرسة المتفوقين الثانوية الذين تخرجوا فيها سنوات ١٩٦٠ — ١٩٦١ — ١٩٦٢ فى امتحان الثانوية العامة ومقارنتها بنتائجهم فى امتحان الشهادة الاعدادية .

ويمكن تلخيص هذه النتائج فيما يلى :

بحساب معامل الارتباط بين ترتيب هؤلاء التلاميذ فيما بينهم على أساس نتائجهم فى امتحان الشهادة الاعدادية العامة وبين ترتيبهم فيما بينهم على أساس نتائجهم فى امتحان الثانوية العامة نجد أن معامل ارتباط الرتب تفاوت بين ٢٠٤ر٠ + فى سنة ١٩٦٠ و ٤١ر٠ + فى سنة ١٩٦١ و ٣٣ر٠ + فى سنة ١٩٦٢ ومعنى هذا أن معامل ارتباط الرتب بتذبذب فتارة يرتفع وتارة أخرى ينخفض .

وبناء على هذه الدراسة بشقيها وصل الباحث الى ما يلى :

— التلاميذ الذين اختيروا على أساس وقوعهم ضمن الخمسة الاوائل فى امتحان الشهادة الاعدادية العامة فى مديريات التربية والتعليم يميلون كمجموعة الى الانحراف فى اتجاه أعلى من المتوسط العام للتلاميذ فى امتحان الشهادة الثانوية العامة الا أن نسبة يعتد بها من هؤلاء التلاميذ لم تحصل على ترتيب متقدم فى امتحان الشهادة الثانوية العامة يتناسب مع طريقة اختيارهم .

— ان الفروق بين النتائج لتلاميذ مدرسة المتفوقين فى امتحان الشهادة الثانوية العامة لا ترتبط الا بدرجة ضئيلة بنتائجهم فى امتحان الشهادة الاعدادية وهذا الارتباط متذبذب لا يمكن الاعتماد عليه .

مما سبق عرضه من نتائج يصل الباحث الى ما يلى :

لا يمثل امتحان الشهادة الاعدادلاية أساسا كافيا للدلالة على مستوى التلاميذ فى امتحان الثانوية العامة وبالتالى لا تعتبر وسيلة كافية لاختيار المتفوقين فى المرحلة الثانوية العامة .

ويؤيد هذه النتيجة الاستفتاء الموجه الى نظار ومدرسى مدرسة وفصول المتفوقين فى المرحلة اذ أن حوالى ٧٣٪ منهم يرون أن الوسيلة المتبعة لاختيار التلاميذ المتفوقين — نتيجة امتحان الشهادة الاعدادية — غير صحيحة .

ثالثا : من كل ما سبق يتضح انه لا توجد وسيلة وحيدة يمكن الاعتماد عليها بمفردها فى اختيار التلاميذ المتفوقين فى المدارس الثانوية ، ويعزز هذا

الحكم نتائج الابحاث التجريبية التى تناولت وسائل التنبؤ بمستوى التلاميذ مثل أبحاث مونرو وبيل ورتر وريانز وفرنش ، وثورنتون — فمن نتائج هذه البحوث نستطيع أن تقرر أنه ثبت تجريبيا أن التنبؤ بمستوى أداء التلاميذ اذا اعتمد على أكثر من مقياس تصبح قيمته أكبر من نتائج التنبؤ الذى يعتمد على مقياس واحد ، ويترتب على ذلك أن اختيار التلاميذ المتفوقين القائم على احتمال وصول أداء هؤلاء التلاميذ الى مستوى ممتاز فى المرحلة الثانوية انما يجب أن يتم بواسطة وسائل متعددة .

كما يعزز هذا الحكم ايضا التحليل الذى قام به الباحث لبعض برامج تعليم المتفوقين فى الخارج والذى يتضح منه ان غالبية البرامج التى وردت فى هذا المسح قد استخدمت وسائل متعددة عند اختيار التلاميذ المتفوقين .

ويؤكد هذا الاتجاه اجابات نظار ومدرسى وتلاميذ مدرسة وفصول المتفوقين عن بعض أسئلة الاستفتاءين اللذين وجها اليهم . اذ لم ترد بين الاجابات أية اجابة ترى الاقتصار على توفر شرط واحد لاختيار التلاميذ المتفوقين وكانت أكثر الشروط ورودا كما يلى (مرتبة حسب تكرار وروده) .

— نسبة الذكاء المرتفعة .
— القدرة على التفكير العلمى .
— الرغبة فى البحث والاطلاع .
— الامتياز فى النشاط الرياضى أو الثقافى أو الاجتماعى .
— استمرار التفوق فى كل المرحلة الاعدادية .
— العلاقات الاجتماعية الطيبة .

وتتفق هذه النتائج المستمدة من الاستفتاء مع رأى الباحث من حيث ما وصل اليه من تعدد العوامل المؤدية الى التفوق مما يستدعى دراسة منتظمة لجميع جوانب شخصية الفرد والعوامل المتعددة التى تؤثر فيها للوصول الى معلومات وبيانات يمكن الحكم على أساسها على احتمالات تفوق الفرد فى المستقبل الامر الذى يستدعى استخدام وسائل متعددة .

ومن ناحية أخرى تختلف هذه النتائج عن وجهة نظر الباحث فهى لم تشر الى ارتباط التفوق بمجال أو مجالات معينة واعتبرته أمرا مطلقا ولعل ذلك راجع الى اثر النظام الحالى لرعاية المتفوقين الذى ينظر الى التفوق الدراسى على أنه تفوق عام يشمل جميع مجالات العمل المدرسى .

يخلص الباحث الى أن اختيار التلاميذ المتفوقين فى المرحلة الثانوية يجب أن يكون على أساس وسائل متعددة تؤدى الى اعطاء بيانات عن جميع جوانب شخصية التلميذ ومستوى أدائه فى المجالات المختلفة . والعوامل المتعددة التى تؤثر فى سلوكه ، سواء من حيث المستوى أو المجال ، وأن أية وسيلة للاختيار تترك بعض هذه العوامل أو تعتمد على مجموعة واحدة منها هى وسيلة ناقصة تؤدى الى دراسة جزئية وقد تعطى نتائج مضللة .

رابعا : ثم ان الباحث استخلص من كل ما تقدم الشروط التى يجب أن تتوفر فى وسائل اختيار التلاميذ المتفوقين وتتلخص فيما يلى :

١ ـ يجب أن تتلاءم هذه الوسائل مع أهداف برامج المتفوقين بحيث تؤدى الى اختيار أصلح العناصر اللازمة للمجال أو المجالات التى تعد هذه البرامج التلاميذ لها ذلك أن وسائل اختيار المتفوقين فى اللغات تختلف عن تلك اللازمة لاختبار المتفوقين فى الرياضيات أو القيادة الاجتماعية ... الخ .

٢ ـ امكان اجرائها بصورة منتظمة حتى تؤدى الى تأكيد البيانات المتعلقة بالتلاميذ المتفوقين عن طريق اطرادها خلال فترة زمنية مناسبة اذ يرفض الباحث فكرة اختيـــار المتفوقين بناء على اختبار واحد أو بناء على ملاحظة ادائه فى فترة زمنية قصيرة .

٣ ـ أن تعطى هذه الوسائل صورة شاملة عن مستوى أداء التلاميذ وجميع العوامل التى تؤثر فى هذا الاداء سواء كانت عوامل عقلية او انفعالية اوصحية او مؤثرات بيئية بحيث تبين الجوانب التى يحتمل أن يتفوق فيها بعض هؤلاء التلاميذ كما تبين المستوى المحتمل أن يصلوا اليه فى مجالات تفوقهم .

٤ ـ أن تتوفر لهذه الوسائل الدقة العلمية ـ وليس معنى هذا أن هناك وسائل تعطى حكما قاطعا مانعا عن مستوى أداء الافراد فى المستقبل وكل ما يمكن أن تقدمه هذه الوسائل هو احتمال وصول اداء بعض هؤلاء الافراد الى مستوى معين فى هذا الاتجاه أو ذلك .

٥ ـ أن تكون هذه الوسائل سهلة الاستخدام .

خامسا : ثم ينتهى الباحث من هذا الباب مقترحا مجموعتين متكاملتين من الوسائل لاختيار التلاميذ المتفوقين فى المدرسة الثانوية العامة .

المجموعة الاولى :

تتكون من اختيارات ـ وغيرها من الوسائل ـ المتعلقة باختيار التلاميذ المتفوقين فى المجال الذى يعنى به برنامج المتفوقين وتكون هذه الاختبارات أو الوسائل الاخرى ملائمة لخصائص هذا المجال المطلوب اعداد المتفوقين له وتقوم على أساس دراسة للعوامل التى تؤدى الى تفوق التلاميذ فيه ، ومن الواضح أن هذه العوامل تختلف من مجال لاخر حسب طبيعة المجال ومن الواضح اذن أن هذه الاختبارات وغيرها من الوسائل ستختلف من مجال الى آخر بحسب طبيعة المجال وعلى سبيل المثال قد تجرى بعض البحوث للوصول الى احسن الوسائل لاختيار المتفوقين فى مجال العلوم الطبيعية وقد تصل هذه البحوث الى نتائج تختلف عما تصل اليه بحوث أخرى تهدف الى الوصول الى أحسن الوسائل لاختيار المتفوقين فى اللغات الاجنبية وهكذا .

المجموعة الثانيـــة :

تتكون هذه المجموعة من الوسائل التى تهدف الى دراسة كاملة لظروف التلميذ الاجتماعية والاقتصادية وحالتـــه الصحية ومظاهر نمـــوه العقلى والانفعـــالى .

وعلى سبيل المثال يمكن أن تتكون هذه المجموعة من :

ـ الحالة الاقتصادية للاسرة واثرها على مستوى أداء التلميذ .

ـ جو العلاقات المنزلية وأثرها على مستوى أداء التلميذ .

ـ المستوى الثقافى للاسرة وأثره على مستوى أداء التلميذ .

— وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحالة التلميذ الاجتماعية واثره على تحصيل التلميذ .

٢ — البطاقة الصحية :

٣ — اختبارات القدرات العقلية وتتكون من :

— اختبارات للذكاء .

— اختبارات قدرات خاصة .

٤ — سجل ملاحظة التلميذ ليبين ما يلى :

— تطور مستوى تحصيل التلميذ للمقررات الدراسية .

— مدى اسهام التلميذ فى نواحى النشاط المدرسى .

— علاقات التلميذ بزملائه ومدرسيه .

٥ — اختبارات وسجلات ملاحظة تبين سمات شخصية التلميذ على ان تبين ما يلى :

— مدى الثبات الانفعالية الذى يتمتع به التلميذ .

— الصفات الانفعالية الخاصة مثل : القيادة — الاجتماع — حدة المزاج — الميول الخاصة — المثابرة — الطموح — الامانة والولاء .

ويرى الباحث :

١ — عملية اختيار التلاميذ المتفوقين للمرحلة الثانوية يجب أن تعتمد على بيانات متجمعة خلال المرحلة الاعدادية فهى مرحلة الملاحظة والكشف والتوجيه .

٢ — ان البيانات التى تعطيها وسائل الاختبار المقترحة تكون فى حاجة الى ترتيب بصورة يمكن معهــا تسجيل مظاهر نمو التلميـــذ والحكم على استعداداته المختلفة ونواحى القوة والضعف عنده ثم مقارنة هــذا التلميذ بأقرانه حتى يمكن الحكم عليه بالتفوق . ويستدعى هذا توفر مجموعات من الاخصائيين الذين يستطيعون اجراء هذه الاختبارات وربط نتائجها المختلفة والوصول الى نتائج عامة من هــذه الوسائل المتعددة بطريقـــة تدل على مجموعات المتفوقين المتجانسة من حيث مجالات تفوقهم ومستويات هــذا التفوق ، كما يتطلب ذلك تدريب المدرسين على تطبيق الاختبارات وكيفية استخدام سجلات الملاحظة ورصد النتائج .

الباب الثالث : وفيه يناقش الباحث اسس مناهج المتفوقين .

وفى الفصلين الاول والثانى تحليل لمناهج مدرسة وفصول المتفوقين على أساس ما وصل اليه الباحث فى البابين السابقين ، كما اعتمد على نتائج الاستفتائين السابق الاشارة اليهما وتتبع خريجى مدرسة المتفوقين أثنـــاء دراستهم الجامعية ، وما استقراه من نتائج التطبيق العملى لرعاية المتفوقين سواء فى مدرسة أو فصول المتفوقين وذلك للوصول الى الاسس التى يجب أن تراعى فى مناهج المتفوقين بالمرحلة الثانوية .

وفيما يلى ما وصل اليه الباحث فى هذين الفصلين :

أولا : دلت نتائج البحث على أن النظام العام الذى تسير وفقه مدرسة المتفوقين وفصول المتفوقين كان له أكبر الاثر على العمل بهذه المدرسة أو

الفصول . فقد ثبت أن التلاميذ لم يولوا المناهج الاضافية أو المعسكرات الدراسية أو برامج الاطلاع الخارجي الاهتمام الكافي وانصب كل اهتمامهم على استذكار المواد المقررة والتي سيمتحنون فيها رسميا .

وقد اجمعت جميع الدلائل على أن مناهج المتفوقين لا يجب أن تكون عبارة عن اضافة بعض مقررات مدرسية او أوجه نشاط الى المناهج المدرسية العادية بل ان معناها يجب أن يكون تغييرا جذريا فى العملية التربوية واعادة تخطيط جميع القوى والعوامل التى تحدد هذا المنهج بما يحقق الهدف من تعليم المتفوقين .

ثانيا : وضح من البحث عدم وجود أهداف محددة واضحة لبرامج تعليم المتفوقين وعلى سبيل المثال فان المدرسين قد تراوحت اجاباتهم عن الاسئلة الخاصة بالاهداف فى الاستفتاء بين « اعداد قادة للمستقبل » الى « مساعدة المتازين من الطلبة الفقراء » الى « اعداد الطلبة لمواصلة الدراسة العالية بنجاح » .

ثالثا : من النتائج التى خرج بها الباحث نتيجة الزيارات الميدانية ومن دراسة نتائج الاستفتاء أن مدرسة المتفوقين قامت ببعض الجهود للتغلب على أوجه النقص فى مناهجها ، فقدمت المناهج الاضافية وقاعات البحث والمشروع العام للمدرسة وكان من المنتظر أن تكون هذه النواحى مجالا لخبرات تربوية يشعر التلاميذ بأهميتها ويحسون بحاجتهم اليها ، الا أن اجابات التلاميذ عن الاستفتاء تدل على أن هذه الجهود لم تثمر بالدرجة المناسبة . اذ نجد :

٨٣٪ منهم يشعرون بحاجتهم الى قدر أكبر مما تهيؤه لهم المدرسة لمعرفة التطورات العلمية الحديثة .

و ٦٥٪ منم يشعرون بحاجتهم الى قدر أكبر مما تهيؤه لهم المدرسة لفهم النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة .

رابعا : تبين للباحث أن بعض المدرسين يقومون بمحاولات لاتباع طرق تدريس يفترضون انها تتناسب مع التلاميذ المتفوقين دون دراسة كافية لهذه الطرق أو تدريب مناسب عليها بل أن كثيرا منهم يعتبر فصل المتفوقين مجموعة واحدة ذات مستوى رفيع تستطيع السير فى المناهج بسرعة أكثر من المعدل العادى دون نظر الى ما يوجد بين هؤلاء التلاميذ من فروق فردية ويدل على ذلك ان :

— ٥٥ر٦٠٪ من تلاميذ فصول المتفوقين و ٤٦٪ من تلاميذ مدرسة المتفوقين يضايقهم من بعض المدرسين عدم الشرح الكافى اعتمادا على تفوق التلاميذ .

— ٤٥ ٪ من تلاميذ فصول المتفوقين و ٢٥ر٩ ٪ من تلاميذ مدرسة المتفوقين يضايقهم من بعض المدرسين عدم الاهتمام بالتلاميذ الضعاف نسبيا.

خامسا : لم تسفر جهود مدرسة المتفوقين عن نتائج يعتد بها من حيث استمرار تفوق خريجها فى الجامعة ، فقد قام الباحث بتتبع خريجى الدفعات الثلاثة الاول الذين حصلوا على الثانوية العامة بالقسم العلمى من مدرسة المتفوقين سنوات ٥٧/٥٨ ، ١٩٥٨/١٩٥٩ ، ٥٩/١٩٦٠ أثناء دراستهم الجامعية وكانت نتيجة التتبع كما يلى :

(أ) الذين أمكن تتبعهم من خريجى هذه المدرسة :

٤٢ طالبا من دفعة ١٩٥٨/٥٧ اى بنسبة ٧٥٪ من خريجى ذلك العام

٣١ طالبا من دفعة ١٩٥٩/٥٨ اى بنسبة ٧٠ر٥٪ من خريجى ذلك العام .

٣٢ طلبا من دفعة ١٩٦٠/٥٩ اى بنسبة ٨٢٪ من خريجى ذلك العام .

١٠٥ طالبا من مجموع خريجى المدرسة فى الدفعات الثلاثة المشار اليها اى بنسبة ٧٥ر٥٪ من مجموع الخريجين فى تلك الدفعات .

وقد حذف من هؤلاء الذين ارسلوا الى بعثات فى الخارج أو التحقوا بالكلية الفنية العسكرية وعددهم ١١ طالبا فيكون مجموع الطلبة موضوع التتبع ٩٤ طالبـــا .

(ب) بدراسة نتائج هؤلاء الطلبة فى جميع سنوات دراستهم الجامعية اتضح ما يلى :

ـــ استطاع ٥٩ طالبا اى بنســـبة ٦٢ر٧٪ النجاح دون رسوب أو تعثر واختلف مستوى هؤلاء :

فقد حصل منهم على تقدير ممتاز مرة أو اكثر ٣ طلاب بنسبة ٣ر١ ٪ .

وحصل منهم على تقدير جيد جدا أكثر من مرة ١٠ طلاب بنسبة ١٠ر٧ ٪ .

وحصل منهم على تقدير جيد جدا مرة واحدة ٢١ طالبا بنسبة ٢٢ر٤ ٪ .

وتتراوح تقديرات الباقين بين مقبول وجيد وعددهم ٢٥ طالبا بنسبة ٢٦ر٦٪

ـــ وصل عدد الذين رسبوا مرة أو اكثر ٣٥ طالبا اى بنسبة ٣٧ر٣ ٪ واختلف مستوى هؤلاء :

فبينهم ٢٢ طالبا رسبوا مرة واحدة (بنسبة ٢٣ر٤٪) .

و ١٠ طلاب رسبوا أكثر من مرة (بنسبة ١٠ر٧) .

و ٣ طلاب فصلوا لتكرار الرسوب (بنسبة ٣ر١) .

سادسا : من النتائج التى وصل اليها الباحث أن تجميع المتفوقين فى مدرسة واحدة أو فصل واحد دون أن يصحب ذلك التجميع توجيه وارشاد نفسى وتربوى مناسب يؤدى الى نتائج سيئة مثل اتصاف بعض هؤلاء المتفوقين بصفات غير مرغوب فيها مثل الزهو والغرور ، كما قد يؤدى الى لون من التنافس الحاد بين التلاميذ .

وبسؤال اعضاء هيئات التدريس بمدرسة وفصول المتفوقين عن النتائج السيئة التى أسفر عنها تجميع المتفوقين كانت النتيجة الصفات الاتية :

(مرتبة حسب تكرار ورودها) : الانانية وعدم التعاون ـــ الغـــرور ـــ التنافس الشديد ـــ الاهتمام بالتحصيل فقط .

وفى الفصل الثالث من هذا الباب يقترح الباحث الاسس التى يجب أن تراعى فى مناهج المتفوقين ويمكن تلخيصها فيما يلى :

أولا — أهداف مناهج المتفوقين :

— تحديد أهداف مناهج المتفوقين عملية تعاونية يجب أن يشترك فيها المسئولون عن التخطيط وعن اعداد الافراد العلميين — والمسئولون عن التوعية القومية والمنظمات والمؤسسات السياسية حتى تكون هذه الاهداف معبرة عما تحتاجه هذه الهيئات والمؤسسات .

كما يجب أن يشترك فى ذلك ايضا المسئولون عن مواصلة تعليم المتفوقين فى المراحل العليا حتى تكون مناهج المتفوقين فى المرحلة الثانوية أساسا صالحا لما سيتلقاه هؤلاء التلاميذ فى المراحل التالية من تعليم .

كما يجب أن يشترك العاملون فى حقل تعليم المتفوقين اشتراكا ايجابيا فى تحديد أهداف مناهجهم .

فاشتراك جميع هذه الفئات فى تحديد أهداف مناهج المتفوقين فيه ضمان لتوحيد الجهود داخل اطار محدد للعمل ، وفيه كذلك ضمان لتجنب الجهود الفردية العفوية .

— عند تحديد أهداف مناهج المتفوقين يجب مراعاة حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة الى افراد على درجة عالية من الكفاية .

— يجب أن تتصف أهداف مناهج المتفوقين بالوضوح ، ذلك أن وضوح الاهداف بالنسبة للمدرسين والنظار والمشرفين يجعل اختيار الوسائل والاساليب التى تؤدى الى بلوغ هذه الاهداف سهلا ، ووضوح هذه الاهداف للتلاميذ يجعل الخبرات التى يمرون بها ذات معنى بالنسبة لهم وتهدف الى غرض له أهمية يقدرونها .

— يجب أن يراعى تحويل الاهداف الى انماط سلوكية مرغوب فيها بالنسبة للمتفوقين وأن نتجنب استخدام الالفاظ الرنانة والعبارات العامة .

ثانيا : يجب أن تراعى المناهج ميول المتفوقين وحاجاتهم بما يتناسب مع خصائصهم كمتفوقين بينهم فروق فردية .

ثالثا : يجب أن يتوفر فى مناهج المتفوقين فرص لما يناسبهم من التوجيه والارشاد التربوى والنفسى والاشراف الاجتماعى والرعاية الصحية .

رابعا : يجب أن تعنى مناهج المتفوقين بمجالات محددة للتفوق تختار على أساس حاجة المجتمع .

خامسا : يجب أن يتوفر لمناهج المتفوقين الامكانيات المادية المناسبة .

سادسا : يجب أن يتوفر لمناهج المتفوقين المدرسين الصالحين المدربين على أساليب تعليم المتفوقين .

سابعا : بعد أن استعرض البحث طرق تجميع المتفوقين فى مصر والخارج يقترح الباحث نظاما لتجميع المتفوقين يقوم على الاسس الاتية :

— تجميع التلاميذ المتفوقين فى مجموعة من الفصول الخاصة بهم داخل

مدرسة كبيرة ، وتكون هذه الفصول الخاصة بالمتفوقين وحدة ادارية مستقلة، يخصص لها وكيل مدرسة وهيئة تدريس مدربة وينسق العمل بين المدرسة الأم وفصول المتفوقين بها مجلس مشترك ولا ينفصل التلاميذ المتفوقين عن زملائهم العاديين فى النشاط المدرسى والرحلات حتى لا ينعزل المتفوقون عمن يمكن أن يمارسوا معهم أدوارا قيادية .

ـــ تختص كل مدرسة من المدارس التى بها فصو لللمتفوقين بمجال واحد من مجالات التفوق الدراسى فتخصص احداها مثلا للمتفوقين فى اللغـات الاجنبية وتخصص مدرسة ثانية للمتفوقين فى العلوم الطبيعية .. الخ . على أن تزود كل مدرسة منها بالامكانيات المادية اللازمة لتعليم المتفوقين فى مجال تفوقهم وبالمدرسين المدربين الصالحين .

وفى كل الاحوال يجب ان يلاحظ ان تجميع المتفوقين ليس هدفا فى حد ذاته ولكنه وسيلة الى غاية هى تهيئة الظروف الملائمة لخبرات تربوية مناسبة للمتفوقين وما يتطلبه المجتمع منهم .

ثامنا : لاحظ الباحث أن الاهتمام بالامتحانات المدرسية ترتب عليه اهمال كثير من النواحى التى لا يقيسها الامتحان بصورته المعروفة ، كالنشـاط الاجتماعى والمهارات العملية ، كما كان من نتائجه فشل كثير من الجهود التى بذلتها المدرسة مثل اهمال المناهج الاضافية أو قاعات البحث باعتبارها مضيعة للوقت ، وعلى هذا فان تقويم أعمال التلاميذ المتفوقين يجب أن تمتد ليشمل جميع الخبرات التربوية التى يهيئها المنهج المدرسى لهم .

ومن جهة أخرى فقد سبق أن وصل الباحث الى أن تجميع المتفوقين فى فصل واحد أو مدرسة واحدة قد أدى الى هبوط مستوى الثقة بالنفس عند بعض التلاميذ فهؤلاء التلاميذ وقد تعودوا على مقارنة مستوى أدائهم فى الامتحانات الشهرية وامتحانات الفترات بمستوى اداء تلاميذ عاديين يفاجأون بترتيبهم فى فصل المتفوقين وقد تأخر بالنسبة لزملائهم ، مما يؤثر على حالتهم النفسية خاصة وان الاباء ليس من السهل عليهم أن يفهموا معنى هذا الترتيب المتأخر فى ضوء مستوى فصل المتفوقين . ولهذا وحتى يمكن اعطاء صورة حقيقية عن مستوى التلميذ المتفوق يجب أن نقارنه بأقرانه وهم هنا جميع زملائه فى الصف الدراسى الذى ينتمى اليه سواء كانوا متفوقين أم لا .

ومن ناحية ثالثة فان تقويم اداء التلاميذ المتفوقين يجب أن يراعى أمرين :

ـــ المستوى الحالى للتلميذ المتفوق .

ـــ المستوى المحتمل للتلميذ المتفوق (حقيقة قدراته) .

وبهذا يمكن أن نكشف التلاميذ الذين يسيرون بمعدل أقل من استعداداتهم (under achievers) ودراسة الاسباب التى تؤدى الى ذلك وهؤلاء الذين يسيرون بمعدل يفوق حقيقة قدراتهم (over achievers) وتكون أجهزة المدرسة على وعى بالاثار التى قد تترتب على ذلك بالنسبة لشخصية التلميذ وصحته البدنية والنفسية .

يتضح مما تقدم ان منهج المتفوقين فى المرحلة الثانوية كأى منهج مدرسى آخر تكون له أهداف محددة واضحة ، وفى ضوء هذه الاهداف تتحدد عناصر المنهج

وتبنى اركانه ، ثم ان المناهج المدرسية للمتفوقين ليس معناها اضافة بعض مقررات دراسية او أوجه نشاط مدرسى الى المناهج المدرسية العادية ، بل معناها تغيير جذرى فى العملية التربوية واعادة تخطيط جميع القوى والعوامل التى تشـــكل المنهج المدرسى والاطار الذى يحـــدد معالم مناهج المتفوقين له ابعاد ثلاثة ويتلخص أحدها فى خصائص المجتمع وحاجاته واهدافه الرئيسية وظروفه والمستويات والقيادات التى ينشد تحقيقها فى مختلف مجالاته فى الوقت الحالى أو المستقبل وثانيهما هو خصائص الافراد المتفوقين الذين يمكن أن تتحقق بهم هذه المستويات والقيادات المنشودة حتى تصبح حقيقة واقعة وثالث هذه الابعاد هو أساليب ووسائل التربية التى تؤدى الى احداث التغيرات المطلوبة فى المتفوقين .

c — Advanced pupils curricula should include certain fields of advancement selected in the light of the needs of society.

d — Advanced pupils curricula should include suitable programme of educational and psychological guidance and counseling as well as social and hygienic supervision.

e — Advanced pupils curricula need suitable text-books references, laboratories, play-grounds, etc. and trained fit teachers.

f — Suitable methods of grouping advanced pupils should be used. The research suggests that certain classes in a big school may be assigned for the advanced pupils. These classes should have a separate administrative staff and a certain type of procedure and organization different from that followed by the mother school.

g — Suitable procedures should be followed for evaluating the pupils: The study has recommended the following:-

(i) Pupils' performance should be compared — not only to the class peers but also to his grade norms.

(ii) In the evaluation procedures we should know the over-achievers and the under - achievers in order to help each

B — Curriculum of the Secondary — School Advanced Pupils.

The researcher reached the following conclusions : -

1 — There is no agreement among headmasters and teachers upon what they see as objectives of the advanced-pupils curriculum.

2 — Many of the advanced pupils do not like the way they are treated by their teachers.

3 — Many of the advanced pupils miss activities in natural science, readings, and practical hobbies in which they are interested.

4 — Advanced pupils have many undesirable personal qualities as a result of lacking the suitable guidance.

5 — Many advanced pupils do not prefer the way they are grouped whether in their special school or in their special classes.

6 — There is a high degree of competition among advanced pupils.

Recommendations.

1 — Selecting advanced pupils :

The study has confirmed that selecting advanced pupils for secondary schools should be based upon using several methods. These methods should facilitate the understanding of : -

a — The advancement field under consideration.

b — What affects the social, hygienic and economic sides of the pupil's life.

c — Aspects of the pupils' mental and emotional growth.

2 — Advanced pupils curricula.

a — Advanced pupils curricula should have clear objectives that can be translated into desirable behaviour patterns. These objectives should be planned and agreed upon by teachers, supervisors, pupils, the Ministry of Education and the University.

b — Interest, needs and individual differences of the advanced pupils should be taken into consideration in planning their curricula.

4 — The rank order correlation between the achievement in the Preparatory School Certificate and Secondary-School Certificate of graduates of «the secondary school for the advanced pupils» in the years 1960, 1961, 1962 was:

+ 0.150 in the year 1960.

+ 0.307 in the year 1961.

+ 0.121 in the year 1962.

5 — From the results of the above mentioned (in 1, 2, 3 and 4), the researcher has reached the conclusion that the pupils' level according to the results of the preparatory-school certificate examination is not an adequate basis for detecting their level in the secondary-school certificate examination.

6 — By following up the graduates of the secondary school for advanced pupils» in the years 1960, 1961 and 1963 during their university studies, the researcher found out that the percentage of those who failed in their studies equals the percentage of those who succeeded and got distinction.

The following figures show that : -

— 3.19% of those pupils got distinction grade once or more.

— 22.3% of those pupils got very good grades once only.

— 23.4% of those pupils failed once in their studies.

— 3.19 of those pupils were dismissed because of their repeated failure.

7 — The questionnaires answered by the advanced pupils, teachers and headmasters have shown the following:-

— Preference of using more than one method for selecting advanced pupils.

— The three most preferred qualities of advanced pupils recommended by teachers, headmasters and pupils are:-

a) High degree of intelligence.

b) Continuity of advancement in all the school grades of the preparatory school.

c) Ability to use the scientific method.

2 — Advancement of any individual in any field should be judged by comparing his level of performance to that of his peers.

3 — The fields in which individuals excel their peers are not important unless they are socially worthwhile. Thus we look at advancement from the standpoint of usefulness and social benefit.

4 — Distinction of any individual will be meaningless if his performance level in other fields of life is less than the minimum required for his adjustment to society.

Results of the study :

A — Selecting Advanced pupils.

1 — The researcher has put in rank order the individuals of a random sample (900 pupils) according to : -

a) Their total grade in the preparatory - school certificate.

b) Their total grade in the secondary school certificate. Then, the researcher has found out that : -

— 20.88% of the sample got the same rank order

— 38.88% of the sample improved their position.

— 40.22% of the sample became lower in their rank order.

2 — The study of the data, concerning the individuals of of the above mentioned sample who got 75% or more of the total mark in the preparatory-school certificate, has shown that there was a wide distribution of scores among those pupils in the secondary - school certificate. Some of them where placed in the second tenth, while others where placed in the highest tenth.

3 — As for the graduates of «The Secondary Schools For Advanced Pupils» in the years 1960, 1961, 1962, the researcher has studied their results in the examination of the Secondary-School Certificate. The study of those results has shown that those who did not reach the limit of the official distinction (80% of the total mark) were 25.3% of the graduates in the year 1960, 48.32 % of the graduates in the year 1961 and 27.27% of the graduates in the year 1962.

ADVANCED PUPILS IN SECONDARY SCHOOLS THEIR* SELECTION AND CURRICULUM FUNDAMENTALS

By
Ahmed Mohamed Aly El Turky
Head of Department For Planning in Secondary Schools

The problem :

At the present time, our state gives much attention to the advanced pupils as the most efficient manpower upon which society depends to achieve much progress in internal and external fields. To encourage these pupils materially and psychologically, the Ministry of Education has established a secondary school for them and the Cairo Educational Zones have also established classes for such pupils.

The researcher's observations and his readings about selecting and educating advanced pupils, have shown him that the methods used in selecting advanced pupils for the above mentioned schools and classes are not sufficient, and that the school curriculum of these pupils is not adequate.

The main aim of this research is to answer the following two questions : -

1) What are the best methods for selecting the advanced pupils out of our secondary schools ?

2) What are the curriculum fundamentals for the advanced pupils in our secondary schools ?

Definition of «Advancement».

The researcher presents the following definition of «advancement»— Advancement is a high degree of aptitude in which an individual excels the average of his peers in one (or more) socially worthwhile field of knowledge or skill, on condition that the performance of this individual in other fields of life should not be less than the minimum required by the culture in which he lives.

This definition is built on the following basis : -

1 — Advancement is not a general aspect of the individual's behaviour that can be detected in all the fields of his life. It is related to one or more field of skill or knowledge.

* Abstract.

اثر اساليب التنشئة الاجتماعية
على تكوين العصاب
عنـــد الاطفـــــال
دراسة تجريبية ـــ التقـــرير الاول

دكتور محمود عبد القادر

الخبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

هذا التقرير يشكل جزءا من مجموعة تقارير متسلسلة عن دراسة العصاب عند الاطفال .

ولقد بدا فى هذا الدراسة منذ اوائل عام ١٩٦٨ بالعيادة النفسية المركزية التابعة لادارة الدفاع الاجتماعى الذىيتشرف الباحث بادارتها . ولقد استغرقت هذه الدراسة حوالى من عامين بالرغم من الصفر النسبى لعيناتها ، حيث كانت تجرى فحوص اكلنيكية متعمقة على الحالات العصابية التى كانت ترد اليها خلال هذه الفترة لتشخيصها بدقة وتطبيق أدوات البحث عليها وعلى آبائها ثم كانت تطابق كل حالة عصابية من الاطفال بحالة مماثلة لها من الاسوياء ، من حيث السن والتعليم والمستوى الاقتصادى والاجتماعى للاسرة . وسوف يتناول هذا التقرير نتائج موقفين أساسين من مواقف التنشئة الاجتماعية وهما التدريب على مواقف الجنس والعدوان من ناحية اثرهما على تكوين العصاب عند الاطفال ، على أن تتناول التقاريرالتالية بقية المواقفالاساسية للتنشئةالاجتماعية.

مقـــــدمة عـــامة

من المعروف أن الطفل يتعلم العادات الاساسية لجماعته عن طريق الاسرة وليس عن طريق أى مؤسسة اجتماعية أخرى على الاقل فى السنوات الاولى المبكرة من عمره ، وتعتبر هذه الوظيفة أخطر مهامها على الاطلاق ، بل هى أخطر الوظائف الاجتماعية قاطبة (١) . فهى لا تعنى مجرد اعداد المجتمع بافراد جدد فحسب ، بل بأعضاء عارفين بقواعد مجتمعهم ومنفذين لتعاليم ثقافته . ولعل ديناميات التعيين الذاتى « التوحد » التى أسهب المحللون النفسيون فىشرحها عندالطفل توضح المفهوم الفريد لعملية التنشئةالاجتماعية، من حيث هى ليست مجرد عملية اكساب الطفل المهارات أو المعارفالمختلفة،

(*) يتوجه الباحث بالشكر الى الزميلين الاستاذين سعد بكرى وأحمد المندوه لمعاونتهما فى تطبيق أدوات البحث على بعض الحالات .

لكنها عملية توجيه شاملة ، تعتمد على قمع الدفعات المختلفة عند الطفل (خصوصا التى لها صفة الطابو) بالدرجة التى يمكن التحكم فيها اجتماعيا وليس الى الحد الذى يفقد الابوين والطفل السيطرة عليها . وهذا الشرط لا يتوفر الا بوجود الطفل بين جماعة يرتبط بها « عضويا » وتسود أفرادها العلاقات الحميمة ، وتتميز فيها مراكز القوة والقيادة بحكم الصغر النسبى لعدد افرادها . فالطفل الرهيف الذى لا حول له ولا قوة فى حاجة الى نمط معين من القيادة « الام » يأخذ بيديه رعاية وحنانا حتى يشب عن الطوق . ومرة أخرى يمكن القول بأن الاطار الذى يحدد للوالدين الرعاية والحنان الذى يمنحانه لابنائهما فى المواقف المختلفة من طفولتهم هى التى نطلق عليها التنشئة الاجتماعية . وهى من جهة أخرى تعتبر الوسيط الثقافى الذى يتحول عن طريقه كل ما هو موجود نظريا فى ثقافة المجتمع (الانماط الثقافية) الى وجود فعلى ، كما يمكن أن يتحول هذا الوجود الفعلى الى وجود بالقوة (العادة السلوكية) . وهكذا فان بالتنشئة الاجتماعية يتمثل الطفل بمساعدة والديه معايير ثقافته وبالتالى معايير توافقه ، كما يمكن أن تحدد وسائل اشباع حاجاته المختلفة وتقدم له تفسيرات جاهزة للكثير من الظواهرالطبيعية المتعلقة بالكون ودور الانسان فيه وأهدافه وآماله ومعانى الاشياءوالمواقف الاجتماعية المختلفة ، كذا المعايير والقيم التى يحكم بها على الاشياء والمواقف .. وباختصار فانها عن طريق كل ذلك تشكل شخصيته الاساسية .

ولقد أوضحنا فى دراسة سابقة(٢) عن أثر اساليب التنشئة الاجتماعية على شخصية الطفل وجود علاقات رياضية على درجة كبيرة من القوة والثبات بين ابعاد شخصية الطفل وجميع الاساليب الخاصة بالتنشئة الاجتماعية التى يتبعها الاباء فى تطبيع ابنائهم فى السنوات الاولى من أعمارهم. كما ظهر من هذه الدراسة أن البعد الخاص بالعصابية عند الاطفال الاسوياء « الذى يمتد الى قوة الانا » ينتظم بداخله تقبل الاباء لاطفالهم بتشبع ٤٧ر. وتسامحهم معهم فى مواقف العدوان بتشبع ٤٦ر. والسلطة الوالدية بتشبع ٣٦ر. وتسامحهم فى مواقف الجنس بتشبع ٣٢ر. واهتمامهم باستقلالهم بتشبع ٣١ر. كما أن هذا العامل ينتظم بداخله أيضاتجاهات الطفل نفسه نحو والديه. فنجد أن اتجاهاته نحو السلطة الوالدية مشبع بمقدار ٦٤ر. واتجاهاته نحو تقبل والديه له مشبع بمقدار ٤٥ر. ونحو تسامح والديه معه فى مواقف الجنس ٤٠ر. ونحو مواقف العدوان ١٩ر... الخ .

وهكذا نجد ان هذا البعد الحيوى من شخصية الطفل الذى يتناول ظواهر السلوك من حيث ما تحمله من دلائل التوافق على المستوى الشخصى والاجتماعى وما تثيره هذه الظواهر من ردود أفعال فى الانا فى مقابل دلائل عدم التوافق — وهو القطب السالب — وما تثيره من ردود افعال مختلفة — الذى اكتشفه أيزنك (٣) عند الراشدين وأمكن التحقق من وجوده فى هذه الدراسة عند الاطفال أيضا اصبح ينتظم بداخله اهم اساليب تنشئة الطفل كذا اتجاهات الطفل نفسه نحو هذه الاساليب .

ولما كانت هذه الدراسة قد تمت فى المقام الاول على عينة من الاطفال الاسوياء (بما فى ذلك آبائهم حيث بلغ حجم العينة ٢١٦ طفلا وطفلة بالاضافة الى آبائهم ، وتتراوح أعمار الاطفالبين ١٢ و ١٦ سنة) لذلك أصبح فى

الامكان — ولاول مرة فى نطاق الدراسات الخاصة بتكوين شخصية الطفل — تفسير أهم بعد من ابعاد شخصية الطفل على أســاس اساليب تنشــئته الاجتماعية فى السنوات المبكرة من عمره .

ولما كان هذا البعد — بحكم تنظيمه العاملى وبنيته — يحمل دلائل التوافق فى مقابل الاضطراب النفسى أو العصاب ، لذلك تهدف هذه الدراسة الى اختبار صحة هــذا الفرض على الاطفال العصــابيين أيضا والتعرف على طبيعة العلاقة بين تنشئتهم الاجتماعية فى بعض المواقف والسمات المزاجية لشخصياتهم .

هدف البحث وفروضه :

مما سبق يتضح ان هناك علاقة على درجة كبيرة من القوة والثبات بين السمات المزاجية المكونة لبعد قوة الانا (فى مقابل العصابية) عند الاطفال الاسوياء وأساليب تنشئتهم الاجتماعية . ويهدف هذا البحث الى التحقيق من امكانية مدى مشابهة هذه النتائج عند الاطفال العصابيين . أى تحديد نوع ومدى العلاقة بين اساليب تنشئة الطفل العصابى وبعض سماته المزاجية التى تشكل أهم ملامح قطب العصابية عند الاطفال العصابيين .

ولما كان العصاب شأنه فى ذلك شأن السواء — أساليبمكتسبة تعلمها الطفل فى سنوات تطبعه المبكر ، لذلك من الافضل أن تتضمن دراسة تكوين العصاب عند الاطفال عينتين ، أحدهما لاطفال اسوياء ، والاخرى لاطفال عصابين حتى يمكن المقارنة بين أساليب تنشئة كل من أطفال العينتين وتوضيح وجه الاختلاف والتشابه من حيث الكم والكيف (ان وجد) بينهما .

وسوف نقتصر فى هذا التقرير على النتائج التى توصلنا اليها فيما يتعلق بتنشئة الطفل أو تدريبه على موقفين أساسيين من المواقف المتعددة التى تدخل فى نطاق التنشئة الاجتماعية وهما موقفى الجنس والعدوان .

وفيما يلى صياغة للفروض الاربعة الاساسية الخاصة بهذا الجزء من البحث :

١ — ان هناك علاقة بين العصاب عند الاطفال ومدى تسامح الاباء مع ابنائهم فى مواقف العدوان .

٢ — أن هناك علاقة بين العصاب عند الاطفال واتجاهاتهم نحوتسامح آبائهم معهم فى مواقف العدوان .

٣— أن هناك علاقة بين العصاب عند الاطفال ومدى تسامح الاباء مع أطفالهم فى مواقف الجنس .

٤ — أن هناك علاقة بين العصاب عند الاطفال واتجاهاتهم نحو تسامح آبائهم معهم فى مواقف الجنس .

عينة البحث :

أولا : اختيرت بعناية عينة من الأطفال العصــابين الذين يترددون على العيادة النفسية المركزية التابعة لادارة الدفاع الاجتماعى بوزارة الشئون

الاجتماعية للعلاج ولقد بلغ عدد افراد هذه العينة خمسون طفلا من الذكور فقط أمكن تشخيصهم على النحو التالى :

— ٢١ طفلا شخصوا على أنهم هستيريون بشكل واضح من مختلف الارجاع الهستيرية بما فى ذلك الهستيريا التحولية .

— ١٥ طفلا شخصوا على أنهم يعانون من حالات قلق مرضى حاد ، بعضه مصحوب باعراض واضحة من الاكتئاب مع مظاهر الكفوف الانفعالية الحادة .

— ٧ أطفال شخصوا على أنهم يعانون من المخاوف المرضية بأنواعها المختلفة مثل الخوف من الوحدة ، من الظلام ، من الطريق ، من الاماكن المرتفعة ومن الماء .

— ٧ أطفال شخصوا على أنهم يعانون من اعراض متداخلة من الوساوس والافعال القهرية التسلطية مع اعراض حادة لسوء التوافق .

ولقد تراوحت أعمار هؤلاء الاطفال بين ١١ و ١٦ سنة ، ونظرا لعدم وجود فروق جوهرية واضحة (ذات دلالة احصائية) بين متوسطات اعمار كل فئة من الفئات الاربع السابقة ضمت هذه الفئات فى فئة واحدة واعتبرت على انها مجموعة متجانسة — من حيث العمر — من العصابين . بيد أنه يجب الاشارة هنا الى أن المستوى التعليمى لهؤلاء الاطفال كان متباينا بشكل واضح فبعضهم كان أميا تماما ، والبعض الاخر كان ملما ، كما كان هناك عشرة أطفال فى التعليم الابتدائى وخمسة عشر طفلا فى السنوات المختلفة للتعليم الاعدادى . ولما كان افتراضنا أنه لا أثر على المستوى التعليمى بالنسبة لاكتساب العصاب لذلك اعتبرنا ان هذا التباين لا يعيق أمكانية ضم هذه الفئات فى عينة واحدة .

أما من ناحية المستوى الاقتصادى والاجتماعى لاسر هؤلاء الاطفال فقد كان تقريبا متجانسا ، اذ تقع أسرهم على درجات متفاوتة من المستوى الاقتصادى الادنى كما أوضح ذلك مقياس المكانة الاقتصادية الاجتماعية للاسرة .

ثانيا : وفى مقابل ذلك أختيرت بعناية أيضا عينة مساوية فى العدد من الاطفال الاسوياء عن طريق مقابلة كل طفل عصابى بطفل آخر سوى من ناحية السن والمستوى التعليمى والمستوى الاقتصادى لاسرته . ولقد استغرقت (*) عملية المطابقة هذه فترة طويلة نظرا للصعوبات الفائقة التى كانت تواجهنا فى اختيار مثيل لكل طفل عصابى يتطابق معه فى المتغيرات السابقة وتؤكد دراساتنا المتعمقة (الاكلينيكية) عليه خلوة تماما من أى أعراض عصابية هذا بالاضافة الى عدم شكوى الطفل السوى نفسه من أى مشكلات قد تكون انكاس لاضطرابات سلوكية . وعموما فقد لجانا الى المدارس الاعدادية والابتدائية لانتقاء بعض الاطفال الاسوياء منهم لمطابقة

(*) استغرقت هذه الدراسة سنة ونصف تقريبا من أبريل سنة ١٩٦٨ حتى نوفمبر سنة ١٩٦٩ وهى الفترة التى كان يتردد فيها أطفال هذه العينة للعلاج على العيادة وتم فيها تطبيق استفتاء التنشئة الاجتماعية على آباءهم .

الاطفال العصابين الذين فى التعليم الابتدائى والاعدادى.أما الامين أو الملمين فقد كنا نختارهم من الساحات الشعبية ومحلات الرواد وأماكن تجمع الاطفال والشباب بالقاهرة .

وبالرغم من ذلك فان متوسط اعمار الاطفال العصابين كان ١٣ سنة و ٨ شهور بانحراف سنة و ٣ شهور فى حين كان متوسط أعمار الاطفال الاسوياء ١٣ سنة و ٣ شهور بانحراف سنة و شهرين . والنسبة الحرجة بين المتوسطين ٦٩ر. وهى غير دالة احصائيا .

أما من ناحية المستوى الاجتماعى والاقتصادى لاسر هؤلاء الاطفال فقد كان أقل تجانسا من أسر الاطفال العصابيين . اذ أوضحت نتائج مقياس المكانة الاقتصادية والاجتماعية أن بعض أسر هؤلاء الاطفال يقع فى المستوى المتوسط (عددهم ١١ أسرة) لكن غالبيتهم تقع على درجات متفاوتة من المستوى الاقتصادى الادنى .

وعموما فقد أوضحت نتائج مقياس المكانة الاقتصادية والاجتماعية للاسرة الذى طبق على آباء كل من العينتين أن متوسط درجات أسر الابناء العصابيين ١٠ر٦٥ بانحراف ٢٠ر٥ كما أن متوسط درجات اسر الابناء الاسوياء ٣٠ر١٢ بانحراف ٥٥ر٤ وكانت النسبة الحرجة بين المتوسطين ٨٢ر١ وهى تكاد أن تكون دالة عند مستوى أكثر من ٠٥ر. ولكننا أمام هذا الفرق الملحوظ لا نستطيع أن نفعل شيئا أكثر من ذلك نظرا لاستحالة مطابقة جميع أفراد العينتين تماما فى كل المتغيرات السابقة . وفى تقديرنا أن هذا الفرق يشكل ثغرة فى البحث الحالى نعترف بعجزنا عن تلافيها .

ادوات البحث :

استخدمت فى هذه الدراسة نفس الادوات التى سبق استخدامها فى الدراسة الخاصة باثر أساليب تنشئة الطفل على شخصيته (الدراسة الخاصة بالاطفال الاسوياء) وهى على النحو التالى :

١ ـــ مقياس المكانة الاقتصادية والاجتماعية للاسرة :

يتكون هذا المقياس من سبع مؤشرات عن المستوى الاقتصادى والاجتماعى للاسرة تتضمن ـــ مهنة الوالد وتقع فى عشر مستويات حيث يحصل العمال غير المهرة ومن فى مستواهم على صفر والمديرون ورؤساء الادارة وكبار رجال الاعمال على ٨ درجات ، وبين المستويين السابقين يتدرج جميع الاعمال الاخرى مرتبة وفقا لدليل التصنيف المهنى .

ـــ الدخل ، يعنى متوسط دخل الاسرة فى الشهر سواء عن العمل الذى يقوم به رب الاسرة والزوجة (اذا كانت تعمل) أو من مصادر الدخل الثانوية .

وعموما فقدرتبت فئات الدخل بناء على متوسط الدخل القومى فى الجمهورية عام ٦٤ / ٦٥ وهو يقع ايضا فى ٩ فئات . بحيث يحصل على صفر من كان دخله الشهرى اقل من عشر جنيهات وعلى ٨ درجات من يحصل على ١٣٠ جنيها فما فوق .

— المستوى التعليمى للوالد ، ويقع فى سبع فئات بحيث يحصل على صفر من لم تلقى أى نوع من التعليم ولا يعـرف القراءة أو الـكتابة (الامى) ويحصل على ٦ درجات من يحمل مؤهلات اعلى من الشهادة الجامعية مثل الماجستير أو الدكتوراه .

— مظاهر الرفاهية فى الاسرة ، وتتراوح الدرجات عليه بين صفر و ٣ درجات على أساس أن الدرجة صفر تدل على عدم وجود أى مظاهر لرفاهية الاسرة والدرجة ٣ تدل على اعلى مظاهر الرفاهية فى الاسرة مثل وجود سيارة خاصة وتلفزيون وتليفون واجهزة كهربائية عصرية .... الخ .

— الحى الذى تسكن فيه الاسرة تتراوح الدرجات عليه بين صفر و ٢ درجة حيث تدل الدرجة صفر على أن الحى الذى تعيش فيه اسرة الطفل شعبى وغير صـحى والدرجة ٣ تدل على أن الحى راقى وصحى ومناسب مثل الزمالك — جاردن سيتى بعض مناطق المعادى ومصر الجديدة والدقى ... الخ حسب اسم الشارع ورأى الناس فيه .

— وسائل قضاء الاجازات الصيفية والعطلات الاسبوعية ، تتـراوح الدرجات عليه من صفر الى ٢ .
— مستوى تعليم الام ومهنتها ، تتراوح الدرجات عليه من صفر الى + ٤ وهناك متغير آخر يؤخذ فى الاعتبار دائما وهو حجم الاسرة .

وعموما فان هذا المقياس تتراوح الدرجات عليه بين صفر (وهو ادنى مستوى ممكن)و ٣٣ درجة وهو أعلى مستوى اقتصادى واجتماعى ممكن ان تصل اليه الاسرة . ولقد أوضحت الدراسات المختلفة على هذا المقياس تمتعه بمعامل ثبات مرتفع (يتراوح بين ٧١ر. و ٧٨ر) وكذلك تمتعه بمعامل صدق مناسب . ولقد اعتمدنا على هذا المقياس بشكل أساسى فى تحـديد المكانة الاقتصادية والاجتماعية لاسر اطفال كل من عينتى العصابين والاسوياء وأوردنا نتائج التطبيق عند عرضنا لخصائص العينتين .

٢ — الاستفتاء الخاص باساليب التنشئة الاجتماعية :

يتكون هذا الاستفتاء من عشر مقاييس فرعية تقيس بشكل كمى اتجاهات الاباء نحو استخدام أساليب الثواب والعقاب المختلفة فى نشئة الطفـل ، واتجاهاتهم نحو التسامح أو التزمت فى أهم المواقف الاجتماعية التى يفترض فيها انها ذات تأثير مباشر على تكوين شخصية الطفل . ولقد طبـق على الاباء الذكور لهؤلاء لاطفال مقياسين فقط حسب خطة البحث ولـم نتمكن من تطبيق هذين المقياسين على جميـع أمهات أطفـال العينتين نظـرا لصعوبات وعقبات لم نتمكن من التغلب عليها . وهذين المقياسين هما :

(أ) اتجاهات الاباء نحو تدريب ابنائهم على كبح دفعاتهم الجنسية :

يتكون هذا المقياس من ٦ اسئلة تمثل بشكل مناسب اتجاهات الابـاء نحو استخدام اساليب الثواب والعقاب المختلفة فى تدريب ابنائهم على كبح واعلاء الدفعات والرغبـات الجنسـية (والتعبير عنها بالشـكل الذى يتناسب مع عادات المجتمع وتقاليده) . وبعض هذه الاسئلة يمثل تصرفات

الاباء مع ابنائهم فى المواقف الجنسية المبتذلة « قلة الادب أو الحياء » والاسئلة المحرجة « المتعلقة بالجنس » والتشدق « بالالفاظ الجنسية النابية » واتجاهاتهم نحو ممارسة أبنائهم الاستمناء الذاتى Masturbation مثل العبث بالاعضاء التناسلية أو الاعضاء الحساسة فى الجسم أو تعرية هذه الاعضاء ، كما تتضمن بشكل غير مباشر الجنسية المثلية والغيرية . وأخيرا تدريب الاباء لابنائهم على اتباع الطرق الاجتماعية المألوفة للتعبير عن هذه الدفعات مثل عقد علاقات صداقة مع الجنس الاخر (بعد سن معينة) ومدى تسامحهم أو تزمتهم بصفة عامة فى تدريب ابنائهم على مواقف الجنس .

وعموما فان الدرجات على هذا المقياس تتراوح بين صفر و + ٣٢ ، حيث تدل الدرجة الاولى على أقصى درجات التزمت والشدة فى تدريب الابناء على مواقف الجنس ، وتدل الدرجة الثانية ٣٢ على أقصى درجات الحرية والتسامح التى يعامل بها الاباء ابنائهم فى هذا الموقف ولقد بلغ معامل ثبات هذا المقياس ٧٢٢ر٠ .

(ب) اتجاهات الاباء نحو تدريب ابنائهم على كبح دفعاتهم العداونية :

يتكون هذا المقياس من ١١ سؤالا تتناول تصرفات الاباء مع ابنائهم فى مواقف حدة الطبع temper tantrum مثل النرفزة على الوالدين أو الاخوة أو أولاد الجيران ، وعدم طاعة الاخرين أو احترامهم خصوصا الكبار . والعدوان اللفظى مثل توجيه الالفاظ الى الاخوة أو أولاد الجيران (سبهم) والعدوان الجسمى أو ايقاع الضرر بالاخرين أو بممتلكاتهم ، ونوع استجابة االابوين للعدوان الذى قد يقع على الطفل من الاخرين ومدى تعضيدهم الانفعالى ومؤازرتهم له . كذلك تصرفات الابوين عندما يخالف الطفل أوامرهما فى مراحل السن التالية ومدى تشجيعها له على التسامح (الطيبة) منعا للمشاكل التى قد تترتب عن عدوانه على الاخرين . كما تتضمن أيضا بعض مواقف السيطرة أو العدوان غير المباشر مثل محاولة الطفل تحقير سلوك الاخرين وحث الابوين الطفل على الطاعة من حيث ما تتضمنه من محاولة تلبية حاجات ورغبات الاخرين .

وعموما فان الدرجات على هذا المقياس تتراوح بين صفر و + ٢٥ ، حيث تدل الدرجات المرتفعة على مدى تسامح الاباء مع اطفالهم فى هذه المواقف وتدل الدرجات المنخفضة على مدى تزمتهم معهم أو تشددهم ، ولقد بلغ معامل ثبات هذا المقياس ٧١٠ر٠ .

٣ — مقياس اتجاهات الطفل نحو والديه :

يشكل مفهوم اتجاهات الطفل نحو الاساليب التى يمارسها الوالدان معه فى تدريبه على المواقف السابقة همزة الوصل بين ما يتبعه الوالدان بالفعل من اساليب وبين بعض سمات شخصية الطفل . وترى برونزويك (٥) أن مفهوم اتجاه الطفل نحو والدية واسرته ، أهم فى معناه وقيمته السيكلوجية والتنبئية من مجرد التعرف على ما يتبعه الاباء بالفعل من أساليب تلقينية مختلفة لتدريب اطفالهم ، حيث أن هذه الاساليب تترجم فى النهاية الى معنى أو اتجاه عند الطفل . ويتكون هذا المقياس من ٨ مقاييس فرعية ، اختير منهما مقياسين فقط بناء على خطة البحث وهما :

(أ) مقياس اتجاهات الطفل نحو تسامح والديه معه فى مواقف الجنس:
يحدد مدى تزمت الابوين مع ابنائهما فى المواقف التى تتعلق بالامور الجنسية وعدم سماحهما بأن يعبر الطفل عن دفعاته الجنسية بشكل واضح أو حتى مستتر ، ووضع حواجز ومحظورات اجتماعية حول هذا الموضوع وتقييد حرية الطفل وعدم السماح له بعقد علاقات صداقة مع الجنس الاخر وتهديده بالختان (الطهارة) مرة اخرى أو احساسه بعدم صلاحيته أو لياقته لجذب الجنس الاخر له .

ويتكون هذا المقياس من ٨ أسئلة يتدرج مداها من صفر الى ٣٢ كحد أقصى — وتدل الدرجات المرتفعة على مدى اعتقاد الطفل بتسامح والديه معه فى هذه المواقف أما الدرجات المنخفضة فتدل على مدى اعتقاده بتزمت والديه معه فى هذه المواقف ، ومعامل ثباته ٧٠ر.

(ب) مقياس اتجاه الطفل نحو تسامح والديه معه فى مواقف العدوان :

يحدد مدى اعتقاد الطفل بتزمت أو تسامح ابويه معه فى المواقف المتعلقة بعدوانه المباشر وغير المباشر (داخل الاسرة وخارجها) الصريح منه وغير الصريح ، البدنىواللفظى والامتثال للسلطةالوالدية واطاعة أوامر الوالدين.
ويتكون هذا المقياس من ٧ اسئلة تتدرج مداها من صفر الى ٢٨ درجة كحد أقصى لمدى تسامح الاباء . وتدل الدرجات المرتفعة على مدى اعتقاد الطفل بتسامح أبويه معه فى المواقف المختلفة للعدوان التى يتعرض لها المقياس ، كما تدل الدرجات المنخفضة على مدى اعتقاده بتزمتهما معه فى هذه المواقف .

٤ — مقياس الشخصية للاطفال :

يتكون هذا المقياس من احدى عشر مقياسا فرعيا تقيس اهم السمات الاولية أو الاساسية للطفل : ويهمنا فى هذا المقام أن نناقش دراسات التحليل العاملى التى أجريت على هذا المقياس اعتمدنا عليها فى انتقاء بعض المقاييس الفرعية التى استخدمت فى هذه الدراسة . ففى اول دراسة (٢) استخدم فيها التحليل العاملى على المقاييس الفرعية لهذا المقياس تمت على ١٨٠ تلميذا تتراوح اعمارهم بين ١٢ و ١٦ سنة اسفرت عن استخلاص ثلاث عوامل متعامدة ، الاول خاص بقوة الانا الذى يمتد الى العصابية وينتظم بداخله تلقائية التعبير الانفعالى بتشبع ٧٧ر. والموضوعية فى مقابل الحساسية الزائدة بتشبع ٦٩ر. والابتهاج أو التحرر من القلق والاكتئاب فى مقابل القلق بتشبع ٥٩ر. ثم المبادأة فىمقابل الخنوع أو الانقياد بتشبع ٤٤ر. .

والعامل الثانى المتعامد يمتد من الانطواء حتى قطب الانبساط وينتظم بداخله التوافق الاجتماعى ٧٠ر والتودد نحو الاخرين ٦٤ر والاكتفاء الذاتى ٤٧ر والتحرر من القلق والاكتئاب ٣٧ ر. ثم الرضاء ٣١ر. أما العامل الثالث المتعامد فهو عامل جديد لم تسفر الدراسات العاملية التى اجريت على مقاييس شخصية الاطفال بالخارج (٣) عن وجود مقابل له . ولقد أطلقنا عليه عامل الحيوية vitality أو العدوان البناء فى مقابل العدوان غير البناء distructive واهم ما ينتظم بداخله من سمات

هى التحرر من الميول المباشرة المضادة للمجتمع ٧٣ر والتحرر من الميول غير المباشرة المضادة للمجتمع ٦٩ر. والمباداة فى مقابل الانقياد أو الانصياع ٤٩ر. والرضاء ٤٠ر.

وفى الدراسة الثانية على هذا المقياس التى استخدم فيها التحليل العاملى أيضا والتى كانت من أهم مبررات قيام هذا البحث حيث حللتعامليا درجات الابناء (٢١٦ طفلا تتراوح اعمارهم بين ١٢ و ١٦ سنة) على المقـاييس الاحـدى عشر للشخصية وكذا على مقاييس اتجاهاتهم نحو ابائهمبالاضافة الى المقاييس الفرعية لاستفتاء التنشئة الاجتماعية التى طبقت على آباءهؤلاء الابناء مع درجاتهم أيضا على مقياس المكانة الاجتماعية والاقتصادية .

ولقد سبق أو أوضحنا المقاييس الفرعية فى استفتاء التنشئة الاجتماعية التى تنتظم فى العاملالخاص بالعصابية وكذا المقاييس الفرعية لاستفتاء اتجاهات الابناء نحو ابنائهم . ويتعين علينا الان أن نوضح أهم المقـاييس الفرعية لشخصية الطفل التى تنتظم فى هذا العامل حتى يمكن مقارنتهـا بالدراسة الاولى . اذ نجد أكثر السمات ان المقاييس الفرعية تشبعا بهذا العامل هو مقياس الموضوعية (فى مقابل الحساسـية الزائدة) ٨٣ر. ، وتلقائية التعبير الانفعالى ٧٣ر. ، والاتزان الانفعالى ٧١ر والخلو من القلق والاكتئاب ٧١ر. واخيرا المباداة ٤٩ر.

وواضح ان ثمة اتفاق بين نتائج الدراستين حيث أن معظم السـمات المزاجية التى تقيسها المقاييس الفرعية للشخصية تقع أو تنتظم فى العامل الخاص بالعصابية بدرجات متفاوتة من التشبع . ومما سبق يمكن لنا أن ننتخب المقياس الفرعية التالية :

(أ) مقياس التحرر من القلق والاكتئاب :

يقيس مدى احساس الطفل بالسعادة وتهلله للحياة وخلوه من التوترات الانفعالية وعـدم تضايقه بسهولة من المثيرات التى قد تسبب الانزعاج فى بعض المواقف واحساسه بالتفاؤل وأن كلالامور تسير على ما يرام.وتتدرج هذه السمة من الابتهاج (الخلو من القلق) الى اقصى القلق والاكتئاب حيث تدل الدرجات المنخفضة التى يحصل عليها الطفل على ذلك . ومعامل ثبات هذا المقياس ٨٨ر. ، كما أنه يتكون من ٢١ فقرة .

(ب) الاتزان الانفعالى :

يقيس ميل الطفل الى الاستجابة المتزنة الرصينة التى تمثل مدى نضجه الانفعالى.كما تقيس خلوه من الاضطرابات الانفعالية أو الدورية ، وميله الى التريث وضبط النفس وتتدرج هذه السمة من أقص الاتزان والنضـج الانفعالى حيث يدل على ذلك الدرجات المرتفعة على المقياس — الى أقصى عدم الاتزان أو النضج ، حيث يدل على ذلك الدرجاتالمنخفضة . ومعامل ثباته ٨١ر. كما أنه يتكون من ١١ فقرة .

(ج) تلقائية التعبير الانفعالى فى مقابل الكف الانفعالى أو التهيب :

يقيس ميل الطفل الى الاسـتجابة التلقائية التى لا تقيدها أى كفـوف

انفعالية خصوصا ذات الاساس الجنسى ، أو الاستجابات التلقائية التى لا يقيدها الاحساس بالخجل فى المواقف المختلفة (خصوصـــا التى تمس السلطة) . كما يقيس أيضا ميل الطفل للانطلاق فى التعبير عن ذاته دون تهيب للموقف أو الاشخـــاص . وتتدرج هذه السمة من اقصى التلقـــائية (الدرجات المرتفعة) الى اقصى الكف الانفعالى (الدرجات المنخفضة) . ومعامل ثباته ٧٩ر. كما أن عدد فقراته ١٩ سؤالا .

(د) الموضوعية فى مقابل الحساسية الزائدة :

يقيس ميل الطفل الى عدم التمركز حول نفسه وصموده أو تقبله للنقد ، ومد ىخلوه من الحساسية الزائدة التى قد تتعلق مباشرة أو غير مباشرة بشخصه ، وعدم استجدائه لعطف الاخرين أو مواســـاتهم أو تعضـــيدهم الانفعالى له ، كما يقيس ثقة الطفل بنفسه ومدى احساسه بالتقبـــل من الاخرين وخلوه من مشاعر الاثم التى لا مبرر لها . وتتدرج هذه السمة من أقصى الموضوعية والثقة بالنفس وعدم التمركز حول الذات (الدرجـــات المرتفعة) الى اقصى الذاتية أو التمركز حول الذات والحساسية المفرطة (الدرجات المنخفضة) ومعامل ثبات هذا المقياس ٧٧ر. وعدد فقراته ١٥ سؤالا .

(هـ) المبادأة فى مقابل الانصياح أو الاذعان :

يقيس ميل الطفل الى المبادأة فى المواقف الاجتماعية وتصرفه تبعا لمقتضيات الموقف دون انتظار لتعليمات أو ارشاد من أحد فى حدود الظروف المألوفة للطفل ، وعدم اكتراثه بمراقبة الاخرين له أو ملاحظاتهم على تصرفاته ، وعدم المبالغة فى اظهار نفسه أو التحدث عن ذاته امام الاخرين.كما يقيس ميل الطفل وقدرته على المثابرة والصمود فى مواقف التحديات أو الضغوط الخارجية وتحمله المسئوليات التى تلقى على عاتقه . وتتدرج هذه السمة من اقصى محور السيطرة (الدرجات المرتفعة) الى اقصى محور الخنوع والاستسلام (الدرجات المنخفضة) ومعامل ثباته ٧١ر. وعدد فقراتـــه ١٣ سؤالا .

نتائج البحث :

نظرا لضيق المساحة فاننا سوف نقتصر على عرض النتائج الاساسية التى توصلنا اليها فى هذه الدراسة خصوصا ما يتعلق منهابنتائجاستفتاء التنشئة الاجتماعية . وسنراعى عند عرض النتائج مقارنة اساليب تنشئة الاطفال العصابين بالاطفال الاسوياء ، ثم ننقل الى عرض نتائج استفتاء اتجاهات الابناء الاسوياء والعصابين نحو آبائهم كرد فعل أو كنتيجة لاسلوب تنشئتهم، واخيرا نعرض نتائج تطبيق مقاييس شخصية الطفل على كل منهما . ثم نختتم هذه النتائج بعرض الارتباطات الداخلية بين جميع هذه المقاييس عند كل من العصابين والاسوياء على أن تناقش نتائج التحليل العاملى تفصيلا فى تقرير آخر .

أما من ناحية الاساليب الاحصائية التى استخدمت فى معالجة نتائج هذه الدراسة فانها تقتصر أساسا على تكنيك كا٢ لمقارنة استجابات اباء الاطفال

العصابين والاطفال الاسوياء على بعض اسئلة مقاييس التنشئة الاجتماعية ، وكذا أسلوب النسبة الحرجة لمقارنة استجابات الاطفال العصابين والاسوياء على كل من مقاييس الاتجاهات والشخصية ، وأخيرا معامل الارتباط التتابعى لتحديد نمط العلاقات الداخلية بين كل من أساليب تنشئة الطفل واتجاهه نحو أبويه وشخصيته عند الاطفال العصابين والاسوياء .

اولا أساليب تدريب الطفل السوى والعصابى على مواقف الجنس وعلاقتها بكل من اتجاهه نحو والديه وسمات شخصيته :

(أ) اتجاهات الاباء نحو تسامحهم مع ابنائهم فى مواقف الجنس :

لعل التدريب على مواقف الجنس يلقى من الاباء اهتماما خاصا يكاد أن يفوق التدريب على أى موقف ، نظرا لما يفرضه المجتمع من قيود وطابو حول التعبير عن الدفعات الجنسية المختلفة الواضح منها والمستتر . وبديهى أن هذه القيود تحكم حلقاتها حول الطفل فى سن مبكرة قد تصاحب مراحل تدريبه على الاخراج ، بل وقد ترتبط بها . . اذ يحمل التدريب على هذا الموقف خلق الحواجز بين الطفل ونفسه نظرا لحساسية اعضاء الاخراج وارتباطها عند الاباء بمفهوم الجنس . فالتقزز والاشمئزاز والقلق فى بعض الاحيان الذى قد يصاحب تدريب الطفل على الاخراج يقترن أو يشترط Conditioning الى حد كبير باعضاء الاخراج ذاتها ، ومن ثم يمكن أن يعمم هذا الاشراط على ذات الاعضاء من ناحية وظيفتها الجنسية . وبالتالى نجد بعض الاطفال العصابين يشعرون بقلق لا شعورى قد يكون مصدره مجرد ظهور استجابات جنسية لمثيرات معينة ، أو فى بعض الاحيان لمجرد نشاط غير متوقع لبعض الدوافع الجنسية .

والحق أن استجابة الطفل لاعضائه التناسلية تبدو فى أول الامر محايدة شأنها شأن استجاباته المبكرة لبقايا الاخراج ، اذ تصاحب امتلاء المثانة تهيجات معينة يترتب عن تفريغها احساس الطفل بالارتياح خصوصا عند ملامسة الطفل لعضو الاخراج أو احتكاكه بملابسه أو فراشه . وقد يصادف الطفل اثناء ملامسته لهذه العضو فى حالة انتصابه (عند الذكور بالذات بعد الثلاث أو الاربع شهور الاولى من اعمارهم) احساسا جديدا باللذة ، الامر الذى قد يوجه انتباهه نحو امكانية الاشباع الذاتى لهذه الحاجة البيولوجية المبكرة (الشبقية الجنسية) والتى تعتبر بالنسبة له استكشافا جديدا لخصائص جسمه ومن ثم يزيد من احتمال تكوين عادة الاستمناء الذاتى وتدعيمها . وقد يلاحظ الاباء مثل هذه التصرفات على أطفالهم فى وقت متأخر نسبيا (أى بعد أن تكون هذه العادة قد تدعمت أو عززت بدرجة كافية) فيعملون على تثبيطها بأساليب العقاب المختلفة ، بل ويقفون فى وجه أى سلوك جنسى قد يقوم به اطفالهم بعد ذلك ــ مثل محاولة تعرية انفسهم أو اللعب الجنسى أو المحاولات المبكرة للتطلع الجنسى كسؤال الآباء عن معنى

هذه الاعضاء ووظائفها ... الخ من المواقف المختلفة التى يتعرض لها هذا المقياس . ولقد اتضح لنا من استقراء استجابات آباء كل من الاطفال العصابين والاسوياء أنهم يهدفون من تدخلهم هذا الى توجيه هذه الشبقية خارج نطاق الذات والاسرة معا وتطوير التعبير عنها لتأخذ الاسلوب الاجتماعى المناسب الذى يمكن أن يتقبله الاخرون فى حدود سن الطفل وبيئة (الجنسية الغيرية) . ولعل هذا الدور يعتبر أخطر ما تقوم به الاسرة واكثره حرجا نظرا لما يتطلبه من **معاملة الطفل بطريقة معينة تمكن الاباء والطفل معا** من السيطرة على هذه الدفعات وتوجيهها الوجهة المناسبة . اذ يتعين على الإسرة فى هذا الموقف أن تدرب الطفل على أن يكون موضوع التفريغ خارج نطاق الذات (تحريم الجنسية المثلية) والاسرة معا (طابو المحارم) ، وما يصاحب هذا التدريب من علاقات وجدانية حميمة بين الطفل وابويه (ما يعبر عنه التحليليون بالموقف الاوديبى) ومن تمثل مفهوم الطابو والقيم الاجتماعية المتعلقة بنظام المحارم والجنس التى تعتبر من الاسس الاولية لتكوين الانا الاعلى عند الطفل . وغنى عن القول أن الموقف الأوديبى الذى يتمثل فى علاقات الطفل بالجنس الاخر من ابوية يترتب عليه نتائج بالغة الخطورة بالنسبة للتطور النفسجنسى للطفل بعد ذلك .

وعموما فان النتائج التى توصلنا اليها فى هذه الدراسة تشير بشكل قاطع أن اباء الاطفال العصابين أكثر تزمتا وقسوة فى معاملة اطفالهم على هذا الموقف ، كما ان اتجاهاتهم نحو الجنس بصفة عامة يشوبها القلق والاشمئزاز وردود الفعل العصبية مع مشاعر الاثم وعدم الارتياح، وذلك بعكس آباء الاطفال الاسوياء الذين يبدون تسامحا وتفهما مع أطفالهم عند تدريبهم على هذه المواقف ، كما أن اتجاهاتهم نحو الجنس تخلو من القلق ومشاعر الاثم والاشمئزاز . والدليل على ذلك أن متوسط شدة اتجاه آباء الاطفال العصابيين على هذا المقياس ١١ر٥٦ بانحراف معيارى ٢١ر٨ وهو يميل بشكل واضح الى قطب التزمت والتشدد . فى حين أن متوسط شدة اتجاه آباء الاطفال الاسوياء على هذا المقياس ١٦ر٤٥ بانحراف معيارى ٦ر٤٥ ، وهو يميل بشكل واضح الى تطلب التسامح والتفهم ، كما كانت النسبة الحرجة بين المتوسطين ٣ر٣٢ وهى دالة عند أقل من ٠ر٠١ وقد يكون مفيدا فى هذا المقام أن نعرض استجابات كل من آباء الاطفال العصابين وآباء الاطفال الاسوياء على أحد أسئلة هذا المقياس كنموذج يوضح لنا مدى تطرف وتزمت استجابات اباء الاطفال العصابين اذا ما قورنوا باستجابات آباء الاطفال الاسوياء . والسؤال هو (رقم ٨٠ فى الاستمارة ككل ورقم ٤ فى الجزء الخاص بالمواقف الجنسية) « هل كنت تخوفه قبل طهارته أو بعدها بأنك سوف تطاهره (مرة أخرى) ... اذا خالف أوامرك » ؟

« جدول (١) توزيع النسب المئوية لاتجاهات الاباء نحو اتباع اسلوب تهديد الطفل بالطهارة مرة اخرى كنوع من العقاب اذا خالف الاوامر »

مدى التهديد	٪ لاستجابة آباء الاطفال العصابين		٪ لاستجابة آباء الاطفال الاسوياء		٪ للفروق
دائمـا	(٥)	٪١٠	—	—	٪١٠
احيايـا	(١٠)	٪٢٠	(٥)	٪١٠	٪١٠
لا	(٣٤)	٪٦٨	(٤٣)	٪٨٦	٪١٨ —
لم يذكر	(١)	٪ ٢	(٢)	٪ ٤	٪ ٢ —
المجموع	٥٠	٪١٠٠	٥٠	٪١٠٠	....

كا٢ = ١ : ر٦ دالة عند ١.ر تقريبا بدرجة حرية *

اذ يتضح من الجدول رقم (١) أن ١٠٪ من آباء الاطفال العصابيين يهددون ابناؤهم دائما بالعقاب الجنسى (أو ما يشبه الخصاء) فى حين لا يقابل هذه النسبة أحدا فى العينة المقابلة ، كذلك يستخدم ٢٠ ٪ من آباء الاطفال العصابين هذا الاسلوب احيانا — ويقابل ذلك ١٠٪ فقط من آباء الاطفال الاسوياء . أما من لم يستخدم هذا الاسلوب اطلاقا عند آباء الاطفال الاسوياء فيكاد أن يكون الغالبية العظمى منهم (٨٦٪) فى حين لا يستخدمه فقط سوى ٦٨٪ من آباء الاطفال العصابين .

(ب) اثر هذه الاساليب على اتجاهات الابناء نحو آبائهم :

قد تعتبر اتجاهات الطفل نحو تسامح والديه معه فى مواقف التعبير عن دفعاته الجنسية أكثر وضوحا وتعلقا من أى اتجاهات أخرى نظرا لما تمثله (أى اكثر تأثيرا) لمعظم اطفال العينة سواء العصابة أو السوية — بحكم مرحلة العمر التى يمرون بها — من مشكلة حقيقية يعانى منها بالفل خصوصا وان معظمهم على مشارف مرحلة المراهنة وبعضهم فى ذروة معاناتها بالفعل.

وعموما فقد اتضح من نتائج تطبيق استفتاء اتجاهات الابناء نحو تسامح آبائهم معهم فى مواقف الجنس أن متوسط شدة اتجاه الابناء العصابين نحو آبائهم فى هذا المجال ٦٢ر٥ بانحراف معيارى ٩٩ر٦ ، وهذا المتوسط يوضح أن اتجاهات هؤلاء الابناء نحو آبائهم فى هذا الموقف — فى معظمها — سلبية ، أى يعتقدون بشدة أن آبائهم شديدى التزمت معهم فى هذا الموقف ولا يسمحون

(*) ملحوظة : ضمت الفئــة الاولى (دائما) الى الفئة الثانية (احيــانا) لتجنب التكرارات التى تقل عن ٥ ، وبذلك أصبحت عدد فئات المقارنة اثنين بدرجة حرية واحدة .

بأى تفاهم أو تبسط أو تسامح فى هذا الموضوع ، فى حين ان متوسط اتجاهات الابناء الاسوياء نحو آبائهم ١٠٫٦١ بانحراف ٧٫٢٠ ، وهو فى مجموعة اتجاه ايجابى يعكس مدى اعتقاد واحساس هؤلاء الابنـــاء بأن آبائهم أقرب، الى عكس مشاعر الابناء العصابين نحو آبائهم . ولقد اتضــــح أن النســـبة الحرجة بـ ين المتوسطين ٣٫٥٣ وهى ذات دلالة احصائية عند اقل من ١ ٫٠ .

واذا استرجعنا ذاكرتنا عن الحد الاقصى لدرجات الاطفال على هـــذا المقياس نجده ٣٢ درجة وهى التى تعبر عن اقصى الاتجاه الايجابى نحـــو اعتقاد الطفل بتسامح والديه معه فى هذا الموقف . معنى ذلك ان متوسط اتجاه الاطفال الاسوياء لا يتعدى ٢٣ ٪ فقط من الحد الاقصى لشدة الاتجاه الايجابى على هذا المقياس (بقسمة المتوسط نفسه على الحدالاقصى لدرجة الطفل على المقياس وهى ٣٢) ، وهو من الوجهة النظرية حسب تصميم المقياس يمثل تزمتا حقيقيا فى هذا الموقف ، أى أن الاطفال الاسوياء ما فتئوا ينظرون الى آبائهم على انهم متزمتون معهم فى هذا الموقف ، أما الاطفـــال العصابيين فان متوسط درجاتهم على هذا المقياس لا يتعدى ١٧٪ فقط من الحد الاقصى لشدة الاتجاه الايجابى عليه ، وبالتـــالى فانهم ينظرون الى آبائهم على أنهم اكثر تشددا وتزمتا ، أى أن اتجاههم نحو آبائهم فى هـــذا الموقف اكثر سلبية من اتجاه الاطفال الاسوياء .

من ذلك يتضح أن الاباء عموما سواء كانوا لاطفال أسوياء أو عصابين متزمتين بشدة فى مواقف الجنس مع ابنائهم ولكن تزمت آباء الاطفال العصابين يعتبر نسبيا اكثر . ولقد أدركنا حقيقة تزمت الاباء بصفة عامة فى مواقف الجنس عند تقنين هذا المقياس على عينة قوامها ٥١٥ طفلا وطفلة ، اذ كان متوسط درجـــات هؤلاء الابنــــاء على هذا المقيـــاس ١١٫٣٨ بانحــــراف ٧٫٥٥ ، وهذا يشكل ٣٥ ٪ من الحد الاقصى لشدة الاستجابة أو الاتجـــاه الايجابى اذا ما نسب للحد الاقصى لدرجات الطفل على هذا المقياس . ولعل هذه الحقيقة تشكل أبرز ملامح الثقافة المصرية المعاصرة من ناحية علاقتهـــا بالتنشئة الاجتماعية ، اذ ما برحت تضع قيودا ومحاذير كثيرة — معظمها عقيم — حول تدريب الطفل على مواقف الجنس . ولقد أوضحنا فى دراستنا السابقة(٢) ان هذه القيود والمحاذير ليستلها علاقةمباشرة بالقيم الدينيـــة، ولكنها تعكس بوضوح اتجاهات وقيم غالبية الشعب المصرى نحـــو تدريب الابناء على مواقف الجنس .

ولكى نوضح العلاقة المباشرة بين تسامح الاباء مع أبنائهم فى مواقف الجنس واتجاهات الابناء (الاسوياء والعصابين) نحو آبائهم فى كل من مواقف الجنس والعدوان والتقبل ، استخرجنا معاملات الارتباط التتابعى بين هذه المتغيرات بعد أن تأكدنا من أن العلاقات بينها مستقيمة . ويوضح جدول (٢) أن تسامح آباء الاطفال العصابيين فى مواقف الجنس يرتبط بشكل دال (عنـــد ٠٫٥)

جدول (٢) معاملات الارتباط بين تسامح الاباء مع
أبنائهم فى مواقف الجنس واتجاهات الابناء الاسوياء والعصابين
نحو أبنائهم فى هذا الموقف ومواقف العدوان والتقبل

مقاييس اتجاهات الابناء نحو آبائهم	معاملات الارتباط بين تسامح الاباء فى مواقف الجنس واتجاهات الابنـــاء نحـــو آبائهم	
	الاطفال الاسوياء	الاطفال العصابين
١ ــ اتجاهات الابناء نحو تســـامح آبائهم معهم فى مواقف الجنس	١٩ر.	٢٦ر.
٢ ــ اتجاهات الابنـــاء نحـــو تسامح آبائهـــم معهم فى مواقف العدوان	ـــ١.ر	١١ر.
٣ ــ اتجاهات الابناء نحو تقبل آبائهم لهم	١٧ر.	٢٢ر.

تقريبا مع اتجاهات هؤلاء الابناء العصابين نحو آبائهم فى هذا الموقف حيث يصـــل معامل الارتباط ٢٦ر. فى حين أن معـــامل الارتباط بين المقياســـين عنـــد الاطفـــال الاســـوياء لا يتعـــدى ١٩ر. ومســـتوى دلالتـــه الاحصائية تزيد كثيرا عن ٥.ر. وحقيقة الامر أن ارتفاع معامل الارتباط بين المتغيرين عند الاطفال العصابين اذا ما قورنوا بالاطفال الاوســـوياء أمرا متوقعا لاكثر من سبب : أولا أن آباء الاطفال العصابين كما أوضحنا أكثرتزمتا فى معاملة أبنائهم على مواقف الجنس من آباء الاطفال العصابين ، وقد يكون هذا التشدد أو التزمت النسبى مسئولا عن هذا الارتفـــاع فى العـــلاقة الايجابية . وثانيا أن تزمت الاباء فى مواقف الجنس يصحبه ــ كما اتضح من البحث السابق (٢) ــ تزمتا مشابها فى معظم المواقف الاخرى خصوصـــا ما يتعلق منها بطابع الطاعة والنظام أو الانضباط، أى أن التشدد يعتبر صفة عامة أو أسلوبا عاما للاستجابة عند آباء الاطفال العصابين ، ولكن هذا الاحتمال ما برح فرضا مغريا قابل لمزيد من الاثبات والتحقق ، وثالثا ــ وهو ما قد يكون تفسيرا دائريا غير مجدى ــ أن الطفل العصابى أكثر استجابة للتشدد والتزمت من الطفل السوى نظرا لحساسيته المفرطة . ولكن هل يمكن من الوجهة التفسيرية النظرية افتراض العكس؟ أعنى هل يمكن القول بأن هذا التزمت والتشدد هو المسؤل عن اكساب الطفل أو تعليمه العصاب كرد فعل لهـــذا التشدد والتزمت ؟ عموما يمكن افتراض كل من الاحتمالين بل والاخطر من ذلك يمكن تفسير كل من الاحتمالين وفقا لنظرية التعلم ووفقا لنظرية التحليل النفسى وحتى وفقا للنظريات السلوكية المعاصرة (١١). لكن العلاقات السببية هنا غير مجدية ولا يهتم العلم الحديث بها كثيرا نظرا لانها تدور فى حلقة مفرغة ومناقشات جدلية لا طائل تحتها ، والمهم هنا وجود معامل ارتبـــاط دال بين اتجاهات الطفل العصابى نحو تسامح والده معه فى مواقف الجنس وأسلوب تدريب الطفل على هذا الموقف .

أما عن العلاقة بين تسامح الاباء مع أبنائهم فى هذا الموقف واتجــاهات الابناء العصابين نحو آبائهم فى مواقف التقبل فان معامل الارتباط بينهــا اكثر ارتفاعا ٢٢ر٠ من معامل الارتباط بين المتغيرين عند الاطفال الاسوياء ١٧ر٠ . ويمكن تفسير ذلك بنفس المنطق السابق . ولكن يجب أن ننبه هنا أن معاملى الارتباط السابقين (٢٢ر٠ و ١٧ر٠) ليس لهما دلالة احصائية .

وعموما فان الملفت للنظر فى هذا الجدول أن معاملات الارتباط بين اتجاهات الاباء نحو تدريب أبنائهم على موقف الجنس أكثر ارتفاعا عند الاطفــــال العصابين منه عند الاطفال الاسوياء فى كل من المقاييس الثلاثة لاتجاهــات الابناء نحو آبائهم ، الامر الذى يؤكد مرة أخرى مدى تأثير تزمت الاباء مع أبنائهم فى مواقف الجنس على اتجاهات هؤلاء الابناء نحو آبائهم بصــفة عــامة .

(جـ) العلاقة بين تسامح الاباء مع ابنائهم فى مواقف الجنس والسمات المزاجية لشخصيات أبنائهم :

قد يكون من المفيد قبل أن نعرض لمعاملات الارتباط بين السمات المزاجية لشخصية الطفل وتسامح والده معه فى مواقف الجنس ، توضيح طبيعة الفروق الكمية بين الاطفال العصابين والاسوياء على السمات المحددة لبعد العصابية . ويوضح جدول (٣) متوسطات درجات كل من أطفال العينتين على مقاييس الشخصية الخمسة وانحرافاتهم المعيارية والنسب الحــرجة بينها . اذ بالــرغم من أن جميــع المقاييس الخمســـة شــديدة القــدرة

مقياس سمات شخصية الطفل	الاطفال الاسـوياء		الاطفال العصابين			
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	النسبة الحرجة	دلالتها
١ ــ الخلو من القلق والاكتئاب	١٦ر٥٠	١١ر١٥	٣٧ر٤١	٩ر٦٢	٦ر٠١	ر٠١
٢ ــ الاتزان الانفعالى	٣٦ر٢٠	٧ر١٤	١٨ر٧٩	٦ر٣١	٥ر٤٥	ر٠١
٣ ــ تلقائية التعبير الانفعالى	٤٨ر٦٩	١١ر٥٠	٢٨ر٥٦	٩ر٠٢	٥ر٢٢	ر٠١
٤ ــ الموضوعيــة	٣٧ر١٩	٩ر٠٤	٢٧ر٨٦	٨ر٧٣	٥ر٢٧	ر٠١
٥ ــ المبـــادأة	٣٨ر٤٤	٦ر٩٨	٢١ر٧٩	٦ر١٥	٥ر٠٨	ر٠١

جدول (٣) « متوسطات درجات الاطفال العصابين والاسوياءوانحرافاتهم المعيارية على مقاييس السمات المزاجية والنسب الحرجة بينها » .

على التمييز بين الاطفـــال الاسوياء والعصـــابين ، الا أن اكثرهم تميــزا هو المقياس الخاص بسمة الابتهاج « أى الخلو من القلــق والاكتئـــاب فى مقابل القلق والاكتئاب » ذلك بحكم أن هذه السمة تمثل تضخما شــديدا فى جميع الفئات الاكلينيكية العصابية ، ومما يؤكد ذلك أن خبرتناالاكلينيكية فى العمل العلاجى مع الاطفال والمراهقين أوضحت أن جميع فئات العصابين منهم يعــانون من تضــخما بالغا فى هــذه السمة بالاضافة الى تضــخما مصاحبا فى بعض السمات الاخرى المحددة لبعــد العصـــابية حسب نوع الاضطراب النفسى الذى يشكو منه . فاذا كان من فئة الهستيرين نجــد

ان التضخم فى سمة القلق يصاحبه تضخما فى سمة الاتزان الانفعالى والموضوعية ، واذا كان من فئة المخاوف المرضية فانه يعانى بالاضافة للقلق تشوها ملحوظا فى سمة المبادأة والموضوعية وتلقائية التعبير الانفعالى وهكذا لبقية الفئات العصابية الاخرى . ونأمل فى القريب أن نتمكن من التوصل الى بروفيل مميز على درجة كبيرة من التقنين والثبات لكل فئة من الفئات العصابية عند الاطفال والمراهقين خصوصا على السمات المنظمة لبعد العصابية فى مقابل قوة الانا ، عندما تتراكم لدينا مزيدا من البيانات عن هذه الفئات حتى تكون مرشدا للمشتغلين بعلم النفس الاكلنيكى والعلاج النفسى للاطفال ، على نمط البروفيلات المعروفة للفئات الاكلينيكية المختلفة للراشدين فى مقياس الشخصية المتعدد الاوجه للراشدين .

أما من ناحية العلاقة بين هذه السمات عند الطفل السوى والعصابى وبين اتجاهات والديه نحو تسامحهما معه فى مواقف الجنس فان جدول (٤) يوضح لنا هذه العلاقة ، حيث يختلف نمط العلاقة بين شخصية الطفل واتجاهات والدية نحو التسامح الجنسى عند كل من المجموعة العصابية والسوية . فعند المجموعة العصابية نجد أن العلاقات اكثر ارتفاعا بصفة عامة وأكثر دلالة خصوصا ما يتعلق منها بالخلو من القلق والاكتئاب حيث يبلغ معامل الارتباط ٣٣ر. فى حين يقابله عند الاسوياء ٢٤ر. فقط ، وهو تقريبا نفس المعامل الذى توصلنا اليه فى الدراسة السابقة على عينات الاسوياء (٢) .

مقاييس سمات شخصية الطفل	معاملات الارتباط بين تسامح الاباء مع ابنائهم فى مواقف الجنس وسمات شخصية ابنائهم	
	الاطفال الاسوياء	الاطفال العصابين
١ ــ الخلو من القلق والاكتئاب فى مقابل القلق والاكتئاب .	٢٤ر.	٣٤ر.
٢ ــ الاتزان الانفعالى فى مقابل عدم الاتزان .	١١ر.	١٠ر.
٣ ــ تلقائية التعبير الانفعالى فى مقابل الكف .	١٩ر.	٢٥ر.
٤ ــ الموضوعية فى مقابل الحساسية الزائدة	٢٣ر.	٣٠ر.
٥ ــ المباد ة فى مقابل الانصايح أو الادعان	٠٩ر.	١٦ر.

جدول (٤) « معاملات الارتباط بين تسامح الآباء مع ابنائهم فى مواقف الجنس وسمات شخصيته ابنائهم لكل من عنيتى الاسوياء والعصابين » .

يلى ذلك معامل الارتباط بين تسامح الاباء والموضوعية (فى مقابل الحساسية) عند العصابين حيث يصل الى ٣٠ر. وهو معامل دال فى حين أنه لا يتجاوز ٢٣ر. عند الاسوياء ، ثم تلقائية التعبير الانفعالى (فى مقابل الكف الانفعالى) حيث يبلغ ٢٥ر. عند العصابين و ١٩ر. عند الاسوياء . أما بالنسبة لسميتى الاتزان الانفعالى والمبادأة فان معاملات الارتباط بينها وبين تسامح الاباء تعتبر منخفضة نسبيا وتكاد أن تكون غير دالة عند العصابين ، وهى تقترب من الصفر تقريبا عند الاسوياء .

نخرج من ذلك بنتيجتين على درجة كبيرة من الاهمية . النتيجة الاولى هو أن تشدد الاباء أو عدم تسامحهم مع أبنائهم فى موقف الجنس يقابله تضخم

ملحوظ فى القلق والاكتئاب وفى الحساسية الزائدة (أى التمركز حول الذات أو الذاتية) ثم فى الكف الانفعالى أو ما يعرف بالتهيب وزيادة حدة الخجل وعدم القدرة على التلقائية أو المبادأة .

والنتيجة الثانية — وهى فى تقديرنا أهم من النتيجة السابقة — هو أن زيادة اتجاه الاباء نحو التزمت مع أبنائهم يقابلها تشويه وتضخم لدى كثير من السمات المزاجية المنظمة لبعد قوة الانا (فى مقابل العصابية) عند **الاطفال ، وأنه عندما يصل اتجاه الاباء الى درجة شديدة من التزمت فى هذا الموقف يمكن أن يتحول هذا التضخم فى السمات السابقة للابناء الى حد اندلاع أو ظهور العصاب بانواعه المختلفة ، ذلك على أساس أن التزمت فى هذا الموقف يصاحبه تزمتا مشابها او على درجة مختلفة من الشدة فى معظم مواقف التنشئة الاجتماعية .**

ثانيا : **تسامح الاباء مع أبنائهم فى مواقف الجنس وعلاقة ذلك باتجاهات** الابناء نحو آبائهم والسمات المزاجية لشخصيات هؤلاء الابناء .

يعتبر التدريب على مواقف العدوان محورا هاما للاهتمام فى مشكلة التنشئة الاجتماعية نظرا لما يفرضه المجتمع من قيود وتشدد على التعبير عن الدوافع العدوانية بصورها المختلفة . ولقد أوضحت الدراسات الأنثروبولوجية والثقافية المتعددة أن معظم المجتمعات الانسانية تضع قيودا حول التعبير عن هذه الدفعات تختلف شدتها من موقف لاخر ومن ثقافة لاخرى . وفى ثقافتنا المصرية المعاصرة نجد أن هناك اهتماما كبيرا حول هذا الطابو يكاد أن يكون فى حد ذاته « محورا لتربية الطفل » خصوصا بعد سنى الطفولة الاولى . ولا يخفى على اى مدقق فى قيمنا التربوية كيف يقدر آباؤنا مفهوم الهدوء والطيبة والدعة والطاعة والتحرر من الميول المضادة للمجتمع .. الخ من الاشكال أو الصور الايجابية للعدوان . والسؤال الان هل هناك بالفعل صورا ايجابية واخرى سلبية للعدوان ؟ وقبل أن نجيب على هذا الاستفسار نود أن نوضح أولا ما نعنيه بالعدوان بالعدوان (٦) « اذ نعنى به كل ما يتضمنه من دوافع أو بواعث الاتلاف والتخريب والتعذيب والثأر والتعنيف والانصياع أو الاذلال والسب والتهديد والتخويف .. الخ من المظاهر السلبية للسلوك العدوانى » . وبذلك يغطى هذا المفهوم التصنيفات التقليدية المعروفة عن العدوان سواء المباشر منه أو غير المباشر ، البدنى أو المادى ، اللفظى أو المعنوى ، كما يتضمن انفعالات العدوان أيضا (بالذات الغضب كمسبب أو باعث للعدوان) .

ولقد أوضح ميلار ودولارد وغيرهما (٤) المبادىء والقوانين التى تحكم العلاقة بين الاحباط والعدوان . ونود أن نضيف هنا بعض النظريات التقليدية التي تفسر مصدر العدوان ومنشئة ولعل وجهة نظر فرويد (١٢) تعتبر أكثر شيوعا، اذ أمكن له عن طريق تحليل كثير من الحالات المرضية (التى تعبر أعراضها عن العدوان بصرف النظر عن مظاهره المختلفة) اكتشاف علاقة وطيدة بين الدفعات العدوانية والدفعات الجنسية . وفى احدى مراحل تفكيره استنتج أيضا أن جميع صور العدوان ذات مصدر جنسى « موجهه نحو التحكم أو السيطرة على دفعات الجنس أو الموضوعات الجنسية بالقدر الذى تتطلبه « أو تسمح به هذه الموضوعات » وقد عدل عن وجهة نظره هذه فى كتاباته

الاخيرة « بحيث أصبح يساوى العدوان بالبغض والرغبات التدميرية التى اعتبرها من أهم مميزات الغريزة الجنسية » . بيد أنه تنبه فى النهاية الى مدى ما يكتنف هذا الفرض من صعوبات معينة فى الاستدلال عليه ، الامر الذى انتهى به الى وضع فرض جديد مؤداه « أن غريزة العدوان لا تتبع الجنس أو غريزة الحياة ، انما تتبع غريزة الموت وبناء على ذلك اعتبر الهدف الاولللعدوان هو تدمير الذات،ولا تصبح هذه الغريزة موجهة نحو الموضوعات الخارجية الا بعد خروجها من نطاق الذات تحت تأثير الليبدو والنرجسى . » والحق أنه بالرغم من تعديله الاخير ، ما زالت هناك ثغرات خطيرة تحول دون امكانية التحقق التجريبى من صحتها .

ولعل أدلر (٧) يتفق مع فرويد فى أن العدوان غريزة فطرية ، بيد أنه يختلف معه من حيث استقلالها التام عن الجنس . كما أنه يعتبر العدوانية المبالغ فيها أو ما يسميها ارادة القوة بمثابة تعويض زائد للاحساس بالدونية أو النقص .

ويناقض وجهتى النظر السابقتين ما يقول به ايان سوقى (١٢) الذى يعتبر العدوان والبغض دوافع مكتسبة وليست غرائز أولية .. وعنده أن الانفعالات الاساسية للوليد البشرى تنبع اساسا من مشاعر الاعتماد على الاخرين (الوالدين) والحاجة للحب من حيث هما ضمانات تحقيق مطالبة ووجوده وامنه واستقراره النفسى . ويرى أن السلوك العدوانى للطفل لا يظهر بصورة المختلفة الا عندما يحبط فى تحقيق هذه الحاجات (الاعتماد والحب) أو — على الاقل — تعاق مطالبة نحو تحقيقهما . وقد يأخذ العدوان مظاهر القلق والبغض أو الكراهية لمصدر هذا الاحباط . كما يرى « ان هذا النوع من الاعاقة يعتبر أعنف واقسى ما يواجه الطفل ابان سنى مهده وطفولته المبكرة ، لان معناه عنده يوازى العدم أو الفناء » وبالتالى فانه يعتبر انفعال العدوان مكتسب بالضرورة ، نتيجة تفاعل الطفل مع أبويه وما يمكن أن يلاقيه من احباطات دون تحقيق هذين المطلبين الاساسيين . ويستنتج ايان أن علاقة الطفل بأبويه هى المسئولة عن مدى ما يمكن أن يتمتع به الطفل من خصائص عدوانية تأخذ اشكالا ايجابية مثل المنافسة أو التعاون أو التودد نحو الاخرين ، أو أشكالا سلبية تدميرية مثل الاتجاهات الصادية أو المازوكية والعدوان الصريح بمظاهره المعروفة . ويرى أن مظاهر تأكيد الذات وتحقيقها يعتمد فى المقام الاول — بالتالى — على طبيعة هذه العلاقات .

وتتفق كارن هورنى (٨) مع ايان سوتى فى وجهة نظره السابقة ، اذ استنتجت من دراستها المستفيضة على العصابين أن العدوان ليس غريزة أولية . كما ترى أن اتساع وتكرار الدوافع العدوانية والرغبة فى التدمير ليس برهانا قاطعا على اعتباره غريزة أولية ، بل لا تعتبر — أيضا — التخيلات الصادية عند الاطفال الصغار بمثابة برهان على أولية أو فطرية هذه الدوافع على الرغم من ظهورها عند أطفال لا يعانون من مظاهر الرفض أو عدم التقبل من الوالدين .

وتؤكد شارلوت بوهلر (٩) ما سبق،وترى أن استجابات الاحجام والعدوان تتشكلبطريقة واضحة نتيجة عملياتالتدريب الاولى . وتتحرج بوهلر فيتسمية

هذه الاستجابات بالعدوان ، لان هذه التسمية — من وجهة نظرها — ما هى الا اسقاط لمشاعرنا ومفاهيمها عن العدوان . وترى ان اى سلوك يسلكه الطفل لا يقصد به العدوان أو التدمير ، اذ عندما نصف هذا السلوك ننحو الى وصمة أو وصفه بالعدوان . وفى تقديرها أن الطفل لا يعنى القصد من العدوان ، وان كل ما يعنيه هو تحقيق مطالبة بالاساليب التى سبق له أن تدرب عليها .

ولقد أكدت جود أنف (١٠) ما سبق أيضا من دراستها لمظاهر العدوان عند الاطفال . اذ تبين لها أن ثورات الغضب والعدوان عند الكثير منهم تنشأ بسبب تضارب رغبات الطفل وحاجاته المختلفة مع قواعد النظام التى يفرضها الاباء عليهم .

ومهما يكن من أمر فان المناقشة السابقة يمكن أن توضح لنا أن هناك نوعين من العدوان ، الاول — وهو الايجابى الذى يتشكل وفق رغبات المجتمع وقواعده وأنماط الثقافة والثانى — السلبى الذى يعتبر مضادا للمجتمع وينافى رغبات المجتمع وقواعده وانماط ثقافته ، وهو الذى جرت العادة على تسميته بالعدوان .

وعموما فقد اتضح لنا عند تحليل نتائج المقياس الخاص بتسامح الاباء مع أبنائهم فى مواقف العدوان أن آباء الاطفال العصابين أكثر تزمتا وتشددا فى معاملة أطفالهم على هذا الموقف ولا يسمحون — فى الغالب ومعظمهم — لابنائهم بالتعبير عن دفعاتهم العدوانية أو عن احباطهم بشكل صريح . وقد كان متوسط شدة اتجاهاتهم نحو تسامحهم مع أبنائهم فى هذا الموقف ٧ر٤٨ بانحراف معيارى ٣٥ر٢ . واذا اخذنا فى الاعتبار أن أقصى درجات التسامح على هذا المقياس تعادل ٢٥ درجة ، فان هذا المتوسط لا يتعدى ٣٠ ٪ من الحد الاقصى للتسامح ، الامر الذى يعكس مدى تزمت هؤلاء الاباء وتشددهم مع أبنائهم ، كما هو الحال بالنسبة لتشددهم فى مواقف الجنس . أما آباء الاطفال الاسوياء فقد كانوا نسبيا أكثر تسامحا وتساهلا مع أبنائهم فى هذا الموقف ، حيث يدل على ذلك متوسط شدة اتجاهاتهم نحو التسامح الذى يبلغ ١٠ر٢١ بانحراف ٢٫٠٥ . ويعادل هذا المتوسط ٤١ ٪ تقريبا من الحد الاقصى للتسامح على هذا المقياس . وتؤكد هذه النتائج أن اتجاهات آباء كل من أبناء العينتين اقرب ما تكون الى التزمت وعدم التسامح منها الى التسامح فى هذا الموقف ، تماما كما هو الحال بالنسبة لاتجاهاتهم فى مواقف الجنس ، مما يؤكد مرة أخرى أن طابو العدوان يلى فى الاهمية طابو الجنس بالنسبة لتربية الطفل فى الثقافة المصرية . وعموما فقد كانت النسبة الحرجة بين المتوسطين ٦ر٠١ وهى دالة عند مستوى أقل من ٠ر٠١ .

وقد يكون مفيدا فى هذا المقام أن نعرض استجابات آباء كل من عينتى الاطفال العصابين والاسوياء على أحد أسئلة هذا المقياس كنموذج يوضح لنا مدى تطرف وتزمت اتجاهات آباء الاطفال العصابين . ففى السؤال الثامن فى هذا المقياس (رقم ٣٦ فى الاستمارة الاصلية) الذى نصه « ما رأيك فى الاباء الذين يفضلون أن تكون أبنائهم غير هيابة من شىء ولا تخاف من أحد ؟ » اتضح لنا أن استجابات آباء المجموعتين على النحو التالى كما هو مبين فى جدول (٥) حيث من يؤيد ذلك (فى الفئة الاولى والثانية)

يبلغ نسبته ٥٤ ٪ من آباء الاطفال الاسوياء فى حين أنه لا يتعدى ٢٤ ٪ فقط من آباء الاطفال العصابيين .

شــدة الاتجــاه	آباء الاطفال العصابين ك	٪	آباء الاطفال الاسوياء ك	٪	٪ للفروق
١ ــ يؤيد ذلك بشدة	٥	٪١٠	١٥	٪٣٠	٪٢٠ــ
٢ ــ يؤيد ذلك	٧	٪١٤	١٢	٪٢٤	٪١٠ــ
٣ ــ ليس فى كل الاحوال	١٥	٪٣٠	١٠	٪٢٠	٪١٠
٤ ــ يعــارض ذلك	١٣	٪٢٦	٧	٪١٤	٪١٢
٥ ــ يعترض ذلك تماما	١٠	٪٢٠	٦	٪١٢	٪ ٨
لم يذكر	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ
المجموع	٥٠	٪١٠٠	٥٠	٪١٠٠	...
كا ٢	١٣ر١٠ دالة عند ١.ر بدرجة حرية ٤				

« جدول (٥) توزيع النسب المئوية لاتجاهات

الاباء نحو تشجيع الطفل على الجراة وعدم التهيب »

ومن يعارض ذلك من آباء الاطفال الاسوياء (الفئتين ٤ ، ٥) يبلغ ٢٦ ٪ منهم ويقابله ٤٦ ٪ عند آباء الاطفال العصابين ، الامر الذى يوضح مدى تطرفهم نحو التزمت فى معاملة أبنائهم على هذا الموقف . واتضح أن كا ٢ ١٣ر١٠ وهى ذات دلالة احصائية عند مستوى ١.ر تقريبا . والجــدير بالذكر هنا أن كا ٢ التى طبقت على أسئلة هــذا المقياس كان معظمها دال احصائيا عند ١.ر وبعضها عند مستوى ٥.ر.

(ب) أثر هذه الاساليب على اتجاهات الابناء نحو آبائهم :

لقد اتضح بجلاء من النتائج السابقة أن جميع الاباء فى عينة هــذه الدراسة على درجات متفاوتة من الشدة نحو التزمت مع أبنائهم فى مواقف العدوان ، ذلك بالرغم من التشدد النسبى الملحوظ الذى يبديه آباء عينة الاطفال العصابين اذا ما قورنوا بآباء الاطفال الاسوياء . وهذه النتيجــة قريبة الشبه بما توصلنا اليه فى التدريب على مواقف الجنس . وكنا نتوقع أن يقابل هذا التشديد مع الابناء اتجاهات سلبية من قبلهم (أى كرد فعل من الابناء نحو آبائهم) ، كما هو الحال فى مواقف الجنس أيضا . ذلك على أساس أن هــذا التشدد الذى يبديه الاباء يشكل احباطا حقيقيا لابنائهم ، الامر الذى يترتب عليه أن يوجه الابناء لابائهم عدوانا بشكل من الاشكال قــد يكون مباشرا وقد يكون غير مباشر .. ويستدل عليه من الوجهة القياسية بالاتجاهات السلبية للابناء نحو آبائهم . بيد أن النتائج التى حصلنا عليهــا من تحليل نتائج تطبيق مقاييس اتجاهات الابناء نحو آبائهم فى مواقف العدوان كانت عكس ذلك اذ بلغ متوسط شدة اتجاه الاطفال العصابين نحو آبائهم فى هذا الموقف ٥٤ر١٦ بانحراف ٢٢ر٤ وهذا المتوسط يشكل ٥٩ ٪ تقريبا من الحد الاقصى للاتجاهات الايجابية على هذا المقياس (الذى تبلغ أقصى

درجاته ٢٨ درجة) ومن ثم فان اتجاهات هؤلاء الابناء نحو آبائهم فى هذا الموقف تعتبر معتدلة أو هى أقرب ما تكون الى الايجابية . أما فيما يتعلق بالاطفال الاسوياء فقد بلغ متوسط درجاتهم على هذا المقياس ٢٧ر٢١ بانحراف ٥١ر٤ وهو يمثل ٧٩ ٪ من الحد الاقصى لدرجات المقياس ، ويدل على أن اتجاهات الابناء الاسوياء نحو آبائهم فى هذا الموقف ايجابية الى أقصى حد ، أى أن هؤلاء الاطفال يعتقدون أن آبائهم لا يمثلون بالنسبة لهم اى عقبة أو احباطا فى سبيل التعبير عن دفعاتهم العدوانية ؟ ؟ وعموما فان النسبة الحرجة بين المتوسطين ٤٨ر٥ وهى ذات دلالة احصائية عند أقل من ١٠ر٠ .

وقد توحى هذه النتائج أن ما يتبعه الاباء مع أطفالهم — خصوصا العصابين — ليست هى العوامل الوحيدة المحددة لاتجاهاتهم نحو آبائهم فى مواقف العدوان . بل أن هناك عوامل شخصية وثقافية تقوم بدور أساسى فى تحديد اتجاهات الاطفال عموما — والعصابين خصوصا — نحو آبائهم ، ونحو تقييم الطفل العصابى لما يعامله به والدية فى هذا الموقف .

ولتوضيح العلاقة المباشرة بين تسامح (أو تزمت) الاباء مع ابنائهم (العصابين والاسوياء) فى هذا الموقف ، واتجاهات الابناء نحو آبائهم فى كل من مواقف الجنس والعدوان والتقبل ، قدرت معاملات الارتباط التتابعى بين هذه المتغيرات بعد أن تأكدنا من أن العلاقات بينها مستقيمة . ويوضح جدول (٦) أن تسامح الاباء مع أبنائهم فى مواقف العدوان ذى ارتباط على درجة كبيرة من الارتفاع مع اتجاهات الابناء نحو آبائهم فى هذا الموقف سواء بالنسبة للاطفال العصابين ٤٦ر. أو للاطفال الاسوياء ٤٢ر. ويوضح هذين المعاملين مدى التتابع أو الاقتران بين تسامح الاباء مع أبنائهم فى هذا الموقف واتجاهات الابناء نحو هذا التسامح ، ذلك بالرغم من التشويه نحو الزيادة الذى سبق أن أوضحناه عند مناقشة متوسط درجات كل من الاطفال الاسوياء والعصابين على هذا المقياس . وتقارب معاملى الارتباط السابقين يوحى بأن أثر العوامل الشخصية والثقافية (غير المعروفة) المسئولة عن هذا التشويه نحو الزيادة يكاد أن يكون واحدا عند كل من الاطفال العصابين والاسوياء . بمعنى أن الطفل العصابى يميل الى الاعتقاد بتسامح والديه معه فى مواقف العدوان (بالرغم من تشدد الاباء الحقيقى فى هذا الموقف) بنفس القدر الذى يميل اليه الطفل السوى . وعلى هذا فان تكوين أو اكتساب العصاب لا يرجع الى عوامل ثقافية أو شخصية تتعلق بالطفل نفسه وبالمناخ الثقافى الخاص الذى يحيط به ، **بل يتعلق اساسا وفى المقام الاول بدرجة أو مدى تسامح الاباء مع أطفالهم فى هذا الموقف** . ولما كان قد ثبت بما لا يقبل الشك أن آباء الاطفال العصابين أكثر تزمتا وتشددا مع أبنائهم فى هذا الموقف من آباء الاطفال الاسوياء ، يضحى وكأن شدة التزمت التى يبديها الاباء أو يعاملون بها أطفالهم على هذا الموقف من العوامل الاساسية المكونة للعصاب .

« جدول (٦) معاملات الارتباط بين تسامح الاباء مع أبنائهم فى مواقف العدوان واتجاهات الابناء الاسوياء والعصابين نحو آبائهم فى هذا الموقف ومواقف الجنس والتقبل » .

مقاييس اتجاهات الابناء نحو آبائهم	معاملات الارتباط بين تسامح الاباء مع ابنائهم فى مواقف العدوان واتجاهات الابناء نحو آبائهم	
	الاطفـــال الاسوياء	الاطفال العصابين
١ ـــ اتجاهات الابناء نحو تســـامح آبائهم معهم فى مواقف الجنس	٥٠ر	١٢ر٠
٢ ـــ اتجاهات الابناء نحو تسامح آبائهم فى مواقف العدوان	٤٢ر٠	٤٦ر٠
٣ ـــ اتجاهات الابناء نحـــو تقبل آبائهم لهم	٤٧ر	٥٦ر٠

ومما يؤكد ذلك أن معـــامل الارتباط بين اتجاهات الابناء نحو تقبل آبائهم لهم ومدى تسامح الاباء معهم فى مواقف العدوان يبلغ عند الاسوياء ٤٧ر٠ وعند العصابين ٥٦ر٠ ، الامر الذى يؤكد أن تسامح الاباء فى مواقف العدوان من المحددات الهامة لشعور الطفل بمدى تقبله من والديه . ولـــا كان مدى اعتقاد الطفل بتقبله من والديه عنصرا هاما من عناصر تكوين العصاب ، حيث ثبت بما لا يقبل الشك (١١) أن جميع الاطفال العصابين يشعرون بأنهم منبوذين أو غير متقبلين من آبائهم ، لذلك تعتبر جميع الاساليب المؤدية الى تكوين هذا الاتجاه عند الطفل من العوامل المسبة أو المكونة للعصاب بدورها . ولعل هذا ينطبق بشكل واضح على التشدد فى معاملة الطفل فى مواقف العدوان .

(جـ) أثر هذه الاساليب على شخصية الطفل :

يوضح جدول (٧) معاملات الارتباط بين تسامح الاباء مع أطفالهم فى مواقف العدوان وسمات شخصية الاطفال العصابين والاسوياء ، وجميع هذه المعاملات ذات دلالة احصائية مرتفعة عند أقل من ٥٠ر . سواء عند الاسوياء أو العصابين ، وان كانت أكثر ارتفاعا عند الفئة الاخيرة . وهـــذا يؤكد أن اتجاهات الاباء (تسامحهم) نحو ابنائهم على هذا الموقف له ارتباط دال ومرتفع بجميع الســـمات المكونة لقوة الانا أو العصابية عند الاطفال ، وذلك بعكس الحال بالنسبة لاتجاهاتهم مع أبنائهم فى مواقف الجنس (أرجع الى الجدول ٤) الذى ترتبط فيه هذه الاتجاهات بسمات الخلو من القلق وتلقائية التعبير الانفعالى والموضوعية . وتؤكد نتائج هذا الجدول أن تدريب الاباء لابنائهم على موقف العدوان ذى ارتباط أكثر دلالة بسمة الخلو من القلق وبسمة المبادأة عند الاسوياء. وعند العصابين نجد أن هذا التدريب هو المسئول عن تضخم هاتين السمتين أو تشويههما بحيث يصبح الطفل العصابى أكثر ميلا للقلق وكذا أكثر ميلا للانصياع أو الاذعان . وبالمثل يمكن القول بأن تدريب الاباء لابنائهم على هذا الموقف هو المسئول عن تشويه بقية السمات المكونة لبعد العصابية عند الاطفال . وغنى عن القول أن ارتفاع معاملات الارتباط فى هذا الجدول يرجع فى المقام الاول ـــ كما أوضحنا ـــ الى أن اتجـــاهات الاباء نحو أبنائهم (تسامحهم أو تزمتهم) على هذا الموقف ذى ارتباط كبير باعتقاد الابناء بمدى تقبلهم من آبائهم ، حيث يمكن اعتبار الطفل المتقبل من والديه ذى اتجاهات ايجابية نحوهما فى كل من مواقف العدوان والى حد ما الجنس .

« جدول (٧) معاملات الارتباط بين تسامح الاباء مع أبنائهم فى مواقف العدوان والسمات المزاجية لشخصية الاطفال الاسوياء والعصابين » .

مقياس سمات شخصية الطفل	معاملات الارتباط بين تسامح الاباء مع ابنائهم فى مواقف العدوان وسمات شخصية هؤلاء الابناء	
	الاسوياء	العصابين
١ ـ الخلو من القلق والاكتئاب فى مقابل القلق والاكتئاب	٤٨ر	٥٢ر
٢ ـ الاتزان الانفعالى فى مقابل عدم الاتزان الانفعالى	٤٤ر.	٤١ر.
٣ ـ تلقائية التعبير الانفعالى فى مقابل الكف الانفعالى	٤٢ر.	٤٦ر.
٤ ـ الموضوعية مقابل الحساسية الزائدة	٤٠ر.	٤٤ر.
٥ ـ المباداة فى مقابل الانصياع او الاذعان	٤٦ر.	٥٠ر.

ملخص النتائج السابقة :

مما سبق يمكن تلخيص النتائج السابقة على النحو التالى :

١ ـ ان آباء الاطفال العصابين أكثر تزمتا وتشددا مع أبنائهم (بشكل دال احصائيا) فى كل من موقفى الجنس والعدوان . فى حين أن آباء الاطفال الأسوياء أميل الى التسامح والتفهم مع أبنائهم فى هذين الموقفين .

٢ ـ ان اتجاهات الابناء نحو آبائهم فى مواقف الجنس سلبية بصفة عامة، بيد أن الاطفال العصابين يعتقدون أن آبائهم اكثر تشددا ـ نسبيا ـ فى هذا الموقف من الاطفال الاسوياء .

٣ ـ ان اتجاهات الابناء نحو آبائهم فى مواقف العدوان أميل ما تكون الى الايجابية بصفة عامة ، بيد أن الاطفال العصابين يعتقدون أن آبائهم أميل ما يكونوا الى التشدد النسبى معهم فى هذا الموقف اذا ما قورنوا بالاطفال الاسوياء . ولقد لاحظنا أنه بالرغم من التشدد الملحوظ الذى يبديه الاباء فى تدريب أبنائهم على مواقف العدوان ، الا أن هذا التشدد يقابل بارتياح من قبل الابناء ، فى حين أن الامر ليس كذلك بالنسبة لمواقف الجنس . ويبدو أن هناك عوامل ثقافية وشخصية تتدخل بشكل ما فى تشويه ادراك الابناء لتشدد آبائهم معهم فى مواقف العدوان وتحويلها ـ من وجهة نظرهم ـ الى ما يشبه التسامح .

٤ ـ ان هناك ارتباطا كبيرا بين مدى تسامح (أو تشدد) الاباء مع أبنائهم فى مواقف العدوان ، واتجاهات الاطفال (الاسوياء والعصابيين) نحو اعتقادهم بمدى تقبلهم من آبائهم .

٥ ـ أوضحت مقاييس الدلالة أن هناك فروقا جوهرية بين اتجاهات الابناء العصابين نحو آبائهم فى كل من مواقف الجنس والعدوان والتقبل ، بمعنى أن

الاطفال العصابين يعتقدون (أو لديهم اتجاهات سلبية) بأن آبائهم أكثر تشددا معهم فى مواقف الجنس والعدوان ، كما أنهم أقل تقبلا من آبائهم ، فى حين أن الاطفال الاسوياء يرون عكس ذلك باستثناء اعتقادهم بمدى تشدد آبائهم معهم فى مواقف الجنس .

٦ ــ عموما يمكن القول بأن اتجاهات الابناء نحو آبائهم تعتبر ترجمة حقيقية وصادقة لما يتبعه الاباء معهم بالفعل فى كل موقفى الجنس والعدوان . فاذا كان الاباء متشددين ومتزمتين ، ينعكس هذا على اتجاهات ابنائهم بحيث تصبح سلبية وغير ودية نحو آبائهم ــ كما هو الحال عند الاطفال العصابين . واذا كانت تتسم بالتسامح والتفهم تصبح اتجاهات ابنائهم نحوهم ايجابية وودية كما هو الحال عند الاطفال الاسوياء . ومن ثم يمكن القول فى هذه المرحلة ان ما تبعه الاباء مع ابنائهم بالفعل هو مسئول الى حد كبير عن تشكيل أو تكوين اتجاهات أبنائهم نحوهم .

٧ ــ هناك فروقا دالة احصائيا بين السمات المزاجية المكونة لبعد العصابية (فى مقابل قوة الانا) عند كل من الاطفال العصابين والاسوياء . فالاطفال العصابين ــ بصرف النظر عن نوع العصاب الذى يعانون منه ــ اكثر ميلا للقلق والاكتئاب (وهذه السمة قاسما مشتركا بين جميع فئات العصابين) ، يفتقدون للاتزان الانفعالى ، ويعانون من الكفوف الانفعالية الحادة ومن الحساسية الزائدة أو الذاتية ، واخيرا فهم أكثر ميلا للانصياع والاذعان (أى يفتقدون للمباداة) .

٨ ــ واخيرا فان معاملات الارتباط بين السمات المزاجية وتسامح الاباء مع ابنائهم فى كل من موقفى الجنس والعدوان اكثر ارتفاعا عند الاطفال العصابين منها عند الاطفال الاسوياء وان كان نمط العلاقات أو تكوينه ما برح واحدا عند المجموعتين . فقد اتضح لنا أن تسامح الاباء مع ابنائهم العصابين فى مواقف الجنس يرتبط بشكل دال بسمة الخلو من القلق والاكتئاب (فى مقابل القلق والاكتئاب) وبالموضوعية ، وتلقائية التعبير الانفعالى (بمعاملات أكثر ارتفاعا نسبيا منها عند الاطفال الاسوياء) . كما أن تسامح الاباء مع أبنائهم العصابين فى مواقف العدوان ذى معامل ارتباط مرتفع جدا (فى الحدود بين ٤١ر. ، ٥٢ر.) مع جميع السمات المزاجية لشخصيات أبنائهم العصابين ، وبالمثل فان تسامح الاباء مع أبنائهم الاسوياء فى نفس الموقف ذى معاملات ارتباط أقل ارتفاعا نسبيا (تتراوح بين ٤٠ر. و ٤٨ر.) بين جميع السمات المزاجية لشخصيات أبنائهم الاسوياء .

هذا ولقد تأكد لنا بما لا يقبل الشك أن تكوين العصاب يرجع فى المقام الاول الى مدى التشدد أو التزمت الذى يبديه الاباء لابنائهم عند تدريبهم لهم فى كل من موقفى الجنس والعدوان وما يترتب عن ذلك من آثار تظهر أولا على شكل اتجاهات سلبية من هؤلاء الابناء نحو آبائهم بما فى ذلك شعورهم بعدم التقبل ، وتظهر بعد ذلك أو خلال ذلك على شكل تشوهات بدرجات مختلفة فى السمات المزاجية المكونة لشخصياتهم . بمعنى أن تكوين العصاب أو اكتسابه يعتمد على كم التشدد والتزمت وليس كيفه .

مراجـــع البحث :

1. Bowlby. J. « Maternal care & Mental Health » (World Health organization, Geneva) 1954. pp 55-62.

٢ ــ د. محمود عبد القادر ــ دراسة تجريبية فى أساليب الثواب والعقاب التى تتبعها الاسرة فى تدريب الطفل وأثرها على شخصيته ــ رسالة دكتوراه فى علم النفس الاجتماعى ــ جامعة القاهرة ــ سنة ١٩٦٧ .

3. Eysenk, H.J. « The scientific study of Personality ». London : Kegan Paul, 1952, pp. 42-83, 84-123.

4. Dollard, J. (et . al) « Frustration & Aggression » London : Kegan Paul, 1944. pp. 1-38.

5. Aderno. T.W. & E.F. Brunswik & R.N. Sanforn « The Authoritanian Personality » N.G. Harper & Brothers Inc, 1950 pp. 338-388.

6. Sears, R.R. (et . al) «Minor studies of Aggrression» In. F.L. Jakson. « Aggression & its Interpretation » London : Methnen & Co. LTD. 1954. pp. 13-24.

7. Adeler, A. « The Neurotic Construction » London : Allen & Unwin, 1951.

8. Horney, K. « New Ways In Psychoanalysis » London : Kegan Paul, 1939. pp. 122-133.

9. Buehler, C. « From Birth to Maturity » London : Routledge, 1935, pp. 30-83.

10. Goodenongh F., : « Anger In Young Children » London : Oxford Univ. press, 1931. pp. 130-140.

11. Dollard, J. & Miller, N. E. «Personality & Psychotherapy» N. Y.: McGraw-Hill, 1950.

12. Jackson, L. «Aggression & 1ts Manifestation» London: Methuen & Co. LTD; 1954. pp. 13 — 24.

(M = 17), while in neurotic children ranged between .10 & .33 (M = 23).

6. The same thing can be said in the situation of aggression, where the parents of neurotic children were too rigid, less or not permissive and inconsistent with their children on the situation of aggression. They had low mean 7.48 with S.D. 2.53, while the parents of normal children had relatively high mean 10.21 with S.D. 2.05, which reflect the extent of their permission and democracy. Critical ratio between them was 6.01 ($p. > .001$).

7. Attitudes of neurotic children toward their parents on this situation were also negative. They had low score in this subscale with M 16.54 and σ 4.22. On the other hand attitudes of normal children were relatively positive, with M 21.37 and σ 4.51. Critical ratio betwen them was 5.48 ($p. > .01$).

8. Coeffecients of correlation between the two alternatives (parent's permission and children's attitudes) in neurotic and normal groups were 46 and .42 respectively. The two coeffecient are significant.

9. Coeffecients of correlation between the five temperamental subscales of children and the permission of their parents in neurotic sample ranged between .41 and .52 (M = .47), and ranged between .42 and .48 in normal sample (M = .45).

Results :

1. Parents of neurotic children were rigid, not permissive and inconsistent with their children on sex situations. On the other hand parents of normal children were more permissive, democratic and consistent with children on this situation. Mean and standard deviation of the parents of neurotic children response on this subscale were 11.56 and I 8.21 respectively. But the mean and S.D. of the parents of normal children were 16.45 and I 6.42 respectively, on the same subscale (permission toward situation of sex), which reflex the extent of their permission toward their children in this situation. Critical ratio between the two means was 3.32, which is statistically significant on L .02.

2. Attitudes of neurotic children toward their parents on this situation were extremely negative. M & S.D. were 5.62 and 6.99 respectively, while M & S.D. of normal children in the same subscale were 10.61 and 7.20 which reflect the positivity of their attitudes toward their parents on this situation, and how they are satisfied from the permission and democracy of their parents. Critical ratio between the two means was 3.53 ($p. > .01$).

3. Coefficient of correlation between parent permission and the attitudes of neurotic children toward this permission (situation of sex) was 0.26 and between the same two alternative in the normal group was 0.19. The first coefficient of correlation is significant, but the second is not (.05 level).

4. The subscales of temperamental traits were highly discriminative between the neurotic and normal children. Critical ratio between the two groups in every subscale ranged between 6.01 and 5.08 ($P. < .001$ and > 01). It means that the five subscales are valid and can be used as diagnostic tools.

5. Coefficients of correlation between the five temperamental subscales and the permission of parents an sex situation ranged between .09 and .24 in normal children

3. Attitudes of children toward their parents. This measurement measures the attitudes of the child toward the systems of punishment and reward used by his parents in every situation which socialization includes. It includes 7 subscales, giving 7 independent scores which assess attitudes of the child toward his parent in general. Two of these subscales are (a): measurement of child's attitudes toward the permission of his parents in the situation of sex. It consists of 8 items measuring the perception of the child to the meaning of what his parents treating him in this situation (b): measurement of child's attitudes toward the permission of his parents in the situations of aggression. It consists 7 items. Reliability of the two subscales are .70 and .72 respectively.

4. Measurement of Child Personality: It measures 10 temperamental traits, 5 of them have special interest in this study. They are:

(a) Free from anxiety — viz — anxiety, consists 21 items, measures the indication of anxiety, tensions, irretability and whether the child is happy — go — lucky or opestemistic and worried. Its reliability is .88.

(b) Emotional stability — viz — emotional instability or immaturity, measures general emotionality, impulsiveness consists 13 items, reliability .81.

(c) Spontanious emotional expression — viz — emotional inhibition: measures elements of emotional inhibition, especially those of sexual origin, such as timidity, sense of guilt and feeling of inferiority. It consists of 19 items, reliability .79.

(d) Objectivity — viz — over sensitivity: measures elements of ego centerism, tollerance of criticism, over sensitivity, specially towards neutoral stimuli. Consists 15 items, reliability .77.

(e) Assendance — viz — conformity or submission: measures elements of responsive behavior, spontaniety and objective self-estimation. It consists 13 items, reliability .71.

- 15 cases as acute anxiety, mixed with depression and emotional inhibition.

- 7 phobic cases (different kinds of phobia)

- 7 cases suffered from obsessive compulsive reactions

- 7 cases suffered from obsessive compulsive reactions.

Public Child & Youth aggregation (illetrate cases), as well as primary and elementary schools in Cairo. Every neurotic child was matched by the normal child in terms of educational level, age and SES. All the families of the two groups are not broken and the parents are still alive.

Tools :

The following 4 tools were used in this study :

1. SES questionnaire, includes items about education, occupation, income of the parents. Family recreation, luxury, size and residence are also included.

2. Systems of Socialization questionnaire, includes the main situations in socialization, such as feeding, weaning, aggression, sex, dependence, warmth, parental authority and family harmony. The questionnaire includes also attitudes of the parents towards these situation in terms of permission, aware, interest... etc. It surveys systems of punishment and reward which the parents are interested to use in order to rear their children in these situations. Every situation is designed to be an independent point scale to transfer the qualitative responses into quantitative indication (score), reflecting the attitudes of the parents toward their children in these situations.

- The subscale situation of Sex includes 6 items, measure the permission of parents towards the sexual behavior of their children. Its score ranged between 0 and 32. reliability 0.722.

- The subscale situation of aggression includes 11 items, measure the permission of parents toward the aggressive behavior of their children. Its score ranged between 0 and 25, reliability 0.710.

Pur pose :

The purpose of this research is to study intensively the nature of the factor of neuroticism in neurotic children, as far as it organizes all temperamental traits which enable and determine the individual's adjustment in his environment. In other words, the purpose is to study the effect of systems of socialization upon the acquisition of neurosis in neurotic children. This report discusses the results of two situations only which are included in socialization.

Hypothesis :

This report is interested in four hypothesis formulated as following :

1. Relationship between parent's permission toward:
   A. Sexual behaviour of their children and the acquisition of neurosis (in terms of 5 temperamental traits)

   B. Aggressive behaviour of their children and the acquisition of neurosis (in terms of the same 5 temperamental traits)

2. Relationship between children's attitudes toward permission of their parents for :
   A. Their sexual behaviour and the acquisitions of neurosis.

   B. their aggressive behaviour and the acquisition of neurosis.

Sample :

50 neurotic children have been selected carefully from « The Centeral Clinic - Social Defence Department-Ministry of Social Affairs » aged between 11 and 16 years, males, belong to low and middle SES. Their educational level ranged between illetrate and preparatory school. By different methods of psychiatric and psychometric diagnosis, this sample can be classified as following :

- 21 hysteric cases (different kinds of hysteria)

SOCIALIZATION AND NEUROTIC CHILD *

« An Experimental Study »

By

Dr. MAHMOUD ABDELL KADER

Expert, The National Center For Social
& Criminological Research

Introduction :

One of the most important issues in contemporary psychology is the acquisition of personality. Behaviour theory, through researches on developmental as well as social and child psycholology verified to some extent the hypothesis of child personality acquisition.

Previous research carried out by the writer clarify by using factor analysis technique that at least three factors (or dimentions) organize most of child's temperamental traits, systems of punishment and reward used by his parent in order to socialize him and his attitudes toward his parents.

One of these three factors which has special indications in that study is neuroticism (viz strength of ego). It organizes five temperamental traits of the child (anxiety, impulsiveness or emotional immaturity, emotional inhibition, over sensitivity and submission) with saturation ranged between 0.40 to 0.80. It organizes also the parents' acceptance of their child, their permission toward aggressive and sexual behaviour of their child with saturation ranged between 0.47 and 0.36, as well as another situation included in socialization as dependency, family harmony and parental authority. The structure of this factor organize also all the attitudes of the child towards these situations and the systems of rearing him by his parents.

---

* **Abstract**

دراســـــة تجريبيـــة
للعوامل النفسية الحركية المتطلبة فى مهنـــة
دلفنـــــة الصلب

محمود السيد أحمد أبو النيل
ماجستير فى علم النفس(*)
اخصائى نفس بشركة الحديد والصلب

اهمية العوامل النفسية الحركية :

القدرات النفسية الحركية أحد الميادين الثلاثة من القدرات الأولية ، وهى الميدان الوحيد الذى لاقى اهتماما قليلا من جانب المهتمين بالقيـــاس العقلى ، لذا لم ينمو البحث فيها نموا كبيرا كسائر القدرات الاخرى . وكان هذا فى بداية الأمر والذى قد يرجع سببه الى عدم توصل البحوث التى عملت فى ذلك الوقت للعلاقة بين هذه القدرات وبين النجاح فى بعض النواحى المختلفة من السلوك الى جانب اعتقاد بعض البـــاحثين الســـابقين بأن العمليات العقلية المعقدة تفهم جيدا بتحليلها لمكوناتهـــا الحركية . الا أن البحوث الميدانية الحديثة بينت أن مكونات بعض الأعمال يتضمن نشاطا حركيا كما أن المهارات الحركية صارت ميدانا أساسيا للبحث . وتفيـــــد القدرات الحركية العمل الانسانى لدقتها واستقلالها وخلوها من الخطأ نسبيا الى جانب أنها تكتسب بسهولة ويحتفظ بها لمدة طويلة من الزمن ومن النادر أن تؤدى الى الملل . هذا الى جانب أن الاتجاهات الحديثة فى تصميم الآلة Machine design تميـــل من أجل الاداء المتطلب لادارتهـــــا الى وضع القدرات الحركية الانسانية فى الاعتبار وذلك بتكييف المعـــــدات والآلات للعامل ولقد ذهب دى بوا الى أن عدم تقنين تصميم الســـــيارة يخلق الحوادث التى يكون أساسها نماذج العادة الحركية وفى بحث قام به أورلانسكى ذهب الى أن لابد لمصمم الطائرة من أن يعرف أقصر زمن رجع ممكن تقديمه كما أن زمن الرجع على عصا ضبط تتحـــرك بسهولة يكون اقصر من زمن الرجع على عصا محملة كما ذهب فى دراسته تلك الى ان صعود وهبوط الطائرة يحتاج لزمن رجع من نوع معين . كذلك فان فى تصميم جهاز القيادة لابد من معرفة كيفية تصميمه لتحديد الدقة المتطلبة كما وجد أن زيادة القوس الذى يتحرك عليه ذراع القيادة ينتج من دقة الاستجابة المتطلبة . كذلك قام كل من ولدن وبترسون ببحث بينا فيـــه اثر التصميم فى كل من الدقة والسرعة على أجهزة قياس معينـــة . ولم تقتصر اهمية القدرات الحركية على تصميم الآلة فقط بل اتضحت أيضـــا أهميتها فى التدريب .

(*) ملخص رسالة ماجستير قدمت الى كلية الآداب — جامعة عين شمس : باشراف الاستاذ الدكتور السيد محمد خيرى — ابريل ١٩٦٦ .

ففى بحث قام به لورنس لبناهل تحت اشراف تيفن عام ١٩٤٤ عن تحليل تآزر عمل القدم فى القطع مع عمل اليد فى وضع القضيب وذلك بهدف تحديد شكل حركة القدم التى تنتج انتاجا كافيا من الأقراص كما وكيفا مع استخدام حد أدنى من عملية التقطيع وتعليم هذا الشكل لعمال جدد وكانت النتائج بعد تحليل عملية تآزر القدم واليد وتحديد شكل الحركة أن قلل من زمن التدريب وفى ثمانية أسابيع كانت النسبة المئوية لانتاج المتدربين أحسن من العمال القدامى كما انخفضت نسبة الأضرار التى تلحق بالآلة . ومما أضفى على موضوع القدرات الحركية أهمية بالغة تلك البحوث التى أجريت فى مجال الكفاية العقلية Mental Efficiency لدى الفرد حيث وجد كل من هولنجورث ودودج وبندكت أن النشاط الحركى يتأثر نتيجة شرب الكحول بدرجات أكبر من العمليات العقلية العليا . وفى مجال الحوادث والامن الصناعى Accidents & Industrial Safty بين بحث دريك عن العلاقة بين الاستهداف للحوادث وكل من السرعة الاداراكية والحركية أن المستهدفين للحوادث تميل درجاتهم على الاختبارات الحركية للارتفاع عن درجاتهم على الاختبارات الاداراكية كما ترجع أهمية القدرات الحركية فى الاختيار والتوجيه المهنى personal selection الى ما أكدته نتائج كل من فلشمان ورينولدز من أنه كلما تقدمت مراحل التدريب قل الاعتماد على القدرات العقلية فيغلب على تنظيماتها العاملية الطابع العملى أو الروتينى كما تظهر بوضوح أهمية القدرات الحركية حتى تصبح فى نهاية التدريب هى الغالبة على النشاط المهنى .

اهداف البحث :

وبناءا على أهمية العوامل الحركية فى المجالات السابقة ونقر البحوث المحلية فى معالجتها لهذا الموضوع صمم البحث لاختبار الفروض الثلاث الآتية والتى تتفرع من الهدف الأساسى لهذا البحث وهو تقنين بطارية من الاختبارات الحركية تصلح فى عمليات الاختيار والتوجيه المهنى .

الفرض الاول : نتوقع امكانية التوصل لعائلة مهنية تمثل مهنة الدلفنة باتفاق آراء الفنيين .

الفرض الثانى : نتوقع امكانية الوصول لمجموعة من العوامل الحركية المتطلبة لهذه العائلة بناءا على تحليل العمل .

الفرض الثالث : نتوقع وجود مجموعة من العوامل الحركية التى تتشبع بها الاختبارات الحركية المطبقة على عمال مهنة الدلفنة باستخدام التحليل العاملى .

خطة البحث والتحقق التجريبى من الفروض :

١ ــ مقدمة تاريخية :

تضمن الفصل الأول من البحث موضوع العوامل الحركية من الناحية التاريخية لما تلقيه من أضواء على طبيعة تلك القدرات ، ولكى يسهل بحث الفروض نأشرنا الى أن قياس تلك القدرات قديم قدم تاريخ قياس

الفروق الفردية حيث ترجع لأعمال كل من فرنسيس جالتون عام ١٨٨٢ حيث استخدم اختبارات للمثابرة العضلية وزمن الرجع وكان يعتقد أن الاختبارات الحركية تصلح للحكم على المستوى العقلى للفرد ويعكس ذلك تأثره بنظرية لوك . كما ترجع لأعمال كاتل عام ١٨٩٠ حيث سار فى نفس طريق جالتون وتحت اشرافه استعمل وسلر الاختبارات الحركية الى جانب الاختبارات العقلية لتوضيح الفرق بين القدرة العامة والقدرة الخاصة . كما سار أوهرن عام ١٨٩٥ فى نفس طريق وسلر فى بحث له عن الوظائف الارتباطية . وتميزت اختبارات بينية الأولى قبل اعداده لمقياسه الحالى بقياسها للعمليات الادراكية والحسية والحركية . كذلك أشرنا الى ما يتميز به شغل كربلين بقياسه للأدوات والأنشطة العضلية ولم تتضمن دراسته اختبارات ذهنية وسار فى نفس الطريق الذى سار فيه وليم شترن الى جانب أنه استخدم اختبارات عقلية وانفعالية وذلك لقياس الفروق الفردية . واستخدم جاسترون بعد ذلك نفس الاختبارات التى استخدمها كاتل كما اتفق شغل جلبرت مع شغل كربلين .

٢ ــ خصوصية وطائفية العوامل الحركية :

وفى نفس الفصل تعرضنا للمشكلة الازلية فى موضوع العوامل الحركية والتى لم يتفق الباحثون بعد على حل لها وهى مشكلة خصوصية وطائفية العوامل الحركية أى هل هذا عامل عام يجرى بين اختبارات تلك العوامل أم انها مستقلة بعضها عن البعض الآخر .

١ ــ خصوصية العوامل الحركية :

وفيما يتعلق بخصوصية تلك القدرات أشارت بحوث كثيرة الى أن الوظائف الحركية ترتبط فيما بينها ارتباطا قليلا وذلك لأن هذه الوظائف أعلى تخصصا وتحدد بأجزاء معينة فى الجسم وتختلف من عضو لآخر ، كذلك تختلف حسب نوع العمل من عمل خفيف لآخر ثقيل . وبناءا على ذلك ونظرا للارتباط المنخفض بين اختبارات المهارة الحركية لا توجد مقاييس عامة للقدرة الحركية كاختبار الذكاء العام . الا أن التجارب المعملية أظهرت نتائج تختلف مع ذلك اذ وجد أن عوامل القوة والسرعة ذات تطبيق عام ولا تعتبر وحدات حركية خاصة لوجودها فى بعض أو كل الجهاز العصبى للفرد . كما تمكن جارل من استخلاص عامل حركى عام كذلك تؤيد دراسة المعهد القومى لعلم النفس الصناعى وجود هذا العامل لكنه خاص بمهارة الأيدى والأصابع كما أنه قد يتحول لطائفى لو أضيفت اليه بعض الاختبارات النظرية . كما أن دراسة مكتب التوظيف الأمريكى عام ١٩٤٥ على ٥٩ اختبارا حركيا أنتجت عاملين أحدهما خاص بالوضع والخلع والثانى خاص بأعمال التجميع الدقيقة . ولقد اظهرت دراسات وس لونج وبير ١٩٣٢ أن خصوصية الاختبارات الحركية ليست خاصة للارتباطات الموجبة بينها وتؤيد دراسات والتر وآرامز وماك نمارا ذلك . ولقد أكدت بحوث اتنبورو وفاربر على ضعاف العقول وايزنك على من يعانون من الشيخوخة المبكرة أن الارتباطات الداخلية بين الاختبارات الحركية التى تطبق على مثل هذه المجموعات تميل الى أن تكون عالية جدا بينها لأن غير السوى الذى

يكون ضعيفا فى اختبار يميل لأن يكون ضعيفا فى الاختبارات الحركية الاخرى . الا أن ما يؤيد من بحوث وجود عامل حركى عام لا يقف فى مواجهة ما ذهب اليه برن وماسكو وباكستون من أن هذه القدرات تفتقر الى التماسك ومكوناتها شديدة الاستقلال .

٢ — طائفية القدرات الحركية :

وأما فيما يتعلق بطائفية القدرات الحركية فقد ذهب فيرنون الى القول بأن الاختبارات ذات الوظائف المتشابهة تكون ارتباطاتها الداخلية أعلى وذلك فانه من المنطق أن نتكلم عن مهارات اكثر مما نتكلم عن مهارة او عن العامل الحركى العام . ويذهب أحمد عزت راجع الى أن أساس المعاملات العالية التشابه البنائى الذى هو عبارة عن نوع من التقارب بين نوع الحركات . ومما يؤكد ذلك ما ذهب اليه ايريل وجاو عام ١٩٣٠ فى مقارنتهما للاختبارات التى تعتمد على السرعة وتلك التى تعتمد على الدقة أن الارتباط الداخلى بين الأولى يصل الى ٣٦ر٠ وبين الثانية يصل الى ٢٩ر٠ فى حين أنه كان ١٣ر٠ بين هذين النوعين من الاختبارات ولقد ذهب بيرت وموزر الى أن الفروق بين الجنسين تلعب دورها ما فى تجمع الاختبارات كما أن الابحاث التى أجراها كل من باكستون وماك كولوم بتطبيق ١٩ اختبارا فى زمن الرجع والنقر التآزر والنغم الحركى أوضحت أن التجمع فى هذه الاختبارات يبدو أنه تجمع وظيفى عنه تجمع تشريحى وذلك للتغيرات التى تحدث فى الحواس أو العضلات المستخدمة وتؤدى الى خفض الارتباط أقل مما تؤدى الى التغيرات فى أنماط السلوك ولقد توصل كل من ددك وسيشور لنتائج مشابهة ولقد أشارت أبحاث كل من البورت وفيرنون على الحركات التعبيرية الى وجود أكثر من عامل طائفى للسرعة اللفظية وسرعة الرسم وسرعة النغم أو سرعة الحركة . كذلك وجد قسم التحليل المهنى عاملين فى اختبارات الأجهزة هما عامل مهارة اليد وعامل مهارة الأصابع كذلك وجود عامل تآزر بين اليد والعين فى اختبارات الرسم والكتابة وعامل سرعة فى الاختبارات اليدوية ولقد وجد جلفورد والليثى عامل تآزر نفسى حركى فى اختبارات زمن الرجع والتتبع والتصويب ومهارة الأصابع . وفى الاختبارات المعملية التى استعملها كل من باكستون عام ١٩٤٠ وسيشور عام ١٩٣٦ وابنال ظهرت عوامل المعالجة وقبضة اليد والزراع واليد واطلاق النار والثبات ولقد وجد أن العوامل الثلاث الاول عمارهم التشريحى مهارات يد . ومن تحليل فلشمان عام ١٩٥٤ اثنان وثلاثين اختبارا وجد أن معظم الارتباطات فى المصفوفة ايجابى ولكنها كانت منخفضة ورغما من أن هذه النتائج تشير الى وجود عامل حركى عام الا أن فلشمان فضل تفسير تلك الارتباطات طائفيا فوصل الى وجود عشر عوامل مستقلة .

نقد الأبحاث السابقة :

ولقد تم نقد الابحاث السابقة فى ضوء :

١ — عدم توافر الشروط اللازمة فى الاختبارات حتى تكون اداة صالحة :

٢ — صغر عدد الاختبارات فى بعض الدراسات .

٣ — تركيز بعض الأبحاث على اختبارات من نوع الورقة والقلم بحيث فاق عددها اختبارات الاجهزة تلك التى تمثل النشاط الحركى عن غيرها .

٤ — صغر العينات فى بحوث أخرى .

٥ — اقتصار بعض البحوث على اجراء الاختبارات على الطلبة وتلاميذ التدريب مما جعل مسألة تنظيم العوامل الحركية فى الأعمار التالية أمرا يحتاج لدراسة وبحث .

٦ — ترتيب على النقطة السابقة أنه فى معظم البحوث التى أجريت لم تتناول عمالا يشتغلون فى مهن مختلفة مما قد يلقى الضوء على التنظيم العاملى للعوامل الحركية فى هذه المهن .

خصائص تراعى عند قياس العوامل الحركية :

ولقد استخلصنا من مجموع التجارب والبحوث السابقة ومن تتبع ظروف بعض خصائص ينبغى مراعاتها عند قياس العوامل الحركية مثل :

١ — أثر فترة ما قبل المحاولة فى استجابة المفحوص فى تجارب زمن الرجع .

٢ — أثر زاوية الرؤيا التى ينظر المفحوص من خلالها للاختبار الذى سيقوم بالأداء عليه فى مستوى الأداء .

٣ — استخدام بعض المفحوصين لليد اليمنى والبعض الآخر لليد اليسرى يؤدى ذلك لنتائج متمايزة .

٤ — أثر اعطاء فترة راحة أثناء المحاولة فى الأداء .

٥ — أثر درجة الحرارة فى الأداء .

٦ — أثر عامل الحمو الابتدائى والنهائى فى الأداء الحركى .

٣ — معالجة نظرية للعوامل الحركية ومفاهيمها :

تضمن الفصل الثانى معالجة نظرية للقدرات الحركية والمفاهيم المتعلقة بقياسها حيث يتفق كل من ميرفى وثاولس فى قيمة النظرية لما تيسره من سبل التجريب وخاصة أنه من أهم المسائل التى تتعلق بالجانب النظرى من البحث العلمى مشكلة توضيح المفاهيم :

(أ) التعريفات الاجرائية :

الاستعداد :

وفى تعريف الاستعداد أشير لتعريف وارن وينجهام وسيشور وفان ديزين وتيفن الذى حاول صياغة تعريف وارن فى عبارات اجرائية ، وما برز

وجلفورد الذى ذهب الى أن الاستعداد يتعلق بالتوقعات المستقبلة لسلوك الفرد فى عمل معين .

القـــــدرة :

وفى تعريف القدرة أشرنا لتعريف بنجهام وثرستون وجلفورد ، أما التعريف الاجرائى فيجىء على يد فرنون فيذهب الى انها الحالة الدالة على وجود مجموعة من الأساليب التى ترتبط فيما بينها ارتباطا عاليــا والتى تعتبر متميزة نسبيا عن غيرها من الأساليب الأخرى .

المهـــارة :

وفى تعريف القدرة اشرنا لتعريف بنجهام وثرستون وجلفورد،أماالتعريف تعريف بير والذى ذهب الى أن المهارة نمط من الأداءات التوافقية المتميزة بالتعقد والتكيف للمواقف المتغيرة .

النمــو الحــركى :

وفى تعرضنا لتعريف النمو الحركى أشرنا لتقسيم بياجية للذكاء الحسى الحركى والذى يبدأ بالانعكاســـات البسيطة حتى التـــآزرات الداخليـــة السريعـــة .

القدرة الحركيـــة :

وفى تعريف القدرة الحركية اشرنا لتعـــريف وارن عام ١٩٣٤ حيث ميز فيه بين ا،لنشاط الحسى والحركى والنشاط الفكرى الحركى ، كما أشرنا الى ما ذهب اليه البعض من ان هناك تداخل بين ما هو حسى وحـــركى وفكرى ككوفكا الذى ذهب الى انه حتى اثناء النمو فان الجانب الحـــركى يكون ذا مكون حسى كما أن الحركة حالة ضرورية للادراك ، كمـــا يذهب سبيرمان الى تشابه الحركة مع القدرة الحسية فى نواحى كثيرة . ويؤكد سيشور ذلك أيضا فيذهب الى أن السلوك البصرى يشمل عمليات حسية ووجدانية وعقلية وأنشطة حركية . ويتضح من التعريفات السابقة أنهـــا يعوزها الصياغة المتقنة فى شكل اجرائى ويأتى تعريف أحمد عزت راجح فيذهب الى أن القدرات الحركية تعنى : التناسق والتآزر الخـــاص بين الوظائف الحسية والحركية المختلفة والذى ينجم عنــــه الدقة فى ضبط الحركات أو السرعة فى أدائها أو هما معا ونظرا لمـــا يتضمنه هذا التعريف من مزايا أثرناه عن غيره وأعدنا صياغته موضحين مفهومى الدقة والسرعة وأضفنا مفهومى القوة والمثابرة .

الاستجابة الحركيـــة :

وفى تعريفنا لمفهوم الاستجابة الحركية أجبنا على سؤال كيف تكون الاستجابة لمنبه ما حركة ؟ وقلنا أن القدرات الحركية عبارة عن استجابات

معتادة متتالية نظامها كلى أو جزئى محدد بتعديل حسى من الاستجـابة السابقـة .

الاختبار الحركى :

الاختبار الحركى عبارة عن بعض الواجبات المقننة التى يقوم فيهـا الفرد بالاستجابة بواسطة أنشطة عضلية يمكن قياسها لبعض المنبهـات البسيطة أو المعقدة .

الانتـاج :

واذ تقع المهن التى يتناولها البحث بالدراسة فى فئة المهن الانتاجيـة عرفنا كلمة الانتاج تعريفا اجرائيا فالانتاج هو كل ما ينشأ عن تحـويل المواد الخام الى مواد أخرى ذات شكل معين أو طابع معين وطبقنا هـذا التعريف فى جميع مراحله على عملية انتاج الدلفنة .

الدلفنـة :

هى المهن التى يقوم العمال فيها بتشغيل آلات التشكيل حيث تشـكل المعادن الباردة والساخنة الى منتجات مصنعة ونصف مصنعة .

(ب) محددات الأداء الحركى :

وتضمن نفس الفصل الثانى معالجة لموضوع محددات الأداء الحركى لمـا له من أهمية فى تخطيط البحث وتفسير النتائج ومن هذه المحددات

١ ـ الأبعاد الجسمية :

فالأبعاد الجسمية كمستوى واتجاه وامتداد الحركة يؤثر فى أنواع متعددة من الأداء فى المستوى الأفقى والعمودى وأشرنا فى ذلك لدراسات برون وكنوفت وروزينوم عام ١٩٤٦ وبحث بيير عام ١٩٤٩ حيث وجد أن أعلى سرعة تكتسب عندما يكون مستوى الحركة عموديا عنه عندما يكون أفقيا ، ودراستى فايس ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ودراسات كل من برون وكنوفت وروزينوم ١٩٤٨ حيث وجدوا أن الحركات القصيرة المضبوطة الصـادرة من الجسم تكون أدق بكثير من الحركات المتجهة اليه . وفى نهاية الأمر أشرنا لدراسة كل من مارى وسميث عام ١٩٥٤ عن اتجاهات التـدوير ودراسة ريد عـام ١٩٤٩ عن أثر اتجـاه الدوران على السرعة الممكن اكتسابها . كما تعرضنا للدراسات الخاصة بالقوة على اعتبار أنهـا من الأبعاد الجسمية المتطلبة للعامل للأداء على المعدات وذلك عندما يقـوم بتحريك الضوابط ، وأشرنا لأبحاث بلدووبلدو عام ١٩٥٤ التى أوضحت أن معدل دوران الكرانك يرتبط ارتباطا عكسيا بالحمل الموضوع عليـه وأشرنا لدراسـة ريد عام ١٩٤٩ والتى بينت أن الكـرانك يكون أسرع عندما يكون العزم المتطلب لتحريك الآلة منخفضا . وبعد ذلك أشرنا لمقاومة الحركة لمـا لها من وزن كبير فى تحديد الأداء الحركى وتوجيه الاسـتجابة الحركية ،وأشرنا بالنسبة لهذه الناحية لدراسات فيتس وينت باهرك عام

١٩٥٥ حيث وجدوا فيها أن الدقة تكون أحسن عندما تكون مقاومة العزم مؤداة بواسطة عمود سست عنه عندما لا تقدم هذه المقاومة للحـــركة هذا فى حين أن فايس فى دراستيه عام ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ وجد أن زيادة الحمل المرن لعصا التحكم لا يزيد من الدقة الموضوعية . ثم تعرضنا بعد ذلك للابحاث الخاصة بالمعدل المتطلب للاستجابة الحركية لأهميتها فى الارجاع التكرارية الحركية خاصة دراسة لنكولن ١٩٥٤ وهلمك ١٩٥١ الذى وجد أن الزمن على درجات الهدف يقل اذا زادت على هدف أصـــغر تنخفض درجات الأداء كما وجد جرين عام ١٩٥٥ فى الواجبات المعقدة أن الحركات الجانبية تتطلب دقة أقل كما أن الأهداف التى على يمين اليد يمكن الوصول اليها بدقة أصغر من الأهداف التى على يسار اليد وبالنسبة لمســـتوى الأهداف وجــد أن الدقة تكون أكبر من الأســـفل ومتوسطة فى الوسط ومنخفضة فى الأعلى .

٢ ــ أبعاد التنبيه للأداء :

وتعتبر أبعاد التنبيه للاداء المحدد الثانى للاداء الحركى واشرنا الى اهم هذه الأبعاد كامكانية التنبيه والتى تتلخص تجاربه فى تناول منبهات معينة غير ممكنة ثم ينظر بعد ذلك للتدهور الناتج وعرضنا فى ذلك لأبحاث رايبول وسترتش عام ١٩٥٢ وادوارد عام ١٩٤٩ . وكأثر زاوية الابصار حيث

اشرنا لتجربة سترتش ورايبول ١٩٥٢ وادوارد ١٩٤٩ حيث وجد ان الاداء يتزايد حسب تزايد زاوية الرؤية سواء بعين واحـــدة أو بعينين وبالطبع انخفض الانتاج بوجه خاص فى الزوايا المنخفضة للابصار بالعينين . وأما فيما يتعلق ببعد ادراك المنبه أشرنا لتجربة شوكول عام ١٩٤٨ حيث وجد أن زمن الرجع يطول مع تناقص شدة المنبه وبحث بوفبنرج حيث وجد أن زمن الرجع البسيط يتزايد بعرض المنبه البصرى بزاوية قدرها ٤٥° . وفى النهاية أشرنا لبعد المنبه المميز حيث بينت دراسة هنمون أن زمن الرجع يكون أقصر عندما تكون المنبهات أكثر تمييزا .

٣ ــ الظروف المحيطة بالاختبار :

وتعتبر الظروف المحيطة بالاختبار من المحددات الهامة للأداء كأثر درجة الحرارة حيث أشرنا لتجربة تتشنر وفيركمب عام ١٩٥٤ حيث وجدا أن الاداء الأعلى يكون عند درجة حرارة ٧٥ مئوية عنـــه عنـــدما تكون الحرارة أعلى أو أقل من ذلك على واجب التتبع الدائرى . وبالنسبة لأثر الاختناق الناتج عن نقص الأكسيجين على العمليات الحركية أشرنا لدراسة ماك فارلاند عام ١٩٣٧ حيث وجد أن زمن الرجع يطول تحت ظـــروف الاختناق خاصة فى الارتفاعات العالية كذلك دراسة مالو وفنسان عام ١٩٤٤ حيث وجد تناقصا فى الأداء على اختبارى النقر والثبات عند اجراء الاختبار فى ظروف تتساوى فيه نسبة الاكسيجين مع ذلك الموجود فى الارتفاعـــات الشاهقة . وفى نهاية الظروف المحيطة بالاختبار تعرضنا لمـــا قام به ادوارد عام ١٩٤٤ لاختبار فرض أثر تدوير المفحوصين على الاداء الحركى فوجد أن التدوير يؤثر على التآزر الموضعى وقوفا كما تزايد تمايل الجسم .

٤ — خصائص المفحوصين :

وفى نهاية معالجتنا لموضوع المحددات اشرنا لخصائص المفحوصين كالفروق بين الجنسين حيث أشرنا لدراسة كل من أرثر ويورن عام ١٩٥٦ حيث وجد أن النساء أسرع من الرجال فى واجب طبع الحروف الهجائية مقلوبة ، ودراسةآ مون والبرن حيث وجدا أن الأولاد تفوقوا على البنات فى اختبار التتبع الدائرى كذلك اشرنا لكل من العمر والنمو الجسمي خاصة دراسة ولفورد عام ١٩٥١ حيث وجد أن المفحوصين الأكبر يقعون فى اخطاء اقل لتأنيهم بينما يقع المفحوصون الأصغر فى عدة اخطاء صغيرة لتمكنهم بالمحاولة والخطأ اكمال اكثر من وحدة فى الزمن الممكن . وفى نهاية الأمر قمنا بالتعليق على النتائج التى وردت بموضوع المحددات خاصة المتعلقة بمستوى واتجاه وامتداد الحركة فى ضوء معرفة الحركات الارادية لجسم الانسان وفى ضوء التجارب التى بينت أن اليد تتحرك من جهـــة القبضة فى الحركات الأقصر ، والساعد جهة الكوع فى الحركات الأطول كمـــا ان حركة القبضة والكوع أسرع من حركات الاصابع والكف .

(جـ) دور العوامل اللاحركية :

وبعد ذلك تناولنا دورا لعوامل اللاحركية فى القدرات الحركية واشرنا لدراسة كل من جلفورد والليثى عام ١٩٤٧ على سلاح الطيران الأمريكى حيث وجدا أن الاختبارات الحركية الحسية وضعت ضمن الاختبارات التى تتنبأ بنجاح الطيار فى برنامج التدريب تعتمد على النواحى الحســــية والعقلية . كذلك أشارت دراسات فلشمان ١٩٤٧ ، ١٩٤٩ الى أن النجاح فى النشاط الحركى المعقد يعتمد على العوامل اللاحركية . كذلك اشارت دراسة سيشور وباكستون ١٩٤٠ الى أن كثيرا من العــوامل كالعـــلاقات المكانية والخبرة الميكانيكية واهتمام الطيار وسرعة الادراك لم تكن تحتاج معالجة عاملية لاختبارات ذهنية كما يبدو من أسمائها بل وحركية أيضا . كما أشارت دراسات ددك وميخائيل ١٩٤٩ وتقرير سلاح الطيران ١٩٤٧ الى ذلك أيضا . كما وجد فلشمان فى دراسته التى اجراها ١٩٥٤ عامل العلاقات المكانية فى اختبارات زمن الرجع التمييزى والتآزر المعقد كذلك ملتون ١٩٤٤ . ولقد القت دراسة فلشمان وهمبل ١٩٥٦ على المتطوعين فى سلاح الطيران الأمريكى الضوء على دور العــوامل الذهنيـــة على المهارات الحركية فظهر فى التحليل أن معظم العوامل المستخرجة تشتمل على اختبارات حركية ذات تشبع مرتفع . كما تعرضنا فى نهاية الأمر للأبحاث التى أجراها هارك على عمال غزل القطن وأبحاث سيشور وباكســـتون وغيرهم حيث أيدت هذه النتائج .

(د) عوامل تعلم الاداء الحركى :

فى هذا الجزء اشرنا لكل من التمرين ومعرفة النتائج التى عادة ما تكون قبلية أى باعطاء اشارة خاصة عندما يعمل استجابة صحيحـــة او بعدية أى باخبار الشخص بأدائه بعد اتمام المحـــاولة واشرنا فى ذلك لدراسة كل من كرافتس وبلبرت ١٩٣٣ ودراسة هلمستادر والس ١٩٥٢

ورينولدز وآدم ١٩٥٣ على الاخبار المعاد وعلاقته بالاداء ودراسة كل من ماكرسون وديز وجريندلي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ودراسة بلدو وبلدو ١٩٥٨ عن اكتساب المهارة الموضعية للزراع كما اشرنا في نهاية الامر لكل من عاملي الكشف عن المنبه المناسب وقائمة التدريب .

(هـ) تصنيف العوامل الحركية :

وفى نهاية هذا الفصل تكلمنا عن موضوع تصنيف العوامل الحركية خاصة تصنيف كل من مسيشور وايزنك وبورتون أندروز وفلشمان وجاجن ثم أخيرا تصنيف جلفورد والذى سرنا على هديه فى اعداد قائمة السمات باستمارة تحليل العمل وذلك للكشف عن الفروض التى قمنا باخضاعها للتجريب وقد صنف جلفورد القدرات الحركية الى ست عوامل هى : القوة والدفع والسرعة والدقة والتآزر والمرونة ثم قمنا بتقييم تلك التصنيفات على ضوء الشروط التى عرضها السيد خيرى فى بحثه عن التنظيم الهيراركى للعمليات المعرضة عام ١٩٥٢ .

٤ — تجربتى تحديد المهن وتحليل العمل :

ويتصدى الفصل الثالث من هذا البحث للاجابة على الفرض الأول والثانى لهذا البحث ولقد أسفرت نتائج تحديد المهن باستخدام استبيان شمل المهن الثمانين فى المراحل المختلفة لعملية الدلفنة وهى التشوين والاعداد للدلفنة والدلفنة والتشطيب . ثم وزع الاستبيان على الفنيين والمهندسين فى العمل عن وجود اثنى عشر وظيفة أجمع ٥٠ ٪ فما أكثر منهم على أنها تشمل مهن الدلفنة أكبر تمثيل وهذه الوظائف موزعة على عملية سير الانتاج فى الدلفنة ولم تقدر النتائج عن وجود وظائف هامة فى عملية التشوين وبهذه النتيجة يتضح لنا امكانية التحقق التجريبى للفرض الأول وهو هل يمكن الوصول لعائلة مهنية تمثل وظائف مهنة الدلفنة حسب تعريف القاموس الدولى ؟ كما تعتبر نتائج تحليل العمل ردا على السؤال الذى يتناول الفرض الثانى من فروض هذا البحث ونحن بهذا استعرضنا أهم تعريفات تحليل العمل ابتداء من أعمال تيللور وجلبرت ١٩٠٩ ، ١٩١٢ والمركز القومى للموظفين ١٩٢٠ ، ورالف ودافير ولاتيل شارتل . ثم استخلصنا التعريف التالى : يشير تحليل العمل الى الاجراءات التى بواسطتها يمكن الحصول على المعلومات الخاصة بعمل معين بواسطة كل من الملاحظة والمقابلة فهو من ناحية تحديد للواجبات المكونة للعمل ومن ناحية اخرى تحديد للمهارات والمعرفة والقدرات ، والمسئوليات المتطلبة فى العامل للنجاح فى الأداء والتى تميز العمل عن الأعمال الأخرى . وبعد ذلك استعرضنا وسائل تحليل للعمل ابتداء من تلك التى تكون تحليلا لتعليمات برامج التدريب كما فعل فلانجان فى شغله فى سلاح الطيران الامريكى بتحليل لوحات الايضاح التى تستخدم فى فترة التدريب الأولى لعزل الطيارين الفاشلين الى تلك الوسائل التى تعتمد على كل من الملاحظة والمقابلة كما فعل همبل كطيار مارس الطيران بتقديم خبرته فى هذا المجال وسوبر الذى قام بملاحظة الطيار أثناء الاداء ووضع عروضا معينة للخصائص التى لها علاقة بنجاح الطيار فى تعلم الطيران

كذلك قام فيتس بمقابلة الطيارين بعد عودتهم من العمليات وحصل على تعليقاتهم وملاحظاتهم . وبعد ذلك ناقشنا منهج فلانجان وامكانية تطبيقه فى وظائف البحث حيث يعتمد الانتاج فيها على قيام مجموعات من العمال بالاداء فى كل منطقة من مناطق العمل . وبعد ذلك قمنا بتصميم استمارة تحليل العمل بالاستعانة باستمارة مكتب التوظيف الأمريكى بعد استبعاد البيـــانات التى بهـــا وتتعلق بأغراض أخرى . مثل التنظيم والتقييم . وقمنا بتقديم تعريف أهم البيانات بها خاصة قائمة العوامل الحركية كما تم وضع ميزان لتقدير تلك العوامل من خمس درجات . ونظرا لمـــا يلقيـــه الثبات من دور لا بأس به فى درجة الثقة التى تطلق على البيانات ونتائج التجربة حيث يعنى فى هذا الموقف درجة اتفاق المقدرين للتقـــدير النسبى للعوامل الحركية المتطلبة فى أحد مهن البحث ولقد وصل معامل الارتباط بين تقدير الباحث للعوامل الحركية مع تقدير احد الباحثين من ذوى الخبرة ٦٥ر. وكان هذا الارتباط مشجعا لنا على البدء فى عملية التحليل . ولقد استغرقت عملية التحليل وقتا غير قليل فى تحليل الوظائف الاثنى عشر وقد استبقى من العوامل الحركية الذى يتكرر وجوده بنسبة ٥٠٪ فما أكثر من الوظائف المحللة . ولقد تمخضت تجربة تحليل العمل عن وجود مجموعة من العوامل الحركية تنتشر ابتداء من عوامل القوة حتى المثابرة وبنتائج تجربة تحليل العمل نكون قد أجبنا على الغرض الثانى لهذا البحث .

التجربة الاستطلاعية ــ (العينة ــ الأدوات) :

وقد هدفت الى قياس مدى صلاحية الادوات المستخدمة وتعديلها حتى تصل الى انسب صورة كما تهدف الى قياس الظروف المناسبة لاجراء كل اختبار كالتعليمات والزمن ولقد تم اختيار أفراد العينة من الاقسام المختلفة للدلفنة وتعتبر العينة من نوع العينات الطبقية العشوائية اذ أن المهن التى اشتمل عليها الاستبيان وتمخضت عن نتائجه تقع فى الفئات السابعة والثامنة والتاسعة هو الذى حدد أنواع الأفراد الذين اختير من بينهم أفراد العينة وبعد ذلك تم اختبار الافراد عشوائيا من هذه الفئات . ولقد بلغ عـــدد الاختبارات التى تم تطبيقها فى التجربة الاستطلاعية سبعة وعشرون اختبارا وضع فى الاعتبار تمثيلها للعوامل الحركية التى تمخضت عنها تجربة تحليل العمل وطبقت على فترتين زمنيتين . كما قنن زمن الاختبارات باستخدام كل من معادلتي الزمن المناسب والنسبة الحرجة كما أجرى الثبات لهذه الاختبارات عن طريق الاعادة وكانت الفترة الزمنية التى تفصل بينهما أسبوعا واحدا وذلك لقياس ثباتها ورؤى أن يقبل للتطبيق فى التجربة النهائية الاختبارات التى لا يقل معامل ثباتها عن ٧٠ر. كما أجرى الصدق لهذه الاختبارات عامليا بالاعتماد على منهج التحليل العاملى لحساب درجة تشبع الاختبـــار بالعوامل المشتركة بين هذه الاختبارات ونظرا للاهميـــة التى تعلق على المحكات وضرورة أخذها فى الاعتبار كما أشار لذلك كل من جنكز وجنكنز وثورنديك وهـــم ، رأينا أن نضيف رأى المشرف فى أداء العـــامل كأحـــد الاختبارات التى تعالج عامليا لنرى الى جانب مدى قياس تلك الاختبارات للعوامل المشتركة الاطار الذى ننسب اليه نتائجها فتم تصميم مقياس تقدير المشرف لأداء العامل اعتمدت وحداته فى تكوينها على قائمة العوامل الحركية

(جدول الارتباط الاعلى)

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
	-٠٥	١٣	-٠٣	-٠٢	٢٦	٠١	١٥	-٠٩	-١٠	-٠١	-٠٤	-٠٦	-٠٨	-١٥	-٠٥	١٨
		٤٨	٠٧	-٠١	١٢	٠٤	-٠٤	٠١	٠٣	-٠٦	-٠٣	١٨	-٠٣	١١	-١٤	٠٤
			١٣	٠٣	-٠٥	-٠١	٠٢	٠١	٠٠	٠٦	-٠٤	١٦	-٠١	٠٤	٠٧	٠٢
				٦٨	٢٦	٠٩	٣٧	٢١	٢٩	٣٦	٣٤	-٠٥	٢٣	٠٢	٠٦	٠٤
					١٦	٢٥	١٩	١٧	-٠٢	٦٩	١٩	-٠٥	٢٤	-٢٣	٠٥	١٠
						١٠	٢٢	١٢	-٠٧	٠٨	٢٤	٠٩	١٦	١٨	٠٨	١٥
							١٥	٢٧	١٠	١٣	١٥	-٢٥	١٣	-٠٦	٠٠	٠٣
								٣٧	١٩	٤٣	٣٩	-٠٦	٣٤	-٠٦	٠٦	٠٥
									٤٨	٣١	٣٣	-١٥	٣٥	-٠٧	٠٤	٠٠
										١١	١١	-١٥	٠٩	٢٢	-١٧	-٠١
											٢٩	-١٥	٢٧	-٠٩	٠٢	٠٧
												-٠١	٣٧	-٠٩	٠١	١١
													-٠٥	٤٢	١٩	٠٤
														١٢	٠١	٠٠
															٠٦	-٠٢
																-٠٦

وروعى فيها السهولة ومناسبتها للمقدرين وبعد ذلك تم استخراج معاملات ارتباط الاختبارات والمحك كما فى المصفوفة التالية :

كما تم قياس دلالة هذه المعاملات والتى بلغت ١٣٦ معامل ارتباط وصلت النسبة المئوية للارتباطات الدالة ٤٢٪ ولقد وصل المتوسط العام لارتباطات المصفوفة بما فيها المحك ٩٥٠.ر. فى حين انه كان ٢٧ر. بالنسبة لاختبارات الورقة والقلم ، ٢٠.ر. بالنسبة لاختبارات الأجهزة .

التجربة النهائية :

ولقد تم فيها تطبيق الاختبارات الثابتة على مجموعة من العمال فى المهن المختلفة للدلفنة فى الفئات الوظيفية السابعة والثامنة والتاسعة ، وقد بلغ عدد افراد العينة التى حللت نتائج ارتباطاتها ٢٣٠ عاملا .

التحليل العاملى المركزى وتدوير المحاور :

وحيث أن الارتباطات أو متوسطاتها لا تفيد فى الاجابة على السؤال الذى طرحه الغرض الأخير لهذا البحث . ولذلك استخدمت الطريقة

المركزية لثرستون ، وسرنا فى التحليل حتى العامل السادس باستخدام محكى : لا يكتب مويزر القائم على أساس التفرطح للتباين ومحك بيرت وبانكز لتحديد الخطأ المعيارى للتشبع الصغرى (يبين الجدول) والذى أمكن به الوصول الى أن عدد التشبعات التى ليس لها دلالة تزيد على ٥٠٪ وذلك فى العامل السادس . ويبين الجدول التالى اعوامل المركزية قبل الادارة .

جدول العوامل المركزية واشتراكياتها وانفرادياتها

رقم	الاختبار	العوامل						التباين						الاشتراكيات	الانفراديات
		١	٢	٣	٤	٥	٦	١	٢	٣	٤	٥	٦		
١	قوة يدين	٥	-١٨	١٨	١٧	-٤٥	١٥	—	٣	٣	١٣	٢٠	٢	٣١	٦٩
٢	مثابرة يمنى	٢٠	-٣٨	٢٠	-٤٠	-٥	-١٢	٤	١٤	٤	١	—	١	٩٣	٦١
٣	عضلية يسرى	٢٦	-٤٠	٢٨	-٣٢	-١٧	-٢٦	٧	١٦	٨	١٠	٣	٠٧	٥١	٤٩
٤	تمييز ادراكى	٧١	١٠	-٢٣	١٦	٥	٣٥	٥٠	١	٥	٣	—	١٢	٧١	٢٩
٥	تتبع مميز	٥٤	٣٣	-٤٧	٢٩	٤٠	-٨	٢٩	١١	٢٢	٨	١٦	١	٨٧	١٣
٦	تمييز علامات	٤١	-٢٤	-٨	-٢٥	-٢٦	١٢	١٧	٦	١	٦	٧	١	٣٨	٦٢
٧	ادراك اختبارى	٢٤	٢٤	-١٠	-١٤	١٩	١٨	٦	٦	١	٢	٤	٣	٢٢	٧٨
٨	وضع علامات	٥٦	٢١	١٥	-١٧	-١٧	١٤	٣١	٤	٢	٣	٣	٢	٤٥	٥٥
٩	نقع متسع	٤٩	٣٩	٣٠	٢٨	٢٠	١٦	٢٤	١٥	٩	٨	٤	٣	٦٣	٣٧
١٠	زمن رجع عام	٢٧	٢٧	١٧	٤٦	١٢	-٣٤	٧	٧	٣	٢١	١	١٢	٥١	٤٩
١١	تتبع تصويب(١)	٥٦	٣٩	-٢١	١٣	١٩	-١٤	٣١	١٥	٤	٢	٤	٢	٥٨	٤٢
١٢	تتبع تصويب(٢)	٤٧	٢٣	١٧	-١٨	-٨	٨	٢٢	٥	٣	٣	١	١	٣٥	٦٥
١٣	تصويب	٩	-٥٥	-٢٧	-١٣	٣٢	٧	٠٠	٣٠	٧	٢	١٠	١	٥٠	٥٠
١٤	ثبات	٤٤	٢١	٢٥	-٥	٦	-١٣	١٩	٤	٦	٠٠	٠٠	٢	٣١	٦٩
١٥	ثبات يد	١٤	-٣٦	-٤٢	١٥	-٢٠	٢٧	٢	١٣	١٨	٢	٤	٧	٤٦	٥٤
١٦	تآزر	٧	-١٠	-١٤	-١٨	١٥	-١١	٠	١	٢	٣	٢	١	٩	٩١
١٧	رأى المشرف	١٦	-١٣	٢٣	١٧	-٢١	-٣٥	٣	٢	٥	٣	٤	١٢	٢٩	٧١

كما تم حساب قيمة الارتباط الاصلى من البواقى النهائيـــة ومن العوامل المركزية كخطو ةلمراجعة صحة استخراج العوامل المركزية ويبين الجدول الآتى حساب قيمة الارتباط الأصلى :

جدول حساب قيمة الأرتباط الأصلى من البواقى النهائية والعوامل المركزية

رقم	الاختبارات	عدد الانعكاسات	البواقى	المجموع الناتج بعد اضافة الباقى بالاشارة المعدلة	قيمة الارتباط الأصلى	الفرق
١	١ ،٢	٦	٠,١٠٠٠٠	٠,٠٥٨١	٠,٠٥٠٠	-٠,٠٠٨١
٢	٢ ،٣	٨	٠,٠٤٠٠	٠,٤٦٧٧	٠,٤٨٠٠	٠٠١٢٣
٣	٣ ،٤	٧	٠,٠٦٠٠	٠,١٣٥٤	٠,١٣٠٠	٠٠٥٣
٤	٤ ،٥	٥	٠,١٢٠٠	٠,٦٧٢٩	٠,٦٨٠٠	٠٠٢٩
٥	٥ ،٦	٦	٠,٠٨٠٠	٠,١٦٢٧	٠,١٦٠٠	٠٠٢٧
٦	٦ ،٧	٦	٠,٠٤٠٠	٠,١٠٨٨	٠,١٠٠٠	٠٠٨٨
٧	٧ ،٨	٤	٠,٠٥٠٠	٠,١٥٣٥	٠,١٥٠٠	٠٠٣٥
٨	٨ ،٩	٢	٠,٠٣٠٠	٠,٣٧٠١	٠,٣٧٠٠	٠٠٠١
٩	٩ ،١٠	١	٠,٠٩٠٠	٠,٤٧٧٠	٠,٤٨٠٠	٠٠٣٠
١٠	١٠ ،١١	٣	٠,٠٤٠٠	٠,١٠٩٦	٠,١١٠٠	-٠٠٠٠٤
١١	١١ ،١٢	٤	٠,٠٤٠٠	٠,٢٩٦٦	٠,٢٩٠٠	٠٠٦٦
١٢	١٢ ،١٣	٥	٠,٠٥٠٠	-٠,٠١٤١	٠,٠١٠٠	-٠٠٤١
١٣	١٣ ،١٤	٥	٠,٠٦٠٠	-٠,٠٥١٨	٠,٠٥٠٠	-٠٠١٨
١٤	١٤ ،١٥	٥	٠,٠٦٠٠	٠,١٢٣٤	٠,١٢٠٠	٠٠٣٤
١٥	١٥ ،١٦	٧	٠,٠٥٠٠	٠,٠٥٤٩	٠,٠٦٠٠	-٠٠٥١
١٦	١٦ ،١٧	٧	٠,٠٢٠٠	-٠,٠٦٧٤	٠,٠٦٠٠	٠٠٧٤
١٧	١٧ ،١	٥	٠,٠٤٠٠	٠,١٨٣٧	٠,١٧٠٠	٠٠٣٧

جـــدول البواقى النهائية

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
	−١٠	٠٩	٠٥	٠٣	٠٣	٠٢	٠٦	−٠٥	−٠٥	٠٤	−٠٧	−٠٢	٠٠	−٠٢	−٠٢	−٠٤
		٠٤	−٠٢	٠١	٠٧	−٠١	٠٢	٠٠	٠٢	−٠٤	٠٦	−٠٤	٠٢	٠٢	−٠٩	−٠١
			−٠٦	−١١	١٥	−٠٦	٠٣	٠٢	−٠٥	−٠٦	٠٨	٠٠	٠١	٠٣	٠٥	٠٢
				−١٢	٠٣	٠٣	−٠١	٠٢	٠٧	١١	−٠٣	−٠٥	٠٠	−٠٣	−٠٥	٠٤
					٠٨	١١	−١٠	٠٧	−٠٣	٠٣	−٠٩	−٠٥	٠١	٠١	−٠١	٠٤
						٠٤	−٠٧	−٠٢	٠١	−٠٥	٠١	٠٦	−٠١	−١١	٠٠	٠٣
							−٠٥	−٠٢	٠٢	−٠٨	−٠٢	٠٢	٠٠	−١١	٠٤	−٠٢
							-	−٠٣	−٠٦	٠٦	−٠١	−٠١	−٠١	٠٢	٠٠	٠٥
								-	−٠٩	٠١	−٠٢	−٠٥	−٠٣	٠٩	٠٧	−٠٦
									-	−٠٤	٠١	٠١	٠٤	٠٧	٠٤	−٠٦
										-	−٠٤	٠٠	−٠٥	−٠٨	−٠٢	٠١
											-	−٠٥	٠٥	٠٨	−٠٥	−٠٤
												-	٠٦	٠٤	−٠٢	٠٢
													-	−٠٦	−٠٧	−٠٣
														-	٠٢	−٠٣
															-	٠٢

كما يبين الجدول السابق قيمة البواقى الناهئية بعد العامل السادس والتى أمكن كما سبق ان أشرنا بواسطتها استخراج الارتباط الأصلى ولقد وجدنا أن التحليل العاملى قد قسم الاختبارات تقسيما لا يصلح ولا يفيد فى التفسير فى شىء فيما عدا العامل الأول فاستخدمنا التدوير المتعامد لبساطة تناوله حسابيا وبيانيا ولقد وجد أن العوامل المتعامدة لم تحتفظ بنســـبة تبيانانها التى كانت عليها قبـــل اجـــراء الادارة الا أنه رغما من ذلك فان اشتراكيات وانفراديات العوامل المتعامدة لا تختلف فيما بينها بل احتفظت بأوزانها وهذه العملية الاخيرة فى حد ذاتها تشير الى دقة عملية التدوير . ولقد اعتبرت النتائج النهائية للتدوير المتعامد للعوامل المركزية الست أجابه للغرض الثالث والأخير لهذا البحث ولقد اعتبر الحد الادنى للتشبع الذى لا نأخذ دونه فى الاعتبار عند التغير ٠٫٣ر. بالنسبة للاختبار ، ٠٫٢ر. بالنسبة للمحك . ويبين الجدول الآتى العوامل المتعامدة اى العوامل المركزية بعد الادارة .

وفيما يلي جدول العوامل المتعامدة واشتراكياتها وانفرادياتها

رقم	الاختبارات	العوامل						التبـــاين						اشتراكيات	انفراديات
		١	٢	٣	٤	٥	٦	١	٢	٣	٤	٥	—		
١	قوة يدين	-٧	٣٤	٣٩	٧	-١٦	٠	—	١٢	١٥	—	٣	٦	٣٠	٧٠
٢	مثابرة عضلية للرجل اليمنى	٠	٤٦	١٦	٢٩	٦	٢٤	—	٢١	٣	٩	—	٦	٣٩	٦١
٣	مثابرة عضلية للرجل اليسرى	٠	٥٣	-١٩	٢٨	-١٩	٢٦	—	٢٨	٤	٨	٤	٧	٥١	٤٩
٤	تمييز ادراكى	٦٦	-١٦	١٦	٧	٤٤	١٤	٤٤	٣	٣	—	١٨	٢	٧٠	٣٠
٥	تتبع مميز	٣٥	-١٩	٠	٠	٧٦	٣٤	١٢	٤	—	—	٥٨	١٢	٨٦	١٤
٦	تمييز علامات	٤٢	١٦	٢٨	-١٦	٠	-١٩	١٨	٣	٨	٣	—	٤	٣٦	٦٤
٧	زمن رجع اختيارى	١٧	٧	١٣	٢٦	٢٤	-١٩	٣	—	٢	٧	٦	٤	٢٢	٧٨
٨	وضع علامات	٥٦	٠	٥	٣٠	١٦	-٦	٣١	—	—	٩	٣	—	٤٣	٥٧
٩	نقر متسع	٥٦	-١٦	٠	٤٨	٠	١٩	٣١	٣	—	٢٣	—	٤	٦١	٣٩
١٠	زمن رجع (جهاز)	٣٠	-١٩	٣٦	٤٦	١٩	٠	٩	٤	١٣	٢١	٤	—	٥١	٤٩
١١	تتبع تصويب(١)	٥٤	٠	٧	٧	٥٠	١٩	٢٩	—	—	—	٢٥	٤	٥٨	٤٢
١٢	تتبع تصويب(٢)	٤٨	-٧	١٩	٢٤	٧	٠	٢٣	—	٤	٦	—	—	٣٣	٦٧
١٣	تصويب - جهاز	-١١	٤٦	٠	-١٩	١٣	٤٧	١	٢١	—	٤	٢	٢٢	٥٠	٥٠
١٤	ثبـات	٥٣	٠	-١٦	٠	٠	٠	٢٨	—	٣	—	—	—	٣١	٦٩
١٥	ثبـات يد (جهاز)	١٦	٢٨	٣١	-١٦	٢٣	٤٤	٣	٨	١٠	٣	٥	١٩	٤٨	٥٢
١٦	تآزر يدين (جهاز)	٠	٩	-١٦	-١٦	٧	٠	—	١	٢	٣	—	—	٧	٩٣
١٧	رأى المشرف	٠	-٧	٢٨	-١٩	٣٧	١٨	—	—	٨	٤	٤	٣	٢٩	٧١

تفســـير النتـــائج

تضمن الفصل الأخير لهذا البحث تفسيرا للعوامل الست المتعامدة اشرنا فيه للمحددات التى تؤثر فى العوامل على اعتبار أن العوامل التى تنشأ فى تجربة ما تكون متعلقة بالاختلافات الواضحة فى التعليم والخبرة والوضع الثقافى لعينة التجربة ومن هذه المحددات الطبقة والتى وجـه سبيرمان ١٩٢٧ النظر لأثرها الهام والعمر والتعليم والذى ذهب طومسون الى أنه يفرض تركيبا معينا على العقل ، كذلك الخبرة السابقة والتدريب الذى ذهب وودورث الى أنه يؤدى لتغيرات ملحوظة فى تشبعات العوامل بعد تدريب طويل . وفيما يلى تفسيرا ملخصا للعوامل الست :

العامل الاول : زمن الرجع :

اشارت نتائج التدوير المتعامد للعوامل المركزية الى ان هذا العامل يتميز بخصائص منها أن جميع الاختبارات المشبعة به من نوع الورقة والقلم ما عـدا اختبار زمن الرجع وأن تبـاين هذا العامل ٦ر١٣٪ من نسـبة التباين الكلى كما أنه باختبار دلالة تشبع هذا العامل بمعادلة الخطـأ المعيارى لبرت وبانكر ، وجد أن أدنى التشبعات أكبر مـن الخطأ المعيـارى ومن ثم فان هذا التشبع له دلالة . ولقد اقترحنا تسمية هذا العامل باسم زمن الرجـع والذى يتشبع به أكـثر من ٥٠ ٪ من اختبـارات البحث وقـد تؤيد نتائج سيشور وسيشور ، وسيشور واتيـال ١٩٤٠ أن زمن الرجع عامل عام ينطبق على أجزاء عدة من الجسم هذه التسمية المقترحة .

العامل الثانى : المثابرة العضلية :

تميزت نتائج تشبعاته بأن الاختبارات المشبعة به من نوعى الاختبارات الجسمية واختبارات الأجهزة وأن نسبة تباينه ٣ر٦٪ من نسبة التبـاين العام كما أنه باختبار دلالة أدنى تشبعاته وجد أن له دلالة وتقترح التشبعات الدالة لاختبـار المثابرة العضلية للرجـلين اليمنى واليسرى والتصويب والديناموميتر أن هذا العامل قد يعرف بأنه المثابرة العضلية .

العامل الثالث : قوة اليدين :

ولقد تميزت نتائج تدويره بخصائص منها أ نجميـع الاختبـارات المشبعة بهذا العامل من نوع اختبارات الاجهزة وأن نسبة تباينه تصـل الى ٤ر٤٪ من نسبة التباين الكلى كما أنه باختبار أدنى تشبعاته وجـد أن له دلالة وتقترح الاختبـارات المشبعة بهــذا العامل تشبعا عاليا وهى الدينامومتر وزمن الرجع وثبات اليد ومقياس التقدير تسمية هذا العامل بقوة اليدين .

العامل الرابع : سرعة حركة الأصابع :

أشارت نتائج التدوير المتعامدة الى تمتعه بالخصائص الآتية : أن الاختبارات المشبعة به من نوعى اختبارات الورقة والقلم والأجهزة وأن نسبة تباين هذا العامل ٩ر٥٪ من نسبة التباين الكلى كما أنه باختيار ادنى تشبعاته قد وجد أن له دلالة وتقترح الاختبارات المشبعة تشبعا دالا بهذا العامل وهى النقر المتسع وزمن الرجع ووضع علامات بمربعات تسمية هذا العامل بسرعة حركة الأصابع .

العامل الخامس : التآزر الحركى البسيط :

تميز بأن جميع الاختبارات المشبعة به من نوع الورقة والقلم ويعتبر اختيار التتبع المميز أعلى اختبار يتشبع بهـذا العامل وأن نسبة تبـاين هذا العامل ٥ر٩٪ من نسبة التباين العام وباختبار أدنى تشبعاته وجـد أن له دلالة وتقترح الاختبارات المشبعة بهذا العامل تشبعا مرتفعا وهى التتبع المميز وتتبع التصويب والتمييز الادراكى ومقياس التقدير تسميته التآزر الحركى البسيط .

العامل السادس : ثبات الذراع :

أشارت تشبعاته الى أن الاختبارات المشبعة به من نوع الأجهـزة والورقة والقلم ونسبة تباين هذا العامل أره من نسبة التباين الكلى كما أنه باختبار دلالة هذا العامل وجد أن أدنى تشبعاته له دلالة وتقترح التشبعات العالية بهذا العامل لاختبارات التصويب وثبات اليد والتتبع المميز تسميته بثبات الذراع .

مناقشة عامة لنتائج البحث

وفى نهاية البحث ناقشنا نتائجه فى ضوء :

١ ــ المهن اذ تعتبر نتائج التجــــربة عن الوظائف الموجودة وقت اجرائها لمــا تجرى من دراسات مستمرة خاصة بدمج او شطب بعض الوظائف .

٢ ــ تصميم الأجهزة وعلاقة ذلك بمقارنة النتائج مع البحـــوث الاخرى حيث ستختلف باختلاف تصميم الجهاز .

٣ ــ التنبيهات المقدمة فى البحث وهى من نوع التنبيه الخـــارجى وليس بينها تنبيه داخلى لأن الأداء فى مهنة الدلفنة . لا يتطلب الاعتمـــاد على تنبيه من ذلك النوع .

٤ ــ ترتيب تطبيق الاختبارات وعلاقته بالتنظيم العاملى .

٥ ــ خصوصية طائفية القدرات الحركية اذ تستبعد نتائج البحث وجود عامل حركى عام وتشير الى أن العمليات الحركية تنتظم على شكل مجموعات .

٦ ــ اعتبار النتائج للعاملين احدى الصور الممكنة والتى أمكن فى اطارها تعريف القدرة الحركية .

٧ ــ الاشتراكيات والانفراديات حيث تتمتع معظم الاختبارات المشبعة تشبعا مرتفعا بالعوامل الست باشتراكيات عالية وانفراديات منخفضة .

٨ ــ التشابه بين الأداء على الاختبار والاداء فى المهنة وعلاقة ذلك بعدم ارتباط نتائج المحك بكثير من الاختبارات ارتباطا مرتفعا .

٩ ــ علاقة التخطيط فى التدوير بعدد العوامل المركزية المستخرجة .

النواحى التطبيقية للبحث :

١ ــ تصلح الاختبارات المشبعة تشبعا مرتفعا فى تكوين بطارية من الاختبارات الحركية تستخدم الى جانب اختبارات عقلية أخرى فى اختبار المتقدمين سواء للتعيين أو للتدريب على العمل فى مهن دلفنة الصلب وذلك فى حدود مواصفات العينة والوظائف .

٢ ــ كما أنه ممكن استخدام اختبـــارات البحث فى عزل الأفراد المستهدفين للحوادث .

قائمـــة المراجـــع

العربيـــــة

١ ــ السيد محمد خيرى ــ الاحصـــاء فى البحوث النفســـية والتربوية والتربوية والاجتماعية دار المعارف بمصر ١٩٥٦ صفحـــة ٤١٥ ، ٤٣٠ ، ٥٤٩ .

٢ ــ عماد الدين سلطان ــ التحليل العاملى ــ دار المعارف بمصر ١٩٦٧ ص ٦٣ .

الانجـــــليزية

3 — ANNE ANASTASIA, Psychological Testing, The McMillan Comp. New York 1961, p. 378.

4 — BENJAMIN FRUCHTER, Introduction to factor analysis, D. van Nostrand Comp. Inc. 1964, p. 51.

5 — E.A. FLEISHMAN Testing for Psychomotor Abilities by Means of Apparatus Tests, Psychological Bulletin 50, 1953, p. 241.

6 — E.A. FLEISHMAN & HEMPEL, Factoriol Study of Complex Psychomotor Performance and Related Skill, Journal of Appli, Psychology, 40, 1956, p. 96.

7 — E.A. FLEISHMAN, The Dimensions of Perceptuol Motor Abilities Acta Psychologica, V. XIX, Proceedings of Sixteenth International of Psycholo. Bonn 1960.

8 — E.A. FLEISHMAN, A Factor Analysis of Fine Manipulative Tests, Journal of Appli, Psycholo., No. 2, 1962 p. 96.

9 — International Standard Classification of occupations, International Labor office Geneve, 1962, p. 107.

10 — GUILFORD, Personality, Mc-Graw-Hill Book Comp., New York, 1959 p. 379.

11 — PHILIP, E. VERNON, The Structure of Human abilities, London Methuen Comp., 1955, p. 97.

12 — ROBERT M. GAGNE & E.A. FLEISHMAN, Psychology and Human Porformane An Introduction to Psychology, New York, 1959, p. 219.

1 — Reaction time ;
2 — Muscular persistance; (for Leg)
3 — Two hand strength;
4 — Finger motor speed;
5 — Simple motor coordination ;

6 — Arm steadiness (residuals).

The highly saturated tests perform a psychomotor Battery tests. It is possible to use it in selection and vocational guidance the following table reveals these tests with its average, standard deviation, time, reliability, and saturation.

No.	Tests	average	standard deviation	reliability	Saturation	Time
1	Discrimination B.T. (Printing)	42.70	14.7	.870	.66	1
2	Muscular persistence T.	124.20	42.8	.748	.53	3
٤	Dinamometer T.	34.70	5.22	.605	.39	—
4	Tapping T.	62.84	12.84	.845	.48	1
5	Pursuit discrimination	38.65	13.10	.876	.76	2
6	Aiming (apparatus)	21.60	9.20	.874	.47	—

McCollom 1940 assure that many factors are produced as a result of factorial manipulation of motor and mental tests, the analysis of Dudeck 1948, Michael 1949, and the report of A.A.F. 1947 agreed with these researches. Practice knowledge of results. Discovering the revelant stimulus the schedule of practice were exhibited in the part of motor learning. Transfer of training in motor performance and classification of motor performance (Seashore, Eyesenck, Borton Andreas, Gagne & Fleishman, Guilford) are the two last items of this chapter; commenting on this chapter we offer the rationalizations of prefering the classification of Guilford in job analysis than the others.

d — The Occupational Family and Job Analysis :

The third Chapter : contains the aim of the research, its hypothesis, the plan, the experiment of determining the occupations which represent steel Rolling Mill process by using questionnaire given to the technical men and engineers and at last include the experiment of job analysis after theoretical manipulation of operational definitions of job analysis concepts, job analysis equation and methods & procedures. It was founded that it is necessary to manipulate Flangen critical requirements Method by Criticism from the point of view of its impossibility of application in Rolling Mill occupation. Samples of worker activity according to the demanded motor ability which were founded in the results of job analysis lastly exhibited.

e — Pilot Study, Factor Analysis and Rotation of Axes :

The fourth Chapter : *includes the pilot study, samples (140* workers) tests (17 tests), Battery plan, sequence of test administration, Standardization of time, description of tests (the content, instruction, training, time, scoring) and standardization of tests i.e.; reliability and validity of tests. In the end of this chapter ,correlations (230 subject of the whole experiment) factor analysis and rotation of axes for simple structure were exhibited.

3 — RESULTS

The fifth and last chapter includes interpretation of factors with manipulating the determinations which affect the structure of factors such as : Class, age, education, experience and practice. The results were summarised in these six factors :

Motor Speed — Oehrn works 1895 on Sensory Motor Tests — Binet first tests which measure sensory, perceptual and motor process — Kraeplin studies on muscular activities and reaction time — Stern & Jastron use the same tests of Cattell — Gilbert study on sensory and motor functions — Cyril Burt researches 1909 on simple and Complex motor process).

b — **Specificity & Group Factor of Psychomotor abilities.**

It is also necessary for complete survey to manipulate specificity and group factor of psychomotor ability: specificity of psychomotor abilities studies revealed very low correlations among such abilities and between them and intelligence or vocational proficiency (WeissLong and Pear 1932, Perrin, Mucio & Buxton). At the same time there is not complete specificity; most of correlations are positive though some may be negligible and even negative, especially in high grade or restricted groups (Studies of Attenborough & Farber 1934 on mental defective M. P. E. Eysenckon senile Adults 1945). Group factors studies revealed that tests of closely similar functions tend to yield higher inter-correlations, thus suggesting that it would be more legitimate to talk of dexterities rather than of dexterity or of a general psychomotor ability. However, there is little agreement so far as to which group factors are the most consistent and distinctive (studies of Farmers 1927, 29, 36, Erale & Gaw 1930, Buxton & McCollom's 1940, Dudek & Seashore 1942, Alport & Vernon 1933, Guilford & Lacey 1944, Buxton 1940, Seashore & Etal 1940, Fleishman 1954).

c — **Theoretical Manipulation & Concepts**

The second Chapter includes theoretical manipulation of motor abilities and concepts related to its measurement such as: Operational definitions of : aptitude, ability, skill, motor development, motor ability, motor response, motor response capacity and operational definitions of production process and Rolling Mill occupation. The same chapter also contains the determinations of motor performance such as: physical Dimensions of the task, stimulus dimensions of the task, Conditions of Testing and characteristic of subjects. The role of Nonmotor factor in motorability with stress on researches of Guilford & Lacey 1947 in A.A.F. and the studies of Fleishman 1947-49-54 about the dependence of complex motor activity on non-motor factors, Fleishman & Hempel 1956. Certain researches of Seashore, Buxton,

An Experimental Study of Psychomotor Factors Required* for Steel Rolling Mill Occupations*

by : Mahmoud El-Sayed Abou El-Neel
M. A. Psychology
Psychologist of Egyptian Iron & Steel Comp.

Contents:

1 — AIM

According to the importance of psychomotor abilities in industry, specially fields of Machine designs (Du Bois, Orlansky, Weldon & Peterson) training (Linohell, Tiffin); Individual mental efficiency (Hollingworth, Dodge & Bendict); accident proneness (Drake); selection and vocational guidance (Fleishman & Reynolds); and due to the poverty of the local researches in manipulating it. This research is designed for testing three hypotheses:-

1st : Ask about the possibility of preparing occupational family represent Rolling Mill occupations.

2nd : Ask about which psychomotor abilities are demanded in this occupational family.

3rd : Ask about the factors by which tests are saturated for measuring these abilities.

2 — METHODS

a — Historical introduction.

The first chapter of this research includes a historical introduction of this research (Galton works 1882 on Reaction Time, Muscular strength and another motor and sensory functions — Cattell works 1896, on individual difference of Reaction Time — Wisseler researches on hand strength, Reaction Time and

---

* Abstract of M. A. : Research submitted to Ain Shams University, Faculty of Arts Dept. of Psychology (April 1969).

نماذج السلطة والبيروقراطية عند ماكس فيبر

على عبد الرازق جلبى
ماجستير فى علم الاجتمـاع
باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

مقــــدمة :

يهدف المقال الى التعريف بما أسهم به ماكس فيبر (M. Weber) بصدد مفهوم السلطة ونماذجها . وتسليط الضوء على الكيفية التى عالج بها فيبر هذه الموضوعات .

فقد لوحظ أن الجهود التى حاولت تقــديم اضافات فيبر السابقة قد اقتصرت على بيان ابعاد النموذج البيروقراطى للسلطة فقط . وانها لم تتطرق الى الكشف عن ابعاد النماذج الاخرى للسلطة التى اعتمد فيبر على بيان أبعادها وتحليلها لتحقيق هدف غفلت الجهود السابقة عن ادراكه . فلقد حاول فيبر أن يحدد ويحلل نماذج السلطة التقليدية والعظيمة ، ويجمع الشواهد التاريخية من هنا وهناك ، وبخاصة تلك التى تساعده فى تدعيم وجهة نظره التى تؤكد ان النماذج التقليدية والعظيمة للسلطة تعد نماذج غير معقولة او غير رشيدة irrational ولا تصلح للنسق الاجتماعى الثابت ، ومن ثم فهى تترك مكانها لنموذج السلطة المعقول أو البيروقراطى ، الذى ساد فى عصره ، واعتبره فيبر افضل أداة لادارة التنظيمات على اختلاف اهدافها . ومن هنا يمكن القول أن فيبر يحاول تدعيم أهداف السلطة السياسية فى عصره ، مما يجعل ربط جهوده فى هذا الصدد بالايديولوجية التى اصطبغ بها هذا العصر أمرا لا يتطرق اليه الشك . وينقسم المقال الى اقسام ثلاثة :

اولا : الاسس السسيولوجية التى استند اليها تحليل فيبر لنماذج الســلطة .

ثانيا : ابعاد نماذج السلطة البيروقراطية والتقليدية والعظيمة .

ثالثا : الكشف عن جوانب الضعف والقوة فى النماذج المختلفة للسلطة .

اولا : الاسس السسيولوجة التى استند الها تحيليل فيبر لنماذج السلطة :

اجمعت الدراسات التى تناولت أعمال ماكس فيبر Max Weber فى التراثالسسيولوجى على أن نماذجالسلطةوالبيروقراطية (*) عنده تحتل

(*) تعتبر البيروقراطية نموذجا من نماذج السلطة . فعلى الرغم من أن معناها اللفظى يؤكد هذا باعتبارها كلمة مركبة من شقين الاول Bureau بمعنى المكتب والثانى Cracy وهو مشتق من الاصل الاغريقى Kratia ومعناها to be strong اى القوة بحيث تدل كلمة البيروقراطية فى مجموعها على قوة المكتب أو سلطته (درويش ، عبد الكريم ، وتكلا ، ليلى، **اصول علم الادارة** ، ص ١٨٦) الا اننا سنجد فيما بعد كيف أن تحليل ماكس فيبر لنموذج البيروقراطية يشير الى هذا المعنى . حيث نجده يعتبر نموذج السلطة الشرعية المعقولة هو النموذج الاساسى ، والجماعة المناسبة لممارسة هذا النمونج للسلطة فى نظره يتمثل فى الجماعة المنظمة على اساس بيروقراطى .

مكانة لا نظير لها بين كل ما اسهم به العلماء فى هذا الصدد . فلقد أشار ثمبسون Thompson الى أن ماكس فيبر كان أول من وضع نظرية منظمة عن التنظيم البيروقراطى (١) . وذهب كل من مارش وسيمون March & Simon الى أن كل دراسات البيروقراطية الحديثة تدين لماكس فيبر من حيث السبق الزمنى والفكرى (٢) . وأكد روبرت ميرتون R. Merton ان الصياغات التى قدمها ماكس فيبر والخاصة بالنموذج البيروقراطى تمثل المصدر الاصلى لكثير من البحوث الامبيريقية والنظرية التى تدور حول البيروقراطية (٣) .

ولفهم أبعاد النماذج التى قدمها فيبر للسلطة والبيروقراطية ، نجد أن الاشارة الى العناصر الاخرى التى ينطوى عليها اسهام فيبر فى علم الاجتماع أمر لا مناص منه ، ذلك لان نماذج السلطة والبيروقراطية هذه ما هى الا جوانب فى البناء النظرى السسيولوجى الذى اضافه فيبر الى علم الاجتماع . ولكن عند محاولة تقديم تلك الاسهامات السسيولوجية بوضوح ، تواجهنا ضرورة ادراك الجو الفكرى الذى عاش فيه فيبر . ذلك لان كل دراسة لجهود أحد العلماء على حد تعبير بارسونز Parsons ينبغى أن ينظر اليها على ضوء الموقف الفكرى السائد فى عصره والذى نشأت فيه أفكاره (٤) .

لقد كانت نقطة الانطلاق الجوهرية التى بدأ منها فيبر تتمثل فى قبوله لوجهة النظر الذاتية — التى تعتمد على الفهم فى علوم السلوك الانسانى والثقافة كما يذهب الى ذلك كل من ديلثى Dillthy وريكرت Rickert والتى تضمنت هجوم فيبر على المنهج التاريخي الذى يرى أنه لابد من أن يتم تفسير الظواهر الانسانية بمصطلحات تاريخية وعلى ضوء السياق التاريخى فى حد ذاته ، بمعنى اعتبار كل سياق تاريخى أمرا فريدا لا يمكن مقارنته بسياق مناظر له ، وهى نظرة تنكر جدوى المقولات النظرية التعميمية . ولهذا نجد فيبر يعتبر هذه المقولات النظرية جوهرية فى الميدان الثقافى والانسانى لاثبات العلاقات السببية كما هى علاقات ضرورية فى العلوم الطبيعية (٥) .

واستنادا الى موقفه الذى يتوسط الاراء السائدة فى عصره (*) . اعتبر فيبر علم الاجتماع دراسة تبحث عن الاسباب وفى نفس الوقت دراسة

---

(1) Thompson, V. A., **Modern Organization**, p. 10.

(2) March, J, G., & Simon, H., **Organizations**, p. 36.

(3) Merton, R., (et al), **Reader in Bureaucracy**, p. 17.

(4) Parsons, T., **The Introduction of the Theory of Social & Economic Organization**, p. 9.

(٥) Ibid., p. 9.

(*) ولم تقتصر الافكار السائدة فى عصره على موقف كل من ديلثى وريكرت وغيرهم من أقطاب الفلسفة الالمانية والمنهج التاريخى فى ذلك الوقت ، بل كانت هناك أفكار أخرى من أبرزها ما نادى به كارل ماركس وكتب له الذيوع والانتشار وأثر فى أهم أعمال فيبر المتمثلة فى دراسته عن الروح الرأسمالية والعقيدة البروتستانتية . وكان كل من تيماشيف فى كتابه عن النظرية السيسولوجية وما رتندال فى كتابه عن هذه النظرية أيضا وجيرث وملز فى كتابهما عن ماكس فيبر : مقالات فى علم الاجتماع،على وجه الخصوص قد اسهبوا فى بيان عناصر الجو الفكرى فى عصر فيبر ص ٤٥ الى ٧٤ .

للمعانى . وشرع فى مناقشة أسس هذا العلم عنده والتى انحصرت فى نسق المقولات السسيولوجية على ضوء وجهة النظر الذاتيـــة . وهى المقولات الخاصة بمعانى الاشياء والافكار والانماط المعيارية ودوافع الاشخاص من وجهة نظر أولئك الذين يخضع فعلهم للدراسة (١) .

ولقد ترتب على اهتمام فيبر بالمعانى واتباعه لطريقة الفهم فى الدراسة السسيولوجية وتأكيده فى نفس الوقت ضرورة الوصول الى تفسيرات سببية صياغته لنماذج مثالية Ideal Types يستعين بها فى تحقيق أهدافه (٢) .

والنموذج المثالى باختصار هو نموذج تعميم يصف ما يطلق عليه فيبر نموذج الفعل الممكن موضوعيا .. وهو أداة أساسية فى التحليل الاجتماعى يمكن أن نقارن بها مواقف الحياة وما فيها من أفعال أثناء عملية البحث (٣) .

وبناء على تحديده لمفهوم النموذج المثالى يبدأ بوضع تصنيف لاربعة نماذج للفعل : أولا الفعل الهادف عقليا .. وثانيا الفعل المتجه نحو قيم مطلقة — ثم الفعل الذى يتم فى ضوء الاتجاه العاطفى .. وأخيرا الفعل الذى يتم فى ضوء الاتجاه التقليدى (٤) .

وبعد أن حدد فيبر هذه النماذج الاربعة للفعل تقدم مباشرة نحو مستوى بنائى آخر حيث تناول النماذج المثالية للعلاقات الاجتماعية . واستخدم مفهوم العلاقة الاجتماعية ليشير الى سلوك مجموعة من الفاعلين طالما يأخذ كل فعل صادر عن كل واحد منهم فى اعتباره المعانى التى تتضمنها أفعال الاخرين ، وتكون وجهته آخذة بهذه المعانى (٥) .

ثانيا : نماذج السلطة البيروقراطية والتقليدية والعظيمة

وعندما فرغ فيبر من وضع الخطوط العريضة لتحليله مع الاهتمام بالفعل والنماذج الاساسية للعلاقات الاجتماعية ، بدأ يتناول الجماعات المنظمة مخصصا مكانة بارزة للجماعة المتضامنة Corporate group ، وهى تمثل نموذجا تعد السلطة عنصرا جوهريا بالنسبة له . ونجده يشيد بناء أساسيا لهذه الجماعة يعتبره البناء القاعدى بالنسبة لكل الجماعات الاخرى مهمـــا كان حجمها ودرجة تعقيدها فى كل ميادين الفعل الانسانى المتكرر . وكانت السمة الاساسية لهذا البناء فيما يرى فيبر هى التمايز الداخلى للادوار والسلطة . ويفرق فيه بين أولئك الذين يحملون المسئولية ويقبضون على زمام السلطة ، أو بين رئيس يتمتع بالسلطة العليا وبين الافراد الذين على الرغم من كونهم تحت سيطرة الرئيس الا أنهم يمارسون سلطة على الاعضاء الآخرين فى الوقت نفسه ، وهم أعضاء الهيئة الادارية (٦) .

---

(1) Parsons, T., op. cit., p. 6.

(2) Beker, H., & Barnes, H., **Social Theory from Lore to Science**, p. 894.

(3) Timasheff, N., op. cit., p. 171.

(4) Weber, M., **The Theory of Social & Economic Organization**, op. cit., pp. 115 - 117.

(5) Ibid., p. 118.

(6) Parsons, T., The Introduction, op. cit., p. 56.

ولقد صاغ فيبر هذا البناء القاعدى للجماعة المتضامنة على شاكلة النموذج الشائع فى المجتمع الغربى وفى الوقت الذى عاش فيه ، واعتبره النقطة المرجعية Point of Reference ليحدد ويميز النماذج الاخرى على ضوء اختلافاتها المحددة معه . ولقد اطلق على النموذج القاعدى نموذج السلطة الشرعية المعقولة Rational legal — authority ويقتضى فهم النماذج المختلفة للسلطة عند فيبر ، تناول ذلك النموذج الشرعى المعقول كما عرضه فيبر نفسه واعتبره من ناحية النموذج المرجع فى تحديد النماذج الاخرى على ضوئه ، ومن ناحية ما يمثل الوضع القائم وانتهت اليه دائرة التغير لنماذج السلطة التقليدية والعظيمة Traditional and charismatic authority (١)

ويبدأ فيبر تحليله لهذه النماذج المختلفة للسلطة بالتمييز بينها على ضوء الاختلاف فى طبيعة الادعاء بالشرعية . فيذهب الى أنه على الرغم من أن هناك عناصر اساسية يمكن أن يستند اليها تضامن الجماعات ومن أهمها: العادة والمصالح المادية الخالصة ، وروابط الود ، والدوافع المثالية . الا أن هذه العناصر لا تمثل اساسا ثابتا لنسق الجماعة المتضامنة . ويقرر أنه قد هدتنا الخبرة الى أن كل نظام من نظم السلطة يحاول أن يشيد الاعتقاد فى شرعيته كأساس ثابت يستند اليه ، ولهذا يختلف نموذج الطاعة ، واسلوب ممارسة السلطة ، ونوع الهيئة الادارية التى تقوم بحمايتها ، اختلافا جوهريا وفقا لنوع الشرعية المدعاة . ومن ثم كان من المفيد أن نصنف نماذج السلطة وفقا لنوع الادعاء بالشرعية . وعلى أنه من الأهمية بمكان أن نشير الى انه فى حالة اعتبار الادعاء بالشرعية ادعاء صـــادقا يتدعم وضع الاشخاص الذين يدعون السلطة (٢) .

ومن نقطة الانطلاق التى تتعلق بتحديد طبيعة الادعاء بالشرعية ، افتتح فيبر تحليله بمقدمة لتصنيف ثلاث نماذج اساسية للسلطة يجب النظر اليها مع تطورها التحليلى واستخدامها الامبيريقى على أنها أحد اسهامات فيبر القليلة والهامة فى علم الاجتماع (٣) .

فيذهب الى أن هناك ثلاثة نماذج خالصة للسلطة يمكن أن ينهض صدق ادعائها بالشرعية على الاسس التالية :

١ — أسس معقولة Rational grounds تستند الى الاعتقاد فى شرعية القواعد المعيارية وأحقية أولئك الذين ارتفعوا الى مناصب السلطة فى ظل هذه القواعد ليصدروا الاوامر . (السلطة الشرعية) .

٢ — اسس تقليدية Traditional وتستند الى اعتقاد قائم فى قداسة الإعراف أو التقاليد القديمة ومشروعية مكانه أولئك الذين يمارسون السلطة فى ظلها . (السلطة التقليدية) .

٣ — الاسس العظيمة Charismatic وترتكز على الولاء الى البطولة والقداسة الخاصة والاستثنائية أو الشخصية المثالية لاحد الافراد وللانماط

---

(1) Thompson, V., A., op. cit., p 11.
(2) Weber, M., op. cit., pp. 324 - 327.
(3) Parsons, T., op. cit., p. 57.

المعيارية أو النظام الذى يفرضه ويرسم معالمه . (السلطة العظيمة).ثم ينتقل فيبر الى تحديد المميزات الاساسية للجماعة المتضامنة التى تمارس فى ظلها السلطة الشرعية المعقولة — وهى النوع الاول — فيما يلى :

١ — تنظيم مستمر للوظائف الرسمية الّتى تحكمها القواعد .

٢ — نطاق اختصاص محدد لكل منصب وهذا يشتمل على :

(أ) التزامات بأداء وظائف معينة استنادا الى مبدأ تقسيم العمل .

(ب) سلطة لشاغل المنصب مقابل الواجبات والمسئوليات المنوط بها .

(ج) تحديد وسائل الالزام الضرورية بوضوح والتى لا يحق استعمالها الا فى الحالات المنصوص عليها .

والوحدة الممارسة للسلطة التى تنظم بهذه الطريقة تعرف بالهيئة الادارية وتوجد هيئات ادارية بهذا المعنى فى التنظيمات الخاصة ذات الحجم الكبير ، كما فى الاحزاب والجيوش ، بمثل ما توجد فى الدولة والكنيسة .. ويكون الرئيس المنتخب ومجلس الوزراء وغيرهم من مجموعة الممثلين المنتخبين هيئة ادارية بالمعنى السابق (١) .

٣ — ويقوم تنظيم المناصب على مبدأ التدرج الهرمى بمعنى أن يخضع كل منصب اقل لاشراف وضبط المنصب الاعلى منه . كما يدل على توفير حق التظلم من المنصب الادنى للمنصب الاعلى .

٤ — والقواعد التى تنظم سلوك المنصب قد تكون قواعد ومعايير فنية . والموظفون الذين يشغلون هذه المناصب يعرفون عملهم وهم مدربون على أدائه .

٥ — والعاملون فى ظل هذا التنظيم (أو المنظمة) لا يمتلكون وسائل العمل والانتاج وانما يمدون بها فى صوره نقود وأدوات . وهممسئولون عن رد عائدها وعن تعليل كيفية انفاقها واستخدامها . ويبنى على هذا أيضا فصل تام بين ممتلكات التنظيم والمتلعقات الشخصية لشاغل الوظيفة .

٦ — لا يوجد أى حق فى تملك المنصب الرسمى أو مافيه .

٧ — توضع جميع الاجراءات الادارية والقرارات والقواعد وتثبت كتابة حتى فى الحالات التى تعتبر المناقشة الشفهية لها هى القاعدة . وينطبق هذا على المناقشات التمهيدية والمقترحات والقرارات النهائية وعلى كل أنواع القواعد والنظم . ومن مجموع الوثائق المكتوبة وتنظيم الوظائف الرسمية القائمة يتكون ما يسمى بالمنصب كشخص معنوى ، وهو محور كل نماذج الفعل المتضامن فى العصر الحديث .

٨ — ويمكن ممارسة السلطة الشرعية بطرق جد مختلفة .. وهى السلطة التى يمسك زمامها الرئيس الا رفع منزله ، والمناسب لنسق السلطة الشرعية .. وعلى الرغم من أن هناك نماذج بالغة الاهمية للسلطة تتمثل

---

(1) Weber, M., op. cit., pp. 328 - 330.

فى النموذج الوراثى العظيم كما تفسره الملكية الوراثية ، ونموذج عظيم لرئيس يختار بواسطة الاستفتاء العام ، الى جانب غيرها من النماذج التى تجمع بين عناصر عظيمة وبيروقراطية ، الا أن نموذج الهيئة الادارية الشرعى المعقول هو النموذج الذى يمكن تطبيقه على كل سياق وموقف مهما اختلف نوعه (١) .
ومن ثم بدأ فيبر فى رسم أبعاد هذا النموذج الذى يعتبره من أكثر الميكانيزمات أهمية فى الادارة ، والذى فيه يشغل رئيس التنظيم ذو المنزلة الرفيعة مكانه فى السلطة عن طريق الانتخاب أو التعيين . ويتم تعيين الهيئة الادارية التى تحت أمرته بحيث تقوم بوظائفها وفقا للمعايير التالية :

لا يخضع هؤلاء الموظفون للسلطة الا فى حالة الالتزامات الرسمية وهم احرار شخصيا . كما انهم ينتظمون فى تدرج هرمى من مناصب محددة بوضوح . ولكل منصب مجال من الاختصاصات المحددة بالمعنى الشرعى . ويشغل المنصب بواسطة علاقة تعاقدية . فهناك اذن عملية انتقاء حرة . ويتم اختيار المرشحين لتعيينهم فى هذه المناصب على أساس النصائص الفنية التى يتحقق منها بواسطة اختبارات أو بما يضمن أنهم قد تلقوا تدريبا فنيا مثل الدبلومات أو بكليهما . ويحصلون على مكافآتهم فى صورة مرتبات ثابتة ، كما يكون لهم الحق فى المعاشات . ويكون للسلطة القائمة فى ظل ظروف محددة ، وعلى الاخص فى التنظيمات الخاصة الحق فى الغاء التعيين . كما تكون للموظف الحرية فى استقراره بالوظيفة أو عدمه . وتحدد مرتبته وفقا لمكانته فى التدرج الهرمى ، وقد يؤخذ فى الاعتبار كل من المسئولية التى تقع على مكانته فى التدرج ومتطلبات مكانته الاجتماعية . ويعامل المنصب باعتباره مهنة فردية أو على الاقل مهنة أولية لشاغل المنصب ، وهى تشكل خطة عمل فى الحياة Career ، ويعتمد نظام الترقى فيه على الاقدمية أو الانجاز أو كليهما ووفقا لحكم الرؤساء . وينفصل الموظفون كلية عن ملكية وسائل الادارة ، ولا يملكون مراتبهم . وهم يخضعون لنظام صارم واشراف منظم فى قيامهم بأعباء مناصبهم .
ثم يخطو فيبر بعد ذلك خطوة أخرى . فنجده يحدد المجالات المتباينة التى يمكن أن يطبق فيها هذا النموذج للتنظيم حيث يحصرها فى ميادين الاعمال التى تهدف الى تحقيق ربح ، أوالمشروعات الخاصة التى تخدم أغراضا مادية أو مثالية . والتنظيمات الخيرية والدينية والسياسية والعسكرية (٢) .

وينتهى فيبر من هذا التحليل الى القول بأن هذه الادارة البيروقراطية هى الاداة الاكثر كفاية ومعقولية فى ادارة التنظيمات ذات الحجم الكبير والتى قد ظهرت واعتمد عليها النظام الاجتماعى الحديث فى مجالات عديدة متباينة (٣) .
وكان ذلك نتيجة لادراكه للعالم باعتباره يسير فى اتجاه التقدم نحو المعقولية مع تغير مصاحب فى صور التنظيم . ومن ثم يصبح من الصعب بقاء النماذج الاخرى للسلطة التقليدية والعظيمة ، غير المعقولة . الامر الذى يمهد الطريق لظهور ذلك النوع الجديد القائم فى المجتمع الغربى حديثا للسلطة

---

(1) Ibid., pp. 331 - 333.
(2) Ibid., pp. 333 - 336.
(2) Parsons, T. op. cit., p. 58.

والبناء الشرعى المعقول والذى اطق عليه فيبر التنظيم البيروقراطى (١) .

وعندما انتهى فيبر من تحديده لاطار هذا التنظيم البيروقراطى ، شرع يحدد شكل النماذج الاخرى للسلطة على أساس ذلك البنـــاء البيروقراطى ويميزها عنه .

فيذهب الى أن السلطة التقليدية هى التى يدعى فيها بالمشروعية على أساس قداسة النظام وقوى الضبط اللازمة له باعتبارها ربيبـــة الماضى ، وانها قد وجدت دائما . ويعين الشخص أو الاشخاص الذين يمارسون هذه السلطة وفقا لقواعد منقولة على أساس العرف أو التقاليد . وتعتبر سلطة ذلك الفرد الشخصية موضوعا للطاعة . وهى سلطة يتمتع بها بفضل كانته التقليدية . وتتبنى الجماعة المنظمة التى تمارس هذه السلطة فى ظلها على علاقات الولاء الشخصى والتى غرست خلال عملية التعليم . وهكذا كانت هذه الجماعة تتكون من رئيس بصفة شخصية يحتل فيها مكان السلطة العليا ، ومن هيئة ادارية تنحصر فى التابعين الشخصيين للرئيس وهم ليسوا موظفين دائما يخضعون لسلطته وتربطهم به علاقات الولاء الشخصى له دون الالتزامات غير الشخصية للمنصب (٢) . وطالما أن هذه الجماعة لا تحكمها القواعد المعروفة فى ظل النظام الشرعى المعقول للسلطة ، فاننا نجد الرئيس هنا يتمتع بالحرية فى منح اتباعه الهبات على أساس سروره الشخصى منهم أو عدمه ، وحبه أو كرهه ، وذلك بطريقة تعسفية وبخاصة بالنسبة للهبات التى تصبح مصدرا للدخل المنتظم . وقد يمارس الرئيس التقليدى سلطته مع هيئة ادارية أو بدونها . ويتم تجنيد أعضاء الهيئة عن طريق واحد أو أكثر من المصادر التالية (٣) :

من الاشخاص الذين يرتبطون بالرئيس بروابط تقليدية للولاء الشخصى .. وهذا ما يطلق عليه التجنيد الوراثى ، ويتم من بين الاقرباء والعبيد الذين يعملون فى دار الرئيس أو الزبائن أو المستعمرين .. أو قد يتم التجنيد على أساس غير وراثى : وتضم هذه الفئة أشخاصا تربطهم بالرئيس علاقة الولاء الشخصى الخالصة ، ككل أنواع المحبوبين أو الاعزاء بالنسبة له .. ولايخضع أعضاء الهيئة الادارية فى نموذج السلطة التقليدية لما يخضع له الاعضـــاء المناظرين فى النموذج المعقول للسلطة : من قواعد غير شخصية وما تنطوى عليه من نظم التعيين والترقية والتدريب والمرتبات وغيرها . وانما يوجد هناك مجموعة متغيرة من واجبات الاعمال المنوطة والقوى المخولة بواسطة الرئيس نفسه من خلال قراره التعسفى ، وهى وقتية ولكنها تميل الى أن تصبح دائمة وتأخذ صورة نمطية على أساس تقليدى . ويعتبر الاشخاص الذين يقومون بهذه الوظائف الدائمة موظفين فى دار الرئيس .. ويوجد الى جانبهم اشخاص آخرون توكل اليهم مهام متفرقة .. وسواء تم تجنيد هؤلاء الموظفين على أساس وراثى أو غير وراثى فمنهم من يحصل على اتعابه فى صورة منح من الرئيس بطريقة لا تحكمها القواعد الرسمية . ويندر أن يكون التدريب الفنى لهم مطلبا أساسيا لتعيينهم فى واحد من المناصب السابقة .

(1) Thompson, V, A., op. cit., p. 11.
(2) Weber, M. ,op. cit, p. 341.
(3) Ibid., p. 342.

ونجد فيبر بعد ذلك التحليل ينتقل الى عرض بعض النماذج الفرعية للسلطة التقليدية . وكان أكثر هذه النماذج الفرعية بدائية هو النموذج الذى لا يوجد فيه هيئة ادارية شخصية . وهناك نموذجان فرعيان : (كبار السن) gerontocracy والنموذج الابوى . وينطبق المفهوم الاول على الموقف الذى تكون فيه ممارسة الضبط فى الجماعة فى قبضة كبار السن ، والذين يكونون أكثر دراية وألفه بالاعراف المقدسة والتقاليد الخاصة بالجماعة وهو نموذج يشيع فى الجماعات التى تفتقر الى اساس اقتصادى وأساس القرابـــة . والنموذج الابوى يتمثل فى الموقف الذى تكون فيه الجماعة عادة منظمة استنادا الى كلا الاساسيين ، الاقتصادى والقرابة ، كما هو الحال فى نظام الدار household حيث يمارس السلطة فرد واحد معين بواســـطة القاعدة الوراثية .. ومن الشائع أن نجد هذين النموذجين جنبا الى جنب ، ويلاحظ أن الشخص الذى يمارس السلطة فى الحالتين لا يعتمد على هيئة ادارية وانما يعتمد على ارادة أعضاء الجماعة فى احترام سلطته . وبحيث لا يخضع الاعضاء هنا للسلطة وانما هم أعضاء فى جماعة نشأت عضويتهم عن "تقليد والعرف لا عن التشريع وقواعده (١) .

ومع تطور الهيئة الاداريه الشخصية تطورت السلطة التقليدية واخذت صوره النموذج الوراثى التقليدى . وفيه ينظر الى الافراد على أنهمخاضعون لسلطة الرئيس الذى تصبح سلطته شخصية يتملكها كما يمتلك أى شىء عادى . وهى سلطة وان كانت تنشأ عن التقاليد ، الا أنها فى ممارستها تدعى بالقوى الشخصية . ولهذه السلطة الوراثية التقليدية صورة متطرفة تعرف بالسلطنة Sultanism وتظهر حيث تتفاقم السلطة المطلقة ويصير اعتمادها على الارادة الحرة التعسفية للرئيس بدرجة أكبر . وتتميز كل من السلطة الوراثية والسلطنة عن السلطة الابوية بوجود هيئة ادارية شخصية . ويميز السلطنة عن السلطة المعقولة تضمن الاولى صورة متطرفة للارادة والاختيار التعسفى . وعندما تصبح القوى والمزايا الاقتصادية قوى ومزايا مملوكة سواء لجماعة من الافراد أو لفئة تتميز بسمات وراثية معينة داخل نســـق السلطة الوراثية ، ويطلق على هذه الصورة للنسق:السلطة اللامركزيةحيث تفرض فيها الحدود على قوة الرئيس المتعلقة بالاختيار الحر لهيئته الادارية بمثل ما تفرض على اعضاء الجماعة المتضامنة أو الذينيشغلون منهم مكانة اجتماعية محددة . وقد يتملك أعضاء الهيئة الادارية أنفسهم من ناحية أخرى هذه المراتب بما فيها المزايا الاقتصادية المرتبطة بها من وسائل مادية فى الادارة وقوى الحـــكم (٢) .

وينتقل فيبر بعد ذلك الى تناول أساليب اعالة التابعين أو الخدم أو بمعنى اصح تحليل أسس معاملتهم ماديا فى ظل نظام السلطة التقليدية . وتقدر الاتعاب من وجهة نظره أما :

(أ) عن طريق بقاء التابع فى دار رئيسه .

---

(1) Ibjd., pp. 343 - 346.
(2) Ibic., pp. 347 - 350.

(ب) أو بالسماح له بأن يحصل على ما يحتاجه من مخازن بضائع وأموال رئيسة .

(جـ) أو بتمتعه بحق استخدام أرضه فى مقابل الخدمات التى يؤديها له .

(د) أو بواسطة حصوله على دخل أو أجر .

(هـ) أو عن طريق الالتزامات .

ويطلق فيبر على الوسائل من ب الى د الارباح . ويرى أن الهيئة الادارية التى تحظى بعائد عملها على هذا الاساس قد تشتمل على نظام للترقى على أساس الاقدمية أو الانجازات . أما الطرق أ ، هـ فينطبق عليها مفهوم الالتزامات . والهيئة الادارية التى تعامل بهذه الطريقة تتمثل فى النموذج الاقطاعى . على أن التحول بين أساليب الارباح والالتزامات تحول تدريجى لدرجة قد يصعب معها التمييز بينهما فى بعض الحالات (١) . وقد انحصرت الخطوة التالية فى تحليل فيبر ، فى تناوله للعلاقة بين السلطة التقليدية والنظام الاقتصادى حيث ركز انتباهه على العقبات التى يضعها النسق التقليدى فى طريق التنظيمات المعقولة (٢) .

وكان كلا النموذجين السابقين للسلطة — الشرعية المعقولة والتقليدية فيما يرى فيبر يمثلان وسائل للتنظيم تناسب النسق الاجتماعى الدائم . وهما نسقان على الرغم من خضوعهما للتغير مثل كل التنظيمات الانسانية الاخرى الا أنهما من طبيعة متكررة (٣) .

وفى مقدمة تحليله للنموذج الثالث للسلطة والذى عرف بالنموذج العظيم وضع فيبر تحديدا لمفهوم العظمة Charisma . فيرى أنه مفهوم ينطبق على خاصية محددة للشخصية ، ويعتبر الشخص بفضلها متفردا عن غيره من الاشخاص باعتباره قد وهب قوى فوق طبيعته أو استثنائية ذات أصل مقدس. وهى قوى مثالية يعد هذا الشخص على أساسها قائدا . ويتخذ فيبر من الابطال العظام والانبياء والمنقذين من الكوارث .. محورا لتحليله . ويقرر **أن اعتراف الذين يخضعون للسلطة فى هذه الحالة أمر حاسم** بالنسبة لصدق الادعاء بالعظمة ، بحيث يكمن أساس الادعاء بشرعية العظمة فى التصور الذى مضمونه : انه من واجب أولئك الذين يدعون لمهام عظيمة أن يعترفوا بخاصيتها ويتصرفوا وفقا لذلك ... كما أن القائد العظيم الذى تبوء كل جهوده بالفشل ولا ينجح فى افادة اتباعه قد تختفى سلطته العظيمة (٤) . وفى الجماعة المتضامنة التى تخضع لهذا النوع من السلطة لا تتكون الهيئة الادارية من موظفين ، كما أن أعضاءها ليسوا مدربين تدريبا فنيا ، ولم يتم اختيارهم على أساس الامتياز الاجتماعى ولابناء على الاعتماد الشخصى ، وانما يختار الاعضاء على ضوء خواصهم العظيمة ، فللبنى حواريوه ، ولسيد الحرب خدامه المختارون وللقائد اتباعه .. ولا يعرف

---

(1) Ibid., p. 351.
(2) Ibid., pp. 354 - 358.
(3) Parsons, T., op. cit., p 64.
(4) Weber, M., op. cit., pp. 358 — 360.

هنا كل ماله صلة بنظام التعيين أو الرفت أو الترقية والتدرج الهرمى ومجال السلطة والمنصب المحدد والمرتبات والارباح ، فليس هناك محل للقواعد الرسمية والمبادىء الشرعية المجردة (١) .

وتتمثل طرق تقديم الاتعاب فى ظل هذا النموذج للسلطة فى صورة هبات واحيانا تأخذ صورة الرشوة أو الاكراميات أو الاستعطاف . وتعد الجائزة أو الالزام عن طريق القوة و غيرها هى الصور النموذجية الاخرى لطريقة تقديم هذه الاتعاب .

ويميل الاتباع الى المعيشة مع قائدهم فى علاقة مشاعيه مستعينين بالوسائل التى يزودهم بها على أساس الهبة الطوعية . وهم يكونون مجموعة من العاملين الذين يتميزون بالسلطة العظيمة المستمدة من قائدهم. وهو يصدر أحكامه المقررة من وقت لاخر بحيث ينظر اليها الاتباع على انها احكام مقدسة والهامات . والعظمة الخالصة نظام غريب على الاعتبارات الاقتصادية وعلى كل مجال دنيوى . فهى سلطة غير معقولة (أو غير رشيدة) irrational ترفض الاستغلال الاقتصادى للموارد الطبيعية كمصدر للدخل.. ولكن هذا لا يدل على تنازل العظمة عن الملكية أو حتى الكسب كما يفعل الانبياء وحوارييهم فى ظل ظروف معينة .. وانما نجد المحارب البطل واتباعه يسعون وراء الحصول على الجائزة ، ويبحث الحاكم المنتخب أو القائد العظيم للحزب عن الوسائل المادية لتدعيم قوته ... ان النموذج العظيم فى صورته الحقيقية يزدرى كل ما له صلة بالنظام الاقتصادى اليومى فى صورته المعقولة أو التقليدية وبتحصيل الدخل المنتظم عن طريق النشاط الاقتصادى المستمر المكرس لهذا الهدف .

ومن ثم يعارض النموذج العظيم نماذج السلطة المعقولة ، البيروقراطية بخاصة والسلطة التقليدية بصورها المختلفة التى تتعلق بنظام الضبط اليومى للفعل . وذلك لان السلطة العظيمة سلطة ثورية تنكر الماضى ولا تعترف بتملك أوضاع القوة سواء من جانب القائد أو اتباعه (٢) . فهذا النموذج لا يمكن أن يصبح اساسا للنظام الثابت بدون أن يطرأ عليه تغيرات بنائيه عميقة ، حيث يتحول نتيجة لهذه التغيرات الى النموذج الشرعى المعقول أو الى النموذج التقليدى (٣) . اذن فهو نموذج لا يوجد الا فى عملية النشأة ونقطة البداية كنتيجة لوجود عدد من الدوافع الاساسية التى تؤكد تحوله الى النماذج الاخرى (٤) .

ثالثا : مواطن الضعف والقوة فى نماذج السلطة والبيروقراطية عند فيبر

اتجه التحليل السابق لنماذج السلطة والبيروقراطية الى محاولة الكشف والقاء الضوء على الابعاد الاساسية لهذه النماذج من وجهة نظر فيبرنفسه وعلى ضوء تتبع الخطوات التى سار فيها حتى انتهى من تحديده وتميزه لكل ما انطوت عليه هذه النماذج من مفاهيم وسمات .

---

(1) Ibid., pp. 360 — 361.
(2) Ibid., pp. 361 — 362.
(3) Parsons, T., op. cit., p. 66.
(4) Weber, M., op. cit., p. 364.

وكانت المكانة التى احتلتها نماذج فيبر عن السلطة والبيروقراطية فى دراسة التنظيمات سببا فيما اتخذه كثير من العلماء والباحثين فى هذا الميدان من مواقف محددة تشير الى مواطن الضعف والقوة فيها باعتبارها النماذج الرائدة فى نطاق بحثهم . ففيما يتعلق باسهاماته السيسولوجية العامة والتى تحتل فيها نماذج السلطة والبيروقراطية مكانة هامة وبارزة ، يعتقد تاكلوت بارسونز أن فيبر رفض صراحة كل رغبة فى وضع نسق للنظرية العلمية بصورة كاملة ومنظمة . واذا كانت اعماله تضمنت عناصر من هذا النوع وبخاصة النماذج المثالية للفعل الاجتماعى وللعلاقة الاجتماعية ، فان فيبر قد أدرك هذه العناصر باعتبارها مقدمة لدراسة تاريخية مقارنة للاسس السسيولوجية والتنظيمية للاقتصاد الحديث والنظام الاجتماعى (١) .

واستنادا الى موقف بارسونز هذا من اسهامات فيبر فى علم الاجتماع عامة ، تلك الاسهامات التى اقتصرت على تقديم بعض التعريفات السسيولوجية للفعل الاجتماعى والعلاقة الاجتماعية والسلطة والجماعات ... وعلى وضع نماذج مثالية لها يستخدمها فى تحليله وتميزه للنماذج المغايرة لها ، وعلى تقديم نوع من التصنيف للفعل والسلطة .. يمكن القول بأن كل هذه المحاولات لا تكون نظرية علمية .

وعند تناول موقف الباحثين من مفهوم النموذج المثالى عند فيبر من ناحية ، والنموذج التقليدى والعظيم والبيروقراطى للسلطة من ناحية أخرى ، نجد أن فكرة فيبر عن النموذج المثالى تمثل مصطلحات أساسية فى مناقشاته المنهجية وتشير الى بناء عناصر معينة للواقع فى تصور دقيق منطقيا (٢) ، وعلى الرغم من تركها أثرا بالغا فى عدد كبير من علماء الاجتماع المعاصرين . فانها قد اثارت موجة من الجدل والنقاش . فيذهب فريدريك Friedrich الى انه لم يستطع التحليل الواعى الذى قدمه سيشلنج Sechelting ، ولا التعليق الذى وضعه بارسونز على هذه الاداة المنهجية أن يبددا سحب الضباب والغيوم التى تحيط بها . فكان النموذج المثالى مفهوما سىء الحظ لان الاحداث التى طبق عليها لم تكن وحدات مثالية . وذلك لانه لا يوجد هناك حالة مثالية بالنسبة للبيروقراطية مثلا . وحتى اذا اكتسبت الوحدات صفة المثالية ، فلا يجب أن تكون نماذج ، لان النماذج تشتق دلالتها واهميتها من الواقع الامبيريقى . ولكن اذا اعتبرنا هذه الوحدات نماذج عندئذ نجد من الواجب علينا أن نشتقها عن طريق التجريد الواعى من المعطيات الامبيريقية باستخدام طريقة التغير المتلازم .

واذا كانت هذه الطريقة تبدأ بوصف الوحدات المدروسة ثم مقارنتها بمجموعة مغايرة من الوحدات اما من خلال التجريب أو الاستنتاج العقلى ، نجد فيبر يبدأ بالملاحظات الامبيريقية ويحلل معطياتها ثم يضع نموذجه المثالى باعتباره بناء فرضيا وليس اشتقاقا استنتاجيا من المفاهيم الاعلى . فلايستند بناؤه على المعلومات الامبيريقية المستنتجة ، أو البرهان الذى يستعين بهذه المعطيات كما فى حالة الفرض العلمى (٣) .

---

(1) Parsons, T., op. cit., p. 3.

(2) Weber, M., Essays in Sociology, p. 59.

(3) Friedrich, C., J., some observations on Weber's Analysis of Bureaucracy, pp. 27 — 28.

وبالنظر الى المواقف النقدية التى اتخذها البعض من نماذج السلطة التقليدية والعظيمة والبيروقراطية ، نجد بارسونز يشير الى أن مصطلح السلطة التقليدية لم يكن مصطلحا موفقا منذ كانت النزعة التقليدية traditionalism تمثل فقط أحد التركيبات المعقدة الاخرى للمعايير التى عزاها فيبر الى هذا النموذج (١) .

ويناقش اتزيونى Etzioni دور القيادة العظيمة فى التنظيمات ويحددها بانها مقدرة الفاعل على ممارسة التأثير فى الاتجاهات الاساسية للفاعلين الاخرين . ويرى أنه على الرغم من أن فيبر قد ميز نوعين من نماذج القيادة العظيمة ، هما النوع الخالص والنوع المتكرر — الاول : يتمثل فى القيادة العظيمة للقائد الطبيعى ، والاخر : يشير الى القيادة العظيمة للقائد الذى يشغل منصبا أو رقى الى أحد المستويات العليا فى التدرج الهرمى . الا أن اتزيونى يؤكد أن هناك بعدين اساسيين وراء مفهوم فيبر : يشير البعد الاول الى أن شدة تأثير القائد العظيم فى الشخص الذى يخضع لسلطته تعلو بالنسبة للنوع الخالص وتنخفض فى النوع المتكرر . ويتمثل البعد الثانى فى الوسيلة التى تكتسب بها القيادة العظيمة حيث لا تكتسب عظمة النوع الاول مرة واحدة ، وانما على مرات متتالية . وتترتب القيادة المتكررة على شغل منصب عظيم .. وينتهى اتزيونى من هذه المناقشة الى انه على الرغم من أن فيبر يعتبر العظمة المتكررة تنشأ بواسطة القادة الطبيعيين وخارج نطاق الاوضاع البنائية — ويحاول شاغل المنصب فى المستقبل أن يستعير عظمتهم من المخزون الذى جمعه هؤلاء المؤسسيين . وأن هذا المخزون ينقص بمرور الوقت ، ولا يمكن الابقاء عليه الا بتعيين قادة عظماء خالصين جدد فى المنصب من خارج التنظيم .. الا أن العظمة الشخصية الخالصة على حد تعبير اتزيونى قد يمكن تحصيلها أساسا فى المناصب التنظيمية ، ذلك لان الفاعلين قد يتمتعون بعظمة شخصيةفقط مثل القادة الطبيعيينأو غير الرسميين فى التنظيمات ، أو قد يتمتعون بمجرد عظمة منصبهم مثل الملوك والرؤساء والاطباء والاساتذة .. لكنهم أيضا قد توفر لديهم كل من عظمة المنصب والعظمة الشخصية . وبناء عليه قرر اتزيونى أن فيبر وان كان يفصل بين نموذجى السلطة البيروقراطية والعظيمة ، فان السلطة العظيمة قد تظهر فى البناء البيروقراطى . وهذا ما ذهب اليه أيضا كل من كاتز Katz وابزنشيدت عام ١٩٦٠ ، قائلين انه قد يصبح البيروقراطيون احيانا قادة عظماء (٢) .

واذا كانت الاضافات السيسولوجية السابقة التى ادخلها فيبر قد واجهت موجة من النقد ، الا أن حظ النموذج الشرعى المعقول للسلطة أو بناء البيروقراطية كما تصوره ، من المواقف النقدية حظ وافر . وتتمثل ابرز هذه المواقف فى المناقشات التى ادارها كل من بارسونز وجولدنر وفريدريك واتزيونى وميرتون وغيرهم من ناحية ، وفى محاولة ربط تحليله لابعاد هذا النموذج بالايديولوجية السائدة فى عصره من ناحية أخرى .

---

(1) Parsons, T., op. cit., p. 59.

(2) Etzioni, A., A comparative Analysis of complex organizations, pp. 205 — 210.

أذ يؤكد بارسونز أن صياغة فيبر لخصائص التنظيم البيروقراطى قد اثارت بعض المشاكل الجوهرية فى تحليل البناء الاجتماعى . وتنحصر هذه المشاكل فى أن فيبر قد قدم لنا نموذجين مختلفين ، والذين على الرغم من تظلل كل منهما بالاخر ، الا أنهما انفصلا عند التحليل . فكان فيبر يعلق من ناحية أهمية كبيرة على الكفاية الفنية كأساس للكفاية البيروقراطية . ويؤكد من ناحية أخرى أنه يمكن أن تباشر الادارة البيروقراطية ضبطها واشرافها بواسطة المعرفة أو العلم . ونحن نجد أن مصطلحى الكفاية الفنية والعلم يشيران مباشرة الى الخبرة المهنية ، كخبرة الطبيب الحديث مثلا . ولكنا نجد فيبر يرى أ ن الممارسة الطبية مثل غيرها من الوظائف المهنية المتباينة الاخرى فى العالم الحديث لم يأخذ تنظيمها صورة بيروقراطية ، وانما أخذ صورة الممارسة الخاصة . ذلك لان الطبيب فى نظر فيبر لا يشغل منصبا وتستند سلطته الى الرضا والقبول ، بمعنى أن طاعة اوامره تعتمد على القبول الارادى من جانب مريضه . أما السلطة فى التنظيم البيروقراطى فتستند الى الالزام ، ويقرر بارسونز أن تقديم مثل هذه الخدمات المهنية لا يمكن أن يتم الا فى ظل تنظيمات معقدة ، وليس على يد أفراد مستقلين . على الرغم من ذلك تؤكد الشواهد أنالابنية التى من هذا النوع تختلفأساسا عن البناء البيروقراطى الذى رسمه فيبر . فبدلا من التدرج الهرمى المحدد للمراتب والسلطة ، توجد هناك مجموعة من الافراد المتساويين فى المراتب الرسمية ودرجة الكفاية الفنية . ومن الامثلة على ذلك ما يحدث فى جامعات العالم الغربى الحديث والهيئات كالمستشفيات وغيرها من التنظيمات التى تجاهلها فيبر (١) .

ويذهب جولدنر Gouldner من جانبه الى أن النموذج البيروقراطى عند فيبر جاء خاليا من الاعتبارات المتعلقة بالزمان والمكان . فلقد مال تحليله الى توضيح العناصر العامة التى قد تظهر فى صور التنظيم البيروقراطى بغض النظر عن العصر والمنطقة التى تظهر فيها هذه الصور . واغفل الاختلافات بين هذه الصور البيروقراطية والطريقة التى تربط بها العناصر العامة لهـا والتى حددها بالابنية الاجتماعية التى وجدت فى المراحل التاريخية المتباينة(٢) . وذهب روبرت ميرتون Merton الى انه ترتب على تأكيد فيبر للنواحى المعقولة وغير الشخصية فى البناء البيروقراطى ان جاء هذا البناء خاليا من الاشارة الى العلاقات الشخصية والاعتبارات غير المعقولة الاخرى فى نظر فيبر كعلاقات الود أو العداء وصور القلق وغيرها (٣) .

ويؤكد كل من بلاو وسكوت Blau & Scott فى هذا الشأن ، أن النموذج المثالى للبيروقراطية كما قدمه فيبر واذا كان يشير الى البناء الرسمى فقط ، فان الدراسات التجريبية الحديثة أكدت أن هذا البناء لا يكون الا جانبا واحدا من البناء الفعلى . فلقد وجد هناك انماطا أخرى للسلطة — تتمثل فى القيادة الطبيعية ، أو غير الرسمية — وغيرها من صور

---

(1) Parsons, T., op. cit., pp. 59 — 60.

(2) Gouldner, A., on Weber Analysis of Bureaucratic Rules, p. 48.

(3) Merton, R., Bureaucratic Structure & Personality, p. 151.

الصداقة والجوانب الدينامية والتى وجدت لكى تدعم المظـاهر البنائية الرسمية للتنظيمات (١) .

وكان ادراك بعض الباحثين والعلماء للجوانب التى اغفلهـا البنـاء البيروقراطى كما تصوره فيبر ، بمثابة حافز قوى للبعض الآخر من حيث انهم حاولوا اجراء دراسات مقارنة ، فتناولوا دراسات اجريت فعـلا بهـدف التوصل الى اطار نموذجى يجمع كل العناصر الممكنة للبنـاء البيروقراطى السليم من وجهة نظرهم . فلقد أجرى فريدريك بحثا امبيريقيا مقارنا استند فيه الى دراسـة الوثائق الخاصة بهيئات ادارية فى كل من انجلترا وفرنسـا وبروسيا والمستعمرات الامريكية والولايات المتحدة . وانتهى الى أن هناك ستة عناصر تكررت فى هذه التنظيمات البيروقراطية تنحصر فى :

تمركز الضبط والاشراف — التدرج الهرمى — وتمـايز الوظائف ، ومتطلبات المنصب والموضوعية والدقة والاستمرار والتكتم . وتكون هـذه العناصر نموذجا عاما تمثل فيه العناصر الثلاث الاولى ، العناصر التنظيمية ، وتعتبر العنـاصر الباقية عناصر سلوكية .. وتعد عناصر النظـام والروح المعنوية ، عناصر فرعية فى هذا النموذج العام . وينظر فريدرك الى هـذه العناصر التى يتشكل منها نموذجه العام الى جانب العناصر الفرعية باعتبارها عناصر فرضية ، بمعنى ان البحوث المستقبلة والتحليلات قد تكشـف أما عن وجود عناصر أخرى يجب اضافتها الى النموذج أو حذف بعـض العنـاصر الموجودة (٢) . وهكذا يحاول فريدريك اختبار عناصر التنظيم البيروقراطى فى ضوء الشواهد الامبيريقية ويقدم نموذجا فرضيا يحوى عناصر جديدة . ويسير اتزيونى فى الطريق نفسه ، فيذهب الى أن النموذج الفيبرى لا يلائم التنظيم الذى درسه عدد كبير من الباحثين . حيث أوضح جرانيك Granich

عام ١٩٥٤ فى دراسته للادارة الصناعية فى الاتحاد السـوفيتى ان هـذه الادارة لا تتبع النموذج الفيبرى . وتوصل كل من فالرز Fallers عام ١٩٥٦ وكابلاو Caplow عام ١٩٥٣ وجانوفيتز Janowitz عام ١٩٥٩ الى النتيجة نفسها . وذلك من دراساتهم لنماذج من الابنية البيروقراطية ، مؤكدين الحاجة الى نموذج آخر . ومن هنا حاول اتزيونى أن يصيغ فى كتـابه « التحليل المقارن للتنظيمات المعقدة » نموذجا جديدا يتوسط بين النمـاذج التى تحوى الخصائص العامة وبين الملاحظات المفصلة للحالات الفردية وذلك من خلال دراسته لصور الضبط داخل التنظيم والمتغيرات المرتبطة بها (٣). ومهما كان من أمر هذه المواقف النقدية يهمنا أن نوضح أن فيبر قد نظر الى نموذج السلطة البيروقراطية باعتباره نموذجا قاعديا أو نقطة الرجوع التى يقارن بها ، ويميز على أساسها النماذج الاخرى . واعتبر العالم يسير فى اتجاه المعقولية مع تغير مصاحب فى صور السلطة . ولما كانت نماذج السـلطة العظيمة والتقليدية نماذج غير معقولة فهى تفسح الطريق للنموذج المعقول الذى تمثل فى بناء السلطة البيروقراطية . وجاءت صياغة فيبر لهـذا

(1) Blau, P. Scott, R., Formal Organization; A comparative approach, p. 35.
(2) Friederich, C. J., op. cit., pp. 29 — 30.
(3) Etzioni, A., op. cit., pp. xi — xiii.

النموذج على شاكلة النموذج الشائع فى ذلك الوقت لادراكه لهــذا النموذج باعتباره الاداة الاكثر كفاية فى ادارة التنظيمات المختلفة . والواقــع أن فيبر قد تأثر فى صياغته لهــذا النموذج بعدد من الاتجاهات المعاصرة له ، فنجده قد عاصر كمواطن المانى ذلك التضخم الذى طــرأ على المؤسسات الصناعية فى المانيا ، واقتنع بأن التنظيم الرسمى المحكم له اثاره الايجابية على الانتـــاج . ووجد فيبر عندما كان ضابطا بالجيش الالمانى ، ان التنظيم المسكرى يدار بطريقة آمره ويتحرك الافــراد بداخله وفق أوامر وتعلميات صارمة ومحددة سلفا ، ومفروضة عليهم ، فاعتقد أنه يمكن أن ينجح هذا التنظيم فى كل المجالات ولكن جعلته خبرته كعالم اجتماع اهتم بدراســة المجتمعات والافراد أن يشعر بعوامل الضعف فى العنصر البشرى وعدم امكان الاعتماد الكامل عليه (١) . ومن هنا لم يهتم فيبر بالنواحى الانسانية ، الامر الذى تسبب فى وجود تغرة فى تحليله أخذها عليه الباحثون فيما بعد ، على النحو الذى أوضحناه . ولذلك قرروا أن فيبر قد انصرف اهتمامه الى التعرف على مميزات الوحدة التى أطلق عليها البيروقراطية لوصف نموها واسبابه ، ولعزل التغيرات الاجتماعية المصاحبة لاكتشاف دور التنظيم البيروقراطى فى تحقيق الاهداف البيروقراطية ـــ وهى أهداف السلطة الســياسية فى الاصـــل (٢) ومن هنا جاز لنا القول « بأن النموذج البيروقراطى كما عبرت عنه تحليلات فيبر جاء ليدعم صورة السلطة الشائعة فى المانيا فى عصره فى الجيش وفى الصناعة . باعتباره الاسلوب المناسب لتحقيق أهداف الســلطة القائمة على أمر هذه التنظيمات ، ولا يمكن أن نشك فى الطابع الرأسمالى الذى تميزت به هذه السلطة .

(١) درويش ، عبد الكريم ، د. تكلا ، ليلى ، المراجع السابق ، من ص ١٨٨ الى ص ١٩٠
(2) March, J. G., & Simon, H, A., op. cit., p. 36.

المراجــع

١ ـ درويش ، عبد الكريم (دكتور) وتكلا ، ليلى (دكتورة) ، أصول علم الادارة ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

2 — Becker, H., & Barnes, H, E., Social Thought, from Lore to Science, (2ed), Haren Press, Washington, 1952.

3 — Blau, P., & Sott R., Formal Organization, A comparative approach, Routhledge, and Kegan, Paul, London, 1963.

4 — Etzioni, A., A comparative Analysis of Complex Organizations, The Free Press of Glenco, Inc, 1960.

5 — Friedrich, C. J., Somé observations on Weber's Analysis of Bureaucracy, in Reader in Bureaucracy (eds) by, Merton, R., (et al), The Free Press of Glenco 1960.

6 — Gouldner, A., On Weber Analysis of Bureaucratic Rules In Reader, in Bureaucracy, (eds) by Merton, R., (et al) The Free Press of Gelenco, (2 ed), 1960.

7 — March, J, G., & Simon, H, A., Organizations; John Wiley & Sons, Inc, New York, 1958.

8 — Merton, R., Bureaucratic Structure & Personality: In Social Theory & Social Structure, Toward a codification of Theory and Research, The Free Press of Glenco, illinois nis, 1944.

9 — Merton, R., (et al), Reader In Bureaucracy, (eds), The Free Press of Glenco, (2 ed.) 1966.

10 — Thompson, V, A., Modern Organizations, A General Theory, Alfred, A., Knopf, Publisher, New York, 1961.

11 — Timashiff, N., Sociological Theory, its Nature and growth, Random house, New York, 1955.

12 — Weber, M., The Theory of Social & Economic Organization, (trans), by Parsons, T., A Free Press Paper back, New York, (3 ed), 1966.

13 — Weber, M., Essays in Sociology, (Trans) by Gerth, H., & Mills, ., Oxford University Press, New York, 19.

In the third section we tried to benefit from the criticisms of Parsons, Friedrich, Etzioni, Gouldner. Merton, Blau, and Scott. In addition the same section treats the current events that influenced Weber's concepts. Hence, we concluded that Weber's bureaucratic model aimed at supporting the political authority model in Germany. There is no doubt that the ideology of the German political authority at that period aimed at promoting Capitalism.

Firstly, Weber shows that the rational legal authority model is characterised by the following traits :

1. The continuous organization of official functions bound by rules.
2. A special sphere of competence.
3. The organization of offices following the principles of hierarchy — Every lower office is under the control of a higher one.
4. The rules which regulate the conduct of an office may be technical rules or norms.
5. The members of administrative staff should be completely separated from ownerships of the means of production or administration .. etc.

Secondly, Weber shows that the traditional model has the following characteristics :

1. It is found in the group that has a chief chosen on a traditional basis.
2. Its administrative staff consists of individuals having personal loyality to the chief.
3. The chief is free to confer grace on the basis of his personal pleasure or displeasure.
4. The administrative staff is recruited from kinsmen and slaves, or from favourites . . . etc.

Thirdly, Weber shows that the charismatic model has the following traits :

1. It is found in the groups that have a leader chosen on a divine basis.
2. Its administrative staff is not consisted of officials. The staff is chosen according to some charismatic traits.
3. There is no such thing as : appointment, career, and promotion.
4. The members of the administrative staff have communal relationship with their leader . . . etc.

MAX WEBER'S BUREAUCRATIC AUTHORITY MODEL *

By Ali Galaby

Researcher, Nat. Center of Soc. & Crim. Research

Efforts in this field were confined to the analysis of Weber's bureaucratic model as such. They did not treat the other authority models, that Weber made use of in his analysis. When he tried to define the traditional and charismatic models, Weber collected the historical data ad — hoc to help him in supporting his point of view. He considered these models as irrational, and unsuitable to the stable social system. Hence, he believed that the rational model - bureaucratic — would be more suitable for the administration of all organizations.

Weber was influenced by the fact that the bureaucratic authority was the most prominent model in German industry and military organizations. Hence, we can say that Weber's contributions in this connection aimed at supporting the German ideology of that period.

The present essay is divided into three sections :

1. The Sociological principles of authority models.
2. Authority models.
3. The defects of authority models.

The first section treats Weber's definitions of the following concepts : ideal types, types of action, social relation, and social group.

The second section reveals that Weber's analysis of authority models differenciates between them in terms of the claimed legality :

---

* **Abstract.**

الانثروبولوجيا التطبيقية

تأليف : جورج م. فوستر
GEORGE M. FOSTER

عرض : دكتور حسين محمد فهيم

استاذ الانثروبولوجيا المساعد بالجامعة الامريكية بالقاهرة

نبذة عن المؤلف :

يشغل جورج فوستر وظيفة أستاذ كرسي الأنثروبولوجيا الاجتماعية بجامعة كاليفورنيا فرع بيركلى بالولايات المتحدة الامريكية ، كما يشغل حاليا منصب الرئيس المنتخب لرابطة الأنثروبولوجيين الامريكيين . يهتم الاستاذ فوستر بالدراسات القروية والتنمية الريفية ، وقد بدأ دراساته الحقلية فى أسبانيا والمكسيك منذ عام ١٩٣٩ واتخذ من قرية Tzintzuntzan

بالمكسيك وحدة للدراسة التتبعية المركزة . درس الانثروبولوجيا التطبيقية زهاء خمسة عشرة عاما ، كما عمل مستشارا فنيا لكثير من الهيئات الأمريكية والدولية التى تهتم بشئون المجتمع وتطوير الريف خاصة فى مجال الصحة العامة . حصل على عدة منح دراسية من كبرى الهيئات الأكاديمية الامريكية . نشر الاستاذ فوستر عددا من البحوث والمقالات والكتب باللغتين الانجليزية والاسبانية وهو مؤلف كتاب « المجتمعات التقليدية وتأثيرات التغيير التكنولوجى »
«Traditional Cultures and the Impact of Technological Change»
الذى يعد من القراءات الأساسية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

الكتاب وموضوعه :

أصدر الأستاذ فوستر أحدث كتبه هذا العام (١٩٦٩) بعنوان « الانثروبولوجيا التطبيقية » « Applied Anthropology »

عن احد دور النشر الشهيرة بالولايات المتحدة والمتخصصة فى اصدار سلسلة قيمة من الدراسات الأنثروبولوجية وهى Little Brown and Company بولاية بوسطن . يقع الكتاب فى ٢٣٨ صفحة من

الحجم المتوسط . ويحتوى الكتاب على تسعة فصول وقائمة بالمراجع وفهرس . وقد تناول الكتاب عدة مسائل تتصل بطبيعة وتاريخ الأنثروبولوجيا التطبيقية مع التركيز بصفة خاصة على طبيعة الدور الذى يقوم به الباحث الانثروبولوجى فى المجال التطبيقى والمشاكل المترتبة على هذا العمل مهنيا واكاديميا .

عرض عــام :

بعــالج المؤلف الأنثروبولوجيا التطبيقية من حيث ارتباطهــا بالجانب الثقافى والاجتماعى للأنثروبولوجيا وخاصة ما يتصل به من دراسة عمليات التغير الثقافى والاجتماعى والمشاكل الانسانية التى قد تساعد أو تعوق نجاح برامج التنمية الاجتماعية والاقتصــادية والتكنولوجية . فعندما يســتخدم الاثروبولوجيون الاجتماعيون مفاهيمهم النظرية ومادتهم ومناهجهم فى البحوث والدراسات التى تهدف الى تفهم طبيعة هذه المشاكل والمساهمة فى معالجتها فهم يزاولون عملا يمكن أن يوصف بالأنثروبولوجيا التطبيقية . فالانثروبولوجيا التطبيقية بهذا المعنى لا تعنى ، كما قد يفهم من صياغة العبارة ذاتها أو ما اصطلح عليه بالنسبة للعلوم الطبيعية مثلا ، تطبيق نظرية ما لتحقيق أغراض عملية وانما تمثل دورا وظيفيا بين الباحث الانثروبولوجي والهيئة اتى تعهد اليه بالعمل وهى غالبا لا ترى فى البحث الانثروبولوجى غاية فى حد ذاته بقدر ما هو وسيلة لتحقيق أغراض واهتمامات عملية .

فالأنثروبولوجيا التطبيقية اذن ليست بمهنة أو تخصص قائم بذاته يختلف فى أسلوب فكره وعمله عن الانثروبولوجيا الاجتماعية . فالبحث الأنثروبولوجى النظرى والتطبيقى يركز كلاهما على أسلوب عمل موحد من المفاهيم والمناهج الأنثروبولوجية وان كانت طبيعة برامج التنمية تتطلب مزيدا من المادة لظواهر ومواقف لا تتوافر فى البحث النظرى . فبينما يقتصر البحث النظرى عادة على دراسة وحدة معينة كقرية أو قبيلة أو مجتمع محلى ويهتم غالبا بوصف وتحليل النسق الاجتماعية ووظائفها الى جانب عمليات التغير الاجتماعى أو تأثيرات الثقافة الدخيلة على الثقافة المحلية كما فى حالات الاحتكاك الثقافى نجد أن البحث التطبيقى يتسع ليشمل ضرورة دراسة كل من الجماعة التى يوجــه اليها البرنامج والجماعة التى يوجه منها البرنامج الى جانب المشاكل المترتبة على التقاء هاتين الجماعتين التى تمثل كل منهما نسقا متباينا ومتميزا عن الآخــر .

والى جانب هذا الاختلاف فى ابعاد المادة المطلوبة نجد أن البحث النظرى غالبا ما تموله هيئة تسعى الى تطوير البحث العلمى فى حد ذاته ولهذا نترك عادة للباحث حرية اختيار مشكلة بحثه ، بينما نجد أن مشكلة البحث التطبيقى تحددها سلفا هيئة التنمية التى غالبا ما تكون هيئة حكومية بيروقراطية . ولهذا يرى المؤلف ضرورة ادخال تلك الهيئة ضمن نطاق البحث الأنثروبولوجى التطبيقى اذ أن خبرات العاملين فى مجال التنمية الاجتماعية أكدت الدور الذى يمكن أن تلعبه هيئة التنمية ذاتها فى مدى فاعلية البرنامج المقدم منها . فهيئة التنمية تشترك بقدر كبير مع الجماعات المستفيدة فى نجاح أو فشل البرامج الموجهة بسبب ما لديها من مشاكل خاصة تتعلق مثلا بالتنظيم الادارى وتوزيع السلطة الى جانب مدركاتها وانطباعاتها عن نفسها وعن الجماعات التى تتعــامل معها .

وتتصف الأنثروبولوجيا الاجتماعية عن غيرها من العلوم السلوكية التى تهدف الى كشف طبيعة السلوك الانسانى ودوافعه بحصــيلة من المفاهيم النظرية وباتجاه منهجى يساعد بطريقة أكثر فاعلية للحصول على المعرفة

المتصلة بالموقف العملى والمشاكل المترتبة عليه ، الأمر الذى يساعد على تذليل العقبات أمام فاعلية برنامج التنمية الموجه الى جماعة ما . فالمفاهيم الخاصة بالثقافة أو التركيب الاجتماعى والوظيفة والقيم مثلا الى جانب بعض النتائج النظرية القائمة على البحث المقارن فى عمليات التغير الاجتماعى الموجه تعتبر بلاشك أدوات مفيدة للبحث التطبيقى . هذا علاوة على أن طبيعة المنهج الأنثروبولوجى القائم على النظرة الكلية للنسق المدروس والالتجـاء الى الدراسة المركزة والبحث الميدانى كوسيلة لاستكشاف غير محدد أو مقنن لطبيعة السلوك الانسانى يمكن من الوقوف على العوامل الفعالة المتداخلة والمؤثرة فى الموقف العملى والتى غالبا ما تكون مجهـولة فى بداية الامر . فالطريقة الأنثروبولوجية بمناهجها النظرية ومفاهيمها ونوعية مادتها تجعل من الباحث التطبيقى بمثابة الاذن والعين لكل ما يتعلق بالبرنامج ومـدى فاعليته .

هذا ويرى المؤلف ان دور الباحث الأنثروبولوجى فى مجال العمل التطبيقى لا يجب أن يقتصر على مجرد تزويد المسئولين الاداريين أو الفنيين فى برنامج التنمية بالمعلومات الفنية التى تصف وتحلل النسق المدروس ومدى ارتباطه بالمشكلة أو المشاكل المتصلة بالبرنامج ، بل يجب أن يتضمن الادلاء برأيه وتسجيل وجهة نظره فى افضل الحلول العملية التى تجعل قبول التغير الاجتماعى الموجه امرا ميسرا لكل الاطراف المعنية . وتثير طبيعة هذا الدور مسألة اخلاقية تتصل بمسئوليات البحث التطبيقى التى هى محـل بحث ونقاش كبيرين . فالمسألة الاخلاقية فى الانثروبولوجيا التطبيقية تنحصر اساسا فى شرعية مبدأ التدخل فى تغيير حياة الافراد وفى تقرير الصالح لهم . وفى هذا الصدد يرى المؤلف ان مبدأ التدخل موجود أصلا فى حياة جميع الناس اذ انهم لا يستطيعون الحياة بدون تدخل من سلطات أعلى تنظم لهم اسلوب حياتهم وان الاجدر بالاعتبار هو التساؤل عن أفضل الوسائل التى تقلل من تعسف تلك السلطات وتزيد من الحرية الفردية . والديمقراطية بالنسبة للمؤلف هى افضل الوسائل التى تتحقق عن طريقها الحرية الفردية ، أما بالنسبة لتقرير الصالح للجماعات التى يقصد تغيير اسلوب حياتها فالباحث الأنثروبولوجى الذ يعمل فى هيئة تنمية ما يقع على عاتقه مسئولية كبيرة فى ضرورة ابداء وجهة نظره فيما قد يكون خيرا أو شرا وان يحدد موقفه بأمانة وصراحة . ولا شك أن مثل هذا الموقف لا يمكن أن يوصف بالموضوعية العلمية أو التجرد من التقويم الشخصى وانما هو على اية حال موقف مؤثر وفعال لانه قائم على أساس المعرفة المستفيضة والدقيقة بأبعاد الموقف .

فالباحث الأنثروبولوجى يجب ان يكون دوره واضحا فى رسم الخطط وتنفيذها بل وتقويمها ويتأتى ذلك طبعا اذا توافرت علاقة طيبة ومثمرة مع الاداريين والخبراء الفنيين المشرفين على برنامج التنمية . وفى الحقيقة أن العـلاقة بين البـاحث الأنثروبولوجى وادارة البرنامج من أهم مسـائل الانثروبولوجيا التطبيقية التى تحتاج الى مزيد من الفهم والدراسة . فقد اجمعت الخبرات السابقة ان العلاقة بين الأنثروبولوجين ورجال الادارة غالبا ما تكون علاقة غير طيبة تنسب عامة الى عدم فهم كل مجموعة لطبيعة عمل الآخر والى عدم تقديره لها أيضا . فالاداريون مثلا يعبرون دائما عن عدم ارتياحهم أساسا الى الوقت الطويل الذى يستغرقه البحث الأنثروبولوجى

وكتابة نتائجه الى جانب تعاطفهم الظاهر مع أفراد الجماعة المراد تنمية أسلوب حياتها . ويشتكى الأنثروبولوجيون من ناحية أخرى أن الادارة لا تمنحهم الوقت الكافى لاجراء بحث انثروبولوجى سليم ، وانه كثيرا ما تغير الادارة اهتماماتها وأولوية المسائل عندها الى جانب عدم وجود الوقت الكافى لاعداد كتابات ذات قيمة أكاديمية عالية .

هذا ويرجع المؤلف مصدر هذه الشكوى الى التعارض فى الأهداف بين الأنثروبولوجيين والاداريين . بينما يرى الأنثروبولوجيون أن الحصول على الجديد من المعرفة يمثل قيمة عليا وهدفا أوليا وعلى قدر ما يصل اليه الباحث من نتائج نظرية على قدر ما ترتفع مكانته بين زملائه فى المجال الاكاديمى . ويرى الاداريون أو الفنيون ان انجاز أهداف البرنامج تمثل قيمة كبيرة لديهم وضرورة ملحة للترقى وارضاء الرؤساء . فعندما يعمل كل فريق على اشباع أهدافه الذاتية تحث تلك الفجوة الكبيرة من ازمة الثقة وعدم التفاهم بين المجموعتين والتى كثيرا ما تؤثر على فاعلية البرنامج ذاته . ويؤكد المؤلف ضرورة تضييق هذه الفجوة اذا أريد للانثروبولوجيا التطبيقية أن تتقدم وتصبح أكثر نفعا . فلابد أن يفهم نوع من الفهم المتبادل والتنسيق بين الاهداف والاغراض التى يسعى كل طرف الى تحقيقها . ولا شك أنه كلما زادت فترة عمل الباحث الأنثروبولوجى مع الادارة كلما أتيحت له وللادارة فرصة افضل لتنمية التفاهم والتناسق بين طبيعة عملهما وأهدافهما . الا أن المتبع الان أن يعمل الانثروبولوجيون غالبا كمستشارين بعض الوقت لبعض الهيئات المحلية او الدولية او يعملون فى بعض الأحيان كموظفين دائمين لفترة تتراوح بين عدة أشهر الى عدة سنوات فى تلك الهيئات .

ولعل أفضل وضع يمكن تحقيقه هو أن تتاح الفرصة لاساتذة الجامعات بالتفرغ كلية بضعة سنوات للعمل فى برامج التنمية الامر الذى سيعود بالفائدة على كل من الأنثروبولوجيا النظرية والانثروبولوجيا التطبيقية . بيد أن الأنثروبولوجين يحجمون عن شغل مثل هذه الوظائف لاعتقاد خاطىء بأن الانثروبولوجيا التطبيقية لا تماثل المكانة الاكاديمية للانثروبولوجيا النظرية . ويرجع سبب المكانة الادنى للانثروبولوجيا التطبيقة بدورها الى تصور خاطىء أيضا عن طبيعة العلاقة بين الانثروبولوجيا النظرية والتطبيقية . فالانثروبولوجيا التطبيقية — كما سبق أن أسلفنا — لا تعنى مجرد التطبيق الآلى للنظرية والمادة الانثروبولوجية على المواقف العملية وانما هى بمثابة موقف ذات طبيعة اكلينيكية حيث أن المزاولة العملية تعمل كمحك لاختبار النظريات وأن المادة التى جمعت أثناء هذه المزاولة سوف تؤدى بدورها الى نمو وتحسين بعض النتائج النظرية الاساسية فى الأنثروبولوجيا .

فالموقف التطبيقى — على حد تعبير المؤلف — لا يمثل طريقا يكون المرور فيه فى اتجاه واحد وانما هو طريق ذو اتجاهين بمعنى أن هناك دائما أخذ وعطاء بين النظرية والتطبيق . ويشير المؤلف ايضا أن متطلبات العمل فى الأنثروبولوجيا التطبيقية قد تنتج عنها تحسين فى مناهج البحث الانثروبولوجى وفى دراسة مجالات جديدة لا يعرفها البحث الانثروبولوجى التقليدى وذلك

عن طريق اكتساب الخبرات والمعرفة بالعمل مع الفنيين فى المجالات العملية المتعـــددة .

والى جانب هذه المسائل المتعددة التى تتصل بطبيعة الانثروبولوجيا التطبيقية خصص المؤلف الفصل الاخير من الكتاب عارضا التطور التاريخى لهذا الفرع النامى من الانثروبولوجيا وركز بصفة أساســية على انجلترا والولايات المتحدة . فقد كانت انجلترا من أوائل البلاد التى ادركت القيمة العمليـــة للأنثروبولوجيا فى مجـــال ادارة المستعمرات الى حـــد توظيف الانثروبولوجين فى مهام ادارية فى المستعمرات البريطانية . أما فى الولايات المتحدة فقد بدأ الاهتمام بالاستفادة بالانثروبولوجيا منهجا ومادة منذ الحرب العالمية الثانية بقصد دراسة الشعوب التى تحاربها أمريكا أو خضعت لهـــا بعد ذلك . وتطورت منذ ذلك الحين تطورا كبيرا فى مجالات اخرى متعددة وان لم تصل بعد الى الدرجة المرجوة لها .

ويشير المؤلف الى أنه كان هناك دائما منذ القدم محاولات للاستفادة من المعلومات المتاحة عن السلوك الانسانى بقصد تحقيق أغراض عملية فى بعض المناسبات ولكنه كان استخداما عرضيا لا تحكمه المعرفة المنظمة أو الاسلوب العلمى أو الصفة الرسمية التى هى من صفات العمل التطبيقى الآن .

هذا وقد تنوعت وتعددت المشاكل العملية التى أهتم بها الانثروبولوجيون منذ أوائل هذا القرن حتى الآن . ففى بداية هذا القرن كانت الادارة الفعالة للشعوب المختلة تمثل الاهتمام الرئيسى فى مجال الاستفادة من الانثروبولوجيا وبانتهاء النظام الاستعمارى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية انتقل الاهتمام الى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تصاحب التغير التكنولوجى والتمدين فى كل من المجتمعات الصناعية والبلاد النامية . وان أهم اهتمامات الانثروبولوجيا التطبيقية فى العالم المعاصر ، كما سبق ان أوضحنا فى بداية هذا العرض ، هى دراسة عمليات التغير الاجتماعى المتصلة ببرامج التنمية فى مجالات الزراعة والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وما شابه ذلك .

تعليق على الكتـــاب :

يعتبر كتاب الأنثروبولوجيا التطبيقية للاستاذ جورج فوستر من أهم الدراسات التى نشرت عن الجانب التطبيقى للانثروبولوجيا الاجتماعية . فقد تناول المؤلف عدة مسائل هامة فى هذا المجال وجمعها فى اطار يمتاز بالتسلسل الفكرى والعرض النقدى البناء متخذا لنفسه موقفا واضحا فى كل مسألة معتمدا فيه غالبا على خبراته وبحوثه فى مجال التنمية الاجتماعية ومدعما له بأراء غيره من الباحثين وبذلك انتحى المؤلف فى هذا الكتاب نحوا يخالف عديدا من الكتب الاخرى التى تناول مؤلفوها موضوع الانثروبولوجيا التطبيقية من وجهات نظر متعددة . فقد اهتم بعض المؤلفين بوصف وتحليل بعض برامج التغير الاجتماعى والفنى التى عمـــل الانثروبولوجيون الاجتماعيون فيهـــا كمتخصصين فى العلاقات الانسانية ، وهناك آخرون اهتموا بالتغير الاجتماعى والاقتصادى المتصل ببرامج التنمية والتمدين . وعلاوة على ذلك هناك جماعة ثالثة ركزوا اهتماماتهم على مجالات متخصصة كالتعليم أو تنميـــة المجتمع أو الصـــحة والمرض .

وقد جاء هذا الكتاب ليركز على طبيعة الأنثروبولوجيا التطبيقية وعلاقتها بالانثروبولوجيا النظرية الى جانب دور الباحث الانثروبولوجى فى العمـل التطبيقى وعلاقته بالادارين والفنيين الذين يشترك معهم فى العمل وهى أمور لم يسبق لاحد من الباحثين أن تناولها بالبحث والدراسة أو جمعها فى اطار منظم واحد . وبهذا أسهم هذا الكتاب فى اضافة أبعاد جديدة الى المعرفة المضطردة بالانثروبولوجيا التطبيقية وقد جاء ولاشك نتيجـة بحث مستفيض ودراسة عميقة ، واطلاع واسع ، وخبرات وتجارب أحسن المؤلف استخدامها والاستفادة منها . ويعد هذا الكتاب أول كتاب صدر بعنوان « الأنثروبولوجيا التطبيقية » باللغة الانجليزية وأول كتاب يمكن أن يعتمد عليه كمرجع أساسى للتعريف بها وبطبيعتها وأصولها والمسائل المتصلة بها . فهو كتاب جدير بأن يطلع عليه المشتغلون بالعلوم السلوكية والمهتمون بقيمتها ودلالتها فى التنمية الاجتماعية خاصة فى البلاد النامية ومنها جمهوريتنا العربية المتحدة .

(14) Soueif, M. I. : Extreme Response Sets as a Measure of Intollerance of Ambiguity, British Journal of Psychology, 49, 1958.
(15) Summerfield, A. & David Legge : Perception and Information Theory, Bull. Brit. Psych. Soc., Sept., 1960.
(16) Woodworth, R. & Scholesberg : Experimental Psychology, Mwth., London, 1958.
(17) Zangwill, O. L. : On Defence of Experimental Clinical Psychology, Bull. Brit. Psy. Soc., 1966.

«MAIN REFERENCES OF THE RESEARCH»

(1) Audely, R. J. : A Stochastic Model For Individual Choice Behaviour, Psychological Review, Vol. 67, 1960.

(2) Audely, R. J. : A Stochastic Model for the Act of Choice, Logic, Methodology & Philosophy of Science. Proceeding of the 1960 International Congress. Edited by Nagel, Suppes & Tanaski, Stanford Univ., 1962.

(3) Audely, R. J. : Decision Making, British Medical Bulletin, Vol. 20, No. 1, 1964.

(4) Brim, O., David, G., David, L., & Norman, G. : Personality and Decision Processes, Studies in Social Psy. of Thinking, Stanford Univ. press, 1962.

(5) Cartwright, D. & Festiger, L. : A Quantitative Theory of Decision, Psychological Review, V. 50, Nov., 1943.

(6) Edwards, W. : Behavioral Decision Theory, Annual Review of Psychology, 1961.

(7) Eysenck, H. (Edit.) : Handbook of Abnoral Psychology, An Exper. Approach, Basic Books, Inc., New York & London, 1961.

(8) Festinger, L. (Edit.) : Conflict, Decision & Dissonance, London, Tavistock, 1964.

(9) Kogan, Nathan & Wallach, Michael : Risk Taking : A Study in Cognition & Personality, Holt, New York, 1964.

(10) Miller, George : Mathematics and Psychology, New York, London, 1964.

(11) Nagaty, O. M. : The Effect of Reinforcement on Closely Following S - R Connections : I. : The Effect of a Backward Conditioning Procedure on the Extention of Conditioning Avoidance, Journal of Experimental Psychology, 42, 1951.

(12) Restle, F. : The Psychology of Choice and Judgement, New York, 1961.

(13) Sabry, Y. E. : Decision Making Under Conflict, An Experiment demonstrated in University College London Lab., Academic year, 1962, Unpublished Work, London.

I think this assumption can work, and the researcher gave evidence from other works, e.g. Narcis Ach, 1906, H. Tajfel, 1964, Hammond, 1966 etc...

So, we can consider any future research on international peace must be based on decision-making and cognitive conflict. To establish such peace, one would firstly participate in eliminating all that creates the crisis at the cognitive level. We need a sort of agreement for achieving the dignity of man, as the starting point for preventing any cognitive differences...

---

1. **Psychology of thinking :**

Cognitive strategies have been based here on the rational system of thinking, which might be affected by motivational factors. The consistency used by subject's strategy of categorization showed their rationality, and we can put a working-expectation about their future gambling behaviour.

2. **Subjective Probability :**

The notion is economically derived, and applied in mathematical psychology, e.g. expanded judgements experiments. In criminological studies, we found some work on the effect of order of evidence on degree of guilty (Raoef, 1932, Audely & others, 1962).

D — **Decision Time & Personality Variables :**

On the bases of the results and discussion, one can deduce the following implications as follows :

1 : **On Personality Studies** : The position has not yet been settled, because of many problems, e.g. about 14 trends (Ferguson, 1952), about 250 traits studied, choosing relevant traits for topics, failure of weighing multiple scales, one way or two (either experimental or clinical).

2 : **Clinical Implications** : The crisis of psychopathology to-day (clinics & laboratory's evidence). The position of clinical instruments, e.g. tachistoscope (Gudmund & Nyman, 1961). Two schools are relevant to our work: Soviet school (Neuro-psychiatry) & (Neuro-psychology) of Hebb school.

ımplication for interpretion and technique used can be fit for brain damage, Orme & Smith, 1964, New-Combe, 1965 etc. Psychology of conflict gave us a good example of the cognitive aspect for the problem. Facts concerning the cognitive conflict for individuals can be applied to groups and nations...

THE INTERNATIONAL PEACE & COGNITIVE CONFLICT:-

The researcher engaged himself with the question whether it is possible to consider understanding the individual cognitive conflict, as it appeared from the process of pressing buttons, applicable to international conflict, raised by cognitive difference in idealogical sets ?

even in uncertain situations, as far as Garner, 1962, offered the hypothesis to be tested in future.

Conclusions & Relevant Implications :—

In this third part of the research, I summarized the general results, with reference to the possible applications. I shall try here to state briefly just the main points or the general titles treated in details in the original work.

A : **Methodological Approaches** :

Main points of discussion were as follows : Science & prediction, statistics & human sciences, the value of laboratory experimental techniques, paradox between experimental and clinical approaches, contemporary compromise between both, moderator-analysis, changing the strategies of study today's work etc.

B — **Psychology of Decision Time** (Dependent Variable) :

Some implication can be derived from confirmed hypothesis which might be very briefly as follows:

1 : **On Sex Difference** : No difference on the process of decision especially the natural one. This conclusion is supported by other studies, e.g. Brim, 1962 & Kogan, 1964, concerning middle class (University students).

2 : **On Informational Analysis & Military Detection** :

Psychophysical data has been analysed by information theory and referred also to signal detection applicability. This sort of analysis is considered as military work for those inventors used to detect enemies, such as radars etc...

3 : **The ability of discrimination & Intellectual Potentiality (General Intelligence)** :

Spearman, 1904 and others tested the assumption that the discriminative ability is associated with general intelligence.

He got a linear relation in his interesting work. Recent work, Hebb 1961, Edwards, E., 1966 offered some evidence for value of this hypothesis (I.Q. & 1/a)...

C — **Cognitive Processes and Decision - Making** :

Results and discussions lead to some implications, summarized very briefly as follows : -

tability is a choice between two variables on a Gaussian curve, which is affected by noise interference.

Estimation of the observer for targets depends on available information and ability of discrimination. So, we might say that there was no difference between the process of taking a perceptual judgement and taking a decision (Swets, 1963).

A new look inferred here the same assumption that man takes his decision the way he likes and prefers. So,cognitve and internal variables are participating in both phenomena.

Directive State of Perception & Personality Traits :—

The new theory was firstly treated by the work of Bruner & Postman school. Perception phenomenon is determined by both structural and functional factors, e.g. motives and personality.

The researcher discussed the new approaches dealing with perceptual processes, neurologically, clinically, surgically & physically etc.

These studies confirmed the legability of considering the experimental perceptual test, as a reliable technique to discover integrative aspects of human behaviour, e.g. personality as a unit. The same rules are possibly applicable to perceptual decision theory, in a way of increasing the expectation for such association between personality and decision processes. Other studies, in an indirect way confirmed such association.

As an example, for neurotic tendency we found studies by Castenda, 1956, Payne 1961, Eysenck, 1961, Witkin, 1960, Brim, 1962 & Kogan 1964 etc.

For negative correlation with self confidence, we found Fesinger's study in 1943 & Peerl, 1963.

Relevant studies for the positive correlation of introversion-extraversion were confirmed by Eysenck & Heimelweit, 1946 & Foulds, 1965.

The negative relation with self sufficiency was confirmed by Brim & Kogan work, 1964. Now two demands have been satisfied, firstly the possible reliability and predictability as offered by signal detection framework, and secondly the new way opened to those who are interested in personality studies.

Richardson, 1965, insisted that many aspects of cognitive process are needed to be completed by this technique. My experience in University College London's laboratory confirmed such assumptions. It seems to me, as Pratt mentioned, that introspection is another word for observation. Festinger et al, 1961 tried to solve the problem, how to find out new technique to translate, what could not be revealed without introspection, the through-going process of decision-making into observational registration. This is in fact our present problem ; how to find out reliable and valid data for the experimental observation.

Once we succeeded in revealing cognitive processes by content analysis, it was possible for us to apply three theories :

a) Discriminative Learning Theory.
b) Information Theory.
c) Dissonance Reduction Theory.

No need to discuss here, in this resumé, the implication of such theories on cognitive processes, as collected from introspective data. (See for further details original work).

3. « *Decision Time & its Relation to Personality Traits* » :

This topic, as Edwards, 1961 mentioned, did not get any attention before 1960. As we had little studies, even after this period, we were obliged to discuss our results in the light of relevant work.

We are seeking here the reply to the question whether there is a possible correlation between two independent measures, one psychophysical and the other psychometric.

Two suitable theories can satisfy the demands of this situation, as follows :—

A — *Signal Detection Theory,* and its Relation to Perception.

B — Personality Variables in Perception or *the Directive State of Perception Theory.*

The first theory is an approach in decision-making and the second is a theory in perception. So, the first one might be attached with the second.

The Signal Detection Theory :

It is one of the contemporary theories on decision making, which can be summarized in the assumption that signal detec-

showed that most people inclined to the positive high probabilities. This assumption has been also observed in our work, either for males or females.

This trend, perhaps, assumed that our subjects were Egyptian normal students from middle class, as the extremity to low is the characteristic of those, who were from lower economical classes. (Soueif, 1958).

If we take the extremity scale, with its judgmental context, we might find a probability of association with personality traits. This trial has been adopted by Wallach & Kogan, 1961, 1963 and by Brim, 1962.

In fact our results were not in agreement with those researches, either for the techniques used or for cultural reason.

The consistency showed by our subjects between category strategy and confidence in judgement gave us clues on the strong desire of those subjects for uncertainty-reduction. Professor Soueif considered the strength of ego in case of extremity by refusal is the characteristic of his abnormal group, but in our normal group, they seek extremity of acceptance.

D : *Zone analysis of Confidence & Personality Traits :—*

The over-all relationships between scale of confidence and personality traits were not promising as we saw. As we know the value of statistical technique is embedded in the power of discovering certain psychological events.

Moderator or zone-analysis is fit for such sort of data, (Saundara, 1956, Gissalli, 1956, Kogan & Wallach, 1961, 1962, 1964, Eysenck, 1966).

As we here concentrate on the relationships between cognitive-judgmental and personality variables, the procedure of zone-analysis is based on the process of ordering subjects, or dividing the samples as close to median as feasible into high (scores) and low (scores). As a result of this technique two benefits have been gained, firstly unexpected results and new correlations, and secondly a trend of agreement with certain results of Kogan & Wallach, 1964.

E : *Introspective Experience of Cognitive Processes :—*

The writer tried here to discuss the contemporary situation of introspective experience in the general theory of psychology.

This situation raised the old question whether there was difference between sexes on intellectual or cognitive processes ?

It seems to us, from many studies mentioned by us that such a discussion has not yet been settled, anthropologically, hereditically, through sampling, and even technically... Another point that we can get benefit from, is concerned with the value of our technique (psychophysical measurement), which seemed to be very promising, rather than its accepted validity and reliability that gives us the same result by rating scales.

2. « *Cognitive Processes and Decision Making* » :—

Our results consists here of five parts as follows :—

a) Category Breadth. b) Confidence of Judgment. c) Extremity of judgment. d) Zone-analysis of Data. e) Qualitative Results.

A : *Category Breadth Process :*

Bruner offered us two main categories, one of narrowness, and the other of wideness or breadth. Pettigrew tested the sex difference on this process and his hypothesis has been replicated by our own results. The author discussed the stratigical implication on the risk tendency or conservatism, and the extent of anxiety's role in both poles.

B : *Confidence in Judgment :*

The hypothesis of expected relation between confidence in judgment and category scale was confirmed. Such confirmation, as Adams, 1961 referred, is based on the intuitional probability which might be considered, in another way as a catching technique of the extent of rationality. Hence, what would be the mechanism of such consistency ?.

Perhaps it is referred here to the desire for image-maintenance in the case of males, and the desire for certainty in the case of females.

C : *Extremity of Judgments : —*

Earliest study conducted by Tolman Edwards, 1954, and applied to decision making by Brim & Hoff, 1957, showed the power of desire for certainty.

Our scale permits for two sorts of extremity, either to high (positive) or to low (negative). Adams & Brim, 1962

length) gave us new and interesting facts. We knew from the classical study of Henmon, 1907, 1917 and replicated by Lemon, 1927, that the difference in time in the disjunctive R.T. for length of lines 3 mm. and 2 mm. was (9) milleseconds.

The same fact has been obtained in our work, though different in way of exposure and position of exposed material. Two questions in this case have been raised firstly concerning recognition for figures exposed on angular positions, and secondly concerning the disconfirmation of the constant ratio for discriminative difference of 1 mm.

The work of Cartwright, 1941 supported our result, as it appeared that decision time in recognition of 40 degree and 140 degree was nearly the same, but the case is inversely for the vertical angles, which needed longer time than acute and obtuse angles. So, experience of subjects are usually not equal to facts.

Studies by Hebb, 1949 and Mcdermont, 1964 showed the possibility to transfer decision time, statistically and physiologically for acute and obtuse to semi-vertical condition. In Henmon's work lines are exposed horizontally, and now we transfer our line's position to semi-vertical. What is then the position ? Is it possible to consider the process as the same ? This was possible from previous studies (Vowel, 1965, Lashley, 1948, Hebb, 1949).

Now, concerning the reason of disagreement between our work and Henmon's in ambiguous condition, it might be referred to the assumption that our experiment cannot be considered as a disjunctive R.T. one, but it is a situational experiment (Cronbach, 1946, Ferguson, 1952).

Murch's work, 1965, clarified the situation more and more. In his view the situation consisted of two sorts of exposure ; one at the subliminal level and the other might be at supraliminal level, which was equal to our ambiguous condition.

Sex difference & Decision Making : —

Our study showed that there was no significant difference between the mean values of decision time for both sexes. There were two important studies on the topic, that of Brim et al, 1962 and that of Wallach & Kogan, 1964, which confirmed this result, especially for students of middle class.

D I S C U S S I O N

Two strategies have been taken in dealing with the discussion of results I have mentioned : —

a) In the light of previous relevant work.

b) Finding out one way to deal with all those under adopted trends.

1. *The Process of Decision Time :—*

Our two hypothesis were confirmed. Three theories were suitable for adequate interpretation. These can be briefly summarized as follows :—

a) *Typological Theory of Cartwright (1943) : —*

The theory assumed in general that decision would be taken in a psychological field, where two opposing tendencies are working as valences and conflict will rise in case of incompatibility. Clinical evidence supported the assumption.

b) *Festinger's Theory on Dissonance Reduction, 1957 :*

In general, the theory assumed that when a subject chooses an alternative from available ones, he usually suffers from dissonance experience, as the chosen is seldom being the complete affirmative one, but the other gets his attraction.

c) *Vicarious Trial & Error Theory : (V.T.E.) :*

The theory was firstly offered by Mowrer, describing the rate in choice point, referring to successive hesitation as a sort of thinking.

Prof. Audely considered V.T.E. as an important part of a stage for any decision situation.

It is worthnoting here that these theories are also fit to back the recent discussion of the extent of final confirmation for null hypothesis no. (1). Its significance was not so high for the mean of the wrong decision time. Such a result can be misleading, as Prof. Audely considered it, so it might probably be a statistical artifact, attributable to fluctuation in the perceptual processes. (Audely, 1964).

** *Psychophysical Facts : —*

Data concerning decision time in three conditions (clear, medium and ambiguous : 3 mm., 2 mm., and 1 mm. difference of

c) **Post-decision Stage (At Final) :**

1. **Clinical Aspects:** Decreases in tension, pleasure of completion.

2. Psychological Somatic Aspects : Cases, which are vulnerable to fatigue, headache, pains in eyes etc...

Impressions on difficult discriminative stage : —

Facts can be summarized as follows;

a) Conflict : raised from two compatible tendencies.

b) Guessing: because of unavailable enough information.

c) Feeling of regret : as a result of dissonance just after final decision.

Impressions on simple discriminative stage :

Generally speaking, subjects were inclined to state here items, which seem to us as a sort of inference from items mentioned in difficult stage, e.g. speed, tolerance, less fatigue, less effort, no tension.

Factors of taking decisions under uncertain condition :

In the ambiguous condition, where it was impossible to discriminate simply, subjects were forced to adopt the pattern of guessing.

Frequencies concerning the factors of such behaviour in decision were in order as follows :—

1. Obligation to speed 2. Shifting of attention. 3. Conflict of ambiguity. 4. Perceptual fluctuation. 5. Ambiguity 6. Expectancy. 7. Insufficient learning of instruction and experiment. 8. Insight. 9. Bits of available information.

Subjects added : External factors, sudden light of exposure, acuity of sight, slight difference of lengths, recognition of angles, reward & punishment, tiredness... etc.

General Impressions on Experiment : Subjects, added here other impressions rather than those mentioned before. The importance phenomena were as follows :—

1. After-image.
2. Semi-hypnotic condition & Photo-metric stimulation.
3. Dominant Eye.

It seems from the table that the supposed correlations mentioned in hypotheses were confirmed only for self-confidence (especially by a fit scale of confidence) as negative, and in dominance as negative for females only, and for neurotic-tenden. as positive (both sexes), and for self-sufficiency as negative for females only, and positive with introversion-Extraversion for males only.

B. « QUALITATIVE DATA »

As Richardson, 1965, mentioned, it is fair enough to consider qualitative data as an essential part in contemporary work on cognitive and perceptual work.

In agreement with L. Festinger, 1966, we consider the total process of decision making might be subdivided into three stages : —

Pre-decision : (At the beginning of the trials), **during the process,** and **Post-decision** (Final stage).

Two conditions are also different, the simple case or clear condition of discrimination against the difficult case or ambiguous condition of recognition.

Content-analysis has been used to quantify the open-items concerning previous classifications.

a) **Pre-decision (The beginning Stage) :**

Conclusions can be summarized as follows : —

1. Fluency : It is rather better for males than females.
2. Collecting information : Most frequencies of data are referring to such process.
3. Difficulty of Discrimination : High proportion of frequencies are in this stage.

b) **Through the Middle Stage :**

1. Progress of Discrimination : Showing a positive acceleration like discriminative learning.
2. Conditioning Phenomenon : Some cases showed a transference of the **volotional** action to a conditioned discriminated one.
3. Plateau : Some cases referred to it, **as** a result of **distraction** (physiologically, psychologically and **physically**).

And to test the specific hypothesis, as far as we were expecting, we have the following table : —

Sex	Pers. Traits	Neur. Tend.	Domin.	Self-Conf. (Bern)	Scale of Conf. (ours)	Intr./Extr.	Self-Sufficiency
MALES	r.	0.22	0.03	0.035	—0.26	0.21	0.11
	Sign.	might at.10	not sign.	not sign.	sign. at 0.10	sign. at 0.10	not sign.
FEMALES	r.	0.23	—.35	0.20	—0.28	0.06	—.59
	Sign.	sign. at 0.10	sign. at 5% & 2%	might at 10 %	sign. at 10% & may at 5 %	not sig.	sign. at .01 & .001

D. **Extremity Under Low Confidence :**

The type of correlations between extremity under low confidence and personality traits were not so important or promising to be mentioned here as they were all not significant.

3 — **DECISION TIME & PERSONALITY TRAITS :**

As Ward Edwards referred in his good review of the problem in 1961, the topic was not considered before the year of 1960. For this reason, we were looking first for certainity of our working-hypothesis as regards this relation if it might be possible. Contingency coefficients have been calculated for both sexes on the relationship between the two variables (decision time & personality traits, e.g. self-confidence, dominance & neurotic tendency), and it appeared that the association reached the highly accepted level of significance ($C = .207$ from $X^2 = 66.58$, for $P = 0.05$: **Males** — $C = .346$ from $X^2 = 50.2$ for $P = 0.05$: **Females**).

C. *Extremity Under High Confidence :*

We have two types of extremity: a) Extremity under high confidence b) Extremity under low confidence.

Concerning the first type of extremity, and its relation with personality traits, we have the following table : -

Sex	Coef./Per. Traits	Neurot. Tend.	Domin.	Self-conf.	Introv./ Extrav.	Self-sufficiency
Males	r.	--.95	0.47	--.66	--.14	1.0
	Sign.	sign. at 1%	sign. at 10%	sign at 1%	not sign.	sign. & Linear
Females	r.	--.32	0.06	0.44	0.5	1.0
	Sign.	not sign.	not sign.	not sign.	sign.at 0.10	sign. & Linear

Low & High Scores of Personality Scales & Confidence Scale :

	High/Low (Personality Tr.) Scale of Confid.		Neurot. Tenden.	Intro. Extr.	Self-Conf.	Self-Suff.	Dominance
Females	HIGH	r. Sign.	0.02 not.Sig.	--.96 Sign. & near. linear	--.82 Sign. at 1%	0.5 sign. at 5%	0.20 not Sign.
	LOW	r. Sign.	0.34 sign.at 0.10	--.03 not Sign.	--.24 not Sign.	--.05 not. sign.	--.11 not sign.
Males	HIGH	r. Sign.	--.85 Sign.at 0.01	--.89 Sign. at.01	0.13 not. sign.	--.12 not. sign.	0.09 not sign.
	LOW	r. Sign.	.46 sign.at 5%	--.30 Sign. at 10%	1.0 sign.& linear	0.35 nearly at 10%	0.07 not sign.

b) *Confidence of Judgment :*

Our expectation here is that confidence of judgment might significantly associate with number of judgment, as estimated by subjects on guessing percentage. On calculating X^2 for both variables n_1 & n_2, we found that the estimated value of 20.46 for males and 24.37 for females are significant, and the expectation is confirmed, referring also to consistency in the adopted strategy by the two sexes. Generally speaking, this strategy was directed towards conservatism, as our subjects were university students from middle class ; thus they seemed to converge towards the middle point of conservation ($M = 2.6$, $\sigma = .28$ for males — $M = 2.67$, $\sigma = 0.26$ for females).

Results showed also that the relation between decision time and extremity under high confidence was negatively linear (— 1.0) for both sexes. Such results are confirmed by our Prof. Dr. Audely's opinion concerning the use of probability measures for decisions, which reserved the included information (Audely, 1964).

Now, if we try to ask the question whether there was a correlation between cognitive control, expressed in confidence rating, and personality variables, the data obtained directed our attention to important points. Firstly, the overall-relationships failed to discover the latent association, as two coefficients only from six, which reached the accepted level of significance (Dominance : 0.24 at 0.10 level for males- Self-confidence -0.43 at 0.01 level for males & -.20 at 0.10 level for females).

But once we applied the new technique of moderator-analysis, by dividing personality scores to high & low ones (two by two way), this data changed completely towards the unexpected significances as follows :

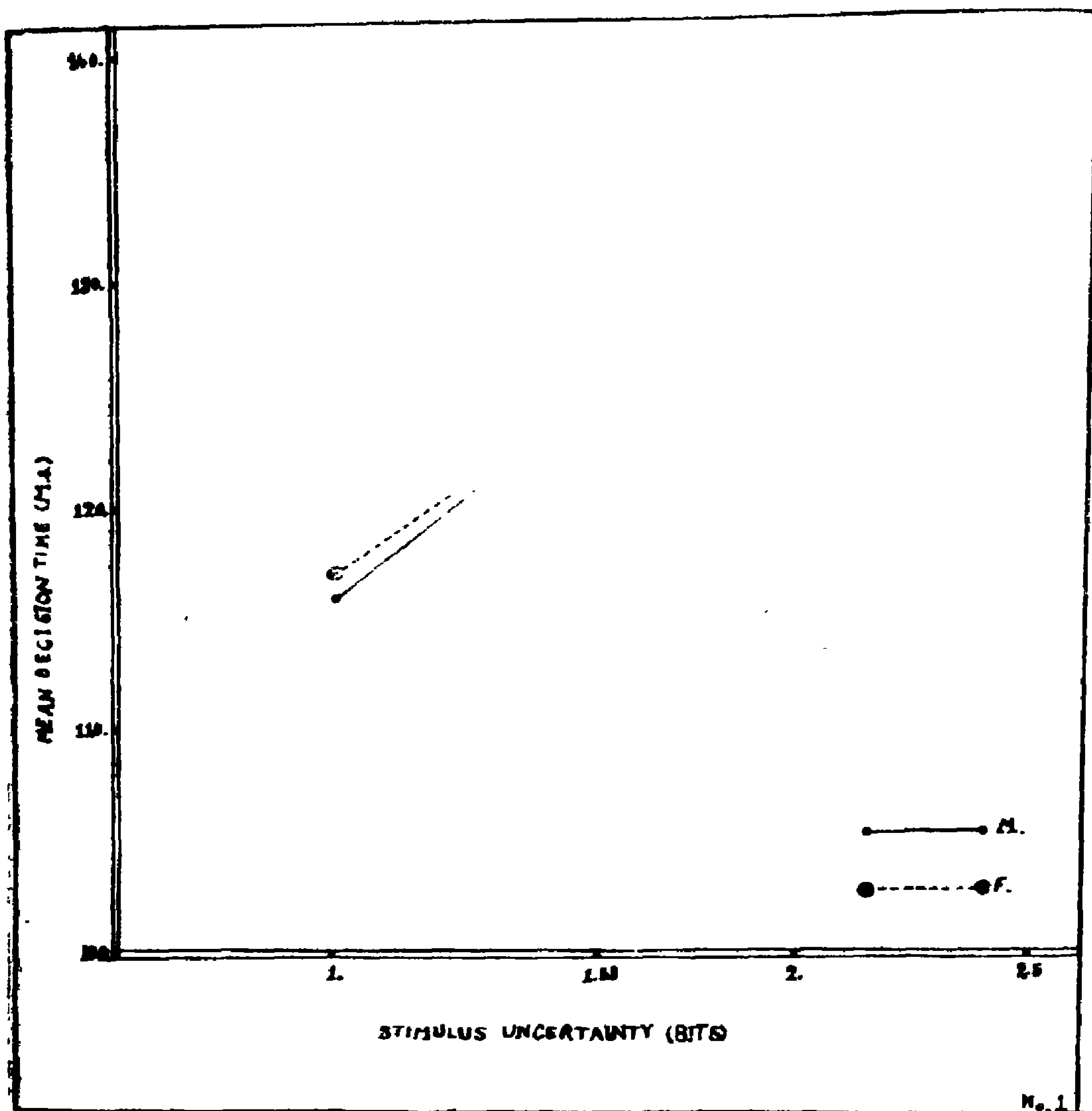


Figure II. : Shows the Relation between Stimulus Uncertainity (Bits) and Mean Decision Time.

For sex difference, t. value in case of correct decision was 0.22 and in case of wrong decision was 0.16, but both of them were not sign. at any level.

b) Null Hyp. (2) : A. $\overline{\text{C.c.}} < \text{B. } \overline{\text{Amb. c.}}$, the following table confirmed the hypothesis :

Sex	Decision Time (Clear Con.)		Decision Time (Amb. Con.)		V.R.	Sign.
	Mean	σ	Mean	σ		
Males	116.	30.7	130.	35.7	1.38	sign at 0.20
Females	117.	35.	129.	26.	1.8	sign. at 0.05 & 0.01

For sex difference, t. value in case of clear condition was 0.15, and in case of ambg. condition was 0.14, but both of them were not sig. at any level.

C : *Application of Information Theory :*

Null hypothesis states that (the choice time has a linear functional relationship with the uncertain stimuli).

Data obtained and the plotted curve for it, confirmed the hypothesis, and it was in agreement with Crossman, 1953, who obtained an approximately linear relation between T.(X,Y) and choice time. (See Figure II.)

2. *Cognitive Processes & Decision Making :*

Their results included some types of cognitive processes as revealed from the two scales (No. of judgment or category breadth scale of confidence).

a) *Category Breadth :*

The hypothesis here is «Females are narrow categorizers than males in their estimation of judgments ». Data obtained and plotted curve confirmed the hypothesis and showed clearly the adopted strategy of both sexes. It is evident that the proportion percentage of strategy of inclusion for males was 35% & 62.5% for females. In the meantime, the proportion of category breadth (strategy of exclusion) was 65% for males instead of 37.5% for females.

Procedure: Subjects are instructed to discriminate accurately and in speed, between the length of lines, exposed tachistoscopically by 1/150 sec. He should press a button on the side corresponding to the longer line (either right or left), which is provided at ease to the subject. The time elapsing between projection and the subject's depression of the button was the dependent variable.

The experimenter reported immediately the response of subjects on prepared schedules. Afterwards, subjects answered the questions of the introspective part, including the two scales of categorization and confidence in judgments.

Finally, subjects completed the Bernreuter Personality inventory.

Statistical Analysis of Data :

The researcher chose the fit statistical test for the available data, as follows :

1. For first two null hypotheses on decision time, we used the variance ratio (Taylor, 1964).
2. To test if there was any difference between sexes on decision process, we used t. test (Chambers, 1959).
3. For statistical analysis of Information Transmission/ Bits for decision time, we used uncertainty statistics by applying the non-parametric formula of $H(X) = - \text{Log}_2 P(X)$, (Garner, 1962, Edwards, 1966).
4. Concerning the possible relationship between decision time and personality traits, we used firstly coefficients of contingency by calculating X^2, but for the specific relationship between decision time, and any certain trait, we used Pearson product moment correlation.

RESULTS

A — *Quantitative Data :*

1. *Results on Dependent Variable : (Decision Time) :*
   a) *Null Hyp. (1) :* $\overline{A.C.} < \overline{B.W.}$, the following table confirmed the hypothesis :

Sex	Correct D. Time		Wrong D. Time		V.R.	Sign.
	Mean	σ	Mean	σ		
Males	124.0	28.2	134.	32.4	1.32	sign . at 0.20
Females	123.0	27.8	133.	32.0	1.32	sign . at 0.20

1. Visual hood.
2. Place of photographic shutter.
3. Place of inserting cards.
4. Pressing buttons.
5. Electronic stop watch.
6. Red bulb(L.R.)
7. Yellow bulb(R.R.)
8. Tone sequence.
9. Dialing.
10. Automatic signal sequence.

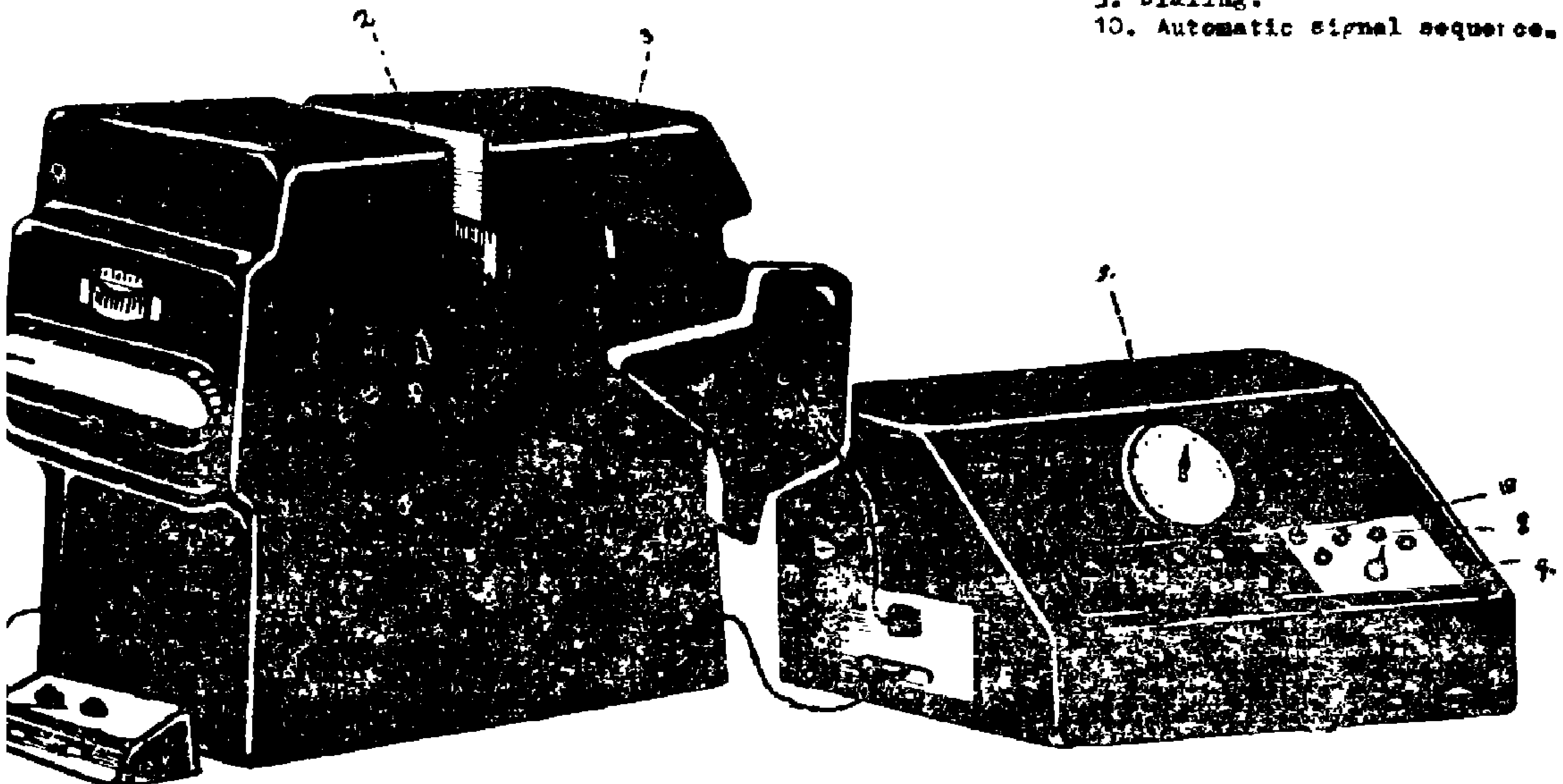


Figure I. : A View of the Operating Control of the Tachistoscope Model (1340), attached with Electronic Chronoscope (Du Four).

2 — **Electronic Chronoscope,** for measuring decision time in mill/sec.

3 — **Thirty Cards,** which exposed, tachistoscopically and randomly, length of two parallelled lines, on three angular dimensions, vertical, acute of 40 degree, and obtuse of 140 degree.

4 — **Bernreuter Personality Inventory.***(1)

5 — Introspective reports, to be completed by the subject about his general impressions on the experiment, concerning mainly the predecision and during decision and post-decision stages.

The questionnaire included also two scales, one for **category-breadth** and other for **confidence of judgment.**

*(1) The reliability of Bernreuter test for Egyptian subjects, has been calculated before demonstration by my colleagues Mr. H. El-Kashaf & Mr. Turki. For the five scales used, the reliability has been ranged from .57 to .82 (Guteman) & from .61 to .87 (Spearman).

Part II : « THE EXPERIMENTAL STUDY »

Purpose of the Study & Hypotheses :

Our hypotheses have been formulated on basis of natural decision processes.

A. Concerning **Decision Time** : It is referred here to the actual time the subject takes to come to a decision, and differences in the times for right & wrong decisions. Two null hypotheses have been put, as follows :

1. « It is expected that subject will take longer time decision, when the material of choice or alternative are so near from similarity ».
2. « The average time for decision taken before making an incorrect judgment is often longer than that taken before giving a correct decision ».

B. Concerning **Personality Variables** in decision making, I have put the following hypotheses :

1. **Overall-relationship** : « There is a relationship between decision time and a set of personality traits, such as self-confidence, dominance, and neurotic tendency etc.».*
2. **Specific Relations** : The nature of this relation, mentioned above, might be initially determined as follows :
   a) That there is a negative correlation between decision time and self-confidence.
   b) That there is a negative correlation between decision time and dominance.
   c) That there is a positive correlation between decision time and neurotic tendency .

Method : Experimental method, using psychophysical technique (J.N.D.) for measuring decision time variable and psychometric techniques for measuring personality traits.

Subjects : University Students, from both sexes.*(1)

Materials : 1 — **Root Nearpoint Tachistoscope,** model No. 1340. (See Figure I.)*(2)

---

* Which perhaps could be discovered from the accumulated data for Introversion-Extraversion and for Self-sufficiency.

* (1) The researcher thanks deeply those students, who patiently and courageously gave their time and help.

* (2) The writer is indebted to Prof. Dr. M. Fahmy, who provided the laboratory faclities in Faculty of Education's Clinic.

sociologists for studying the problem of decision-making. The second study was conducted by Wallach & Kogan, who were interested since the year 1959 in the cognitive aspect of risk taking. So, their book on (Risk-Taking, 1964) was a collection of previous work, especially the unpublished material. They studied risk taking through relavent topics, such as motivation, cognition, thinking and personality, by using their new technique of moderator analysis, which permitted to discover unexpected relations.

These correlations did not appear in the usual over-all relationships. In general, the authors paid their attention to answer main questions such as the relations among conservatism-risk of decisions made in hypothetical context, and whether cognitive judgmental processes have their effect on risk taking personality variables and decision making processes can be understood through both of them. Concerning the cognitive aspects of risk taking, authors restated their previous results in published papers. Concerning personality traits roles; the study did not confirm the hypotheses except in few cases, especially for anxiety, selfsufficiency and independence.

This was the position of current work on decision making and personality traits till the year of 1965, when this study was in progress...

effect of cognitive factors, through incentives, on success of decision.

Backer & Siegel, 1958 showed how in the gambling behaviour, people seek through raising the level of aspiration to prefer mean points of success. Jackson & Messick 1958 showed effect of the personality variables for response style on decision making & strategy. Gardner & Spence, 1959 studied the effect of sex on the direction of cognitive principles. They showed also how risk-taking is affected by such cognitive strategies. Scodel & Rattosh, 1959 found that expected value did not control preferences and the subjects who were more conservative, are at the same time higher as regards need achievement. Wallach & Kogan, 1961 offered us a successful method of moderator-analysis for the effect of anxiety on the relations between subject's age and risk-taking.

In 1962, Slovic applied the convergent validity for the relation between risk taking and certain personality variables. But he failed to show, with such technique, the accepted relation and he concluded that risk-taking cannot be referred to one general trait, but perhaps might be related to a trait, which can be coloured by certain situations for certain persons.

Most of the previous works were individual studies, which need a cooperative team with many facilities. And perhaps such demands have been found to some extent in two important studies which appeared in the year 1962 by Brim et al, and in the year 1964 by Wallach & Kogan.

The first study was conducted by D. Brim, D. Glass, P. Lavine & N. Goodman 1962 on (Personality & Decision Processes). The main focus of the work was the possible relation between decision-making, personality and social structure.

They used personality tests, mainly for autism, emotionality, dominance, persistence & impulsivity etc. And they demonstrated tests of decision-making processes concerning parent's decisions about their children's problems.

Results showed that there were differences between men & women, and between middle-class and lower class groups, in decision-making and personality.

The importance of the study, in general raised from the good facilities and the cooperation between psychologists and

b : *Informational Models :* Where researcher can apply information theory concepts (Shannon, 1948), e.g. predictability, probability, uncertainty, transmission etc .. on choice behaviour (Crossman, 1952).

2. *Cognitive & Purposive Theories :* These theories are considered, historically, as more advanced approaches. They are mainly based on hypothetical context of cognitive constructs.

So, they have the same line of what we call (the New Look) in psychology, where we have a marked trend towards conceptualizing various cognitive processes in strategy or in decision-making terms. These sources may be considered for this attitude of the study, as follows :

a : Concept Attainment Studies : (Bruner & Goodnow, 1956 — Rifka Eifferman, 1965).

b : Perceptual Judgment Experiments : e.g. Breadth & narrowness in categorization of judgments (Tajfel, 1962, Wallach & Caron, 1959, Pettigrew, 1958).

c : Extremity of Judgment & Confidence Scales : (Wallach & Kogan, 1959, 1961, Slovic, 1962, Brim et al, 1962).

Such sources and relevant topics have been discussed in details by the writer, where he referred also to the cognitive aspects of decision time, either from behavioural point of view (Cartwright, 1943, etc.), or from later view of dissonance reduction's interpretation (Festinger et al, 1966)

E — *Personality Variables in Decision Making :*

It is generally accepted, that personality traits have not been taken into consideration for decision-making processes before the year of 1960 (W. Edward 1961). In fact we have some scattered papers since about 1955, though they were mostly Lewenian. We can classify these researches from their historical point of view as follows :

Block & Peterson, 1955 conducted their research on the effect of maturity on rational decisions. David Lavine, 1955 studied the relation between rigidity and decision time, but such relation was not confirmed.

Siegel, 1957 showed the possible relation between level of aspiration and decision-making. Atkinson, 1957 showed the

tical decision making (Wald, 1950 & Von Neumann, 1944), and the theory of games (Borel, 1920, Nogee. 1951, Flood, 1954).

B — *The Quasi — Normative Theories :—* It has the same static concept of the rational theory, as far as it seeks to maximize the expected value on the mathematical basis. Ward Edwards presented the theory in its developed form in the year 1957, offering his model on subjective expected Utility. Another form of the theory was expressed in the principle of minimization of regret (Savage, 1954), which has developed later into another form in Fistenger's theory of dissonance reduction (Festinger, 1957, 1964).

C — *Descriptive Theories :* They are subdivided into two approaches :

1. *Static Descriptive Theories :* Which can be traced in statistical decision theory. (Lyman & Pearson, 1928, Neumann, 1944).
   But the theory of signal detection, as offered by Tanner & Sweets, 1958, has been considered as the best model for the theory.

2. *Dynamic Descriptive Theories :* They are mainly based on learning concepts, first by Thurstone's psychology on comparative judgments and later by learning axioms, as offered by Luce's work (1959) on the response probability and the stochastic model of choice behavior. The important stochastic models discussed in details by the writer were those of Estes 1957, Audely, 1960, 1962, and Atkinson, 1960.

D — *Hypothetical models Theories :*
These theories assumed that the individual takes his decision on basis of hypothetical pattern, without much consideration on their positive or negative results. They might be subdivided into two main approaches :—

1. *Analogical Theories :* They are combined of two models:
   a : *Psychophysical Models :* Which seek to find out the operational propositions, concerning the functional laws of choice behaviour. Discrimination experiments were good models of such approach. (Hinmon, 1917, Audely & Wallis, 1961).

This traditional emphasis seeks advice to a rational decision maker, especially in the risky situation, where he ought to be rational and makes his choices to maximize his gains. This concept of rationality was, in fact, an object of furious discussion and distrust between us, as psychologists, and economists.

Our professor Dr. R. J. Audely, of London University, discussed the point very clearly and concluded that few experimentation confirmed the non-existence of the ideal concept for the rational man. Thus in this way of definition, he would never be an actual one. (Audely, 1964).

Hence we adopted the dynamic approach, which permits to the possible participating variables.

In this context, we can consider the main actual processes, under investigations, as follows :

a) *Decision Time :* e.g. the period taken during the process of making a decision.

b) *Effort :* e.g. the estimation of energy and resistance of subject during stages of making a choice.

c) *Confidence in the decision :* e.g. the assurance in the correctness of the subject's judgments.

The Approaches of Decision Making Description :

It was possible to classify here the main theories, which tried to explain the choice behaviour, as follows :

A — *The Normative Theories :* which can be subdivided into two approaches :

1. *Moral Theories :* They are mainly derived from moral philosophy, which puts beside the human being a maximum value to direct his choice behaviour. Through this sort of thinking, we found the long conflict between Necessitarians and Libertarians. The writer refers in the detailed chapter to the philosophers, e.g. Plato, Aristotle, Augustine, Descartes, Hume, S. Mill & W. James.
2. *Rational Theories :* It is based on the concept of rationality, as offered by economists, referred to the man's ability of making his choice in such a way to maximize something or (utility) and to minimize the loss. This general principle is expressed in the literature of statis-

As far as the problem of prediction became nowadays more sounded in psychology, this interest has been reflected mainly in decision making work, where many models of choice behaviour have appeared. This work showed that the process of decision-making is not an isolated behavioural unit, but it has similar dimensions in other behavioural phenomena, such as perception, discrimination, learning and motivation. And in this case, the problem of choice behaviour became more complicated to those who take the pains for determining the participating variables,. e.g. perceptually, physiologically, psychologically and socially... (Restle, 1961).

So, to predict a choice behaviour may be easy, if it is between two alternatives, where organism can evaluate and order them in sequence of preference, but it would be so difficult if it is between two alternatives, where the individual likes both or his preference is relatively slight and without being certain of the sort of outcome. Such a situation reminds us of that sort of paradox attributed to the 14th century philosopher, Buridan, who pictures the age to a hungry animal, starving to death because it cannot reach a decision between two available precisely equal piles of food.

The real question here is what are the characteristics of this process, by which this animal must evaluate the offered alternatives and make a decision ?.

One wonders whether this process can be traced also in other relevant psychological phenomena, such as problem-solving and thinking. It seems to us, that such topics cannot be neglected. As the differences between decision theory and problem-solving research are more differences of emphasis than of concern with different types of theoretical issues. Decision is usually taken after preliminary steps of problem solution. Concerning the role of thinking, it seems that both topics are mutually interrelated, or represent two faces of one coin, as what we call thinking usually happens in some kind of decision making, and many processes involved in arriving to a decision are likely to be important gredients of thinking.

However, the limitations of problem-solving and thinking research probably are matched by limitations of decision research, which is usually still restricted by its traditional emphasis on utility theory and economic behaviour.

« DECISION MAKING AND IT'S RELATION TO PERSONALITY TRAITS »*

By : YOUSSEF E. SABRY,

Researcher, Nat. Center of Soc. & Crim. Research, Cairo.

« This is an experimental study on decision-making, e.g. decision time aspect, and it's relation to personality. It consists of three parts : a) The theoretical study. b) The experimental work. c) Conclusions and general results, with relevant implications.

The theoretical part was concerned with the definition of the problem,its setting, and its historical development through the possible approaches of interpretation. The experimental study was a presentation of the experiment, its purpose, method, results (Quantitative & Qualitative) and the discussion of data.

The last part summarized the general results with reference to possible applications in methodology (experimentally & statistically), decision time (e.g. sex difference, signal detectability, discrimination etc.), cognitive processes (e.g. thinking, subjective probability etc.) & on personality study « clinical issues & some relevant problems.»

The question we are going to deal with here is: How do people make a decision ? This simple question as it appears, is related to previous philosophical thinking of free will and its historical stages up till now.

It is noteworthy that this problem has been restated lately in the 19th century by mathematical economists, to whom we, the psychologists are indebted to draw their basic concepts, and hence we have been treating them with our methods.

---

* This is a resumé in English for M.A. thesis, submitted to Cairo University in June 1967, and supervised by Prof. Dr. M. O. Nagaty, to whom the writer is grateful and thankful.

the ones which take place in other underdeveloped countries. Perhaps all these countries, though different, in many respects they encounter similarly depressing problems. In most of them sociology, as a science, is a new subject with very little indigenous roots. Furthermore, all these developing nations, are experiencing a nationalistic phase of development in which native language had been stressed as the instrument of teaching rather than any foreign language and, since there are few books in sociology in native language, the writing of textbooks and general works is taking priority over original work and empirical research.

One should also note that sociology in many underdeveloped countries, including Iraq, is very much influenced by American sociology both in theory and methodology.[1] This is quite obvious from the titles of courses offered in sociology departments and the publications of the faculties. The publications refer most of the time to American references. This development is underscored by the fact that sociology as a field, by and large, is an American product, and that up till now many European universities do not have very well developed departments in this field. Furthermore, the present European contribution to sociology compared to American contribution is rather insignificant.

---

1. It is interesting to note that most political scientists and economists, in Iraq, until very recently were graduates of French universities and thus the French orientation in these two fields is quite marked. One important reason for this phenomenon is that most of the specialists in these two fields have B.A.'s in law from the College of Law in Baghdad which is dominated by the French law and consequently when students of this college aspire to further their education, they choose France for that. Another reason is that both economics and political science are very well developed in France as compared to sociology.

VI

Sociology in the 1950's not only obtained an independent status in the form of department but also became a very popular subject. Many departments introduced sociology as part of their curricula and students in different fields had to take sociology during their training in their own fields. Thus we find sociology being introduced in the College of Medicine, College of Law, College of Engineering and College of Physical Education. In addition to that it is being taught in the departments of history, psychology, political science, economics, journalism, philosophy, and geography.

VII

Despite the important development in sociology in the 1950's and 1960's in Iraq, sociologists did not have their own association by which they could express, develop and promote their own professional field. Only in late 1968 and early 1969 do we find some stirring among sociologists, particularly the young ones, to form an association of their own. This, in large part, could be explained by the general overall climate in Iraq in which many disciplines were starting to establish their own associations.(1) Thus, in April 1969 the first Iraqi sociological association came into being. The young sociologists were the primary movers behind its establishment and indeed they occupied all positions of the executive committee.

It seems, however, the activities of the association will be limited for a long time to come to a series of public lectures. As for publishing a journal, though it is anticipated, there is slim chance for it to materialize. Perhaps the major reason is insufficient funds to publish and maintain the cost of a journal. The association, like other professional associations in Iraq is embroilled in politics and on a number of occasions took a political position on certain issues.

VIII

From the above brief outline, we discover that the development of sociology in Iraq is not very much different from

---

1. Iraqi Political Science Association, Iraqi Historical Association, Iraqi Librarian Association, etc. All these and others had been formed in the last two years.

tribes maintain a system of values and norms and a body of rules and standards which is in a sharp contrast with the urban mode and design of life. The bedouin culture greatly values assabiyah (tribal solidarity), ghazu (raids) and protection of strangers when they request it. Also, bedouin culture scorns very much the various professions and is very contemptuous of men who depend for their livelihood on jobs and occupations. In the last fifty years or so the bedouins have started to settle down in villages and urban centers as a result of government efforts to settle them down plus the fact that the desert has lost its vitality for caravan transportation of both goods and people, (which was an important source of bedouin economy), because of the development of modern technological transportation. Also, the development of modern weaponary systems make it easier for the central government to control them. The bedouins who have started settling in the recent past years have brought with them their ancestral system of values and norms and their set of rules and standards which are, as I said before, in sharp conflict with those of the urban population. The intermingling of urban people with Nomads has brought about the result that many of the nomadic values have been incorporated into the urban way of life. Al-Wardi believes that the impact and the influence of the two conflicting cultures on Iraqi personality is very well marked and can be seen in both attitudes and behavior of Iraqis. Indeed, according to him, many Iraqis could be characterized by what be calls, «double personality,» i.e., a personality caught in a continual conflict between the values of urban dwellers and those of bedouins.[1]

There are a few other pieces of work that deal with Iraq or the Arab World written by Iraqi sociologists like 'Araim's on the settlement of nomads and Tahir's nomad in the Arab World and few others. These studies are, by and large, general and not very original.

1. Al-Wardi, Ali, **A Study in the Society of Iraq**, Baghdad, Al-Ani Press, 1965, Chap. two, pp. 304 - 34 A good summary of this book can be found in Gulick's unpublished paper, The Continuity and Urban Cultural Patterns in 20th Century Middle Eastern Cities, given at a conference on Middle Eastern Urbanism, University of California, Berkeley, Oct. 27 - 29, 1966. Also for a review of this book see. Al-Ba'ali F., Study on the Nature of Iraqi Society, **American Sociological Review**, Vol. Dec. 1966, p. 883.

ment of the subject matter. Perhaps an example may help the reader to understand the point I am making. Abdal Jabar al-'Araim wrote a book on criminology which is supposed to be a textbook and it is now in its third edition. A glance at the chapter headings will reveal the confusion in the presentation and the coverage of the subject matter. The chapter headings, as the author of the book translates them into English, are as follows: (a) General Introduction, (b) Anthropological School, (c) French or Environmental School, (d) The Bio-Sociological School, (e) Modern Clinical School, (f) Heredity and Environment, (g) Scientific Methods in Study of Crime Causation, (h) Methods of Determining Cause of Crime, (i) Method of Individual Case, (j) Psychology School, (k) The Spiritual School, (l) Schools and Methods in Criminology, (m) A Sociological Theory of Criminal Behaviour, (n) Methods of Studying Crime, (o) Criminology as an Applied Science.

4. The writings, though not translated directly from English sociological books, upon close examination will reveal that a good deal of them is indirect translation with some modification, adaptation and summarization here and there from English text books, particularly the standard ones.

V

Among all Iraqi sociologists only one tried consistently to apply a sociological framework, though unsystematically, to the Iraqi context. Al-Wardi who was the chairman of the department of sociology at the College of Arts, University of Baghdad for many years, tried in a number of his books to study the social history of Iraq and Islam from the sociological perspective. He has published several books, most of which are very unsystematic and written in a style directed to the general public rather than to scholars. Thus his books do not stand the criteria of scholarship, and furthermore, they are repetitive and witty at times. Despite all of this, his books reveal a special concern with Iraq and represent challenging thoughts on the social structure, processes and change in Iraqi society. Al-Wardi's major thesis which runs throughout his work is that, Iraq, in contrast to other Arab countries, suffers, by virtue of its geographical location, from two conflicting cultures; the bedouin (nomad) culture and the urban culture. For many centuries Iraq has received many waves of bedouin tribes and her borders have been exposed frequently to their raids. These

Fuad al-Ba'ali started publishing in English when he emigrated to the United States three years ago.

2. Most of the writings at home, show a very different emphasis and orientation. Unlike their dissertations, most of the sociologists writings are concerned with general sociology and its sub-fields. Thus we find books on the development of sociology; al-Ka'abi, social problems, al-Tahir; criminology, al-'Araim and al-Tahir; the idols of society, al-Tahir; revolt on values, Mut'ab al-Samara'i; and so on. The question which one may ask is how can we explain this dramatic change in the orientation of their writings. It seems that there are several reasons which may help to provide an explanation for this change. Among them are : (a) These persons, upon their return, are pressed to publish books in sociology, to fill the empty library in Arabic in this feild. In other words, there are few books dealing with sociology in Arabic and students have very low competency in reading foreign languages, including English.(1) (b) Writing books on sociology and its fields is easier than doing original research which need a good deal of devotion, energy and patience. (c) Funds for original research are lacking. Neither the government, nor the university nor any other agency supply funds or sponser original research on particular sociological questions. Furthermore, obtaining money from foundations abroad is very difficult. (d) Lastly, original research within the framework of Iraqi society is very difficult and beset with many problems that discourage researchers. This is particulary true of research dealing with very sensitive areas like religion and politics and if the techniques used in the research include interviews and questionaires which are very strange devices to many Iraqis.(2)

3. These publications, in addition to being theoretical and general, are not very systematic in their presentation, indeed some of them are very confused, and offer the reader a shallow treat-

---

1. See my review of Ahmed Abu Zaid's book, Revange, **The American Anthropologist,** December 1969.

2. Foreign scholars a number of times started research in Iraq, but they had to discontinue. For example, the original proposal of Lerner's book, **Passing of Traditional Society,** was to include Iraq but when interviewers started interviewing the people they were accused of spying for the Iraqi government, and the research had to stop because of lack of cooperation on the part of the interviewees. See Lerner, **Passing of Traditional Society,** New York, The Free Press, 1965, p. 80.

gave to the problems besetting their own societies. This was undoubtedly a very powerful and influencial force that pushed many foreign students, including the Iraqis, to pursue some research connected with their own societies. Secondly,, sociology in the 1950's and 1960's, the decades all Iraqi sociologists, with the exception of one, finished their degrees, witnessed a tremendous amount of interest and involvement in comparative sociology especially the sociology of underdeveloped countries, including Iraq(1). This development in sociology undoubtedly encouraged many foreign students, including Iraqis, studying in United States to focus their dissertations on their own countries. The third and the last factor which also encouraged Iraqi students to focus their study on Iraq in their dessertations, is that it was much easier for them to write about their own country than to write about a foreign country since they had both the language and the first hand information of their own societies.

It might be worth mentioning, at least in passing, that Iraqi students do not differ sharply from other foreign students in sociology in this aspect. By and large, most foreign students choose the countries of their origin in their dissertations as case study to whatever sociological hypotheses they are testing or to whatever sociological theory they are developing.

IV

The second category of writings contains the work of Iraqi sociologists after they have finished their study abroad and returned home. This category can be characterized as follows:

1. It is mainly in Arabic with few exceptions. Abdel Jabar al-Araim had published several articles plus a booklet in English(2). Adnan al-Duri too had published a couple of articles(3).

---

1. R. Bendix, **State and Society**, New York, 1968. passim.

2. See the following for Abdal Jabar al-'Araim: (a) General Outline to the Sociology of Mental Health, **Bulletin of the College of Arts**, Vol. 5, 1962, pp. 53 - 68. (b) Communities, Class System and Cast in Iraq, **Bulletin of the College of Arts**, Vol. 6, 1963, pp. 1 - 22. (c) Introduction to the Importance of Comparative Sociology, **Bulletin of the College of Arts**, Vol. 7, 1964, pp. 9 - 18. (d) Bruce L. Melrin and Abdal J. al-'Araim, Sociology in International Relations, **Bulletin of the College of Arts**, Vol. 8, 1965, pp. 19 - 30. (e) Scope of Social Research, **Bulletin of the College of Arts**, Vol. 10, 1967, pp. 5 - 20. (f) **Functions of Law in Contemporary Society, A Study in the Sociology of Law**, al-Ma'aref Press, 1964, p - 88.

3. Adnan al-Duri, The Professional Recidivist, **Bulletin of the College of Arts**, Vol. 9, 1966, pp. 29 - 36.

abroad finishing their study. The second includes their work upon their return to Iraq.

The first type of writings is usually either a Ph. D dissertation or an M.A. thesis and are mainly taken from United States universities. The few taken from British universities were in social Anthropology. All dissertations, with the exception of one, are still unpublished.(1) The major characteristics which strike the investigator in this class of writings is that the overwhelming majority of it deals wih Iraq in particular and the Arab world in general. Following are only a few illustrations; Hatim's Ph. D is on the nationalist movement in Iraq(2), Salim's Ph. D is an anthropological study of a village in Iraq(3). Al-Tahir's is on Arab communities in Chicago(4), Al-Mashat's on social change and delinquency in Iraq(5), Al-Takriti's Ph. D is on urbanization and family in the Middle East(6), Al-Ba'ali's M.A. thesis on the bedouins in southern Iraq(7) and Al-Qazzaz M.A. thesis is on man power in the oil industry in Iraq(8).

The concern of the authors of these dissertations and theses and the other ones which I did not mention (roughly they are about 20) with Iraq could be explained by a number of factors. First, while these authors were studying abroad at different universities, they observed and felt the deep concern of the sociologists in these universities with their own societies, and the tremendous amount of time, energy and devotion they

---

1. See S. M. Salim, **El-Chibayish,** two volumes, 1956 and 1957, Baghdad.

2. Hatim, A. Sahab, **Social Psychological Analysis of Arab Nationalist Movement in Iraq,** University of Chicago, 1954.

3. Salim, S. M. **El-Chibayish, Anthropological Study of a Marsh Village in Iraq,** Vol. I Baghdad 1956 and Vol. II Baghdad 1957, (in Arabic). This is the full translation of the original dissertation taken from London School of Economics, London, 1955. A short version of this dissertation is published in English under the following title: Marsh Dwellers of the Euphrates Delta, University of London 1962.

4. Al-Tahir, Abdul Jalil Ali, **The Arab Community in Chicago Area,** Chicago University, 1952.

5. Al-Mashat, M.S., **Social Change and Delinquency in Iraq,** University of Maryland, 1961.

6. Al-Tikriti, Y. H., **Industrialization, Urbanization and Family Organization in the Middle East,** University of Missouri, Columbia, 1968.

7. Al-Ba'ali, F., **The Bedouins in Southern Iraq,** University of Kansas, 1957.

8. Al-Qazzaz, Ayad, **Man Power in Oil Industry in Traditional Society, A Case Study of Iraq.** University of California, Berkeley, 1966.

ing Iraq, than the theories of many western writers who write about the Arab world. Al-Wardi[5], who was a chairman of the sociology department at Baghdad University for many years, points out that Ibn Khaldun was an Arab, he lived among Arabs and experienced their lives. His theories are closer to Arab environment than those of the western sociologists whose theories stem from Western context which is far fetched from the Arabic social system.

All these factors combined helped to create an environment conducive for the establishment of a sociology department and subsequently the social work department. Both of these departments have grown tremendously since then in terms of the number of students enrolled, the number of faculty members and the variety of courses and subjects offered. At the present time, the number of students in both departments exceeds 400, and the number of sociology faculty has increased from four in 1953 to over 12 in 1963.[2] Most of the members of the sociology department have Ph. D degrees and very few have M.A.'s. With the exception of two or three, all took their degrees from the United States. The majority of the faculty in the social work department hold M.A. degrees and a few hold B.A.'s.

The subject taught in the department grew in variety as the number of instructors with different interests increased. In the beginning, only general and major fields in sociology were taught, however, now we find an increase in specialization and narrow areas of sociology like sociology of mental health and sociology of nomades and so on.

Sociology graduates are primarily employed by the Ministry of Education as high school teachers to teach history, geography and other related fields. Also, to teach sociology which was introduced as part of high school curriculum in 1967. Others are employed in different departments in the government machinery, including the Ministry of Social Affairs.

III

We can classify the writings of Iraqi sociologists into two broad categories. The first includes their work while they are

---

1. Al-Wardi, **Logic of Ibn Khaldun**, Cairo, 1961. Passim.
2. Directory of the University of Baghdad for 1967 - 1968.

3. The man in charge of College of Arts and Science at that time, Abdal Azziz al-Duri, was an enlightened social historian with some sociological orientation. This may be seen from his Ph. D dissertation which was on the social and economic institutions in the latter part of the Abbasside Empire[1]. and his other writings. Indeed, the preface which al-Duri wrote to al-Tahir's book (a sociologist) **Social Problems in Changing Civilization,** reveals clearly his sociological awareness and his deep concern with sociology.

4. The Ministry of Education in the 1950's came to realize. the importance of sociology ,particulary as a tool for improving the social conditions of Iraqi society and as a devise for overcoming and eliminating the manifold problems which were facing that society.

Another significant factor that accounted for the development of sociology in Iraq is what might be called the Arabic cultural and intellectual heritage which contains many sociological observations on human behavior[2]. This heritage includes, among other things, the works of Ibn Khaldun (1332-1406 A.D.) who is regarded by many Western sociologists as the founding father[3] or at least as one of the important forerunners in the field of sociology. His book **Prolegomena, Introduction to History,** contains an elaborate proposal for the establishment of a new science to study human relations. The subject of this new science deals with the various biological and geographical factors of human society; with the characteristics of certain type of primitive and civilized groups; with the nature and functions of political, economic and religious institutions and with the source of knowledge[4]. Ibn Khaldun helped the development of sociology in Iraq particularly, by reminding Iraqis that sociology is not a foreign commodity imported from the West but is part of the Arab culture including Iraq, and that they should be proud of it. Secondly, many of his theories are still more pertinent and in many ways more appropriate to understanding the social questions and the problems of Arabic societies, includ-

---

1. Al-Duri, **Studies on the Economic Life of Mesopotamia** in the Tenth Century, Ph.D. thesis, London, 1940.
2. Rollin Chambliss, **Social Thought,** p. - 294.
3. N. Schmidt, **Ibn Khaldun,** N.Y., Columbia University Press, 1930, passim.
4. Rollim Chambliss, **Social Thought,** pp - 284 - 312.

blished, most of them were either directly translated from English or French or translated with some modifications and adaptation. Among the books used was MacIver's book, **Community** which was translated early in the 1930's by Dr. Abdul Majid Abbas, professor of law at the then College of Law, (presently called College of Law and Political Science) and graduate of University of Chicago.

II

The decade of 1950's is a milestone in the development of sociology in Iraq. In this decade sociology became recognized as a separate social scientific discipline warranting a field of specialization. Thus the department of sociology came into being early in this decade in the College of Arts.[1] Later on came the department of social work in the Girls College[2]. There were many reasons which underlay and brought about this major development. These factors are briefly explored below:

1. A number of Iraqi students with Ph. D in sociology finished their study in the United States and, upon their return home, fought hard for the establishment of an independent department of sociology. Their efforts were blocked in the beginning by many persons, including scholars of related fields like economics, psychology and education. However, their patience and persistence finally materialized in the creation of a department.

2. Sociology had established its own departments in a number of Arab countries, namely Egypt, and Lebanon. Both countries had independent sociology departments in their own universities and some of the faculty members in these departments had provided important contributions to sociological literature[3]. This helped to convince the Iraqi ministry of education to expediate the creation of an independent department of sociology.

---

1. **Dalil Kullayat al-Adab wa al-Ulum, Directory of College of Arts and Sciences,** 1955 - 1956, Baghdad, al-Ma'arif Press, p - 5.

2. As a result of a drastic reorganization of the university system in Iraq which took place in August 1969, both departments of sociology and social work were combined into one under the name department of sociology and social work. See **al-Jamhuriya Newspaper,** Aug. 17, 1969. Arabic.

3. Dr. Hassan el-Sa'aty, Development of the School of Sociological Thought in Egypt since 1952, **The National** Review of Social Science, Vol. I, No. 1, Jan. 1964, pp. 21 - 35. Arabic. Samir Khalaf, Sociology in Lebanon, Nashat al-Arab al-Ijtima'ya fi Mi'at Sana, Beirut, 1967.

NOTES ON THE STATE OF SOCIOLOGY IN IRAQ[1]

By

Ayad El - Qazzaz

Sacramento State College. UC — Berkeley

The purpose of this article is to provide the reader with a brief and concise account of the state of sociology in Iraq. The Paper hopes to address itself to two questions: How sociology emerged as a separate discipline worthy of independent status within the family of social sciences and, secondly, the state of sociological research as it is manifested in the writings of persons specialized in sociology.

I

Sociology as a science was taught irregularly in a number of colleges during the 1920's, 1930's and 1940's. It was not taught by specialists ,nor by persons who had training in sociology, rather by persons whose specialities ranged through law, psychology, economics, history, etc. The teaching was broad and general. Lectures were, by and large, attempt to give an overall picture of the field, its subfields, its relation with other fields and the major topics in the field. Few articles and books were pu-

---

1. This article covers the work of both sociologists and social anthropologists in Iraq for practical and theoretical reasons. Practically, there are much fewer anthropologists compared to sociologists. Theoretically, the similarities between both disciplines vastly outweigh the differences and the differences are frequently matters of shading. By and large, both are preoccupied with the same classes of independent variables, social structure and behavior oriented toward social structure. For further elaboration of this point see, N.J. Smellser, Sociology and the other Social Sciences, **The Uses of Sociology**, eds., P.L. Lazarsfeild et al New York, Basic books, Inc. Publishers, pp. 25 - 27.

I excluded from my treatment the work of social psychologists in Iraq. Their work has been discussed to some extent by Abdal Azziz al-Basam, 'Alim Alnafs bil Iraq, Psychology in Iraq, **Nashat al-Arab al-Ijtima'ya fi** Mi'at Sana, Beirut, 1967.

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

CONTENTS

مطابع الاهـــرام التجارية

رقم الايداع بدار الكتب
٣٤١ / ١٩٦٩

THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL

AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P.O. Cairo

Editor - in - Chief

Dr. AHMED M. KHALIFA

Assistant Editor

Dr. EMAD EL-DIN SULTAN
HODA MUGAHED

Secretaries of Editorial Staff

ABDEL-HALIM MAHMOUD — TAGRID SHARARA — MOHAMED HOWEEDY

Single Issue
P.T. 20

Annual Subscription
P.T. 50

ISSUED THREE TIMES YEARLY

JAN — MAY — SEPTEMBER

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

Issued by
THE NATIONAL CENTER
FOR SOCIAL AND
RIMINOLOGICAL RESEARCH
U.A.R.



No. 2 May 1970 Vol. 7

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة



العدد الثالث سبتمبر ١٩٧٠ المجلد السابع

المجلة الاجتماعية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الاوقاف — بريد الجزيرة
رئيس التحرير : **دكتور احمد محمد خليفة**
مساعدا رئيس التحرير : **دكتور عماد الدين سلطان**
هدى مجاهد
سكرتيرو التحرير : **عبدالحليم محمود — تغريد شرارة — محمد هويدى**

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل اليها منمقالات الاعتبارات الآتيـة :

١ — أن يذكر عنوان المقال موجزا، ويتبع باسم كاتبه ومؤهلاته العلمية وخبراته ومؤلفاته فى ميدان المقال أو مايتصل به .

٢ — أن يورد فى صدر المقال عرض موجز لرؤوس الموضوعات الكبيرة التى عولجت فيه .

٣ — أن يكون الشكل العام للمقال:
— مقدمة للتعريف بالمشكلة ، وعرض موجز للدراسات السابقة .
— خطة البحث أو الدراسة .
— عرض البيانات التى توافرت من البحث .

٤ — أن يكون اثبات المصادر على النحو التالى :
للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب . بلد النشر : الناشر ، الطبعة، سنة النشر ، الصفحات .
للمقالات من مجلات : اسم المؤلف . عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) السنة ، المجلد ، الصفحة .
للمقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال (اسم الموسوعة) تاريخ النشر .
وتثبت المصادر فى نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائى لاسماء المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر فىالمتن فى صورة : (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد فى نهاية المقال ، الصفحات) .

٥ — أن يرسل المقال الىسكرتارية تحرير المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من اصل وصورتين على ورق فولسكاب .
مع مراعاة ترك هامشين جانبين عريضين ومسافة مزدوجة بين السطور .

ثمن العدد
عشرون قرشا

تصدر ثلاث مرات فى العام
يناير — مايو — سبتمبر

الاشتراك عن سنة (ثلاثة اعداد)
خمسون قرشا

المجلة الاجتماعية القومية

محتويات العدد

بحوث ومقالات :

مؤتمرات :

عرض الكتب :

بحوث ودراسات باللغة الانجليزية :

التطوير القيمى وتنمية المجتمعات الريفيـــة

للدكتور محمد ابراهيم كاظم
عميد كلية التربية بجامعة الازهر

مقـــــدمة :

عندما تعرضت بلادنا لتحدى الثقافة الغربية كان من ضمن آثار ذلك علينا ، الاسراع بتجديد حواضرنا ومدننا على نمط يماشى فكرتنا عن الحيـــاة الغربية . وبالرغم من ارتفاع مستوى الاستهلاك ومستوى المعيشة بصـــفة عامة فى المدن العربية بالمقارنة مع المستوى فى المجتمعات الريفية فقد استمر اعتماد المدينة على الانتاج الذى يقع معظم عبــأه على الريف وســـكان الريف .

وحتى عندما اتجهت بلادنا الى التصنيع وبدأت مجتمعاتنــا الحضرية تخطو — فعلا لا شكلا — أولى خطواتها نحو الحياة الحديثة فقد جاءت معظم استثمارات قطاع الصناعة من الريف الذى ما زال المصدر الاساسى للدخل والمصدر الاساسى لسلع التصدير باستثناء المجتمعات العربية التى يشـــكل البترول مصدر دخلها الاساسى .

والان ونحن على شفا التاريخ — نشهد تحولا انسانيا كاملا نتيجة التوسع فى استخدام التكنولوجيا الحديثة فى كافة قطاعات الحياة وبصفة خاصـــة مجالات الانتاج ، نجد المجتمعات التى سبقت الى التقدم تنطلق — مستفيدة من فرص التقدم الذى أحرزته — الى مزيد من التقدم بمعـــدلات متزايدة من سرعات متزايدة . وفى ضوء هذا التسارع فى التقدم من قبل الدول السابقة الى التقدم ، لابد وأن تتغير نظرتنا الى تحركنا التقدمى ، فلا يكفينا منه أنه حركة تقدمية الا بمقارنته مع سرعة حركة الاخرين . وهكذا لم يعد يكفينا أن ننطلق بل أصبح من الضرورى أن نتحرك بكل قوانا وبكل قطاعاتنا الاجتماعية .

وأصبح من الضرورى أن تعطى مشاريع التنمية للمجتمعات الريفية فى البلاد العربية أولوية قصوى لا لتلحق باخواتها الحضرية فحسب ولـــكن لتكون مع الحضر مجتمعا متجانسا اكثر قدرة على مزيد من الحركة والتقدم والنمو والانتاج .

الا أن التنمية لا تتم فى فراغ والانتاج لا تصنعه الآلة بل يصنعه الانسان الذى عليه أن يكون قادرا على تشكيل الاطار المناسب للتنمية واختيار الآلة وتطويرها ووضعها فى موقعها بحيث تعطى أحسن الانتاج واكثره اقتصادية .

التنمية اذن مفهوم اجتماعى انسانى قبل كل شىء . والانسان لابد أن يتطور ليكون البنية الاجتماعية القادرة على التغير . واذن فمشاريع التنمية انما تحتاج الى مشاريع مصاحبة للتطوير والتجديد فى قيم الناس .

ان قيم المجتمع الراكد تعيق نموه مهما أنفقنا على مشاريع التنمية ، فى حين أن هذه القيم لو تطورت لتماش روح العصر الجديد فانها تجعل من أفراد المجتمع قوى ضاغطة تطالب بالتنمية وتقدر على أسراع آثارها التقدمية .

واذا أخذنا المجتمع باعتباره تفاعلا بين أفراده . أى اذا أخذنا الامة أو المجتمع القومى باعتباره التفاعل بين أبناء الامة ، والاقليم كمجتمع باعتباره التفاعل بين أبناء وهكذا .. نجد أن المجتمع يقوى أو يضعف بناء على مدى نشاط التفاعل المشار اليه . فعندما ينشط التفاعل يكون المجتمع متماسكا مستقرا أكثر قدرة على اطلاق طاقته لصنع حركة موحدة الوجهة . وعندما يبطء التفاعل يكون المجتمع مفككا قلقا قاصرا عن التقدم مستبدلا التطلع والتمنى بالانطلاق ، متردد الخطى ملتبس الوجهة .

والتفاعل بين الناس ينشط ويزداد نشاطا كلما ساد بينهم اطار متجانس من المعايير والاحكام أى اطار قيمى متجانس .

واذن فالتطوير القيمى للتنمية فى المجتمعات الريفية يهدف أولا لمزيد من التجانس مع مجتمعات الحضر بهدف مزيد من القوة والصحة للمجتمع الكبير بريفه وحضره ، كما يهدف الى وجود مجتمع قادر على التقدم لان قيمة تسمح بذلك وتدفع اليه .

التنمية والمفهوم النسبى للانتاجية :

ان أى حديث عن التقدم أو التنمية انما يرتكن بالضرورة ، ويرتبط بدرجة تماسك المجتمع وصحته وحيويته ومن ثم قدرته على العمل الايجابى أى الانتاج . أى أننا عندما نتحدث عن المجتمع العربى المعاصر فلابد أن نربط قدرته على الحركة التقدمية بالانتاج . وأن نربط هذا كله بمدى التفاعل الايجابى ، فالتماسك بين أقاليمه وبين مكونات هذه الاقاليم . أى أن صميم الحديث يشير الى أهمية التقريب القيمى بين المجتمعات العربية فى الحضر وفى الريف . وأن تنمية المجتمعات الريفية لتلحق بالمجتمعات الحضرية شرط لاعطاء الامة العربية الموحدة الطاقة اللازمة لانطلاقها بسرعة يمكن تزايدها بما يعطينا الامل ، لا مجرد التمنى فى امكان التجاوز التقدمى الناجح عما نقابله اليوم من تحديات وصعاب .

وليست القدرة على العمل الايجابى — أى الانتاج مفهوما مطلقا ساكن الحركة . ولكنه مفهوم نسبى يتغير بتقدم علم الانسان وشحذ مهاراته . فالانتاج المتقدم هو الانتاج الذى يتم باستخدام أقصى ما وصل اليه عقل الانسان وعلمه من الآلات والوسائل ، والطرق اللازمة لاستخدام هذه الالاتوالوسائل.

واذا كان عقل الانسان ومعامل أبحاثه تخرج لنا كل يوم تحسينا جديدا لوسائل الانتاج يزيد من فعاليتها وكفاءتها ، فمعنى هذا أن الانتاج المتقدم لابد أن يتطور هو أيضا للاستفادة من هذا الجديد . أى أن الانتاج المتقدم او الجيد النوع سوف يعتبر انتاجا متخلفا غدا ما لم يستفد من الجديد ويطرأ عليه التحسن الكمى والكيفى كنتيجة لاستخدام الوسائل والادوات الاحسن والاحدث .

واذا كانت الامة العربية تكرس اليوم الملايين من أموالها الغالية ومدخرات أبنائها الكادحين فى مشروعات التنمية والتصنيع ، معلقة آمالها فى تجاوز الحاضر على نجاح مشروعاتها الانتاجية واللحاق بعصر التكنولوجيا وما يعود به من خيرات على الناس ، كان من الضرورى أن ننبه الى أهمية النظر الى هذه المشروعات الانتاجية نظرة ديناميكية متطورة مهيئة دائما لزيادة كفاءتها وفقا لكل ما يستحدثه عقل الانسان من أدوات ووسائل . ومن ثم فان تنمية المجتمع ليست مجرد آلات تبنى وتدار أو أراضى تستصلح أو تستزرع أو صناعات بيئية أو ثقيلة بل هى بالدرجة الاولى قدرة الانسان على التحرك لرؤية المستقبل والمساهمة فى صنعه والمشاركة فى تطوير الالة والوسائل والعلاقات الاجتماعية بين الافراد الذين سوف يحيون هذا التطوير .

ومعنى هذا أن التنمية ليست عملا مستقلا بذاته ، بل هى فى صميمها انسان متطور قادر على استمرار التطور . أى أن التنمية الاقتصادية هى فى أساسها عملية تطوير قيمى ان لم يكن مقصودا ومخططا له فسوف يكون نتاج عوامل وعناصر الصدفة المستقلة عنا وبالطبع عن أهدافنا .

وبنفس المنطق فان التطوير القيمى لا يمكن أن يكون مستقلا بذاته ، بل أنه ينفعل بالتطوير الاقتصادى فى نفس الوقت الذى يصنع فيه هذا التطوير .

وفى الماضى كانت التنمية — وكانت تسمى نموا — والتطوير القيمى — وكان يسمى تطورا ، يسيران جنبا الى جنب بسرعة تسمح لهما بذلك . وكانت المشاكل التى يصادفها المجتمع من النوع والمدى الذى كان يمكنه التغلب عليه أو تحمل نتائجه ، وذلك فى ضوء الوقت المتاح لمجتمع بطىء الحركة. ولكن سرعة الحركة فى الحياة الحديثة وسرعة التطور فى ميادين الانتاج الحديث لا تتركان للانسان مجالا ليتطور على مهل بطريقة تلقائية غير مخططة وغير مقصودة . ومن هنا كانت أهمية وضرورة التدخل لاحداث التطوير القيمى وتوجيهه بناء على دراسة علمية وكجزء من خطة متكاملة للتطوير .

واذا كان هذا الحديث يتصل بالتطوير القيمى بصفة عامة وحاجة المجتمع ككل الى ذلك فى ضوء تغيرات الظروف الاقتصادية والتاريخية ، وآثار التحرك التكنولوجى العالمى على السياسة العالمية والعلاقات الاجتماعية بين الناس والمجتمعات فى عالم اليوم الذى نعيش فيه ولا نرغب او نستطيع أن ننعزل عنه ، فمما لا شك فيه أن هذا الحديث يتضمن النقاط الاتية :

أولا : ان المجتمع الذى نتحدث عنه ، وان كان ريفا وحضرا من ناحية الانتاج الاقتصادى وطبيعة ظروف الارض والسكان ، الا أنه لا يستطيع أن يستمر ريفا وحضرا بالمعنى الثقافى القيمى أيضا . بمعنى أن اختلاف نوع العمل الانتاجى ومجالاته وأدواته لا يعنى بقاء طرز من الحياة والثقافات تتعارض مع متطلبات القرن العشرين ، ويؤثر على قطاعات المجتمع القادرة من حيث قدرتها على الحركة والانطلاق التقدمى .

ثانيا : بالرغم من الجهود المبذولة فى التصنيع واقامة الصناعات فان الامة العربية ما زالت أمة زراعية ، وما زالت غالبية مجتمعاتها مجتمعات ريفية من حيث عدد السكان ، ومن حيث المساحات التى تشغلها ، وفرص العمالة وطاقة الانتاج . واذن فان التنمية — ولو أنها بالضرورة متكاملة على مستوى الامة — الا أنها بالمنطق ، يجب أن تتوجه بالدرجة التى تتناسب مع هذا الواقع الى تنمية المجتمعات الريفية وما يعنيه ذلك من جهود التطوير القيمى الضرورى والمقصود فى الريف .

ثالثا : ان مجالات الاستفادة بالتقدم التكنولوجى الانسانى ليست مقصورة على المجتمعات الحضرية .

فالتكنولوجيا ليس مجالها المصانع فحسب ، بل ان مستقبل التنمية الريفية انما يرتبط بالميكنة والكهرباء بالمعنى النسبى المستمر للتطور أيضا . بل أن مفاهيم الميكنة الزراعية المتطورة بالنسبة للريف العربى يجب أن تتضمن قبل انتهاء هذا القرن — الحاسبات الآلية والسبرنطيقا . ولنكن صرحاء فى قولنا ان هذا الفرض الذى أبديته ليس شطحة ولكنه جزء من منطق التحدث عن استمرار الحياة بطابعنا المتميز على هذه الارض خلال هذه السنوات القريبة المقبلة .

ومع المخاطرة بتكرار النفس ، نجد من الضرورى أن نذكر أن الميكنة والكهرباء والسبرنطيقا والابتكارات الاقتصادية لا يمكن أن تقام فى نفس البنية الاجتماعية الحالية ، فى المجتمعات الريفية الحالية، ولا فى ظل علاقاتها الاجتماعية المسيرة **بقيمها الحالية التى استقرت عندما لم تبرز الحاجة الى أن يطلق الانسان العربى من طاقاته أكثر مما يطلقه الان** . وهو بالبداهة لا يكفى .

ولسنا على وشك التورط فى رسم اطارات قيمية للريف العربى المعاصر لنستخرج من ذلك عجز البنيات الاجتماعية الحالية عن احداث التنمية وتحمل أعباء التغير . فان ذلك سوف يحتاج برنامجا كاملا من البحوث العلمية . كذلك لسنا على استعداد للتورط فى تحديد الاطارات القيمة المطلوبة لان هذا غير ممكن ونحن جلوس على أرائكنا . كل ما اقدمه هو محاولة لاشعار بمصيرية الشعور بمسئولية احداث تطوير قيمى على أساس من دراسات علمية مسئولة على مستويات مختلفة ، فى ضوء أهداف متفق عليها . ومعايير ليست محل خلاف .

معنى التخلف عن التخطيط لتطوير قيمى سليم :

ان قضية المجتمعات الريفية فى البلاد العربية والنامية هى قضية الحركة البطيئة والتقدم البطىء ضمن حركة أسرع للمجتمعات الحضرية التى سبقت الى التصنيع واستخدام الآلة ونالت من الاهتمام ــ على هيئة استثمارات وخدمات ــ اكثر من الريف ، ذلك لاسباب تاريخية وسياسية ومحصلة لظروف اجتماعية متعددة .

الا أن هذه الحركة الاسرع هى حركة بطيئة أيضا بالنسبة لحركة التقدم العـــالمى .

وعلى ذلك فهى حركة غير قادرة بدرجة كافية على جذب الحركة الابطأ قدما . بل ربما كان العكس هو الصحيح من أن المجتمعات الريفية أصبحت اليوم من عوامل أثقال حركة التقدم للمجتمعات الصناعية أو الحضرية بمـــا تبعثه ، مثلا ، من أفواج المهاجرين الى المدينة ، مما يخلق عمالة زائدة وغير كفأة تخلق العديد من المشاكل والمعوقات فى وجه الاستفادة من التقدم التكنولوجى والحركة التقدمية اقتصاديا واجتماعيا .

القضية اذن ليست هى قضية التخلف أو التقدم البطىء على أحسن الفروض ضمن تيار انسانى يجتاح بتقدمه المتسارع كل حركة بطيئة ، بل أن القضية أعمق من هذا وهى عدم وضوح الرؤية بالنسبة لصيغ التغير وسرعته بدرجة كافيـــــة .

ان التخلف لن يكون بالضرورة على هيئـــة تحول مجتمع نام من منازله أو اكواخه الى الكهوف أو حيث يموت أفراده جوعا . ولكن ــ ومع عـــدم استبعاد هذا الاحتمال كأثر من آثار العجز عن حل مشكلة الانفجار السكانى بتنظيم معدلات النمو السكانى أو زيادة معدلات التنمية ــ فان التنمية القاصرة فى المجتمعات النامية بالنسبة لتيار جارف من التقدم التكنولوجى العـــالمى تهز المجتمعات الانسانية النامية هزا أليما ومن الاعماق .

أن القضية فى أساسها قضية رغبات الانسان التى تتقارب بحكم الانتماء لنفس العصر وبحكم الثورة المعاصرة فى وسائل الاتصال ، فى الوقت الذى تتفاوت فيه قيمه وقدراته الانتاجية وامكانياته . فنجد المتخلف محدود القدرة عن أنواع من السلوك وأنماط الحياة المرغوب فيها لديه . ان القضية قضية انسان يتمزق بين طموح يعجز عنه ــ ويراه متحققا لدى الغير بما قد يؤدى به مضطرا ــ أى متعارضا مع قيمه ــ الى التنازل عن تحقيق هذا الطموح ، ولكن مع الاحتفاظ بمشاعر اليأس القاتل من الحياة والتقدم . أو مضطرا ــ اى متعارضا مع قيمه ــ الى تحقيق طموحه على حساب الاخرين عن قصد ، ومع توقع ردود فعل المستغلين ضد أمنه واتخاذ الاحتياط ضد ذلك أيضا . والتسلسل المنطقى لهذا الموقف هو احتمال قيام واحات مصطنعة تحـــل مرحليا مشكلة الطامحين وسط صحراوات شاسعة من التخلف الذى لا يلبث أن يقضى على مظاهر التقدم المؤقت المحدود المصطنع أيضا .

وبصورة ما قد نرى فى بعض البلاد النامية وجه شبه بين هـــذه الصورة وبين صورة بعض القطاعات الحضرية القائمة وسط الخضم الواســــع للمجتمعات الريفية الممتدة . مراكز حضرية تستمد قدرتها على ابقاء مستوى معيشتها المرتفع نسبيا وثقافتها المعاصرة الى حد ما — لا على قدرتهـــا على الانتاج والعمل ، ولكن على قدرتها فى توجيه الاستثمارات والجهـــود التى يجب أن تذهب الى الريف من طاقة المجتمـــع ككل ريفــــه وحضره ، لصالحها هى رغم التزايد الملاحظ فى حرص المجتمعات المحرومة على المشاركة فى نفس الثقافة ونفس مستوى المعيشة واصرارها على ذلك بتخطيط للصراع لا للانتـــــاج .

وتفسير هذا الموقف يعود بنا الى ذكر أن القطاعات المتخلفة والمتقدمة — ريفا وحضرا — بل ان المجتمعات المتخلفة والمتقدمة عموما انما تشكل فى هذا العصر نسيجا قيميا أقرب الى التجانس فى نواحى قيم الاستهلاك على الاقـــل .

وهكذا وعندما يريد المتخلف أن يستهلك على صورة المتقدم أى عنـــدما يريد سيارة حديثة وثلاجة كهربائية ومنزل مكيف .. الخ فى الوقت الذى لا يملك فيه التكنولوجيا ولا القدرة التى تساعده على مستوى من الانتاجية يضاهى الانتاجية اللازمة لهذا الاستهلاك تنشأ الازمة وتتفاقم باتســـاع المسافة بين التقدم والتخلف النسبى المصاحب .

ولقد انتبه كثير من المفكرين الى بذور هذه الازمة ولمسها المهاتما غاندى فى النصف الاول من هذا القرن وقدم لها اقتراحات صريحة شعارها العنزة والمغزل ، ولكن الايام أثبتت أن البديل ليس أن نتخلى عن التقدم ، أى التراجع عن المزيد من الاستفادة من أقصى ما يصل اليه الانسان — ولا أن نتقوقع فى ثقافة قديمة كانت زاهية ، أو ثقافات بدائية لها رومانتيكيتها ولكن ليس لهـــا مقومات البقاء مثل الحركات المعبرة عن التمرد والرفض السلبى التى قـــد نراها بين بعض شباب الدول التى تقدمت بحياتها المـــادية دون تطـــوير قيمى يعطيها الاستقرار الانسانى والسلام . فعلى مر العصور ثبت أن الثقـــافة الاحسن تترك وراءها الثقـــافات الاقل حتى تذبل وتموت . ومن المسلم به موضوعيا أن الثقافة المتقدمة على ما بها من المآخذ أحســـن من الثقافات المتخلفة على ما بها من الميزات ، بحيث يؤدى التخلى عن الثقافة المتقدمة ، ناهيك عن بذل الجهد فى محاربتها الى نفس الازمة التى يؤدى اليها محاولة التمسك بها ومتابعتها والتبعية لها دون القدرة على المشاركة فى الامساك بأعنتها .

هل الحل اذن هو محاولة الانصهار فى التقدم والتخلى عن الكيانات القائمة ، للضياع فى كيانات من سبقوا ؟ هذا على أية حال هو ما تريده القـــوى الكبرى . فعندما تسيطر ثقافة (مظاهر الحياة والديناميات التى تؤدى الى هذه المظاهر . . صيغ المعيشة واللغة والعادات والقيم الخ . .) يشعر أصحابها بأمن ويقين من يجد الانسان جزء منه وامتداد له . وهذا هو القصد من

عمليات الغزو الثقافى بصيغة وأسمائه ، وما تتكبده المجتمعات الكبرى لتحقيقه بين أصدقائها وأعدائها .

ولكن وحتى هذا الذوبان فى الكيانات المتقدمة لا يحل المشكلة لان مشكلات عدم التجانس الثقافى داخل المجتمعات الكبرى القائمة ومشكلات التميز العنصرى والدينى فيها قائمة تعرقل أمن الانسان بفعلها وردود فعلها .

وربما أكثر أهمية ، لان قدرة المتخلف على الانصهار فى ثقافة متقدمة ما زالت مسألة فردية ، ولو توافرت فى نطاق عام شامل لما كان هناك ضرورة للانصهار والضياع ، لان عناصر التخلف تكون قد انتفت بدرجة كافية ، ووجد من مقومات القدرة على الحركة التقدمية ما يبرر الحرص على استمرار المجتمع النامى ككيان متميز مستمر فى التقدم .

وربما يكون هذا هو الامل .. وهو أمل أساسه وضع خطة مدروسة لتطوير قيمى مدروس لتنمية المجتمع الريفى نقطة البدء فى اى جهد حقيقى نحو التقدم .

وقبل أن نستطرد أكثر نجد من المجدى أن نحدد ما نقصده من استخدامنا لبعض المفاهيم مثل القيم والاطار والتطوير القيمى .

مفهوم القيمة وتعريفها :

عندما يجتمع عدد من الناس فانهم يتعاملون أى تقوم بينهم علاقات . يؤثرون فى بعض ويتأثرون البعض ببعضهم ويظهر أثر ذلك فى سلوك الافراد . أى أن أثر هذه العلاقات يظهر فى سلوك الافراد وفى سلوك الجماعة ككل وعند ذلك نقول أن مجتمعا قد تكون . وكلما نشطت العلاقات والتعاملات ، أو ما نسميه بالتفاعل كان هذا المجتمع أعظم حيوية وتماسكا واستقرارا .

وكلما فتر التفاعل ووهنت حركته اقترب المجتمع من التفكك والضعف .

والمجتمع الذى يتميز بتفاعلات ايجابية نشطة لابد وأن يوجد به وان يشيع بين أفراده اتفاقات صامتة حول ما هو خير وما هو شر ، حول الحسن والقبيح ، حول ما يجوز وما لا يجوز ، وبصفة عامة حول ما هو مرغوب فيه وما هو مرغوب عنه أى يوجد فيه رأى عام يتفق على أسس لها ثبات واستمرار نسبى لضبط السلوك بما فى ذلك من تقييم وتقويم .

وعندما نجد أن مجتمعا ما يسوده الاتفاق على أن « الوفاء » أساس مرغوب فيه للتعامل الاجتماعى ، نقول أن الوفاء هو قيمة من قيم هذا المجتمع . كذلك فان الكرم والكرامة والدين والمحبة والجمال .. الخ قيم أخرى . كما نجد أن هذه القيم تتخذ كمقاييس أو مستويات يحدد على اساسها ما هو مرغوب فيه وما هو مرغوب عنه . ومن الواضح أننا نميز

بين « الرغبة » وبين « ما هو مرغوب فيه » فنحن نحكم على رغباتنا أو رغبات الاخرين أى نقيمها — فى ضوء ما هو مرغوب فيه أو ما هو مرغوب عنه أى فى ضوء القيم السائدة .

ومع ان القيم ذات ثبات واستمرار ، فهى من وجهة نظرنا — ليست مطلقة الثبات ، بل قابلة للتغير والتطور نتيجة للتفاعل المستمر بين الفرد وبيئته من ناس وأشياء . وليس معنى هذا أن القيم تتجاوب تماما مع البيئة، فالواقع أن كثيرا من المشكلات الاجتماعية ينبع عن ضعف التجانس بين قيم الجماعات المختلفة داخل المجتمع الواحد أو من انحراف بعض الافراد عن القيم السائدة .

وفى وسع المجتمع والثقافة أن يحتمل شىء من الانحراف عن القيم السائدة . أى أن التفاعل بين الافراد والجماعات من المرونة بحيث يسمح بانحرافات محدودة الاثر ، ولكن اذا شاع الانحراف الى الحد الذى يهدد كيان المجتمع ، فعندئذ ينبرى المجتمع ليبذل جهودا لا تقف عند حد لقمع الانحراف ومكافحته . وجدير بالذكر أن الانحراف أو التحرر من القيم السائدة للجماعة ليس بالضرورة شرا بالمعنى المطلق اذ قد يكون من وجهة نظر أخرى — على أساس قيم أخرى — محاولة تقدمية لاحداث تغير مطلوب فى وجه اتجاه جامد لابقاء الامور على ما هى عليه . فاذا انتقل مركز الثقل وأصبح الاتجاه العام فى صف التغير أطلق على المقاومين للتغير اسم « الرجعيين » واذا كان الامر على العكس يسمى دعاة التغير « الهدامين » .

واذا شاع الانحراف عن لقيم لسائدة للجماعة أى شاع لتحلل أو التحرر منها وقل الالتزام بها فان التجانس القيمى بين الناس قد يصل الى ما دون ألحد الادنى . وعند ذلك يصبح التعامل الايجابى بين الناس محفوفا بالصعاب . وتصبح الحياة قلقة مليئة بالمتاعب . وقد يفضى ذلك الىتهديد الكيان الاجتماعى نفسه وتعريضه للاخطار بمعنى أن يزول هذا الكيان مفسحا المجال لكيان أو كيانات أخرى .

والقيم اذن هى مستويات للحكم — نحكم بمقتضاها أو للوصول اليها أى نهدف الى تحقيقها فى نفس الوقت الذى ننسب اليها ونقيس بها . وطبيعى أن يكون للقيم ثبات واستمرار لفترة زمنية معينة . فالانسان عادة لا يغير قيمة كل يوم . وهذا المستوى أو المقياس — القيمة — يؤثر فى سلوك الفرد تأثيرا يتفاعل مع مؤثرات أخرى لتحديد السلوك فى المجال المعين .

فاذا كنا نتحدث عن الافراد ، فنحن نعنى المقياس أو المستوى الذى يستهدفه الفرد فى سلوكه ويحكم به على هذا السلوك . أما قيم المجتمع ، فهى القيم السائدة أو الشائعة ، اى انها تجريد لمتوسطات قيم أفراد هذا المجتمع . فالقيم هى المستويات التى تحدد على أساسها الاهداف ، وهى التى تحدد للأهداف درجات أهميتها ، كما أنها تشير الى النواحى التى تؤثر على تحقيق هذه الاهداف .

وقد تبدو القيمة صريحة معبرا عنهـا بالكمة ، وقد تكون متضمنة لا يعبر عنها بطريقة مباشرة ولكنها تتضح فى سلوك الفرد وتستشف من هذا السلوك.

والخلاصة أن تعريفنا للقيمة هى أنها : « مقياس أو معيار أو مستوى يستهدف فى سلوك ويسلم بأنه مرغوب فيه أو مرغوب عنه » .

الاطار القيمى (أو السلم القيمى) :

الحياة هى المجالات الكثيرة لتعامل الناس ، ومعنى هذا أن التقييم – الاحتكام للقيم والالتزام بها – عملية مستمرة بالنسبة للانسـان الحى . واذن فهناك العديد – المئات – من القيم البسيطة والمركبة والمتداخلة . كذلك فكثيرا ما تتعارض قيم الفرد الواحد فى العديد من مواقف الحيـاة اليومية . فالانسان يحب المـال ويرغب فيه وحب المـال أحد قيمه ، وفى نفس الوقت يكون الكرم والكرامة من قيم هذا الشخص أيضا . وقد يقع تعارض بين حب المـال والكرم فى أحد المواقف أو بين حب المال والكرامة .. . الخ وفى هذه المواقف غالبا ما يسلك الفرد فى اتجاه القيم الاكثر أهمية فاذا كانت القيمة الاقل أهمية ليست أقل بدرجة كبيرة فان الانسان يتردد كثيرا قبل أن يسلك ولا يكون راضيا بصورة مريحة . وعلى أية حال فان القيمة الاعظم اهمية تأتى أولا ، وهكذا .

ونطلق على مجموع قيم الفرد أو المجتمع مرتبه وفقا لاولوياتها اصطلاح « الاطار القيمى » وهو اطار على هيئة سلم تتدرج مكوناته تبعا لاهمياتها .

ولكل فرد اطاره القيمى ، كما أن للمجتمع اطار قيمى سائد . وليس معنى هذا أن أبناء المجتمع الواحد صور متشابهة ، بل أن الواقع أن لـكل فرد اطاره القيمى المميز ، ولكن المقصود هو القول بأن بين أفراد المجتمع الواحد من القيم المشتركة فى مستويات متقاربة ما يسمح لهم بالتعامل الايجـابى والتفاهم العملى بالدرجة التى تشعرهم بالانتماء الى اطار قيمى سائد رغم أوجه الخلاف بينهم .

وأوجه الخلاف تكون عادة فى مراكز الاهمية التى تحتلها القيم فى الاطارات القيمية المتعددة ونادرا ما تكون فى وجود أو عدم وجود بعض القيم . أى أن الخلاف فى شكل السلم القيمى وليس فى مكوناته .

التطـوير القيمى :

تتفق وجهة نظرنا مع القون بأن القيم تنبع أصـلا وترتبط بالحـاجات الاصلية للانسان . وهذه الحاجات تختلف طريقة التعبير عنهـا باختلاف ظروف البيئة وامكاناتها . أى أن القيم والاطارات القيمية انما تشتق من حاجات الانسان الاصلية ثم تتشكل وتتفرع وتظهر فى صور متعددة وفقـا لاختلاف البيئة والثقافة ، وصيغ الدعـوة الى الالتزام بالقيم الايجابيـة

(الخصال الحميدة) والنهى عن القيم السلبية بما فى ذلك من الدعوات الدينية والاخلاقية .

وهكذا تعتبر القيم صالحة أو وظيفية ، أى تؤدى وظيفة ، ما دامت متناسبة مع ظروف البيئة مجيبة لبعض حاجاتها .

فاذا اختلفت البيئة أو تطورت بحيث أن القيمة ، بالمستوى الذى تكون عليه ، أصبحت لا تؤدى وظيفة أو لا تؤديها بنفس الكفاءة والجهد ولا تخدم بنفس الدرجة حاجة من حاجات الناس ، أصبح التمسك بها وحمايتها جمودا وأصرارا على قيمة بالية . كما يؤدى ذلك الى سوء التفاعل فى المجتمع والى اضعاف كيانه وعرقلة تقدمه .

فاذا أخذنا مجتمعا بسيطا بدائيا نجد أن الناس لا يستطيعون التنقل والحركة فى أرجائه ما لم يكن هناك اتفاق صامت على أن يتكفل أهالى المناطق التى يمرون عليها بايوائهم واطعامهم وحمايتهم من الاخطار . وعند ذلك تكون الشهامة والكرم قيما وظيفية لا شك فيها ويصبح الالتزام بها مسألة ضرورية لامن المجتمع ككل واستقراره . ويصبح الممتنع عن السلوك وفقا لهذه القيم محل سخط المجتمع وعقابه . ولكن هذه القيم لا يكون لها نفس الدرجة من الاهمية فى مجتمع تتوفر فيه الفنادق والمطاعم ويقوم عليه جهاز كفء لصيانة الامن .. الخ فهذه القيم تفقد أهميتها لانها فقدت وظيفتها بتغير حاجة المجتمع الى النمط الذى كان شائعا فى المجتمع البسيط من قبل . وفى مثل هذه الحالة يكون الاصرار على الالتزام بهذه القيم واستمرار وضعها فى مركزها السابق من الاهمية مصدرا من مصادر التوتر الاجتماعى ومعوقا لانطلاق حركته .

كذلك نجد أن قيمة مثل « الطاعة العمياء » قيمة وظيفية فى مجتمع عسكرى مثل الجيش ولكنها لا تؤدى وظيفة فى مجتمع مدنى فى حالة سلم وعند ذلك تكون المطالبة بهذه للقيمة فى الحياة المدنية مطالبة غير ذات موضوع .

وقيمة « الدقة » وهى تحتل مركزا هاما فى المجتمعات الصناعية الحديثة ، تكون لها وظيفة واضحة ، فى حين يكون التركيز علىالاهتمام بها بنفس الدرجة فى مجتمع ريفى بسيط ارهاقا لا مبرر له . أما اذا قصدنا الى أن نتطور بهذا المجتمع الريفى الى مجتمع عصرى يستطيع أن يتحمل أعباء تغيرات اقتصادية وعمرانية واجتماعية فلا محيص من أن يقوم **التخطيط للتنمية على أساس التطوير القيمى فيه لتكتسب قيمة « الدقة » وغيرها من القيم الوظيفية درجات أعلا من الاهميه .**

وعلى ذلك فان عمليات التغير الاجتماعى والتنمية الاقتصادية ، وهى بالضرورة تغير فى الظروف ، تؤدى بالتدريج الى تحويل بعض القيم التى كانت وظيفية — أى كانت تؤدى وظيفة بكفاءة معينة — الى قيم بالية غير ذات موضوع ، كما تؤدى الى ضرورة بروز وتأكيد قيم جديدة تستجيب للحاجات الجديدة وتحققها بدرجة أكبر وهذا ما يسمى **بالتجديد القيمى المستمر .**

التخلخل القيمى :

فاذا حدث ذلك بسرعة كبيرة — كما فى حالات الدول النامية والمجتمعات فى مراحل الانتقال ، فلابد من تطوير قيمى أى تخطيط التطور القيمى بصورة مقصودة وعلى أساس دراسات علمية ، والا برزت ظاهرة التخلخل القيمى ، أى عدم القدرة على الالتزام باطارات قيمية متقاربة . وشاع فى المجتمع الاضطرابات واختلت المقاييس ومعايير التعامل والسلوك نتيجة لهذا التخلخل الناجم عن تغيير بعض القيم لمراتبها أو فقدانها لاهميتها دون أن تحل محلها فى الوقت المناسب ، قيم وظيفية أخرى ، أو نتيجة لاستمرار بقاء قيم لا تستحق البقاء فى مراكزها . بعبارة أخرى أن تطور ظروف المجتمع يحتاج الى ظهور قيم جديدة كما يحتاج الى أن تتخذ بعض القيم مراكز أكثر أو أقل أهمية أى أن يعاد تكوين السلم القيمى وهذا ما يسمى بالتطور القيمى ، أو التطوير القيمى عندما يكون التطور مقصودا .

وهذه القيم الوظيفية الجديدة لابد من وجودها حتى يستكمل التقدم مقومات حركته وانطلاقه بسرعة ويسر وأمان . أى أن حجر الزاوية فى احداث التقدم الحكيم وزيادة القدرة على التنمية والانتاج انما هى التجديد القيمى السليم والمستمر . وما لم يتم ذلك تظهر ظاهرة التخلخل القيمى . وهى تتجاوز كونها عرضا انسانيا اليها يحدد الحياة الاجتماعية ويملأها بالتوتر والعجز والصراعات الداخلية ، الى كونها من أخطر معوقات التقدم ومحبطات أى تحرك ذو اتجاه . كما قد يكون مقدمة لتصدع اجتماعى شامل .

تنمية المجتمع الريفى فى عالم سريع التغير :

لسنا فى حاجة الى أن نكرر أن التنمية الجادة فى البلاد النامية لا يمكن أن تتم دون عناية خاصة بالقرية والريف ليس فقط — لان المجتمعات الريفية — كما فى العالم العربى مثلا — تمثل غالبية السكان وغالبية الطاقة الانتاجية ولا لان المجتمعات الريفية لم تنل حظها من العناية حتى بالمقارنة مع المجتمعات الحضرية فى هذه البلاد ولكن لان المجتمعات النامية ككل لا يمكنها الحركة التقدمية وهى منقسمة ثقافيا وقيميا الى ريف وحضر .

وبناء على ذلك فان تنمية المجتمعات الريفية انما تقصد فى نهاية الامر الى تكوين الارض الصلدة لمنطلق التقدم فى البلاد النامية .

وتنمية المجتمع الريفى تعنى مساعدته على زيادة قدرته على الانتاج . بمعنى أن تتطور الامكانات الانتاجية للبيئة وأن تتطور الكفاءة الانتاجية للافراد فى نفس الوقت . ويحتاج هذا الى تخطيط متكامل يضم اقامة المشروعات واعداد الافراد ثقافيا ومهنيا للتعامل مع هذه المشروعات والعمل بها .

الا أن صعوبة هذا التخطيط تكمن فى احتمال عدم تصور أبعاد التغير المقبل بصورة كافية . فاذا نظرنا الى مستقبل الامة العربية وبدأنا بالحاضر : لوجدنا أن اتجاه الحياة الحديثة لزيادة قدرة الفرد والمجتمع على الانتاج يعنى توسع متزايد فى استخدام الالة والطاقات الطبيعية بمفهومها النسبى المتطور ، وملاحقة التطور التقدمى المستمر للتكنولوجيا ، وعلى حتمية تقدم القدرة على استخدام الالة بما يكفل أرفع مستويات الكفاءة فى الاداء . وهذا

لا يتطلب رؤوس أموال وخبراء ومشاريع تقام فحسب بل يتطلب تطـــورا قيميا يتيح الفرصة للتكيف مع الظروف الجديدة وهى بحكم طبيعتها دائمة التطور سريعة التغير . فهذا التطور القيمى المشار اليه لا مفر من أن يكون ديناميكيا بما يتلائم مع سرعة التغير الذى يتضمنه استخدام الآلة وتطـــور وسائل استخدامها واطراد النمو فى معدلات زيادة سرعة التغير .

واذا كان لنا أن نستطرد لنوضح مدى التغير المنتظر فلنشر الى بعض مشكلات المستقبل ومنها ما يقال أن من المتوقع أن يتعرض لخطر المجاعات حوالى الالف مليون نسمة فى أواخر هذا العقد اذا استمرت معدلات الزيادة فى السكان كما هى عليه وبالرغم من التقدم فى انتاج الاغذية وبصورة خاصة الجهود المبذولة لزيادة انتاج الارز فى آسيا . وبوجود هذا التحدى المـــاثل أمامنا فلابد أن ندخل فى اعتبارنا فى مصر مثلا — أن شكل المجتمع الريفى وتركيبه لابد وأن يتغير من حيث مفاهيم الاسرة وحجمها ومن حيث الابعاد الجديدة لمفهوم العمل الزراعى وادوات الانتاج فيه ، ومن حيث وســـائل الاتصال وصيغ الخدمات التى يحتاجها المجتمع الريفى الجديد ومن حيث مفهوم الانتقال من بيئة الى بيئة مختلفة .

وهذا المثال انما يقصد به ايضاح أن صغار هذا الجيل سوف يشـــبون فى حياة تختلف عن الحياة التى نعرفها اليوم . بل ان مفهوم المجتمع الريفى وملامحه لن تلبث أن تتغير تغيرات جذرية خلال السنوات القليلة القادمة .

والتطوير القيمى للمجتمعات الريفية لابد أن يراعى اذن طبيعة الاطارات القيمية السائدة حاليا وأن تجرى الدراسات لترد هذه الاطارات القيمية الى مجموعة الظروف التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية التى تسببت فى سيادة الاطارات القيمية الحالية والتى تأثرت وانفعلت بهـــا فى نفس الوقت .

وبعد ذلك ومع ترجيح احتمال التقدم والقدرة على البقاء المتميز الحى فلابد أيضا من اجراء الدراسات التى تحدد الملامح الرئيسية لمجتمع ريفى تطور من الحاضر ويصلح للمستقبل بقدراته على الانتاج باستخدام تكنولوجيا متطورة ، وبنجاحه فى اقامة تنظيم اجتماعى ســـليم على أســـاس فكرى وعقـــائدى منــــاسب .

ومعنى هذا أن التطور القيمى المطلوب يقوم على أساس من تدعيم القيم الوظيفية والدعوة اليها وتنقية الاطار القيمى السائد مما يشوبه ويثقله ، مثل الحرص على الامر الواقع وبطء الحركة والسلبية والتواكل والتقيـــد وغير ذلك .

ان المشروعات الاقتصادية للتنمية ومشروعات تنظيم الاسرة والخـــدمات التى تقدم للريف سوف تظل محددة الجدوى بقدر المعانى التى يراها سكان الريف فيها . فالتنمية والتقدم لا يفرضان . بل وأكثر من هذا فان هـــذه المشروعات ممكن أن تقاوم وتهدر بصور ايجابية صريحة أو سلبية كأن تنفذ بصورة لا تحقق الهدف أو بصورة تؤدى الى فشلها لاثبات أنها لم تكن

عملية من البدء . وليس هناك سبيل لان تؤتى هذه البرامج والمشاريع ثمارها فى ظل الاطارات القيمية الحالية . فاذا سلمنا الان بأن التنمية هى أصلا عملية تطوير قيمى فمن المهم مراعاة أن التطوير القيمى يتضمن تغير ملامح المجتمعات . والواقع أن السمات والملامح المرتبطة بالريف الحالى ليست ملامح مطلقة ولا حتمية ولابد أن نتوقع تغيرها اذا بدأنا فى تنفيذ برامج التنمية وبرامج التطوير القيمى متكاملين وهو الشىء الذى انتهينا من بيان ضرورته الحيوية .

وكما اشرنا من قبل فان جذرية التغير فى سمات وملامح المجتمع الريفى لا تعنى اهمال الاطارات القيمية الراهنة ، فسوف يظل الواقع نقطة الاساس الصلدة للانطلاق السليم .

كل ما هناك أن ما يلزم الحياة على مستوى الكفاف الفكرى والمادى يختلف عن ما يلزم مستويات المعيشة الاكثر ارتفاعا والتى تتضمن ارتباطات اجتماعية تختلف فى أبعادها ونطاقاتها بما يتناسب مع الصيغة الجديدة للانتاج الذى يتناسب مع الاستهلاك المطلوب . ومهمة التطوير القيمى كما سبق أن ذكرنا هو مساعدة الحياة بمزيد من التآلف بين الممكن والمطلوب .

المدرسة والتطوير القيمى :

تتضمن عناصر التطور القيمى : البيت والشارع ووسائل الاتصال والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية والدينية والمدرسة .. الخ وبالرغم من أهمية هذه الوسائل وبصفة خاصة الترانزستور والسينما والتليفزيون وخصوصا بعد انتشار الكهرباء فى الريف العربى ، الا أن المدرسة ما زالت تستطيع أن تقوم بالدور الحاسم فى أى عملية تخطيط قيمى وذلك بحكم مراحل النمو التى يمر بها تلاميذ المدارس وبحكم النفوذ التاريخى والتقليدى للمدرسة . وبالرغم من أن المدرسة هى نفسها احدى المؤسسات الاجتماعية المنفعلة بقيم المجتمع والبيئة الا أن قدرتها على الحركة والتطور قدرة لا حدود لها .

وتتطلب عناصر التطوير القيمى أولا جو مدرسيا خاصا مؤمنا بضرورة هذا التطوير وامكانه وما يهدف اليه . ولذلك فلابد أن يسبق هذه الجهود برامج تدريبية وتجديدية لهيئة المدرسة بالاضافة الى حملة اعلامية وتعبئة على نطاق واسع وفعال حتى تتجنب المدرسة مزالق الجمود وحتى تتنبه المدرسة والمسئولون وأولياء أمور التلاميذ الى أن المدرسة ليست مجرد مادة علمية وامتحانات ، بل هى تكوين انسانى متكامل ، يحيا فى وجه تحديات لابد من أن ينتصر عليها . وأن المنهج ليس مجموعة من المقررات التى تفرضها هيئة مركزية ، بل هو مجموعة خبرات التلميذ . وبالتالى فان النشاط خارج الفصل وخارج المدرسة ليس شيئا منفصلا عن النشاط المدرسى داخل الحصة ، بل أن نشاط التلميذ فى الفصل وخارجه انما هو مجال واحد لنمو التلميذ والتعبير عنه وتعديل خبراته وانطلاق طاقاته بصورة متآلفة سليمة مع قيمه واتجاهاته وامكاناته .

ومن الواضح أن المدرسة التى نتحدث عنها ليست هى المدرسة التقليدية القائمة فى العالم العربى اليوم بنظمها ولوائحها وجوها المدرسى ، بل هى مدرسة تتصف بالديناميكية والحيوية ، يقودها فكر متكامل واهداف منباقة من عقيدة واضحة المعالم . وضمن هذا تختلف نظمها ومعايير وضع مناهجها وأساليب تدريس هذه المناهج وأماكن تدريسها .

وفى ضوء ما ننفقه من عشرات الملايين على التعليم فى بلادنا ، لا ينبغى أن تكون التكاليف والعنصر الاقتصادى عائقا دون ايجاد هذه المدرسة بالمستوى اللازم من ناحية درجة الانتشار ومستوى الفعالية فهذا المجال لا تصلح له قاعدة « شيء خير من لا شيء » وبالاضافة فان المدرسة وحدة انتاجية يؤثر قصورها فى بقية الوحدات الانتاجية .

ودور المدرسة فى التطوير القيمى ليس مسالة بسيطة . وبديهى أن المسالة ليست مسالة تلقين أو وعظ وارشاد . بل لابد أن يكون تخطيطا ديمقراطيا ثم واعيا ومقصودا ومخططا له فى المنهج وطريقة التدريس واتجاه التفاعل بين مكونات المدرسة أو ما يسمى بالجو المدرسى .

عناصر التطوير القيمى :

وكمؤشرات مبسطة يمكن القول أن للتطور القيمى عن طريق المدرسة عناصر لابد من توافرها كلها وهى :

أولا : الاقتناع والممارسة : لابد من توافر الاقتناع والممارسة بين هيئة المدرسة . فالقيم ليست ترديدات لفظية ولكنها تستشف من السلوك والمظهر ولا تخفيها الالفاظ مهما روعى الحرص فى اختيارها .

ثانيا : القدوة : ويتطلب هذا من هيئة المدرسة جهدا خاصا فى أن يكون المدرس أو غيره مثالا حقيقيا يتحقق فيه ما يرمى اليه من تغير وتطور ولذلك كان الاقتناع والممارسة السابقة شرطا أساسيا بدونه تستحيل وجود القدوة .

ثالثا : الاقناع : والاقناع الذى نقصده ليس مجرد أن يصل طرف آخر الى تبنى وجهة نظرنا بأى وسيلة . ليس الاقناع فرض رأى المدرس أو غيره ولا استغلال سلطته ونفوذه فى التعامل مع أطفال صغار يفرض هذا الكبير وصايته القيمية والفكرية عليهم . انما الاقناع الذى نقصده هو وجود قيادة ديمقراطية مهمتها توجيه الافراد ، لا التحكم فيهم ، لادراك المواقف بالصوره التى تجعلهم يستشعرون هم الحاجة الى التغيير ، ويعملون على التماس الوسائل لدعمه وتحقيقه . انها عملية لفت نظر التلميذ وتفتيحه على ما لم يكن ليراه وحده أو فى نفس الفترة الزمنية . الاقناع يتضمن التفاعل الذى يؤدى الى ايضاح هدف التطوير ودوره بصورة عملية وفى مواقف متكررة . الاقناع توجيه من الخارج — المدرس مثلا — ليساعد على تنشيط واسراع تغير حادث من الداخل يقوم به التلميذ نفسه ، ويكون قادرا فى المستقبل وبدون هذا الموجه الخارجى على استمرار السير فى التجديد القيمى كلما دعت الحاجة الى ذلك . أى القدرة على أن يكون التجديد القيمى فى المستقبل تجديدا ذاتيا . **الاقناع اذن مرتبط بتوافر الظروف الموضوعية التى تؤدى اليه .**

رابعا : المتابعة والاستمرار : التطوير القيمى عملية تتطلب وقتا وجدية ولا تتم عن طريق الحماس والانفعال الوقتى بل تتطلب متابعة التلميذ فى سلوكه ومراقبة تصرفاته واستمرار توجيهه مدة زمنية كافية ، مع التحرز من الخلط بين الرغبة فى مساعدة التلميذ على الالتزام بقيمه التى اقتنع بها وتبناها ومحاولة التحكم فى سلوك التلميذ ليجىء وفقا لقيم الشخص الخارجى سواء كان المدرس مثلا أو الناظر أو تلميذ آخر مرضى عنه . أو ما هو أسأ من ذلك وهو محاولة فرض نمط سلوكى واحد على التلاميذ ومحاولة تصور امكان سبك التلاميذ فى قالب قيمى موحد .

هذه العناصر مطلوب توافرها كلها لكى تقوم المدرسة بدورها فى التطوير القيمى ولكن الأهم من ذلك هو أن تؤخذ بصورة جدية ملزمة . وأن ترتبط ببرامج الارشاد الزراعى والنشاط الاعلامى مثل برامج التليفزيون والراديو والصحافة والسينما وأن يقوم بينها تنسيق وتقييم ومتابعة وأن تكون المدرسة قاعدة واعية متينة البنيان قادرة على أن تقوم بدورها فى عملية الربط والتقرير والتوجيــه .

ويتطلب هذا العناية الجادة بالمدرس القادر على تحمل أعباء هذا التغير ، وأن نقطة البدء يجب ان تكون التمكن من حسن اختياره واعداده ثم كفالة الظروف والامكانات التى تؤدى به الى المزيد من النمو والكفاءة واتســاع الافق والانتــاج .

ومن الطبيعى أن يعنى حسن اختياره دراسة وافية للحوافز التى ترغب العدد الكافى من شبابنا للاشتغال بالتعليم ، وتسمح باختيار أحســن العناصر ، كما أن حسن الاعداد يعنى ايجاد أحسن المراكز وأوفاها بالغرض لتكون كليات ومعاهد اعداد المعلم ، كما تعنى كفالة الظروف التى تؤدى الى المزيد من النمو والكفاءة والانتاج ، مثل امداده بكل ما يحتاج اليه من أدوات وأجهزة ومختبرات ومكتبات ومبان جيدة وملاعب وكتاب مدرسى واشراف فنى ادارى سليم .. الخ .

ومما لا شك فيه أن أية نفقة نتحملها فى اعداد المدرس وتكوينه ، وأى تكاليف تتطلبها المدرسة وتشترطها لكى تنجح فى عملها لتطوير قيم التلاميذ بما يؤدى الى نجاح خطط التنمية فى الريف ، وبما يتناسب مع ظــروف المجتمع ، انما هى فى نهاية الامر أحسن استثمار وأكثره اقتصــادا . ان الاقتصاد ليس هو عدم الانفاق بأى ثمن ولكنه الانفاق فى موضعه لاحســن عائد .

البحث العلمى والتطوير القيمى فى المجتمعات الزراعية :

واذا كانت تنمية المجتمعات الريفية لابد وأن تقوم على أسس سليمة من الدراسة العلمية المتكاملة والابحاث فان التطوير القيمى يحتاج الى العديد من الدراسات العلمية الاساسية التى يجب أن تحدد ويخطط لها وتجــرى بدون ابطاء . ذلك أن القضية لم تعد تتحمل اى تأخير . والمنفذ فى موقع المسئولية ما لم يجد أمامه الدراسات الاساسية التى يستطيع أن يعتمد عليهــا فى

اصدار قراراته فسوف يجد نفسه مضطرا للبت والتقرير دون الاستناد الى ذلك . ولست أدافع عن مثل هــذا التصرف ولكن هــذا ما يحــدث على اية حــال .

والحقيقة أن هناك الكثير من الاسئلة الملحة لا يمكن الاجابة عنها دون القيام بأبحاث ميدانية .

ولقد كانت التعميمات والآراء التى ابديت فى هذه الدراسة وليدة لبعض البحوث العلمية التى أجريت فى هذا المجال وأثارت من الاسئلة أكثر ممــا أجابت .

الا أن المؤكد أن هناك نتائج يمكن ذكرها فى هذا المجال وهى :

١ ــ أمكن الوصول الى منهج يطمئن اليه فى تحديد وقياس قيم الافراد والجماعات ولم يعد هناك مجال لترديد مفاهيم عتيقة ومتخلفة عن أن القيم لا تحدد أو تقاس (*) .

٢ ــ ظهر أن قيم الطلاب ومعلمى المرحلة الاولى تتغير بطريقة تلقائية لا ضابط لها مما نتج عنه ما يمكن أن نسميه تخلفا فى تطورنا القيمى عمــا نصبوا اليه فى الريف والحضر .

٣ ــ ان من الممكن تحديد وقياس الاطارات القيمية فى الريف العربى بطريقة عملية وتكاليف معقولة .

٤ ــ تستطيع المدرسة والاجهزة الشعبية والحكومية ووسائل الاعــلام أن تنسق جهودها لاحداث تطوير قيمى فى الريف يسرع التنميــة ويقلل من نفقاتهــا .

ونعود لنقرر أن هناك الكثير من الاسئلة المرتبطة بالتطــوير القيمى فى المجتمعات الريفية لا يمكن الاجابة عنها دون القيــام بأبحاث ميدانيــة . وفيما يلى بعض هذه الاسئلة نقدمها كمقترحات لابحاث علمية من الضرورى البدء بها كأساس سليم لتطوير القيم ورسم خطط التنمية فى المجتمعــات الريفيــة .

١ ــ ما هى الاطارات القيمية السائدة بين أبناء المجتمعات الريفية فى الوطن العربى . ؟

٢ ــ ما هو مدى التجانس فى الاطارات القيمية بين سكان المجتمعات الريفية وبين سكان المجتمعات الحضرية فى الوطن العربى . ؟

٣ ــ ما هو مدى التجانس فى الاطارات القيمية بين سكان المجتمعات الريفية بعضها البعض فى الوطن العربى وفقا للمتغيرات الاتية والتفاعلات بينهــا :

(*) د. محمد ابراهيم كاظم : تطورات فى قيم الطلبة . مكتبة الانجلو سنة ١٩٦٢ .

د. محمد ابراهيم كاظم : تطور فى قيم طلاب الجامعات فى عشرة سنين . تحت الطبع .

د. محمد ابراهيم كاظم : القيم السائدة بين معلمى المرحلة الاولى . وزارة الشبــاب ســنة ١٩٧٠ .

د. محمد ابراهيم كاظم : القيم السائدة بين طلاب السنوات المنتهية من التعليم العام . وزارة الشباب تحت الطبع .

(أ) الدولة والاقليم .

(ب) الموقـــــع .

(جـ) الدين .

(د) درجة التعليم والثقافة .

(هـ) المستوى الاقتصادى ونوع العمل .

(ز) فئـــات الســـن .

٤ ـــ ما هو نوع واتجاه التطور القيمى حاليا وفقا للمتغيرات السابقة وتفاعلاتهـــا ؟

٥ ـــ ما هو مدى التجديد القيمى وفقا للمتغيرات السابقة وتفاعلاتها ؟ ؟

٦ ـــ ما هو نوع واتجاه ومدى التطور القيمى المطلوب فى ضوء ظروف المجتمع واهدافه ؟

٧ ـــ فى ضوء الاجابة على السؤال السابق ما هى الوسائل الفعـــالة والديمقراطية لاحداث التطوير القيمى المطلوب وما هى خطة العمل لذلك ؟

٨ ـــ وفى ضوء الاجابات السابقة ما هو نوع التفاعل الحادث بين التطور القيمى الحالى ومشروعات التنمية ، وما هى مدى امكانيات ايجاد التفاعل الذى يسمح بمزيد من التقدم وما هى شروطه ؟

٩ ـــ ما هى البرامج والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية التى يجب أن تأخذ سبيلها فى تنمية المجتمعات الريفية وما هى أولوياتها .

هذه الاسئلة تعتبر موضوعات أساسية بالنسبة للتطوير القيمى لتنميـــة المجتمعات الريفية فى الوطن العربى والدول النامية . وهى تصلح موضوعات لابحاث ودراسات يقوم بها فرق من العلماء المتنوعى التخصصات . وليس هناك وسيلة غير البحث العلمى لاعطاء اجابات يمكن الاعتمـــاد عليهـــا والاستفادة منها كقاعدة تقوم عليها مشاريع التنمية وتخطيط التعليم والتجديد القيمى بما يكفل لهذا الوطن حقه فى التقدم والرخاء ومزيد من الحـــرية والامـــل .

6 — What are the effective and democratic ways and methods for value reconstruction ?

7 — How to define the existing interaction between development projects and value reconstruction ?

8 — What are the necessary conditions to create the proper interaction from the stand point of faster desirable progress ?

9 — How to set priorities for developing projets in rural areas in light of said interaction ?

Elements for Reconstructing Values in School :

Values do not change by mere preaching. Value reconstruction based on deeper interacting elements. Among these factors :

1 — Conviction and practice on part of staff that includes a certain school atmosphere.

2 — Democratic convincing of students on the bases of thought guidance not thought control. Teaching situations are situations to help a student develop his own insight and adopt his own values. Values should not be imposed.

3 — Following up of student changing values must continue over a period of time.

Research and Value Reconstruction for Rural Development :

All what was suggested in the original paper or this summary has to be tested and validated. There is no alternative for scientific research in building up developments programs or in reconstructing values to help progress. Research has to answer these inquiries which we propose as basic for rural development.

1 — What are the existing prominent systems of values ?

2 — How homogeneous these systems are, specially among the rural and urban populations ?

3 — How homogeneous are value systems among rural populations, for example according to following variables:

a — Country. b — Location. c — Religion.

d — Education. e — Socio-economic status.

f — Types or work. g — Age groups.

4 — What are the trends of change in value systems according to same previous variables ?

5 — What are the desirable trends ?

3 — Industrialization, interacting with social change in urban areas, needs a well planned program for value reconstruction in order to be more efficient, economic and in order to properly influence progress in its broad sense.

4 — Industrialization in urban areas is not isolated or far from economic or cultural conditions in rural areas. Not only rural areas are still the major source of economic urban development but more important it is not wise: economically, morally or even practically, to imagine the possibility of influencing progressive change without basic changes, in the same direction, in rural communities.

5 — Planning value reconstruction in rural communities is a must. It, however, has to take place democratically and with full awareness of existing value systems and all cultural forces integratedly. Full awareness of implications is also necessary.

6 — Value reconstruction is a continuous process. Thus it needs a whole program for determining and quantifying existing value systems, following up and matching trends of change according to all feasible variables.

School and Value Reconstruction :

Value reconstruction influence development but in the meantime it is the outcome of interaction among many factors. Among these factors are existing cultural conditions, trends of change on both national and international levels, possible, feasible and existing economic projects, and the role played by social institutions such as school and mass communication media.

For our purpose, it is assumed that in developing countries school can and must accept the major part of the responsibility.

It is obvious that a school called upon to assume such responsibility is not the conventional present school. It is a dynamic, progressive creative kind of school housed in practical suitable buildings with all needed accomodations, administered by a wise, able and creative responsible head, and staffed by the kind of teachers who see the role and move forward to take it seriously.

social structure of developing countries is a large factor in retarding growth, even though such social structure may be a result of poor economic structure.

At this stage of our development, and development plans we can see clearly that developing rural communities has to be a starting point.

For long, rural communities were not getting their just share in investments, services and interest. This state of things cannot go on any longer.

We take community to mean interaction among individuals. Thus the more interaction is active, the stronger the community is ; that is more stable and able to progress.

A nation is more prepared to progress forward when interaction among citizens, both in rural and urban communities together, is based on a more homogeneous codes of values. Nevertheless thes cods of values have to be of the type and hierarchy that allow and push for faster and more progress.

Development and Reconstructing Values :

In light of the world technological advances, the advancing, forward, of man is gaining greater and greater speed and acceleration. It even, makes slower moving societies, in developing countries, appear as if they are undeveloping or even moving backword. For all practical purposes : developing nations have to recognize the necessity of speeding up progressive movements to match with faster advancing nations. Such developments have to be well and scientifically planned. Such planning has to consider the following :

1 — Production, development, technology and related terms are dynamic, changing and relative terms. What is up to date today is backward tomorrow. These terms are related to the ever active man's ability to change and to create. Development is a function of man's creativity. It correlates with whatever value systems he adopts.

2 — Developing nations are more or less still predominately rural communities from the stand points of production, services and population.

Value Reconstruction for Developent in Rural Communities*

By

Dr. MOHAMED I. KAZEM,

Prof. of Education, Dean of the College of Education,

Al-Azhar University, Cairo.

Introduction :

Since the dawn of human civilization men recognized the necessity of some sort of a code to be agreed upon to be the base for their mutual dealing in their social life. They recognized that there are things which one should do and things which one should not do. They recognized that society sometimes has to exert pressure in order to enforce living up to these standards.

These standards of recognized desirability or undesirability — **values** — influence human behavior and, with other factors, explain it .

The problem of developing nations is that it is not enough for their people to, merely, progress. It is necessary to progress fast enough to catch up with the advanced countries, which in turn are still advancing and at a high speed.

Although, it is necessary to develop the economy of a developing country and to introduce technology in both rural and industrial areas, the underdeveloped nations can only make fundamental changes through the development of their people. Low quality manpower, is a serious obstacle to any country's progress and is indeed an important factor in promoting the generally poor conditions that exist in rural areas. It is held that the

---

* Abstract.

الاتجاهات النفسية للشباب
نحو مركز المرأة فى المجتمع العراقى

دكتور جابر عبد الحميد جابر
أستاذ مساعد بكلية التربية جامعة عين شمس

مدخـــل :

ليس من شك فى أن التخطيط التعليمى والاجتماعى يقتضى دراسة الخصائص النفسية لافراد المجتمع وجماعاته ، ومن بين هذه الخصائص الجديرة بالاهتمام الاتجاهات النفسية ، ذلك لان الدراسة العلمية من أهم الضمانات التى تكفل سلامة ما يوضع من برامج التطوير والاصلاح فى مجال التعليم وفى غيرها من المجالات الاجتماعية .

ولقد تعرض المجتمع العراقى لتيارات ثقافية متضاربة فقد أتت القبائل الى العراق من الصحراء لتستقر فيه وحملت معها القيم البدوية ، وتفاعلت مع السكان القدماء وما لهم من قيم منبعثة من ظروفهم المحلية مما أوجد صراعا ثقافيا اتخذ مظاهر مختلفة (٢) ويشتد هذا الصراع فى المدن بوجه خاص لانها المكان الذى تظهر فيه معالم الحضارة الحديثة ومنه تنتشر الى الاماكن الاخرى (٢) ويمكن القول بصفة عامة أن الثقافة العربية الشرقية تختلف عن الثقافة الغربية فى القيم والمعايير والاتجاهات ويظهر هذا الخلاف فيما يظهر من خلاف بين جيل قديم وجيل حديث فيتمسك الجيل القديم بالتقاليد المألوفة واساليب الحياة التى درج عليها ، بينما نجد الجيل الجديد أكثر تقبلا للتغيير والتجديد والتحرر مما تواضع عليه المجتمع .

وتتناول الاتجاهات جوانب الحياة على اختلافها ولا شك أن الاتجاهات النفسية للشباب نحو مركز المراة تؤثر فى العلاقات بين الجنسين وهذه العلاقات تلعب دورا هاما فى تنظيم الحياة الاجتماعية . وتتأثر هذه العلاقات والاتجاهات المرتبطة بها بما يطرأ على المجتمع من تطور ثقافى يؤثر فى مركز المراة ودورها فى المجتمع اذا قورن بمركز الرجل ودوره . ولقد كافحت المراة فى مجتمعات كثيرة ومن بينها المجتمع العراقى لتحصل على حقوق مساوية لما يتمتع به الرجل من حقوق وقد ساعد المراة فى كفاحها ما طرأ على المجتمع من تطور اقتصادى وتعليمى ، ولم يسهل على الرجال والنساء على السواء أن يتقبلوا هذا التطور وان اختلفوا فى درجات التقبل والرفض .

ويمكن ابراز حدة الصراع بين الاتجاه المحافظ والاتجاه المتحرر فى العراق بالاشارة الى موضوعين عرض لهما الوردى فى معرض دراسته لطبيعة المجتمع العراقى .

الاول : السفور والحجاب :

وفى هذا المجال يذكر الدكتور الوردى أنه فى عـــام ١٩٢٤ قامت ضجة كبرى فى العـــراق حـــول هـــذه القضية اشترك فيهـــا صفوة المفكرين وقادة الرأى كمـــا اشترك فيهـــا العـــامة . وكان العـــامة مســـتعدين للاعتداء على كل من يدعو الى السفور اذ هم يعتبرونه كافرا يريد افساد أخلاق الناس وكان الكثير من المتعلمين يؤيدون العامة فى ذلك اما دعاة السفور فكانوا قليلين جدا وكانوا من « الافندية » الشبان (٢ ، ٣٤٣) .

الثـــانى : تعليم البنات :

وكان الناس فى العهد العثمانى يعتقدون أن مجرد تعليم المرأة القـــراءة والكتابة يؤدى الى فسادها وخروجها عن الطريق « وقد ألف الفقيه البغدادى الشيخ نعمان بن أبى الثناء الالوسي كتابه عام ١٨٩٧ عنوانه « الاصـــابة فى منع النسـاء من الكتابة » وقد ظل هذا الاتجاه سائدا فى بعض الاوساط العراقية حتى عهد متأخر . ففى العقد الثانى من هذا القرن أغلقت مدارس البنات بعد فتحها لان الآباء رفضوا أن يرسلوا بناتهم اليها خشية العار (٢) ، ٣٤٧ — ٣٤٨) .

وقد طرأت على الادوار التى تقوم بها المرأة خلال القرن الحالى تغيرات عميقة وصحب هذه التغيرات تناقضات ومفارقات لا حصر لها . ولقد أدى التغير الحضارى السريع فى عصرنا الذى ارتبط بالاحتكاكات الاجتماعيـــة الناتجة عن تطور المواصلات وكثرة الاسفار وامتزاج الثقافات عن طريق التعليم ووسـائل الاعـــلام .. الخ الى وجود عناصر ثقافية غير متســـقة ولا منتظمة . وهكذا نجد معايير ثقافية لم تعد تلائم وظيفيا المواقف الاجتماعية التى تستخدم فيهـــا فتعرقل جهـــود الفـــرد للقيـــام بعمـــل يخـــدم مصلحته ومصلحة المجتمع على أفضل نحو ، أما اذا سلك الفرد ســـلوكا يخالف ما تواضع عليه المجتمع فانه يقاسي من الشـــعور بالاثم لانه خالف تقاليد لم تعد تخدم أى غاية اجتماعية مفيدة وفى بعض الاحيان يتمسك بأدوار محددة فى مواجهة ظروف جديدة دون أن يدرك ما يحدث من تعارض نتيجة لذلك .

وتنشأ بعض المشكلات بسبب ما تخلقه التغيرات فى أسلوب الحياة من مواقف جديدة لم تحددها الثقافة من قبل ومن أمثلة ذلك مواقف الزوجة الموظفة نحو اعالة أسرتها فهو موقف لم يتحدد من قبل . وقد ينشأ التعارض من وجود تحديدات ثقافية غير متسقة لنفس الموقف الاجتماعى كالتعـــارض بين المحافظين والمتحررين فى الدين أو القانون أو النظم الاقتصادية والاسرية .

ويبدو أن هناك تناقضات بين دورين موجودين فعلا فى البيئة الاجتماعية لطالبات الجامعة اللائى أخذ تمنهن عينة البحث . ويبدو أن لكل من الدورين هدف يختلف عن هدف الاخر . وأن ما يتطلبه كل من الدورين من ســـمـــات شخصية يتعارض مع ما يتطلبه الدور الاخـــر فى بعض المواقف بحيث أن ما يعتبر مفيدا لاحدهما يصبح معوقا للاخر وأن التحقيق التام لاحدهما يهدد الاخر بالاخفاق . ويمكن أن نطلق على الدور الاول الدور الانثوى وهنـــا نجد أن للمرأة مجموعة من الخصائص تحدد الاتجاهات السليمة نحو الرجال

والاسرة والعمل والتعليم .. الخ . ومجموعة من خصائص الشخصية توصف عادة بمقارنة المرأة بالرجل فيقال عن المرأة أنها اقل سيطرة من الرجل أو أقل عدوانية وأنها أكثر عطفا ومشاركة وجدانية . أما الدور الآخر فهو دور حديث وهو الى حد كبير يطمس التمييز بين الجنسين وهو يتطلب من المرأة نفس الانماط السلوكية والاتجاهات التى يتطلبها من الرجال فى نفس العمر ويمكن أن نطلق عليه الدور الحديث أو العصرى .

وكلا الدورين ماثل فى البيئة الاجتماعية خلال عملية التنشئة الاجتماعية ولو ان محتوى كل دور يختلف عن محتوى الدور الاخر مع اختلاف مراحل النمو . وينشأ صراع بين مقتضيات الدورين فى مجالات التعليم والحياة الاجتماعية والاعداد المهنى والتفوق فى بعض مجالات الحياة وفى عدد من سمات الشخصية فمثلا يتطلب الدور العصرى للمرأة أن تتفوق أكاديميا فى الجامعة غير أنها كثيرا ما تجد من يهمس فى أذنها ناصحا بعدم التعمق حتى لا يصبح كل من يتقدم للزواج منها غير كفء لها . وقد نجد من ينصحها من أفراد الاسرة بأن تتعلم مهنة تعمل بها فهذا خير ضمان لزواج أفضل . وقد تدفع الاسرة بناتها ليحصلن على درجات عالية ولكنها قد تقارن بينها وبين فتاة تحسن شئون التدبير المنزلى واختيار الثياب الخ .. أن دور المرأة يقضى بأن مكانها الطبيعى فى بيت زوجها وأنه لا حق لها فى منافسة الرجال وأن عملها الاساسى هو اسعاد زوجها (٢) .

ويمكن القول أن الثنائية التى سنجدها فى اتجاهات الشباب نحو المرأة ونحو اختلاطها مع الرجل وتعليمها وحقها فى العمل وحقوقها السياسية ، بل وتجاه طبيعة الزواج واجراءاته ومركز الزوجة فى الاسرة وغير ذلك ترجع الى العوامل التى أشرنا اليها والى ما يوجد من صراع بين مقتضيات دور المرأة كأنثى ومتطلبات دورها المعاصر الذى لا يميز بين دورها ودور الرجل .

هدف البحث :

يهدف هذا البحث الى الاجابة عن السؤالين الآتيين :

١ ــ ما هى الافكار المتداولة لدى شباب الجامعة عن المرأة وما هى اتجاهاتهم نحو اختلاط الجنسين وتعليم المرأة وحقها فى العمل وحقوقها السياسية وما موقفهم من طبيعة الزواج واجراءاته ومركز الزوجة فى الاسرة وتعدد الزوجات والطلاق ؟

٢ ــ ما أوجه الاتفاق فى هذه الاتجاهات بين الذكور والاناث وبين المتزوجين وغير المتزوجين وما أوجه الاختلاف بينهم ؟

أداة البحث :

استفتاء أعده الدكتور ابراهيم حافظ واستخدمه فى دراسة سابقة مع عينة مصرية (١) وهو يتناول مظاهر المشكلة موضوع البحث وقد جمع هذه العناصر من عدة مصادر . وتصنف العناصر التى تتناول جوانب العلاقة بين الجنسين على النحو التالى :

١ ــ الافكار المتداولة عن المراة .
٢ ــ اختلاط الجنسين .
٣ ــ تعليم المراة .
٤ ــ اشتغال المراة بالاعمال العامة .
٥ ــ الحقوق السياسية للمراة .
٦ ــ طبيعة الزواج واجراءاته .
٧ ــ مركز الزوجة فى الاسرة .
٨ ــ مشكلة تعدد الزوجات .
٩ ــ مشكلة الطلاق .

وقد نقح واضع الاستفتاء استفتاءه وعدله فى ضوء تعليقات ونقد عدد من مدرسى وأساتذة علم النفس والاجتماع فى معاهد التربية وكليات الاداب ومعاهد الخدمة الاجتماعية وأصبح فى صورته النهائية ستون عنصرا وقد استخدم الباحث ستا وخمسين سؤالا منها فقط وكرر أربعة عناصر ليتعرف على مدى اتساق المجيب فى اجابته وقد استبعد كل اختبار غير صاحبه اجابته على اكثر من سؤال من الاربعة أسئلة المكررة . ويسبق الاستفتاء تعليمات مبسطة توضح طريقة الاجابة عنه وهى على أربعة أشكال :

موافق جدا ــ موافق الى حد ما ، غير موافق الى حد ما ، غير موافق بالمرة .

العينــــة :

تتكون عينة البحث عن النحو التالى :

١ ــ تسعون طالبا غير متزوج من طلاب جامعة بغداد من كلية التربية وكلية الشريعة ومن الجامعة المستنصرية وتراوحت أعمارهم ما بين ١٩ سنة وثلاثون سنة .

٢ ــ تسعون طالبة غير متزوجة من طالبات جامعة بغداد من كلية التربية وكلية الشريعة ومن الجامعة المستنصرية فى نفس المدى العمرى .

٣ ــ خمسون طالبا متزوجا من طلاب كلية التربية بجامعة بغداد وطلاب الجامعة المستنصرية . تراوحت اعمارهم ما بين عشرين وخمسة وثلاثين سنة .

٤ ــ خمسة وعشرون طالبة متزوجة من طالبات كلية التربية بجامعة بغداد وطالبات الجامعة المستنصرية تراوحت أعمارهن ما بين عشرين سنة وثلاثين سنة .

وقد طبق الاستفتاء على جميع افراد العينة بطريقة جمعية غفلا من الاسماء حتى يكون الصدق والصراحة رائدهم .

النتـــائج

أولا : الافكار المتداولة عن المرأة

نجد من دراستنا للبيانات فى الجدول رقم (١) أن الطلاب والطالبـــات يتفقون على عنصر واحد هو « خلق الله المرأة لتخفف من قسوة الحيـــاة على الرجل » فنسب الموافقين من الطلاب ٩٠ ٪ ونسبة الموافقـــات من الطالبات ٨٩ ٪ وعلى الرغم من أن هـــذا العنصر الصق بدور المرأة كأنثى منه بدورها العصرى الا أن الغالبية من الجنسين توافق عليه .

أما فى الفقرات السبع الاخرى فنجد اختلافا بين اتجاه الرجال واتجـــاه النساء • يوافق أكثر من نصف الرجال على أن المرأة مخلوق ضعيف وأنهـــا أقل ذكاء منهم وانها سبب معظم متاعب الحياة ، وان الله خلقها متعـــة للرجل ، واغلب الظن أن هذا الاتجاه صادر عن تحيز فى الثقافة العربيـــة التى تعلى من قدر الرجل فهو الاقوى وهو الاذكى بل وهو يسقط عليهـــا ويجعلها مسئولة عن متاعب الحياة ، بل وهى وسيلة الرجـــل تحقق له الاستمتاع . وهذه الاتجاهات قد تتلائم مع دور المرأة الانثوى التقليـــدى فى المجتمع العراقى ولكن دورها الحديث الذى تمثله طالبة الجامعة يرفض معظم هذه المواقف ومن هنا نجد أن نسبة الموافقات من الطالبات على هذه العبارات تختلف اختلافا له دلالة احصائية عن نسبة الموافقين من الطلاب . فحوالى ربع الطالبات أو أقل يوافقن على أن « المرأة مخلوق ضعيف » وعلى أن « السفور يتنافى مع مبادىء الدين » وعلى أن المرأة خلقها الله متعـــة للرجل وعلى أن الرجال أكثر ذكاء من النساء وعلى أنها مسئولة عن متاعب الحيـــــاة .

ونجد نسبة أقل توافق على العبارة التى تقسو فى الحكم على المـــرأة فتصفها بأنها شريرة بفطرتها ولكنها ما تزال نسبة عالية ٣٩٪ ونجد رفضا باتا وقاطعا لهذه العبارة من قبل غالبية الطالبات ، اذ نجد ٦ طالبات فقط من ١١٥ يوافقن على هذه العبارة ويظهر هذا التباين أيضا فى الاستجابة للعبارة « النساء أقدر على مقاومة الغواية من الرجال » ففى الوقت الذى يوافق عليها أقل من نصف الرجال يوافق عليها ٨٣ ٪ من النساء .

مقارنة بين المتزوجين وغير المتزوجين * •

لم توجد فروق دالة احصائيا فى الاتجاهات بين هاتين الفئتين .

---

* استبعدت جداول المقارنة بين المتزوجين وغير المتزوجين لضيق حيز النشر .

جـدول (١)

يبين اعداد ونسب الموافقين على الافكار المتداولة عن المرأة موزعة حسب الجنس

رقم العنصر	العنصر	ذكور: عدد الموافقين	ذكور: النسبة %	اناث: عدد الموافقات	اناث: النسبة %	مربع كا	مستوى الدلالة الاحصائية
١٥	المرأة مخلوق ضعيف	٨١	٥٨	٣١	٢٧	٤ ر٢٤	١٠٠ر
٢٤	الرجال أكثر ذكاء من النساء	٧٦	٥٤	١٧	١٥	٣٩ر٥٩	١٠٠ر
٤٣	سفور المرأة يتنافى مع مبادىء الدين والاخلاق	٨٥	٦١	٣٥	٣٠	٢٢ر٩٣	١٠٠ر
٤٤	معظم متاعب الحياة سببها المرأة	٨٠	٥٧	٢٣	٢٠	٣٤ر٨١	١٠٠ر
٤٩	خلق الله المرأة متعة للرجل	٧٣	٥٢	٣٤	٢٩	١٢ر٧٤	١٠٠ر
٥٢	النساء أقدر على مقاومة الغواية من الرجال	٦٦	٤٧	٩٦	٨٣	٣٦ر١٤	١٠٠ر
٥٥	خلق الله المرأة لتخفف من قسوة الحياة على الرجل	١٢٦	٩٠	١٠٢	٨٩	—	—
٥٨	المرأة شريرة بفطرتهـا	٥٥	٣٩	٦	٥	٣٨ر٤٦	١٠٠ر
		١٤٠		١١٥			

ثانيا : اختلاط الجنسين

مقارنة بين الجنسين :

من دراسة الجدول رقم (٢) نجد أن الاتجاه نحو التحرر يظهر فى أن اقل من نصف الطلاب والطالبات يرون أن « اختلاط الجنسين مفسد للاخلاق » ويدعم هذا الاتجاه ما نجده فى نسبة الموافقين على العنصر (٢١) « اختلاط الجنسين أفضل الوسائل لحسن الاختيار للزواج .. اذ يوافق على هذه العبارة ٧٤٪ من الرجال و ٦٣٪ من النساء ويتفق ما يقرب من ثلثى الجنسين على أن « تخصيص بأماكن خاصة للسيدات فى المركبات العامة نظام سخيف » وينبغى أن ننوه هنا بأن الممارسة الشائعة فى بغداد — وهى البيئة التى استقيت منها عينة البحث — هى عدم تخصيص أماكن فى المركبات العامة فعلا للسيدات ، وقد يكون الاتجاه هنا متأثرا بالواقع الذى يعيشون فيه — ويلاحظ انه لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات الطلاب والطالبات على هذه المواقف الثلاث .

وبينما نجد اتفاقا بين الجنسين فى اتجاهاتهما نحو المواقف الثلاث السابقة نجد اختلافا فى المواقف الاخرى فما زالت غالبية الطلاب ٦٤ ٪ ترى أن نزول المرأة الى ميدان العمل يعرضها للزلل وترفض غالبية الطالبات هذا الموقف فنسبة المعارضات له تبلغ ٧٧ ٪ . أما بالنسبة لتشجيع النساء على ممارسة الرياضة فى الاندية فنجد الرجال متحفظين اذ لا يوافق منهم على ذلك الا الخمس تقريبا بينما ترتفع هذه النسبة عند النساء لتصل الى ٤٣ ٪ . وهى أقل من النصف ومعنى هذا أن الاتجاه المحافظ ما زال غالبا حتى عند النساء أصحاب الحق فى هذه الحرية . وهو أمر متوقع اذ أن المجتمع العراقى ما زال شديد المحافظة بالنسبة لممارسة المرأة للرياضة ولظهور نشاطها فى الاندية الامر الذى يجعل هذه النسبة رغم أنها أقل من النصف تمثل طموحا شديدا من قبل المرأة نحو التحرر . ويوافق ١٥ ٪ من الرجال على العنصر « مراقصة الرجال للنساء تهذب الخلق » ونجد هذه النسبة ترتفع الى ٢٦ ٪ عند النساء . أى أن هذا الموقف يلقى المعارضة من الجنسين على السواء وهو أمر متوقع لانها ممارسة غريبة على الثقافة العراقية العربية ولصيقة بثقافات أجنبية ، ويحتمل أن تكون موافقة هذه النسبة من الطلاب والطالبات على هذا العنصر تعبيرا عن محاولة التعلق بثقافة أجنبية ترتبط فى الاذهان بالتقدم والتحضر . وقد اتضح أن الفروق بين الطلاب والطالبات فى هذه المواقف الثلاث لها دلالة احصائية ولا يمكن أن تحدث بالصدفة .

مقارنة بين المتزوجين وغير المتزوجين :

ان استجابات المتزوجين وغير المتزوجين من الطلاب لا تختلف اختلافا له دلالة احصائية ازاء خمسة مواقف . والفرق ذو المعنى الوحيد بين المجموعتين موجود فى العنصر (١) وهو « مراقصة الرجال للنساء تهذب الخلق » فعلى الرغم من ان نسبة الموافقين عليه من غير المتزوجين منخفضة هى ٢٥ فردا من ٩٠ أى ٢٨٪ الا أن هذه النسبة تتضاءل بدرجة كبيرة عند المتزوجين

جـــدول (٢)

يبين اعداد ونسب الموافقين على عناصر اختلاط الجنسين موزعة حسب الجنس

رقم العنصر	العنصر	ذكور التكرار	ذكور ٪	أنـــاث التكرار	أنـــاث ٪	مربع كا	مستوى الدلالة الاحصائية
١	اختلاط الجنسين مفسد للاخلاق	٦٣	٤٥	٤٧	٤١	—	—
١٢	مراقصة الرجال للنساء تهذب الاخلاق	٢١	١٥	٣٠	٢٦	٣٤ر٤	٠٥ر
٢١	اختلاط الجنسين افضل الوسائل لحسن الاختيار للزواج	١٠٤	٧٤	٧٣	٦٣	—	—
٢٦	نزول المراة الى ميدان العمل يجعلهــا تختلط بالرجال ويعرضـــها للزلل	٨٩	٦٤	٢٦	٢٣	١٠ر٤٣	٠٠١ر
٣٧	تخصيص اماكن خاصة للسيدات فى المركبات العــامة نظـــام سخيف	٨٧	٦٢	٧٠	٦١	—	—
٥٩	ينبغى تشجيع النساء على ممارسة الرياضة فى الاندية	٢٧	١٩	٤٩	٤٣	٣٤ر١٦	٠٠١ر

اذ يوافق ٦ أفراد من خمسين على هذا العنصر . وقد يعنى هذا أن الاعزب اكثر تحررا فى اتجاهه ازاء هـذا الموقف من المتزوج واكثر تقبلا ولو على المستوى اللفظى لهذه الممارسة . واذا انتقلنا الى الاناث فاننا لا نجد لعامل الزواج تأثيرا فى اتجاه المرأة نحو هذا الموقف .

ونجد فى مجموعة الاناث أن للزواج تأثيرا فى الاستجابات على عنصرين الاول « اختلاط الجنسين مفسد للاخلاق » اذ نجد ٤٥ ٪ من غير المتزوجات يوافقن على هذه العبارة مقابل ٢٤ ٪ من المتزوجات . وهو فـرق يقترب من الدلالة الاحصائية . وقـد يكون الاختلاط خطرا بالنسبة للفتيات قبل الزواج اذ يعرضهن للقيل والقال فى مجتمع محافظ ، فاذا ما تزوجن أصبح الاختلاط عن طريق التزاور بين الأسر غير معرض لضغوط اجتماعية كتلك التى نجدها عند غير المتزوجات . وهناك فرق آخر له دلالة احصائية بين المتزوجات وغير المتزوجات فى استجابات الموافقة على العنصر « تخصيص أماكن خاصة للسيدات فى المركبات العامة نظام سخيف » اذ يوافق على هذه العبارة ٩٢ ٪ من المتزوجات وتنخفض هذه النسبة جدا عنـد غير المتزوجات لتصل الى ٥٢٪ .

ثالثا : تعليم المراة

مقـارنة بين الجنسين

وواضح من الجدول (٣) أن غالبية الطلاب والطالبات يوافقون على أن المساواة بين الجنسين فى جميع مراحل التعليم حق طبيعى للفتاة . وقد يرجع هذا الاتفاق الى التسليم بالحق وان لم يرتبط بتنفيذه ويلاحظ أن نسبة أعلى من الاناث (٨٩٪) من الاناث توافق على هذا اذا قورنت بنسبة الموافقين من الرجال (٧٩٪) والفرق بينهما له دلالة احصائية . ويرفض معظم الرجال عدم تكافؤ الزوجين فى التعليم اذ نجد ٦١ ٪ من الرجـال لا يوافقون على أن « زواج المتعلم بغير المتعلمة يضمن استقرار الحياة العائلية » وتوافق نسبة قريبة من هذا من الرجال ٥٩ ٪ على أن « زواج المتعلمة بغير المتعلم يؤدى الى فشل الحياة الزوجية » ولكن هذا الرفض لعدم التكافؤ يزداد حدة عند المرأة اذ نجد ٧٧٪ منهن يرفضن العنصر رقم (٤٠) ، ٧١٪ منهن يوافقن على العنصر رقم (٥٣) وهناك فرق له دلالة احصائية بين استجابات الاناث والذكور على هذين العنصرين ولعل هذا يرجع الى خشية المرأة من وطـأة الثنائية الاجتماعية الموجودة التى تعطى للرجل أكثر مما تعطى للمرأة وترفع من قدره فى البناء الاجتماعى من حيث السلطة والامتيازات الخ .

ولو أن اتجاهات الرجال هنا تدل على انحسـار التيار المحافظ والاقبال على التيار التقدمى الذى يقرب بين الزوج والزوجة فى الحقوق والواجبات .

ويظهر أكبر الفروق بين الطلاب والطالبات فى العنصر (٤٨) « ينبغى قصر تعليم الفتاة على الفنون النسوية » وهنا نجد ما يقرب من نصف الرجال ٤٥٪ يوافق على هذه العبارة بينما تنخفض هذه النسبة كثيرا عند النساء لتصل

جـدول (٢)

يبين اعداد ونسب الموافقين على عناصر تعليم المراة لعينة عراقية موزعة حسب الجنس

	العنصر	ذكور		اناث		مربع كا	مستوى الدلالة الاحصائية
		عدد الموافقين	نسبة الموافقين	عدد الموافقات	نسبة الموافقات		
٤	المساواة بين الجنسين فى جميع مراحل التعليم حق طبيعى للفتاة	١١٠	٧٩ ٪	١٠٢	٨٩ ٪	٤ر٠٩	٠٥ ر
١٣	تعليم البنت يضعف من انوثتها	٤٠	٢٩	٧	٦	٢٢ر٢١	٠٠١ر
٢٣	بيت الزوجية نهاية امل كل فتاة فلا داعى لتعليم الفتيات	٣١	٢٢	١٠	٩	٨ر٤٦	٠١ ر
٤٠	زواج المتعلم بغير المتعلمة يضمن استقرار الحياة العائلية	٥٤	٣٩	٢٧	٢٣	٦ر٥٧	٠٢ ر
٤٨	ينبغى قصر تعليم الفتاة على الفنون النسوية	٦٣	٤٥	١٥	١٣	٣١ر٤٣	٠٠١ر
٥٣	زواج المتعلمة بغير المتعلم يؤدى الى فشل الحياة الزوجية	٨٢	٥٩	٧٢	٧١	٤ر٤١	٠٥ ر

الى ١٣ ٪ وواضح هنا أن دور المراة الجديد يتناق مع هذا التضييق فى التعليم وجعله قاصرا على النواحى النسوية ، ويظهر ايضا فى استجابات الرجـال وتشبثهم بمعالم ومقتضيات الدور التقليدى للمراة . ويظل الفرق كبيرا بين الجنسين فى العنصر (١٣) « تعليم البنت يضعف من أنوثتهـا » اذ يوافق عليه ٢٩ ٪ من الرجال وتقل نسبة الموافقات من النساء على هذا جدا اذ تصل الى ٦ ٪ ولعل انخفاض نسبة الموافقين من الرجال على العنصر « بيت الزوجية نهاية أمل كل فتاة فلا داعى لتعليم الفتيات » يرجع الى تناقض هذا الاتجاه مع ما جاء فى العنصر رقم ٤ ومع افكار اصبحت مقبولة فى عالم الرجل والمراة على السواء فى ذلك القطاع من الجامعيين الذين أخذت منهم العينة . والحق أن نسب الاستجابات الموضحة فى الجدول السابق تدل على أن تعليم المراة لم يعد كما كان فى الماضى (فى العهد العثمانى مثلا) سبيلا الى افساد المـراة .

مقارنة بين المتزوجين وغير المتزوجين :

عند مقارنة المتزوجين بغير المتزوجين من الجنسين فى العناصر الخاصة بتعليم المراة اتضح أنه لا توجد بينهما فروق ذات دلالة احصائية الا فى عنصر واحد هو « بيت الزوجية نهاية أمل كل فتاة فلا داعى لتعليم الفتيات » اذ وجد أن المتزوجات يوافقن على هذه العبارة بنسبة أكبر من غير المتزوجات وأن هذا الفرق يصدق أيضا على الذكور ويقترب من الدلالة الاحصائية .

رابعا : حق العمـــل

مقارنة بين الجنسين :

يوافق ٦٣ ٪ من الرجال على ان المراة لا تستطيع تحمل مسئوليات المناصب الوزارية ويعبر عن نفس هذا الاتجاه ما يقرب من نصف الاناث . وهــذه الاستجابات تتناسب مع الدور التقليدى للمراة وليس مع دورها العصرى الذى يساوى بين المراة والرجل فى فرص العمل مهما ارتفعت مكانته الاجتماعية . ويلاحظ أن ٤٨ ٪ من الرجال يرون أن البيت هو المكان الطبيعى للمراة فينبغى قصر الوظائف على الرجال وتنخفض نسبة الاناث الموافقات الى ١٩ ٪ وهو أمر متوقع ويتفق مع هذا النمط الاستجابى أن ٦٤٪ من الرجال يرون أن العمل يؤدى الى الاختلاط وقد يعرض المراة للزلل وتنخفض هذه النسبة عند الاناث كثيرا لتصبح ٢٣ ٪ . وتزيد نسبة الموافقين من الرجال على أن وظائف القضاء والنيابة لا تناسب النساء (٧٤٪) على نسبة الموافقات من النساء (٥٧٪) . وتتضح الثنائية والتضارب فى الاتجاهات عند الرجال عندما ترى أن ٦١ منهم يوافقون على وجوب مساواة المراة بالرجل فى الاجر فى نفس العمل . وكما هو متوقع ترتفع هذه النسبة لتصل الى ٩١ ٪ عند الاناث وتختلف استجابات الاناث عن الذكور اختلافا له دلالة احصائية . وبعبارة أخرى لا يمكن أن نرجع هذه الفروق الى الصدفة وواضح أن هذه النتائج فى خطها العام تدعم وجود تناقضات وصراعات تظهر فى التشبث بمقتضيات الدور التقليدى الانثوى للمراة حينا وتتبنى مقتضيات الدور العصرى للمراة حينا آخر .

مقارنة بين المتزوجين وغير المتزوجين

يدل التحليل الاحصائى على انه ليس لعامل الزواج تأثير فى تشكيل اتجاهات الرجال والنساء نحو حق المراة فى العمل .

جدول (٤)

يبين اعداد ونسب الموافقين على عناصر حق المراة فى العمل لعينة عراقية من طلاب وطالبات الجامعة

رقم	العنصر	ذكور		اناث		مربع كا	مستوى الدلالة الاحصائية
		التكرار	٪	التكرار	٪		
	لا تستطيع المراة تحمل مسئوليات المناصب الوزارية	٨٨	٦٣	٥٣	٤٦	١٨ر٧	٠١ر
١٨	البيت هو المكان الطبيعى للمراة فينبغى قسر الوظائف على الرجال	٦٧	٤٨	٢٢	١٩	٢٢ر٥٩	٠٠١ر
٢٦	نزول المراة الى ميدان العمل يجعلها تختلط بالرجال ويعرضها للزلل	٨٩	٦٤	٢٦	٢٣	٤٣ر٠٦	٠٠١ر
٤٦	يجب مساواة المراة بالرجل فى الاجر على نفس العمل	٨٦	٦١	١٠٥	٩١	٣٠ر٣٧	٠٠١ر
٥٦	وظائف القضاء والنيابة لا تناسب النساء	١٠٣	٧٤	٦٥	٥٧	٨ر٥٢	٠١ر

خامسا : الحقوق السياسية للمراة

مقارنة بين الجنسين

يرى ٥٧٪ من الرجال أن الاحزاب النسائية بدعة ينبغى مقاومتها . وتنخفض نسبة الموافقات بين النساء لتصبح ٤٣٪ . أما فى العبارات الثلاث الاخرى فنجد أن نسب الطالبات الموافقات عليها ترتفع عن نسبة الرجال وهذا أمر متوقع لان الرجال أكثر تحفظا ومحافظة فى أعطاء المراة حقوقها السياسية اذا قورنوا بأصحاب هذه الحقوق . ونجد أعلى نسبة من الرجال توافق على العبارة (٤١) « أنصار منح المراة حق الانتخاب على حق فى دعواهم » وتبلغ هذه النسبة ٦٣ ٪ ولعل ذلك يرجع الى انها صيغت لتعبر عن فئة معينة من الناس هم انصار منح المراة حق الانتخاب ولا تضع أمام أفراد العينة موقفا مباشرا عليهم أن يحددوا اتجاههم نحوه . ولقد دل التحليل الاحصائى باستخدام مربع كا على أن هناك فرقا له دلالة احصائية بين الجنسين فى استجاباتهم للعناصر ٣ ، ٤١ ، ٥١ أما فى العنصر ٣٠ فان الفرق لم يصل الى مستوى الدلالة وقد يعزى ذلك الى أن هذا العنصر يتكلم عما ينبغى أن يكون ومن هنا تقاربت استجابات الطلاب والطالبات ، على أن من الملامح المشرقة أن نجد نسبا تقترب من النصف او تزيد عليه من الرجال توافق على اعطاء المراة حقوقها السياسية .

مقارنة بين المتزوجين وغير المتزوجين

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المتزوجات وغير المتزوجـات فى استجاباتهن لهذه المواقف الاربع التى تعبر عن اعطاء المراة حقوقها السياسية وان لوحظ أن نسبة الموافقات من المتزوجات تنقص قليلا عن النسبة من غير المتزوجات ولعل فى هذا رضوخا للدور التقليدى للمراة نتيجة لما يحققنه من اشباعات من دور الزوجة والام ... الخ . ومثل هذا الاتجاه نجده أيضا عند الرجال ولو أن الفروق ليس لها دلالة احصائية فى ثلاثة عناصر . أى أن المتزوجين يميلون الى المحافظة اكثر من غير المتزوجين والفرق الوحيد ذو الدلالة الاحصائية بين المتزوجين وغير المتزوجين يوجد فى العنصر « تمثيل المراة فى المجالس النيابية مطلب عادل » اذ نجد أن ٣٨ ٪ من المتزوجين يوافقون على هذا بينما ترتفع هذه النسبة الى ٥٩ ٪ عند غير المتزوجين وهذا الفرق لا يمكن أن يحدث بالصدفة .

جدول (٥)

يبين أعداد ونسب الموافقين على عناصر الحقوق السياسية للمرأة لعينة عراقية من طلاب وطالبات الجامعة

رقم	العنصر	ذكور		اناث		مربع كا	مستوى الدلالة الاحصائية
		العدد	النسبة	العدد	النسبة		
٣	الاحزاب النسائية بدعة ينبغى مقاومتها	٨٠	٥٧ ٪	٤٩	٤٣ ٪	٣٥ر٥	٠٥ر
٣٠	يجب اشراك المتعلمات فى الحياة السياسية الى جانب الرجال	٧١	٥١	٧١	٦٢	١٣ر٣	—
٤١	انصار منح المرأة حق الانتخاب على حق فى دعواهم	٨٨	٦٣	٨٧	٧٦	٦٩ر٤	٠٥ر
٥١	تمثيل المرأة فى المجالس النيابية مطلب عادل	٧٢	٥١	٨٦	٧٥	٥١ر١٤	٠٠١ر

سادسا : طبيعة الزواج واجراءاته

مقارنة بين الجنسين :

يلاحظ أن ٧٩ ٪ من الرجال يوافقون على أن من حق الشاب وحده اختيار شريكة حياته وتزيد هذه النسبة لتصل الى ٨٨ ٪ يوافقون على « لا يكون الزواج صحيحا الا بعد اتمام مراسيمه الدينية » مع ملاحظة أن العبارة الاولى تمثل خروجا على الاطار التقليدى المحافظ وتمثل الثانية نوعا من التمسك به ، وهكذا تظهر ثنائية فى القيم تنعكس فى استجابات العينة ازاء هذين الموقفين ويدعم هذه الثنائية ما نجده فى الاستجابات على العنصر (٢٩) حيث يرى ٦٧ ٪ من الرجال أن « موافقة الأبوين شرط أساسى لاتمام الزواج » وفى نفس الوقت يوافق ٨٥ ٪ من الرجال على أن من حق الفتاة رفض من يتقدم لخطبتها حتى ولو وافق أبوها . ولو أن العبارة هنا تتحدث عن الحق وقد يختلف ما هو حق عما يحدث فعلا .

ان نسبة الموافقات على المواقف الاربع السابقة تختلف عن نسبة الموافقين عليها اختلافا له دلالة احصائية ويلاحظ أن اتجاه الفتيات أكثر محافظة من الفتيان كما يظهر فى النسب الموافقة على العنصرين ٨ ، ٢٩ ولكن هذا لايجب الثنائية الموجودة اذ تبرز فى موافقة الفتيات بنسبة ٩٣ ٪ لتأكيد حقهن فى رفض من يتقدم للخطبة حتى ولو وافق الوالدان وتنقص نسبة الموافقات على العنصر (٥) عن الموافقين لان السؤال ينص على الشاب دون الانثى .

ونجد نسبة من الرجال تقترب من النصف توافق على « أن الزواج شر لابد منه » وعلى « أن الزواج رابطة مقدسة لا ينبغى فصمها مهما كانت الاسباب » ويبدو فى الموافقة على العبارتين نوع من التناقض ولعل المجيبين بالموافقة على الموقف الاول رفضوا الموقف الثانى واذا كان صحيحا فان الامر يخرج الصورة من التناقض وقد وجد أن هذا صحيحا عند الغالبية بمراجعة أوراق الاجابة . والنساء أكثر رفضا لاعتبار « الزواج شر لابد منه » اذ أن نسبة الموافقات تنخفض الى ما يقرب من الثلث . ويلاحظ أن نسبة أعلى من النساء ٦٩ ٪ توافق على أن « الزواج رابطة مقدسة لا ينبغى فصمها مهما كانت الاسباب » والفرق بين الرجال والنساء له دلالة احصائية عالية . وتنخفض نسبة الموافقين على العناصر ٢٢ ، ٣٢ ، ٥٠ ولاشك أن هذه المواقف ترتبط بأفكار دينية راسخة فى الثقافة العربية ولذلك فان هذه النسب على انخفاضها تعتبر دالة على نوع من الثورة والتحرر على تقاليد راسخة . ولا تختلف الفتيات عن الفتيان فى استجاباتهم بالنسبة للعنصرين ٢٢ ، ٣٢ وهن أكثر رفضا للعنصر ٥٠ من الرجال والفرق بين الجنسين له دلالة احصائية عالية .

مقارنة بين المتزوجين وغير المتزوجين :

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعتين الا فى موقف واحد فى عينة الاناث اذ ترى غير المتزوجات أن موافقة الابوين شرط أساسى لاتمام الزواج بنسبة أعلى من المتزوجات وقد يرجع هذا الى عدم رضا بعضهن عن زواجهن والى أن الخبرة الفعلية كشفت لهن عن عدم حكمة بعض الآباء وعدم نضج آرائهم فى هذا الموضوع .

جدول (٦)

يبين اعداد ونسب الموافقين على عناصر « طبيعة الزواج واجراءاته »
من عينة عراقية من طلاب وطالبات الجامعة

رقم العنصر	العنصر	ذكور التكرار	ذكور ٪	اناث التكرار	اناث ٪	مربع كا	مستوى الدلالة الاحصائية
٥	من حق الشاب وحده اختيار شريكة حياته	١١١	٧٩	٧٥	٦٥	٦ر٤٩	٠٢ر
٨	لا يكون الزواج صحيحا الا بعد اتمام مراسيمه الدينية	١٢٣	٨٨	١١٠	٩٦	٥ر٠٠	٠٥ر
١٩	الزواج شر لابد منه	٦٧	٤٨	٤٠	٣٥	٤ر٩٦	٠٥ر
٢٢	عقد الزواج عقد عادي يمكن فسخه لاى اخلال بشروطه	٤٥	٣٢	٤٦	٤٠	—	—
٢٩	موافقة الابوين شرط أساسى لاتمام الزواج	٩٤	٦٧	٩٦	٨٣	٨ر٨٣	٠١ر
٣٢	الزواج تقييد لامبرر له لحرية الرجل والمرأة	٣٣	٢٤	٧٩	٣٤	٣ر٣٩	—
٣٦	الزواج رابطة مقدسة لا ينبغى فصمها مهما كانت الاسباب	٧١	٥١	٣٩	٦٩	٨ر٤٨	٠١ر
٣٨	من حق الفتاة رفض من يتقدم لخطبتها حتى ولو وافق ابوها	١١٩	٨٥	١٠٧	٩٣	٣ر٨٤	٠٥ر
٥٠	لا داعى فى الزواج لكتابة اى عقد بل يكفى الرضاء والقبول من الطرفين	٣١	٢٢	٩	٨	٩ر٦٩	٠١ر

سابعا : مركز الزوجة فى الاسرة

مقارنة بين الجنسين

يوافق أكثر من ٧٠ ٪ من الرجال على أن « الزوج هو السيد المطلق فى البيت » وعلى أنه « ينبغى الا تتصرف المراة فى ممتلكاتها بغير اذن زوجها » وعلى أن « وظيفة الرجل فى الاسرة العمل والكسب ، والمراة خدمة زوجها وأولادها » وعلى أن « اتفاق المشارب والميول رغم اختلاف الدين والجنسية يكفى لسعادة الزوجين » والعبارات الثلاث الاولى تعبير عن الدور التقليدى للرجل والمراة فى المجتمع العربى من حيث اعطاء الرجل حقوقا أكثر من المراة ومن حيث أن هناك أدوارا فى مجال العمل تتناسب مع كل منهما وتقتصر عليه. أما العبارة الرابعة فقد تشير الى نوع من التحرر من هذا الاطار التقليدى ولقد وجد أن الاناث يستجبن لهذه المواقف الاربع استجابات تختلف اختلافا له دلالة احصائية عن الذكور أى أن الاناث أميل الى رفض الدور التقليدى للزوجة وتدعيم الدور العصرى وملامحه ومن هذا نجد أن نسبة الموافقات على الموقف الاول اقل من النصف وتزيد عن النصف قليلا فى الموقف الثالث ولكن ما يزيد عن ٦٠ ٪ منهن يرون أنه لا ينبغى أن تتصرف المراة فى ممتلكاتها بغير اذنزوجهاوهنا تبرز الثنائية التى أشرنا اليها من قبل ففى الوقت الذى يملن فيه الى رفض الدور التقليدى مازلن يتشبثن ببعض ملامحه ويدعم هذه الثنائية عدم موافقة ٥٧ ٪ من الاناث على أن اتفاق الميول والمشارب رغم اختلاف الدين والجنسية يكفى لسعادة الزوجين » ونجد أيضا اختلاف الذكور عن الاناث فى الاستجابة للعنصر (٦٠) « لا بأس من أن يقوم الرجل من اعوجاج زوجته بالضرب أحيانا » بينما يوافق على ذلك أكثر من ٥٠ ٪ من الرجال تنخفض هذه النسبة الى ١٣ ٪ عند الاناث وفى هذا الموقف تبرز الموافقة على اعطاء الرجال حقوقا أكثر مما يتاح للنساء .

وهناك عنصران لم يوجد خلاف بين الجنسين فى الاستجابة ازاءهما الاول هو « ادارة شئون البيت من اختصاص الزوجة وحدها » يوافق على ذلك ٦٦ ٪ من الرجال لان هذا العنصر يمثل جانبا من جوانب دور المراة التقليدى، ولعل موافقة نسبة مماثلة من الاناث عليه يرجع الى أنه مجال تستقل فيه ويتضح هذا من العبارة « من اختصاص الزوجة وحدها » وهو مجال للسيطرة وممارسة النفوذ ، وهو دور تعد له الانثى خلال عملية التطبيع الاجتماعى فى البيت وفى المدرسة بل ومن خلال لعبها وقد يرجع تقارب نسبة الموافقين والموافقات على العنصر (٣٩) وظيفة المراة التى خلقها الله لها انجاب الاطفال. الى أنه يعبر عنموقف مرتبط بطبيعة الانثى البيولوجية وقد اتشحت صياغته بثوب دينى .

مقارنة بين المتزوجين وغير المتزوجين

لم توجد فروق لها دلالة احصائية بين استجابات المتزوجات وغيرالمتزوجات ازاء هذه المواقف السبعة التى تتصل بمركز الزوجة فى الاسرة أما عن الذكور فقد وجد فرق واحد دال احصائيا وذلك فى العنصر (٣٩) فيرى ٦٦ ٪ من المتزوجين أنوظيفة المراة التى خلقها الله لها انجاب الاطفال بينما كانت النسبة من غير المتزوجين ٤٨ ٪ وتعتبر هذه الوظيفة احد مكونات دور المراة التقليدى .

جدول (٧)

يبين اعداد ونسب الموافقين على عناصر « مركز الزوجة فى الاسرة »

موزعة حسب الجنس

رقم العنصر	العنصر	الذكور		الاناث		مربع كا	مستوى الدلالة
		عدد الموافقين	النسبة	عدد الموافقات	النسبة		
٢	الزوج هو السيد المطلق فى البيت	٩٩	٧١	٤٩	٤٣	٥٩ر٢٠	٠٠١ر
١٧	ادارة شؤون البيت من اختصاص الزوجة وحدها	٩٣	٦٦	٧٥	٦٥	—	—
٢٧	وظيفة الرجل فى الاسرة العمل والكسب والمراة خدمة زوجها وأولادها	١٠٢	٧٣	٦٥	٥٦	٥٦ر٧	٠١ر
٣٣	اتفاق المشارب والميول رغم اختلاف الدين والجنسية يكفى لسعادة الزوجين	٩٩	٧١	٤٩	٤٣	٥٩ر٢٠	٠٠١ر
٣٩	وظيفة المراة التى خلقها الله لها انجاب الاطفال	٧٦	٥٤	٥٦	٤٩	—	—
٥٧	ينبغى الا تتصرف المراة فى ممتلكاتها بغير اذن زوجها	١١٠	٧٩	٧٤	٦٤	٣٨ر٦	٠٢ر
٦٠	لا بأس من أن يقوم الرجل من اعوجاج زوجته بالضرب أحيانا	٧١	٥١	١٥	١٣	١٢ر٤٠	٠٠١ر

ثامنا ــ تعدد الزوجات

مقارنة بين الجنسين :

يلاحظ أن ٦٠ ٪ من الرجال أو يزيد يوافقون على العناصر (١١) ، (٢٥) ، (٤٢) وتبدو الثنائية فى هذه الاستجابات ففى الوقت الذى توافق فيه الاغلبية على أن من حق الرجل أن يتزوج على امرأته اذا لم تنجب أطفالا ، وانه لا بأس من تعدد الزوجات اذا أمكن العدل بينهن توافق نسبة مماثلة على أن « جمع الرجل بين أكثر من زوجة فيه اهدار لكرامة المرأة » واتجاه النساء ازاء هذه المواقف مخالف لاتجاه الرجال اذ يوافق أقل من نصفهن على العنصر (١١) وترتفع هذه النسبة لتصبح ٨٧ ٪ بالنسبة للعنصر (٢٥) الذى يعبر عن موقف يرتبط بدور المرأة المعاصر ويجيىء رفض تعدد الزوجات من الغالبية حتى لو أمكن العدل بينهن (عنصر ٤٢) امتدادا منطقيا سليما لاتجاه الاناث نحو المساواة فى الحقوق مع الرجال .

ويوافق أقل من نصف الرجال على المواقف الثلاث الاخرى المتمثلة فى العناصر ٧ ، ٣٥ ، ٤٧ ومعنى هذا أن أغلبية الرجال تبدى عدم موافقتها على هذه المواقف الثلاث ويمكن أن نستنتج من هذا أن أكثر من نصف الرجال ينظرون الى الموقفين ٧ ، ٣٥ نظرة تقدمية تدعم دور المرأة الحديث . وتختلف استجابات النساء اختلافا له دلالة احصائية عن استجابات الرجال ازاء هذين الموقفين فتنخفض نسبة الموافقات على « تعدد الزوجات حل طيب لمشكلة زيادة النساء » لتكون ٩ ٪ وتزيد لتصبح ١٣ ٪ يوافقن على « لا مانع من تعدد الزوجات للقادرين من الناحية المالية » ويتضح من هذه الاستجابات أن غالبية الاناث يرفضن هذين الموقفين الخاصين بـ « تعدد الزوجات » وهو أمر متوقع ولاسيما فى عينة من طالبات الجامعة . أما بالنسبة للعنصر (٤٧) فنجد أن غالبية الرجال لا توافق على « التعاليم الدينية لا تقر تعدد الزوجات » وقد صيغت العبارة على نحو مناف لحقيقة دينية ، اذ أن تعاليم الاسلام تقر تعدد الزوجات ولو أنها وضعت له شروطا صعبة التحقيق، ولكن الموافقة على هذا الموقف الدينى تعنى تشبثا بحق للرجل لا يعطى للمرأة ويعتبر من مقتضيات الدور التقليدى للزوج وان اتخذ تكأة من الدين . من هنا اختلفت نسبة الموافقات على هذا الموقف عن نسبة الموافقين اختلافا له دلالة احصائية . وهنا يظهر تقابل واضح بين اتجاه الرجل واتجاه المرأة نابع من متطلبات دور كل منهما الاجتماعى وما يصبو اليه من حقوق .

مقارنة بين المتزوجين وغير المتزوجين

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المتزوجين وغير المتزوجين فى خمسة مواقف والموقف الوحيد الذى يميز بين المجموعتين هو « تعدد الزوجات حل طيب لمشكلة زيادة عدد النساء » اذ يوافق على هذه نسبة أكبر من العزاب اذا قورنوا بالمتزوجين .

جدول (٨)

يبين اعداد ونسب الموافقين على عناصر تعدد الزوجات

موزعة حسب الجنس

رقم العنصر	العنصر	ذكور		اناث		مربع كا	مستوى الدلالة الاحصائية
		التكرار	٪	التكرار	٪		
٧	تعدد الزوجات حل طيب لمشكلة زيادة عدد النساء	٦٧	٤٨	١٠	٩	٤٥ر٨٦	٠٠١ر
١١	للرجل ان يتزوج على امراته اذا لم تنجب له اطفالا	٨٩	٦٤	٤٧	٤١	١٣ر١٨	٠٠١ر
٢٥	جمع الرجل بين اكثر من زوجة فيه اهدار لكرامة المراة	٨٤	٦٠	١٠٠	٨٧	٢٢ر٥١	٠٠١ر
٣٥	لا مانع من تعدد الزوجات للقادرين من الناحية المالية	٦٤	٤٦	١٥	١٣	٣١ر٤٢	٠٠١ر
٤٢	لا بأس من تعدد الزوجات اذا أمكن العدل بينهن	٨٨	٦٣	٣٣	٢٩	٢٩ر٨٥	٠٠١ر
٤٧	التعاليم الدينية لا تقر تعدد الزوجات	٤٧	٣٤	٦١	٥٣	١١ر٦٣	٠٠١ر

تاسعا : مشكلة الطــلاق

مقــارنة بين الجنســين

يوافق ٩٥ ٪ من الذكور على العنصر (١٠) ويوافق ٦٧ ٪ منهم أو يزيد على العناصر ١٤ ، ١٦ ، ٢٨ ونلاحظ هنا أن استجابات الرجال ليست متسقة وهى تنم عن خلط أو ثنائية فى الاتجاهات . وهذه الثنائية تعكس قيما سائدة فى المجتمع فبينما نجد الاغلبية الساحقة توافق على وجوب طلاق الزوجة اذا ارتكبت جريمة الخيانة الزوجية نجد أن ٦٧ ٪ يوافقون على أن « عــدم وفاء الزوج لزوجته ليس مبررا كافيا للطلاق » وهنا نجد ميلا الى اعطــاء الرجل حقوقا لا تعطى للمراة فعدم وفاء الزوج لزوجتــه لا يكفى كسبب للطلاق ولكن عدم وفاء الزوجة لزوجها وأن عبر عنه فى صورة عنيفة يعتبر مبررا كافيا للطلاق ونجد امتدادا لهذا الخط فى موافقة ٧١ ٪ من الذكور على أن « قسوة الزوج وسوء معاملته لا يكفيان كسبب للطلاق » ويوافق ٧١٪ من الرجال على أن « الطلاق حل سليم للزواج غير السعيد » وهى نسبة عالية تعبر عن اختلاف عن الموقف الذى يتمثل فى الحديث النبوى الذى يقرر أن ابغض الحلال عند الله الطلاق . وموافقة ٥٠ ٪ من الرجال على العنصر (٦) « يجب أن يكون الطلاق وقفا على ارادة الزوج وحده » تتمشى مع الــدور التقليدى للرجل . غير أننا هنا نجد انقساما بالمناصفة بين الموافقين على هذا والمعارضين له . أى بين الموقف التقليدى المحافظ والموقف التقدمى . واقل النسب موافقة هى تلك التى نجدها فى العنصر « عقم الزوج سبب كاف للطلاق » وهنا نجد أن معظم استجابات العينة صادرة عن مراعاة حقوق الرجل وتدعيمها .

ولقد اختلفت استجابات الاناث اختلافا له دلالة احصائية فى أربع عناصر من الست ولم يوجد مثل هذا الفرق فى العنصرين (١٤) و (٢٨) ونلاحظ أن اغلبية النســاء توافق على أنه يجب طلاق الزوجة اذا ارتكبت جريمة الخيانة الزوجية . وهو موقف أخلاقى ودينى متوقع ولكن اثر الدور الاجتمــاعى أدى الى جعل نسبة الموافقات على هذا العنصر أقل من نسبة الموافقين أى انهن اكثر تسامحا فى هذا الموقف مع بنات جنســهن . وتوافق نسبة أقل من النساء على أن « قسوة الزوج وسوء معاملته لا يكفيان كسبب للطلاق » ولكن هذه النسبة ما زالت عالية تزيد عن النصف بقليل ، ويبــدو أن قســوة الزوج وسوء معاملته قيمة مقبولة فى المجتمع بحيث يقبلها أكثر من نصف عينة البحث مع أنهن من المتعلمات الجامعيات ولا يعتبرنها مبررا كافيا للطلاق .

واكبر فرق بين الاناث والذكور نجده ازاء العنصر (٦) « يجب أن يكون الطلاق وقفا على ارادة الزوج وحده » ويبدو أن هذه القضية أكثر حيوية واهمية من قسوة الزوج ووفائه لانها تمثل حقا من الحقوق الهامة التى يتمتع بها الرجل والتى ترغب المراة فى أن يكون لها كلمة فيه وتأثير متكافىء ، وأن كان هذا الفرض يمثل بعدا عن الاتجاهات التقليدية المحافظة . ونجد أيضا أن نسبة الموافقات على العنصر (٢٨) « عقم الزوج سببه كاف للطلاق » أقل بكثير من نسبة الموافقين من الرجال .

جدول (٩)

يبين أعداد ونسب الموافقين على عناصر الطلاق موزعة حسب الجنس

رقم العنصر	العنصر	ذكور: عدد الموافقين	ذكور: ٪	اناث: عدد الموافقات	اناث: ٪	مربع كا	مستوى الدلالة الاحصائية
٦	يجب ان يكون الطلاق وقفا على ارادة الزوج وحده	٧٠	٥٠	١٠	٩	١٨ر٨٢	٠٠١ر
١٠	يجب طلاق الزوجة اذا ارتكبت جريمة الخيانة الزوجة	١٣٣	٩٥	١٠١	٨٧	٤ر٢٣	٠٥ ر
١٤	الطلاق حل سليم للزواج غير السعيد	٩٩	٧١	٨٤	٧٣	—	—
١٦	قسوة الزوج وسوء معاملته لا يكفيان كسبب للطلاق	٩٩	٧١	٦٠	٥٢	٨ر٩٠	٠١ ر
٢٠	عقم الزوج سبب كاف للطلاق	٥٩	٤١	٣٣	٢٩	٤ر٧٥	٠٥ ر
٢٨	عدم وفاء الزوج لزوجته ليس مبررا كافيا للطلاق	٩٤	٦٧	٦٤	٥٤	٣ر٥٦	—

مقارنة بين المتزوجين وغير المتزوجين :

الفرق الوحيد ذو الدلالة الاحصائية وجد فى العنصر (١٤) حيث وجد أن عدد الموافقين من المتزوجين أعلى من عدد الموافقين من غير المتزوجين « الطلاق حل سليم للزواج غير السعيد » وقد يرجع هذا الفرق الى أن غير المتزوجين يرون الزواج فى صورة أكثر اشراقا ممن يعيشونه فعلا .

خلاصـــــة

كشفت هذه الدراسة الاستطلاعية لاتجاهات شباب الجامعة نحو مركز المرأة فى المجتمع العراقى عما يأتى :

أولا : اختلاف النمط الاستجابى ازاء مواقف الاستفتاء تبعا لاختلاف متطلبات الدور الاجتماعى للمرأة عن متطلبات الدور الاجتماعى للرجل .

ثانيا : ظهور ثنائية فى الاتجاهات النفسية وتناقض يفسره ما طرأ على الدور الاجتماعى للمرأة من تغير ، وما ظهر من صراع بين مقتضيات دورها التقليدى ومتطلبات دورها العصرى .

ثالثا : أن التغير الاجتماعى الذى طرأ على المجتمع العراقى خفف من سيطرة القيم التقليدية والاتجاهات المحافظة نحو المرأة وحقوقها مما أتاح بزوغ قيم معاصرة واتجاهات متحررة تواكب متطلبات العصر .

المراجـــــع

١ ــ الدكتور ابراهيم حافظ : « **الاتجاهات النفسية للشباب نحو مركز المرأة فى المجتمع** » . نشر فى **قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية** ، اعداد الدكتور لويس كامل مليكه ، الدار القومية ، القاهرة ١٩٦٥ .

٢ ــ الدكتور على الوردى : **دراسة فى طبيعة المجتمع العراقى** . مطبعة العانى ، بغداد ١٩٦٥ .

3 — Mirra Komarovsky, Cultural Contradictions and Sex Roles, in Robert F. Winch, Robert Mc Ginnis (eds.), Selected Studies in Marriage and the Family. New York, Henry Holt & Co. 1953.

البحوث الميدانية وأهميتها فى التخطيط
للتنمية الريفية فى العالم العربى

للدكتور عبد الباسط محمد حسن
استاذ الاجتماع المساعد بكلية البنات — جامعة الازهر

تمهيــــد :

لعل من أخطر الظواهر التى تسود البلاد العربية وغيرها من الدول النامية فى الوقت الحاضر ظاهرة الثنائية الاقليمية وما يرتبط بها من ثنائية تكنولوجية وحضـــــارية .

ويقصد بالثنائيـــة الاقليميـــة Regional dualism اختلال التـــوازن الجغرافى للنمو ، ووجود هوة كبيرة تفصل بين مختلف قطاعات المجتمـــع (١٨ ، ص ٢٠) .

أما الثنائية التكنولوجية Technological dualism فيقصد بها انشطار الاقتصاد القومى الى قطاعين : أحدهما متقدم تكنولوجيا والاخر متخلف . ويعتمد القطاع الاول على الفن التكنولوجى المتقدم ، وعلى المشروع الصناعى الكبير ، ولذلك ترتفع انتاجية الفرد فى هذا القطاع ، ويزيد دخله . أما القطاع الاخر فهو عبارة عن قطاع تقليدى زراعى يشتمل على الجزء الاكبر من الاقتصاد القومى المحلى ويعتمد على فن تكنولوجى متأخر وعلى أساليب بدائية فى الانتاج لم تتغير منذ آلاف السنين ، وتنخفض فيه انتاجية الفرد ، كما ينخفض مستوى الدخل الفردى (١٣ ، ص ٣٦) .

ويقصد بالثنائية الحضارية cultural dualism وجـــود نوع من الانفصام فى الاطار الحضارى العام بين ثقافتين تتصف احداهما بالتحرر والايجابية والحركية والعلمية ، والانفتاح على العالم الخارجى ، بينما تتصف الاخرى بالقدامة والسلبية والتواكل ، والثبـــات النســـبى وعدم الاخذ بالاسلوب العلمى ، والانغلاق الحضارى .

وليس ثمة شك فى أن اختلال التوازن الجغرافى للنمو له آثاره الســـيئة على المجتمع فالمناطق الاكثر تقدما تعيش فيها نسبة ضئيلة من الســـكان وتحظى بارتفاع نسبى فى مستويات المعيشة ، على حين أن المناطق الاقل تقدما تعيش فيها الغالبية العظمى من السكان ، وتنخفض فيها مســـتويات المعيشة مما يؤدى الى انخفاض مستوى الدخل القومى ، وشيوع ظاهرة الفقـــر .

وقد فطنت أغلب الدول النامية بعد أن حصلت على استقلالها السلياسى الى أن التقدم الاقتصادى والنمو الاجتماعى لا يمكن تحقيقهما بتقدم شـــطر واحد من المجتمع على حساب الشطر الاخر ، وأدركت أن العدالة الاقتصادية والاجتماعية لابد وأن تتوفر لكافة المواطنين بغض النظر عن مهنهم ومحال اقاماتهم .

لذلك اتجهت تلك الدول الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل ما لديها من طاقات وامكانيات وعملت على دفع عجلة التطور فى القطـــاع الريفى بسرعة فائقة ، لتضمن تحقيق التكامل والتوازن بين أجزاء الوطن الواحـــد .

وقد أخذت أغلب الدول النامية بأسلوب التخطيط لتعمـــل على تحقيق معدلات سريعة للنمو فى اقصر وقت مستطاع ، وبأقل تكلفة ممكنة وبأدنى قدر من الضياع فى الموارد المـــادية والبشرية ، مع ضمان التكامل بين أجزاء الوطن الواحد .

وتعتبر البحوث العلمية الاجتماعية ضرورة أساسية من ضرورات التخطيط للتنمية ، فعن طريقها يمكن وضع الخطط ــ فى النطاقين القومى والمحلى ــ على أساس واقعى ، وذلك بحصر الامكانيات القائمة ، وتقـــدير الاحتياجات الحقيقية للافراد والجماعات والمجتمعات ، والتعرف على الظواهر والمشكلات والمعوقات التى تعترض سبيل التنمية كما يمكن الاستعانة بها فى متابعـــة المشروعات وتقويمها .. ليس هذا فحسب .. بل أن من الممكن الاستفادة بها فى وضـــع نظريات عامة تتعلق بالتغير وعوامله وعوائقـــه وبالقيـــادة والاتصال والعمل مع الافراد والجماعات والمجتمعات .

البحث العلمى والهندسة الاجتماعية :

يقصد بالهندسة الاجتماعية الاستعانة بنتائج البحث العلمى فى رســـم السياسة الاجتماعية التى تحدد أهداف العمل الاجتماعى وفى وضع الخطط العـــامة .

وكثيرا ما تثار المناقشات ، ويحتدم الجدل حول امكانية الاستفادة بالبحث فى مجالات العمل الاجتماعى كان يقال مثلا : هل من الضرورى الاستعانة بالبحوث فى التخطيط للتنمية ؟

وتتشعب الاراء المتعلقة بهذا الموضوع الى ثلاثة :

فالرأى الاول لا يؤمن بالهندسة الاجتماعية أصلا على أساس عدم ايمانه بجدوى البحث العلمى فى شئون المجتمع . ويأخذ بهذا الرأى عادة كبـــار الموظفين الذين تدرجوا فى مسئوليات الادارة ، واكتسبوا خبرات عمليـــة يعتزون بها ، ولا يثقون فى سواها ، وخاصة ما يأتى عن طريق العـــلماء والباحثين . ويرى هؤلاء أن ظواهر المجتمع ليست فى حاجة الى بحث ، وان كل شىء واضح ، ولم يعد هناك ما لم يكتشف عن طريق الخبرة والتمرس

بالعمل (٣ ، ص ٣١) ، ولذا يصف « فرنسسكوبنت » ووضع المتخصص فى العلوم الاجتماعية حينما يعمل فى الميدان الحكومى بقوله :

« وعندما يعمل هذا الاخصائى فى الميدان الحكومى ، فان مركزه يكون صعبا دقيقا ، فهو يتمتع بمركز أكاديمى ، ولكنه لا يستند الى تقدير مهنى كبير ، كما أن أسلوبه الخاص فى رؤية الاشياء قد يزعج زملاءه الاكثر تصميما على اصدار تشريع أو انجاز مشروع معين ، يضاف الى ذلك أن نقص المعلومات عن المجتمع يحرمه من الادلة المساندة لاستخدامها فى الدفاع عن وجهة نظره ، ومن ثم فانه قد يرى المناقشة تمضى متباعدة عن وجهة نظره الخاصة (١١ ، ص ١٥٩ ، ١٦٠) .

ويقف الرأى الاخر على النقيض من هذا تماما ، فهو يرفض الحركة والعمل فى المجال الاجتماعى الا على أساس من البحث العلمى ، والدراسة الموضوعية الهادفة فعلى ضوء البيانات الدقيقة والحقائق العلمية التى يجمعها الباحثون عن امكانيات المجتمع واحتياجاته يمكن رسم السياسة الاجتماعية للدولة ، ووضع الخطط فى النطاقين القومى والمحلى على أساس سليم .

أما الرأى الثالث فيقف موقفا وساط ، اذ يؤمن بأهمية البحث العلمى الاجتماعى فى تقصى الحقائق بطريقة موضوعية أقرب ما تكون الى الدقة على اعتبار أن التفكير العلمى يمثل مرحلة متقدمة من مراحل التفكير ، ومع ذلك فان هذا الرأى يقر بأن العمل لا يستطيع انتظار العلم حتى تظهر نتائجه ، وأن ضرورات العمل السريع لا مفر من مواجهتها بالرأى العملى للصرف ، ومن ثم فان المجتمع ينبغى الا يتوقف عن العمل العلمى حتى تضغط عليه دواعى العمل ، بل يشغل نفسه فى كل وقت بهذا التفكير لتغذية التخطيط العلمى . وهذا الرأى الاخير هو الجدير بالاتباع فى هذه المرحلة من مراحل نمو العلم الاجتماعى (٣ ، ص ٣٢) .

واذا نظرنا الى هذه القضية من جانبها الاخر ، أى الجانب الذى يرتبط بموقف العلماء والباحثين انفسهم من مسائل السياسة العملية ، ونظرتهم الشخصية الى امكانية قيام تعاون بينهم وبين رجال التخطيط والاصلاح والادارة فاننا نرى انقسامهم بازاء هذه القضية الى فريقين :

فالفريق الاول منهم يرى أن تقتصر البحوث العلمية على الجوانب النظرية التى تستهدف تقديم اضافات مبتكرة الى العلم دون ما نظر الى ما قد يترتب على البحث من تطبيقات عملية . فالعلم — فى نظرهم — لا يحقق تقدما ملموسا الا اذا كانت أهدافه نظرية مجردة ، كما أن الباحث العلمى كلما بعد عن مشكلات السياسة العلمية كانت الحقائق التى يتوصل اليها أكثر صدقا ودقة وموضوعية (١٧ ص ٣٠) فالاستاذ ايفانز بريتشارد — وهو أستاذ سابق بجامعة القاهرة — يدافع عن هذا الرأى ويعبر عن وجهة نظره بالنسبة لعلم الانثروبولوجيا فيقول :

« انه لكى لا تضار المثل العليا والقيم العلمية ، ينبغى على المشتغلين بالانثروبولوجيا الابتعاد على العموم عن مسائل السياسة والحكم ، بل اننى أذهب فى ذلك الى حد القول بأن الاعتماد — حتى فى البحث الخاص (البحث) — على تعضيد الحكومات ومؤازرتها فيه شيء من الخطر على الانثروبولوجيا، كما يؤدى الى الصراع والتنازع بين وجهة نظر الانثروبولوجى ورأى الحكومة فى مكونات البحث (٤ ص ١٧٢) .

أما الفريق الاخر فيرى أن أهمية العلم تبدو من خلال تطبيقاته العملية ، ونتائجه الهندسية . فالقيمة الحقيقية للعلم — فى نظرهم — تبدو من خلال مساهمته فى حل مشكلات الحياة الواقعية . ثم أن البحث التطبيقى قد يكشف عن معلومات وبيانات وحقائق لم يسبق للبحث العلمى اكتشافها والوصول اليها ، فتتحقق بذلك فائدتان أحداهما نظرية والاخرى تطبيقية . فدراسة مشكلة الامية فى البيئات الريفية مثلا قد تفيد فى معرفة دوافع التعلم لدى الكبار ، ودراسة المشكلات التى تواجه عمليات التنمية قد تفيد فى معرفة العلاقة بين القيم والتغير (١٧ ص ٢٩ ، ٣٠) .

وفى نظرنا أنه مع أهمية البحث العلمى فى اثراء العلم بالحقائق والنظريات، فان القيمة الحقيقية للعلم — سواء كان علما طبيعيا أو اجتماعيا — لا تقاس الا بمقدار ادائه لوظيفته الاجتماعية ، كما أن الباحثين الاجتماعيين فى المجتمعات النامية عليهم مسئولية كبيرة تجاه بلادهم ، فهم مواطنون أولا ، ومجتمعاتهم التى تعيش فترة الصحوة الكبرى تنتظر منهم الكثير ، والعالم الاجتماعى لا يستطيع أن يقف موقفا جامدا ازاء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه بلاده والتى تعترض طريق البناء والتقدم .

كما أن من واجب الحكومات فى البلاد العربية أن تستعين بدراسات وآراء وبعبارة أخرى لابد من أن تسبق الدراسة المنهجية للنظم والاوضاع الاجتماعية مرحلة اخراج الخطط الى حيز التنفيذ ، حتى يقوم التخطيط على التكنولوجية . فأفضل الاصلاح هو ما اتخذ الواقع فى اعتباره ولم يغفله اغفالا تاما أو يتنكر له كل التنكر ، وكثير من المشروعات لم يكتب لها النجاح المطلوب ، ولم تحقق كل أهدافها لا لنقص أو عيب فى خطتها العامة وانما لجهل القائمين بها بالظروف الاجتماعية المحيطة بها ، وتجاهلهم للعامل البشرى الاجتماعى (٢ ص ١٦٥) .

احتياجات المناطق الريفية فى البلاد العربية للبحوث الميدانية :

سبقت الاشارة الى أن المناطق الريفية فى البلاد العربية وفى غيرها من المجتمعات النامية لم تحظ بنفس الاهتمام الذى حظيت به المناطق الحضرية ولذا فان البحوث الميدانية التى اجريت فى هذا المجال ما تزال قليلة العدد . ومن هنا تأتى أهمية البحوث الاجتماعية فى مجالات التنمية الريفية وفى غيرها من مجالات الحياة الاجتماعية . وكثيرا ما تثار التساؤلات حول امكانية وضع برنامج موحد للبحوث يمكن تطبيقه فى مختلف المناطق الريفية فى بلاد العالم العربى ، غير أن امكانية وضع مثل هذا البرنامج تعتوره بعض الصعوبات . فالبلاد العربية ، فى مرحلتها التاريخية الراهنة ، ليست فى

مستوى واحد ، لا فى درجة تبينها لفكرة التنمية ، ولا فى ممارستها ، ولا فى السعي اليها ، ولا فى القدرة عليها . وهى تختلف فيما بينها من حيث التركيب السكانى ، وطبيعة الموارد الاقتصادية ، والتنظيم السياسى والاجتماعى . فتزايد السكان بالنسبة الى الارض الزراعية مشكلة فى الجمهورية العربية المتحدة فى الظروف القائمة ، وتنظيم النسل يعتبر من وجه التنمية الاجتماعية فيها ، فى الوقت الذى نجد فيه أن قلة السكان فى بلاد عربية أخرى كالسودان والعراق والسعودية تشكل عقبة أمام التنمية . وعلى الرغم من انتشار ظاهرة الامية فى أغلب انحاء الوطن العربى ، الا أن نسبة الامية ترتفع لتصل الى ٩٥ — ٩٩ ٪ فى المملكة العربية السعودية ، على حين انها تبلغ فى الجمهورية السورية ٦٠٫٨ ٪ وفى الجمهورية الليبية ١٣٫٩ ٪ (١٥) ، وعلى حين أن ظاهرة الفقر تسود كثيرا من البلاد العربية ، فان الدول العربية المنتجة للبترول تحصل على عوائد مالية ضخمة ، وبينما تأخذ بعض الدول العربية بمبدأ التخطيط القومى الشامل للانتاج والخدمات، نجد فى الظروف الاخر بلادا أخرى لا تمارس الا نوعا من التخطيط التقليدى الذى يتمثل فى الميزانية العامة ، وفى بنود الدخول والنفقات الحكومية .

ومن هنا يمكن القول بأن متطلبات البحث ليست واحدة او متماثلة فى البلاد العربية ، يضاف الى ذلك أن امكانيات البحث تختلف من بلد الى آخر . فعلى الرغم من نقص المصادر البشرية والفنية والمالية فى أغلب البلاد العربية بها اعداد كبيرة من المتخصصين فى مجالات البحث ، وبها مراكز للبحوث العلمية والاجتماعية ، على حين ان ذلك لا يتوافر فى بلاد عربية أخرى . والاحصاءات الرسمية وان كانت ناقصة ، وتنطوى على كثير من الثغرات فى أغلب البلاد العربية لعدم وجود العدد الكافى من ذوى الكفاءة العلمية والخبرة العملية فى جمع وتبويب البيانات الاحصائية ، الا أن هذا النقص فى الجوانب الاحصائية يتفاوت من حيث الدرجة من بلد الى آخر . وكذلك الحال بالنسبة للمصادر المالية التى تخصصها الحكومات والهيئات والمؤسسات لتمويل البحوث فبعض الحكومات والهيئات تقوم بانفاق مبالغ مناسبة على الابحاث الاجتماعية على حين ان البعض الاخر لا يحتجز الا القليل من الاموال للانفاق على البحث العلمى الاجتماعى .

وعلى الرغم من اختلاف متطلبات البحث وامكانياته من بلد عربى الى بلد آخر ، فان هناك سمات مشتركة تميز المجتمع العربى ، وخصائص اقتصادية وديموجرافية وثقافية وتكنولوجية موحدة تجمع بين مختلف المناطق الريفية ، كاشتغال الغالبية العظمى من السكان بالزراعة ، وانخفاض مستوى الدخل الحقيقى للفرد وقلة المدخرات وانعدامها تقريبا بالنسبة للطبقات الفقيرة ، واتجاه الشطر الاكبر من النفقات الاستهلاكية للافراد وللاسر نحو الطعام ، وارتفاع معدل المواليد وانتشار أمراض سوء التغذية بين السكان وانخفاض المستوى الصحى نتيجة لانتشار الوسائل البدائية فى العلاج ، وقلة المرافق الصحية ، وارتفاع نسبة الامية بين الافراد وانتشار ظاهرة تشغيل الاحداث ، وصغر حجم الطبقة المتوسطة ، وانخفاض المركز الاجتماعى للمرأة فى المجتمع ، وخضوع السلوك الفردى للعادات والتقاليد السائدة .

وهذه السمات المشتركة والخصائص الموحدة تجعل من الممكن تحديد مجالات وموضوعات عريضة للبحث الميدانى لها أهميتها بالنسبة لمشروعات التنمية الريفية فى العالم العربى ، على الرغم من تعذر وضع برنامج موحد لبحوث التنمية فى البلاد العربية .

بعض ميادين البحث الهامة فى مجالات التنمية الريفية :

يمكن تصنيف البحوث المطلوبة فى مجالات التنمية الريفية فى فئتين عريضتين هما :

١ ــ المسوح العامة .

٢ ــ الاستقصاءات المتعمقة .

ونعرض فى هذا المجال لهاتين الفئتين بشىء من التفصيل .

اولا : المسوح العامة

١ ــ المسح المكتبى :

على الرغم من حداثة العهد بالبحوث الميدانية فى مجالات التنمية الريفية فان هناك بحوثا سبق اجراؤها فى الجمهورية العربية المتحدة وسوريا ولبنان والعراق والاردن والكويت والسودان وشمال أفريقية وغيرها من البلاد العربية .

وقد أجرى هذه البحوث نفر من المستشرقين وأساتذة الجامعات والمتقدمين لنيل درجات جامعية ، وبعض مراكز البحث ، وبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية والاهلية .

وقد ذكر المسح الدولى لبرامج التنمية الاجتماعية الذى قامت به الامم المتحدة بعضنا من تلك البحوث ، وجاء ذكر البعض الاخر فى تقرير حلقة بحث اليونسكو للتعاون العلمى فى الشرق الاوسط ، وتقرير حلقة اليونسكو للدول العربية عن مساهمة العلوم الاجتماعية فى التنمية الاقتصادية (٧ ، ص ٥١) .

ولذا فان من الاهمية بمكان البدء بعمل مسح بيليوجرافى شامل لكافة البحوث التى أجريت فى مجالات التنمية الريفية ، على أن يتضمن هذا المسح تسجيلا كاملا للكتب والرسائل العلمية والنشرات التى تصدرها الهيئات والمؤسسات المختلفة ، والمجلات والدوريات التى تقدم عرضا للبحوث التى سبق اجراؤها أو التى ما تزال قيد البحث .

ويفيد المسح البيليوجرافى فى تكوين فكرة شاملة عن البحوث السابقة وما أسهمت به فى تنمية الافكار وتطبيقها ، كما يفيد فى منع الازدواج الذى يعنى ضياع الوقت والجهد والمال .

وليس ثمة شك فى ان عملية المسح البيليوجرافى عملية صعبة وتحتاج الى تكاتف الجهود وتآزرها لعدم وجود مركز لتجميع البحوث السابقة

والحالية ، ولعدم وجود هيئة مسئولة فى البلاد العربية تستطيع أن تمد المشتغلين بالبحث الميدانى بالبيانات المطلوبة فى هذا المجال .

٢ — تحليل البيانات الديموجرافية والاحصائية المتعلقة بالبيئات الريفية :

يحدث فى كثير من الاحيان أن تكون البيانات المطلوبة مدونة فى سجلات حكومية أو أهلية ، ويمكن الافادة منها والاعتماد عليها لتحقيق اغراض البحث ، فى هذه الحالة يستطيع الباحثون أن يأخذوا من السجلات كل ما يسد حاجتهم من بيانات ، موفرين على نفسهم كثيرا من الوقت والجهد والمال .

ولذا فان من الضرورى فى هذه المرحلة أن يقوم الباحثون بتحليل البيانات الديموجرافية والاحصائية ، على أساس أنها تسجل لنا مقادير الظاهرة التى ندرسها وما يطرأ عليها من تغيرات من الزمن . ولما كان من المفروض أن البيانات الاحصائية — فى المجتمع الواحد — تقاس بنفس الوحدات وبنفس الطريقة خلال الازمنة المختلفة فانها تفيد فى الكشف عن التغيرات التى تطرأ على الظاهرة موضوع الدراسة ، وتساعد على معرفة أسباب هذه التغيرات ونتائجها ، وما يمكن أن يكون هناك من علاقة بين هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر .

ويتطلب التخطيط للتنمية الريفية الرجوع الى الاحصاءات التالية :

١ — احصاءات السكان : وتتضمن بيانات عن السكان من حيث عددهم والخصائص المميزة لهم كفئات العمر ، والنوع ، والحالة المدنية ، والحالة العلمية ، والديانة ، والجنسية ، وغير ذلك من الاوصاف والخصائص التى تساعد على اعطاء صورة كاملة عن البناء الديموجرافى للمجتمع ، ويضاف الى ذلك بيانات عن الهجرة الداخلية والخارجية ، مع تصنيف فئات المهاجرين من حيث النوع والسن .

٢ — احصاءات المواليد والوفيات : وتتضمن بيانات عن المواليد من حيث النوع ، وترتيب الفرد فى الاسرة ، وتصنيفهم حسب النوع ، وسن الام ، وكذلك بيانات عن الوفيات مع تصنيفها حسب السن والنوع وسبب الوفاة .

٣ — احصاءات القوة العاملة : تتألف القوة العاملة من مجموعة مركبة من الافراد من حيث السن والجنس والحالة الوظيفية ولذا فان من الضرورى لحصول على بيانات عنها مصنفة طبقا لخصائصها المميزة . وهناك تصنيفات دولية متعارف عليها بشأن الطريقة التى يجب أن يصنف بها السكان الذين هم فى سن العمل ، فيصنف السكان حسب النوع وحسب السن ، وحسب الحالة العملية ، وحسب نوع النشاط الاقتصادى وحسب المهنة .

٤ — احصاءات التعليم : وتشمل عدد المدارس والفصول والطلبة فى كل مرحلة من مراحل التعليم ، وعدد المدرسين والمدرسات ، ومؤهلاتهم ومستوياتهم العلمية الى غير ذلك من بيانات تتعلق بالتعليم .

٥ ــ الاحصاءات الصحية : وتشمل عدد المستشفيات ، وعدد الاسرة فيها وعدد المرضى مقسمين حسب السن والنوع كما تشمل بيانات عن عدد الأطباء ومساعديهم والمرضين والمرضات والاجهزة الطبية المتوفرة .

٦ ــ احصاءات الاسكان : وتشمل بيانات الوحدات السكنية وتقسيمها حسب المستويات الاقتصادية ، وعدد الافراد فى كل وحدة سكنية .

٧ ــ احصاءات الخدمات الاجتماعية : وتتضمن بيانات عن كل ما يتعلق برعاية الطفولة والشباب والمسنين وذوى العاهات والمؤسسات التى تقوم بتقديم الخدمات فى القطاع الريفى كالوحدات الاجتماعية والجمعيات التعاونية الزراعية الى غير ذلك من مؤسسات .

ومن الموضوعات التى تحتاج الى جهد كبير من جانب الباحثين الاجتماعيين فى البلاد العربية تحليل البيانات المتعلقة بالحركة السكانية ، ومعدلات الخصوبة ونسب المتزوجين فى فئات الاعمار ، ونسب المتزوجين بأكثر من واحدة ، واتجاهات الهجرة والتحضر ، الى غير ذلك من بيانات تهم القائمين بشئون التنمية .

ومن الدراسات التى اجريت فى هذا المجال ما قام به الدكتور فتح الله هلول الذى حاول دراسة التطور العددى للسكان الريفيين والحضرين بالجمهورية العربية المتحدة للكشف عن الخصائص الاجتماعية لسكان الريف معتمدا على التعدادات السكانية المختلفة فى الجمهورية العربية المتحدة (١٠) .

ومن ابرز المشكلات التى يواجهها الباحثون والعاملون فى مجالات التخطيط للتنمية الريفية أن الاحصاءات الرسمية كثيرا ما تنطوى على بعض الثغرات كأن تكون ناقصة أو مدونة بصفة اجمالية ، كما أن معانى المصطلحات كثيرا ما تختلف باختلاف البلاد العربية .

٣ ــ تنميط المناطق الريفية فى العالم العربى :

من الضرورى فى هذه المرحلة الاستعانة بالمسوح الاجتماعية فى تنميط المناطق الريفية فى العالم العربى وتصنيفها من حيث درجة تجانسها فى فئات محددة حتى يمكن وضع برامج ومشروعات موحدة فى المناطق المتشابهة .

وتصنيف البيئات الريفية عادة وفقا لتكوينها الديموجرافى ، وحجم الملكية الزراعية ، ونظام العمل ، ومستوى الدخل ، وادوات الانتاج ، ونسبة الامية ، ومعدل المواليد والوفيات ، ومقدار الخدمات المتوفرة ، الى غير ذلك من مؤشرات ديموجرافية أو ايكولوجية أو تكنولوجية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حضارية .

فقد حاول مانجوس Mangus مثلا فى تنميطة للمناطق الريفية فى الولايات المتحدة الاعتماد على مجموعة من المؤشرات هى : مستوى المعيشة،

ومعدل الخصوبة ، والدخل السنوى للمزرعة ، والحيازة ، ونصيب الفرد فى البيئة الريفية من الارض ، وعدد العائلات المقيمة فى المزرعة ، ونسبة ما تستهلكه المزرعة مما تنتجه (٢١).

واستخدم « ليفلى Lively » مجموعة من المؤشرات هى : نوع الزراعة ، وطريقة استخدام الارض ، والمحاصيل ، والملكية الزراعية ، واقتصاد المزرعة ، ونظم الاقامة ، والجنس ، والسن ، والحالة التعليمية، والحالة المهنية ، والاحصاءات الحيوية (٢٠ ، ص ٢١ — ٣١) .

واستعان « أودم Odum » بعدد كبير من المؤشرات فى تحديد المناطق الثقافية فى جنوب الولايات المتحدة نذكر من بينها معدل المواليد ومعدل الوفيات ، ومستوى الامية ، وعدد المقيدين بالمدارس (٢٤ ، ص ١٦٣ — ١٧٣) .

واعتمد « كولب Kolb » على معيار واحد هو معيار الخدمات . فصنف القرى الى وحدات صغيرة يتوفر فيها نوع واحد من الخدمات البسيطة ، ووحدات بها خدمات محدودة ، ووحدات تحتوى على جميع الخدمات التى يحتاجها الافراد ، ووحدات بها خدمات متخصصة ومتميزة (٢٣ ، ص ٨٧ ، ٨٨) .

واستعان « فيكيمانز Vekemans » و « سيجوندو Segundo » بمقياس مركب يضم مجموعة مؤشرات . فقد اشتمل المقياس على خمسة متغيرات هى : المتغير الاقتصادى ، والتدرج الاجتماعى الذى يتمثل فى نسبة سكان المناطق الريفية الى المناطق الحضرية وتوزيع القوى العاملة على القطاعات الانتاجية المختلفة ، والمتغير الحضارى والسكانى والسياسى ويشتمل كل من هذه المتغيرات على مجموعة وحدات أو مؤشرات جزئية تحيط بالجوانب الخمسة وتربط بينها فى اطار متكامل (٢٨ ، ص ٦٧ — ٨٤) .

وتقوم وحدة بحوث الريف بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بتنميط قرى الجمهورية العربية المتحدة وفقا لمجموعة من المقاييس هى : حجم القرى ، والنشاط الاقتصادى ، والتعليم ، والخدمات المتوفرة .

وليس ثمة شك فى أن تنميط الوحدات الريفية فى البلاد العربية يحتاج الى عدد اكبر من المؤشرات والى تضافر جهود كثيرة من المتخصصين فى مجالات العلوم الاجتماعية فى مختلف أنحاء العالم العربى ، غير أن الجهد الذى سيبذل فى هذا المجال ستكون له أهميته النظرية والعملية . فمن الناحية النظرية يمكن تعميم نتائج كل نمط على ما يمثله من وحدات ، ومن الناحية العملية يمكن تعميم المشروعات والبرامج التى يثبت نجاحها فى منطقة ريفية معينة على غيرها من المناطق المتماثلة.

ثانيا : البحوث المتعمقة :

يتطلب التخطيط للتنمية الريفية اجـراء بحوث متعمقة تفيد فى التوصل الى المعلومات والحقائق التى لا يمكن معرفتها أو التوصل اليها بالرجوع الى السجلات .

ونذكر فيما يلى أهم موضوعات وميادين البحث المتعلقة بالتخطيط للتنمية الريفيـــة :

١ ـ دراسة البناء الاجتماعى للمجتمعات الريفية :

لمـا كانت مشروعات التنمية تهدف الى احداث التغيير ، فان من الضرورى اجراء بحوث قبلية تدرس البناء الاجتماعى للمجتمعات الريفية ، وتحـاول التعرف على انماط العلاقات الاجتماعية السـائدة فيهـا ، والخصائص الجوهرية للنظم الاجتماعية الموجودة بها ، وما يقوم بين تلك النظم من ترابط وتساند وظيفى حيث أن الظواهر والنظم الاجتماعية تتداخل فيما بينها وتتساند تساندا وظيفيا ، وكلما حدث تغيير أو تعديل فى اى نظام اجتماعى حدثت تغيرات أخرى فى بقية الظراهر والنظم ولكن بدرجات متفاوتة . فاذا حدثت تنمية اقتصادية فى مجتمع ريفى معين ، فاننا نتوقع نتيجة لذلك أن تحدث تغييرات فى التنظيم الاقتصادى للمجتمع وخاصة فيما يتعلق بالانتاج والاستهلاك والاسعار والاجور وتقسيم العمل ، وما الى ذلك من ظـواهر تتصل بالجانب الاقتصادى ، ونتيجة لحدوث هذه التغيرات فى الجـانب الاقتصادى فاننا نتوقع حدوث تغيرات أخـرى ترتبط بالنظـام الاسرى ، فالعائلة التى كانت تنتج كل ما تحتاج اليه لن تمكن من أداء وظيفتهـا كهيئة منتجة بل تتحول الى هيئة مستهلكة حيث ظهر هيئات اخرى فى المجتمع تنافسها فى اداء هذه الوظيفة ثم نتوقع أن يستقل الابناء عن الاسرة استقلالا اقتصاديا ، وبالتالى تنمو الروح الفردية ، وتظهر الاسرة الندوية (الزوجية) البسيطة . والى جانب ما ذكرناه من تغيرات يمكن أن تضيف تغيرات أخرى متوقعة تتصل بالتقسيمات الطبقية والتحرك الاجتماعى والضبط الاجتماعى والنظم السياسية ، والتربوية ، والترويحية والقيم والمعايير الاجتماعية ، والعلاقات بين الافراد والجماعات وكذلك بالنسبة للمشكلات التى يمكن أن تنجم عن كل هذه التغييرات (٩ ، ص ٥٢ ٥٣) .

ومن الامثلة التى يمكن أن نذكرها فى هذا المجال لتوضيح مدى الترابط والتساند بين مختلف الظواهر والنظم الاجتماعية ما حدث لهنود البباجو فى اريزونا الجنوبية حينما اشتروا عربة تسير على عجلات بعد أن كانوا يتنقلون على ظهور الجياد . فقد كان واضحا من البداية ان شراء العـربة سيحدث تغييرات جوهرية فى المجتمع ، غير أن بعضا من تلك التغيرات لم يكن متوقعا . فالهنود لم يعتبروا العربة ملكية خاصة وانما نظروا اليهـا على أنها ملكية عامة ينبغى أن يشترك فيها جميع أفراد المجتمع ، وأصبح من الضرورى بعد دخول العربة ظهور مهارات جديدة ، ونبذ مهارات أخرى كانت مطلوبة وأساسية فيما مضى ، وأهملت صناعة السـلال والسروج الخاصة بالجياد ، وعندما وجد الهنود أن الفخار هش لا يتحمل النقـل

بالعربات قللوا من انتاجه الى حد كبير ، وحلت محله البراميل المصنوعة من المعدن ، كما تعلم الافراد طريقة تشكيل المعادن لعمل الاطارات المعدنية لعجلات العربة ، وحدث تغيير آخر فى طريقة العمل واستغلال الافراد للوقت ، فقبل دخول العربة كان الخشب يجمع بكميات صغيرة ، بواسطة النسوة والاطفال ولفترات محدودة غير أنه بعد استخدام العربة أصبح من الافضل ايفاد الرجال لقطع كميات كبيرة من الاخشاب لبيعها فى الاسواق والاستفادة بالاموال المتحصلة فى شراء المهمات الخاصة بالجياد ، والاجزاء المعدنية للعربة والبراميل ، وهى الاشياء التى أصبحت ضرورية لجماعة البابجو . وهكذا أدى استخدام عربة واحدة الى احداث تغييرات كثيرة فى مختلف قطاعات المجتمع ٨ ، ٨ ص ٢٥ ، ٢٦ .

ولذا فان من الضرورى دراسة البناء الاجتماعى قبل احداث التغير فى المجتمع ، وهذه الدراسة تفيد فى تجنب كثير من المشكلات التى قد تترتب عنها نتائج وخيمة ، ذلك لان الباحث يستطيع أن يتبين أين ولماذا يحتمل قيام مشكلات وصعوبات تعترض المشروعات التى تحت التنفيذ ، وبخاصة الموقف العدائى الذى قد يقفه منها اعضاء المجتمع ذاته ، رغم ما قد يبدو من فوائد تبرر تلك المشروعات فى نظر الاشخاص الذين وضعوها والذين يشرفون على تنفيذها .

فبالنسبة لبعض قرى الشرق الاوسط فشل مشروع ادخال نظام المياه النقية فى تلك القرى على الرغم من أن القائمين على شئون المشروع كانوا يعتبرونه ضروريا ومفيدا للاهالى لانه سيوفر الوقت والجهد الذى كان يبذل فى جلب المياه من الابار البعيدة ، غير أن هذا المشروع منى بالفشل لان الوقت الذى كانت النسوة يقضينه عند البئر كان يتيح لهن الفرصة للحديث الممتع ، والدردشة التى كانت تعتبر مصدر الترويح والترفيه بالنسبة لهن (٨ ، ص ٢٣) .

وبالنسبة لبعض القبائل الاسترالية حاول المبشرون ادخال تغييرات على حياة الاراد ، فوزعوا عليهم سلعا كثيرة كان من بينها الفأس المصنوعة من الصلب ، غير أن الفأس الحجرية كانت أداة العمل التقليدية فى القبيلة، كما كانت علامات سيادة الذكور وارتفاع مكانتهم فى القبيلة ، فلم يكن فى استطاعة اية امراة أن تمتلك فأسا ، وكان عليها أن تستعيرها من زوجها أو أبيها . ونظرا لان الفأس كانت أهم أداة فى القبيلة فانها لعبت دورها فى العلاقات التجارية ، وفى الحفلات التى كانت تقام بين الحين والحين ، غير أن المبشرين لم يكترثوا لهذه العوامل ، ووزعوا الفؤوس المصنوعة من الصلب على الرجال والنساء ، والكبار والصغار ، وعندما تسلمت النسوة هذه الفؤوس اعتبرنها ملكا لهن بالرغم من أنهن كن عاجزات — بمقتضى نظام القيم المعمول به فى القبيلة — عن امتلاك الفأس المصنوعة من الحجر .

وبعد أن كان رجال القبيلة يطلبون من الرجل المسن — فى احترام — أن يعيرهم فأسا فأصبح مضطرا فى كثير من الاحيان الى الاعتراف بجودة الفأس المصنوعة من الصلب ، واستعارتها من شاب أو امرأة ، واختلطت

المفاهيم المرتبطة بالمكانة والهيبة . يضاف الى ذلك أن الحفلات التى كانت تقام للحصول على رؤوس الفؤوس فقدت هدفها الرئيسى وقل عدد المترددين عليها . وهكذا أدت التغيرات السابقة الى تفكك العلاقات الاجتماعية والى تغيير الاوضاع والمكانات السابقة (٨ ، ص ٢٨ ، ٢٩) .

يتضح من ذلك أنه قبل احداث التغيير ، وقبل اقتراح المشروعات وتنفيذها ، ينبغى دراسة بناء المجتمع ، والتعرف على آراء الناس ، والاهتمام بالقيم والمثل التى يعتنقها الافراد لان اغفال القيم الاجتماعية كثيرا ما يضع العوائق والعراقيل فى سبيل نجاح المشروعات ، وقد يؤدى الى فشلها تماما رغم المزايا والفوائد التى تعود عليهم من وراءها .

٢ ـ دراسة وسائل احداث التغيير فى المجتمع الريفى :

تتعدد الاراء المتعلقة بوسائل احداث التغيير فى المجتمعات الريفية ، فمن المفكرين من يرى أن التغير يمكن أن يتم تلقائيا عن طريق الاتصال الحضارى، بينما يرى فريق آخر أن الاتصال الحضارى وحده لا يغير من طبيعة المجتمعات المتخلفة حيث أن العملية الاجتماعية تميل لان تكون تراكمية ، بمعنى أن المجتمع المتقدم يزداد تقدما ، على حين أن المجتمع المتخلف يزداد تخلفا . ويأخذ بهذا الرأى « جنرميردال » الذى يرى أن النظام الاجتماعى تؤثر فيه مجموعة من القوى الاقتصادية والاجتماعية ، واذا حدث أى تغير فى أى جانب من الجوانب فان هذا التغير لا يحدث رد فعل فى النظام فى شكل تغيرات تذهب فى جملتها الى الاتجاه العكسى نحو التغير الاول ، وانما يؤدى الى احداث تغيرات مساعدة تدعم التغييرات الاولى وتدفع النظام فى نفس الاتجاه الذى اتخذه التغير الاول وتدفعه الى أبعد منه ، وبسبب هذه العملية الدائرية نجد أن العملية الاجتماعية تميل لان تكون تراكمية ، وغالبا ما تكتسب سرعة أكبر ، وبدرجة متزايدة (٢٢ ، الفصل الثانى) .

فمثل هذه الاراء فى حاجة الى بحوث علمية للتأكد من مدى صحتها ، للاستفادة بما تسفر عنه البحوث من نتائج فى احداث التغيير على المستوى المحلى .

ومن البحوث التى يمكن اجراؤها فى هذا المجال محاولة التعرف على الكيفية التى يمكن أن يتم بها التغيير ، اذ يرى بعض المفكرين أن من الممكن تطوير المجتمع عن طريق تغيير وسائل الانتاج فيه ، بينما يرى فريق آخر أن تغيير المجتمع لابد وان يبدأ بتغيير الافكار والمفاهيم والقيم المتخلفة .

ومن الممكن دراسة التأثير الذى تحدثه عوامل الاتصال بين الريف والحضر، أو الخدمات التى تقدمها المنظمات الاجتماعية التى تنشأ فى المجتمعات الريفية كالوحدات المجمعة والمؤسسات الاجتماعية العامة وتستلزم دراسة التغيير الاجتماعى دراسة المجتمعات أو النظم فى فترتين مختلفتين لامكان المقارنة بينهما لمعرفة عوامل ونتائج التغير . ومن الدراسات التى أجريت فى هذا المجال الدراسة التى أجراها الدكتور محيى الدين نصرت وعبد اللطيف الهنيدى عن تأثير الوحدة المجمعة كمنظمة اجتماعية أساسية فى تطوير المجتمع الريفى المصرى ورفع مستوى معيشة أهله (١٤ ، ص ١٠٣ ـ ١٢٦) .

ومن الضرورى دراسة حوافز العمل والمشاركة الايجابيــــة وأثرها فى احداث التغيير . ومن أمثلة الدراسات التى أجريت فى هذا المجال البحث الذى قامت به الامم المتحدة عن وسائل احـــداث للتغيير على المســـتوى المحـــــلى (٢٥) .

وقد اعتمد فى هذا البحث على آراء أربعمائة خبير محلى وأجنبى من الذين عملوا فى مشروعات التنمية فى ميادين خاصة كالزراعة والصحة والتغـــذية وتعليم الكبار والتدبير المنزلى ، وتنمية المجتمع . وقد وقع الاختيار على الخبراء الذين يعملون فى ثلاث مناطق بالعالم هى : أمريكا اللاتينية ومناطق الصحراء فى أفريقية ، ومنطقة حوض البحر الابيض المتوسط . وقد اعتمدت الدراسة علىفرض مؤداه أن وجود الحافز للتغيير هو العامل الاساسى فىانجاح مشروعات التنمية الاجتماعية ، وقد أوضحت الدراسة أن هذا الحـــافز ليس موجودا بعد فى مختلف أنحاء البلاد النامية ، ولذا فان وسائل خلق وتقوية هذه الحوافز تستحق مزيدا من العناية والاهتمام .

وأوضحت الدراسة أيضا أن أكبر معوقات التنميـــة هى : التمســـك بالتقاليد والقيم الثقافية المعوقة ، يتلوها انخفاض المستويات التعليميـــة للاهالى ، ثم عدم وجود قادة محليين (٢٥ ص ٦٤) ، كما ظهر من الدراسة أن أحسن الوسائل لاقناع الاهالى بأهمية المشروعات المراد تنفيذها هى : التوعية ، والاستعانة بالقـــادة المحـــليين ، واشراك الاهالى فى اقتراح المشروعات وتنفيذها ، ودراسة الاسباب التى تدعوا الى المقاومة لمحـــاولة التغلب عليها (٢٥ ص ٩٠) . وقد أوضحت الدراسة أيضا أن أحســـن الفئات التى يمكن الاعتماد عليها فى اقناع الاهالى هم : المدرسون ، ثم القادة التقدميون ، يتلوهم شباب المجتمع ، ثمالموظفون الحكوميون المحليون، يتلوهم رجال الدين المحليون (٢٥ ص ٧٧) .

٣ ــ قيـــاس الاحتياجات المطلوبة :

لمـــا كان الهدف الاساسى من مشروعات التنمية الاجتماعيـــة تقـــديم الخدمات للمواطنين حسب احتياجاتهم وقدراتهم من ناحية ، وحسب مايتفق وظروف المجتمع الذى يعيشون فيه من ناحية خرى ، فان من الضرورى قبل تقديم أى نوع من الخدمات البدء بالبحوث التى تهدف الى قياس الاحتياجات المطلوبة قياسا دقيقا . وهذا القياس ينبغى أن يتوافر فيه الجانبان الكيفى والكمى معـــا .

ويتفق العاملون فى مجال تنمية المجتمع المحلى على أن من الضرورى قبل وضع البرامج والمشروعات المختلفة البدء بدراسة المجتمع دراسة علمية سليمة لتحديد الحاجات الضرورية للمجتمع ، ثم ترتيب هذه الاحتياجات حسب أولويتها وأهميتها ، والعمل على اثارة الحماس لدى الاهالى لضمان اشتراكهم فى العمل والسعى وراء المصادر الداخلية والخارجية لاشباع هذه الحاجات واتخاذ اجراءات عملية بشأنها .

ولمـــا كانت احتياجات الافراد والجماعات والمجتمعات متعددة ومتطورة ، فان من الضرورى الاستمرار فى قياس هذه الحاجات ، وادخال تعـــديلات جديدة وتغيرات مستمرة على تلك المقاييس لتقيس فعلا ما يجب قياســـة من حاجات .

ونظرا لاهمية دراسة الحاجات الفردية والجماعية والمجتمعية بالنسبة لعملية التنمية الاجتماعية ، فقد اهتم الباحثون فى الخارج بهذا النوع من البحوث ، فحاولوا تحديد مفهوم الحاجة ، ووضعوا فى ذلك تعريفات متعددة ، كما نجحوا فى وضع مقاييس مقننة لقياس الحاجة (١٦ ص ٢٠١ — ٢٢٢) .

ومن المحاولات الجادة فى هذا المجال الدراسة التى قام بها معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية فى جنيف ، وذلك فى محاولة لايجاد معيار موحد لمستوى المعيشة . وقد أشار البحث الى الخصائص اللازمة لهذا المعيار ومنها على سبيل المثال :

١ — أن يكون المعيار شاملا لجميع الحاجات الانسانية التى يمكن تحديدها فى صورة كمية ، والا يغفل قدر الامكان اى حاجة من الحاجات لجميع السكان .

٢ — أن تدخل فى هذا المعيار العناصر الممثلة لمختلف الحاجات بأوزان تمثل قيمتها فى الاشباع الفردى والاجتماعى .

٣ — أن يمثل العنصر الواحد مرة واحدة ، بحيث لا يدخل مرة ثانية كجزء من عنصر آخر فى مستوى المعيشة ، فلا يصح مثلا أن ندخل فى نفس الوقت معدل وفيات الاطفال فى الناحية الصحية فى الوقت الذى ندخل فيه كمية الغذاء ونوعه ، وحيث يتداخل العنصران فى الدلالة .

٤ — مراعاة البساطة والمرونة فى تكوين المعيار مما يسهل ادخال عناصر جديدة فيه مع تطور الحاجات ومع توفر الاحصاءات .

٥ — اختيار مؤشرات احصائية لتدل على الجوانب التى يتألف منها كل عنصر من العناصر المختارة والممثلة لاشباع الحاجات فى كل مجال من مجالات المعيشة .

٦ — أن يأخذ المعيار فى الاعتبار الاختلاف فى توزيع مستوى الاشباع اذ أن الوصول الى معيار يمثل المتوسط يخفى الاختلافات بين مختلف البيئات أو بين سكان الريف وسكان الحضر . ومن هنا كان من الضرورى أن يقترن بالمعيار الذى يمثل المتوسط لمعايير أخرى تمثل الاختلاف بين الفئات الاجتماعية (٦ ، ص ٤ ، ٥) .

وقد اقترحت الدراسة تقسيم الحاجات الانسانية الى ثلاثة أقسام هى : الحاجات المادية وتتمثل فى التغذية والمأوى والصحة ، والحاجات الثقافية وتتمثل فى التعليم والراحة والترويح والامن والحاجات العليا وتتمثل فى عنصر واحد هو فائض الدخل (٦ ، ص ٦) .

وهذه الدراسة تعتبر نموذجا أو نمطا لنوع التفكير الذى يستحقه هذا المجال ، غير أننا نود أن نشير فى هذا المجال الى أن المقاييس التى تصلح فى مجتمع كالمجتمع الامريكى قد لا تصلح فى مجتمعنا العربى ، ذلك أن مفهوم الحاجة نسبى يختلف باختلاف الزمان والمكان ، فدور الحاجة فى فترة زمنية أخرى . ولذا فان أمثال هذه المقاييس لا تصلح للتطبيق فى كل زمان ومكان . والباحثون الاجتماعيون فى بلادنا مطالبون بوضع مقاييس علمية

يمكن استخدامها فى البحوث التى تجرى بالبلاد العربية بحيث تتمشى مع ظروف مجتمعنا الراهنة ، وتتفق مع حقيقة واقعنا العربى .

ومن البحوث التي تجرى فى هذا المجال البحث الذى يقوم به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالجمهورية العربية المتحدة بالاشتراك مع منظمة اليونسيف لدراسة احتياجات الطفولة فى البيئات الريفية والحضرية.

٤ ـ قياس الخدمات :

ينبغى قبل تقديم الخدمات للافراد والجماعات والمجتمعات تحديد نوع الخدمات المطلوبة . واذا كان هناك أكثر من برنامج أو مشروع يمكن تقديمه، فينبغي المقارنة بين هذه البرامج والمشروعات عن طريق البحث العلمى لمعرفة أى هذه البرامج أو المشروعات أكثر ارتباطا ووفاء بالاحتياجات المطلوبة .

ومن الملاحظ أنه ـ حتى الوقت الحالى ـ ليست هناك مقاييس دقيقة يمكن الاستعانة بها فى تحديد أولوية مشروعات التنمية . وهناك عدة تعميمات فى حاجة الى اختيار علمى ، نذكر من بينها مثلا ما يراه البعض من أن المشكلات المرتبطة بالانتاج الاقتصادى هى الاولى بالاهتمام وكذلك تفضيل المشروعات التى تعنى بالاصحاء والاسوياء أكثر من المنحرفين وذوى العاهات . وهذه التعميمات وغيرها فى حاجة الى بحث علمى حتى يمكن ترتيب الخدمات حسب أهميتها .

وعلى الرغم من وجود صعوبات فنية فى القياس والتحديد والمقارنة فان من الضرورى أن تتجه البحوث الاجتماعية هذه الوجهة حتى يسير العمل الاجتماعى على أساس علمى سليم .

٥ ـ بحوث المتابعة :

يقتضى تنفيذ خطط التنمية التعرف على سير العمل واتجاهاته ومعدلات أدائه ، وضمان تنفيذ المشروعات وفقا للزمن المحدد ، والتكلفة الموضوعة ، والكشف عن مواطن الضعف وجوانب القصور فى تنفيذ المشروعات . ولذا ينبغى متابعة سير الاجراءات التنفيذية منذ المراحل الاولى لتنفيذ المشروعات .

وللحصول على بيانات كافية لعملية المتابعة يمكن الاعتماد على مجموعة من المصادر من بينها المصادر الاحصائية ، والبيانات المدونة فى دفاتر التسجيل بوحدات العمل أو الاجهزة المشرفة عليها ، وكذلك البحوث العملية التى يقوم بها المتخصصون .

وتصنيف بحوث المتابعة فى فئتين هما :

١ ـ المتابعة النوعية : وتعنى بحصر وحدات الخدمات التى تم انشاؤها كالمدارس والمستشفيات والوحدات الصحية والاندية والساحات الشعبية ، وتقدير عدد المترددين على كل وحدة ، وتفيد بحوث المتابعة النوعية فى التعرف على ما تم انجازه من مشروعات والوقوف على عوامل الضعف والقوة فى تنفيذ مختلف البرامج ، ثم العمل على معالجة أوجه النقص أو تدارك

الخطأ أو الاستزادة من جوانب القوة وتنسيق البرامج والمشروعات أو اعادة تخطيطها بصورة توفر للدولة الكثير من الجهد والمـال مع ضمان تحقيق تلك البرامج والمشروعات لاهدافها .

٢ ـ المتابعة المالية : ويقصد بها حساب ما تتكلفه برامج ومشروعات التنمية من نفقات . وتفيد المتابعة المالية فى حساب التكلفة الاقتصـادية للمشروع للعمل على تجنب الاسراف فى الانفاق ، وضمان تنفيذه وفقـا للتقديرات المالية التى سبق تحديدها فى اطار الخطة .

٦ ـ البحوث التقويمية :

التقويم عبارة عن منهج علمى يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلى أو الجزئى لبرنامج من برنامج التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية فى النطاقين القومى والمحلى على السواء ، ووسيلته الى تحقيق هذا الهدف هى الكشف عن حقيقة التغيرات المـادية والمعنوية (١ ، ص ١٢) . وحينما يقـوم الباحث مشروعا من مشروعات الخطة ثم تنفيذه فان ذلك يعنى القيـام بمقارنة النتائج التى تحققت من هذا المشروع بما كان مستهدفا له .

ويرتبط الاهتمام بالتقويم بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الرابعة عام ١٩٤٩ الذى يتضمن الموافقة على البرنامج الموسع للمعونة الفنية ، والذى ينص على تقويم المشروعات التى ينفذها هذا البرنـامج . ولقد كان من نتائج هذا الاهتمام بالتقويم ن عقد مؤتمر دولى فى يوليو سنة ١٩٥٤ بجنيف تحت الرعاية المشتركة لادارة العلوم الاجتماعية باليونسـكو ومجلس المعونة الفنية بالامم المتحدة لمناقشة تقويم المعونة الفنية للتنميـة الاقتصادية ، كما تلته مؤتمرات أخرى عالجت نفس الموضوع ، وبدأ ظهور سلسلة من الكتابات عن الاساليب الفنية للتقويم (١٢ ص ١٠) .

ولتقويم مشروعات التنمية ينبغى قياس المدخلات ، أى تقـدير التكلفة الاجمالية للمشروع الذى يجرى تنفيذه ، بالعائد أو المخرجات . فالكفايـة الانتاجية لمحطة توليد الكهرباء هى النسبة بين الطاقة الكهربائية التى تنتجها (مخرجات) الى الطاقة الحـرارية الموجودة فى الوقـود الذى تسـتهلكه (مدخلات) .... (٥ ص ٦٢٣) غير ان عملية قياس المدخلات والمخرجات فى مشروعات التنميةالاجتماعية عملية صعبة . ففى بناء مستشفى مثلا يمكن تحديد التكاليف ، لكننا لا نستطيع ان نحدد العائد الذى ينجم عن تشـغيل المستشفى ، وآثاره فى العلاج ، أو حتى فى تخفيف الالام بصورة نقـدية . كذلك فاننا لا نستطيع المقارنة بين عائد الخدمات التعليمية أو التـأمينات الاجتماعية .

ومن الضرورى لاجراء عمليات التقويم على أساس سليم توفر المعايير التى يمكن اتخاذها اساسا للقياس والمقارنة ، وتوفر النظريات التى يمكن الاستفادة بها فى تقويم المشروعات الاجتماعية ، ومن النظريات التى يحتاجها العاملون فى مجال التقويم نظرية عن المضمون وهى التى تحدد العلاقـات التى يمكن بحثها وتوضح الجوانب المهمة التى يتجه اليها البحث ، ونظرية عن المنهج فى ظل نظريات القياس والعينات (١٢ ، ص ١٧) .

المراجـــع

اولا : بالعربيـــة :

١ — دكتور ابراهيم أبو الغد ، **التقويم فى برامج تنمية المجتمع : مبادىء وخبرات** المركز الدولى للتربية الاساسية فى العالم لعربى بسرس الليان ، ١٩٦٠ .

٢ — دكتور أحمد أبو زيد ، الانثروبولوجيا ومشـــكلات التحضر ، بحث القى فى اجتماع الدول العربية واليونسكو المنعقـد بالقاهرة من ١ — ٢٢ نوفمبر ١٩٥٩ . وقد نشر فى كتاب التكنولوجيا والمجتمع اعداد وتقديم الدكتور حسن الساعاتى ، دار المعرفة ، الطبعة الاولى ١٩٦٢ .

٣ — دكتور أحمد محمد خليفة ، المنهج العلمى والاشتراكية ، سلســلة دراسات اشتراكية .

٤ — ايفانز بريتشارد ، الانثروبولوجيا الاجتماعية ، ترجمة الدكتور أحمد أبو زيد ، منشأة المعارف ١٩٦٠ .

٥ — دكتور حامد عمار ، تقويم مشروعات التنمية الاجتماعية فى البــلاد العربية ، بحث القى فى المؤتمر الحادى عشر للشئون الاجتماعية والعمل ، مطبوعات جامعة الدول العربية ١٩٦٧ .

٦ — دكتور حامد عمار ، دراسة عن تقويم التنمية الاجتماعية فى ضوء معيار لمستوى المعيشة ، بحث القى فى مؤتمر الشئون الاجتماعيـــة والعمل ، الدورة الثانية عشر ، القاهرة ٦ — ٩ مايــو ١٩٦٨ غير مطبوع .

٧ — دكتور حسن الساعاتى ، التكنولوجيا والمجتمـــع ، دار المعــرفة الطبعة الاولى ١٩٦٢ .

٨ — دوبرت تيوبالد ، الاغنياء والفقراء ، سلسلة اخترنا لك ، العدد ١٠٢ ، الدار القومية للطباعة والنشر .

٩ — دكتور عبد الباسط محمد حسن ، التغير الاجتماعى فى المجتمــع الاشتراكى العربى بحث منشور فى كتــاب قــراءات فى الخــدمة الاجتماعية تأليف الدكاترة أحمد كمال أحمد ، وعبد المنعم شوقى ، وعبد الباسط حسن وآخرون مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٤ .

١٠ — دكتور فتح الله هلول ، الخـــواص الاجتماعية للســـكان الريفيين بالاقليم المصرى من الجمهورية العربية المتحـــدة مطبعة جـــامعة الاسكندرية ١٩٦١ .

١١ — فرانسيسكو بنت ، اخصائيو علم الاجتمـــاع فى الشرق الاوســـط، بحث القى فى اجتماع الدول العربية واليونسكو ، وقد نشر فى كتاب التكنولوجيا والمجتمع ، دار المعرفة ١٩٦٢ .

١٢ — دكتور محسن عبد الحميد ، تقويم المشروعات الاجتماعية ، بحث منشور فى كتاب دراسات فى العمل الاجتماعى ، سلسلة مطبوعات جمعية نشر الثقافة الاجتماعية سبتمبر ١٩٦٩ .

١٣ — دكتور محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الـكتاب الاول دار النهضة العربية ١٩٦٧ .

١٤ — دكتور محمد محى الدين نصرت وعبد اللطيف الهنيـــدى ، دراسة تحليلية للتغيرات الاجتماعية الريفية بمنطقة احـــدى الوحـــدات المجمعة بمحافظة الجيزة المجلة الاجتماعية القومية العدد الثانى مايو ١٩٦٨

١٥ — مركز التدريب على تنمية المجتمع بالعالم العربى ، مســـح لتنظيم وتمويل برامج محو الامية فى البلاد العربية ١٩٦١

ثانيا — بالانجليزية :

16 — CARTER, G., Measurement of Need in Polansky, *Social Work Research,* pp. 201 — 222.

17 — Goode, W., and Hatt, P., *Methods in Social Research,* Mc Graw Hill, New York, 1952.

18 — Higgins, B., *Economic Development : Problems, Princi-ples, and Policies,* New York, 1968.

19 — Hyman, H., Levine, G., and Wright, *Introduction Social Change in Developing Communities :* An International Survey of Expert Advice, United Nations, Sales No., 67, IV. 3.

20 — Lively, C., Ceci,l G., «The Rural Sociocultural Area as a Field for Research», *Rural Sociology,* 19, March, 1954, pp. 21 — 31.

21 — Mangus, A., *Rural Regions of the United, States,* Wa-shington, 1940.

22 — Myrdal, G., *Economic Theory and Underdeveloped Regions,* London, 1957.

23 — Nelson, L., *Rural Sociology,* New York, second edition, 1955.

24 — Odum, H., and Moore, H., *Southern Regions of the United States,* University of North Carolina Press, 1936.

25 — United Nations : *Methods to Induce Change at the Local Level,* prepared by Hyman Levine, and Wright, U.N. Research Institute for Social Development, Report No. 2, Nov., 1956.

26 — United Nations Institute, *The Level of Living Index,* Report No., 4, Geneve, 1966.

27 — United Nations Research Institute for Social Development, Research Notes : *A Review of Recent and Current Studies conducted at the Institute,* No. 2, Geneva, July, 1969.

28 — Vekemans, R., and Segundo, J. «Essay of a Socio - Economic Typology of Latin American Countries», in Egbert D Vries and Jose Medina Echavarria, *Social Aspects of Economic Development in Latin America,* Vol. 1, Unesco, 1963.

action is more extensive, is entrusted with the task of making a more general evaluation.

Evaluation is always made by comparing benefits (returns, satisfactions, values), against costs (outlays made, resources used up, alternative values sacrificed) for each programme over time.

It must be admitted that the social sciences still have very unreliable methodological resources for dealing with the problem of evaluation. It is, therefore, a fundamental task to construct indicators suitable for evaluating the results of the measures adopted to induce change.

Another approach recommends action according to the needs that may objectively exist but are not recognized by the people.

Whether the developing country recommends the strategy of «felt needs», or that of «objective needs», it is essential in planning for rural development to conduct field research related to the actual needs of rural inhabitants to get accurate data upon which practical action could be determined.

In U.A.R. a survey of children and youth needs and problems in rural and urban areas was conducted by a research team supervised by Dr. Mukhtar Hamza and sponsored by the United Nations Children's Fund (UNICEF).

The objectives of the research were stated as follows :

a — to develop procedures and techniques, train personnel, and originate research in the field of children's needs and problems.

b — to survey scientifically and comprehensively different basic needs of children in U.A.R. up to the age of 18.

c — to evaluate children's needs, whenever possible, with reference to national and international standards.

d — to furnish the planner with basic data and recommendations that would serve as a solid base for the formulation of policies and remedial measures to meet children's needs adequately.

In planning operations field research is needed to provide the planner with factual data that would serve in establishing policies, and in devising all the various specific programmes which suitably implement the policies.

4 — Follow-up and Evaluate Research :

After a programme has been in operation for some time, research must be conducted to review and evaluate it; often the technical review is undertaken by a branch of the operating agency, while an outside or independent agency, whose sphere of

Sociological studies show that some types of values encourage social development; others discourage it; and still others seem to have different significances at different levels of development. By conducting field studies we can know the kinds of situation in which each effect will be apparent.

2 — Methods to Induce Change :

It is essential to conduct field studies that focus on the methods and approach that might lead to success in introducing social change on the local level. The conditions that facilitate or impede specific projects also need to be studied more thoroughly. A study in this area was carried out by the United Nations Research Institute for Social Development. The assumption of the study was that the existence of motivation for change is an important factor for the success of development, that this motivation does not yet exist everywhere, and that therefore the methods to create or strengthen this motivation deserve special attention. Data were gathered from experts who had worked under international or bilateral auspices on development projects in specific fields: agriculture, health, nutrition, adult education, home economics, and community development. It was considered important to collect from those experts material on how the problem of obtaining participation of the local population had been encountred and tackled in actual development projects.

Another study was conducted by Nasrat and Elhenidy within the area of the combined unit at El-Shoubak El Gharby in Giza Governorate. The results of the study indicated that combined units play a significant role in introducing social, health, economical, cultural and recreational changes in the communities which they serve. These changes are more rapid and pronounced than normal changes which occur naturally.

3 — Studying «felt needs» of the rural population :

There has been much discussion recently, especially in the field of community development, about the use of what has come to be called the «felt needs» approach as a general strategy of social development. This approach recommends action according to the desires expressed by the people themselves.

ce material, not only leads to waste of time but may also cause duplication of work. Accordingly an essential task is the survey and evaluation of the data and publications in existence. The analysis of the information already accumulted is the logical starting point for all future research.

2 — Demographic and Statistical Data :

The analysis of demographic and statistical data dealing with births, deaths, internal migration, education, nutrition, health, housing, employement, and social services is considered essential. Since raw numbers are seldom adequate to answer the researcher's questions, these must be turned into rates in order to give some idea of the speed with which social conditions are changing and to make possible the comparison between two or more populations or systems.

3 — Delimitation of Social and Cultural Areas :

Although there are great differences between country and country, there are numerous areas with characteristics and problems which are basically similar.

Areas could be delimited by using certain criteria such as location, type of agrarian system, labour patterns, demographic structure, rate of illiteracy, school attendance, etc.

Delimitation of similar areas allows safe generalizations from the results of research carried out in a particular area for other areas exhibiting similar characteristics.

Planners and administrators on the other hand could avail themselves of the experience gained of social measures adopted in a particular area in order to apply them in others without the need of further extensive preliminary studies.

(b) Specific Investigations :

1 — The Social Structure of Rural Communities.

Various societies have different starting points of development. It is essential before planning for development to study existing social structures and check how far they are affecting the changes, how far they represent brakes on and obstacles to them and what measures are needed to facilitate development on the soundest lines.

nited Arab Republic and underpopulated ones such as Sudan, Iraq, and Saudi Arabia.

While illiteracy is a basic problem in all the region, wide scale differences appear between different countries. According to recent statistics, illiteracy reaches a rate of 95 — 99% in Saudi Arabia, meanwhile it is 60.8% in Syria, and 13.9% only in Libya. Indicators of 'human resource development' constructed by Harbison and Myers show that Saudi Arabia and Sudan are underdeveloped, Libya, Tunisia, Lebanon and Iraq are partially developed, meanwhile U.A.R. is a semi-advanced country.

Moreover it is not only the research requirements which may vary; the research possibilities may also vary. While the shortage of specialists is common, to a greater or lesser degree, to the whole region, countries differ appreciably in their available supply of qualified key personnel.

However, rural areas in the Arab Countries have many characteristics and problems which are basically similar. There fore, it is possible to indicate broad fields and themes of research which are basic and warrant preferential consideration is the whole of the Arab World.

Areas of Research : *

Research for rural development in the Arab countries is here divided into categories:

(a) basic surveys, and (b) detailed specific investigations.

(a) **Basic Surveys :**

1 — Literature :

The lack of documentation centers makes it difficult to arrive at a satisfactory knowledge of the source material available and of research already carried out. The dispersion of referen-

---

* Some of these areas were mentioned by Waldemiro Bazzanella in a paper submitted to the expert working group on Social Aspects of Economic Development in Latin America, 1960 entitled: Priority Areas for Social Research in Latin America.

The development of regional and technological dualism leads to 'cultural lags' between the dynamic, urban and industrial sector on the one hand, and the static, traditionalist, and agrarian sector on the other. The first sector is highly affected by innovation, while in the other one a rigid static way of life either subsists unchanged, or changes more slowly.

Socio-economic growth of any country involves rich and poor, leading and lagging regions. Healthy growth, however, seems to require that the poor or lagging regions be converted into leading ones before too much time has gone by. Otherwise the agglomerative pull of the leading regions may become so strong that lagging regions become chronically poor.

Due to this, it has become essential in all developing countries, that national plans should pay much care to the rural sector to accelerate the pace of rural development, to narrow the gaps in productivity and income between rural and urban sectors, and to liberate all the latent potentialities of rural inhabitants from all obstacles obstructing their effective contribution to the development and progress of society.

In planning for rural development, field studies have to be carried out to furnish the planner with factual data that would serve as a solid base for formulating policies, setting targets, devising specific programmes, and evaluating the results of the measures adopted to induce change. Besides they can contribute to the growth of theories dealing with social change, leadership, communication, and working with individuals, groups, and communities.

Research Requirements and Possibilities in the Arab World :

Indicating areas for investigation in the Arab world poses a number of problems which require preliminary mention.

The variety of social conditions from one country to another, as well as from one region to another within each country makes it very difficult to deal with the area as a whole.

A casual glance will show the difficulty of including in a single research programme overpopulated countries such as U-

FIELD RESEARCH AND PLANNING FOR RURAL DEVELOPMENT IN THE ARAB WORLD *

By

Dr. ABDEL-BASSIT MOHAMED HASSAN

Associate Professor of Sociology

Faculty of Girls-Al-Azhar University

Introduction :

One of the most striking features of Arab and other developing countries is what has been called « regional dualism »: the division of the national society into two distinct and radically different regions, a progressive urban region, and a lagging rural one. Under conditions of regional dualism, regional contrasts are dramatic, and gaps in productivity and income among major regions are always increasing.

Another characteristic of developing countries is what has been called «technological dualism»: the division of the economy into two different sectors, one technologically advanced and the other technologically retarded. In the modern sector the technology is usually as advanced as modern science can make it. Productivity per man-hour or per man-month is accord ingly high. In the traditional sector, techniques are themselves traditional, sometimes centuries old, highly labor intensive. Productivity is correspondingly low. The bulk of the population is compelled to seek a livelihood in the traditional sector, where productivity is low, and the people are consequently poor.

---

* See referenceg at the end of the Arab part of this study.

محاولات العــلاج الاجتماعى
للمتخلفين عقليــا فى مرحلة المراهقــة
دراسة انثربولوجية اجتماعية لفئة من المتخلفين عقليا
فى أحــد المؤسسات المعنيــة

الآنسة عليه حسين
ادارة التخطيط بوزارة الشئون الاجتماعية

مقـــــدمة :

تتضمن مشكلة التأخر العقلى والمتأخرين عقليا جانبا اجتماعيا يتمثل فى فشل هذه الفئة فى تأدية دورهم فى المجتمع وقد يكون هذا الفشل ناتجا عن عـــدم القدرة على تأدية هذا الدور بنفس السهولة التى يؤديه بهــا الافراد الاسوياء .

لذلك كان اهتمامنا بدراسة المشكلة من هذا الجانب الاجتماعى . بعد أن عشت هذه المشكلة ولمست جوانبها المختلفة أثناء العمل مع هذهالفئة والمقصود بالعلاج الاجتماعى للمتخلفين عقليا الذين يمكن تعليمهم وتدريبهم أى الذين يمثلون المستويات العليا للتأخر العقلى ليس شفاءهم من الضعف العقلى أو تحسين مستوى ذكائهم ، لانه من المسلم به أن نسبة الذكاء تكاد تكون ثابتة لا تتغير . وهذا ما توكده النظريات السيكولوجية بأن نســـبة الذكاء تنزع نحو الثبات مدى حياة الفرد ، وهذا الثبات هو الذى يعطيها الاهمية كدليل على الذكاء ، واتخاذ نسبة الذكاء أساسا للتقسيم طبقا للذكاء .

لذلك ففكرة العلاج الاجتماعى تعنى الى اى مدى يمكن مساعدة هؤلاء المتأخرين عقليا لاعادة تكيفهم فى المجتمع مرة أخرى عن طريق الانتماءات الاجتماعية والدور الذى تؤديه عمليات اشراكهم فى البناء الاجتماعى فى تحسين علاقاتهم والقيام بدورهم والتغلب على الفراغ الذى يؤثر فى نفسيتهم ويجعل منهم أعضاء غير عاملين فى المجتمع ، فبتغير سلوكهم وموقفهم من المجتمع ، وباعادة تكيفهم وتوافقهم وتغيير فكرتهم عن أنفسهم من أنهم غير قادرين على الاعتماد على أنفسم لانهم غير قادرين على اكتساب سمات الشخص السوى يمكن تحويلهم الى أعضاء عاملين ومشاركين فى المجتمع (١) .

« ١ »

تناولت الدراسة المشكلة موضوع البحث وهى مشكلة الابناء الذين فشلوا فى تأدية دورهم فى الحياة الاجتماعية حيث ارتكز البحث على فئة من المتأخرين عقليا الذين يعانون من نقص فى مستوى ذكائهم وأظهروا صعوبات فى التكيف السوى نتيجة هذه العوامل :

---

(١) قدم هذا البحث الى معهد العلوم الاجتماعية بكلية الاداب جامعة الاسكندرية للحصول على درجة الماجستير باشراف الدكتور على عيسى يونيو ١٩٦٣ .

وتتلخص المشكلة من وجهة النظر الاجتماعية فى النتائج التى تؤدى اليهـا والتى يمكن اجمالها فيما يأتى :

أولا : سوء النسل الذى قد لا يتضح الا فى الجيل التالى وقد يظهر فى جيل ويختفى فى جيل آخر .

ثانيا : زيادة النسل حيث أن هذه الفئة تتميز بسرعة وكثرة الانجاب .

ثالثا : توجد علاقة بين الجناح والتأخر العقلى .

وقد اثبتت كثير من الدراسات خاصة التى اجريت فى مدارس لندن ان نسبة ضعاف العقل تبلغ ٢ ٪ من كل سن وذلك باعتبار أن نسبة الذكاء ٧٠٪ هى الحد الفاصل للضعف العقلى ، كما تبين أن نسبة الضعف العقلى بين الذكور أعلى منها بين الاناث . وقد جرى العرف فى البلاد التى قامت باحصاء ودراسة المشكلة الى أن نسبة المتأخرين عقليا من فئة المورون تمثل ٧٥ ٪ والبلهاء ٢٠٪ والمعتوهين ٥٪ . وقد بلغ عدد حالات المورون فى ج٠ع٠م ٥٠٠ر١٨٧ ، والبله ٥٠٠ر١٢ والعته ٠٠٠ر٥٠ وذلك حتى عام ١٩٦٠ .

وترجع مشكلة التأخر العقلى الى عدة عوامل نذكر منها العوامل : الوراثية، والعوامل البيئية والعوامل الثقافية .

وترجع العوامل الوراثية الى اسباب تكوينية داخلية ترجع الى عوامل طبيعية تؤثر فى تكوين الخلايا وقد يحدث ذلك نتيجة التغيرات التلقائية التى تطرأ على الجينات التى تحملها الكروموزومات ، تلك التغيرات التى تعرف فى علم الوراثة بالطفرة العاملة التى ينشأ عنها وجود صفات جديدة تنتقل من جيل الى جيل ويمكن ان تختفى فى بعض الاجيال وتظهر فى أخرى كما يمكن أن تحدث فى اجيال قديمة من الاجداد والاباء ويكون تأثيرها فعالا قبل حدوث عملية الاخصاب وتكوين الجنين ، وما يحدث بعد هذا يكون راجعا الى عوامل مكتسبة من البيئة وتسمى حالات الضعف العقلى الوراثى بالضعف العقلى الاولى .

ويكون للدور الذى تلعبه البيئة اثر كبير فى حدوث الضعف العقلى ويسمى فى هذه الحالة بالضعف العقلى الثانوى . وذلك لان هذه العوامل لا تحدث تغييرا جوهريا فى الخلايا لان تأثيرها يحدث بعد عملية الاخصاب وتكون حالات التأخر العقلى فى هذه الحالة ناتجة عن اصابة الاطفال باضطرابات الغـدد الصماء ، واصابة المخ وجرحه نتيجة استعمال آلات حادة اثناء عملية الولادة العسرة أو نتيجة لاضطرابات الجهاز العصبى فى حالات الوضع الغير طبيعى وكذلك حالات اضطراب الغدة الدرقية والحميات وبعض الامراض الخاصة كفقر الدم الشديد . كما تبين من كثير من الدراسات أن أى عارض يطرأ على الأم أو الجنين يؤدى الى الاضرار بالجهاز العصبى للجنين ومن أمثلة ذلك تناول العقاقير بكثرة لاحداث الاجهاض أو اصابة الأم بمرض خطير اثناء الحمل والظروف الصحية والنفسية التى تتعرض لها الأم اثناء الحمل يكون لها تأثيرها على الجنين .

كذلك تبين كثير من الدراسات أن معظم حالات الضعف العقلى الناتجة عن العوامل البيئية من المستويات العليا وتكون هذه الحالات آتية من والدين من

مستوى اقتصادى واجتماعى منخفض ويزاولا اعمالا مهنية غير ماهرة أو متوسطة المهارة .

ويلعب المنزل دورا فى معدل الذكاء حيث تبين أن النمو العقلى يتأثر بدرجة كبيرة أو قليلة بالبيئة المنزلية التى يتربى فيها الفرد ، كما تلعب المدرسة دورا آخر فى ارتفاع نسبة الذكاء أو انخفاضها خاصة فى مرحلة الحضانة والمرحلة الابتدائية ، فالمدرسة كمؤسسة تشارك الاسرة فى اعداد الطفل للحياة فى المجتمع وتحدد له الدور الذى سوف يقوم به .

وتلعب العوامل الثقافية دورا هاما فى التأخر العقلى . ويتضح ذلك من كثير من الدراسات التى أجريت على بعض الاطفال الذين عاشوا فى جماعات معزولة ، فالعزلة الثقافية يكون لها دور فعال فى حدوث التأخر العقلى .

وقد اختلف الاساس الذى يقوم عليه تعريف الضعف العقلى نظرا لاختلاف الاسباب وتعددها . فهناك التعريف القائم على أساس طبيعى . والتعريف القائم على الاساس القانونى ، والتعريف القائم على الاساس التربوى ، وآخر قائم على أساس سيكولوجى وكذلك يوجد التعريف القائم على الاساس الاجتماعى .

وقد أخذنا فى هذا البحث بالتعريف القائم على الاساس الاجتماعى الذى عرف ضعاف العقل بأنهم أولئك الافراد الذين أظهروا صعوبات فى تكيفهم الاجتماعى بالبيئة التى يعيشون فيها ولا يساهمون فى حل مشاكلهم أوالاشتراك الفعلى فيها وذلك لتأخرهم العقلى سواء كان ذلك لاسباب أولية أو ثانوية ، ويكونون غير قادرين على مساعدة أنفسهم اجتماعيا ومهنيا دون اشراف أو توجيه وملاحظة .

ويصنف ضعاف العقل من حيث الكم والكيف الى ثلاث فئات :

اولا ـــ فئة المورون أو المتأخرين عقليا :

وتتميز هذه الفئة من الناحية الكمية بأن نسبة ذكائهم تتراوح ما بين ٥٠ ـــ ٧٠٪ .

أما من الناحية الكيفية فتتميز هذه الفئة :

١ ـــ ببطء النمو العقلى وعدم القدرة على الاستفادة الكاملة من التعليم فى المرحلة الاولى . ويمكنها التعلم فى فصول خاصة ، وتعلم بعض المهارات النظرية كالقراءة والكتابة وبعض العمليات الحسابية البسيطة وبعض المعلومات المدرسية العامة ، وقليل منهم الذين يمكنهم الاستفادة من التعليم العــام .

٢ ـــ ويمكن لهذه الفئة القيام ببعض الاعمال الهامة فى سن السادسة عشرة وكسب قوتهم فى هذه السن حيث انهم يتعلمون يعملوا ويكسبوا أجرا يكفى لمعيشتهم والانفاق على أنفسهم عند البلوغ .

٣ ـــ لا يمكن لهذه الفئة أن تكيف نفسها للمواقف الجديدة الخارجة عن نطاق الخبرة السابقة . ويفتقدون القدرة فى بعض الاحيان على التمييز بين

الخطأ والصواب والمسئوليات والواجب الاجتماعى . وقد تقوى لديهم الدوافع الغير اجتماعية بحيث يمثلون خطرا على المجتمع .

٤ ـــ تقدر نسبة هؤلاء فى المجتمع بحوالى ١ر٣ ٪ .

ثانيا ـــ فئة البلهـــاء :

وتتميز هذه الفئة من الناحية الكمية بدرجة ذكاء تتراوح ما بين ٢٥ و ٥٠. أما من الناحية الكيفية فتتميز بأنها :

١ ـــ يمكن تدريبها على بعض المهارات ولكن لا يمكن تعليمها مهارات نظرية الا فى حدود ضيقة

٢ ـــ لا يمكنها العناية بأنفسها . ولذلك فأفراد هذه الفئة محتاجين دائما الى المساعدة الدائمة فى الحياة اليومية . ويمكن تعليمهم كيف يحمون أنفسهم من الاخطار .

٣ ـــ تنمو هذه الفئة ببطء وتكون غير قادرة على الاستفادة من البرنامج المعد للافراد الذين يمكن تعليمهم .

٤ ـــ يمكن لهذه الفئة أن تحقق تكيفا مع الجيران وأفراد الاسرة . لانها قادرة على تعلم المشاركة فى الحقوق والواجبات والتعاون مع الاخرين .

٥ ـــ يمكن لهذه الفئة أن تتعلم بعض المهارات الضرورية التى تجعل أفرادها غير معتمدين على الوالدين خاصة فيما يتعلق بالعادات اليومية والمعيشية .

٦ ـــ يمكن تعليمهم بعض الاعمال البسيطة فى البيئة نظير مكافأة كذلك يمكن تعليمهم بعض المهارات النظرية ولكن بعد فترة طويلة كالقراءة لكلمات من مقطع واحد ، وتهجى كلمات من حرفين أو ثلاثة أما الحساب فيمكنهم القيام بعمليات الجمع والطرح لوحدات صغيرة من ١ ـــ ١٠ أما محصولهم اللغوى فهو محدود .

٧ ـــ تبلغ نسبة هذه الفئة فى المجتمع حوالى ٦ر٪ .

ثالثا ـــ فئـــة المعتوهين :

وتتميز هذه الفئة من حيث التصنيف الكمى بأن نسبة ذكائها تصل الى ٢٥ . أما من الناحية الكيفية فهى تتميز بأنها :

١ ـــ يمكن تدريبهم على العناية بأنفسهم وان كانوا محتاجين دائما الى المساعدة الدائمة ورعاية حاجاتهم الشخصية كما أنهم غير قادرين علىحماية أنفسهم من الاخطار .

٢ ـــ يكون أفراد هذه الفئة مصابين فى أغلب الاحيان بعاهة عقلية ويعتمدون كلية على الغير ويكون تأخرهم العقلى شديدا . ولذلك يطلق عليهم .

٣ ـــ غير قادرين على المشاركة الاجتماعية مع الغير .

٤ ـــ قدرتهم اللغوية ضعيفة ويفهمون بأبسط لغة ممكنة ويمكنهم أن يتكلموا بعض كلمات من مقطع واحد . ولا يمكنهم القيام بأى عمل .

٥ ـــ تقدر نسبتهم فى المجتمع بحوالى ١ر٪ .

ـــ ٢ ـــ

فى ضوء هذا التصنيف اقتصر البحث على فئة المورون وهى الفئة التى يمكن تدريبها وتعليمها وذلك فى ضوء التعريف القائم على الاساس الاجتماعى والسيكولوجى الذى يعرف ضعيف العقل بأنه ذلك الشخص الذى اظهر صعوبات فى التكيف الاجتماعى مع البيئة التى يعيش فيها ، ولا يشترك فعليا فى حل مشاكله وذلك لنقص فى قدرته العامة سواء كان ذلك لاسباب أولية أو ثانوية ، ويكون غير قادر على مساعدة نفسه اجتماعيا ومهنيا دون توجيه وملاحظة .

وقد تم اختيار فئة البحث باستخدام اختبار استنافورد بينية لتحديدنسبة ذكاء افراد العينة التى سوف يقوم عليها البحث . وكان من أهم شروط اختيار العينـــة .

١ ـــ أن يكون افراد العينة من الذكور . وذلك لانهم يمثلون مشكلة واضحة بدأت مؤسسات التدريب الاجتماعى بمواجهتها .

٢ ـــ أن تكون نسبة الذكاء تتراوح ما بين ٥٠ ـــ ٧٥٪ وهى الفئة التى يمكن تعليمها وتدريبها .

٣ ـــ الا تقل السن عن ١٢ سنة كبداية لمرحلة المراهقة .

٤ ـــ أن تكون الحالة قد أمضت بالمؤسسة فترة لا تقل عن سنتين .

وقد توافرت هذه الشروط فى عينة بلغ حجمها ٤٠ حالة من نزلاء أحـــد المؤسسات المعنية وهى مؤسسة التثقيف الفكرى حيث كانت تقوم بتدريب هذه الفئة اجتماعيا وتربويا ومهنيا لفترة محدودة واعادتهم بعدهـــا الى بيئتهم الطبيعية بعد أن يكونوا قد وصلوا الى مرحلة تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم اقتصاديا .

وقد كان اختيارى لهذه المؤسسة على أساس أنها تضم مجموعة متجانسة من حيث السن ونسبة الذكاء وتتوافرفيها برامج التدريب والرعاية الاجتماعية. وقد استغرقت الدراسة الحقلية عاما اعتمد فيهـــا على وسائل البحث الاتيـــة :

١ ـــ السجلات الشخصية للحالات .

٢ ـــ الاختبارات السيكولوجية والتتبع النفسى للحالات بعمل تقارير دورية وعرضها على الاخصائى النفسى .

٣ ـــ المقابلة لكل من الوالدين والاقارب والاولاد انفسهم .

٤ ـــ الملاحظة المباشرة بتتبع افراد العينة داخل المؤسسة فى انتماءاتهم الاجتماعية المختلفة وخارج المؤسسة أثنـــاء تدريبهم الخارجى فى البيئـــة الطبيعية .

كذلك الملاحظة الغير مباشرة عن طريق الاستعانة بالوالدين والمدرسين والمدربين والمشرفين الاجتماعيين كاخباريين .

٥ ـــ استخدم البحث استمارتين لجمع البيانات لكل حالة من أفراد العينة :

(أ) خاصة بأسرة الغلام وتاريخه التطورى . وهى دراسة استرجاعية لحياة الغلام . وقد تضمنت هذه الاستمارة البيانات التالية : محل الاقامة وظروف الحمل والولادة بالنسبة للغلام موضوع البحث ، ومحاولات الاجهاض وحالة الأم النفسية أثناء الحمل ، ونوع الرضاعة والامراض التى أصيب بها فى فترة الطفولة ، وبدء الجلوس والمشى والكلام حيث توجد علامة بين هذه الظروف والتأخر العقلى . كذلك تتضمن هذه الاستمارة بيانات عن ظروف الغلام الدراسية وحياته المهنية قبل التحاقه بالمؤسسة وترتيبه بين اخوته .

وتتضمن الاستمارة جزءا آخر خاصا بظروف البيئة الاجتماعية التى كان يعيش فيها الغلام موضوع البحث قبل التحاقه بالمؤسسة فيما يتعلق بعلاقة الوالدين وأثرها على الجو السائد فى الاسرة ، واسلوب التربية ، والظروف الصحية للوالدين وحالتهم التعليمية والمهنية والحالة الزواجية . وعدد مرات الزواج . كذلك تضمنت الاستمارة بيانات عن الحالة الاقتصادية للاسرة وعلاقة ذلك بسوء التغذية .

(ب) تضمنت هذه الاستمارة قسمين : القسم الاول خاص بعلاقة الغلام موضوع البحث بالبناء الاجتماعى العام أى الانتماءات الاجتماعية للغلام بعد التحاقه بالمؤسسة حيث تتضمن هـــذا القسم بيانات عن الانتمـــاء لجماعة المدرسة ، ومدى المواظبة وعلاقته بزملاء المدرسة والمشرفين عليه كذلك الانتماء للجماعة المهنية ومدى ملاءمة المهنة لقدرته وميوله وعلاقته بزملاء المهنة بالمؤسسة وخارجها بالنسبة للتدريب المهنى الخارجى فى أماكن العمل الطبيعية ، ومدى اندماجه فى حياة المجتمع خارج المؤسسة والتى يتوقف عليها مدى امكان عودته الى البيئة الطبيعية . كذلك يتضمن هذا القسم بيانات من الانتماء لجماعة الاسرة البديلة بالمؤسسة وعلاقته بزملائه فى هذه الاسرة وعلاقته بأسرته الطبيعية حيث يعكس لنا الاهتمام المتبادل من علاقات قوية وحسنة (١) .

كما تضمن هذا القسم بيانات عن درجة الانتماء لجماعة اللعب والعلاقة برفاق اللعب والى أى مدى يتأثر بهم ويؤثر فيهم والدور الذى يقوم بهفىهذه الجماعة . ودرجة الانتماء للمجتمع المحلى وهو مجتمع المؤسسة حيث يتضح ذلك عن طريق المشاركة وممارسة مختلف نواحى النشاط طبقـــا للبرامج الموضوعة والتى تهدف الى استعادة ثقة الغلام بنفسه ومقدرته وشعوره بالاستقرار مثله فى ذلك مثل غيره من الاسوياء . وقد كانت أهم المناشط التى تناولتها الاستمارة . الرحلات والمعسكرات الصيفية والكشفية ، والمباريات الرياضية والحفلات ، والجماعات المختلفة كجماعة الموسيقى والتمثيـــل

---

(١) قسم الاولاد داخل المؤسسة الى أربع أسر تضم كل مجموعة أسرة لا يتعدى عـــــدد أفرادها ١٣ شخصا . ويشرف على كل أسرة مشرفة كأم بديلة واخصائية اجتماعية . ويكون لكل عضو من أعضاء الاسرة دور فيها ويتولى الاشراف على الاسرة كل عضو فيها بالتناوب يعاونه اثنـــــان منهـــــا .

والاشتراك فى جماعات النظام والنظافة والتغذية والجمعية التعاونية كذلك التدريب على المشاركة فى حل المشاكل وتحمل المسئوليات . وقد ركز الاهتمام فى الملاحظة المباشرة على تتبع نشاط ودور كل فرد من افراد فئةالبحث فى هذه المناشط والانتماء الى هذه الجماعات .

القسم الثانى وهو خاص بعلاقة الغلام موضوع البحث بالبناء الاجتماعى الخاص . أى علاقة الغلام بأسرته الاصلية وقد اقتصرت البيانات على العلاقات التالية : علاقة الغلام بالاب ، علاقته بالام وعلاقة كل منهما به ، علاقة الغلام بالاخوة الذكور وعلاقته بأخوأته الاناث . علاقة الغلام بالاقارب من ناحية الاب واقتصرت البيانات على العلاقة بالعم شقيق الاب والعلاقة بالعمة شقيقة الأب والعلاقة بالاقارب من ناحية الام كالعلاقة بالخال شقيق الأم والعلاقة بالخالة شقيقة الأم .

وتعكس كل هذه العلاقات مدى التماسك والترابط بين الغلام وأسرته وأقاربه ومفهومه عن أقاربه حيث تكون هذه العلاقات اما قوية أو ضعيفة على أساس فكرته عنهم ومدى تقديره لصلته بهم واهتمامهم به (١) .

وقد ارتكزت البيانات التى تضمنتها استمارات البحث على الدراسة النظرية لعلاقة الفرد بالمجتمع ومكان الشخص فى البناء الاجتماعى وأثر الانتماءات الاجتماعية على الصحة العقلية . والجماعات الاجتماعية التى ينتمى اليهـا الافراد فى ضوء مفهوم البناء الاجتماعى بمعناها العام والخاص . حيث يعنى المعنى العام مجموعة الجماعات التى ينتمى اليها الافراد وقد اقتصرنا فى الدراسة على الجماعة العائلية وجماعة اللعب ، وجماعة المدرسة والمهنة والمجتمع المحلى أما المعنى الخاص فيعنى مجموعة العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بين الافراد وقد اقتصر البحث على العلاقات العائلية .

وتلعب كل جماعة من هذه الجماعات دورا فى تحقيق التكيف الاجتماعى والنمو الاجتماعى للمتخلفين عقليا حيث لا تختلف احتياجاتهم عن احتياجات الاطفال الاسوياء فعملية الانتماء الى هذه الجماعات تمكنه من ضبط سلوكه تبعا لمستويات مقبولة وتصل حاجاته واهتمامات الاخرين وتعوده على عادات مقبولة ومساعدة الغير وقيامه بعمل يمكنه من الاعتماد على نفسه اقتصاديا وتقوى لديه الرغبة فى المشاركة فى حياة المجتمع . بدلا من العزلة بتجنب المشاركة فى الشكل المتكامل وتكوين علاقات اجتماعية مع الاخرين .

— ٣ —

فى ضوء هذه البيانات أمكن التوصل الى مجموعة من النتائج فى حدود فئة البحث . نوقشت هذه النتائج فى ضوء الغرض الذى قامت عليه الدراسة .

« ان وضع ضعاف العقل فى مكانهم الطبيعى فى البناء الاجتماعى يؤدى الى تحويلهم الى مواطنين عاديين يتساوون مع غيرهم من غير المتخلفين عقليا من

(١) حددنا العلاقة بالقوة والضعف على أساس امثلة واقعية للسلوك بين الغلام وأسرته وأقاربه أثناء الاقامة بالمؤسسة وزيارانه الاسبوعية للاسرة وفى المناسبات .

حيث المشاركة والممارسة لمختلف نواحى النشاط الانسانى رغم أن هـذه الوسيلة لا يترتب عليها بالضرورة التحسن فى مستوى ذكائهم » .

وقد كانت أهم هذه النتائج :

اولا — العلاقة بالبناء الاجتماعى العام :

١ — بمقارنة الحياة الدراسية للغلام المتخلف عقليا قبل التحاقه بالمؤسسة وبعد التحاقه تبين أن ٨٧ر٥ ٪ من فئة البحث قد التحقوا بالمدرسة ولكنهم لم يتعدوا المرحلة الاولى من التعليم حيث توقف تقدمهم الدراسى عند السنة السادسة الابتدائية .

وبعد التحاقهم بالمؤسسة ظلوا فى هذه المرحلة ولم يتعدوا السنة الخامسة حتى تخرجهم وعودتهم الى بيئتهم الطبيعية ولكنهم كانوا أكثر مواظبة على الدراسة مما كانوا عليه قبل التحاقهم بالمؤسسة .

ان هذه النتائج التى أمكن التوصل اليها فى حدود فئة البحث تفيد بانه رغم أن هذه الفئة ممن يمكن تعليمهم الا أنهم لا يستطيعون السير فى التعليم أكثر من المرحلة الاولى . وترجع ارتفاع نسبة المواظبة على الدراسة الى الاشراف والملاحظة والرعاية الصحية والاهتمام الفردى وطبيعة البرنامج الدراسى نفسه . فالبرامج التى تعد للتعليم قد أعدت لكل الاطفال دون مراعاة أن الاطفال يختلفون فى درجة نموهم كما يختلفون أيضا من حيث الدافع الى التعليم كذلك طبيعة البرنامج المدرسى المعد للاطفال المتأخرين عقليا فانه يهدف الى أن يكون التعليم من أجل الحياة التى تأخذ فى اعتبارها فردية كل طفل . ورغم أن النمو التعليمى للاطفال المتأخرين عقليا يتبع نفس النمط بالنسبة للطفل المتوسط الا أنه يحتاج الى وقت أطول وسرعة أقل والاعتماد على التشويق والاثارة والامثلة العملية الملموسة وتفتيت الوحـدات وتعلم المهـارات ، فالاتجاهات التعليمية تعمل على المساعدة على تكيف السلوك . ولما كان كل طفل له حق التعليم بما يتفق وقدراته فان المتخلف عقليا يكون كغيره من الاسوياء فى حاجة الى التعليم باعداد برنامج خاص لهم ووضعهم فى فصول خاصة منتظمة يراعى فيها كل الاعتبارات الخاصة باحتياجاتهم وقدراتهم على أن يكون ذلك فى جماعات متجانسة من حيث السن والذكاء فان ذلك يكسبهم خبرات تمكنهم من استغلال أكبر ما يمكن من قدراتهم المحدودة مما يؤدى الى تحسن علاقاتهم الاجتماعية . وهذا ما تؤكده نتائج البحث حيث كانت العلاقات الحسنة بالزملاء والمشرفين والمدرسين تمثل ٦٥ ٪ من فئة البحث .

٢ — تبين من مقارنة الحياة المهنية لفئة البحث قبل التحاقهم بالمؤسسة وبعده أن نسبة الذين التحقوا بمهن قبل التحاقهم بالمؤسسة كان ٢٠ ٪ من فئة البحث ولم تكن الاعمال التى دربوا عليها متفقة مع قدراتهم ويوضح ذلك مدى المواظبة على العمل فى هذه المهن والتقدم فيها . بينما تدل البيانات الخاصة بالحياة المهنية بعد الالتحاق أن نسبة الذين التحقوا بمهن بلغت ٩٥٪ بينما ٥ ٪ من فئة البحث لم تتضح لهم ميول مهنية ولم يستقروا بمهنة معينة وكانت أهم هذه المهن هى الجلود والخيرزان والنسيج والنجارة والسجاد .

وتوضح نسبة المواظبة على حضور التدريب فى هذه المهن مدى ملاءمة هذه

المهن لقدراتهم وميولهم حيث بلغت نسبة المواظبين ٨٠٪ من فئة البحث . ونسبة المتقدمين فى التدريب ٥ر٦٢ ٪ ومن هذا يتضح لنا أن الاعمال التى لا تتفق وقدراتهم لا يحرزون فيها أى تقدم وتكون سببا فى عدم التكيف . فالعمل الذى يحقق التكيف المهنى هو العمل الذى يساعد على ابراز الشخصية ويكون مناسبا للقدرات ويعكس لنا هذا علاقات قوية . فقد كانت العلاقات القوية بالمشرفين والزملاء تمثل ٥ر٧٧ ٪ من فئة البحث بينما كانت العلاقات الضعيفة تمثل ٥ر٢٢ ٪ ويدخل مع التكيف المهنى الاهتمام الفردي واظهار مكانه الغلام فى الجماعة مما يؤدى الى زيادة درجة الانتماء للجماعة .

وتتوقف عوامل النجاح المهنى على عوامل عديدة منها :

(أ) المعرفة التامة باحتياجات المتأخرين عقليا .

(ب) وتحقيق التكيف المهنى .

(جـ) كفاية العمل والتدريب .

(د) الرضا عن الاجر .

(هـ) المواظبـــة .

(و) الاهتمام باعداد الابناء للمستقبل وواقعية الابناء فى فهم قدرات أبنائهم وكذلك واقعية أصحاب العمل فى فهم قدراتهم الخاصـــة . فاذا ما فهمنـــا احتياجات المتأخرين عقليا تحقق النجـــاح والتكيف . وهذه الاحتياجات هى نفس احتياجات الشخص السوى . ولذلك فان التدريب الكافى للمتخلفين الى جانب الملاحظة والرعاية والتدريب على العناية بأنفسهم وايجاد نوع من التنافس فى العمل اليومى وتقوية الرغبة فى العمل والاحتراس من الاخطار يجعل من سمات شخصيتهم تشبه تماما سمات الاشخاص الاسوياء .

٣ ـــ الانتماء لجماعة اللعب ـــ تبين من البحث أن ٩٠ ٪ من فئة البحث ينجذبون الى جماعة اللعب وأن ٥ر٥٢ ٪ يختارون أصدقاءهم من نفس سنهم، ٥ر٢٧ ٪ يختارون أصدقاء أكبر منهم سنا و ١٥ ٪ كان أصدقاؤهم أصغر منهم سنا .

٤ ـــ الانتماء للمجتمع المحلى :

اتضحت لنـــا درجة الانتماء للمجتمع المحلى عن طريق المشاركة فى أوجه النشاط المختلفة والانتماء للجماعات التى تكونت فى هذا المجتمع فقد اشترك ٥ر٨٧ ٪ من فئة البحث فى الرحلات والمعسكرات الصيفية والكشفية . كذلك اشترك ٥ر٤٧ ٪ من فئة البحث فى المباريات الرياضية . أما الاحتفالات فقد اشترك فيها ٥ر٦٧ ٪ عن طريق التمثيل والاعداد لهذا النشاط . واشترك فى جماعة الموسيقى ٢٥ ٪ وفى جماعة التمثيل اشترك ٤٠ ٪ من فئة البحث. أما جماعة التغذية فقد اشترك فيها ٥ر٨٧ ٪ ، ٧٠ ٪ انضموا الى جماعة النظام والنظافة بينما اشترك فى الجمعية التعاونية ٦٥ ٪ من فئة البحث وفيما يتعلق بالتدريب على حل المشاكل فقد استطاع ٤٥٪ من فئة البحث القيام بحل المشاكل التى تناولوها ، وبلغت نسبة الذين استطاعوا تحمل المسئوليات التى عهدت اليهم ٥ر٣٢ ٪ .

ان هذه الانتماءات الاجتماعية توضح لنا أثر التدريب الاجتماعى فى قيام ضعيف العقل بدوره فى البناء الاجتماعى العام وتحوله الى شخص يمكنه القيام فى حدود قدراته بدوره فى المجتمع بصرف النظر عن قدراته العقلية وهذا ما عكسته لنا علاقاته الحسنة فى أماكن تدريبه فى مواقع العمل الطبيعية وعدم الشكوى منه واقبال أصحاب الاعمال التى التحقوا بالتدريب فى مصانعهم على الحاقهم بالعمل عندهم .

ثانيا ــ العلاقة بالبناء الاجتماعى الخاص :

١ ــ فى حدود العلاقات التى درست تبين أن ٥٠ ٪ من فئة البحث كانت علاقتهم بالاب قوية و ٧٧٫٥ ٪ كانت علاقتهم بالأم قوية .

ومن هذا يتضح أن العلاقات القوية بالأم كانت أعلى من نسبة العلاقات القوية بالأب بين فئة البحث . ولكن فى ضوء هذه البيانات لا يمكننا المخاطرة بالتعميم بأن علاقة الابناء المتخلفين عقليا بآبائهم ضعيفة بينما العلاقة بالام أقوى . وذلك لانه لا توجد عوامل أخرى حيث توجد علاقة بين تصدع الاسرة والعلاقة بالوالدين . ففى حالة وفاة الاب تقوى العلاقة بالأم اذا كان الابن يعيش معها أما اذا عاش مع بديل فان علاقته بها تضعف . وقد تبين ذلك بين ٢٢٫٥ ٪ من فئة البحث . كذلك فى حالات الغياب الطويل للاب حيث ظهرت فى ٥ ٪ من الحالات كما ظهرت حالات انفصال الوالدين بين ١٢٫٥ ٪ ومعيشة الابن مع أمه .

وهنا يمكن القول بأنه كلما كانت الاسرة مفككة كلما ضعفت العلاقة بين الوالدين وأبنائهم المتخلفين عقليا .

٢ ــ بالنسبة لعلاقة الاخوة الذكور بالاخ المتخلف عقليا . تبين أن ٥٢ ٪ من فئة البحث الذين لهم اخوة ذكور كانت علاقتهم بهم قوية ، ٤٣ ٪ كانت علاقتهم ضعيفة .

أما علاقة الاخوات البنات بالأخ المتخلف فقد كانت العلاقات القوية تمثل ٦١٫٥ ٪ من الذين لهم أخوات بنات بينما العلاقات الضعيفة فقد مثلت ١٦ ٪ .

٣ ــ أما علاقة أقارب الأب بالمتخلف عقليا فقد تبين أن نسبة العلاقات القوية بالاعمام كانت ٤٥ ٪ أما العلاقة بالعمة شقيقة الاب فقد بلغت العلاقات القوية ٣٧٫٥ ٪ بينمـــا العلاقات الضعيفة فكانت تمثل ٥٧٫٥ ٪ و ٥ ٪ ليس عمـــه .

وتكشف هذه الدلالات على وجود ارتباط بين علاقة الاباء بأبنائهم المتخلفين عقليا وعلاقة أقارب الاب حيث كانت هذه العلاقة تتجه نحو الضعف أكثر من اتجاهها نحو القوة .

٤ ــ وبالنسبة لعلاقة أقارب الام بالمتخلفين عقليا تبين أن علاقة الخـــال شقيق الأم بالابن المتخلف عقليا كانت قوية حيث مثلت ٦٧٫٥٪ بينما مثلت العلاقات الضعيفة ٣٠ ٪ من فئة البحث وبلغ نسبة من ليس لهم خال ٢٫٥٪ أما العلاقة بشقيقة الأم فقد بلغت العلاقات القوية ٥٥ ٪ والعلاقات الضعيفة ٣٥ ٪ وبلغ نسبة من ليس له خالة ١٠ ٪ من فئة البحث .

وتوضح هذه الدلالات على وجود علاقة بين علاقة الام بالابن المتخلف وعلاقة أقاربها به حيث تتجه هذه العلاقات نحو القوة اكثر من اتجاهها نحو الضعف .

٥ — ان النظرة السريعة الى هذه البيانات توضح لنا أن متوسط العلاقات القوية بين المتخلفين عقليا وأقارب الاب كان ١٦ر٥ ، ومتوسط العلاقات القوية بينهم وأقارب الام كان ٢٤ر٥ . كما بلغ متوسط العلاقات الضعيفة بأقارب الأب ٢٢ وأقارب الأم ١٣ ، وفى ضوء هذه البيانات لا يمكننا التعميم الا فى حدود فئة البحث على أن علاقات الابناء المتخلفين عقليا بأقارب الأم أقوى من علاقاتهم بأقارب الأب .

٦ — توجد علاقة بين تصدع الاسرة وعلاقة المتخلف عقليا بالبناء الاجتماعى الخاص وفى ضوء ما كشفت عنه الدراسة يمكن القول بأن تصدع الاسرة يؤدى الى ضعف العلاقة بالبناء الاجتماعى الخاص .

٧ — فيما يتعلق بعلاقة تصدع الاسرة بالبناء الاجتماعى العام فلم يظهر أثر لذلك الا فى حالتين من فئة البحث كان لتصدع الاسرة اثر فى عدم استقرارها والهروب المستمر من المنزل والمؤسسة .

٨ — تلعب البيئة المنزلية دورا فعالا فى العمل على حسن التوافق بين الاطفال . ولذلك يكون للبيئة السيئة والاسرة المفككة أثر سيء فى عدم القدرة على حسن التكيف . وقد أوضحت كثير من الدراسات أن الاختلاف فى القدرة على التكيف بين المتأخرين عقليا يرتبط ارتباطا وثيقا بالاختلاف فى طبيعة العلاقات الاسرية فالبيئة الصالحة تؤدى الى الشعور بالاستقرار والرضا بين الاطفال وفى علاقاتهم بوالديهم واقاربهم .

وخلاصة القول ان التدريب الاجتماعى للمتأخرين عقليا من فئة المورون ، وعمليات اشراكهم فى البناء الاجتماعى تلعب دورا هاما فى تكوين شخصيتهم وقدرتهم على مواجهة البيئة الطبيعية التى يعودون اليها كما يساعد فى تحويلهم الى مواطنين عاديين بالمناشط الانسانية المختلفة فى حدود قدراتهم . فالشخص الذى يزاول نشاطه الاجتماعى ويشارك فى حياة الجماعة لا يؤثر فى وجوده الاجتماعى أن يكون من ضعاف العقل . لانه قادر على العمل واكتساب المهارات المهنية والاجتماعية التى تمكنه من أخذ مكانه كعضو عامل متعاون فى المجتمع ومشارك فيه . وعندما تكون البيئة المنزلية غير قادرة على القيام بدورها فى تنشئة المتخلفين عقليا ورعايتهم وتدريبهم للقيام بدورهم فى المجتمع فان هناك من يستطيع القيام بهذا الدور عن طريق المؤسسات المختصة والبرامج المعدة التى تساعد الشخص وتعده ليكون كائنا اجتماعيا ويعود الى مكانه الطبيعى فى المجتمع وتأدية دوره .

والحاجة ماسة الى تعاون الباحثين من علماء الاجتماع والانتروبولوجيا وعلماء النفس لبحث هذه المشكلة من جوانبها المختلفة لوضع وتخطيط البرامج العلمية لتنمية قدرات هذه الفئة لتقوم بدورها فى المجتمع . وتجنب كثير من المشاكل التى يؤدى اليها سوء تكيفهم .

B— The relation with the mother's sister, indicate 55% in intimate relation.

These significances indicate the presence of a relation between the feeble - minded and his mother and that of her relatives towards him, and these relations tend to be intimate. They also indicate that the average of the intimate relations between the feeble - minded and his father's relatives are less intimate.

But such a generalization should be limited to the category of the research, because of the factors of the broken home — appearing among 32.5% cases.

These results indicate that there is a relation between the broken home, the feeble — minded and their relation with the particular social structure.

CONCLUSION

The social training of the feeble - minded and their participation in the social structure plays an important role in forming their personality and their ability to face the natural environment to which they return, as well as to help in developing them into normal citizens equal to the others as regards their role in different human activities within the limits of their ability. The person who participates in social activities and plays a role in a group is not affected in his social place for being a feeble - minded. He takes his place as a co-operative member in the community and participates in it.

2. The relationship with the mother : 77.5% were intimate relations.

There are also other factors, such as the relationship in a broken home and that between children and their parents.. It is indicated that when the father dies the relation with the mother is more intimate if the child lives with her but if there is a long absence then the relationship is weaker. This was evident in 22.3% of the sample. As well as in the cases of long absence from the father where it was indicated in 5% of the cases. It was also evident in the cases of the separation of the parents among 12.5%.

Hére, we may say that in the case of a broken home the relation between the feeble — minded with their parents becomes poor.

3. The relation between the feeble — minded and their brothers : it was evident that 52% of the sample were in intimate relation. The relation between the feeble-minded and their sisters were about 61% in intimate relation.

4. The relation with the father's relatives :

   A— The relation with the father's brother, indicate 45% in intimate relation.

   B— The relation with the father's sister, indicate 37.5% in intimate relation.

5. The relation with the mother's relatives :

   A— The relation with the mother's brother, indicate 67.5% in intimate relation.

THE RESULTS

The results attained from this study can be classified as follows :

Firstly : the relation with the common social structure :

1. Belonging to the school's group : it appears that 87.5% of the sample were pupils before entering the Institution and later on they were unable to advance more than the fifth class.

   For punctuality, it indicated that the ratio was 43% before they were members at the Institution while it was about 80% after that.

2. Belonging to a professional group : about 20% of the sample had a chance to become workers at a workshop before entering the Institution and later the ratio was 95%.

3. Belonging to a playing group : the study indicated that 90% of the sample belong to the playing group. 52.5% select friends of the same age, and 27.5% select them of an older age.

4. Belonging to local groups : the study indicated the degree of belonging to the community of the institution by way of participating in different activities and belonging to groups which were established in the institution according to its programmes.

Secondly : the relation with the particular social structure :

1. The relationship with the father : 50% were intimate relations.

make a few simple accounting, or join a workshop to learn a handicraft which will enable them to earn a living.

This group is called the educable mentally retarded. The sample of this study is the male child between 12 - 18 years old, among the members of the Institution for mentally retarded children, concerning 40 cases, selected from the institution on the following principles : Age, I.Q., and their stay taken in consideration.

The social and psychological definition formulates the concept of the feeble - minded as follows : a person who could not adapt himself with the environment in which he lived, and who could not participate in resolving his problems because he is handicapped. Therefore, he is in need of help to be able to help himself. We used the term social structure as : groups of people belonging to a special environment and their social relations.

Our study is based on a social group and the relationships relating them to each other.

We consider this hypothesis as the main concern of the field work : the position of the feeble - minded of our study in a natural place in the social structure making him a normal citizen or member like others through his participation in all human activities — though this way of treatment cannot change his I.Q.

We use the anthropological approach by staying for a period in the institution using the direct, and indirect observation as a means of collecting data, using social workers, teachers. trainers and the parents as informants paying attention to : documents, psychological tests, interviews and questionnaires.

THE SOCIAL TREATMENT OF THE FEEBLE — MINDED

By Alia Hussein, Ministry of Social Affairs

It is acknowledged that the problem of the mentally retarded includes a social side which manifests the failure of this category to act as normal persons in a specific situation. Thus, this study deals with the social factors of the problem. By the social treatment we mean, readjustment of the mentally retarded children with the social environment by involving them in social groups, making them feel the necessity of belonging to a society, enabling them to play an active role in the social structure, and helping them to formulate relationships in order to eradicate their leisure time and to be psychologically satisfied. In this way, we could achieve a new normal person.

TECHNIQUES AND PROCEDURE

The study is based on a group of feeble — minded who suffered from deficiency in their mentality and thus were unable to adapt to the social life like others.

We depend on the I.Q. to restrict the mental deficiency.

From the quantity classification : the I.Q. of this group is about 50 — 75°.

From the quality classification : this group could be distinguished as follows : low mental development, capacity to learn some theoretical skills like reading and writing, and could

المؤتمر العالمى السابع لعلم الاجتماع

اعداد د. حسين محمد فهيم

مقـــدمة :

عقدت الجمعية الدولية لعلم الاجتماع مؤتمرها العالمى السابع خلال الفترة من ١٤ — ١٩ سبتمبر ١٩٧٠ فى مدينة فارنا البلغارية التى تطل على الساحل الغربى للبحر الاسود . والجمعية الدولية لعلم الاجتماع منظمة ذات أغراض علميـــة بحتة تأسست فى أســلو بالنرويج عام ١٩٤٩ تحت اشراف هيئة اليونسكو . وتهدف هذه الجمعية أساسا الى تنمية التعاون الدولى لتطوير المعرفة السسيولوجية وذلك عن طريق توسيع وتدعيم نطاق الاتصال والتعاون بين العاملين فى هذا المجال على الصعيد العالمى ، هذا الى جانب نشر المـــادة السسيولوجيةوتشجيع الدراسات المقـــارنة . وتعتبر المؤتمرات العالميـــة الدورية منأهم الوسائل التىاتخذتها الجمعية لتحقيق الالتقاء الدولىوالحصول على نتاج الفكر العالمى بصدد أهم المشاكل السسيولوجية المعاصرة .

وقد عقدت الجمعية اجتماعها العالمى الاول فى سويسرا عام ١٩٥٠ ثم دابت على عقد اجتماعاتها التالية بصفة دورية مرة كل ثلاثة أعوام ثم امتدت الفترة الدورية الى أربعة أعوام بعد انعقاد المؤتمر الخامس فى واشنطجن بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٦٢ . وعلى هذا الاساس انعقد المؤتمر السادس فى فرنسا عام ١٩٦٦ ، وبهذا يصبح اجتماع سبتمبر ١٩٧٠ فى فارنا أول اجتماع تعقده الجمعية الدولية لعلم الاجتماع فى احـــدى دول الكتلة الشرقية . وقد تم عقد هذا الاجتماع الدولى تحت اشراف وتمويل اليونسكو وبالتعاون مع الجمعية البلغارية لعلم الاجتماع وتحت رعاية السيد تودور جيفكف Todor Jivkov رئيس وزراء جمهورية بلغاريا الشعبية .

وقد تفضل سيادته والقى خطابا فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مرحبا فيه بأعضاء الوفود وموضحا لوجهة النظر البلغارية فى موضوع علم الاجتماع ومشاكل العالم المعاصر . فقد أكد سيادته الصلة الوثيقة بين العلم والمجتمع وقال فى هذا الصدد أن علماء اليوم يحملون مسئولية كبيرة أمام العالم وأمام ضمائرهم أيضا لكى يضعوا ثمار نتاجهم الفكرى وتقدمهم العلمى والفنى لتحقيق التقدم والرفاهية والانسانية ، وأن العالم الخلاق الواعى لطبيعة دوره فى المجتمع لا يستطيع أن يتجاهل الظلم الاجتماعى أو أن يبتعد عن النضال ضد الحرب والعدوان وسحق الشعوب وهدم القيم الانسانية . ولهذا فان ما يدور فى هذا المؤتمر من مناقشات أو ما قد يتبلور من اتجاهات سوف لا تنحصر قيمته على الناحية المحلية فقط بل سوف تشتمل مدى التجاوب مع اهتمامات وتطلعات الراى العام العالمى .

وبصدد موضوع التنبؤ والتخطيط الاجتماعى الذى يمثل الموضوع الرئيسى لهذا المؤتمر ، فقد أوضح سيادته أن التجربة الاشتراكية رائدة فى هـــذا

المجال . فالنظام الاشتراكى القائم على التقدم العلمى والفنى قد أدى الى النمو الاقتصادى السريع والتقدم الثقافى العظيم فى بلغاريا مثلا ، كما أنه يسهم حاليا فى تحسين العلاقات الاجتماعية ويعمل على تحقيق الكمال الانسانى . ففى السنوات الماضية قامت الحكومة البلغارية بمجهودات عظيمة لتحسين شامل للنظام الادارى الاجتماعى ولذلك أولت اهتماما بمسألة التنبؤ والتخطيط لا لبعض أوجه الحياة العامة فحسب بل للنظام الاجتماعى بأكمله ، واستلزم ذلك بطبيعة الحال اهتماما مماثلا بعلم الاجتماع والمشتغلين به وذلك عن طريق خلق الظروف التى تسعى الى تنميته وتطويره وتأكيد مساهمته الايجابية فى الفكر الاجتماعى العالمى .

ونظرا للعلاقة الوثيقة بين موضوع التنبؤ والتخطيط وموضوع طبيعة المشاكل الاجتماعية وطريقة معالجتها فقد أوضح السيد جيفكف أن النظرية الماركسية اللينينية تمثل الاتجاه الصحيح نحو مواجهة ومعالجة المشاكل الاجتماعية الصعبة والمعقدة التى تواجه عالم اليوم . فالطبقات أو الجماعات التقدمية التى يشكلها وتقودها الطبقة العاملة تمثل التنظيم الامثل لمعالجة هذه المشاكل وتحقيق السلام والحرية والسعادة للانسان المعاصر . وقد أكد سيادته أن وجود آراء معارضة لهذا الاتجاه بين المشتركين فى هذا المؤتمر لا يجب أن تكون عائقا عن التجاوب الاخوى والنقاش الهادىء المثمر لمواجهة المشاكل الاجتماعية التى ينوء بها عالمنا المعاصر .

الموضوع الرئيسى لمؤتمر فارنا :

كان الموضوع الرئيسى لمؤتمر فارنا هو التنبؤ والتخطيط الاجتماعى لمجتمعات اليوم والمستقبل . وقد خصص لذلك الموضوع جلسة رئيسية فى اليوم الاول لانعقاد المؤتمر حيث قدمت بعض البحوث الرئيسية . وفى اليوم الثانى خصصت جلسة أخرى رئيسية تناولت موضوع علم الاجتماع والتنمية فى العالم الثالث . وقد دارت المناقشة حول المسائل النظرية والمنهجية والتطبيقية المتصلة بهذا الموضوع . وفى هذا المجال عرض كاميثوف Kamenov (بلغاريا) لبعض التأثيرات الاجتماعية للثورة العلمية والفنية فى البلاد النامية ، كما أكد مارتينز Martins (فرنسا) أهمية العمل على تذليل العقبات التى تواجه بلاد العالم الثالث فى مسعاها نحو تنمية أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية . وقد أبرز وليشتن Welleistein (أمريكا) فى بحثه عن علم الاجتماع والسياسة طبيعة العلاقة بين مشاكل التنمية والتوجيه الاجتماعى لكل بلد فى العالم الثالث . وحاول أنور عبد الملك (فرنسا) أن يقترح نمطا مشتركا لمراحل التنمية فى البلاد النامية . وقد أثارت هذه الموضوعات مناقشات حية اشترك فيها عدد كبير من الاساتذة المتخصصين فى شئون التنمية .

والى جانب هاتين اللجنتين الرئيسيتين ، انبثقت تسع لجان عمل أخرى تناولت كل لجنة مبحثا من المباحث المتصلة بمسألة التنبؤ والتخطيط الاجتماعى والتنمية الوطنية . وقد قدمت بحوث كثيرة فى هذه اللجان ولقد كان موضوع حركات الشباب والتغير الاجتماعى من بين الموضوعات التى لاقت اهتماما كبيرا ولو أن البحوث التى قدمت بشأنها اقتصرت على حركات الشباب والتغير الاجتماعى فى البلاد المتقدمة .

موضوعات واجتماعات اخرى :

الى جانب الموضوع الرئيسى للمؤتمر والمسائل المنبثقة عنه تناول المؤتمر عـددا كبيرا من الموضوعات الاخرى التى تتصـل بالمباحث السسيولوجية التقليدية بصفة عامة . فقد كانت هناك لجان بحوث متعددة تناولت كل لجنة مبحثا معينا كسسيولوجيا المعرفة او الدين أو الاسرة أو السياسة أو التدرج الاجتماعى وغير ذلك . ومما هو جدير بالذكر هنا ان الطابع الغالب فى البحوث التى قدمت يؤكد الاتجاه نحو ربط المباحث السيسولوجية التقليدية بالواقـع الاجتماعى المعاصر . فمثلا كان معظم البحوث التى قدمت فى لجنة سسيولوجيا الدين تتحدث عن العلمانية أو الدين والتنمية سواء فى البلاد المتقدمة أو النامية. وقد مثلت هذه اللجان العديدة جانبا حيويا من نشاط المؤتمر كما أنها ولا شك اتاحت الفرصة لالتقاء الفكر العربى والشرقى . ولعل من البوادر الايجابية التى نتجت عن هذا الالتقاء من الفكرين أن تم الاتفاق على عقد اجتماع خاص بسسيولوجيا الاسرة فى لينجراد عام ١٩٧٢ (صرح بذلك السيد Szcenansk رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع فى مؤتمره الصحفى المنعقد فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٠ بقصر الثقافة والرياضة حيث يعقد المؤتمر) .

هـذا وقد تناول المؤتمر أيضا موضوعين طرحهما للبحث حـول المائدة المستديرة . وكان الموضوع الاول يتصل بنظريات التطور الاجتماعى والنماذج الواقعية للتنمية ، أما الموضوع الثانى فقد اختص بمسألة مستويات البحث فى علم الاجتماع وتضييق الهوة بين ما أصطلح على تسميته بالماكرو والمايكروا سسيولوجى اى دراسة الوحدات الاجتماعية الصغيرة والشاملة .

وعلاوة على اجتماعات المائدة المستديرة مارست حوالى ١٥ لجنة نشاطها الخاص بتنظيم وتنسـيق البحوث فى مجـال من المجـالات الجديدة للبحث السسيولوجى . ولعل من أهم اللجان التى لفتتت نظرى والتى تعكس الاتجاه السائد فى ربط علم الاجتماع بالمسائل الاجتماعية اليومية الجارية هو تنشيط وتشجيع الدعوة لعلماء الاجتماع الى دراسة المشاكل المتصلة بنظم التأمينات الاجتماعية وكذلك البحوث المتعلقة بالاستعمار والامبريالية الى جانب بحوث السلام التى تلقى اهتماما خاصا بين البلاد الاسكندنافية .

معرض الكتب العالمى وبحوث المؤتمر :

لقد أتاح المؤتمر فرصـة لعرض عـديد من الكتب والنشرات والدوريات السوسيولوجية الواردة من حوالى ٢٠ دولة من الدول الستين التى اشتركت فى المؤتمر . وقد تضمن هذا المعرض حسب بيانات المؤتمر حوالى الفين كتاب ممثلين للشرق والغرب الى جانب قوائم المطبوعات الاخرى التى لم يتيسر عرضها . وقد عرض المركز الاوربى لتوثيق وتنسيق العلوم الاجتماعية بفينا بعض انتاجه فى هذا الصدد . وقد تم أيضا عقد اجتماع لمحررين الدوريات السسيولوجية والناشرين بهدف العمل على تطوير وتوسيع نطاق هـذه الدوريات عالميا . اما عن بحوث المؤتمر ، فستقوم اللجنة البلغارية لتنظيم المؤتمر بنشر مختارات منها فى اربعة اجزاء باللغتين الانجليزية والفرنسية ويمكن الحصول عليهم من العنوان التالى :

Hemus. Hemsus Bld. Rousti 6, Sofia Bulgaria.

هذا وقد تم نشر ملخصات البحوث جميعها فى المجلد التالى :

Sociological Abstracts — The 7th World Congress of Sociology
13 — 8th Avenue Brooklyn, N.Y. 11215 U.S.A.

بعض الملاحظات العامة :

١ ــ أحب أن أذكر فى هذا المقام اعجابى بالمجهود الكبير الذى بذلته اللجنة البلغارية لتنظيم أعمال المؤتمر الذى حضره على الاقل ٢٠٠٠ شخص .

٢ ــ لقد حقق المؤتمر ولاشك أهمية ايجابية كبيرة فى الالتقاء الفكرى بين الشرق والغرب وأتاح لكثير من الناس ممن ينتمون الى جنسيات وايدلوجيات مختلفة أن يلتقوا ويشتركوا فى حوار خلاق . وربما لو انحصرت أعمال المؤتمر على موضوعات محددة لتيسر على الكثيرين التركيز على هذه الموضوعات والمساهمة المنتظمة والجادة فيها . فلقد تعذر فى كثير من اللجان الفرعية مثلا تقديم معظم البحوث .. واستدعى ضيق الوقت أحيانا كثيرة الى اختصار المناقشات .

٣ ــ ان اقامة الوفود فى ساحل الرمل الذهبى وهو مصيف سياحى على بعد حوالى ١٧ كيلو متر من قاعة الثقافة حيث أنعقد المؤتمر كان ــ رغم تيسير سبل المواصلات بصور منتظمة للغاية ــ مجهدا لكثير من الناس ومضيعا لبعض الوقت أيضا خصوصا وان الامر استلزم أربعة رحلات يوميا ونظرا لان الوفود كانت تنزل فى عدة أماكن متفرقة بعضها عن بعض تعذر لقاء البعض للاخرى . . ولا شك أن مثل هذا التنظيم له ما يبرره ولكنى أشعر بأنه ربما يكون الافضل لمثل هذه المؤتمرات أن تنعقد فى مكان قريب من أماكن اقامة الوفود .

٤ ــ ان المطبوعات الخاصة بالمؤتمر لم تكن كافية وكانت طريقة توزيع أوراق بحوث المؤتمر غير عملية ومستحيلة فى بعض الاحيان علاوة أن معظمها كان قد اختفى نهائيا فى اليوم الثانى للمؤتمر . الا أن هذه المآخذ البسيطة لا تقلل مطلقا من النجاح الكبير للمؤتمر ، وفى الحقيقة لقد كان أسبوع المؤتمر محفلا أكاديميا وثقافيا وترفيهيا للغاية . ولقد أتاح المؤتمر لى ولغيرى أن يشاهد أيضا جزءا من بلغاريا وأنه يعجب بما شاهد من محاولات جادة نحو حيــاة أفضــل .

التنشـــئة الاجتماعيـــة فى قرية مصرية

تأليف : دكتور حـــامد عمـــار

عرض وتلخيص : وداد سليمان مرقس

تعريف بالمؤلف :

ولد حامد عمار فى قرية سلوا من أعمال محافظة أسوان . وبعد حصوله على درجة الماجستير فى التاريخ من جامعة القاهرة ، درس علم التربية فى جامعة لندن ، وتلقى محاضرات فى علم الاجتماع والانثر بولوجيا بمدرسة الاقتصاد بلندن ، كما تلقى محاضرات أخرى بمعهد التربية على كل من كارل ماينهام وماجريت ريد . وقد حصل على درجتى الماجســـتير والدكتوراه فى التربية من جامعة لندن ، ثم عمل فى التدريس بمعهد التربية التابع لجامعة عين شمس بالقاهرة كما اشتغل كخبير فى التربية بمركز سرس الليان .

تعـــريف بالكتاب :

الكتاب عبارة عن بحث اجتماعى فى عملية التنشئة الاجتماعية فى قرية سلوا من أعمال محافظة أسوان . وهو مقسم الى ثلاثة أبواب يتناول الباب الاول منها الحياة اليومية فى سلوا (الفصل الاول) والتنظيم الاجتمـــاعى للمجتمع المحلى (الفصل الثانى) والحيـــاة الريفية والتغـــير الاجتماعى (الفصل الثالث) . ويتناول الباب الثانى الولادة والطفولة المبكرة ووسائل التربيـــة (الفصـــل الرابع) ثم أهم خصـــائص الطفولة (الفصـــــل السادس) ثم وصف وتحليل ألعاب الاطفال (الفصل السابع) ، وكذلك قصص الاطفال ومضمونها ودلالتها (الفصل الثامن) ثم مرحلة المراهقـــة والزواج (الفصل التاسع) . ويهتم أخيرا بالتعـــليم الاقليمى (الفصـــل العاشر) وهو يربط بين التربية والتغير الاجتماعى (الفصـــل الحـــادى عشر) . وينتهى بعدة توصيات ومقترحات بالنسبة لتخطيط التعليم فى القرية (الفصل الثانى عشر) . ويختتم دراسته بعدة ملاحق تتناول عرضا لادوات البحث والجداول الاحصائية وغيرها .

عرض الدراســـة :

ومن الناحية المنهجية لعرض دراسة تطبيقية ، يمكن أن نعرض هذا الكتاب فيما يلى من نقاط :

١ ــ الاطار النظرى للدراسة .
٢ ــ المنـــاهج المستخدمة .
٣ ــ أدوات جمع البيانات .
٤ ــ نتـــائج الدراســـة .

١ ـ الاطار النظرى للدراسة :

اختار الباحث نظرية الثقافة ـ الشخصية كاطار نظرى لبحثه ويعرف الثقافة بأنها مجموعة الاتجاهات والقيم والمعتقدات السائدة فى مجتمع ما والتى اختارها هذا المجتمع بالذات خلال تطوره التاريخى ولا يعنى بالشخصية تلك الخصائص الفردية الذاتية ولكنها مجموعة الاستجابات التى تكونت لدى الفرد نتيجة لخبرته . وهذه هى الشخصية النموذجية لديه .

وتفترض نظرية الثقافة ـ الشخصية أن الثقافة تطبع شخصية الأفراد بطابع معين وتكون لديهم استجابات وردود فعل معينة بالرغم من أنها لا تنكر الفروق الفردية اذا كانت فى اطار الثقافة السائدة .

فما هى الوسائل التى تستخدمها جماعة معينة لضمان استمرار ثقافتها ؟ لابد من تلقين عناصر هذه الثقافة للاجيال الجديدة التى بدورها ستنقلنا للاجيال اللاحقة وهكذا .. أى لابد من عملية التنشئة الاجتماعية . لكن ، ما هى الأساليب التى تستخدمها الجماعة لتلقين الثقافة للنشىء ؟ وهل تؤثر هذه الاساليب على شخصية الاطفال ؟ فعند دراسة موضوع التنشئة الاجتماعية فى مجتمع معين لابد من دراسة الثقافة السائدة فى هذا المجتمع ثم أساليب تلقين هذه الثقافة للنشىء ثم أثر مضمون الثقافة وأساليب تلقينها على الشخصية .

ولذا كانت نظرية الثقافة الشخصية أنسب النظريات لدراسة هذا الموضوع .

٢ ـ المناهج المستخدمة :

استعان الباحث بثلاثة أنواع من المناهج : **المنهج الوظيفى** وقد استعان به عند دراسته لوظيفة الاسرة والروابط الاسرية اذ لاحظ أن وظيفة الاسرة هى التعاون فى الأزمات مثل المرض والموت وكذلك التضامن والمشاركة الوجدانية فى الظروف السعيدة مثل الافراح ، كما تتضمن وظيفتها أيضا التحكيم عندما تحدث مشاجرات بين بعض أعضائها. أما المنهج الثانى الذى استخدمه الباحث فهو **المنهج التاريخى** وذلك باعتماده على الجذور التاريخية لظاهرة معينة من أجل محاولة فهمها فى بعدها الزمنى . ولا يوجد وثائق تاريخية خاصة بقرية سلوا ، ولكن يمكن الحصول على الحقائق التاريخية من المسنين ومن ناحية أخرى فقرية سلوا ليست مجتمعا منعزلا كالمجتمعات البدائية ولكنها جزء من كل اكبر منها وهو الدولة . ولذلك ـ وبالرغم من عزلتها النسبية ـ فالظروف والأحداث التى تمر بها الدولة لها صداها وتأثيرها على ظروف القرية . وقد اتبع حامد عمار هذا المنهج عندما أعطى لمحة سريعة عن التطور التاريخى للتعليم فى مصر وذلك لتفهم الظروف التعليمية فى القرية ، واتبعه أيضا فى دراسة للتغير الاجتماعى فى مصر بصفة عامة منذ أوائل القرن التاسع عشر بقصد دراسة أثر هذا التغير على القرية أو مدى الاخذ بمظاهر التغير فيها .

أما المنهج الثالث فهو **المنهج النفسي** ذلك لان ضمن اهداف هذا البحث معرفة اثر أساليب التنشئة الاجتماعية على الشخصية من حيث تكوينهـا وطريقة استجابتها لمواقف اجتماعية معينة . فكان لابد من اتباع الاتجـاه النفسى اذ أن الاتجاه الوظيفى لا يستطيع أن يكشف الا عن الحقـائق الظاهرة ، أما الاتجاه النفسى فيستطيع أن يكشف عن الظواهر الخفية مثل الشعور والأفـكار والدوافع . فمثلا القلق الكامن فى الشخصية القـروية لا يمكن الكشف عنه الا فى ضوء الاتجاه النفسى .

٣ ــ ادوات البحث :

استخدم الباحث أدوات البحث المعروفة فى الدراسـات الانثربولوجيـة وهى الملاحظة بالمشاركة اذ انه عاش فعلا فى القرية لمدة ٦ أشهر وقد ساعده على ذلك أنه أصلا من القرية ، ثم الاستعانة بالمرشـدين
وقد استعان بامرأة للحصول على المعلومات الخاصة بالفتاة أو المرأة ، واستعان كذلك بشاب متعلم لكى يكون ممثلا للمتعلمين فى القرية ، واختار المرشد الثالث من بين الأميين لكى يكون ممثلا لهم. وبجانب هاتين الوسيلتين الشائعتين فى الدراسات الانثربولوجية اجتمع المؤلف مع الاطفال فى منزله لمدة ساعة ثلاث مرات استطاع خلال هذه المدة أن يسأل الاطفـال بعض الاسئلة المفتوحة وهى تشبه المقابلة الحرة ، ولم تمكنه هذه الوسـيلة من الالتقاء مع المراهقين بسبب مسئولياتهم الاقتصادية ، لذلك جاءت المعلومات عن هذا السن ناقصة وضـئيلة . والاداة الرابعـة التى استخدمهـا هى الاختبارات Tests فقد استخدم الانثربولوجيون الاختبارات منذ عهد قريب وذلك لتحقيق أربعة أغراض :

١ ــ امداد الباحث بطريقة سريعة لجمع بيانات مفيدة فى مدة قصـيرة نسـبيا .

٢ ــ جذب انتباه الباحث الى بعض الظواهر التى قـد لا تظهـر دون استخدام الاختبـارات .

٣ ــ تمكين الباحث من اختبار صدق ملاحظاته وانطباعاته .

٤ ــ اعطاء وسيلة للتحليل الكيفى . فغرض الاختبار ليس هو التحليل الكمى الاحصائى ولكن التحليل الكيفى . ويلاحظ أن معظم الاختبارات التى استخدمها الباحث طبقت على عدد ضئيل جدا من الاطفال لا يتجـاوز خمسـة .

ولم يتمكن الباحث من استخدام اداة دراسة الحالة لعدم رغبة الاهالى فى اعطائه معلومات بسبب الخوف من أن يكون البحث متصلا بجهات رسمية وبسبب الاتجاه السائد فى المجتمع نحو اخفاء المشاكل الشخصية وعـدم الكشف عنهـا .

وقد جمع الباحث بعض البيانات ذات الطابع المميز التى تساعده على فهم الظاهرة موضوع الدراسة ومن هذه البيانات الحكم والامثال السائدة فى القرية ، وبعض الاحلام ، والقصص والالغاز التى يتداولها الاطفـال ، وكذلك بيانات عن مستوى المعيشة فى القرية .

٤ ــ النتـــائج :

ترتبط النظم الاجتماعية فى القرية ارتباطا وثيقا رغم ما يبدو للملاحظ لاول وهلة من أن بعض هذه النظم غير منطقية الا أن وضعها فى اطارها الثقافى العام يبرز معناها ووظيفتها ودلالتها . لذا درس د. حامد عمار التنظيم الاجتماعى فى القرية للتمهيد لدراسة عملية التنشئة الاجتماعية كما درس مظاهر التغير فى القرية وتقتصر على التغير فى الثقافة المادية وفى عادات الكرم والضيافة . وقد اتضح أن هدف التنشئة الاجتماعيـــة فى القرية هو تنمية استعدادات الطفل على الطاعة والرضاء لكى يكون ممتثلا . ويتحقق هذا الامتثال عن طريق الخوف اذ يستعمل الكبار كثيرا من الوسائل التى تهدف الى ازعاج الاطفال . وترتبط طريقة عقاب الاطفال بعنصر الخوف فغالبا ما يكون العقاب صارما ، وكثيرا ما يكون جسميا ، كمـــا لا تتـــاح للطفل فرصة تبرير سلوكه ولا يبذل الاباء اى مجهود لاقناع أبنائهم بأضرار سلوكهم ، ومن ثم تكون العلاقات بين الاباء والابناء مشحونة بالخوف . ويلجأ الابناء الى الكذب للهروب من العقاب وتتسم شخصية القروى فيمـــا بعـــد بالخوف والشك والكتمان .

ولم تقتصر ملاحظات الباحث على عملية التنشئة الاجتماعية كما تتم داخل الاسر على يد الاباء ولكنه اهتم كذلك بالنظم التربوية والتعليمية الموجودة فى القرية من تعليم اقليمى وتعليم قومى وينتهى الى ضرورة تخطيط التعليم القومى بحيث يقابل احتياجات القـــرية من ناحيـــة واحتياجات الدولة من ناحية أخـــرى .

APPENDIX A

Non-traditionalism Scale Items

Item Number	*Item*
1	A manager should never borrow large sums of money for operating capital.
2	A manager's most important asset is a «strong back».
3	If I had a choice I would rather work with my hands than read a book.
4	The manager who gets ahead fastest is the one who sticks to the old proven ways of doing.

APPENDIX B

Judge Instructions
Non-traditionalism scale

An example set of instructions is presented below.

This scale is designed to measure the degree to which a manager prefers non-traditional means of managing a business. The manager on the high end of this continuum uses only advanced modern management techniques as a basis for his decisions in his business. The individual on the low end of this continuum is using traditional means as a basis for making decisions in his business.

For each of the following items assume that an individual *agrees* with the item. In which of the eleven categories on this non-traditionalism continuum would you place him ? You *are not* to indicate *your own* feelings about the statement but are to indicate your judgment about an individual who would *agree* with the item.

Please respond on a 1 to 11 continuum as follows :

No use of modern management techniques					*Neutral*			*Use modern management techniques widely*		
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11

Not all of the following statements are «polar» in that they all do not indicate an extreme orientation at one end or the other. Most statements will probably fall between the extreme position and the neutral (point) (6). Some may even be judged to be completely neutral. In each case, read over the item, think about the individual who would *agree* with the statement and place your interpretation in the form of a number to the left of the statement.

Iowa Library: Iowa State University of Science and Technology.

SNEDECOR, GEORGE W. and WILLIAM G. COCHRAN. 1967. Statistical methods. 6th edition. Ames, Iowa: The Iowa State University Press.

TITTLE, CHARLES R. and RICHARD J. HILL. 1967. Attitude measurement and prediction of behavior : an evaluation of conditions and measurement techniques. Sociometry 30 (June) : 199 - 213.

WARLAND, REX H. 1966. The relationship between rural value-orientations and farm policy positions. Uupublished Ph.D. dissertation. Ames, Iowa Library: Iowa State University of Science and Technology.

WOLINS, LEROY and A.C. MACKINNEY. 1965. A theory-based scale for measurement of responses to the metathetic class of stimuli. Unpublished mimeographed proposal submitted to the National Science Foundation, Washington, D.C., February, 1965. Ames, Iowa: Department of Psychology, Iowa State University of Science and Technology.

GORDAN, LEONARD V. 1967, Validity of scoring methods for bipolar scales. Educational and Psychological Measurement 27 (Winter) : 1099 - 1106.

GULLFORD, J.P. 1954. Psychometric methods. 2nd edition. New York : McGraw-Hill.

GUTTMAN, LOUIS 1944, A basis for scalling qualitative data. American Sociological Review 9 (April) : 139 - 150.

HIMES, DANIEL H. 1967. The relation of attitudes to manage-rail performance. Uupublished M.S. thesis. Ames, Iowa Library: Iowa State University of Science and Technology.

HOBBS, DARYL JEROME, 1963. Value and attitude prediction of differential farm management ability. Unpublished Ph.D. thesis. Ames, Iowa Library: Iowa State University of Science and Technology.

HOBS, DARRYL, GEORGE M. BEAL and JOE M. BOHLEN, 1964 The relation of farm operator values and attitudes to their economic performance. Ames, Iowa: Iowa State University of science and Technology, Department of Sociology and Anthropology, Rural Sociology Report 33.

KERLINGER, FRED N. 1964. Foundations of behavioral research. New York : Holt, Rinehart and Winston, Inc.

MEHRENS, WILLIAM A. and ROBERT L. EBEL (eds.) 1967. Principles of educational and psychological measurement. Chicago, Illinois : Rand McNally and Company.

POPPLETON, PAMELA K. and PILKINGTON 1964. A comparison of four methods of scoring an attitude scale in relation to its reliability and validity. British Journal of Social and Clinical Psychology 3 (February) : 36-39.

RICHARDSON, MARION W. 1936. Notes on the rationale of item analysis. Psychometrika 1 (March) : 69 - 76.

RILEY, MATILDA W., J. W. RILEY, Jr., J. TOBY, et. al. 1954. Sociological studies in seale analysis. New Brunswick, N. J.: Rutgers University Press.

RILEY, M. W. and J. Toby. 1952. Subject and object scales : A sociology application. American Sociological Review 17 (June) : 271 - 296.

SABRI, MEDHAT M. 1969. Management in agricultural marketing cooperatives. Unpublished Ph.D. Dissertation. Ames,

REFERENCES

BEAL, GEORGE M., JOE M. BOHLEN and REX H. WARLAND 1968, Rural-value orientations and farm-policy positions and actions. Ames, Iowa, Iowa State University: Iowa Agricultural and Home Economics Experiment Station Research Bulletin 561 (May 1968).

BIRD, C. 1940, Social psychology. New York: Appleton-Century-Crofts, Inc.

BORGATTA, EDGAR F. 1969, Sociological Methodology. San Francisco, California: Jossey-Brass, Inc.

COCHRAN, W. G. 1943, The comparison of different scales of measurement for experimental results. Annals of Mathematical Statistics 14 (September) : 205 - 216.

CRANAY, CHARLES JOSEPH 1956, Improvement in validity through the addition of confidence judgments to traditional aptitude measurement technique. Unpublished M.S. thesis. Ames, Iowa Library: Iowa State University of Science and Technology.

CRANNY, CHARLES JOSEPH, 1967, Factor analytically derived scales for the strong vocational interest blank. Unpublished Ph.D. thesis. Ames, Iowa Library: Iowa State University of Science and Technology.

CRONBACK, L. J. and P. E. MEEHL, 1955. Construct validity in psychological tests. Psychological Bulletin 52 (July) : 281 - 302.

DOWNIE, N. M. 1967, Fundamentals of measurement. 2nd edition. New York : Oxford University Press.

EDWARDS, ALLEN L. and FRANKLIN P. KILPATRICK, 1948 Scale analysis and the measurement of social attitudes. Psychometrika 13 (June): 99 - 114.

EDWARDS, ALLEN L. 1959, Techniques of attitude scale construction. New York: Appleton-Century-Crofts, Inc.

FESTINGER, LEON and DANIEL KATZ (eds.) 1953, Research methods in the behavioral sciences. New York: Dryden Press.

FISHBEIN, MARTIN, ED. 1967, Readings in attitude theory and measurement. New York: John Wiley and Sons, Inc.

FOOTNOTES

1 — There is an increasing trend in the study of validity and reliability of measurements in social sciences. For example see: G.F. Kuder and M.W. Richardson, «The theory of the estimation of test reliability», Psychometrika, Vol. 2 (Sept. 1937) : 151 - 160 — Lee J. Cronback, «Coefficient Alpha and the internal structure of tests,» Psychometrika, Vol. 16 (Sept. 1951) : 297 - 334 — E.E. Cureton, «Corrected item-test correlations», Psychometrika, Vol. 31 (March 1966) : — and, George W. Bohrnstedt, «A quick method for determining the reliability and validity of multiple-item scales,» American Sociological Review, Vol. 34 (August 1969) : 542 - 548.

2 — The theoretical bases of this method are briefly discussed in the following two papers : Wolins, Leroy, K.E. Johnson, and A. C. MacKinney. Direct magnitude estimation of scale values of attitude statements compared with a normal transformation of scale values derived from the method of equal appearing intervals. Unpublished mimeographed paper presented at Midwestern Psychological Association, Chicago, Illinois, May 1963. Ames, Iowa, Department of Psychology, Iowa State University of Science and Technology. ca. 1965. Wolins, Leroy. Problems in the analysis of numbers assigned to stimuli by judges. Dittoed paper presented in Statistical Laboratory Seminar Series. Ames, Iowa, Department of Statistics, Iowa State University of Science and Technology. 1964.

3 — Tables of normalized ranks is presented in Helen M. Walker and Joseph Lev. Statistical inference. New York, New York. Henry Holt and Company. 1953.

4 — Table of normal deviates Z corresponding to proportions P of a dichotomized unit normal distribution is presented in Allen L. Edwards. Techniques of attitude scale construction. New York, New York. Appleton-Century Crofts, Inc. 1959.

5 — Detailed discussion of reliability can be found in Jum C. Nunnally. Psychometic theory. New York, New York. McGraw-Hill Book Company. 1967.

6 — An example set of instructions is presented in Appendix B.

SUMMARY

In summary the overall purpose of this paper was to illustrate the usefulness of a new scoring method known as the certainty method of scoring for the practicing social science researcher. This new method incorporates a given response framework as well as the assigning of numbers to social science stimuli. In this paper the certainty method was discussed in terms of data collection procedures, application, and comparability to two scoring methods (three point continuum and eleven point continuum scoring methods). The three scoring methods were applied to data generated in a research study in the Department cf Sociology and Anthropology at Iowa State University. Data used were in regard to manager's attitude toward the use of non-traditional means in managing a business. Data obtained from different scoring methods were developed into scales using the summated rating scalling technique. Criteria for comparing scales emphazing additivity were stated. Results from the application of the three scoring methods in terms of the scales developed were reported and discussed.

Comparison of the outcome of the three scoring methods indicate that the certainty method appears to be more promising than the other scoring methods.

The response by individuals in the study are all obtained in a given response framework and different scoring methods applied to these responses. Using different response frameworks as well as different scoring methods might produce different results and thus affect possible inferences about the phenomena under investigation. The analysis introduced in this paper shows that different scoring procedures produce different results which might greatly affect inferences about a particular study in terms of accepting or rejecting its hypotheses.

Based upon these findings we suggest that researches in the near future should use more than one response framework and more than one scoring method in their research and compare the outcome of these methods before making any inferences about their studies. In other words, researchers should develop more than one empirical measure for each theoretical concept in their studies, using more than one response framework and more than one scoring method in order to closely examine the outcome of their studies before making generalizations.

from a simple one step numerical increase (i.e., the 1, 2, 3, 4, 5 of the Likert system) to a score expressed in terms of normalized ranks or normal deviates. This is essentially a means of giving greater weight to the more extreme responses, which may be more indicative of the real presence of the variable being measured.

The above discussion might lead to the belief that the certainty technique tends to answer many of the questions regarding measurement errors and sensitivity of the test in sociological research which is true in regard to many points. However, further research concerning evaluation and improvement of this technique is strongly recommended.

GENERAL DISCUSSION

This paper emphasized the illustration of a new research technique known as the certainty method. Data collection and scoring of items in the attitudinal scale developed were a practical example of collecting and scoring sociological data using this new technique. For several reasons this new technique seems to be promising. This could be emphasized using the following three points :

(1) Its unique response format.

(2) Its 11 or 99 response categories.

(3) Its unique scoring procedure.

The response format

The certainty method response format requires two decisions by the respondent in regard to a given stimulus. Thus it gives the respondent a chance to think about the stimulus twice before recording his response. This in essence means that the response format of this method helps the respondent to record his «true» feeling in terms of how certain he is of the answer given, rather than the usual response format which is in terms of intensity of agreement such as the case in Likert response format. Thus this could be considered as a further improvement of the Likert format.

The response categories

The certainty method makes use of eleven step (and sometimes 99) response categories. This is in contrast to the typical five step categories of the Likert technique and the dichotomy of the Guttman technique. In other words, a limitation of the Likert and especially the Guttman technique is that the small number of class intervals in the response format produces an attenuation of measurement and limits the sensitivity of the measure. Thus one might derive that the certainty technique tends to increase the sensitivity of the measure since more response categories were embodied in its response format.

The scoring procedure

The scoring procedure of the certainty method is one of its most promising parts. This comes from transforming the scores

Table 5, Summary of Characteristics of Non-traditionalism Scales

Criteria of Comparison	Non-traditionalism scale using certainty scores (C.)	Non-traditionalism scale using eleven point continuum scores (P.C.)	Non-traditionalism scale using three point continuum scores (A.N.D.)
Condition I			
(1) Minimum acceptable item - total correlation rit = .50	All the items exceeded the minimum acceptable item-total correlation	All the items exceeded the the minimum acceptable item-total correlation.	All the items exceeded the minimum acceptable item-total correlation.
(2) Coefficient of reliability rtt	0.7312	0.7007	0.5467
(3) The magnitude of the average intercorrelation coefficient (rij)	0.4048	0.3692	0.2317
(4) The magnitude of the intercorrelation coefficients	66% have values between .30 and .40	66% have values between .20 and .40	83% have values between .10 and .30
Condition II			
(5) The pattean of relationships between th item means and item stadard edeviations	(somewhat negative relationship)	(somewhat negative relationship)	(curvilinear negative)
(6) Range of the items standard deviations	(2.870 to 4. 067) relatively narrow range	(1.723 to 3.147) relatively narrow range	(.359 to .955) relatively narrow range
Condition III			
(7) Concentration of the intercor relations among the items	(0.30 to 0.40) narrow range	(0.20 to 0.40) moderate range	(0.10 to 0.30) moderate range

between .10 and .30 when the three point continuum scores were used.

Condition 11 (Variance)

Part 1 (relationship of item means and item standard deviations). As noted before, the data concerning the relationship between the item means and item standard deviations can not be very meaningfully evaluated when the number of items of the scale is small which is the case in the present study. Therefore, we will present the information without conclusions. Possible relationships between item means and item standard deviations for each scale were investigated and it was noted that the relationship between item means and item standard deviations of the scales developed from the certainty scores and the eleven point continuum scores was somewhat negative. (See Row 5 of Table 5). The relationship between item means and item standard deviations of the attitudinal scale developed from the three point continuum scores was negative and curvilinear.

Part 2 (range of standard deviations). The range of item standard deviations for the attitudinal scales developed from the certainty scores, eleven point continuum scores, three point continuum scores were 2.87 to 4.06, 1.72 to 3.14, and 0.359 to 0.955 respectively (see Row 6 of Table 5).

Condition III (Homogenity of intercorrelations)

The intercorrelations among the items of the attitudinal scale developed from the certainty scores are concentrated in a narrow range, from 0.30 to 0.40 (see Row 7 of Table 5). The intercorrelations among the items of the scales developed from the eleven point continuum scores and the three point continuum scores are concentrated in a moderates range, from 0.20 to 0.40 and from 0.10 to 0.30 respectively (see Row 7 of Table 5).

The comparison shows that different total scale scores obtained from different scoring methods produced different rit's as shown in Table 4. For example, the rit for item 1 was 0.7909 for the certainty method, 0.7545 for the eleven point continuum method, and 0.5540 for the three point continuum method. This in essence indicates that indifferent scoring methods and/or techniques do affect the amount of independent variance of the total score contributed by each item if there were no experimental relationship as estimated by the item-total correlation for each item in the scale.

Part 2 (reliability coefficients). Furthermore, close examination of the three attitudinal scales indicates that the scale developed from the certainty method of scoring has a higher reliability coefficient than that developed either from the eleven point continuum method scores or the three point continuum method scores. The reliability coefficients for the three attitudinal scales are 0.73, or 0.70 and 0.54 respectively. (See Row 2 of Table 5). This indicates that the certainly method scores tend to produce a more reliable attitudinal scale than attitudinal scales developed using scores obtained from the eleven point continuum scoring method and the three point continuum scoring method.

Part 3 (average intercorrelation coefficient). The magnitude of the average intercorrelation coefficient (rij) for each of the three attitudinal scales turned out to be moderate (See Row 3 of Table 5). However, there are noticeable differences between the average intercorrelation coefficients of the three attitudinal scales. The attitudinal scale developed from the certainty scores has the highest average intercorrelation coefficient. The average intercorrelation coefficients for the three attitudinal scales using certainty scores, eleven point continuum scores, and three point continuum scores are 0.4048, 0.3692 and 0.2317 respectively.

Part 4 (intercorrelations). The magnitude of the intercorrelation coefficients for the three attitudinal scales differ significantly (See Row 4 in Table 5). The certainty method of scoring resulted in greater magnitude of intercorrelation coefficients than the other two methods. Approximately 66 percent of the intercorrelation coefficients between the items of the attitudinal scale developed from certainty scores have values between .30 and .40 while 66 percent have values .20 and .40 when the eleven point continuum scores were used and 83 percent have values

TALBE 4.—**Means, Standard Deviations and Item-Total Correlation Coefficients for Nontraditionalism Scales.**

Item No.	Certainty Method (C.)			Eleven Point Con. (P.C.)			Three Point Con. (A.N.D.)		
	Mean	Standard Deviation	rit*	Mean	Standard Deviation	rit*	Mean	Standard Deviation	rit*
1	12.877	2.908	0.7909	9.571	1.723	0.7545	1.929	0.359	0.5540
2	13.857	3.635	0.7618	9.878	2.272	0.7120	1.867	0.490	0.5863
3	8.755	4.067	0.7340	6.531	3.147	0.7626	1.071	0.955	0.7977
4	12.224	2.870	0.6800	9.265	1.819	0.6441	1.920	0.398	.5311

* Minimum acceptable rit was 0.5000.

TABLE 3.—**Intercorrelation Coefficients Between the Items of Non-traditionalism Scale Using the Certainty Method of Socring (C.) and the Three Point Continuum Method (A.N.D.)**

						Total (C.)
		X_1	X_2	X_3	X_4	X_5
	X_1	—	0.5755	0.3853	0.4689	0.7909
	X_2	0.4146	—	0.3316	0.3361	0.7618
	X_3	0.1654	0.1747	—	0.3316	0.7340
	X_4	0.2475	0.1555	0.2326	—	0.6800
Total (A.N.D.)	X_5	0.5540	0.5863	0.7977	0.5311	—

(C.) = Certainty scores
(A.N.D.) = The three point continuum scores

Additivity

Condition 1 (Linearity)

Part 1 (item - total correlations). The three scales were compared using the minimum acceptable item-total correlation coefficient (rit) and the field sample rit's of each item in each scale. It was found that all the items rit's (item-total correlations) in each scale exceeded the minimum acceptable item-total correlation. (See Tables 2, 3, 4 and Row 1 of Table 5).

sed upon agreement or disagreement with the definition of the attitude measured and the position of each item on the continuum developed for this attitude. The range of responses from -8 to +8 was, in the second step, transformed by adding 8 to each value. The possible range for each item is thus from 0 to 16. This procedure, for a positive item, is indicated below:

Responses	D5	D4	D3	D2	D1	D/A	A1	A2	A3	A4	A5
Numerical Values	-8	-5	-3	-2	-1	0	1	2	3	5	8
Transformed Values	0	3	5	6	7	8	9	10	11	13	16

(Where : A=agree, D=disagree, and D/A=no opinion)

Scores obtained from this method of scoring were also developed into a scale using the procedure mentioned before. Details regarding the scaling procedure for the attitudinal variable utilized in this paper can be found in Sabri (1969).

Comparison

The outcomes of the three scoring methods, in terms of the scale developed from each method, were compared using the previously stated criteria of comparing scales. In general, it was found that the three scoring methods produced acceptable scales according to the scaling criteria adopted for this study. However, the comparison between the three developed attitudinal scales reveals some differences between the three scales based on the previously stated criteria .

TABLE 2.—**Intercorrelation Coefficients Between the Items of Non-traditionalism scale Using the Certainty Method of Scoring (C.) and the Eleven Point Continuum Method (P.C.).**

		X_1	X_2	X_3	X_4	Total (C.) X_5
	X_1	—	0.5755	0.3853	0.4689	0.7909
	X_2	0.5791	—	0.3316	0.3361	0.7618
	X_3	0.3371	0.2789	—	0.3316	0.7340
	X_4	0.4378	0.2599	0.3227	—	0.6800
Total (P.C.)	X_5	0.7545	0.7120	0.7626	0.6441	—

(C.) = Certainty scores

(P.C.) = The eleven point continuum scores

Please be sure to circle both a letter and a number after statement, unless you are *completely* undecided whether you agree or disagree with the statement. In that case, circle *both* «A» and «D», but do not circle any of the numbers. This response indicates that you neither agree nor disagree with the statement.

These statements are in no way designed to be a test. There are *no right or wrong answers* to the statements. The answers which will be most helpful to this research project are the ones which best reflect *your own feelings* about each of the statements.

A complete list of the statements used is presented in Appendix A. It should be noted that the response framework used in collecting data relevant to this attitude is a certainty framework. .However, individual's responses were scored using the three scoring methods previously outlined.

The three point continuum scoring method was applied. In this method those who disagreed with the statements were given score zero, those who had no opinion were given score 1, and those who agreed with the statement were given score 2. Data obtained from this scoring method were developed into a scale to measure this attitude. The higher the score the greater the non-traditionalism attitude.

Responses to the items or the statements of his attitude were also scored using the eleven point continuum method. Direction of scoring based upon agreement or disagreement with the definition of the attitude measured and the scale value of the item being scored. The possible range for each item is from 1 to 11. This procedure, for a positive item, is indicated below:

Responses	D5	D4	D3	D2	D1	D/A	A1	A2	A3	A4	A5
Transformed Values	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11

Data obtained from this scoring method were also used in developing a scale to measure this attitude. Again, the higher the score, the more non-traditional the manager was, i.e., the more progressive.

The continuum of agreement for the respondents can be seen to have included eleven response categories. The certainty scoring in this case involves two basic steps. First, the categories indicating intensity —1, 2, 3, 4, 5— were assigned the values of 1, 2, 3, 5 and 8 respectively. Direction of scoring was also ba-

of scale value. The standard deviation was computed for each item and was used as the measure of dispersion or the degree of agreement among the evaluations of the judges. Items with large standard deviations were considered either irrelevant to the defined continuum or ambiguous. On the basis of an arbitrary cutting point the number of usable items was cut to 8 or nearly 60% of the original number. This group of items was administered to the sample of the present study. The response framework used was fixed alternative responses to each statement or item and self-administered (questionnaire). To determine an individual's attitude toward the use of non-traditional means in managing a business each respondent in the study was asked the following :

On the following pages are a number of statements about business management. We are interested in your feelings or opinion about each statement. You will probably agree with some of these statements. That is, some statements will express your own opinions or feelings about managing. Other statements will express feelings opposite to yours.

After you have read each statement, please circle the «A» (agree) if you agree with the statement or the «D» (disagree) if you disagree with the statement. Once you have made this decision, please indicate how strongly you agree or disagree with the statements by circling one of the numbers which appears to the right of each statement. If it really doesn't make much difference to you if you agree or disagree with the statement, circle 1. If you very strongly agree or disagree with the statement, circle 5. For some statements, the numbers 2, 3 or 4 may better describe how strongly you agree or disagree with the statement. When this is the case, circle the appropriate number.

For example, consider the statement :

All men are created equal.	A D 1 2 3 4 5

Do you agree or disagree with this statement ? Circle «A» («D»). How strongly do you agree (disagree) with this statement? Circle the appropriate number.

the degree to which a manager prefers non-traditional means of managing a business. To measure this attitude a set of relevant items were developed. These statements or items were derived from previous research, conceptual derivation, inferences from the literature, and suggestions from several persons either directlty or indirectly interested in the study. Each statement or item was constructed following the general criteria suggested by Edwards (1959) and carefully edited several times in an attempt to insure communication with the members of the sample. An attempt was also made to construct statement which would cover the entire psychological continuum, including the area near the center where it has traditionally been difficult to retain items due to the inherent ambiguity of the areas (Edwards. 1959).

Following the preparation of the statements, their place on the psychological continuum as it was defined had to be determined, and ambiguous and irrelevant items eliminated. This phase was executed by submitting the statements to a panel of judges for their evaluations as is required in Thurston's equal appearing interval technique (Edwards, 1959). The individuals serving as judges were either faculty members or graduate students at Iowa State University who were familiar with the theoretical implications of the attitude dimension under focus. Past research has established the sufficiency of a group of 15 judges for this stage of scale construction (Edwards, 1959). Twenty-one judges were used in this study although the evaluation of a particular item may have been performed on as few as 18 judges due to several reasons such as missing data, etc.

Each judge was given a set of instructions which defined the polar ends and the midpoint of the psychological continuum as well as informed him of the marking procedure for each scale. The definition of the continuum was contained in the first paragraph of the instructions.[6] The set of instruction was followed by the statements or items developed for the scale. From the responses of the judges, measures of location (scale value) and dispersion (ambiguity) for each item were computed. The scale value provided the indication as to the direction of scoring for the item as well as a preliminary assessment of the degree of success that was obtained in the attempt to fully cover the continuum. No items were eliminated on the basis

means. This condition will be evaluated on the basis of inspecting the pattern of relationships between items means and item standard deviations and the range of the item standard deviations.

If the means and the standard deviations appear to be unrelated, the means and standard deviations will be declared as «relatively independent». If there appears to be some pattern to the relationship between the means and standard deviations, it will be noted.

However, it should be noted that the data concerning the relationship between the item means and item standard deviation can not be very meaning-fully evaluated when the number of items of the scale is small. With only a few items, there is not enough data to determine accurately the nature of the relationship between the item means and item standard deviations. Since all the scales discussed here have less than ten items, the evaluations of the relationship between the item means and item standard deviation should be considered to be rather tenuous.

Third condition : The intercorrelations among the stimuli must be positive and homogenous. This condition will be evaluated on the basis of examination of the intercorrelations among the items of each scale. The smaller the range which includes 60 percent or more of the intercorrelations, the more homogeneous the intercorrelations will be considered.

APPLICATION — MEASURING ATTITUDES (Specific objectives 3 and 4)

In this section data collection procedures are briefly discussed and the three scoring methods will be applied to the collected data. Also, results from the application of the three scoring methods will be reported and discussed using the previously stated criteria. The additivity discussion will follow the presentation of data collection and scoring procedures.

Data Collection and Scoring Procedures

In this research study attitude was defined as a predisposition to act. It is the state of readiness of an individual to deal with an object. The specific attitude used in this paper is the manager's attitude toward the use of non-traditional means in managing his farmer cooperative association. This attitude was defined as

discussion of addivity that several conventional computations and comparisons for assessing the properties of validity, reliability, internal consistency and unidimensionality are utilized.

Wollins and MacKinney (1965) and Cranny (1965) have specified three conditions which are necessary and operationally definable to add items legitimately. The conditions for additivity and the means of evaluating each empirically are as follows :

First condition : The relationships among the responses to the different stimuli (item) must be linear. This condition for additivity will be evaluated on the basis of :

1 — A comparaison between the minimum acceptable item total correlation coefficient (r it) and the calculated r it's of each scale based on the field sample. The minimum acceptable item total correlation is defined as $r\ it = 1/\sqrt{n}$ where n is the number of items in the given dimension. The minimum item-total correlation coefficient (r_{it}) may serve as a quasi significance test of linearity. This coefficient defines the amount of independent variance of the total score contributed by each item if there were no experimental relationship, i.e., the amount of variance which is contributed only by chance.

2 — The magnitude of the coefficient of reliability (r tt)[5]. Richardson (1936) defined the coefficient of reliability as :

$$r_{tt} = \frac{n\ (\bar{r})}{1 + (n - 1)\ (\bar{r})}$$

where n = the number of items and $\bar{r}$ is the average intercorrelation among the items.

3 — The magnitude of the average intercorrelation coefficient ($\bar{r}_{ij}$), and

4 — The magnitude of a majority of the intercorrelation (r_{t}) among the items of each scale.

High magnitudes of item-total correlation (r_{it}), the coefficient of reliability (r_{tt}), the coefficient of average intercorrelation (r_{ij}) and of the correlation coefficients r_{ij} can be considered as evidence that the items in a scale are linearly related.

Second condition : The variance of the response to different stimuli must be homogeneous and independent of the

CRITERIA FOR COMPARISON

(Specific Objective 2)

In obtaining summated scores for scales there is concern with item analysis and selection in order to develop scales which are valid, reliable, internally consistent and unidimensional. Many articles and presentations have been prepared by authors in several disciplines discussing the meaning of these concepts and/or presenting criteria, as well as computational procedures, for assessing these desirable properties of scales. There appears to be much greater agreement that desirable scales possess the properties of validity, reliability, internal consistency and unidimensionality than on how these properties should be assessed for a specific scale utilized in a research study.

A number of techniques are available to compute reliability coefficients to evaluate the reliability of a scale. Intercorrelations of scale items and item-total score are frequently used as means for evaluating internal consistency. Gutman, cluster analysis and factor analysis methods have been utilized in assessing unidimensionality. One classification of the types of validity is criterion-oriented (predictive or concurrent), content and construct (Cronback and Meehl, 1955).

This paper will place emphasis on the criteria which utilize empirical evidence to assess the properties of scales. One of the reasons for this is that the theory, logic and reasoning for each scale used in this paper was identical. The items and response framework were the same with only the scoring of items changed. Because of this, it seems appropriate to use the criteria which uses empirical data for assessing scales to determine if just changing the scoring on a given set of items representing a given scale will influence the conclusions and inferences made concerning the scale. The major criteria to be used in this paper is additivity.

Additivity

Based on the discussions of Wolins and MacKinney (1965), Cranny (1965) and Warland (1966), one of the most important properties of a scale in social sciences is additivity. Thus additivity will be used as a major criterion in comparing scales against each other in this paper. It should be noted from the following

TABLE.1—**Illustration of the Three Scoring Methods***

Variable	Manager Response	Three Point	Eleven Point	Certainty
Attitude-Fixed alternative responses				
1. Attitude Statement A	A 1 2 3 4 5 D	2	8	10
2. Attitude Statement B	A 1 2 3 4 5 D	1	6	8
3. Attitude Statement C	A 1 2 3 4 5 D	0	3	5
Attitude Scale Total Score		3	17	23

*This table represents the scoring for an individual manager. When the 98 managers are considered, means and variances can be calculated for items within a scale as on the total score for a scale.

In the development of certain scales, the researcher can construct a large number of items to measure a given variable. Based upon the empirical data obtained and criteria for comparing scales, only selected items may be retained in the finalized scale. This was the procedure utilized in the research study from which the scales utilized in this paper were selected. For the present paper all scales were taken as given to number and content of items. It is realized that different response frameworks and/or scoring procedures could result in different items being retained in a finalized scale. However, within the specific objectives of this paper, it was decided more appropriate comparisons could be made if the same items were used for a given scale under all three scoring procedures. The emphasis in this paper is whether the scoring methods would influence the conclusions and inferences about the scales developed from data generated by each of the three scoring methods. Therefore, it seems appropriate to use the criteria for comparing scales to determine if just changing the scoring on a given set of items used to formulate a given scale will influence the conculsions and inferences made concerning the scales. Criteria of comparing scales will be stated in the following section.

—2.326. It can be noted again that the original appearing equal scale is transformed with the spreading out of the tails and pushing together of the middle occurring.

In summary, the major differences between the three scoring methods are : first, the three point continuum method has only three response points compared to the eleven points in the eleven point continuum, and 11 or 99 points in the certainty method; second, the three point continuum and the eleven point continuum methods assume equal intervals between values selected by respondents and are scored accordingly by the researchers; meanwhile, a researcher using the certainty method does not assume equal intervals between values selected by the respondent, thus, an appropriate transformation is suggested; third, the certainty method and the eleven point continuum method reflect more of the differences between individuals in relation to certain characteristic (s) than the three point continuum method.

Discussion and Examples

In the research study, responses concerning attitude items were obtained in the certainty method response framework and scored by all three methods.

An illustration of the three scoring methods is presented in Table 1. The scoring methods were applied to each item of the attitudinal variable. Thus attitude statement A was responded to A-2 (Agree with certainty 2). The assigning of numbers for this item utilizing each scoring method is 2, 8, and 10 respectively.

Since many research projects in social sciences in general and sociology in particular utilize scales to measure variables, it was decided to build scales from the individual statements. This provides an opportunity to compare the results of the three scoring methods in terms of both individual items and scale scores. Scale total scores were obtained by using the summated rating scaling technique. Thus, we see in Table 1 scale scores for each of the three variables. The attitude scale total scores in Table 1 are 3, 17, and 23 respectively for the three scoring methods.

grees with certainty of 4 than there is between two respondents, one of whom said disagree with a certainty of 1 and the other who said disagree with a certainty of 2. In other words, extreme values are given higher scores than an equal appearing interval scale would allow.

The precise theoretical basis of the method[2] suggests the coding (scoring) of the first two response alternatives outlined above utilizing normalized ranks and the coding of the third response framework utilizing the normal deviate (Z).

For the Response Frameworks, I and II above, the certainty method is an 11 point continuum and the scoring procedure indicates assigning larger values to the end points. In the certainty framework when a person chooses 1, he is indicating that he is certain that the response is much less favorable than neutral. A choice of 11 indicates that he is certain that the response is much more favorable than neutral. Transfering this to a probability framework, a response of 1 would be near .00 and a response of 11 implies 1.00. In the development of the certainty method where the 11 equal appearing intervals are used, Wolins (1963) assumed that the normal distribution is divided into eleven intervals. When a person chooses a point he is indicating the probability for the mean of the normal deviate that lies in the interval represented by the point selected. For instance, the choice of 11 (Row 2) does not indicate the probability of 1.0, but rather the probability for the mean of the normal deviate that lies in the interval from .91 to 1.00. Thus, a transformation (Row 3) is made by referring the numbers from 1 to 11 on the 11 point equal appearing interval continuum (Row 2) to a table of normalized ranks.[3] The use of this procedure «spreads out» the tails of the original scale and «pushes together» the middle. Thus, with the certainty method the respondent or judge responds on a certainty continuum (Row 1), these responses are then assigned numerical values (Row 3). To avoid the use of negative values, these numerical values are usually transformed to all positive numbers (Row 4).

When Response Framework III, i.e., the 1 to 99 continuum, is used with the certainty method, the transformation is the normal deviate (Z). For Response Framework III, scores for the 99 categories can be obtained directly from a table of normal deviates (Z).[4] Using this table, a response of 99 would be coded +2.326, 75 as +0.674, 50 as 0.000, 25 as —0.674 and 01 as

of these statements. That is, some statements will express your own opinions or feelings about *the stimulus),* other statements will express feelings opposite to yours.

After you have read each statement, please circle the «*A*» *(agree)* if you agree with the statement or the «*D*» *(disagree)* if you disagree with the statement. Once you have made this decision, please indicate the *degree of certainty* which you feel about your choice by circling one of the numbers which appears to the right of each statement. Circle 1 if you feel *quite uncertain* or have strong reservations about your choice. Circle number 5 if you feel *quite certain* or have no reservations about your choice. In some cases, numbers 2, 3, or 4 may best describe how certain you are of your choice. If you are completely *uncertain,* circle *both* A and D.

Following the instructions the respondent is given a one statement example (see page 19).

The assigning of numbers

The assigning of numbers to the responses make the certainty method different from the eleven point continuum method of scoring. As shown below, the responses (Row 1) are a continuum from strongly disagree (D5, D90) to strongly agree (A5, A90). If the eleven point continuum method of assigning numbers were used we would have the numerical values in Row 2.

Row 1-Response	D5 D90	D4 D80	D3 D70	D2 D60	D1 D50	D/A D/A	A1 A50	A2 A60	A3 A70	A4 A80	A5 A90
Row 2-Numberical Values-11	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
Row 3-Numberical Values-CM	-8	-5	-3	-2	-1	0	1	2	3	5	8
Row 4-Transformed Values	0	3	5	6	7	8	9	10	11	13	16

The assignment of numerical values, (Row 3) when using the certainty method does not assume equal intervals between the response values. Instead, the certainty method of scoring assigns larger values to the end points of the continuum. Intuitively the certainty method assumes that there is a greater difference between a respondent or judge who disagrees with an item with certainty of 5 and a respondent or judge who disa-

open end answer or has more than eleven points in the fixed alternatives (forced choice alternative) and rescore so that developed continuum has eleven points.

It should be noted that this scoring procedure assumes equal intervals between each of the 11 categories.

The Certainty Method of Scoring

The certainty method of scoring incorporates a given response framework as well as assigning of numbers to stimuli·

The response framework :

Using this method the respondent or judge is required to make two decisions regarding a given stimulus : 1) a directional judgment (true or false, agree or disagree, successful or unsuccessful, goal A or goal B, favorable or unfavorable) and 2) a certainty judgment (from not very certain to very certain) about.the directional decision. In the case of a respondent a stimulus may be a statement concerning a belief, attitude, values, and object or two objects. For the judge a stimulus could be another individual's response to a question or a set of materials about another individual who might be respondent or applicant. The response frameworks and instructions will vary depending on whether respondents or judges are making judgements and the nature of the items or tasks. The respondent or judge's response may be recorded in one of three response formats :

Response Framework

I. Agree / Disagree

1	2	3	4	5

II. Agree / Disagree

50	60	70	80	90

III.

Most Certainly Disagree					Undecided					Most Certainly Agree
1	10	20	30	40	50	60	70	80	90	99

In general for attitudinal items the instructions for Response Framework.

1) above could be as follows:

On the following pages are a number of statements about attitudes toward *(given stimulus)*. We are interested in your opinion about each statement. You will probably agree with some

In this paper, the responses of individuals were fixed alternative (forced choice) with 11 point alternative categories. The 11 point alternatives were then rescored in the three point continuum framework. An illustration of obtaining responses and scoring is presented in Table 1.

The Eleven Point Continuum Scoring Method

The three point continuum method only reflects the individual's agreement, disagreement, or undecided state in regard to a certain stimulus or item, without showing or reflecting the intensity of agreement or disagreement with the stimulus. Assuming that the disagree or agree states may vary in magnitude the continuum can be expanded to reflect varying degrees of disagreement or agreement. The result could be 5 point continuum such as strongly disagree, disagree, undecided, agree, and strongly agree. Continuums of 7, 9, 11, etc. points can be developed. In this study it was decided to use an 11 point continuum for the analysis and comparisons. For example, the responses and numbers (values) assigned to the eleven points could be as follows :

Row 1 - Response	D5	D4	D3	D2	D1	D/A	A1	A2	A3	A4	A5
Row 2 - Numerical values	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11

(Where D=Disagree, A=Agree, and D/A=No Opinion)

The response format for the eleven point continuum can vary depending upon the kind of question or item presented to the individual. One way is to present to the individual an item with an eleven point continuum and ask him to select a number from the 11 categories that best describes his feeling. The individual's score is the number he selects. A second way is to ask the individual if he agrees or disagrees with a certain item and then ask him to indicate how strongly he agrees or disagrees with the item on 1 to 5 point continuum. The individual response is then transformed to an eleven point continuum. The highest point on the continuum will indicate that the individual strongly agrees with the item (statement) and the lowest indicates that he strongly disagrees with the statement. A neutral or no opinion response would be coded in the middle of the continuum. The value on the continuum from 1 to 11 is assigned to the individual depending on his initial response. A third way to present the respondent a format which allows an

Throughout the paper it is important for the reader to keep in mind the distinction between response framework and scoring method. The response framework is the stimulus (and situation) to which an individual is responding. The scoring method is the coding or assignment of numbers to the stimulus. This paper does not compare the results obtained using different response frameworks, rather it focuses on the outcome of the three scoring methods using the same response framework.

The Three Point Continuum Scoring Method

This method is widely used by social sciences researches because of its simplicity. In general, the utilization of two values to indicate the order and magnitude of responses would be the simplest way to indicate placement on a continuum. That is, persons are either above or below a given point and scoring could be 0 to 1. If it is possible for a person to be at the dividing point, then three values are necessary and the scoring could be 0, 1, 2. An example of the two value situation would be disagree or agree with undecided not allowed as an alternative response. An example of the three value situation would be disagree, undecided and agree.

A three point continuum can be developed from different response framework administered to individuals. One way would be to present the respondent a three point continuum for responding and score accordingly. Another way would be to use other type of response framework (five, seven or eleven point framework) and score the response into a three point continuum (three ordered categories).

Therefore, the three point continuum is developed by first placing the individual's responses (or mean of judge's responses) into one of three categories. Then a value ranging from 0 to 2 is assigned depending on the category in which he falls.

For example :

Categories	*Number (values) Assigned*
1 Disagree	0
2 Undecided	1
3 Agree	2

If numbers are assigned as above, it is assumed that there are equal intervals between the numbers assigned to the categories.

1) To provide an understanding of some of the basis of the certainty method i.e., to show how the certainty method differs from two more frequently used scoring methods in the social sciences (herein called the three point continuum method and the eleven point continuum method).

2) To define criteria for comparing scales developed from data obtained from each of the three different scoring methods.

3) To show the application of the certainty method to attitudinal variables.

4) To compare the results obtained using the three scoring methods in a research study. In other words, would the scoring methods influence the conclusions and inferences about the scales developed using data obtained from each of the scoring methods.

SPECIFIC RESEARCH STUDY

In order to aid in developing the usefulness of the certainty method in day to day research the authors have selected a single research study to illustrate the points outlined above.

Data used in this paper were generated in a research study in the Department of Sociology and Anthropology at lowa State University. The unit of analysis in the research study was a farm cooperative manager· The study focused mainly on management in agricultural marketing cooperatives and the social and social-psychological factors which affected management performance in management settings and in turn the economic performance of the cooperative association. In the study numerous variables and hypotheses were investigated using data obtained from 98 managers of cooperatives. This paper will utilize data relevant to one variable in the study, namely the manager's attitude toward the use of non-traditional means in managing the business.

THREE SCORING METHODS

(Specific Objective 1)

The purpose of this section is to briefly describe three methods of assigning numbers (scoring) to stimuli (items). The scoring methods used in this paper are the three point continuum method, the eleven point continuum method, and the certainty method. The key distinctions between the scoring methods will be stated.

THE CERTAINTY METHOD :

Its application and usefulness in developing empirical measures in social sciences

INTRODUCTION

Sociologists have long been concerned with problems of measurement of variables, with the construction and development of scores and scales representative of a particular attribute or characteristic (Borgatta, 1969). Sociologists have long tended to pay considerable attention to methods or research techniques designed to reduce sampling errors but have tended to make little effort to reduce measurement errors. Sociological researchers go to great lengths to choose representative samples and then measure sociological variables with immature and weakly developed instruments. In a great many cases this might lead to false conclusions and misleading generalisations.

At the present time there is an increased interest in the problems of valid and reliable measurement in sociology. Such concern is partly generated by the increased use of multivariate analysis techniques, i.e., regression and path analysis, in sociological research, which assume a relatively high level of measurement.

This paper is an attempt to illustrate a new research technique known as the certainty method. It is hoped that the use of this new technique and other techniques in sociological research will contribute to the reduction of measurement errors.[1]

The overall purpose of this paper is to illustrate the usefulness of the certainty method as a research tool for the practicing social sciences researcher. This new method incorporates a given response framework as well as the assigning of numbers to social science stimuli. In this paper, the certainty method will be discussed in terms of data collection procedures, application, and comparability to two other scoring methods.

Consistent with the overall purpose of this paper the specific objectives of the paper are as follows :

THE CERTAINTY METHOD : ITS APPLICATION AND USEFULNESS IN DEVELOPING EMPIRICAL MEASURES IN SOCIAL SCIENCES

by

RICHARD D. WARREN

GERALD E. KLONGLAN

MEDHAT M. SABRI

Modern research methods emphasize the importance of quantification in social sciences. Quantification methods, sometimes referred to as scoring techniques, play an important role in the development of empirical measures and in turn determine possible statistical analysis and further research inferences.

The overall purpose of this paper is to illustrate the usefulness of a new research method known as the certainty method as a research tool for the practicing social sciences researcher. This new method incorporates a given response framework as well as the assigning of number to social sciences stimuli. In this paper the certainty method will be discussed in terms of data collection procedures, application, comparability to two other scoring methods (three point continuum method and eleven point continuum method). Results from the application of the three methods will be reported and discussed.

7 — The age of the mother was not shown to have any statistically significant effect on the general standard of health and cleanliness of her children, nor on their protection from diseases of pollution and from mucopurulent conjunctivitis.

8 — The standard of education of the father was proved to have a high statistically significant effect on the general standard of health and cleanliness of his children as well as their protection from diseases of pollution and from mucopurulent conjunctivitis. This bears a relationship to the family income, since the family income is usually higher the higher the standard of education of the fathers. He is the only bread earner of the family in this sample.

9 — The standard of education of the mother was proved to have a high statistically significant effect on the general standard of health and cleanliness of her children as well as their protection from disease of pollution.

Acknowledgement :

— The study presented in this paper was done by special permission from Dr. Aly Salem, Under - Secretary of Health (for the Governorate of Cairo) and from Dr. Mohamed Abou - Allam, Director General of Health for the Northern Region of Cairo.

— The processing of the date given in this paper was done in the High Institute of Statistics of Cairo University by special permission from its Dean, Professor Dr. Sarhan.

— Collection of the social informations used in this study was done by Dr. El - Sayed Mostafa Shalaby and Dr. Hekmat Kadry, the instructors in the Department of Public Health, Faculty of Medicine, Cairo University.

The authors thank them all for their help and cooperation.

SUMMARY

The discussion given in this paper as regards the effects of the social factors on the general health and cleanliness of the examined children revealed the following facts :

1 — No statistically significant difference could be shown between the general health standards or cleanliness in the two sexes.

2 — As regards age — the age group 1 - 2 years in both sexes showed the lowest standards of health and cleanliness. A statistically significant difference could be shown between the lower health standards of the under years of age and the better standards of the over 2 years of age. However, no statistically significant difference could be shown as regards cleanliness in both age groups.

3 — The serial order of the child was proved to be a relevant factor as regards the general standard of health, the less the serial order the better the health standard. This proved that birth control can help in raising the health standards of children in over-populated areas in Cairo.

4 — The serial order of the child was shown to have no statistically significant effect on the standard of cleanliness or occurrence of diseases of pollution or mucopurulent conjunctivitis in the examined sample of children in El-Assal.

5 — The family size was shown to have no statistically significant effect on the general health or cleanliness of the children nor on their affecion with diseases of pollution or mucopurulent conjunctivitis.

6 — The family income was proved to have a high statistically significant effect on the general health and cleanliness of the examined children, the more the family income the higher their standard of health and cleanliness and the more they are protected from the diseases of pollution and from mucopurulent conjunctivitis.

Table XXVII

167 cases of diarrhea and-or dysentery by education of their mothers, El-Assal 1969

Standard of education	No. examined	Diarrhea and-or dysentery No.	%
Cannot read or write	559	145	25.9
Can only read and write	124	21	16.9
Completed elementary education	8	1	12.5
Above	0	0	0
Unidentified	4	0	
Total	695	167	24.0

Table XXVII shows that :

— Out of the 559 children whose mothers cannot read or write 25.9% had diarrhea and/or dysentery as compared to 16.9% out of the 124 children whose mothers can only read and write, and 12.5% out of the 8 children whose mothers had completed elementary education.

— These differences are statistically significant proving that the standard of education of the mother has an influence on protection of her children from the diseases of pollution — the higher her education, the more they are protected.

Mucopurulent conjunctivitis : The discovered cases of mucopurulent conjunctivitis in the examined sample of children were classified according to the standard of education of their mothers as given in table XXVI.

Table XXVI

102 cases of mucopurulent conjunctivitis by the standard of education of their mothers, El-Assal 1969

Standard of education	No. examined	mucopurulent conjunctivites No.	%
Cannot read or write	559	84	15.0
Can only read and write	124	14	11.2
Completed elementary education	8	0	0
Above	0	0	0
Unidentified	4	4	
Total	695	102	14.7

Table XXVI shows that :

— Out of the 559 children whose mothers cannot read or write 15.0% had mucopurulent conjunctivitis at the time of the examination as compared to 11.2% of the 124 children whose mothers can read, and write.

— Non of the children of the 8 mothers who have completed elementary education had mucopurulent conjunctivitis at the time of the examination.

— However, these differences are statistically non-significant. Other factors in the environment are of stronger influence than the education of the mother specially because of the very small proportion of educated mothers in our sample.

Diarrhea : The discovered cases of diarrhea and/or dysentery were classified according to the standard of education of their mothers as given in table XXVII.

— Out of the 559 children whose mothers cannot read or write 10.0% were considered not healthy as compared to 3.0% out of the 132 children whose mothers can read, write or above.

— Out of the 559 children whose mothers cannot read or write 28.4% were considered very healthy as compared to 40.9% out of the 132 children whose mothers can read, write or above.

— These differences are of high statistical significance proving that the standard of education of the mother has a significant influence on the standard of health of her children — the higher her education, the higher their health standards.

Cleanliness : Classification of the standard of cleanliness of the examined children by the standard of education of their mothers is given in table XXV.

Table XXV
General cleanliness of the examined children by the standard of education of their mothers, El-Assal 1969

Standard of cleanliness	Education of mother					
	Cannot read or write		Can read, write & above		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
Very clean	17	13.4	39	29.5	116	16.7
Just clean	303		65		368	
Dirty	179	32.0	28	21.2	207	30.0
Total	559	100.0	132	100.0	691	100.0

Table XXV shows that :

— Out of the 559 children whose mothers cannot read or write 32.0% were considered dirty as compared to 21.2% out of the 132 children whose mothers can read, write or above.

— Out of the 559 children whose mothers cannot read or write 13.4% only were considered very clean as compared to 29.5% out of the 132 children whose mothers can read, write or above.

— These differences are of high statistical significance proving that the standard of education of the mother has a significant influence on the standard of cleanliness of her children, the higher her education, the higher their cleanliness.

Table XXIII shows that :

- The highest proportion of cases of diarrhea occurs in the group of children whose fathers cannot read or write (29.8%).
- With the increase in the standard of education of the fathers, the percentage of cases of diarrhea among their children declines.
- There were no cases of diarrhea discovered in children of fathers who have completed junior high education or above.
- This decline is statistically significant, proving that the education of the father has an influence on protection of their children from diseases of pollution, the higher the education of the fathers the more their children are protected.

Effect of the education of the mother : The effect of education of the mother on the health and cleanliness of her children is given in the following discussion :

Health : The general standard of health of the examined children as certified by the examining physician are given in table XXIV according to the standard of education of their mothers.

Table XXIV

General health of the examined children by the standard of education of their mothers, El-Assal 1969

Standard of health	Education of mother					
	Cannot read or write		Can read, write and above		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
Very healthy	159	28.4	54	40.9	213	30.8
Just healthy	344		74		418	
Not healthy	56	10.0	4	3.03	60	8.6
Total	559	100.0	132	100.0	691	100.0

Table XXIV shows that :

Table XXII

102 cases of mucopurulent conjunctivitis by education of their fathers - El-Assal 1969

Standard of education	No. examined	Mucopurulent conjunctivitis No.	%
Cannot read or write	245	46	18.7
Can only read and write	299	40	13.3
Completed elementary education	128	10	7.8
Completed junior high	13	1	7.7
Completed medium educ. or above	3	1	
Unidentified	7	4	
Total	695	102	14.7

From table XXII it could be seen that :

— With the exception of the small size of the group of children whose fathers have medium education or above (only 3) the proportion of children discovered with mucopurulent conjunctivitis at the time of examination is highest in the group whose fathers cannot read or write (18.7%) and declines with increase in the standard of education of the father.

— This decline is statistically significant, proving that education of the father has an influence on the protection of his children from getting mucopurulent conjunctivitis — the more his education the more they are protected.

Diarrhea : The 167 discovered cases of diarrhea and/or dysentery were classified according to the standard of education of their fathers as given in table XXIII.

Table XXIII

167 cases of diarrhea and-or dysentery by education of their fathers, El-Assal1969

Standard of education	No. examined	Diarrhea No.	%
Cannot read or write	245	73	29.8
Can only read and write	299	73	24.4
Completed elementary education	128	21	16.4
Completed junior high	13	0	0
Completed medium educ. or above	3	0	0
Unidentified	7	0	0
Total	695	167	24.0

— This difference is statistically significant proving that the standard of education of the father has an influence on the health standards of his children, the higher his education the higher their health.

Cleanliness : The effect of education of the father on the standard of cleanliness of his children is presented in table XXI.

Table XXI
General cleanliness of the examined children by the standard of education of their fathers
El-Assal 1969

Standard of education	Education of father					
	Cannot read or write		Can read, write and above		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
Very clean	24	9.8	91	20.5	115	16.7
Just clean	130		235		365	
Dirty	91	37.1	117	26.4	208	30.2
Total	245	100.0	443	100.0	688	100.0

Table XXI shows that :

— Out of 245 children whose fathers cannot read or write only 9.8% were considered very clean as compared to 20.5% out of the 443 children whose fathers can read, write or above.

— 37.1% out of the 245 children whose fathers cannot read or write were considered dirty as compared to 26.4% out of the 443 children whose fathers can read, write or above.

— These differences are of high statistical significance, proving that the standard of education of the father has an influence on the standard of cleanliness of his children, the higher his education, the higher their cleanliness.

Mucopurulent conjunctivitis : The discovered cases of mucopurulent conjunctivitis were classified according to the education of their fathers as given in table XXII.

It could be seen from table XIV that :

— Generally speaking the fathers are more educated than the mothers.

— 80.4% of the mothers cannot read or write as compared to 35.2% of the fathers.

— 17.8% of mothers can only read and write as compared to 43.0% of the fathers.

— Only 1.15% of the mothers have completed elementary education as compared to 18.5% of the fathers.

— 2.2% of the fathers have completed junior high education or above as compared to 0% in the mothers.

— These differences are statistically significant.

Effect of education of the father : The effect of education of the father on the health and cleanliness of his children is given in the following discussion :

Health : The general standard of health of the examined children as signed by the examined physician are given in table XX, according to the standard of education of their fathers.

Table XX

General health of the examined children by the standard of education of their fathers - El-Assal 1969

Standard of health	Education of father					
	Cannot read or write		Can read, write & above		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
Very healthy	70	28.7	142	32.0	212	30.8
Just healthy	144		271		416	
Not healthy	31	12.7	29	6.5	60	8.7
Total	245	100.0	443	100.0	688	100.0

Table XX shows that :

— Out of 245 children whose fathers cannot read or write 12.7% were considered not healthy as compared to 6.5% out of the 443 children whose fathers can read, write or above.

Table XVIII
102 cases of mucopurulent conjunctivitis by age of mother
El-Assal 1969

Age of mother	No. examined	Mucopurulent conjunctivitis	
less than 20	4	3	75.0
20-	58	6	10.3
25-	196	25	12.7
30-	197	31	15.7
35-	163	27	16.6
40-	60	9	15.0
45-	13	0	0
dead mother	1	1	100.0
unidentified	1		
Total	693	102	14.7

— If we ignore the small sample examined in the under 20 age group, we can say that apparently the incidence of mucopurulent conjunctivitis in the children increases with the increase in the age of their mothers due to neglect and lack of interest. However this result is statistically insignificant.

6. **Education of parents :**

The fathers and mothers of the examined sample of children were classified according to their standard of education. This is given in table XIX.

Table XIX
Standard of education of parents of examined children
El-Assal 1969

Standard of education	Father No.	Father %	Mother No.	Mother %
Cannot read or write	245	34.2	559	80.4
Can only read and write	299	43.0	124	17.8
Completed elementary education	128	18.5	8	1.15
Completed junior high	13	1.8	0	0
Completed medium education	3	0.4	0	0
Unidentified	7	1.0	4	0.57
Total	695	100.0	695	100.0

— In children whose mothers are under 35 years of age 16.5% were considered very clean and 29% were considered dirty.

— In children whose mothers are 35 years or over in age 17.6 were very clean and 31% were considered dirty.

— Apparently, the children whose mothers are less than 35 years of age are cleaner but statistical tests proved that this result is not significant.

Diarrhea : The occurrence of diarrhea in the examined children as related to the age of their mothers is presented in table XVII.

Table XVII

167 cases of diarrhea and dysentery by age of their mothers
El-Assal 1969

Age of mother	No. examined	Diarrhea and or dysentery	
		No.	%
less than 20	4	1	25.0
20-	58	16	27.6
25-	196	55	27.9
30-	197	40	20.3
35-	163	39	23.3
40-	60	12	20.0
45- and over	13	3	23.1
dead mother	1	1	100.0
unidentified	1		
Total	693	167	24.1

Diarrhea occurs in the examined children at almost the same rate irrespective of the age of the mother. This means that children of mothers of all ages are exposed to the causative agents of the diseases of pollution at the same rate in El-Assal.

Mucopurulent conjunctivitis : The cases of mucopurulent conjunctivitis discovered in the examined children are distributed according to the age of their mothers in table XVIII.

5) **Age of mother :**

Health : The distribution of the general standard of health of the examined children by the age of their mothers is presented in table XV.

Table XV
Health of the examined children by age of their mothers
El-Assal 1969

Standard of health	Age of mother					
	Less than 35		35 and Over		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
Very healthy	140	30.7	74	31.1	214	30.1
Just healthy	280		140		420	
Not healthy	35	7.7	24	10.1	59	100
Total	455	100	238	100	693	100

— In children whose mothers are under 35 years of age 30.7% were considered very healthy and 7.7% were considered not healthy.

— In children whose mothers are 35 years or over in age, 31.0% were considered very healthy and 10.1% considered not healthy.

— Apparently, the children of mothers less than 35 years in age are healthier but statistical tests proved that this result is not significant, may be because mothers of all ages in that area share in some other social factors that are deleterious to the health of their children.

Cleanliness : The distribution of the general standard of the cleanliness of the examined children by the age of their mothers is represented in table XVI.

Table XVI
Cleanliness of the examined children by age of their mothers
El-Assal 1969

Standard of Cleanliness	Age of mothers					
	Less than 35		35 and over		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
Very clean	75	16.5	42	17.6	117	17.0
Just clean	248		121		369	
Dirty	132	29.0	75	31.5	207	30.0
Total	455	100	238	100	693	100

From table XIII it is seen that :

— The percent of cases of diarrhea and/or dysentery declines with the increase in the scale of monthly income of families.

— This decline is of statistical significance and means that the income of the family is a relevant factor in protection of children from the diseases of pollution, the more the income the less the incidence of these diseases.

Mucopurulent conjunctivitis : The cases of mucopurulent conjunctivitis discovered in the examined children are distributed according to the monthly family income of their families in table XIV.

Table XIV

102 cases of mucopurulent conjunctivitis by family income

El-Assal 1969

Family income	No. examined	mucopurulent conjunctivitis	
		No.	%
less than 5	12	3	25.0
5-	230	45	19.6
10-	259	38	14.7
15-	136	13	9.6
20-	36	2	5.6
30-	19	1	5.3
40-	0	0	0
50 amd over	1	0	0
Total	695	102	14.7

— Mucopurulent conjunctivitis was discovered in 25% of children from families with a monthly income less than 5 pounds.

— It was also discovered in 19.6% of children from families with a monthly income of 5-10 pounds. The rate declines with the increase in the monthly family income. This decline is of statistical significance and means that the monthly family income is a relevant factor in protection of children from mucopurulent conjunctivitis, the more the family income the less the chance of infection.

Table XII
Cleanliness of the examined children by family income
El-Assal 1969

Standard cleanliness	Family income: Less than 15 pounds		15 pounds or above		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
Very clean	60	11.9	57	29.7	177	17.0
Just clean	260		109		369	
Dirty	181	36.1	26	13.5	207	30.0
Total	501	100	192	100	693	100

— Out of 501 children from families getting less than 15 pounds per month, 36.1% were considered dirty and 11.9% were considered very clean.

— Out of 192 children from families getting 15 pounds or above per month, 13.5% were considered dirty and 29.7% were considered very clean.

— These differences are of high statistical significance proving that the family income is a relevant factor in the standard of cleanliness of its children in El-Assal.

Diarrhea : The occurrence of diarrhea in the examined children as related to the monthly income of their families is presented in table XIII.

Table XIII
167 cases of diarrhea and dysentery by family income
El-Assal 1969

Family income	No. examined	Diarrhea and or dysentery	
		No.	%
less than 5	12	5	41.7
5-	230	63	27.4
10-	259	71	27.4
15-	136	22	16.2
20-	36	4	11.1
30-	19	2	10.5
40-	0	0	0
50 and over	1	0	0
Tota	693	167	24.1

Table X shows that the family size bears no relationship on the occurrence of mucopurulent conjunctivitis in its children. All children in families of different sizes are in contact with the causative organisms at the same rate.

4. Family income :

Health : The distribution of the general standard of health of the examined children by the monthly family income of their families is presented in table XI.

Table XI

Health of the examined children by family income

El-Assal 1969

Standard of health	Family income					
	Less than 15 pounds		15 pounds or above		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
Very healthy	139	28.0	75	39.0	214	39.0
Just healthy	307		113		420	
Not healthy	55	11.0	4	2.1	59	8.5
Total	501	100	192	100	693	100

— 11% of the children whose families get an income of less than 15 pounds per month are not healthy, and 28% of them are considered very healthy

— 2.1% of the children whose families get an income of 15 pounds or more per month are not healthy and 39% of them are considered very healthy.

— These differences are of high statistical significance proving that the family income is a relevant factor in the standard of health of its children.

Cleanliness : The distribution of the general standard of cleanliness of the examined children by the monthly family income of their families is presented in table XII.

Table IX
167 cases of diarrhea and dysentery by family size
El-Assal 1969

Family size	No. examined	Diarrhea and or Dysentery No.	%
3 (parents & 1 child)	35	10	28.6
4	96	40	41.7
5	144	34	23.6
6	124	28	22.6
7	107	21	19.6
8	122	24	19.7
9	36	4	11.1
10	18	2	11.1
more than 10	11	4	36.4
Total	673	167	24.1

The occurrence of these diseases of pollution in the examined sample bears no statistically significant relationship to the size of the family of the affected children. All children in El-Assal get the diseases of pollution at the same rate.

Mucopurulent conjunctivitis : The distribution of cases of mucopurulent conjunctivitis discovered in the survey on the family size is presented in table X.

Table X
102 cases of mucopurulent conjunctivitis by family size
El-Assal 1969

Family size	No. examined	Mucopurulent conjunctivitis No.	%
3 (parents & child)	35	5	14.3
4	96	9	9.4
5	144	25	17.4
6	124	16	12.9
7	107	13	12.1
8	122	28	22.9
9	36	3	8.3
10	18	3	16.6
more than 10	11		0
Total	693	102	14.7

— Out of 275 examined children in families with a size of 5 or less, 7.6% were not healthy.

— In 418 children from families with a size of 5 or more 9.1% were not healthy.

— This difference is statistically insignificant proving that the family size does not have a statistically significant effect on the health of the child in El-Assal.
Cleanliness of the examined children as related to the family size is presented in Table VIII.

Table VIII

Cleanliness of the examined children by family size

El-Assal 1969

Standard of cleanliness	Family size					
	5 or less		6 or more		T otal	
	No.	%	No.	%	No.	%
Very clean	43	15.6	74	17.7	177	17.0
Just clean	154		215		369	
[illegible]	78	28.4	129	30.9	207	30.0
Total	275	100	418	100	693	100

— In the whole sample 17.0% were considered very clean and 30% were considered dirty.

— In 275 children from families of 5 or less 28.4% were dirty.

— In 418 children from families of 6 or more 30.9% were dirty.

— The difference is statistically insignificant proving that in El-Assal the family size has no effect on cleanliness

Diarrhea : The occurence of diarrhea in children as related to the size of their families is presented in table IX.

Table VI
102 cases of mucopurulent conjunctivitis by serial order of child - El-Assal 1969

Serial order of child	No. examined	Mucopurulent conjunctivitis No.	%
1st	85	7	8.2
2nd	116	14	12.2
3rd	188	17	14.4
4th	99	15	15.1
5th	90	11	12.2
6th	75	13	1.7
7th	53	18	33.3
8th	19	2	10.5
9th	23	2	8.7
10 and over	15		
Total	693	102	14.7

The table shows that the incidence of mucopurulent conjunctivitis bears no statistically significant relationship to the serial order of the child. This means that the chance of eye contact with the causative agents is equal in all serial orders of children in El-Assal.

3. Family size :

The effect of the size of the family on the health and cleanliness of the examined children as well as their affection with diarrhea and with mucopurulent conjunctivitis will be discussed in the following :

Table VII
Health of the examined children by family size
El-Assal 1969

Standard of health	Family size: 5 or less No.	%	6 or more No.	%	Total No.	%
Very healthy	84	30.6	130	31.1	214	30.8
Just healthy	170		250		420	
Not healthy	21	7.6	38	9.1	59	8.5
Total	275	100.0	418	100.0	693	100.0

Since the occurence of diarrhea and dysentery in a child is due to contamination of his food or drink by intestinal pathogenic organisms, and since the dysentery-group organisms cause diarrhea which might be indifferentiated from dysentery, consideration of the sum of these cases together is logic and the social factors playing a role in their causation are to be considered. The total sum of those cases was 167. The classification of these cases by serial order of the child is given in table V.

Table V
167 cases of diarrhea and dysentery by serial order of the child - El-Assal 1969

Serial Order of child	No. examined	Diarrhea and or dysentery No.	%
1st	85	21	24.7
2nd	116	38	32.8
3rd	118	29	24.6
4th	99	22	22.2
5th	90	13	14.4
6th	75	15	20.0
7th	53	16	30.2
8th	19	5	26.3
9th	23	3	13.0
10th and over	15	5	33.0
Total	693	167	24.1

The occurrence of these diseases of pollution bear no statistically significant relationship to the serial order of the child. In El-Assal, all serial orders get the diseases of pollution at the same rate.

Mucopurulent conjunctivitis : Is caused by infection of the eyes with causative organisms through contact with dirt or flies carrying these organisms, or by direct contact with cases. It is therefore more prevalent in over-populated and dirty communities. In table VI the distribution of the 102 cases of mucopurulent conjunctivitis discovered in the survey on the serial order of the child is presented.

From Table III it is seen that :

— In the first three children in the family only 5.9% were not healthy.
— In the fourth and following children 10.6% were not healthy.
— This difference is statistically significant, proving that the more the serial order of the child the less the standard of his health.
— This also proves that birth control and limitation of the number of children per family is a means of helping to raise the health standards of children in overpopulated areas.

Cleanliness : The distributoin of the standard of cleanliness as given by the examining physician on the serial order of the child is presented in Table IV.

Table IV
Cleanliness of the examined children by their serial order - El-Assal 1969

Standard of cleanliness	Serial order of child					
	1st, 2nd and 3rd		4th onwards		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
Very clean	50	15.7	67	17.9	117	17.0
Just clean	179		190		369	
Dirty	90	28.2	177	31.3	207	30.0
Total	419	100	374	100	693	100

— In 319 children with a serial order 1 up to 3, 28.2% were considered dirty.
— In 374 children with a serial order of 4 or more 31.3% were considered dirty.
— This difference is statistically insignificant, proving that in El-Assal children under 6 years do not differ from each other in the standard of cleanliness or dirtiness in all serial order of these children.

Diarrhea : In the examined sample of 695 children in El-Assal, 72 cases were diagnosed as diarrhea (present), 36 as recent diarrhea, 46 as recurrent diarrhea, and 14 cases as dysentery.

Table II (*b*)
Girls

Standard of cleanliness	Age in years											
	Under 1		1		2		3		4		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%
Very clean	22	30.6	5	8.3	3	6.7	6	15.6	21	19.6	57	17.4
Just clean	33		35		27		22		53	30	170	
Dirty	17	23.6	20	33.3	15	33.3	15	34.8	33	30.8	100	30.6
Total	72	100	60	100	45	100	43	100	107	100	327	100

Table II (a) and (b) shows that :

— The lowest general standard of cleanliness is shown in the 1 - 2 age group in both sexes.

— Comparing the under 2 age group with the over 2 age group in both sexes the difference in the percentage of very clean or the percentage of dirty did not have any statistical significance

— Out of 366 boys 16.4% were very clean and 29.2% were dirty.

— Out of 327 girls 17.4% were very clean and 30.6% were dirty.

These differences are not statistically significant meaning that the standard of cleanliness as given by the examining physician was equal in both sexes.

2. Serial order of child in the family :

Health : The distribution of the standard of health as given by the examining physician by the serial order of the child is presented in Table III.

Table III
Health of the examined children by their serial order
El-Assal 1969

Standard of health	Serial order of child					
	1st, 2nd and 3rd		4th and over		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
Very healthy	95	29.8	119	31.8	214	30.8
Just healthy	205		215		420	
Not healthy	19	5.9	40	10.6	59	8.5
Total	319	100	374	100	693	100

Table I (*b*)
GIRLS

Standard of health	Age in years											
	Under 1		1		2		3		4		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%
Very healthy	39	54.2	10	16.6	12	26.7	13	30.2	33	33.3	107	32.7
Just healthy	25		36		31		30		74		196	
Not healthy	8	11.1	14	23.3	2	4.4	0	0	0	0	24	7.3
Total	72	100	60	100	45	100	43	100	107	100	327	

Table I (a) & (b) shows that :

- The lowest general standard of health is shown in the 1 - 2 age group in both sexes, with the under 1 age group coming next.
- Comparing the under 2 age group with the over 2 age group in both sexes the difference in the percentage of the not healthy is statistically significant proving that the under 2 age group in both sexes in our sample suffer from a lower standard of general health than the older children in the sample.
- Out of 366 boys 31.8% were very healthy and 9.6% were not healthy
- Out of 327 girls 32.7% were very healthy and 7.3% were not healthy.
- These last 2 differences are statistically insignificant.

Cleanliness by age and sex : This is given in table II (a) and (b) according to the general classification, very clean, just clean and dirty.

Table II (*a*)
Cleanliness by age - examined boys 0—6 years
El-Assal 1969

Standard of Cleanliness	Age in years											
	Under 1		1		2		3		4		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%
Very clean	15	20.3	5	9.2	11	20.7	10	18.5	19	14.4	60	16.4
Just clean	40		29		23		31		76		199	
Dirty	19	25.7	20	37.0	19	35.8	13	24.1	36	27.4	107	29.2
Total	74	100	54	100	53	100	54	100	131	100	366	100

Number of families	5,850
Chosen sample	296 families
Number of examined children	695
Average number of children 0 - 6 years	2.3 per family

Collection of data :

A special sheet was designed to fit the health survey and at the same time contained items regarding the social status of the examined children and their families. These social factors were : age of child, sex, age of mother, family size, serial order of child, family income and standard of education of parents.

These are the factors that will be tested in this paper as regards their effect on the general health and cleanliness of the examined children, as well as diseases of pollution and conjunctivitis in the examined children, which were taken as indices for testing the standard of care and protection given to them.

1. Age and sex.

The age distribution of boys and girls in the sample are given in table I (a) and (b) as regards the standard of general health certified by the examining physician. The standard of health was classified according to the general classification, healthy, just healthy and not healthy.

Table I (*a*)

Standard of health by age in the examined boys 0—6 years

El-Assal 1969

Standard of health	Age in years											
	Under 1		1		2		3		4		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%
Very healthy	31	41.9	8	14.8	18	32.7	15	27.8	35	26.7	107	31.8
Just healthy	32		33		34		36		89		224	
Not healthy	11	14.7	13	24.1	1	1.9	3	5.6	7	5.3	35	9.6
Total	74	100	54	100	55	100	54	100	131	100	366	100

SOME SOCIAL FACTORS INFLUENCING CHILD HEALTH IN OVER POPULATED AREAS OF CAIRO

by

Dr. MUKHTAR HAMZA
Senior Under - Secretary of State
Ministry of Social Affairs

Dr. FERDOS LABIB
Assistant Professor Public Health
Faculty of Medicine
Cairo University

Introduction

The health of children is known to be very sensitive to the social circumstances existing in the environment in which they live, especially as regards sanitation of the environment, the type of nourishment they receive and the amount of care given to them. Child care is known to differ in different social societies, and varies greatly with the education of the parents, the age of the mother, the serial order of the child in the family, the family income and the share of child in this income in the form of food, clothes, warmth, education and care.

In this study the effects of these factors on the general health and cleanliness of infants and children in over-populated areas of Cairo will be discussed on the basis of data collected from a health survey made on a representative sample of children 0 - 6 years of age in one of the most over - populated areas of Cairo.

Method

This study was made in the area of El-Assal during June 1969 as part of a health survey for assessment of the standard of health of children 0 - 6 years old. The examined children were chosen at random from the inhabitants of that area. The sample covered 695 children.

Demographic Data

Population of El-Assal	31,654
Density	50,000/S.M.

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

CONTENTS

Research and Articles :

رقم الايداع بدار الكتب
٣٤١ / ١٩٦٩

مطابع الأهرام التجارية

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P.O. Cairo

Editor - in - Chief

Dr. AHMED M. KHALIFA

Assistant Editor

Dr. EMAD EL-DIN SULTAN
HODA MUGAHED

Secretaries of Editorial Staff

ABDEL-HALIM MAHMOUD — TAGRID SHARARA — MOHAMED HOWEEDY

Single Issue
P.T. 20

Annual Subscription
P.T. 50

ISSUED THREE TIMES YEARLY

JAN — MAY — SEPTEMBER

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

Issued by
**THE NATIONAL CENTER
FOR SOCIAL AND
RIMINOLOGICAL RESEARCH
U.A.R.**



No. 3 **September 1970** **Vol. 7**


Bibliotheca Alexandrina
0535512
